

- ٥ (كتاب فيما يتعلق بركان الاسلام الجنس والطهارة والانجاس وغير ذلك)
- ١٥ (كتاب النكاح) بارتداد احد الزوجين بنفس الطهارة
- ٩٢ باب المهر
- ٩٨ مطلب بانها بعد الدخول ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول وجب مهر
- ٩٨ كامل فان وعدة مبتدأة بخلاف ما لو كان النكاح الثاني بعد العدة
- ٩٨ مطلب بعث نيشاناً ثم لم يتزوجها هل يرجع بما دفع
- ١٠١ مطلب في حكم ما لو كفن الميت أحد الورثة بلاذن أو كفن الزوجة غير الزوج
- وتفصيل ذلك
- ١٤١ مسائل الجهاز
- ١٥٢ كتاب الطلاق
- ١٩٢ مطلب حلف فحجز عن البرحنت أو شرط الحنث عدمها لا يوجد أو تفصيل ذلك
- ٢٠٢ مطلب تزوجها على أن أمرها يدها أن بدأت صحيح والالا
- ٢١١ مطلب قال على الطلاق الثلاث أن حصل كذا فأن طالق فحصل يقع
- واحدة رجعية
- ٢١٦ مطلب فمن طلق زوجته بالحرام وراجعها قلداً من يرى أنه رجي ثم طلقها
- تلافاً
- ٢٢٠ مطلب يصح طلاق غير الزوجة بإضافته الى الزوج
- ٢٢٣ مطلب يقع الطلاق المطلق بوجود شرطه ولو في عدة الحائض
- ٢٣٣ مطلب في حكم التعليق على صحة البراءة من المهر ومن نفقة العدة أو من المهر فقط
- ٢٣٦ مطلب البيتوة في المسكان تكون بالملك أكثر من نصف الليل وإن لم ينم
- ٢٣٩ مطلب في حكم اليمين في الاتيان والموافاة في اليمين المأتمنة والمؤققة وامكان تصور
- البر وعدمه
- ٢٤٣ (باب العدة)
- ٢٥٤ (باب تبوت النسب)
- ٢٥٥ مطلب في اقرار الرجل او المرأة بالولد وتفاصيل ذلك
- ٢٦٠ مطلب اخبرت بموت زوجها الغائب فتزوجت غيره بعد العدة وولدت ثم جاء الاول
- فالولد للثاني
- ٢٦٠ مطلب في الصور التي لا يتفق فيها نسب الولد بالنفي ولا بالاعان
- ٢٦٠ مطلب فراش أم الولد المعتقة وفراش المعتدة عن طلاق بائن أقوى من فراش

٨ مخرج الميت لا يقبل

طلاق السكران واقع  
١٧٥

لا عبرة بانكحاره ولا بتعلل الزوج  
بأنه أكره عليه  
٢٠٨



5483/1  
620

Süleymaniye	
Kısım	Şişli
Yıl	1333
Eski No	893/I



الزوجة المحرة

- ٢٦١ (باب المحضنة)  
 ٢٧٣ مطلب في استحقاق معتدة البائن الاجرة  
 ٢٧٣ مطلب القول للام المحضنة في نفى الزوج وكذا في تطليقه ان ابهته لان عينته  
 ٣١٤ مطلب وقع اختلاف الترجيح والفتوى في استحقاق معتدة البائن اجرة الرضاع  
 ٣١٦ مطلب فيما اذا انتهت مدة حضنة الغلام ولا عاصبه  
 ٣٤٣ مطلب في سفر الاب بالولد بعد الاستغناء وما قيل في ذلك من التوفيق  
 ٣٦٣ مطلب ليس للحاضنة نقل الصغير الى بلدة اخرى بينهما تفاوت بدون اذن

العاصب

- ٢٧٧ (باب النفقة)  
 ٣٩٢ مطلب في بيع العبد في نفقة زوجته المقررة وما قيل في ذلك  
 ٣٩٥ مطلب فيمن تلزمه اجرة القابلة وما قيل في ذلك  
 ٣٩٩ مطلب المحنونة في حكم الناشئة لانه نفقة لها اذا كانت يخاف منها <sup>مطلب</sup>  
 ٤١٦ مطلب لانه نفقة للمحترقات اللاتي يخرجن نهارا النقص التسليم <sup>مطلب</sup>  
 ٤٢٤ مطلب قرر القاضي دون الكفاية له ان يتدارك الخطأ وبالعكس ٤٤٤  
 ٤٢٦ مطلب تقرض النفقة لزوجها الغائب على المقتضى به وكيفية ذلك ٤٤٥  
 ٤٣٩ مطلب اذا لم يكن للزوج الصغير مال يستدين الاب عليه نفقة زوجته ثم يرجع عليه اذا اسر  
 ٤٤٠ مطلب خالعت على نفقة الصغيرة وهي فقيرة لها المطالبة بنفقةها ويرجع بها عليها اذا اسرت  
 ٤٤١ مطلب تستحق الام المفروضة للاولاد واجرة المحضنة مقيمة كانت او مسافرة باذن او بغيره  
 ٤٤١ مطلب تستحق النفقة بالامتناع عن السكنى مع اهله ولو لم تتضرر وهي في بيت أهلها  
 ٤٤١ مطلب في شروط تقرير القاضي النفقة على الزوج <sup>مطلب</sup> <sup>لجب نفقة البنات على عمه</sup>  
 ٤٤٢ مطلب في كيفية تقرير القاضي النفقة  
 ٤٤٥ مطلب للزوجة اخذ كفايل بالنفقة مع غيبة الزوج  
 (تم)

نفقة البنت الفقيرة على الاب

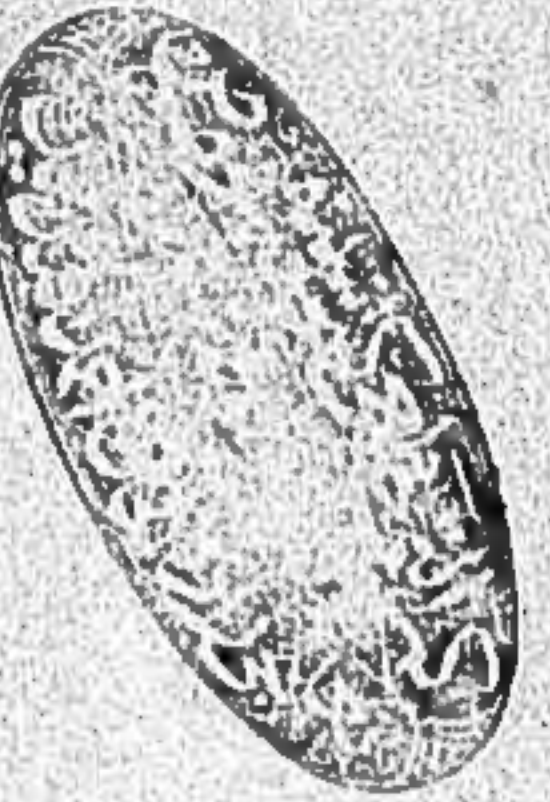
(ما شاء الله كان)

الجزء الاول من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للامام  
 الواحد والوحداني المفرد شيخ الاسلام ومفتي الديار  
 المصرية حلالا سيدنا مولانا الشيخ محمد العباسي  
 النقيب المحنفي الازهرى المصرى المهدى

الطبعة الاولى بالمطبعة الازهرية  
 المصرية سنة ١٣٠١ هجرية







نحمدك يا من أحكمت دينك القويم أي احكام وأطلعت في سماء الشريعة المطهرة  
كواكب الفتاوى والأحكام ونشركك على ما منحت من درر بحار فضالك  
وأنت من غرر جواهر كرمك ومحاسن نوالك ونصلي ونسلم على رسولاك المخصوص  
بالمعراج المبعوث اليها بالهداية والسراج الوهاج سيدنا محمد كثر الكمال وشمس أفق  
الجمال والجلال وعلى آله المحرزين قصب السبق إلى أقصى غاية وأصحابه بنجوم  
الهدى ومصابيح الدراية (أما بعد) فيقول الفقير إلى ربه اللطيف الخفي محمد العباسي  
المهدي الخفي الخفي أنه من المعلوم لدى ذوى القلوب أن من أجل العلوم قدرا  
وأستاذة حكمه وأدقها سرا وأشجعها رتبة وأعلاها وأعظمها قيمة وأعلاها  
وأفضل ما تحلت به العلماء وامتازت بروايته النبلاء علم الفقه الذي يرقى به الإنسان  
من حضيض الجهالة إلى أوج العرفان كيف لا واقتباسه من مشكاة الكتاب المبين  
وسنة الصادق الأمين اتفقت به معالم الحلال والحرام ورفعت به في الخافقين أعلام  
الاسلام وكشف اللثام عن وجوه المحاسن الدينية واما طالح الحجاب عن مكنونات اسرار  
الحنيفية المرضية وأرشد الانام إلى سبل السداد وما يؤدبهم إلى صلاح أمورهم في

المعاش

المعاش والمعاد اذ عليه مدار صحة العبادات واليه المرجع في استقامة المعاملات  
فكان مدركا للفاسد مجلبة للصالح والقوائد به تصل الحقوق لأربابها وتؤتي البيوت  
من أبوابها وناهيك بفن أنشئ عليه لسان النبوة ونوه بكروه وأظهر شأنه وسموه فقد  
قال خاتم النبيين من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين فبالله من منقبة باهره ومزية  
سنية زاهره حربة أن يتحلى بعقدها الفريد كل فقيه ويتنافس في الاتسام بها كل  
نبيل ونبية وقصارى القول أن هذا العلم جدير بالاعتناء خلق بالاعتبار والاعتناء  
بتقرير أصوله وتحرير فصوله ولما كان فن القنوى من أكبر مزاياه الجليلة وأنضر  
محاسنه الفاتكة الجميلة لم تزل الجهادة في سائر القرون والأعصار وعامة البلاد  
والأقطار ناشرين لواءه بين الأنام قائمين بحمل أعبائه أجد قيام مشابرين على  
اقتناص شوارده دائمين في إيضاح مصادره وموارده بأذلين الجهد في استخراج دره  
منتزعين الفرصة في التقاط جواهره ودره فلعمرى أن هؤلاء العصابة هم في الحقيقة  
أهل الاصابة لعموم الحاجة اليه واعتماد الخاصة والعامّة في حوادثهم عليه  
فجزاهم الله تعالى عن دينه أحسن جزائه ووالى عليهم جليل احسانه وجزيل نعمائه  
حيث أوضحو بحجته وأبرزوا بين النفع والسمين والصدق من الدرر  
الثمين خدمة منهم لتلك الخطة الشريفة وقياموا بأوجب الشريعة المنيفة ولما أراد  
الله تعالى انتظامي في عقد نظمهم وان لم يبلغ مرامي مرادهم وغاية شأوهم وأنى لمثلى  
أن ينحون نحوهم وكيف وأنا قاصر عن مداناتهم في النعم والكيف اذ كان سني حين  
هذا الانتظام يبلغ أحد وعشرين من الأعوام وهى كافلة لعذري بالقبول ولى  
أسوة حسنة بصاحب سلم المنطق حيث يقول  
ولبني إحدى وعشرين سنة \* معذرة مقبولة مستحسنة  
صدر لي الأمر العالى في النصف الاول من ذى القعدة الحرام من سنة أربع وستين  
ومائتين وألف من هجرة سيد الانام بتقليدي وظيفة افتاء الديار المصرية لازالت  
شعوب الشريعة الغراء يطالعه بعبه على مذهب امام الأئمة وسراج هذه الامم  
سابق حلبة المجتهدين وناصر السنة والدين من أشرقت كواكب فضله في سائر  
البلدان الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان أمطره الله تعالى بهوام رحمة ورضوانه  
وأسكنه أعلى فرايس جناته من لدن صاحب العز والشهامه والمجد الباذخ  
والزعامة ذى المهابة والالجلال والدولة والاقبال الخديو الاعظم وعزير مصر  
الاكرم المرحوم ابراهيم باشا الذى فوضت اليه ولاية المملكة المصرية في حياة والده  
الجليل لكبر سن والده اذ ذاك وتحليه بعقود الرشد الجميل فورث المجد والتيد والطارف  
عن والده الذى جل تاريحه بظرائف المحاسن ومطارف اللطائف صاحب الهمة العلية  
والفناخ السنية الكسرويه محيى رفات العمار معيد التمدن في القرى والأقطار



ذي المناقب الاصفية والمهاجرة والسطورة الخديوية من انتعشت به روح المعارف والعوارف انتعاشا تزيل دار الرحمة محمد علي باشا فامتثلت امره الكريم متلقيا ما قلده به بقلب سليم حاملا لابعاءه على عضدي وساعدي مؤملا من فضله تعالى ان يكون معضدي ومساعددي اذولا لعناية الخالق ما تسنى لي الولوج في تلك المضائق والذي قرب الى ذلك وسهل على ما هنالك علمي بان علامة دهره ونادرة عصره سيدي والدي الاستاذ الاعظم الشيخ محمد أمين المهدي رحمه الله وأرضاه وحباه في دار قرينه بما تقر به عيناه كان في عصر المرحوم محمد علي باشا مفتي الديار المصرية مستمرا فيها الى ان توفي سنة سبع وأربعين ومائتين وألف هجرية وكنت حين وفاته صغيرا لم أبلغ سن التمييز ثم نشأت صارفا الهمة في تحصيل العلوم بعون القوي العزيز فاشتغلت بها متقيا عن أساتذتي الاجلاء الى أن بلغت السن الذي قلدت فيه وظيفة الافتاء فأعاني الله تعالى على حملها وهداني سواء سبيلها الى عام سبع ومائتين ومائتين وألف من هجرة خير البشر فقلدت مع وظيفة الافتاء المذكورة مشيخة الجامع الأزهر في عهد من أشرقت في مصر طوال سعده واقتني في اقتناء محاسن الشيم سيرة والده وجده صاحب المآثر الجليله والمفاخر السنية الجميلة والمجدد الأثيل الذي سبب أذياله على الحجر والفضل الذي صار في جبين الدهر غره ذي القدر الجليل العلي الخديو السابق اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي بدلا عن الاستاذ الفاضل والتحرير اللوذعي الكامل الشيخ مصطفى محمد العروسي الشافعي رحمة الله تعالى عليه حين انفصاله عنها في التاريخ الموماليه وكنت حين تولية منصب الافتاء أقيد غالب الفتاوى في مسودات على حسب ما يرد لي من الحوادث والواقعات سواء كانت المسئلة واردة من جهة من جهات الحكومة المصرية أو من جانب الاهالي أو من البلاد الاجنبية صيانة لها عن الضياع ومحافظة على سهولة الانتفاع ولضرورة تقييدها على حسب الوقائع صارت مشتمة مشورة غير مرتبة بحسب تراجم الفقه المشهوره وكان اول فتوى صدرت بعد التولية بآيام ماذ كرت في أول باب دعوى النسب من الجزء الرابع بتاريخ السابع عشر من ذي القعدة المحرم فشرعت عام ثلثمائة وألف في ترتيبها بترتيب التراجم الفقهية مع مراعاة تواريحها لتكون أوقع نفعا وأحسن أسلوبا وأحكم وضعا وذلك في عهد من شرف مسند الخديوية الجليلية بمقامه السامي وأفاض على رعيته غيث احسانه الغزير السامي وابتهجت مصر بانوار انظاره السنية واستنارت آفاقها بطوال سيرته الحسنة المرضية صاحب المآثر العديدة التي لا تحلق على مدى الدهور والمفاخر الجميدة التي لا تنفي بحصرها الاقلام والسطور ومعالي الشيم وعزائم المهتم المطبوع على شريف السجاييا ومحاسن الاخلاق وجيئل المزاييا محيي دوارس العلوم والمعارف ومسدي جليل المبرات والطائف

والعوارف الجيول على تعظيم شعائر الاسلام واقامة القواعد الدينية والاحكام المتحلى من زينة التقوى بأجل لباس وأبهاء الباذل جهده فيما به رضامولاه الرائي الى ذروة الصلاح والاصلاح المثار على مابه الرعية النجاس والصلاح من زينته الله تعالى بقلادة التوفيق الخديو المعظم محمد باشا توفيق نصر الله تعالى أيامه ونشر في الخافقين بالاعلامه وأدام دولته وأعلى كلمته ولا زالت الايام ناطقة بحسن ثنائه والانام شاكرة لجزيل مراحه وآلائه هذا وكل ما تجد من الفتاوى في أثناء تبليغها وجمعها يلحق ان شاء الله تعالى في بابها الى تمام طبعها واذا حدثت مسائل بعد التمام فتجعل ذيل لهذه الفتاوى بعون ذي الجلال والاكرام وقد حذف أغلب مكررات المسائل اذ ليس في اثباتها كبريئات واجتنبت تعقيد العبارة وغرابة الالفاظ وخفاء الاشارة واضعاع معانيها على طرف الثمام معتمدا فيها ما صححه الأئمة الاعلام وربما وجدت الجواب محتاجا الى تأييد وسند فأدعته بالنص الذي عليه في المذهب المعول والمعتمد (وسميتها الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) والله تعالى أسأل وبرسوله أتوسل ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وينفع بها النفع العميم انه سميع الدعاء قد ير على ما يشاء

\*(كتاب فيما يتعلق بأركان الاسلام الخمس والطهارة والانجاس وغير ذلك)\*

(سئل) في رجل خبز بقرنه خبز باغاط من آدمي فهل يحكم عليه بالطهارة والنار مطهرة أم لا (أجاب) في البحر السرقين والعدرة تحترق فتصير رمادا تطهر عند محمد وعليه الفتوى اه وفي التنوير وشرحه لا يكون نجسا ماد قذر والالزم نجاسة الخبز في سائر الامصار اه ومنه يستفاد ان الخبز في حادثة السؤال طاهر حيث لم يتحقق اصابه العدرة قبل صيرورته رمادا والله تعالى أعلم (سئل) في بلد بها مسجد تقام فيه الجمعة والجماعة وبناحية من البلد زاوية لا خطبة فيها يخاف أهل ناحية تلك الزاوية المذكورة القتل على أنفسهم من عدوهم لودهم وذهبوا الصلاة الجمعة في الجامع المذكور فهل يسوغ لهم اقامة الجمعة في تلك الزاوية حيث كانوا من أهل الجمعة المستكملين العدد الشرعي وزيادة وأذن لهم المحاكم في ذلك (أجاب) من شرط صحة الجمعة المصير وهو ما لا يسع أكبر مساحده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء أو فسادا وهو ما حوله لاجل مصالحه كدفن الموتى وركض الخيل ومنها اذن السلطان أو ما مورده باقامتها فاذا كانت البلدة المذكورة مصر بالمعنى المذكور وصدر الاذن باقامة الجمعة في الزاوية المذكورة من ولي الامر كانت الجمعة فيها صحيحة بعد توفيق شرائط الجمعة بل لا تتوقف صحتها والحال ماذ كرت على مسجد عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أنشأ مسجدا ببلدته يريد اقامة الجمعة والجماعة فيه والحال ان في البلدة مسجدين أحدهما معتيق والآخر



جديد والعقيق الذي هو أكبر من الآخر لا يسع أهلها المسكين فهل والحال هذه إذا  
أذن الامام أو نائبه تصح الجمعة فيه (أجاب) من شرائط صحة الجمعة المصروف وقدره  
اختلاف أمتنا في حده فالذي مشى عليه في متن التنوير أنه ما لا يسع أكبر مساجده أهل  
المسكين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء كما في المحتج وقال السيد ابن شجاع هذا أحسن  
ما قيل فيه وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده  
برهان الشريعة كما في النهر قال في حواشي الدر المختار هذا يصدق على كثير من  
القرى اهـ وبناء على هذا القول المقتضى كون هذه البلدة مصر والوجودت باقي شرائط  
الجمعة تصح أقامتها في هذه البلدة سواء كانت في هذا المسجد أو غيره والا فلا والله تعالى  
أعلم (سئل) من طرف سعادة والى مصر الحاج عباس باشا حلى الأصفي فيما إذا لم يستطع  
الإنسان غسل عضو من أعضاء الوضوء هل يجوز له التيمم أو يمسح على ذلك العضو  
ويغسل الباقي ولا تارمه إعادة مثلاً لو كان في ذقنه ألم شديد وأخبره الطبيب أن الماء يضره  
هل يمسح على وجهه ويغسل باقي الأعضاء أم يتيمم وفي صورتين إذا صلى هل تارمه  
الاعادة (أجاب) إذا كان بعض أعضاء الوضوء مجروحاً أو أكثرها صحيحاً وكان الغسل  
يضره باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط كما في رد المحتار عن  
شرح المنية وبغلبة الظن فإنه يغسل الصحيح ويمسح على المجرع بما رآه الماعلى الجسد  
فإن لم يستطع فعلى خرقة وإن ضره تركه ويصلى ولا إعادة عليه وإن كان أكثر الأعضاء  
مجروحاً وتيمم والكثرة تعتبر من حيث عدد الأعضاء في المختار فإذا كان بالرأس والوجه  
واليدين جراحة ولو قلت ولم يكن برجليه جراحة تيمم ولا يصح أن يجمع بين الغسل  
والتيمم إذ لا نظير له في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجراحة ليست قيداً بل مثلها  
كل داء يضره الغسل كما تقيده عباراتهم إذا المداومة على الضرر والحاصل أنه في حادثة  
السؤال يمسح على الوجه إن ضره غسله واستطاع مسحه ويغسل بقية أعضاء الوضوء  
ويصلى ولا يعيد والله تعالى أعلم (سئل) عما تجب فيه زكاة المال وعن مصرفها وهل  
إذا صرف المزكى بعض انعامات أو احسانات بقصد ذلك أو بني أوفرش بعض مساجد  
أو صرف نقوداً كل جمعة وكل شهر هل يجزى عن الزكاة والقصد الايضاح في هذه  
الحادثة (أجاب) يجب في زكاة الذهب والفضة ربع العشر إن بلغ المال نصاباً وهو من  
الفضة ما تئاد درهم ومن الذهب عشر ومن مثقالاً فيجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم  
وفي كل عشر من مثقال من الذهب نصف مثقال مضر وبأكان أو غير مضر وب مصوغاً  
كان أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء تبرأ كان أو سبيكة ويعتبر فيهما أن  
يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلا إذا  
أدى من خلاف جنسه فإنه يعتبر فيه القيمة بالاجماع والمعتبر في الدراهم أن يكون كل  
عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال هو الدينار عشر ون قيراطا والدرهم أربعة عشر

قيراطا

رمضان  
٣

شوال  
١٠

قيراطا والقيراط خمس شعيرات وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالاً زكاة  
في قول أبي حنيفة ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهماً أو أربع مثاقيل فإن بلغت ففي كل  
أربعين درهماً درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان والدرهم إذا كانت مغشوشة إن  
كان الغالب هو الفضة فهو كالدرهم الخاصة فإن غلب الغش فليس كالفضة  
كالسترة فينظر إن كانت رائحة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فإن بلغت نصاباً من أدنى  
الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وإن لم  
تسكن أثماناً رائحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها إلا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ  
مائتي درهم إن كانت كثيرة وتخلص من الغش فإن كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه  
وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استوى يافيه اختلاف واختار في الحانية  
والخلاصة الوجوب احتياطاً والذهب المخلوط بالفضة أن يبلغ الذهب نصاب الذهب  
وجب فيه زكاة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة وجب فيه زكاة الفضة وهذا  
إذا كانت الفضة غالبة وأما إذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وتجب  
الزكاة في عروض أعددها ما لكها للتجارة كائنه ما كانت إذا بلغت قيمتها نصاباً من  
الورق أو الذهب ويقوم بالمضروبة وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون  
قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة ثم في تقويم  
عروض التجارة التخيرية يوم بابهما شاء من الدراهم أو الدينارين إذا كانت لا تبلغ  
بأحدهما نصاباً فحينئذ يتعين التقويم بما يبلغ نصاباً ويضم بعض العروض إلى بعض  
وإن اختلف أجناسها وأما الواقيت واللائي والجواهر فلا زكاة فيها وإن كانت حلياً  
إلا أن تكون للتجارة ومصارف الزكاة منها الفقير وهو من يملك ما دون النصاب ومنها  
المسكين وهو من لا شيء له ومنها الرقاب وهم المسكاتبون يعاونون في فلك رقابهم ومنها  
الغارم وهو من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه  
أخذه ومنها في سبيل الله وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف وعند محمد منقطع  
الحاج الفقراء منهم والصحيح قول أبي يوسف ومنها ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن  
ماله فيجوز له الأخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته فهذه  
جهات الزكاة وللا لك أن يدفع إلى كل واحد له أن يقتصر على صنف واحد له أن  
يقتصر على شخص واحد أو يدفع إلى الواحد أفضل إذا لم يكن المدفوع نصاباً ويكره أن  
يدفع إلى رجل مائتي درهم فصاعداً وإن دفعه جاز هذا إذا لم يكن الفقير مدنيون فإن كان  
مدنيون دفع إليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به  
وكذا لو كان معيلاً جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم  
دون المائتين والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل وأما أهل  
الذمة فلا يجوز صرف الزكاة إليهم بالاتفاق ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذا



القناطر والسقايات واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والمجاهد وكل ما لا يملك فيه كقرش المساجد ولا يجوز دفعها الى عبده ومكاتبه ومديره وام ولده ولا الى معتمق البعض عند أي خنيفة وشرط صحة أدائها انية مقارنة للاداء ولو حكما كما لو دفع بلانية والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلانية فانه يجوز ان لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز ايضا فان اعتبرنية الموكل في الزكاة دون الوكيل او تكون النية مقارنة لغزل القدر الواجب فاذا نوى أن يؤدي الزكاة ولم يغزل شيئا فجعل يتصدق شيئا فشيئا الى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة ويعلم من ذلك أن دفع المراتب في كل شهر أو في كل جمعة أو الانعام انما يجزى عن الزكاة اذا كان المدفوع له مصرفا من مصارفها ووجدت النية من المال عند الدفع ولو حكما أو وجدت النية عند عزل القدر الواجب ولا يجوز صرفها في بناء المساجد وفرشها لعدم التملك من الفقير والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابط المحروسة بما ضمنه أن امرأة ماتت ودفنت بتر به الاغراب مع رجال أجانب والا أن اشترت أمهات تربة بجوار التربة المدفونة فيها وتر يدنق لها فهل يجوز نقل المدفونة الى تربة أخرى (اجاب) لا يخرج الميت من بعد اهالة التراب عليه الا نحو آدمي كأن تكون الارض مغسوبة أو أخذت بالشفعة وليس من العصب ما اذا دفن في قبر حفرة الغير ليدفن فيه فلا ينش وتضمن قيمة الحفر كما في الشريعة لاية عن الفتح وهذا ما جرت عليه متون المذهب وفي رد المحتار قوله أي في الدواالحق آدمي احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل أو صلاة أو وضع على غير محبته أو الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب اه وفيها أيضا قبل ذلك كراهة دفن الجماعة في قبر واحد بالاضرورة واختلاط الرجال بالنساء اه فعدم اختلاط الرجال مع النساء من حقوق الله ونقل صاحب البحر عن التجنيس انه لا ثم في النقل من بلد الى بلد لكن جعل ابن الكمال ذلك من تجوز بعض شواذ المتأخرين فلا يلتفت اليه اما قبل الدفن فلا بأس بنقله ما لم يكن فوق الميلى فيكرهه كافي الظهيرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند أمير وله ماهية على قدر معاشه ومعاش عياله وساك في منزل بالاجرة غير قادر على دفعها لفقره فهل يصح للامير المذكور أن يعطيه من زكاة ماله الواجبة عليه ويسوغ له أن يشتري بما يعطى له منزلا للسكنى ويكون موافقا لرضا الله تعالى ويناب على ذلك (اجاب) تصرف الزكاة لفقير مسلم غير هاشمي ولا مولا بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه قاصدا بها وجه الله تعالى وقد صرح حوايانا لودفعها المعلم لمخليقته أي من هو نائب عنه ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا قال في حواشي الدرر ونظيره لودفعها المؤجر لمن استأجره أو الشيخ لمن يحضره انتهى فاذا كان الاجير المذكور يعمل للامير وان لم يعطه شيئا من الزكاة صح الدفع اليه لانه تمحض تبرعا فاذا نوى بالدفع اليه الزكاة صح حيث كان مصرفا ولا فلا واذ مال الاجير المذكور ما دفع اليه من الزكاة

٢٥ ١٢٧١

ربيع الاول

٢٥ ١٢٧٢

يجوز ان يصرفه في شئون نفسه كيف شاء والله تعالى أعلم (سئل) من طرف من لا فائدة في قاضي مصر عن صدقة الفطر ما مقدارها وما قيمة صدقة الفطر على كل شخص وما حكمها وما شرطها وما كيفية اخراجها (اجاب) تجب صدقة الفطر على كل حر مسلم ولو صغيرا او مجنونا فعلى وليهما اخراجها عنهما حتى لو لم يخرجها وجب الاداء بعد البلوغ والافاقه بشرط ان يكون المتركى مال الكالتصاب فاضل عن حاجته الاصلية ووجوبها على الشخص عن نفسه وطفله الفقير وولده الكبير المجنون وعنده وامته للخدمة ومديره وام ولده ولو كان عبده كافرا لا تجب عليه عن زوجته وولده الكبير العاقل ولو ادى عنهما بلاذن اجزأوا كافي عياله وقد روي الواجب نصف صاع من بر او دقيقه او سويق او صاع من زبيب او تمر او شعير ومالم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه القيمة والصاع ما يسع الفا واربعين درهما من ماش او عدس وقدره بعضهم بقدر حنين وثلاث قدح بالمصري ودفع القيمة افضل من دفع العين على المقتى به وهذا في السعة اما في الشدة فدفع العين افضل والوجوب بطول عشرين يوما الفطر من مات قبله او ولد او اسلم بعده لا تجب عليه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر وصح اذا اؤدها اذا قدمه على يوم الفطر واخره بشرط دخول رمضان في صورة التقديم وصح جواز التقديم مطلقا وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكين واحد او مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة جماعة الى مسكين واحد ولو دفع صدقة فطرته الى زوجته عبده جاز والا فضل في صرفها للاخوة الفقراء والاخوات ثم الى اولاد اخوته واخواته المسلمين ثم الى اعمامه والعقراء ثم الى اخواله وخالاته وسائر ذوي ارحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكتته ثم الى اهل مصره ويندب اغناء الفقير في يومه عن مسئلة الناس للامر به فان اراد المتصدق ان يدفع صدقة فطرته من قيمة الزبيب فليدفع عشرة قروش ونصف قرش احتياطا نظرا لكون قيمة كل اقة منه الآن باربعة قروش وروان اراد ان يدفعها من قيمة التمر فليدفع سبعة قروش وعشرة انصاف فضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل رطل منه اربعين نصف افضة وان اراد ان يدفع من قيمة الشعير فليدفع تسعين نصف افضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل ارب منه خمسة وسبعين قرشا وان اراد ان يدفع من قيمة البر فليدفع سبعين نصف افضة احتياطا نظرا لكون قيمة كل ارب منه مائة وعشرين قرشا وقد علمت ان الواجب من الزبيب والتمر والشمع صاع كامل يبلغ بالكيل المصري قدحين وثلاث قدح وبالوزن ألفا واربعين درهما وان الواجب من البر نصف صاع يبلغ بالكيل المصري قدحا وثلاث قدح وبالوزن خمسة مائة درهم وعشرين درهما فان كانت قيمة هذه الانواع اكثر مما عين بهذا أو أقل يعتبر في كل بحسابه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض بنى بعضها مسجدا والبعض الآخر بناء مقبرة ثم مات ودفن في تلك المقبرة فهل اذا اوداهل البلد اخراجه من المقبرة ونقله الى مقبرة أخرى لا يجوز لهم ذلك بل يبقى ويمنعون

٢٨ ١٢٧٢



من ذلك (أجاب) لا يسوغ نبش القبور وخراج الموقى منها بلا موجب شرعى وفي رد المحتار عن الفتح ولا يحفر قبر لدفن آخر إلا أن إلى الأول فلم يبق له عظم إلا أن لا يوجد قضم عظام الأول ويجعل بينهما حار من تراب ويكره الدفن في الفساق ثم قال والكره فيهما من وجوه عدم الحدود في الجماعة في قبر واحد بلا ضرورة واختلاف الرجال بالنساء بالأحار وتخصيصها والبناء عليها بحرأه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت فهل يلزم زوجها مؤن تجهيزها سواء كان فقيرا أو غنيا وسواء كان لها مال أم لا (أجاب) يلزم الزوج تجهيز زوجته بعد وفاتها على المعتد مطلقا ولو كان لها مال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غنية مكافئة وجبت عليها حجة الاسلام تريد أن تخرج إلى بيت الله الحرام لأجل إسقاط الفرض عنها فهل والحال هذه ليس لزوجهامنعها عن حجة الاسلام وإذا كان له منعها شرعا وخرجت عن طاعته بسبب ذلك لأجل ذلك وصارت ناشرة ووجبت من غير رضاه يسقط الفرض عنها ويكون حجها صحيحا شرعا (أجاب) حج المكلفة مسقط لفرض الحج عنها مطلقا سواء كان باذن الزوج أولا معها محرم أولا وليس للزوج منعها عن حجة الاسلام إن كان معها محرم بالغ أو مرأى لان حقه لا يظهر في الفرائض فلها السفر بحجة الاسلام ولو بلا إذنه ولا كراهة في ذلك والحال هذه وإن لم يكن معها محرم فله منعها من ذلك ولو وجبت سقط الفرض مع كراهة التبريم والله تعالى أعلم (سئل) من الضابطية بما مضمونه رجل استأجر صهر يحاخرن الماء فيه وبيعه وصار يبيع منه مدة ثم غرق ابن الرجل في الصهر يبيع المذكور ومكث فيه يومين ثم أخرج الولد المذكور منه ميتا وعرض الصهر يبيع ثمانية عشر ذراعا وطوله عشر ذراعا وعرق الماء الموجود فيه ذراعا ونصف فهل يجوز الشرب والاستعمال من الماء الذي في الصهر يبيع أم لا (أجاب) حيث كان الصهر يبيع المذكور طوله عشر ذراعا وعرضه ثمانية عشر ذراعا ولم يظهر في مائه تغير ولا أثر من وقوع الأذى المذكور وموته فيه يكون ماؤه طاهرا يجوز استعماله للتطهير والشرب منه وغير ذلك ولا يحكم بنجاسته والله تعالى أعلم (سئل) من من لا فندى قاضى مصر بما مضمونه أن حضرة الباشا الذي حضر من الاستانة العلية متوجه إلى الاقطار الحجازية ومعه عساكر جهادية أرسل إليها خبر بان العساكر الذين معه متوجهون إلى جدة حسب الأمر ثم لا يدرون إلى أى جهة يؤمرون بالتوجه إليها فهل يلزمهم الاحرام أم لا وإذا لم يلزمهم فيكون من رابع أو من جدة ويلتزم من الافادة من حضرته عن الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) يجب الاحرام من الميقات ولا يجوز التأخير عنه وميقات التوجه من مصر رابع احتياطا وهذا إذا قصد دخول مكة ولو لم حاجة غير الحج أما لو قصد موصفا من الحنك تخلص وجدة التي هي من داخل الميقات والمعتبر القصد عند مجاوزة الميقات لا عند الخروج من بيته قصد أوليا كما إذا كان قصده البيع أو الشراء مشلا حل له مجاوزة الميقات بلاحرام فاذا دخل

مقصده وهو دخول الميقات قبل حدود الحرم التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام ما لم يرد بدخول مكة نسكاً من حج أو عمرة فإن أراد بدخول مكة نسكاً وجب عليه الاحرام من المحل قبل مجاوزة الحرم فتصل من ذلك أنه حيث كان القصد التوجه إلى جدة حسب الامر فقط لا يجب عليهم الاحرام بل يحل لهم التوجه والدخول فيها بلا احرام ولو كانت من داخل الميقات ثم بعد استقرارهم فيها فإن أمرها بالدخول داخل الحرم فمن أراد منهم أداء حجة أو عمرة وجب عليه الاحرام قبل دخوله الحرم ومن لم يرد شيئا من ذلك يعني الحج أو العمرة فلا احرام عليه ويحل له دخول مكة بلا احرام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة موسرة تريد حجة الاسلام لاداء الفريضة مع خالها المحرم لها والزواج يريد منعها من أداء الحج فهل والحال هذه ليس للزوج منعها من ذلك (أجاب) ليس للزوج منعها من أداء حجة الاسلام مع محرما والله تعالى أعلم (سئل) في أراضي الزراعة هل فيما يخرج منها زكاة أم لا (أجاب) لا تجب الزكاة فيما يخرج من زراعة الأرض لافرق بين كون الأرض خراجية أو عشرية ولو زرعها بقصد بيع الحار ج منها والتجارة فيه ولو بقي حولا اذ يشترط في نية التجارة الموجبة للزكاة بعد التحول عدم المانع وهو ترك الرأى الواجب من العشر والزكاة أو الخراج والزكاة ومقارنة نية التجارة لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعد شراء أو اجارة أو استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد أو اشترى شيئا للقيمة ناويا لانه أن وجد رجحاناً بعبءه لارزكاة عليه كلونوى التجارة فيما خرج من أرضه إلا أن ثمن ما يبيعه من الحار ج من أرضه إذا كان من التقدين وهو يبلغ نصيبا فاضلا عن حاجته الأصلية إذا بقي حولا عند مالكة تجب فيه زكاة التقدين وترك خراج الأرض للزراع لا يخرجها عن كونها خراجية كالأقطاعات كما إن ترك العشر لا يخرجها عن كونها عشرية والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يجمع فيه شرائط الإمامة الصغرى قد بلغ سنه زيادة عن عشرين سنة ولم ينبت عذاره بل نبت له بعض شعرات في ذقنه فهل يجوز إمامته لغيره من غير كراهة ويكون حكمه في الإمامة والاقتداء به حكم الرجال السكاملين في عدم الكراهة أصلا خصوصا وهو أعلم القوم الذين يقتدون خلفه ومذهبه ومذهبهم واحد وأنه لا يحصل لأحد منهم نفرة من الصلاة خلفه معرفته بأحكام الصلاة وغيرها وحفظه جميع القرآن المجيد مع حسن تلاوته وهو من أهل العلم المواطنين على تعلمه صباحا ومساء مع الرشد وكاء الفهم (أجاب) الأمر هو الشاب الذي طر شارب ولم تنبت لحية كما في القاموس والمصرح به في كتب المذهب كراهة إمامة الأمر لكن في رد المحتار أنها تترهية والظاهر أيضا كقول الرجى أن المراد به الصبي الوجه لانه محل التمتة وهل يقال هنا أيضا إذا كان أعلم القوم بتقوى الكراهة فإن كانت علة الكراهة خشية الشهوة وهو لا يظهر فلا وإن كانت غلبة الجهل أو نفرة الناس من الصلاة خلفه فنعى فتأمل والظاهر أن ذا العذار الصبي المستهسى كالمرء تأمل هذا وفي حاشية المدنى عن



الفتاوى العفيفة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم ينبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصا قد نبت له شعرات في ذقنه تؤذن بانه ليس من مستدري الله فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين أم لا اجاب سئل العلامة الشيخ آجند بن يونس المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فاجاب بالجواز من غير كراهة وناهيك به بقوة والله اعلم وكذا سئل عنها الماتى محمد تاج الدين القلعي فاجاب كذلك اه ومقتضى اطلاق عبارة الدرر انه متى كان الامام امرد فامامته مكروهة لا فرق بين كونه صبيا أم لا أعلم القوم أم لا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ٦ ص سنة ١٢٧٩ مضمونها تؤمل بعد اطلاع حضرة تكم على ما توضح بافادته أمين بيت المال المؤرخة ٢٧ محرم سنة ١٢٧٩ وما هو مدون بهذا العرض المقدم من وكيل وصي تركه المرحوم ابراهيم اغا الى شنب ترد الافادته عن الحكم الشرعي في هذا الخصوص ليحري اللازم (اجاب) الحكم الشرعي ان التكفين في هذه الحادثة مع استغراق التركة بالدين يعتبر عما كان يلبيه الميت حال حياته في اكثر اوقاته بالتسدير ولا تقتير مما هو معتاد له ويقدر كفته من جنسه بقدر كفة السنة وهو ثلاثة اوثاق للرجل قيض وازار ولفافة والتجهيز هو اجرة تغسله وثمان ما يغسل به واجرة جملة الى القبر ودفنه وهذا مقدم على الديون فيخرج من كمال المال ثم تدفع ديونه الشرعية ثم ان لم تستغرق التركة تفذوا اياه من ثلث الباقي بعد الدين ان كان له ورثة لم يجزوا ما زاد على ذلك وفي رد المحتار وهل للغير ما المنع من كفن المثل قولان والصحيح نعم در منتهى أي فيكفن بكفن الكفاية وهو ثوبان للرجل وثلاثة للمرأة ابن كمال اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجهت اليه خطابة مسجدا من قبل مولانا السلطان عز نصره بمقتضى براءة واقام وكيله عنه في اقامة الخطبة وصلاة الجمعة وصار ذلك الوكيل تارة يخطب ويصلي بنفسه وتارة يوكل غيره في الخطبة وامامة الجمعة فهل يصح التوكيل على الوجه المستطور وتصح الجمعة بكل من الوكيل الاول والثاني (اجاب) اختلف المتأخرون في الخطيب المقرر من جهة الامام الاعظم أو من جهة نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة أي بلا اذن من السلطان اما بلا اذن فلا خلاف فيه فقيل لا يملك مطلقا ضرورة اول الان يفوض اليه ذلك وقيل ان لضرورة كسغله عن اقامة الجمعة في وقتها جازا تفويض الى غيره والا لا وقيل يجوز مطلقا ولو بلا ضرورة لانه على شرف الزوال لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة ولا كذلك القضاء واستظهره مصنف تنوير الابصار وفي البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامة غيره وقواه في الدر المختار ينقل ما يفيد ترجيحه وفي رد المحتار ان حاصل ما في الجمعة في تعداد الجمعة ان الاذن من السلطان انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له ان يأذن لغيره وذلك الغير له ان يأذن لآخره

١٢٧٩

ربيع الثاني ١٣

جرا اه المراد منه وهذا كله ان لم يكن الامر على صدور اذن عام من مولانا السلطان ايد بانصر لكل خطيب ان يستنيب اما صراحة منه أو تفهيدا لما وقع في مدة اسلافه الماضين حيث قيل انه وقع في تاريخ ٩٤٥ اذن عام بذلك اما اذ اني على ذلك فلا خلاف في جواز الاستئابة والله تعالى اعلم (سئل) في حكم رمي جرة العقبة ومحل الرمي منها وهل لمحل الاجزاء منها قدر محدود من العلم الى جهة بطن الوادي والحال ان ليس لها الجهة واحدة وهل وقد احدث الآن شبك محيط بالحجرة ومسافة ما بينه وبين العلم تريد على ثلاثة اذرع يحزى الرمي الى جميع ماحواه الشباك أم لا أو نحو الجواب فكثير من العامة يرمون الى أي مكان ماحواه الشباك بغير علم منهم لمحل الرمي منها ظنا منهم ان ماحواه الشباك محل رمي لابرحتهم نور الاسلام ورشد المسلمين في سائر الاحكام (اجاب) اما حكم رمي جرة العقبة التي يصر الناسك على رميها في اليوم الاول فهو الوجوب كسائر واجبات الحج وهي التي يجب بتركها وأما محل الرمي فهو الحجرة التي جعل عليها علامة وهو الشاخص أو ما يقرب منه ولم يقدر بعضهم القرب بشئ اعتمدا على اعتبار القرب عرفا وضده البعد وبعضهم قدرا بعد ثلاثة اذرع أي بين الحصة والحجرة وما دونه قريب كما في الجوهرة النيرة وقد رقب في الفتح بذراع ونحوه ومنه يعلم محل الاجزاء في الرمي وهو ما يوصل الحصة الى نفس الحجرة أو الى ما يقرب منها الذي وقع الاختلاف في كونه مقدرا بما سبق أو محالا على العرف ومن هذا يعلم ان الرمي من خارج الشباك المقبول باحدائه اذا وصلت الحصة الى محل الحجرة أو ما يقرب منها على ما سبق اجزاءه والا فلا كما لو لم يحدث والسنة في الرمي من بطن الوادي فلورمي من غيره فأصاب المرمى اجزاءه مع كراهة التثنية بتركه السنة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر في ١٢ ذي القعدة سنة ٩٤٠ حاصلها حيث ان ما توضح بهذه الافادة الواردة للمحافظة من حضرة وكيل محافظة سوا كن في الماضي يلزم اطلاع حضرة تكم عليه والافادته عنه لم يشرحه لحضرة تكم الا على ما عليه والافادته (اجاب) علم ما تضمنته افادته وكيل محافظة سوا كن المرغوب فيها التصريح بما يقتضيه الحكم الشرعي فيما لو صدر لمحافظة سوا كن لتعريف بثبوت الفطر أو ثبوت هلال رمضان هل بعد ذلك ثبوت شرعا في حق أهل تلك الجهة بحيث يلزم الحاكم الشرعي فيها أهل تلك الجهة بالصوم أو الفطر بناء على الثبوت لديه بهذا الطريق وان لم يشهد عنده شهود شهادة معتبرة برؤية الهلال أو بحكم قاضي بلدة أخرى بثبوت الهلال بالطريق المعتبر شرعا ولا وذلك بناء على توقف قاضي تلك الجهة في حكم تلك الحادثة والافادته عن ذلك ان المصريح به انه يقبل في ثبوت رمضان مع وجود دلة في السماء كغم خبر عدل ومع عدم الدلة اخبار جمع عظيم وهو مفوض الى رأي الحاكم وعن الامام الاعظم انه يكتب بشاهدين واختاره في البحر وذكر في رد المحتار انه يتعين الاقناع به في هذا الزمان

١٢٩٢

ذي الحجة

١٢٩٤



وفي الفطر وغيره من الأشهر مع العلة لا بد من شهادة رجلين عدلين أو رجل واحد  
عدول حر غير محدودين في قذف كما في سائر الأحكام لكن لا تشترط الدعوى ومع  
الجموع يقبل خبر جمع عظيم كما في رمضان وأنه لو شهد شاهدان عند قاضي بلدة أنه شهد  
شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وأنه قضى القاضي به ووجد اجتماع شرائط  
الدعوى قضى القاضي بشهادتهما لا لو شهدوا برؤية غيرهم لأنه حكاية وكذا لو استفاض  
الخبر في البلدة الأخرى لمهمهم على الصحيح من المذهب وذلك بان تأتي من تلك البلدة  
جماعات متعددون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد  
الشيوع من غير علم بمن أشاعه كما ذكره الرخمي واستحسنه في رد المحتار فتكون هذه  
الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور هذا ما يثبتوننا شرعياً ويجب على القاضي به  
الزام الناس بالصوم أو الفطر نعم لو أخبر عدل ثقة أحداً برؤية الهلال عند غير الحاكم  
الشرعي أو كان غير ثقة ووقع في قلب الخبر صدقة لزمه الصوم ديانة كما لو أخبر بثبوت  
الهلال عند قاضي بلدة أخبره دل الثقة في البيانات موجب للعمل وغير الثقة يتحرى فيما  
أخبر به فإن وقع في قلبه الصدق عمل بتحرية ولو أخبر عدلان بهلال الفطر عند غير الحاكم  
وكذلك وهذا من أمور الديانات وفي رد المحتارات الظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم  
بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لأنه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة  
الظن حجة وجبة للعمل كالمصالح والاحتمال كون ذلك لغبر رمضان بعيداً فلا  
يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك لا لثبوت رمضان انتهى وما يستفاد بالتلغراف من  
الأخبار بثبوت الهلال لرمضان أو الفطر الظاهر أنه ينزل منزلة خبر الواحد بآيات هلال  
الصوم أو الفطر فلا يكون موجبا على القاضي الحكم بذلك والزام الناس بوجبه غاية  
الأمر أن من وقع في قلبه صدق هذا الخبر يلزمه الصوم فإذا ضربت المدافع بناء على هذا  
الخبر التلغرافي فحكم سماعها حكمه هذا ما ظهر لي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)  
من مديريه جرجا بإفادته في ١٤ ربيع الآخر سنة ٩٧ مضمونها العرض المرفوق تقدم  
للمديريه من عثمان داود من ناحية المواطنين يذكر به أنه أجرى بناء مسجد وصار إمامه  
مستوفيا البناء والفرش وجميع لوازمه ورتب له إماماً ومؤذناً من طرفه أحساناً لوجه الله  
تعالى ويلتمس صدور الأذن بإقامة الجمعة والجماعة فيه ولما تقرر بحضوره بآش مهندس  
المديريه بتعيين مهندس التنظيم لنظر المسجد والوقوف على كونه مستوفيا البناء حسب  
الرسوم فوردت إفادته في ٩ راسية ٩٧ أنه بمعاينة المسجد المحكي عنه بمعرفة مهندس  
قسم طماو جدمسجد مستوفيا على حسب الرسوم وبمكاتبة حضرة قاضي أفندي المديريه  
بقصد تعيين مهندس من طرف حضرة المعايينة المسجد ومعرفة كونه مستوفيا للشرط  
من بناء وغيره ويلتزم لصلاة الجمعة والجماعة فيه من عدمه فأفاد بان المسجد المذكور  
صار أحداً به بقرية ليس بمصر ورجب عرض ذلك على حضرة تكم وما يترأى

لمحضر تكم

لمحضر تكم وتردبه الافادة يكون الاجراء بمقتضاها فبناء عليه لم تحضر تكم للاحاطة  
بما ذكره الافادة بما يترأى لمحضر تكم في ذلك (اجاب) وردت افادة حضرة تكم مطلوباً  
بها الافادة عما يترأى لهذا الطرف فيما يرغبه عثمان داود من ناحية المواطنين التابعة  
للمديريه بقرية جرجا من طلبه صدور الأذن بإقامة الجمعة والجماعة بالمسجد الذي أحده بالناحية  
المذكورة بناء على إحالة حضرة قاضي أفندي المديريه على هذا الطرف بعد تصريحه  
بان المسجد المذكور صار أحداً به بقرية لا بمصر والحال أن هذه المسئلة من مسائل  
الديانات والمذاهب الإسلامية مختلفة فيها فذهب الامام ابو حنيفة الى أنه يشترط في صحة  
الجمعة كون أذانها في مصر من الأمصار فلا يصح في القرى وكذا العيدان وشرط أيضاً  
كونه باذن الامام أو نائبه المفوض له مثل ذلك الى آخر الشروط المقررة وأما عند غيره  
من الأئمة كالامام مالك فله شروط أخرى فكل مقلد لامام يراعي مذهب من قلده  
وطالب الأذن بإقامة الجمع والعيدين في المساجد المحدثه أمر له نظائر وسوابق والمعتاد  
العرض عنه للمعية السنية بموافقة الأصول المتبعة في شأن ذلك والله تعالى أعلم

\*(كتاب النكاح)\*

(سئل) في أناس أهل علم مدرسين وغيرهم يعقدون العقد لمن أراد أن  
يتزوج فبمنعهم قاضي الناحية فهل يشترط أن يكون العقد باذن القاضي أو نائبه أولاً  
يشترط لقوله تعالى فانكحوهن باذن أهلهم ولم يقل فانكحوهن باذن قضائهن مع كون  
القضاة مكاسبين في هذا الزمان وأغلبهم جهلة فهل إذا عقد أهل العلم عقد الزواج يكون  
عقده صحيحاً ولا يشترط في صحة العقد اذن القاضي ولا نائبه (اجاب) لا يشترط لصحة نكاح  
البالغة العاقلة الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك في نكاح الصغيرة ونحوها حيث  
لم تنقل الولاية للقاضي كما هو مقرر في معتبرات المذهب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
خطب امرأة من وكيلها فأجابته الوكيل لذلك فأحضرها الوكيل بحضرة جمع من المسلمين  
وسمى لها المهر ووكّته في تزويجها بالجلس فقال له الوكيل زوجتك وانكحتك  
موكّتي فلانة بالمهر المسمى بيننا وقدره كذا وكذا فقال الزوج قبلت تزويجها ونكحها  
لنفسى وكر ذلك بالجلس العقد فهل يكون العقد صحيحاً فذا ولا يتوقف صحة العقد على  
حضور رفيقه يعقد لهما (اجاب) اذا صدر عقد النكاح من أهله مستوفيا لشرائطه الشرعية  
وأركانها المرعية فلا وجه لتقصه بمجرد عدم حضور انفيه الذي يلحق الصيغة للزوجين  
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكت أخاها تزويجها من رجل كقومهم  
انكحها فهل اذا زوجها والحال هذه يكون النكاح نافذاً وليس لآبيها معارضة بعد ذلك  
(اجاب) اذا صح ما ذكر بالحوال يكون النكاح صحيحاً ولا يتوقف على اذن الأب وإجازته  
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت حرة بالغة خادمة حريم أرادت المستدمنة لها أن تزوجه

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٤

٢٨

ذى الحجة

١٢٦٤

٨



لعبد من عبيدها فانت البنت المذكورة وأدلهما كذلك أبو اعن زواجها للعبد المذكور  
والمستخدمة لها المذكورة عقدت لها على العبد المذكور فهل لا يجوز العقد عليها  
للعبد المذكور بغير اذنها ورضاها ورضا أخيها وأميها (أجاب) لا ينفذ نكاح المحرة  
البالغة بغير اذنها ورضاها وأجازتها بحيث لم تاذن بالنكاح ولم تجز به صدوره وردته  
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبدا وله بنت قاصرة وأراد هذا الرجل أن  
يتزوج بنته لعبد فهل يسوغ له ذلك بطريق الإيجار أو لا لقصد الكفاءة وإذا قلتم لا بد  
في تزويج القاصرة من وجود الكفاءة وأسقط وليها الخاص الحق في الكفاءة فهل هذا  
الأسقاط صحيح ويصح تزويج البنت بهذا العبد أو لا وهل إذا بلغت هذه البنت  
ثنتي عشرة سنة وأسقط الحق في الكفاءة يصح تزويجها بهذا العبد (أجاب) إذا زوج  
الأب بنفسه القاصرة بغير كفؤ صح النكاح ونفذ حيث لم يعرف منه سوء الاختيار بحجانه  
وقسقا وان عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت  
قاصرة ضعيفة ونخيفة سنها ست سنوات وزوجتها أمها الرجل غير كفؤ لها بدون مهر  
امثل مع وجودها العاصب وحضوره بالبلد ولم تحضر مجلس العقد فهل لا يكون  
النكاح والحال هذه نافذا وللم العاصب ابطاله لاسيما والزوجة لم يدخل بها الزوج  
ولم يدفع لها شيئا من المهر (أجاب) إذا تحقق ما هو مذكور كان نكاح القاصرة المذكورة  
غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا ولي لها سوى أمها البعيدة عنها مسافة  
القصر زوجها امرأة اجنبية بغير اذنها ومن الحاكم الشرعي فهل لا ينفذ هذا العقد  
ويفسخ وما الحكم (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة غير نافذ ولن يلي نكاحها في  
هذه الحالة ابطاله وله اجازته إذا كان من كفؤ بمهر المثل حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة طلبت الزواج ثم قالت لابن عمها زوجي من فلان فان  
أخى شقيق غائب بالبلد واخترتك عوضا عنه فزوجها من فلان المذکور بالشروط  
المعتبرة شرعا فهل يكون العقد صحيحا ولا عبرة بمن يدعي فسادا ولا يكون متوقفا على اذن  
أخيها (أجاب) للبالغة العاقلة بغير اذنها أو بغير اذنها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا  
يتوقف نكاحها بهذا الوجه على اذن وليها والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة قالت  
لابن عمها زوجي من فلان فزوجها منه فظهر ان الزوج غير كفؤ لها والحال ان  
وليها شقيقها حاضر ببلد العقد ولم يشتر بزوجها الا بعد العقد فهل لا يصح هذا العقد  
لانما تزوجت بغير ولي والزواج غير كفؤ لها أم كيف الحال (أجاب) إذا زوجت  
البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحا على ما به الفتوى والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنت قاصرة تزوجها بغير كفؤ له وليه مع كراهتها فهل لها إذا بلغت  
خيارا بالبلوغ فور بلوغها (أجاب) نعم للصغيرة المذكورة خيار الفسخ ولو بعد الدخول  
بالبلوغ فور اشترط القضاء بالفسخ ولو بلغت وهو صغير فارق بحضرة أبيه أو وصيه

محرم  
٤

صفر  
٨

٩

١٢

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أب غائب فوق مسافة القصر  
فوكلت القاصرة أجنبية في زواجها الرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل فهل يكون العقد  
فاسدا خصوصا ولم يجز الاب العقد (أجاب) نكاح القاصرة على الوجه المذكور غير صحيح  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر قاصرة من أمها وهي شريفة من جهة  
أبيها وهو ليس بشريف أصلا ولم يدخل بها وولها ابن عم عاصب دون مسافة القصر فلما  
بلغه الخبر رد العقد وأبطله فهل إذا تحقق ما ذكر يكون النكاح باطلا وله العقد على  
أمها حيث لم يدخل بينها (أجاب) لا يملك غير الاب والجد من الاولياء تزويج الصغيرة  
بغير كفؤ فإذا زوجت الام المذكورة بنتها القاصرة الشريفة غير شريف لا يكون  
النكاح صحيحا وتحريم الامهات بمجرد العقد على البنات مقيد بالعقد الصحيح كما في الدر من  
الحرمات وفي رد المحتار قوله الصحيح احتراز عن النكاح الفاسد فانه لا يجب مجرد حرمة  
المصادرة بل بالوطء أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضائة  
لا تثبت الا بالعقد الصحيح اه بحرأى الاضافة الى الضمير في قوله تعالى وأمها نساءكم  
اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى بيت أبيك تكوني  
خالصة فذهبت ثم بعد ذلك عقد عليها بغير كفؤ كالة رجل اجنبى اقامته وكيلة لها في نكاحها من  
زوجها المذكور مع وجود أبيها فهل يكون العقد صحيحا ولا يتوقف على مباشرة الاب له  
أم لا (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه  
على اذن وليها حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الزوج كفؤا لها يكون لها  
تجديد العقد بمهر المثل وان لم يرض أبوها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت  
قاصرة غاب عنها نحو خمس سنين ولا يدري مكانه ولا يعلم موته ولا حياته ثم خطبها من أم  
أمها شخص كفؤا لها ولم يكن لها عاصب ولا قريب الا خالتها وابن خالتها فهل إذا  
تحقق ان الخاطب كفؤ والمهر والمهر المثل يسوغ لجدتها ان تزوجها له بنفسها أو  
بوكيلة لاسيما إذا كان يخاف فوت الكفاءة والخاطب ولا ينتظر الاب (أجاب) للجدة  
تزوج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل حيث لم يوجد من يقدم عليها في نكاح الصغيرة  
المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها من مدة خمس سنين وتركها  
ما يقوم به من نفقة وكسوة وغير ذلك والحال انه حي في محل معلوم فهل لا يسوغ لها ان  
تتزوج آخر وإذا تزوجت يكون العقد الثاني باطلا أم لا (أجاب) تزوج المرأة المذكورة  
بآخر غير صحيح حيث كان الأمر ما هو مذكور ولم يثبت طلاق الاول وانقضاء عدته والله  
تعالى أعلم (سئل) في شخص يطلب بالغة شريفة من جهة الاب وأبوها مع ذلك عالم  
والشخص المذكور يدعي ان أباه شريف من جهة الأم وهو وأبوها جاهلان فهل على  
تقدير صحة ما ادعاه لا يكون كفؤا للشريفة المذكورة فلو أمها العاصب منعه ولو  
رضيت وفسخ النكاح ان وقع (أجاب) ذكر في رد المحتار من الكفاءة بعد كلام وتؤخذ

٢٠

٢٦

ربيع الثاني

١٤

١٥

١٦

١٩



من هذا ان من كانت أمها علوية مثلاً وأبوها عجمي يكون العجمي كقولها وان كان لها شرف مآلان النسب لا بآباء ولهذا جاز دفع الزكاة إليها فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم أر من صرح بهذا والله أعلم اه وفي الدر عن النهر ان شرف العلم فوق شرف النسب والمال كما جزم به البرازي وارضاء الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكرهما القهستاني اه وقد ذكرنا ان المدار في الكفاءة على التعير وعدمه فاذا كان تزوج مثل هذه البالغة بمثل هذا الزوج تعير منه وزوجت نفسها منه بدون رضا وليها العاصب لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والاصح حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلب منها شيخ البلد أن يزوجه الرجل فامتنعت وقالت لا تزوج به ابداً وفرت هاربة بالليل فارتسل يفتش عليها حتى وجدها فاحضرها وأحضر أخاها وقال لها ان لم تأذني لا خيل في عقد النكاح والا قتلتك فلما تيقنت منه ما هددته من ضرب شديد وجس مد يدك فمكرهة فهل والحال هذه لا يصح عقدها التحق الا كراهة خصوصاً وأخوها مكره على النكاح والزوج غير كفؤ (اجاب) كون التوكيل بالنكاح لا يصح مع الاكراه أو يصح ذكر في رد المختار من الاكراه عن حاشية أبي السعود على الاشياء بالعرض الى حاشية الشيخ صالح انه لم يره منقولا واستظهر صحة ثم قال ان الرمي ذكر في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان التوكيل بالنكاح كالتوكيل بالطلاق والعقاق أي في الصحة لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه اه ومثله في تنقيح الحامدية وفي رد المختار أيضاً من أول النكاح وذكر السيد أبو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها ونظروا طال فيه الى ان قال ثم رأيت في اكره الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال ولو اكرهت على أن تزوجته باف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ويقول القاضي للزوج ان شئت اتم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفؤا لها والافرق بينهما ولا شيء لها اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وليها غائب مسافة القصر أرادت أن تزج نفسها فهل اذا استوفى العقد شروط صحته من الكفاءة ومهر المثل يصح العقد وليس لاحد معارضتها بعد ذلك (اجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها من كفؤ بمهر المثل صح ولا يكون لوليها معارضتها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة طلبها منه شيخ البلد ليزوجهها لتابعه فامتنع أبوها من ذلك فشد عليه فخرج فاراً من البلد خوفاً منه فما كان من الشيخ المذكور الا انه زوج البنت المذكورة لتابعه في غيبة الاب ولم يأذنه ولم يجزه فهل لا يجب شيخ البلد لذلك (اجاب) تزويج شيخ البلد القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بنت عالم وشريف تزوجت نفسها السوق ومحترف بصنع أجرة

قوله زوجها اولياؤها  
هكذا بالاصل المتقول  
منه بدون واو ولافاء اه

السيوف بغير اطلاع وليها مع انها وليها في بلدة واحدة فهل لا يصح العقد فقد الكفاءة ويكون الوطء وطء شبه يلزم به مهر المثل (اجاب) اذا زوجت الحرة البالغة نفسها غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحاً على ما به الفتوى ويلزم الزوج بالوطء في النكاح انما سد مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها أخوها أبو كالة أبيها فبعد دخول الزوج بها بمدة أيام قليلة ضربه وأحضر أمها على يد قاضي ناحية شلقان فطلبت الام من زوجها حقوق بنتها ثم أبرأته اه من الحقوق الشرعية فطلتها على ذلك فبلغ الاخ وهو الوكيل المذكور فطلب حقوق أخته من الزوج فهل يجب لذلك وتكون براءة الام باطلة والزمت بنتها ما يلزم (اجاب) ابراء أم الصغيرة الزوج من المهر غير صحيح والاب مطالبة الزوج به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده خادم وزوجه امرأة شريفة ظاهرة النسب وادعى ان الخادم المذكور وابنه ثم بعد مدة من الزمان تبين ان المذكور كان خادماً له ثم صار خادماً لغيره والحال ان المرأة المذكورة عقدت عليها زوجاً أمها بالقهر عنها وأعمامها موجودون بالناحية فهل يكون العقد فاسداً لان الزوج غير كفؤ لها أم لا (اجاب) اذا زوجت البالغة المذكورة نفسها غير كفؤ بغير رضا وليها لا يكون النكاح صحيحاً على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بحضرة جمع من المسلمين ودفع لها حقوقها الشرعية وببدها وثيقة ثابتة المضمون بموجب بينة من أهل بلدتها تشهد بطلاقها من زوجها فهل لها بعد وفاء العدة التزوج بغيره (اجاب) اذا ثبت طلاق المرأة بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بعد انقضاء عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في بالغة بنت شريف تزوجت بغلام ليس بكفؤ لها غير اذن أبيها الشريف القرشي ودخل بها الزوج فهل لا يصح هذا النكاح ولا تترتب عليه أحكام النكاح الصحيح (اجاب) اذا زوجت البالغة نفسها غير كفؤ بغير اذن أبيها لا يكون نكاحها صحيحاً على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها تسع سنين ومفروض لها عليه نفقة ليل كل يوم وهو يدفعها فهل اذا طلب أن يزوجه من رجل كفؤ بمهر المثل يكون له ذلك من غير اذن البنت واجازتها وينفذ منه النكاح وليس لامها منعه ولا منازعته في ذلك (اجاب) للاب المذكور اجبار صغيرته على النكاح ولا يتوقف على اذن أحد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل ابنه في تزويج بنته القاصرة بحضرة بينة شرعية وبعد دخول الزوج بها ادعى الاب عدم التوكيل لاجل فساد العقد وأخذ بنته من الزوج فهل اذا كان هناك بينة تشهد بتوكيل الاب لابنه يكون العقد صحيحاً حيث كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل ولا عبرة بانكار الاب ويكون للزوج المذكور أخذها ويحجر الاب على تسليمها (اجاب) نعم يكون النكاح صحيحاً ولا عبرة بانكار الاب التوكيل بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد قاصر يريد التزوج وليس له ولي من أب أو جد أو أخ لاب وعم لاب فهل يقبل أحدهما النكاح اه



على التساوي أو يقدم الاخ على العم (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبرا  
والولي في النكاح العصبية بنفسه بالتوسط انثى على ترتيب الارث والحجب فيقدم الاخ  
البالغ شقيقا كان اولاب على العم في انكاح الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ذمي شامي كاسيه وجده ومولده ببلاد الاسلام ورزاه بها وصار وكيل قنصلية بجهة من  
بلاد الافرنج ثم تزوج ذمية شامية بعقد النكاح الصحيح بحسب شريعة اهل الكفر  
الذمين المقيمين بالشرق من بلاد الاسلام وعقد نكاحه صحيح ايضا على وفق الشرع  
العام الذي جاء به خاتم الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم بحيث ان الزوجة ليست بحرة ماله  
وخالية عن الزوجات وعدة الغير وقت العقد مع حضور الشهود السامعين لكلام  
المتعاقدين واقامت معه نحو ثمان سنين ثم اعتراه مرض فافترس الحاجة مع زوجته الى بلاد  
الافرنج التي هي في وكالته عن قنصليتها واقام بها نحو اربع سنين وصار افرنجيا متصلا  
في ذلك كالمولود ببلاد الافرنج ثم حضر مع زوجته الى وطة ببلاد الاسلام ومات عن أخيه  
وأخته وزوجته المذكرة فطلبت نصيبها من الميراث وهو الربع فتعلل عليها الاخ  
والاخي بان زوجها افرنجي جنسي بمعنى انه صار متصلا في ذلك وانه بمقتضى شريعة  
الافرنج لا حق للزوجة في تركه زوجها الابوصية الزوج لها فهل يكون لها الميراث من  
زوجها حيث كانت زوجة له الى وقت موته بعقد النكاح على الوجه المنطور ولا  
اعتبار بتعلل الاخ والاخي بما تقدم ذكره وائس للاخ والاخي منع الزوجة من أخذ  
نصيبها عند الترافع والتداعي منهم الينا (اجاب) حيث وقع نكاح الذمي المرقوم  
لزوجته على وفق الشرع العام الذي جاء به خاتم النبيين عليه الصلاة والسلام بان كانت  
الزوجة محللا للنكاح وقت العقد ولم يوجد مفسده كعدم الشهود وقتئذ فانه يجب الحكم  
بعقده وبتوارثان به اذ اقامت أحدهما والاخر تحت نكاحه فقد صرحوا بان كل نكاح  
صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين اهل الكفر لتطافر الاعتقادين على صحته ولعموم  
رسالة صلى الله تعالى عليه وسلم فللزوجة المذكرة الحصة مع باقي الورثة وأخذ  
فرصتها من متروكات زوجها من كل ما يورث ثم شرعا ويحكم لها بذلك عند التداعي  
والترافع منهم الينا ولا تمسك للاخ والاخي بما تعللانه على الوجه المسطور فلا يكون  
ذلك مانعا شرعيا من الارث بالزوجة بعقد النكاح بشرطه والله تعالى أعلم (سئل)  
في بنت بكر يتيمه قاصرة لها أخ شقيق غائب مسافرا يوم فقط ولها أم بالبلد طلبها عندها من  
أهلها فابت فقعدت عندها على ولد من أولاد معتمد على اذن البنت فهل اذا لم يدخل بها  
ولده ولم يدفع لها مهرها معجل الصداق ولم يرض الاخي بالقد ولم يجزها يكون العقد فاسدا  
ويكون للاخ فسخته وابطاله لاسيما والزوج ينتظر الاخ الشقيق (اجاب) لا ينفذ  
نكاح القاصرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالعقش ينفقه من قبل الاب  
تزوجت اجنبيا غير شر يقمن غير اذن أبيهما ومن غير اجازته ولم يدخل بها الزوج فهل

يكون للاب فسخ النكاح (اجاب) اذا زوجت ابنة الشريفة نفسها غير كفو بدون  
اذن أبيها ورزاه لا يكون النكاح صحيحا على ما به القنوي والله تعالى أعلم (سئل) في  
بكر قاصرة بلغت من العمر عشرين سنين ولها أب غائب مفقود لم يعلم له مكان ولها عم غائب  
فوق مسافة السفر في عساكر الجهادية باسكندرية فهل اذا طلب رجل أن يتزوج  
البنت المذكرة من جهة أم أمها بمهر مثلها وكان كفوا لها ولم يصبر حتى يحضر الأب والعم  
يسوغ لها ان تزوجه حال هذه (اجاب) نعم يسوغ للجدة تزويج الصغيرة من  
كفو بمهر المثل حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة  
بنت عالم شريفة زوجها أخوها غير شر يف من بني الفلاحين ودخل بها الزوج ثم نشرت  
وبقيت في بيت أهلها الى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو شهرين ولم يحصل منها اختيار  
الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه اذا اختارت الفسخ لدى الحاكم  
الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضطر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب منها بينة على  
انها اختارت نفسها فورا والحال ما ذكر واذا وجد ما يسقط خيارها لا يكون النكاح  
صحيحا لكون الزوج غير كفوها (اجاب) لا يملك غير الاب والجد تزويج القاصرة غير كفو  
فاذا كانت البنت القاصرة المذكرة شريفة والد لها من العلماء وزوجها أخوها غير  
كفو لا يكون النكاح صحيحا ولو انعقد هذا النكاح صحيحا بان زوجها أخوها من كفو  
بمهر المثل فلها خيار الفسخ بالبلوغ ولا يتخيرها الى آخر مجلس يلوغها ولو بكر بل يبطل  
بالسكوت ولو ثيبا لا يبطل مالم يوجد ما يدل على الرضا بالنكاح صريحا أو دلالة  
كالتسكين من نفسها بعده اذ وقته العمر كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
بنت بكر بالغة عاقلة وكلت رجلا اجنبيا في عقد نكاحها على رجل بمهر معلوم فمقد عليها  
عقدا صحيحا بشرطه وأركانها فهل اذا كان المهر مهر المثل وكان الزوج كفوا لها يكون  
العقد صحيحا (اجاب) نعم العقد صحيح والحال هذه اذ البالغة توكلت اجنبيا يتزوجها  
من كفو بمهر المثل لا توقف على ولي عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في زوجة رجل  
خرجت الى منزل أهلها لثضاء طاعة فاك من أهلها الامنعوها من الرجوع الى بيت  
زوجها ثم طلبها زوجها فادعوا عليه انه كان وقع عليه طلاق واقاموا على ذلك بينة من  
قرايتهم وهم خصماء لذلك الزوج وبعد مدة قليلة زوجها لقر يهيم شيخ بلدتهم فهل لا  
يثبت الطلاق بتلك البينة والحال ان القاضي لم يحكم بالطلاق ولا بغيره وهل نكاح  
الزوج الثاني صحيح (اجاب) اذا ثبت الطلاق وتزوجت بعد انقضاء عدها يكون  
النكاح صحيحا والا فلا وشهادة الاقارب لبعضهم ماعدا اقرباء الاولاد مقبولة وبجرده عوى  
الخصومة لا يكون موجبا رد الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال له امرأة  
زوجك نفسي بنجس مائة قرش فقبل الرجل ذلك ولم يكن اذ ذلك أحد ثم حضر عند  
رجل فقال الرجل تزوجت فلانة بكذا او قالت المرأة تزوجت فلانا كذلك وشاع



الخبر في أهل البلد حتى بلغ أباه في بلدة أخرى فحضر واستفهم عن القضية فأخبر بها قدا  
 لها وتر كهما وعاد لبلدته ودخل الزوج بها وحجزها في بيته فهل يكون هذا الزواج  
 صحيحا (أجاب) من شروط صحة عقد النكاح حضور شاهدين حريين أو حر وحرتين سامعين  
 معاقول المتعاقدين فاهمين أنه نكاح مسلمين إنكاح مسلمة وإنه في انعقاد النكاح  
 بالإقرار به والاصح أنه ان كان بمحض من الشهود صح وجعل إنشاء له قال في الفتح وقال  
 قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن أقرب مقدم ما مضى ولم يكن بينهما  
 عقد لا يكون نكاحا وإن أقرب الرجل أنه زوجته وهي أنهار زوجته يكون نكاحا ويتضمن  
 إقرارهما بالإنشاء بخلاف إقرارهما بما مضى لأنه كذب وهو كما قال أبو خنيفة إذا قال لامرأته  
 لست لي امرأته ونوى به الطلاق يقع كأنه قال لا في طلقك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى  
 الطلاق لا يقع لأنه كذب محض أه يعني إذا لم تقل الشهود جعلت هذا نكاحا فالحق هذا  
 التفصيل وحكاية الخلاف هنا لا تنافي ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لأن  
 المراد هنا أن الإقرار لا يكون من صيغ العقد على القول المختار المقابل للاصح والتفصيل  
 المنقول عن قاضي خان والمراد من قولهم أنه يثبت بالتصادق أن القاضي يثبت به أي  
 بالتصادق ويحكم به كما يستفاد من رد المختار في أوائل النكاح والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل تزوج امرأته وغاب عنها مدة قليلة من الزمن وترك لها ما يكفيها تلك المدة ثم رفعت  
 أمرها إلى حاكم سياسي وادعت عليه أنه لم يترك لها شيئا فحضر الحاكم على تظليها فطلقها  
 طلاقا رجعيا بعد الحبس والضرب ووضع الحديد في رقبتها وراجعها قبل وفاء العدة طنا  
 منه أنه وقع عليه الطلاق وأشهد على ذلك ومنعه من الاتيان لها فترت زوجها رجلا آخر ثم  
 مات فهل الإرث للزوج الأول لكونها على ذمته ولا عبرة بنكاح الثاني لنفساده  
 (أجاب) إذا كان الطلاق المذكور رجعيا وتحققت الرجعة قبل انقضاء العدة  
 لا يكون تزوجها بالزوج الثاني صحيحا والميراث للأول والله تعالى أعلم (سئل) في نائب  
 شرع مفسد كل الفساد في الأحكام الشرعية ومن جملة أفساده أنه عقد على بكر بنته  
 قاصرة بولاية زوج أمها مع وجودها وهناك بينة تشهد بذلك فهل إذا كان الأمر كما ذكر  
 يجوز تنفيذ أحكامه (أجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لعدم العاصب حيث  
 لم يوجد لها ولي أقرب منه فلا ينفذ تزويج زوجها أمها لئلا يفسد الحال هذه ولو باذن أمها مع عدم  
 غيبة العم وعدم عضله والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة عن درجة البلوغ  
 بلغت ثلاث عشرة سنة ولها أولاد مع موجودون بالبلدة فما كان من البنت هي ووالدتها  
 إلا أقامتا وكيلان من غير عصبتها وعقد عقدها فهل لا يصح زواجهما بهذا العقد الذي لم  
 تحضره عصبتها (أجاب) لا تلك الأم تزويج القاصرة حيث كان الولي العاصب  
 حاضر غير ممنوع عن تزويجها من الكفو فاذا زوجها وكيل الأم والحال هذه من  
 كفو بمهر المثل توقف على إجازة الولي العاصب فإن أجازته نفذ وإن رده بطل والله تعالى

٢٧

١٢٦٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

أعلم (سئل) في رجل ارتد عن دين الاسلام بقوله هو خرج من دين الاسلام ودخل  
 دين النصرانية وقال في الحال هو نصراني هو نصراني هو نصراني هو كافر يعني بذلك  
 نفسه فهل يصير بهذا اللفظ حرئا وتبين زوجته منه وإذا عاد إلى الاسلام ثانيا لم يأنس بالطلاق  
 بالشهادتين وتاب وكل ذلك بحضرة بينة من المسلمين له جبر امرأته على المعاشرة بعوده إلى  
 الاسلام ثانيا أم لا جبر له عليها ويحتاج إلى عقد جديد ورضاها (أجاب) باز تداد  
 أحد الزوجين بنفسه النكاح فإذا ثبت على الرجل المذكور ما يوجب ارتداده  
 وخروجه عن دين الاسلام لا يسوغ له معاشرة زوجته بدون تجديد النكاح بشرطه بعد  
 عوده إلى الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيمة من قبل الأب ولها أخ  
 لأب بالغ رشيد زوجها الأخ لابن عمه بمهر المثل من غير إذن أمها فهل يكون العقد صحيحا  
 نافذا وإذا تزوجتها الأم لأجنبي أغاظة لأخيها لا يصح العقد ولا ينفذ وتكون على ذمة  
 زوجها الأول حيث كانت قاصرة (أجاب) ولاية تزويج الصغيرة للأخ العاصب  
 حيث لم يوجد من يقدم عليه وليس للأم ولاية نكاحها مع حضوره وعدم إبانته من  
 التزويج للسكوة فاذا تزوج الأخ المذكور أخته الصغيرة من كفو بمهر المثل يكون  
 النكاح صحيحا حيث استوفى شرائطه الشرعية ولا عبرة بما صدر من الأم والحال هذه  
 والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها أمها الرجل ودخل بها الزوج ثم نشرت  
 وقيمت في بيت أهلها إلى أن بلغت ومضى بعد البلوغ نحو ثلاثة أشهر ولم يوجد منها  
 اختيار الزوج بعد البلوغ ثم اختارت نفسها فهل والحال هذه إذا اختارت الفسخ لدى  
 الحاكم الشرعي يقضى لها بذلك ولا يضر طول تلك المدة ولا يسقط خيارها ولا يطلب  
 منها بينة على أنها اختارت نفسها فورا والحال ما ذكر مع كونها بنت عالم والزوج عامي  
 (أجاب) الثيب إذا بلغت لا يبطل خيارها بالسكوت بلا صريح الرضا أو دلالة عليه  
 كقبلة أو مس ولا يبطل بقيامها عن المحاسن لأن وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا سواء  
 كانت ثيبا عند التزوج أو عند البلوغ كما لو دخل بها الزوج قبل البلوغ قلل زوجة  
 المذكورة خيار الفسخ بالبلوغ حيث كان المزوج لها غير الأب والمجدولم يوجد رضاها  
 صريحا أو دلالة وهذا يفرض صحة النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة عضلها  
 أبوها خمس عشرة سنة بدكفة ومكر رافهل لا يكون له جبر عليها ولا تزويجها أب أو غيره  
 إلا برضاها واذنها وإذا وكلت من يعقلها من هو كفو يصح عقدوها ولا يستترط رضا الأب  
 خصوصا إذا أراد تزويجها بمن ليس كفو لها (أجاب) ليس للأب جبر بنته البالغة العاقلة  
 على النكاح ولها أن تزوج نفسها من كفو بمهر المثل بل الرضا الولي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في امرأة بالغة عاقلة طلبت من زوجها الطلاق فطلقها طلاقا بائنا على يد القاضي  
 وكان لها زوج أم فهل إذا عقد لها على زوجها بدون اذنها وحضورها يكون العقد باطلا  
 حيث ردت ولم تجز ما وقع من زوج أمها (أجاب) النكاح على الوجه المذكور

٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

محرم

٩

١٢٦٦



موقوف على أجازة المرأة فان أجازته فقد وان رده بطل والله تعالى اعلم (مسئل) في بنت بكر بالغة بالسن والحيض أذنت وولدت رجلاً أجنبياً في تزويجها رجل آخر كفؤ لها فزوجه له بمهر مثل في غيبة وليها فوق مسافة القصر ثم حضر الولي وادعى انها مكرهة وهناك بيته تشهد انها أذنت برضاها واختيارها فهل يحجب وليها فيما ادعاه (أجاب) للبالغة المكافئة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها على إذن وليها ولا عبرة بدعوى الولي الا كراه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (مسئل) في صغيرة قاصرة زوجتها أمها غير كفؤ مع وجود أبيها بغير علمه وهو غائب دون مسافة القصر فهل العقد الصادر من الأم المذكورة يكون باطلاً اذ الم يحجزه الأب ويكون للأب ابطاله لا سيما مع عدم الكفاءة (أجاب) اذا تزوجت الأم بنتها الصغيرة من غير كفؤ لا يكون نكاحها صحيحاً اتفاقاً والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل تشاجر مع زوجته ثم بعد ذلك قالت له زوجته وعمتها ما سيطرك علينا الا عبد الله وأم سليمان وسعد فقال ما أحد سيطر عليكم ولا قال لي كلاماً ولا خديتاً فقبل له الحلف بالطلاق فلم يرض فقبل له قل اني أكون خاسراً ديني كدين النصارى انك ما قلت لنا ان عبد الله وأم سليمان وسعيد اقالوا لي كذا وكذا فحلف لهم وقال اني أكون خاسراً ديني كدين النصارى اني ما تكلمت بهذا الكلام ولا قلت لكم انهم سيطروني والحال انه صادق في هذا الحلف ثم اجتمع على رجل فقيه ليرد له دينه من جهله فرد له دينه وقال له ان النكاح بينك وبينهما مفسوخ ولا بد من عقد جديد بمهر جديد فلم ترض الزوجه بتجديد العقد اعتماداً على قول الفقيه المذكور فهل لا يفسخ النكاح بينه وبين زوجته بخلافه المذكور وتكون زوجته على عصمته وهو على دين الاسلام ولا يحتاج لتجديد عقد بل هي على عصمته وذلك بحضرة بيعة تشهد بذلك (أجاب) لا يحكم بكفر الرجل المذكور ورده بما ذكر فلا يترتب عليه موجب الردة من فسخ النكاح ونحوه والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له ابن وجارية ثم ان الابن وطئ جارية أبيه المذكور وهم أي الابن والجارية والاب مقرون بهذا الفعل القبيح فهل يصح أن يطأ الاب الجارية بعد ما وطئ الابن (أجاب) اذا اعترف الاب بوطئه ابنته للامة المذكورة لا يحل له وطؤها بعد ذلك ان يكون الوطء ولو زنا لوجب حرمة المصاهرة عندنا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل غائب خطبت له أمه بنتاً وولدت من قبلها وكيلا في العقد لولدها ثم بعد العقد توجهت لولدها في محل اقامته وأخبرته بما حصل فاني ذلك ولم يسلم لها فما فعلت فهل يكون العقد باطلا لعدم رضاها (أجاب) اذا لم يأذن الزوج البالغ العاقل بالنكاح ولم يصدر منه اجازة بعد وقوعه لا يكون نافذاً عليه واذا رده بطل والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل غائب في قرية من قرى اسلامبول وله بنت في مصر ولم يقيمها ولا يمكن قدومه الى مصر والحال انها بلغت عشرين سنين ولم يكن لها عاصب فهل اذا أراد شخص تزويجها بمهر المثل وهو كفؤ

لها والمزوج لها أمها يمكن من ذلك أولا (أجاب) إذا لم يكن للزوجة المذكورة ولي شرعي سوى أبيها الغائب وأمها الحاضرة معها كان لامها أن تزوجها من كفؤ بمهر المثل على ما جرى عليه أرباب المتون من أن للابعد التزوج بنفقة الأقرب بمسافة القصر وذكروا أن عليه الفتوى وذكر في الذخيرة الأصح أنه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره أو استطلاع رأيه فأتى التكفؤ الذي حضره فالفنية منقطعة واليه أشار في الكتاب وفي شرح الملتقى عن الحقائق أنه أصح الأقاويل وعليه الفتوى اهـ ذكره في رد المحتار من باب الولي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كافرة أسلمت وأرادت التزوج بمسلم بعد التفريق بينهما وبين الكافر وانقضاء العدة وولدت شخصاً مسلماً في عقد نكاحها فقد عليها المسلم مع حضور شاهدين عدل فدخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك أنكرت الزواج فهل إذا ادعى عليها أنها زوجته وأقام على ذلك بينة تسمع دعواه ويكتفي منه بإقامة البينة ولا يكلف احضار العاقد (أجاب) إذا ادعى نكاح امرأة لم يمنع من نكاحها ما منع شرعي وأثبت مدعاه بالبينة قضى له بنكاحها وحضور مباشر العقد ليس بشرط لصحة القضاء بنكاحها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخته بأذنها بعد بلوغها من كفؤ ومع وجود عاصب بعيد فهل تزويج الحال صحيح مع وجود العاصب (أجاب) للبالغة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل ولا يتوقف نكاحها والحال هذه على رضا وليها وأذن الله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة بنتمة شر يفقر زوجها عمها القاصر وقبل له أبوه والحال أن القاصر المذكو ليس بشريف فهل يكون النكاح المذكو غير صحيح ليكون ليس كفواً لها وللعم الشري إبطاله حيث ثبت ذلك لديه (أجاب) لا يصح تزويج غير الأب والجد الصغيرة من غير كفؤ أو بغين فاحش فإذا تحقق عدم الكفاءة بالوجه الشرعي لا يكون تزويج العم المذكو وبنت أخيه القاصرة صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت أخى إلى ابن له فأجابته لذلك ثم أحضرها فقهاً ليعقد لهما فحضر ذلك الفقيه ولقنهما صيغة العقد فقال ولي الزوجة لولي الزوج زوجه بنتي فلانة القاصرة لولدك فلان فقال أبو الزوج قبلت له ثم بعد مدة ادعت البنت بأنها حين العقد كانت بالغة فهل يكون العقد صحيحاً حيث عقد لها الولي الخاص ولا عبرة بقولها المذكو ورسن البنت المذكو كورة حين العقد إحدى عشرة سنة (أجاب) إذا زوج البنت أبوها زاعماً عدم بلوغها فقالت أنها بالغة والنكاح لم يصح وقال الأب أو الزوج بل هي صغيرة كان القول لها حيث ثبت أن سنها تسع سنين على الأصح ولو برهان في بينة البلوغ أولى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة كاتبة مات عنها زوجها فبعد انقضاء عدها بعدة سنين تزوجها مسلم بعقد صحيح فهل هذا العقد نافذ ولا يفسخ (أجاب) يحل تزويج المسلم أنما لم يقم بها ما منع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر شريفة بالغة خطبها رجل أعجمي يريد أن يعقد عليها من غير إذن أخيها البالغ



العقل والحال ان والدها كان تاجرا شهيرا بين الناس والذي يريد التزوج بها حداد وليس له ما يهرها به أو يتفق عليها فهل اذا تزوجت البكر المذكورة ذلك الرجل بدون اذن أخيها ورضاه لا يكون نكاحها صحيحا لعدم الكفاءة (أجاب) نعم لا يكون نكاحها غير الكفو صحيحا والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عبدا رقيقا بالغنا خطب له سيده بنتا بكر احره بالغة عاقلة من خاله فهل اذا لم يكن لها عاصب أصلا وأسقطت الكفاءة ووكلت خاله في عقد لها على الرقيق المذكور يصح العقد عليها له باذنها ورضاه به (أجاب) نعم يصح عقد النكاح والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على عمتها وهي في عصمته وترافعا للقاضي فحكم ببطالان العقد ثم طلق عمتها ثلاثا وانقضت عدتها بوضع الحمل فهل للرجل المذكور ان يعقد على المرأة المذكورة بعد انقضائه عدتها (أجاب) نعم للرجل المذكور تزوج بنت أخي زوجته بعد طلاق عمتها وانقضائه عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمه قاصرة زوجها عاها بقاصر غير كفؤ وقبل له أبوه بغير مهر مثلها ولم يدخل بها فهل يكون لها خيار الفسخ بالبلوغ لدى الحاكم الشرعي حيث أشهدت فور بلوغها على ذلك (أجاب) اذا كان الزوج غير الأب والمجد لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغين فاحش أصلا وان كان من كفؤ وبمهر المثل صح وللصغير والصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده فثبت زوج العلم المذكور القاصرة من غير كفؤ أو بدون مهر المثل لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها أب مقفود لم يعلم مكانه ولا موته ولا حياته فزوجها أمها بكفو بمهر المثل ودخل بها الزوج فهل اذا حضر الأب بعد ذلك أو اراد ابطال العقد لا يجب له ذلك حيث كان الزوج كفؤا البنت ولم يحصل منه انتظار الى ظهور حال الأب (أجاب) ليس للأب ابطال النكاح ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عقد عليها رجل وقبل دخوله بها حصلت لها مصيبة فتكلمت كلاما قبيحا في حق مولاهما ثبتت الردة ثم تاب بعد ذلك والحال انها لم تقصد ذلك فصح النكاح فهل والحال هذه ينفسخ نكاحها حال اولها لم ينص المهر ولا تمحل للرجل المذكور الا بعقد جديد ومهر (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى عبدا أو أمة ثم ظهر له بعد الشراء ان العبد وطئ الأمة وخلف منها بنتا وذلك الوطاء عند البائع الاول بغير عقد نكاح فهل هذا الوطاء وطئ زنا اذا كان وطئا زنا يكون للسيد الثاني عقد نكاح العبد على الأمة واذا تزوج عبده من أمة يدومان على وقتهما وله التصرف فيهما وفي أولادهما مادام على رقبتهما (أجاب) للسيد تزويج عبده من أمة وله التصرف فيهما وفي أولادهما بالبيع ونحوه بعد النكاح مالم يصدر منه اعتناق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت ابنا وبنتا لغيرها وهذا الابن أخ أصغر من الرضيع فهل للابن الصغير أن يتزوج تلك

البنت

البنت ولا يكون رضاع أخيه معها محرما لها عليه حيث كانت المراجعة أجنبية وليست أما للصغير بن المذكورين ولا لاحدهما (أجاب) نعم تمحل له حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها أب غائب عنها بمحل قريب معلوم لها وولدت أجنبيا في تزويجها فزوجها الاجنبي من غير كفؤ وبغين فاحش بغير اذن أبيها ودخل بها الزوج واستمرت معه حتى ظهر جملها منه وكل ذلك في حال غيبة أبيها وعدم علمه بما ذكرتم بعد ذلك قدم أبوها من الغيبة ولم يرض بهذا الامر فهل والحال هذه يكون العقد باطلا ولا يبينها منه عاها ويكون الوطاء حينئذ وطئ شبهة (أجاب) اذا زوجت البالغة نفسها غير كفؤ ولها ولي عاصب لا يكون نكاحها صحيحا على ما عليه الفتوى فنكاح المرأة المذكورة غير صحيح ويفرق بينها وبين زوجها بعد تحقق عدم الكفاءة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة زوجها أمها رجلا ودخل بها وهي قاصرة والآن بلغت وقالت فور بلوغها فسخ نكاحي بحضرة بيته فهل ينفسخ بنفسها لاسيما وانقاصرة المذكورة لا عاصب لها أصلا (أجاب) اذا كان الزوج للصغيرة المذكورة غير الأب والمجد يكون لها خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده لقصور الشفقة ويفرق القاضي بينها وبين زوجها ولا يبطل خيارها اذا كانت ثيبا بالسكوت بلا صريح رضا أو دلالة عليه ولا بقيامها عن المجلس لان وقته العمر فيبقى حتى يوجد الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة مات أبوها فارادت أن تزوج نفسها لرجل كفؤ بمهر المثل فتعرض لها ابن عمها ويريد أن يتزوج بها من غير رضاها فهل لا يجب لذلك ويسوغ لها أن تزوج نفسها من شاءت حيث كانت بالغة رشيدة (أجاب) للبالغة الرشيدة تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لابن العم المذكور معارضة ولا جبرها على النكاح والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا صغيرة دون البلوغ من غير وليها الا قرب مع حضوره بالمد وعدم اذنه فهل اذا اجاز العقد أو مضاه ذلك الولي الا قرب مع كفاءة الزوج ومهر المثل يحكم بحكمته (أجاب) نعم يحكم بحكمته النكاح المذكور ونفاذ حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنته لرجل آخر ولم يستأذنها في زواجها ذلك الرجل ولم توكله في العقد وقد صار عقد ها وهي غائبة بدون ان تعلم وعند ما علمت أبت ان تزوج هذا الرجل فهل يكون لوالدها جبر عليها في زواجها ذلك الرجل والعقد صحيح أولا جبر له عليها في الزواج حيث هي بالغة رشيدة والعقد باطل (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة على النكاح ولو بكر فاذا زوج الاب ابنته البالغة بدون اذنها ورضاها توقف على اجازتها فان اجازت النكاح نفذ وان ردت به بطل والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغة أرادت أن تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل فهل لها ذلك ولو امتنع أبوها واذا عقد عليها أبوها بغير اذنها واطلاعا فهل لا عبرة به حيث لم تكن راضية بذلك (أجاب) لا تجبر



الباقية العاقلة على النكاح فلا ينفذ نكاح أيها المأدبون اذنها ورضاها ولو لم يتزوج  
نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تزوجت نفسها بكفؤ  
ومهر المثل وز يادوقبضته من وكيلها قبل الدخول ومن بعد معاشرتها مع الزوج مدة  
سنتين تقر بياشترت من الزوج وادعت انه غير كفؤ وكان زواجه له وهي قاصرة  
وقور بلوغها اختارت لنفسها فسخ النكاح فهل اذا ثبت الزوج بالبينة العادلة انها  
وقت العقد اقرت بالبلوغ واقامته وكلاهما في العقد وقبض المهر لا يجاب لما تدعيه  
وتؤثر بالطاعة وتخير عليها الا سيما وليس لها ولي وقت العقد سواء اها وهي حاضرة بمجلس  
العقد وراضية به (اجاب) اذا كان سن الاثني وقت اقرارها بالبلوغ تسع سنين وفشرت  
كيفية صح اقرارها به ولا يقبل جودها بالبلوغ بعد ذلك ولا خيار لها حيث زوجت  
نفسها وهي بالغة من كفؤ بمهر المثل كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له بنت يزعم انها شريفة من قبل أمها تزوجها رجل عتيق لاخر بصدق مثلها ودخل  
عليها وهي قاصرة وبلغت بعد ذلك ومكث معها مدة من السنين في بيت أبيها فاراد الآن  
بقلمها منه وان يسكن بها في بيت آخر خال عن اهلها فامتنع من ذلك الأب وحجزها عنده  
واواد ابطال النكاح متعللا بكونها شريفة وهو غير ذلك وانها حرة الاصل وهو غير  
ذلك فهل بعد ثبوت رضاه به واقدامه على العقد ومكثها معه المدة المذكورة لا يكون له  
ذلك ويحيا الزوج لقلمها والسكنى بها في مسكن خال عن ذكر حيث اوفها حقوقها  
وكان قائما بشاغلها الشرعية (اجاب) حيث كان الزوج هو الأب ولم يعرف منه سوء  
الاختيار مجانة وفسق يصح تزويجه وينفذ وليس له بعد ذلك فسخ النكاح ولا منعها  
من الانتقال مع زوجها الى أي مسكن اراده من البلد بعد ان يكون المسمى صالحا  
والزوجة مطيعة والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة من قاضي بليس يعلم سؤالها  
من جوابها (اجاب) بقوله صرحوا بلن الرجل اذا تزوج امرأة بشرط انها بكر ووجدت  
بها صبح النكاح ولزمه كل المهر المسمى بالدخول فان طلقها قبله وجب نصفه وينظر  
حقيقة الحال في مسألة اخذ الدرهم فان كان اخذها ليشترى بها لادفعها بصدق في دعواه  
الرد يمينه كما افنداه قبل وان كان اخذها غنا سحلا لمقدوم معين من البذر لا يقبل قوله  
في الرد الا يبرهان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله بنت صغيرة ثم  
خرج من بلده وغاب مدة نحو اثنتي عشرة سنة ولم يعلم محل اقامته فخطبها رجل فوكلت  
امها رجلا من اقرارها في تزويج بنتها من خطيبها فزوجها بالوكيل المذكور للرجل  
المذكور فهل اذا لم يوجد لها عاصب غير ابيها الغائب تكون ولاية العقد لأمها واذا  
كان الزوج كفؤا لها وصدقها مهر مثلها يكون العقد صحيحا وله الدخول بها (اجاب) نعم  
تكون ولاية تزويج القاصرة المذكورة لأمها والحال هذه فلها النكاحها من كفؤ بمهر  
المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته انه طلقها وخرجت من

العدة فطلب منها القاضي بينة تثبت دعواها فحجرت عن البينة فقال لها القاضي اتركي له  
حقك من باقي المقدم وجميع المؤخر والنفقة وهو يثبت طلاقك بهذا المجلس فقالت ابرأ  
الله ذمتي من جميع المؤخر وباقي المقدم والنفقة فطلقها بحضرة القاضي ثم ان القاضي  
زوجها باخر في تلك الجمعة ولم يبال بهذا الفعل فاحكم هذا العقد الثاني وما يترتب  
على القاضي واذا سئل في فتوى وقال في جوابه لمن سأله ضلع الفتوى في عجز جرح الحارة  
ما يترتب عليه (اجاب) العقد على الوجه المسطور وغير صحيح حيث لم يثبت انها طلقت من  
مدة ماضية وانقضت عدتها بالوجه الشرعي ويعز والقاضي المذكور التعزير  
الا ثلث شرعا حيث ثبت ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب لم يعلم  
له مكان مدة سنين وله بنت قاصرة بلغت من العمر اثنتي عشرة سنة وله اخ شقيق هو عم  
البنت المذكورة ولم يكن لها منفق ويخشى عليها من اقعاب الفجرة فهل لها ان تتزوج  
كفؤا لها بمهر المثل بولاية عمها او اهلها حيث لم يصبر الزوج الى حضرة ابيها (اجاب)  
للعم العاصب تزويج بنت اخيه القاصرة حيث كان الأب غائبا لا يدري مكانه كما هو  
مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك بنتا صغيرة من مدة سبع سنين ولم يعلم له  
جهة وجاؤت من زمن البلوغ وهو تسع سنين الى اثنتي عشرة سنة والا لا تريد التزوج  
ولها ام موجودة وللأم اولياء موجودون ايضا وليس للبنت من اولياء التزوج احد  
فهل تكون الولاية للام ولا ولياؤها في تزويج البنت وحيث كانت البنت مريضة  
لشخص يسوغ لها تزويجه ولا تمنع ايضا (اجاب) للام تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ  
بمهر المثل حيث لم يكن ثمة من يقدم عليها في النكاح الصغيرة المذكورة واذا راهقت  
الصغيرة بأن بلغ سن تسع سنين وقالت بلغت وفسرت صدقت ان لم يكذبها الظاهر  
وصارت بعد ذلك حينئذ كبالغة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت ارضاع بنت  
اخي زوجها تريد بذلك عدم حمل تزويج ابنتها بتلك البنت وبينها وبين البنت وامها  
عداوة ظاهرة والحال ان جميع الاولياء يكذبونها في دعوى الارضاع فهل تصدق ام  
يطلب منها بينة واذا اثبت بنسوة تثبت دعواها فهل يشترط فيهن الديانة والامانة سيما  
والبنت والولد يكذبانها في دعوى الرضاع (اجاب) لا يثبت الرضاع الا بما يثبت المال وهو  
شهادة عدلين او عدل وعدلين والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عقد عليها ابوها عقد  
النكاح لرجل بمهر معلوم ثم سألها بعد العقد عن بلوغها فاجبرته بانها لم تحض وانما ثبتت  
عانتها ثم اخبرها بانه عقد عليها فلان بقدر كذا فسكتت فهل يثبت العقد عليها الصادر من  
أبيها وعلى فرض انها بالغة فهل يكون سكوتها بعد اخبار ابيها بالعقد على الوجه المذكور  
مستطابا لغيرها واذا اعتد عليها بعد ذلك نائب الشرع بناحيته لرجل آخر اذنها متعللا  
بان عقد أبيها وهي بالغة غير نافذ عليها وقد فسخته فهل لا يعتبر تعلله المذكور حيث تحقق  
سكوتها بعد اخبار ابيها بالعقد على فرض بلوغها خصوصا وان عقد نائب عليها قبل

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

ربيع الاول



فسخها العقد أي بغيره بحضرة الزوج الذي زوجها أبوها له وتؤثر بتسليم نفسها له وماذا  
يترتب على النائب المذكور (أجاب) لا تجبر البائعة البكر على النكاح فإن استأذنها  
أبوها أو وكيله أو رسوله أو زوجها فسكتت عن رده مختارة فهو إذن وتو كيل في الاول  
وأجازة في الثاني إن علمت بالزوج والمهر على قول المتأخرين وكذا إذا زوجها بحضرتها  
فسكتت في الاصح فإذا كانت البكر المذكورة بالغة وقت العقد وتحقق سكوتها طائفة  
مختارة وقت اخبارها بها على الوجه المسطور فنكاح النكاح عليها فلا يكون تزوجها بعد  
ذلك بآخر صحيحا كمالو كانت وقت تزويج الأب صغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
متزوجة برجل فذهبت إلى جهة أخرى وتزوجت آخر بدون وجه شرعي وهي على ذمة  
زوجها الاول ثم بعد ذلك حضر الزوج الاول وطلبها على يد نائب قاض فادعت أنه كان  
أبائهما من مدة ولم يكن معها بينة بذلك فهل لا عبرة بدعواها وتكون على ذمة زوجها الاول  
ويسوغ للحاكم الشرعي ان يفرق بينهما وبين زوجها الثاني حيث تحقق النكاح الاول  
بوجه شرعي (أجاب) ليس للمرأة التزوج بغير زوجها الا اذا تحققت الفرقة بينه وبينه  
بالوجه الشرعي وانقضت عدتها منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة  
لرجل أجني بصدق معلوم ودفع له مجمل الصداق ثم بعد مدة أنكر ولي الزوجة  
النكاح ويريد أن يزوجه رجل آخر فهل اذا ثبت أنه عقد عليها من وليها بالبينه  
الشرعية يكون العقد صحيحا نافذا ولا عبرة بانكار الولي للعقد (أجاب) اذا ثبت النكاح  
مستحكما شرعا لظنه الشرعية لا يكون لابي الزوجة المذكورة تزويجها لآخر بدون  
تحقق ما يوجب الفرقة شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن ببلدة وله بنت  
قاصرة مع أمها ببلدة أخرى ثم ماتت الأم فزوجهما أجني من غير إذن أبيها وبين بلدة  
الأب وبلدة أمها دون مسافة القصر فهل اذا لم يزوجهما إلحاقا لم ياذن أبوها في زواجهما  
فسخ النكاح ورددها اذا دخل بها الزوج يلزمه مهر المثل (أجاب) اذا زوج الصغيرة  
فصولي ولها ولي توقف على إجازته فان إجازته نفذ وان رده بطل ويجب على الزوج  
بالدخول في هذا النكاح مهر المثل كالنكاح الفاسد وكذا يسقط به الحد ويثبت القسب  
كما أفاده في رد المختار من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة زوجها بكفو ومهر  
المثل وليس اذذاك ولي متقدم عليه كأيها فهل هذا العقد صحيح ولا يحتاج إلى حكم  
قاض ببعثته أو لا بد من ذلك وقد دخل بها الزوج ومكثت بالغة تحت أربع سنين  
وبعض قضاة الريف يريد الفسخ عليها (أجاب) نكاح القاصرة المذكورة صحيح نافذ  
والحال هذه ولا يتوقف على قضاء قاض ببعثته ويمنع من يتعرض لإبطاله وفسخه بدون  
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة أرادت ان تتزوج  
رجلا كفو لها مهر المثل ولها عم عاصب فهل اذا وكلت رجلا أجني في العقد دون عمها  
المذكور يسوغ لها ذلك ولها ان توكل من شاعت حيث كانت بائنة رشيدة والزوج

كفو والمهر المثل (أجاب) نعم يسوغ للبائعة المذكورة تزويج نفسها من كفو  
مهر المثل والتوكيل بذلك وليس للعم معارضتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها الوكيل بعد أن أبرأت موكله من جميع ما لها  
عليه في مقابلة أخذ أولادها منه وليس له عليه ولاية فرضي بذلك الوكيل وكتب عليه  
حجة شرعية ثم بعد مدة عقد الموكل لابنته على ابن أخ له قبل بلوغها ثم أرادت الأم ان  
تزوجها لآخر زاعفا دنكاح الأب عملا بالشرط المذكور فهل ليس لها ذلك ونكاح  
الأب صحيح والشرط باطل واذا قلتم ليس لها ذلك فهل ليس لها ان ترجع بما أبرأت به  
من حقوق الزوجية التي تسقط بالبراءة (أجاب) الولاية في انكاح الصغيرة لا يبيها  
فإذا تزوجهما صح ونفذ وليس لامها معارضة في ذلك ولا رجوع للزوجة على زوجها فيما  
صح أبرأها عنه من الدين فان لم يصح الأبراء يكون لها الرجوع وقد صرحوا بان الأبراء  
مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به لانه تعالى من وجهه الا اذا كان الشرط  
متعارفا أو علقه بأمر كائ كان كره في الدر فيما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه  
به واشترط عدم ولايته على أولاده شرط فاسد غير متعارف فحقته ماسبق بطلان  
الأبراء المذكور بهذا الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر  
بقيمة قاصرة والذي تولى عقدها أجني منها مع وجود عمها بالبلدة فهل اذا لم يرض العم  
يكون العقد فاسدا غير صحيح ويمنع الزوج من الدخول بها اذا كان عقدا لأجني بدون  
وكالة ونسابة عن ولي القاصرة المذكورة (أجاب) يتوقف النكاح المذكور اذا  
كان من كفو بمهر المثل على إجازة عمها العاصب حيث لم يوجد من يقدم عليه في ولاية  
انكاحها فان إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها  
أب غائب فوق مسافة القصر بحجة المحلة الكبرى وتريد أمها أن تزوجهما رجل  
كفو بمهر المثل فهل يسوغ لها ذلك شرعا ولها ان تتولى عقدها بنفسها وتوكل فيه من  
تشاء (أجاب) للولي الا بعد التزوج بغيره الا قرب مسافة القصر فاذا كان أبو الصغيرة  
غائبا مسافة القصر يكون لامها تزويجها من كفو بمهر المثل ولها ان تبشر ذلك بنفسها كما  
ان لها ان توكل وهذا اذا لم يوجد في بلد العقد من يقدم على الأم في ولاية النكاح من  
العصبات والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت في زواجها أبا أمها فزوجهما  
من كفو بمهر المثل وبعد مدة جاء رجل يزعم انه عمها عاصب لها كان غائبا ويريد ابطال  
نكاحها فهل اذا تزوجت من كفو بمهر المثل بتوكيلها في ذلك لا يكون للرجل المذكور  
إبطاله والحال هذه (أجاب) للكافة تزويج نفسها من كفو بمهر المثل ولا يتوقف  
نكاحها والحال هذه على إذن العاصب ورضاه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين  
ذميين أسلما ولا أحدهما ولد صغير وللآخر بنت صغيرة فهل يحكم باسلامهما تبعاً  
لأبويهما واذا بلغ ولم يقع منهما ما يوجب الكفر ولا ما يثبت الاسلام يستمر الحكم



باسلامهما واذا وقع منه ما يوجب الكفر بعد البلوغ يحكم بردهما ويوجب على الحماكم قتلها كقرا ان لم يسلموا واذا اراد الولد ان تزوج بكافرة أو البنت تزوج بكافر فهل لا يمكنان من ذلك (اجاب) يحكم باسلام الصغير باسلام ابنته تعالى ولا يمكن الصغير بعد بلوغه من العود الى الكفر ويحبر على الاسلام بغير القتل حيث أسلم تبعا ولم يوجد منه ما يقتضي الاسلام بعد البلوغ ولا يسوغ تزوج المرتدة أحدا كما لا يزوج المرتدة لا مسلمة ولا كافرة ولا مرتدة مثله واذا بقي على الاسلام يكون للرجل تزوج بكافرة اذا كانت كتابية حيث لا مانع وليس للمرأة المسلمة التزوج بكافر مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معه بنت بكر قاصرة فأراد ان يزويها الشخص فحضر أخوه وابن أخيه ومعه من تزويجها فهل لو ادها ان يعقد عليها تهرأعنها لكونه هو الولي (اجاب) للاب تزويج ابنته القاصرة ولو لم يكن غير كفؤ أو بين فاحش اذا لم يكن الاب معروفا بسوء الاختيار رجحانة أو فسقا وان عرف لا يصح من غير كفؤ وبدون مهر المثل وليس لمن ذكر منع الاب من تزويج القاصرة والحال هذه حيث لم يكن معروفا بسوء الاختيار والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها وليها بالاجبار ودخل بها الزوج ومكثت عند زوجها مدة قليلة ثم ذهبت الى بيت ابيها فارة من الزوج لكونها لا تطيق الوطء فجاء زوجها ليأخذها فغضب عليها من اخذها الى ان تطيق الوطء يأخذها فهل للزوج جبر الولي على اخذ زوجها وتمسكت عنده الى ان تطيق الوطء (اجاب) ان كانت الزوجة مهزولة تخيفه لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض منه لا يحل للزوج ان يدخل بها ولا يؤمر وليها بتسليمها للزوج والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ارتدت بعد الدخول بها فهل ينفسخ النكاح بمجرد الردة وتحبر على عودها الى الاسلام وعلى عودها الى زوجها بوجه شرعي وهل يسقط مهرها بمجرد الردة (اجاب) اذا أجزت المرأة كلمة الكفر على اسانها وارتدت مغايرة لزوجها تحرم عليه لانفساخ النكاح باوتدادها ولا شيء لها من النفقة سوى السكنى به يبقى لحي الفرقه منها ولها المهر لقرره بالدخول ولا يسقط بردها ولو ماتت في العدة وورثها زوجها المسلم استحسانا وصرحوا بتعزيرها بخمس وسبعين وتحبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح زجر لها بمهر يسير كما يستفاد من الدرر وحواشيه في نكاح الكافر والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة لها اخ شقيق بالغ غائب ببلد قريب دون مسافة القصر فزوجه شيخ البلد فخدم له مديانته خال خال البنت المذكورة فهل تتوقف صحة العقد على اجازة الاخ له ورضاه به حيث كان الزوج ينتظر حضور الاخ أو استطلاع رأيه ولو دخل الزوج بها (اجاب) تزويج القاصرة على الوجه المذكور غير نافذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ خطبه له والده بنت اخيه وعقد له عليها على صداق معلوم في غيبة الابن المذكور وبعد ان دخل بها وعاشا مدة تريد على عشر سنين أخبره فقيه بان العقد غير

صحیح متعللا بان العقد للابن في غيبته لا يصح فهل اذا كان الابن أجاز العقد ورضي به يكون صحيحا نافذا أو وطؤه لزوجته وطء حل (اجاب) نعم يكون العقد نافذا كور صحيحا والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة اراد والدها ان يزويها رجلا من غير اذنها ورضاها ولم ترص به فهل لا يكون له اخبارها على النكاح بان اراده ولها ان تزوج نفسها ممن شاءت بكفؤ ومهر مثل وهل اذا كانت البنت المذكورة عند أمها تاكل وتشرب من مال الام وأراد الاب أخذها بدون اذنها وسكنها عند صرة أمها لا يحل لذلك حيث كانت بالغة رشيدة وليس للاب جبرها على نقلها من بيت أمها بدون وجه شرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح لا بتطاع الولاية بالبلوغ ولها ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ومما صرحوا به ان الجارية اذا بلغت مبلغ النساء ان بكر ارضها الاب الى نفسه وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مأموته على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يئتمها اخ شقيق بالغ وعم فقط خطبها رجل من عمها لابنه القاصر فأجابته وعقد له عليها بدون اذن الاخ ورضاه مع وجوده بالبلد والحال ان الزوج لم يدخل بها الى الآن وهو موجود بالبلد كذلك مع والده فهل تتوقف صحة العقد على اجازة الاخ له واذا رده يرتد برده (اجاب) الولاية في تزويج القاصرة المذكورة والحال هذه للاخ لا بأم وهو مقدم على العم ومما صرحوا به ان للابعد التزويج بغيبة الاقرب أو غرضه فان لم يتحقق أحد ههما توقف العقد لا بعد على اجازة الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها بنت قاصرة قرر لها الحاكم الشرعي كل يوم عشرين نقصة فجمد عليه من ذلك مبلغ فطلبته أم القاصرة على يد الحاكم الشرعي فقهره على الدفع فدفع ما كان عليه وعمر البنت اذ ذاك خمس سنوات فأراد والده البنت تزويجها الشخص ليس بكفؤ ولا كسبه وهو تحت قهر والده ولا يملك الصداق كما هو معلوم عند كثير من الناس وحصل ذلك كله من غير علم أمها ومع ذلك فالبنت لا تطيق الوطء فهل يكون ذلك صحيحا في العقد (اجاب) للاب تزويج ابنته القاصرة غير كفؤ وبدون مهر المثل ويصح العقد اذا لم يكن الاب معروفا بسوء الاختيار رجحانة أو فسقا ولا يسقط حق الام من حضانه الصغيرة المذكورة تزويجها ولا يحبر وليها على تسليمها للزوج حيث كانت غير مطيعة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها عم شقيق وابنه وهما غائبان مسافة سفر فأراد شخص ان يزويها فبحث على العم فلم يجده فأذنت الام لرجل ان يزويها ذلك الشخص فزوجهها ودخل بها فهل اذا كان الزوج لا ينتظر حضور العم الغائب وكان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يكون العقد نافذا سيما وقد حضر ابن العم البالغ من غيبته وأجاز له قدوم محضر والده الى الآن (اجاب) اذا كان الكفؤ لا ينتظر حصة ور الولي الاقرب الغائب مسافة السفر يكون للابعد ولاية التزويج من ذلك الكفؤ بمهر المثل على كلا القولين والله تعالى اعلم (سئل) في بنت



شعبان	سنة
٢٣	١٢٦٧
٢٩	١٢٦٧
رمضان	
٢١	١٢٦٧
شوال	
٧	١٢٦٧
٢٦	١٢٦٧
٢٨	١٢٦٧
ذى القعدة	
٤	١٢٦٧

صغيرة تزوجها وليها ثم طلق قبل بلوغها فهل لوليها أن يزوجه لا حر بعد انقضاء عدتها  
(اجاب) للولي تزويج القاصرة ولو لم يبا عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة نصب  
القاضي وكيلها وزوجها جبر عليها مع وجود عهدها الشقيق ولم يأذن الم في ذلك ولم  
يجز والجال ان الم حاضر في البلدة قريب من المنزل فهل لا يصح عقد القاضي حيث  
كانت ولايته مؤخره من الم (اجاب) العقد والحال هذه موقوف على اجازة الم  
المدكور اذا لم يعضل فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر  
بالغة تخدم في بيت رجل بالحر وسهولها في بلاد الارياض حضر واراد اخذها زاعما انه  
زوجها الرجل من بلاد الريف لا تعرفه ولا أدنت في زواجهما ولم ترض به بل رده فوراً  
فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا عليها بدون اذنها واجازتها وليس له اجبارها  
على ذلك واذا كانت مأمونة على نفسها تمسك حيث شئت (اجاب) لا تجبر المكلفة  
البالغة على النكاح فتزوج الاب البالغة المدكورة على الوجه المدكور غير نافذ ويرتد  
بردها فوراً والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أحد اخوتها بدون اذن الباقي لرجل  
غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ودخل عليها وهي قاصرة ثم نشرت وبعثت في بيت وبلغت  
واختارت فسخ النكاح ولم تمكنه من نفسها بعد ذلك فهل اذا لم ترض به بعد البلوغ  
واختيار الفسخ وتحقق ذلك لدى القاضي يقضى لها بالفسخ ولا يشترط اختيارها فوراً  
لان ذلك شرط في البكر لا في الثيب (اجاب) حيث كان المزوج للقاصرة المدكورة  
غير الاب والمجد من غير كفؤ أو بغين فاحش لا يصح النكاح أصلاً بعد تحقق ذلك بالوجه  
الشرعي على ما افاده في التنوير وشرحه وان كان من كفؤ وبغير المثل صح وله اختيار  
الفسخ بالبلوغ ولا يطل خيارها بلا صريح رضا او دلالة حيث كانت ثيباً والله تعالى  
أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة تبتة لها عم شقيق بالبلد ولها أم كذلك فأخذها شيخ  
البلد وعقد عليها الرجل من اتباعه بدون اذن الم فهل تنوقف صحة العدة على اجازة الم  
له واذا رده يرتد بده لا سيما والزوج موجود بالبلد ولم يدخل بها الى الآن (اجاب)  
لا يملك شيخ البلد تزويج القاصرة مع وجود عهدها العاصب وحضوره واذا ردها للعاصب  
المدكور بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أب حاضر مريض بالبلد ولها  
ابن عم عاصب في قرية بينهما وبينه نحو ثلاث ساعات ولها خال أمها فزوجها الخال  
المدكور ومن رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل ومن غير حضور أبيها ولا ابن عمها ومن غير  
اجازتهما لذلك فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا ولا يباها أو ابن عمها أو هي بعد  
بلوغها ودها هذا النكاح وابطاله لا سيما ولم يدخل ولم يحتل بها ولا رآها ولم يدفع شيئاً من  
المهر (اجاب) تزويج القاصرة على الوجه المدكور غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في  
بنت ثيبه قاصرة بلغت من العمر عشرين سنين فوكت عاصباً لها ليس لها غيره في تزويجها  
فقد علمها على ابنه فهل ليس للقاضي فسخ ذلك العقد (اجاب) نعم ليس للقاضي فسخ

١٢٦٧ ١٢

١٢٦٧ ١٥

١٢٦٧ ٢٤

١٢٦٧ ١

١٢٦٧ ٦

النكاح حيث صدر من العاصب المدكور صحيحاً نافذاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها غير عال بحاله ولها اباع لم تحضرهما وقت العقد ولم  
يرضياه بعد فهل يكون العقد فاسداً من اصله أو لا يبي الم طلب فسخ النكاح بعد اثبات  
عدم الكفاءة حيث كان ذلك قبل الدخول بها (اجاب) اذا زوجت الحره البالغة نفسها  
من غير كفؤ بدون رضا وليها العاصب لا يكون نكاحها صحيحاً على المفتي به وفي ظاهر  
الرواية ينعقد للولي فسخه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين متزوجين ولد  
لا كبرهما ذكر وللاخر أنثى اراد الاخ الاكبر أن تزوج ابنته بنت أخيه فقالت  
زوجة الاكبر بعد طلاقها كملت أرضعت ابن أخي زوجي وقالت زوجة الاكبر كنت  
أرضعت بنت أخي زوجي وكذبتهما الاخوان في ذلك فهل لا يثبت التحريم بين الولدين  
المدكورين بمجرد قول المرأتين فقط ويكون لكل من الاخوين المدكورين العقد  
لوليهما القاصر من المدكورين (اجاب) لا يثبت الرضا عند التجاحد الا بحجة  
وهي رجلان أو رجل وامرأتان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً بكرام  
والدها على صداق معلوم دفع مجله وبعد دخوله بها ومعاشرتها نحو سنتين سافر الى بلده  
باطلاعها واطلاع أهلها ومكث فيها نحو سنتين فهل اذا حضر من غيبته ووجدتها  
تزوجت غيره متعلقة بانه لم يترك لها نفقة لا تجاب لذلك ولا عبرة بتعللها ويكون العقد الثاني  
فاسداً ويفرق بينها وبين من تزوجت به ولا تخير حيث كان كل من الزوجين حاضراً  
(اجاب) اذا ترك الزوج زوجته بلا نفقة ولم يلقها الا يكون لها التزوج بغيره فالمدكورة  
المدكورة باقية على عصمة الزوج الاول تجبر على طاعته ويفرق بينهما وبين الثاني بعد  
تحقق ما ذكره شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين احدهما لها بنت وللأخرى  
بنتان فأرضعت أم البنت احدي البنتين فهل يجوز ان تزوج بنت المرضعة التزوج  
بالبنت التي لم ترضع من أم زوجها (اجاب) نعم يجوز للرجل المدكور التزوج بتلك المرأة  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً قاصرة من أبيها ودفع له ما تعورف  
تجملها وهي مطيعة للوطء فطلبها زوجها من أبيها الى محل طاعته فامتنع أبوها من تسليمها  
له فهل لا يجاب الاب لذلك شرعاً اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يجبر أبو الصغيرة التي تطيق  
الجماع على تسليمها حيث سلم الزوج المهر المشروط بتجملها وان وقع الاختلاف في كونها  
مطيعة ينظر القاضي ان كانت ممن تخرج أنخرجها ونظر اليها ان صلت للرجل أم أباهما  
بدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج أنخرجها أمر بمن يثق بهن من النساء فان قلن انها  
تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يأمره  
بذلك كما في الخبرية والله تعالى أعلم (سئل) في سيدة تسمى خديجة والسيدة المدكورة  
اشترت جارية بيضاء وهي حامل فوضعت عندها بنتاً وبعد وضعها البنت توفيت الجارية  
المدكورة وتركت البنت وعمرها سبعة أيام وكانت السيدة المدكورة ترضع أولاد

ذى الحجة



المرحوم على بنت فارضت البنت على أولاد المرحوم على بك وكانت السيدة تزوجت رجلا يسمى الشيخ خضير أو وضعت منه بنتا فكانت بنت الجارية رضيعته فوضعت معها منها ومن المرضعة التي ترضع بنتها إلى حين فطام البنت المذ كورة ثم إن الشيخ خضير بعد مدة أيام قال لزوجته تو جهي معي البلد فقالت له البنت قاصرة فلم يمكن التوجه عندك الجارية السوداء ملكي تخدمني وإن كنت طالبا أن تتزوج فانا أزوجك حسنة بنت الجارية البيضاء فقال لها طيب فمكتبت كتابها عليه فبعد ذلك تذكرت أنها أرضعتها وبعض ناس من المسلمين يعلم ذلك فهل لا يحل نكاح البنت المذ كورة للشيخ خضير المذ كور (أجاب) إذا ثبت بالبينة العادلة أو باقرار خضير أن حسنة المذ كورة أرضعت من السيدة خذوجة زوجة خضير المذ كور مع ابنته منها لا يحل للشيخ خضير تزوجها لكونها ابنته رضاعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا وأنت منه بنت وكان لها جارية ماتت عن بنت صغيرة دون الحولين فصارت سيدتها ترضعها لبنتها من زوجها المذ كور مدة فهل إذا أراد زوج هذه المرأة أن يتزوج ببنت جارية زوجته التي أرضعتها زوجته المذ كورة بلبنتها منه لا يحل له ذلك وتحرم عليه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يحل للرجل المذ كور التزوج بهذه البنت أذهى بنته رضاعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة سنها اثنتا عشرة سنة فقيرة لا مال لها ولا لها متفق عليها منه ولها أب غائب لا يعلم مكانه ولا موته ولا حياته وظهر للبنت رجل يريد التزوج بها فهل يسوغ لامها أن تزوج بها إذا كان كفوا لها مهر المثل لاسيما والزوج لا يصبر إلى حضور أبيها (أجاب) اللام تزوج القاصرة المذ كورة من كفومهر المثل حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت قاصرة لم يكن لها عاصب سوى ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل إذا طلب رجل من أمها أن يتزوج بها وكان كفوا لها ومهر مثلها يكون لها تزوج بها منه لاسيما إذا لم يصبر الزوج إلى حضور ابن العم العاصب (أجاب) اللام المذ كورة تزوج بنتها القاصرة من كفومهر المثل والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبع سنين ولم يترك لها شيئا ثم أخبرها رجل بأن زوجها قد مات وصدقته ثم تزوجت برجل آخر ثم حضر للزوج الأول وتبين كذب الخبر فهل يكون هذا الوطء وطء شبهة وترجع للزوج الأول بعد انقضاء العدة أم لا (أجاب) حيث لم يتحقق من الزوج الأول طلاق تكون الزوجة المذ كورة باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وأمر وكيله بالاتفاق عليها مادام غائبا فصا والمأمو رينفق على الزوجة المذ كورة فادعت أن زوجها الغائب طلقها وصدقها على دعواها شاهداً وتزوجت غيره فهل إذا حضر الزوج وأنكر الطلاق ولم تشهد عليه بينة بذلك تكون باقية على عصمتها ويفرق بينهما وبين الثاني

(أجاب)

(أجاب) إذا ثبت نكاح الزوج الأول بتاريخ سابق على نكاح الثاني ولم يوجد من الأول ما يفيد الفرقة من طلاق ونحوه يقتضي له زوجية المرأة المذ كورة ويفرق بينهما وبين الزوج الثاني والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته البكر قبل الدخول وعن أخيه والزوجة أخ فقيه فزوجها الأخ الفقيه لآخى الميت بعد موت زوجها بشعين يوما فهل والحال هذه يؤدب الأخ الفقيه بعقد عليها قبل انقضاء عدتها بأربعة أشهر وعشرة أيام ويكون العقد فاسدا (أجاب) إذا مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها يكون لها تمام المسمى وعليها عدة الوفاة فلا يصح تزوجها قبل انقضاء العدة في الدر من العدة والعدة للموت أربعة أشهر بالاهلة وعشر من الأيام بشرط بقاء النكاح صحيحا إلى الموت مطلقا وطئت أو لا ولو صغيرة أو كتابية تحت مسلم ولو عبد أفلم يخرج عنها إلا الحامل اه والله تعالى أعلم (سئل) في بكر صغيرة في كفالة أمها وأبوها غائب فوق مسافة القصر ولم ينتظر الخاطب جواب الغائب وأرادت الالم تزوجها بكفو ومهر المثل فهل والحال هذه يصح النكاح بولاية غير الأب ولا تتوقف صحته على حضور الأب (أجاب) نعم يصح تزويج الالم ابنتها القاصرة من كفومهر المثل إن كان الواقع ما هو مسطور ولم يوجد من الأولياء من يقدم على الالم خلاف الأب حاضر أو الله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها بالاكراه عنه بالحبس لعبد رجل ذي شوكة في الرق من غير إذنهما ومن غير إجازتها ولم تجز البكر البالغة للعقد ولم يدخل بها العبد فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون العقد فاسدا حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز العقد (أجاب) لا يفتد تزويج الأب بنته البالغة بدون إذنهما فإذا تزوجها بدون إذنهما يكون النكاح موقوفا على إجازتها فإن إجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته الآية ثلاثا ثم انقضت عدتها بالأشهر فهل يحل له بعد وفاء العدة المذ كورة نكاح أختها (أجاب) إذا طلق الرجل زوجته وانقضت عدتها بثلاث حيض إن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر إن كانت صغيرة أو آيسة يكون له تزوج أختها وقدر سن الالباس في العدة بخمس وخمسين سنة على ما عليه الاعتماد والله تعالى أعلم (سئل) في أختين لأحداهما بنت وللأخرى ابن فارضت أم الابن بنت أختها رضعت كثيرة من غير حصر وفي حال قصرهما عقد أبو القاصر لابنته على القاصرة من أبيها وهما مجهلان التحريم وقبل الدخول أخبرهما رجل بأن الرضاع محرم فهل إذا تحقق ما ذكر ينفسخ النكاح وتحرم عليه أبا لكونها أخته من الرضاع (أجاب) حيث كان الرضاع محققا لا يكون النكاح صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تبلغ سنها خمس عشرة سنة وزاد لها ابن عمر يريد أن تزوجها لابنته بالجبر عليها بالرضاع وإجازتها لابنته المذ كور فهل إذا امتنع من التزوج به لا تجبر على ذلك ويسوغ لها التزوج بغيره بشرط الكفاة ومهر المثل باذنها ورضاها (أجاب) بلوغ الأنثى بالاحتلام والحيض



والجمل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يتم لها خمس عشرة سنة على ما به يقتضى فاذا كان سن البنت المذكورة خمس عشرة سنة لا يكون لوليها العاصب اجبارها على النكاح ولها تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة خطبها خاله الشخص من اقاربها فامتنع الاب من اجابته فتعدي الحال المذكورة واخذت البنت وأمه من بيت الاب جبراً عليه ويريد أن يزوجه الرجل من اقاربها بغير اذن أبيها ورضاه مع وجوده فهل لا يجاب لذلك شرعاً ويكون للاب اخذ بنته وزوجته وردهما ابنته وتسكون ولاية الاجبار للاب على بنته وزوجها من يشاء (اجاب) ولاية تزويج القاصرة المذكورة لا يبيها لخالها وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة تخدم عند رجل له اب في قرية أخرى ينسبها بينهما مسافة دون مسافة القصر أم شيخ البلد فقيه ببلده بأن يعقد عقد النكاح على البكر المذكورة لعبد رقيق لشيخ البلد فامتنعت من ذلك فعقدته على الرقيق المذكور ففهرعها وعن سيدتها الخادمة عنده بدون اذنها ورضاها وبدون حضور أبيها ورضاها وبدون مهر مثلها وهو غير كفؤ لها وامتنعت من دخوله عليها الى الآن فهل لا يكون النكاح نافذاً بدون اذنها واختيارها ورضاها ولها ولا يبرأ النكاح المذكور وابطاله (اجاب) لا تجبر الحرة البالغة العاقلة على النكاح واذا زوجت نفسها غير كفؤ بدون اذن وليها العاصب ورضاها لا يكون النكاح صحيحاً على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عاقلة بالغة رشيدة تحسن التصرف لها اخ كبير من ابيها اقامه والده على اخوته وصيا مختاراً ثم بعد موت ابيها انتقلت مع أمها ببلدة أخرى هي ببلدة أمها ثم بعد عدة تزوجه اخوها الوصي المذكور من غير اذنها ورضاها فبطلت هذه الردت ما فعله اخوها من النكاح ولم ترض به ونفرت من ذلك نفوراً كلياً فهل العقد غير صحيح ولو ادعى الوصي ان اباها اوصى حال حياته بأن تزوج بهذه الزوجة ويعقد لها عليه سواء كان بمهر المثل أو لا حيث لم تأذن بذلك (اجاب) حيث ردت البالغة العاقلة تزويج أخيها لها بدون اذنها بطل النكاح ولا عبرة بما تعلل به الاخ على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة تزوجه ابوها الرجل آخر من غير اذنها ومن غير اجازتها ولم تجز البنت العقد فهل والحال هذه يكون العقد فاسداً حيث كانت بالغة رشيدة ولم تجز ما فعله ابوها سيما ولم يدخل بها الزوج (اجاب) ليس للاب اجبار بنته البالغة العاقلة واذا زوجها بدون اذنها يتوقف نفاذ النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان ولد كبير من امه وولد صغير من امه أخرى ثم ماتت ام الصغير في حال رضاعه فأرضعته امه الأجنبية فهل اذا كان الرضاع من جهتها فقط يجوز للولد الكبير أن يتزوج مرضعة أخيه الصغير والحال هذه (اجاب) نعم يجوز للرجل المذكور تزويج مرضعة أخيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته

البالغ سنهما فوق تسع سنين لصبي مراهق قبل له ابوه النكاح فهل اذا طلب أبو الصبي زوجة ابنته الى منزله لحصول التأنيف بينهما ورضي أبو البنت بذلك لذلك وابت أم البنت تسلمها لاني الصبي تمنع من ذلك وتجبر على تسليم البنت لاني الزوج (اجاب) ليس لام الصغيرة المذكورة معارضة أبيها والحال هذه وصرحوا بأن الاب يطالب بتسليم ابنته الصغيرة الى زوجها اذا كانت مطيعة للوطء والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أخوها الرجل بغير كفؤ لها بدون مهر المثل وبدون رضاها والزوج غير شريف وهي شريفة فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذاً لا سيما لم يدخل ولم يحتل بها (اجاب) اذا تزوج الاخ أخته البالغة العاقلة بدون اذنها توقف النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد قاصر أراد أن يتزوج وهو قاصر فتزوج الولد القاصر المذكور بنتاً قاصرة وقبيل النكاح لنفسه من غير وليه ومكث معها مدة وبعد موت والده طلقها وهو قاصر أيضاً فهل عقد الولد القاصر بنفسه لنفسه مدة حياة والده غير صحيح لان عبارة القاصر لاغية لا تعتبر في عقد النكاح ولا في الطلاق (اجاب) تزوج الصبي المميز وقوف على اجازته ووليه فان اجازته نفذ وان رده بطل ولا يصح طلاق الصبي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لام زوجته أنا وطئتك قبل أن أتزوج ابنتك وهي منكراً لذلك فاذا يلزمه والحال هذه اذا ثبت اقراره بذلك بشهادة بينة شرعية (اجاب) اذا أقر الزوج بوطء أم زوجته حرمت عليه زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تيمية من ذرية تميم الداري أحد كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم تزوجت غير كفؤ رجلاً عامياً مكاسباً مشهوراً بالمكس تزوجه بدون مهر المثل ونفى الى اللبمان بسيرة فتعقدت عليه بدون اذن وليها العاصب وبدون رضاها فهل يكون نكاحها فاسداً واذا دخل بها فعلى القاضي التفريق بينهما ويغزره بما يراه ويحكم عليه بمهر المثل عملاً برواية الحسن المفتي بها في هذا الزمان ولو فرض أن الولي العاصب سكت حتى دخلت ولا يكون سكوتة رضا بذلك (اجاب) حيث كان الزوج غير كفؤ لا يكون النكاح صحيحاً على رواية الحسن المختارة للفتوى ويحرم عليها تمكينه من الوطء كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وينبغي بعد الدخول أن يجيب الاقل من المسمى ومهر المثل وان لا نفقة لها في هذه المدة كما في حواشي الدر المختار وحيث كان المفتي به عدم انعقاد النكاح لا يكون سكوت الولي بعده صحيحاً له والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة زوجها أمه الرجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل ولم يدخل بها الى الآن والبنت لا ترضى به فهل يكون النكاح والحال هذه نافذاً عليها لا سيما اذا بلغت ولم ترض بالنكاح ولم تجز فور بلوغها (اجاب) لا تملك الام تزويج بنتها الصغيرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل فان نكاح الام المذكور بنتها على هذا الوجه غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) من الديوان الكندي في ما مضونه بنت بالغة زوجها أوطأها بدون اذنها ورضاها وامتنعت



من ذلك ولم يستأذنها في ذلك في الحكم وقد ورد أصل هذا السؤال من محافظ العريش  
(أجاب) لا تجبر البكر البالغة العاقلة على النكاح فليس للأب المذكور تزويج بنته  
البالغة بدون أذنها جبراً عليها فإذا صدر منه ذلك توقف نكاح النكاح على إجازتها  
ورضاها فإن لم تجزه وردته فورا بطل ولها أن تتزوج كقوله المثل وان لم يرض أبوها  
بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة تزوجت رجلاً غير شريف بدون مهر المثل  
فهل يكون لها صبا حق الاعتراض وفسخ النكاح حيث لم يرض به (أجاب) غير  
القرشي لا يكون كقوله القرشية والقوى على فساد نكاح البالغة إذا زوجت نفسها  
من غير كفوف حيث كان لها عاصب لم يأذن لها بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها ويريد الزوج أن يدخل عليها بالجبر والاكراه فهل  
إذا كانت القاصرة لا تطيق الوطء لا يجاب الزوج لذلك حيث كانت قاصرة لا تحتل الوطء  
(أجاب) لا يجبر الأب على تسليم بنته المذكورة لزوجها حيث كانت غير مطيقة للوطء  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة سيرة وفي طرف هذه المدة برسل  
لها نفقتها من حضر من غيبته فوجدتها تزوجت غيره فهل هي باقية في عصمته والعقد  
الثاني باطل ولو ولدت من الزوج الثاني وللزوج الأول أخذها قهر اغنه (أجاب) إن  
كان الأمر ما ذكر لا يكون النكاح الثاني صحيحاً ويفرق بينها وبين الزوج الثاني ولو  
ولدت منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتاً بكر أباً بالغه رشيدة من أبيها بصدق  
معلوم لولده القاصر ورضي كل منهما بذلك فعملت البنت بذلك فلم ترض بتزويجها لذلك  
الشخص فهل والحال هذه ليس للأب أن يزوجها له من غير أذنها ومن غير إجازتها حيث  
كانت بالغه رشيدة (أجاب) لا تجبر البالغة العاقلة على النكاح فلا ينفذ تزويج الأب  
بنته المذكورة بدون أذنها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من أبيها بالغ  
سبعاً عشر سنين ودفع لها مغل الصدق ودخل بها وصار معاشرها سنة أشهر وهو قائم  
بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها بدون  
وجه شرعي فهل والحال هذه تجبر على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية  
سماوي مطيقة للوطء (أجاب) على الأب تسليم بنته القاصرة المذكورة لزوجها  
حيث كانت مطيقة للوطء ولم يوجد مانع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر  
يئيمة قاصرة لها عم شقيق ولها أخ شقيق بالغ تزوجها شيخ البلد في غيبتهما بدون أذنها  
ورضاها فهل يكون العقد موقوفاً على إجازة الأخ الشقيق العاصب فتدوان رده بطل  
لا سيما إذا كان الزوج غير كفوف وبدون مهر المثل إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
(أجاب) لا يملك غير الأب والمجد من الأولياء تزويج الصغيرة من غير كفوف بدون مهر  
المثل فشيخ البلد الأجنبي المذكور إذا كان الزوج المذكور غير كفوف والمهر اقل  
من مهر المثل لا يكون النكاح صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الأعيان

زوج ابنته البكر البالغة من غير كفوف وبغير مهر المثل ثم توفي الأب فطالب الزوج زوجته  
للدخول بها فامتنعت وادعت أن والدها تزوجها بغير أذنها ولم تجز فعله بل رده بنفسها  
حين علمت بذلك والحال أنه وقت العقد أرسل والدها من يستأذنها من الجانب في  
العقد عليها فشهدوا في المجلس أنها وكنت والدها ولم يعرفوها ولم يظهر لهم شخصها ولم  
يعرفها اثنان لها بل شهدوا بمجردها مع موت من داخل الدورية من غير رؤية  
شخص المتكلم فهل إذا كان الأمر كذلك تكون هذه الشهادة صحيحة وهل تصدق في  
الرد أولاً (أجاب) إذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكت وقالت بل  
وددت ولا يمينه لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعاً في الأصح فالقول قولها يمينها على  
المقضى به إذا لم يوجد من يأمدها على الرضا ولا يشهد على محجب بسماعه منه إلا إذا تبين  
القائل بأن لم يكن في البيت غيره ولو كان لو قسم لا تقبل أو يرى شخصها مع شهادة اثنين  
بأنها فلا بنت فلان بن فلان ويكفي هذا الشهادة على الاسم والنسب كما في الدر المختار  
وعليه فالشهادة بالتوكيل على الوجه المذكور بالسؤال غير مقبولة والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنت بكر قاصرة تزوجها أمها الرجل غير كفوف وبدون مهر المثل مع وجود  
العاصب في البلدة التي صار فيها العقد بغير أذنها ورضاها فهل والحال هذه لا يكون العقد  
نافذاً بل يتوقف على إجازة العاصب إن أجاز نفذ وإلا فلا (أجاب) ليس لغير الأب  
والجد تزويج الصغيرة من غير كفوف بدون مهر المثل فالنكاح على الوجه المذكور باطل  
والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها الأخوها البالغ الرشيد بكفوف وبمهر المثل  
ولم يكن هناك ولي مقدم عليه ودخل بها الزوج وولدت عنده ومكثت عنده بعد البلوغ  
اربعة سنين فهل لها الفسخ بنفسها عند قاض بعد تلك المدة أم لا والحال أنه تمتع بها تلك  
المدة التي بعد البلوغ مختارة عامة بالنكاح راضية (أجاب) لا يبطل خيارها بشئ  
بالسكوت بعد البلوغ بل بما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة فإذا تحقق منها ذلك بطل  
خيارها فليس لها الفسخ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
طلاقاً تاماً بحضور جمع من المسلمين ومكثت بعد وفاء عدها مدة شهر وأرادت الآن  
التزوج بزوج آخر كقولها وبمهر مثلها ولها أخ يريد التمتع عليها ويمنعها عن الزواج  
فهل لا يجاب لذلك حيث كانت بالغه عاقلة (أجاب) نعم للمرأة المذكورة أن تزوج  
نفسها من كفوف بمهر المثل بالرضا أخوها وليس له عضلها والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مسلم تزوج امرأة مسلمة ارتد الزوج عن دين الإسلام فهل تحصل  
الفرقة بردة الزوج ولا يسوغ له قربانها ولو عاد إلى الإسلام بدون تجديد العقد عليها بعد  
إسلامه وإذا بقي على رده وانقضت عدتها من وقت الردة يكون لها التزوج بغيره  
(أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فإذا تحقق ارتداد الرجل المذكور عن  
الإسلام لا يسوغ له قربان زوجته قبل عودته لدين الإسلام وتجديد النكاح بعده ويجوز

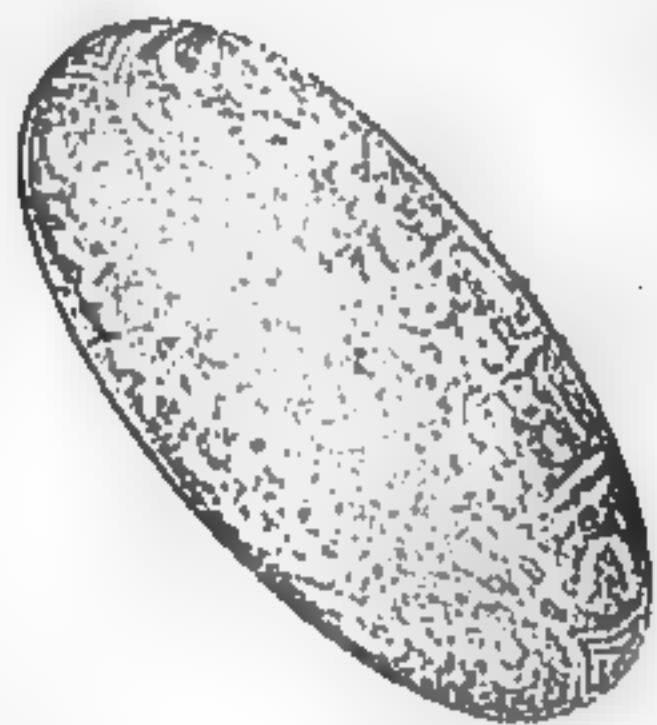


رمضان سنة

لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت  
بنية قاصرة لها ابن عم شقيق وصي عليها من قبل القاضي ولها أم فهل إذا كان للوصي  
ابن يريد أن يزوجه له بمهر مثلها وفي يده حجاب لذلك ولا يكون لامها منعه من ذلك  
(أجاب) الولي في النكاح العصبية على ترتيب الارث فان لم يكن عصبية فالولاية للام  
فالعاصب المذکور ولاية تزويج البنية المذكورة والحال هذه من كفومهر المثل حيث  
لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في البنت البكر البالغة  
الرشيده اذا زوجت نفسها او وكلت رجلا اجنبيا في زواجها من كفؤ واراد والدها فسخ  
هذا العقد فهل لا يحجب لهذا الفسخ أو يحجب (أجاب) للبنت البكر الحرة المكافئة أن  
تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بلا رضا وليها فليس له والحال هذه فسخ العقد كما أن لها  
التوكيل بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زني ببنت بالغة وحيلت منه ثم عقد  
عليها بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف به عليه ونحل بها ووطئها وصار معاشرهما معاشرة  
الازواج ثم بعد ذلك طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية فهل يكون هذا العقد صحيحا ويجب  
له نفقة العدة على الزوج المذکور الى انقضاء عدتها شرعا واذا ادعى انه لم يطلق زوجته ثلاثا  
وأثبت عليه بالبينه الشرعية انه طلقها اطلاق المذکور لا يحل له الا بعد زوج (أجاب)  
نعم يصح النكاح لما في الدرر في فصل المحرمات من صحة نكاح المحبلى من الزنا وان حرم  
وطؤها على الزوج الا اذا كان هو الزاني فيحل اتفاقا ولا عبرة لانكار الزوج الطلاق  
الثلاث بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي وعليه نفقة العدة حيث كان الطلاق بعد الدخول  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكرة من ابنتها باذنها ورضاها بحضور  
اولادها وجميع من المسلمين وقد رخصها بمهر معلوم أو قبضه لا يبيها وقبضه الاب وقال  
اعطيتك بنتي بهذا المهر وكر ذلك ثلاث مرات وفي كل مرة يقول الزوج قبلت وهما  
ياكمل الاوصاف المعبرة شرعا بحضرة من ذكر فهل اذا تحقق ما ذكر يكون العقد  
صحيا نافذا واذا عقد عليها رجل آخر يكون العقد الثاني باطلا وهي باقية على عصمة  
الزوج الاول (أجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر يكون النكاح صحيحا وليس للزوجة  
بعد ذلك تزويج نفسها من آخر الا اذا ثبت طلاق الاول فيكون لها حينئذ التزوج بغيره  
بعد الطلاق ان لم يدخل بها أو بعده وبعد انقضاء العدة ان دخل بها والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة ادعت بأن زوجها مات لدى قاضي بلد فاهل اذا اقامت بينة شرعية  
وشهدت لها بموته بعد الدعوى الصحيحة في وجه خصم شرعي يحكم بموته بعد صحة الشهادة  
لديه وتزوج غيره بعد ذلك وتكون عدتها من وقت الموت (أجاب) اذا ثبتت  
الزوجة موت زوجها بعد دعوى صحيحة مستجيبة لشروطها وقضى القاضي بذلك يسوغ  
لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في بنت  
بكر قاصرة لها أب غائب لا يعلم مكانه ولها أم حاضرة معها ارادت أن تزوجه لرجل فهل

إذا

شوال ١٧



٢٦ ١٢٦٨

ذى القعدة

٣ ١٢٦٨

ذى القعدة سنة

١٢٦٨ ١٠

١٢٦٨ ٢٠

١٢٦٨ ٣٠

ذى الحجة

١٢٦٨ ١٨

١٢٦٨ ٢٣

١٢٦٨ ٢٤

إذا كان الزوج لا ينتظر حضور الغائب وكان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يجوز للام  
أن تزوجه للرجل المذکور والحال هذه (أجاب) للام المذكورة تزويج بنتها الصغيرة  
حيث كان أبوها مفقودا ولم يوجد من يقدم على الام من أولياء النكاح والله تعالى اعلم  
(سئل) في صبي زوجته أمه بكرة قاصرة من ابنتها بغير إذن أبي الصغير فهل لا ينفذ  
النكاح وولاية النكاح لابيه لالامه (أجاب) لا ولاية للام في تزويج ابنتها الصغيرة  
مع وجود أبيه وحضوره والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجه لرجل أمها بغير  
إذن أبيها من البنت بغير إذن أبي الصغير ولم يدخل بها الزوج فهل لا ينفذ النكاح وولاية  
النكاح لابنها لا لحال أمها (أجاب) لا ولاية لحال الام في تزويج الصغيرة المذكورة  
حيث كان أبوها حاضرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مجهول الحال تزوج امرأة  
مسلمة وعاشرهما معاشرة الازواج مدة ثم تبين انه ذمي فأسلم بحضرة جمع من المسلمين فهل  
له أن يعقد عليها بمهر مثلها ولا يحتاج لوفاء عده من نكاحه السابق (أجاب) نعم له أن  
يتزوج المرأة المذكورة قبل انقضاء عدتها منه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت  
ارتضعت من ندي امرأة رضعت عديدا قبل تمام الحولين وهذه المرأة المرضعة ابن مولود  
قبل البنت ارتضعت من ندي أمه كالبنت وقد زوجت هذه المرأة المرضعة هذه البنت  
لابن المذکور فهل اذا ثبت الارضاع بينة أو باقرار المرضعة أو باعتراف الابن  
المذکور يثبت التحريم بينهما أبدا لا اخوة رضاعا فلا نكاح بينهما أصلا ويجب  
التفريق بينهما (أجاب) اذا تحقق الرضاع المذکور بالوجه الشرعي لا يكون النكاح  
المذکور صحيحا ويجب التفريق بينهما ولا يثبت بمجرد اقرار المرضعة بدون تصديق  
الزوج واقاراره والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة تريد أن تتزوج من تشاء في  
تزوجها من آخر فهل يسوغ لها ذلك شرعا وليس لاحد من العصبة أن يتعرض لها  
حيث كانت البنت المذكورة بالغة رشيدة وكان الزوج المذکور كفؤا لها (أجاب)  
للبالغة الرشيدة بكرة كانت أو بنتا تزويج نفسها من كفؤ بمهر المثل وليس لوليها المعارضة  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بنت عمه من ابنتها بحضرة جماعة  
فأخبره الجماعة الحاضر بن انه وضع على البنت التي ماتت غير المخطوبة اعتمادا على  
سماع الاب من أمها ولم يصدق الزوج اخبارها والحال ان الاب والام شافعي المذهب  
ولا بد في التحريم في المذهب المذکور من جنس وضعت متفرقات يقينا قبل مضي الحولين  
ولم يتحقق ذلك لاعتدال الاب ولا عند الام غير أن الام أخبرت الاب بالرضاع ولم تعلم كونه  
قديلا أو كذا ولم تعلم أيضا كونه قبل الحولين أو بعدهما وانعقد العقد على مذهبهما كما هو  
متصوفا في كتب الشافعية فهل اذا جاء رجل من الجماعة الحاضر من الذين سمعوا أخبار  
الاب وتعرض للاب والام وطلب أحدهما الى قاض حنفى وادعى على الاب انه أخبر  
بالرضاع ويريد بذلك اقتيادا لعقد يسوغ له ذلك وللقاض أن يسمع ذلك ويحكم بفساد



العقد أو العقود مبنية على الصحة فلا تنقض (اجاب) الرضا ع حجة المال وهو  
شهاده عدلين أو عدل وعدلين أو تصديق الزوج لكن لا تقع الفرقة لا بتفريق القاضي  
وهل يتوقف ثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا تضمنها حرمة الفرج وهي من حقوق الله  
تعالى كافي الدرا المختار والله تعالى أعلم (سئل) في يهودية هلك زوجها وانقضت  
عدها منه فخطبها يهودي مثلها وأراد العقد عليها فعارضه أخوالها فأنزلوها لا تحل  
لأن سببها كانت زوجة أخى الذى هلك وأختك تزوجت أخى الآخر فهل لا يكون  
ذلك سببا للحرمة عليها في الشريعة المحمدية إذا توافوا اليان ويكون لهذا الخاطب  
العقد عليها برضاها ويمنع أخوال الزوج المالك من المعارضة بما ذكر والمحال هذه  
(اجاب) نعم لا يكون ماذ كرسيا للتحريم وللخاطب المذ كور تزوج تلك المرأة  
وليس لأخى زوجها المتوفى المعارضة حيث تزوجت بعد انقضاء عدتها من أخيه المتوفى  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة من السنين ثم أخبرت بأنه  
مات وتزوجت غيره ودخل بها ومكثت معه مدة فحضر الزوج الاول من غيبته فهل  
إذا تحقق ماذ كرو لم يثبت ان الزوج الاول طلقها تكون باقية على عصمتها ويكون  
العقد على الزوج الثاني باطلا (اجاب) إذا ثبت نكاح الزوج الاول لا يكون نكاح  
الثاني صحيحا حيث لم يكن بعد طلاق الاول وانقضاء العدة منه والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنتين يتيمين قاصرتين لهما أخ لاب وأم زوجها هذا الأخ لا بنى عهما وهما  
كقولهما وبمهر مثلها فوكلت أمهما رجلا اجنبيا وعارض هذا الأخ بقوله أنا حق  
بالعقد عليهما لاني وكيل من جهة الام فاحكم الله في هذا العقد الصادر من الأخ وهل  
لهذا الرجل معارضة الأخ في هذا العقد أم لا وهل إذا انقضت مدة حضانه هاتين البنتين  
ياخذهما أخوهما أم لا عن أمهما أم لا وما حكم الله إذا عقد عليهما هذا الرجل الموكل  
من جهة الام بعد عقد الأخ المذ كور خصوصا وهو لغير الزوجين المعقود عليهما (اجاب)  
الولى في النكاح العصبية بنفسه فان لم يكن عصبية فالولاية للام حيث صدر العقد  
من العاصب المذ كور أو لامتوفيا شرطا الصحة نفذ ولا عبرة بعقد وكيل الام والمحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة عقد عليها ابوها في غيبته الرجل آخر  
بغير اذنها ولم يدخل بها فهل إذا لم تأذن البنت المذ كورة لا يباح في العقد على الرجل  
المذ كور ولم تجزها يكون العقد غير نافذ (اجاب) ولا تجبر البالغة البكر على النكاح  
لا تقطاع الولاية بالبلوغ فان استأذنها الولي أو وكيله أو رسوله أو زوجها أو غيرها  
رسول أو فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة أو ضحكك غير مستهزئة أو تبسمت  
أو بكت بلا صوت فهو اذن وإجازة ان علبت بالزوج وان رده بطل والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنت بكر بالغة زوجها أخوها لا يباح للرجل غير كفؤ وبدون مهر المثل وبدون  
اذنها ورضاها حين بلغها رده فهل يكون العقد باطلا ولا يسوغ له ذلك (اجاب)

محرم

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١٢٦٩

١١

لا تجبر البكر البالغة على النكاح حيث رده حين بلغها الخبر كما هو مذ كور ردت والله  
تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة زوجها أبوها بغير اذنها وعلمها فلما بلغها ذلك  
ردت النكاح فور علمها به وأشهدت على ذلك فهل إذا ثبت الزنية فسخ العقد بردها  
للنكاح المذ كور وقت العلم به (اجاب) إذا زوج الاب بنته البالغة بدون اذنها توقف  
النكاح على اجازتها فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
زوج بنته لابن أخيه فأراد الزوج الدخول بها فحضره الولي مع أنه قادر على صداقها وهي  
مطبعة للوطء فهل للزوج الدخول بها ولم يكن للولي منعه أولا (اجاب) على الولي تسليم  
بنته الصغيرة لزوجها حيث كانت مطبعة للوطء وأوفاهما الزوج مجمل الصداق وكان  
فائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثيب من الاشراف  
ومن أولاد العلماء أرادت أن تتزوج رجلا كان خادما عند زوجها الميت عنها قبل  
ذلك وهو الآن كاتب عند رجل باعته والمحال أنه غير شريف وليس بعالم وهو غير  
كفؤ لها فهل يكون لكل من أبيها وأخوها باقى عصبتها حق الاعتراض وفسخ النكاح  
لو صدر منها في هذه الحال (اجاب) إذا تزوجت البالغة نفسها من غير كفؤ لا يكون  
النكاح صحيحا على ما عليه الفتوى حيث كان لها عصبية لم يأذن لها بالزوج بذلك  
الرجل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة النخيفة الجسم التي  
لا تطيق الوطء من رجل غليظ الجثة على صداق معلوم ودخل بها واختلى معها خلوة  
صحيحة شرعية بحيث لا مانع من الاصابة ومكثت عنده بمنزله مع عائلته وأهله نحو ثلاثين  
يوما وتضررت البنت من ذلك ومن طلب الوطء فخرجت الى منزل والدها وأقامت به  
قالا نريد الزوج ان يأمر اباها باحضارها وسكنها مع عائلته وأهله بمنزل واحد والا  
يكلفه بدفع ما قبضه من حال الصداق فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر الاب على اقامة ابنته مع  
زوجها ولو يمكن شرعى حيث كانت غير مطبعة للوطء وإذا توافى القاضى وتنازعا  
في اطاقها الوطء وعدمه يجبر أبوها على احضارها الى القاضى لينظرها مع كونها ممن  
لا تخرج الى الاسواق ويكتفى في ذلك بقول الامينات من النساء (اجاب) ان كانت  
خفية سمينة تطيق الرجال وسلم المهر المشر وطبعه يجبر الاب على تسليمها للزوج  
على الاصح من الاقوال فيمنظر القاضى ان كانت ممن تخرج أخرجها ونظر اليها ان  
صلحت للرجال أم اباها يدفعها للزوج والا لا وان كانت ممن لا تخرج أمر بمن يشق بين  
من النساء فان قلن انها تطيق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها الى الزوج وان  
قلن لا تحمّل لا يؤمر بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بكر قاصرة لها أم ولها عم  
غائب فوق مسافة القصر مدة طويلة ولها أيضا عمه فهل يجوز لامها أن تزوجها من  
كفؤ والحال هذه وتقدم الام على العمّة وتزوج ابنتها ممن ذكر والعم غائب هذه المدة  
في هذه المسافة (اجاب) نعم للام المذ كورة تزويج بنتها الصغيرة من كفؤ بمهر المثل

محرم

١٢٦٩

٢٧

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢



حيث كان الم العاصب غائبا مسافة القصر ولم يوجد من الاولياء أحد ممن له التقدم على  
الأم في ولاية النكاح بنتها الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة مات أبوها ولم  
يكن لها من الاقارب أحد لا عصبة ولا ذو رحم الأم غائبة فوق مسافة القصر فهل  
يكون للقاضي تزويج البنت المذكورة بكفو ومهر مثل والحال ما ذكر أولا (اجاب) نعم  
للقاضي ولاية تزويج القاصرة المذكورة من كفو بمهر المثل حيث كان الواقع ما هو  
مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تزوجها أبوها والحال ان عمرها  
ثمان سنين ولا تطيق اللوط فهل لا يجبر أبوها على تسليمها لزوجها حيث لم تكن مطيقة  
للوط (اجاب) نعم لا يجبر الولي على تسليم الزوجة المذكورة لزوجها حيث لم تكن مطيقة  
للوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بعد أن ظنتها زوجه وانقضت  
عدها منه وادعى عليه بعد ذلك مطلقا بأنه هو الذي أفسد عليه زوجه وظلتها منه  
وأثبت ذلك بالبينة فهل ينسخ بغير ما ذكر أو يفسخه القاضي جبر عليه أولا يؤثر  
ذلك في صحة النكاح فيكون النكاح صحيحا حيث ثبت الطلاق والنكاح بعد انقضاء  
العدة ولا عبرة بدعوى المطلق المذكور (اجاب) اذا تزوجت المرأة بعد انقضاء عدها  
لا يكون لزوجها الاول المعارضة في ذلك حيث صدر النكاح صحيحا ولا عبرة بتعلل به  
الزوج الاول على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته رشيده  
شريفة النسب تزوجها رجل في غيبته لرجل آخر بغير اذنها ورضاها غير كفؤها  
فدفع له ما بالعقد رده فهل والحال هذه يرتد النكاح بردها لاسيما اذا لم يتخل الزوج  
بها ولم يتخل معها (اجاب) اذا لم توكل المرأة المذكورة في نكاحها يكون النكاح موقوفا  
على اجازتها فان اجازته فقد وان رده بطل هذا اذا لم يكن لها عصبة فان كان لها عصبة  
وتزوجت بدون رضاها لم يصح النكاح أصلا اذا كان من غير كفو على ما عليه الفتوى  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج عبده والتم لزوجه بصدقاتها ثم بعد مدة  
باع السيد العبد المذكور ولم يشترط البائع على المشتري دفع الصداق لزوجه العبد  
فهل اذا طلبت زوجه العبد صدقاتها من السيد البائع يجبر على دفعها واذا امتنع من  
دفعها لم يكون لها ربيع العبد حتى تستوفي حقها من رقبته وهل اذا خلفت الزوجه  
المذكورة اولادا من العبد المذكور تكون نفقتهم على المشتري لا يبيهم أو تكون على  
أبيهم (اجاب) اذا باع السيد عبده بعد ما تزوجه ام أمه فله رقبته يدور معه أينما دار  
كدين الاستهلال وفائدة كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبته بأية الدين من سائر  
أمواله كذا في الدر المختار فاذا ثبت كفاية السيد المذكور بالنكاح يكون للمرأة مطالبة  
السيد به كالمسايق العبد لا يفاء المهر من ثمنه مرة واحدة بخلاف النفقة فانه يباع فيها مرارا  
حيث كان النكاح بالاذن واولاد الحرة من العبد احرار تبعا لأمهم ونفقتهم عليها لا على  
العبد ولا على سيده كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في جارية حلت من سيدها

تولدت وماتت ابنتها تزوجت رجلا آخر بغير اذن سيدها وولدت لها وكيلا آخر غيره  
فهل العقد صحيح (اجاب) يتوقف نكاح ام الولد على اذن مولاه أو اجازته فان رده  
السيد بطل والله تعالى أعلم (سئل) في بكر شيمه قاصرة لها ام فقط زوجها رجل اجنبي  
لا تر غير كفؤها وبدون مهر المثل في حال غيبة امها فهل لا يكون هذا النكاح صحيحا  
ولها فسخ النكاح فور بلوغها (اجاب) لا يملك غير الاب والمجد تزويج الصغيرة من  
كفو بدون مهر المثل كما لا يملك الاجنبي ذلك مطلقا فنكاح القاصرة المذكورة على  
الوجه المبطور غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة لها اخ قاصر ولها عم  
بالغ عاقل وزوجها مع وجود الاخ القاصر وبعد مدة تزويجها على ست سنين ادعى الاخ انه  
كان بالغ في زمن العقد عليها يريد بذلك فسخ العقد فهل لا يكون له ذلك حيث وجدت  
بينة أنه كان قاصرا وقت العقد (اجاب) للم العاصب تزويج بنت اخيه من كفو بمهر  
المثل حيث لم يثبت ان اخاها العاصب كان بالغاً حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة  
مطيقة للوط سنها ثلاث عشرة سنة تزوجها أبوها من رجل ودخل بها وبعد مضي ثمانية  
اشهر اذ ابوها منه عن الزوج والسفر بها الى قرية فهل اذا كان العقد والدخول بها  
بمصر ودفع مقدم صداقها لا يكون لابيها منعه عن زوجها ولا السفر بها (اجاب) ليس  
للأب منع ابنته عن زوجها حيث كانت مطيقة للوط واوقافها مجمل الصداق وكان  
قائما بحقوقها الشرعية وليس له أخذها من زوجها والسفر بها والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة وكلت رجلا في زواجها واشهدت بينة على توكيلها وقبل منها  
الوكالة وزوجها لرجل واذنت له في تزويجها لذلك الرجل فزوجها له على يد بينة من  
المسلمين تشهد بذلك فهل حيث ان الوكيل زوجها لذلك الرجل باذنها وكان كفوا  
لها وبمهر المثل يكون العقد صحيحا حيث استوفيت شروط العقد وليس لاحد ان يبطله  
(اجاب) اذا وكلت المكلفة رجلا في تزويجها من ذلك الرجل وزوجها الوكيل حسب  
أمرها به بذلك صح النكاح وليس لاحد ابطاله بعد صدوره صحيحا من اهله والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له ابن قاصر عقده على بنت اخته شقيقته على مهر معلوم والحال انه  
لم يدخل بها الى الآن فهل اذا كان الابن المذكور ورضع من ام من عقده عليها والبنت  
المذكورة رضعت من ام الاب المذكور وتحقق الارضاع يكون العقد المذكور فاسدا  
اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا ثبت  
الرضاع بالوجه الشرعي لا يصح النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم في امر  
في حكم عليه باليمين فبعدت وجهه بنحو ستة اشهر تزوجت امرأته والحال انه لم يحصل منه  
طلاق ولا موجب فراق وايضا عندها من المهر ما يكفيها ثم حضر بعد الافراج عنه  
واراد فسخ ما وقع ببقاء عصمته فهل له ذلك (اجاب) حيث كان نكاح الزوج الاول  
ثابتا لا يكون نكاح الثاني صحيحا الا اذا ثبت تطليق الاول وانقضاء عدة المرأة منه والله



تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في حال مرضه على صداق معلوم في ذمته ثم شفي من مرضه ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك مرض ومات عنها وعن ورثة غيرها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون النكاح صحيحاً ويكون صداقها ديناً يؤخذ من التركة ويكون لها الخدم ما يخصها من التركة بالفرض الشرعية (أجاب) لا روية المذکورة أخذ ما يخصها من تركته زوجها وصداقها حيث لا مانع وثبت نكاحها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلده إلى بلدة أخرى لقضاء حاجة وبين بلده وبينها نحو نصف فرس وج ابن أخيه ابنته القاصرة في غيبته فلما حضر وعلم رده هذا العقد فهل والحال هذه يصير هذا العقد باطلاً حيث أنه لم يقب الاقرب مسافة القصر وقدر العقد لا بعد (أجاب) للولي الأبعد انتر ويج بغيبة الأقرب مسافة القصر واختار في الملتقى ما لم ينظر السكفوا أطب جوابه واعتمده السابق وتقل ابن الكمال أن عليه الفتوى واختار ما كثر المنابع وصححه أبو الفضل وهو الأقرب إلى الفقه وهو الأصح وبه كان يقى الشيخ الإمام الأستاذ كما في حواشي الدر المختار عن البحر فاذا انتقلت الولاية في النكاح لابن الأخ واستوفى العقد شرعاً فله فذوالأبطل برد الأب أو بقدر شرطه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة عقدت عليها مع وجود أبيها وهو حاضر في البلد فلما طلع على ذلك لم يحز ولم يرض فهل يكون العقد باطلاً وللأب أن يزوجه غيره خصوصاً الزوج الأول لم يدخل بها ولم يعطها شيئاً من الصداق (أجاب) لا ولاية للمذکور في النكاح بنت أخيه الصغيرة حيث كان أبوها حاضراً بالبلد ولم يוכל أخاه بذلك فاذا تزوجها الم والمحال هذه من كفؤ بمهر المثل توقف النكاح على إجازة الأب فان إجازته نفذوا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أراد أن يزوجه ابنة أخيه فأخبرت أمها بأنها راضعة من أم الابن نحو شهر وهي مرضية وانكرت أم الابن الارضاع فهل إذا شهد بذلك الرضاع رجلان وامرأتان وعقد أبو البنت العقد لابن المذکور في السرخية لا يصح ويكون العقد فاسداً ولا عبرة بانكار أم الابن بعد شهادة البينة المذكورة (أجاب) يثبت الرضاع بما يثبت به المال وهو شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فاذا ثبت الرضاع بالوجه الشرعي لا يصح النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر تزوج بنتاً بكرًا قاصرة من وليها بتولية العقد بنفسه مع حضور أبيه مجلس العقد ومشاهدته وإجازته له ودفع مقدم الصداق لابنه فهل يكون العقد صحيحاً نافذاً حيث كان الزوج كفواً والمهر مهر المثل وإذا دخل بها وعاشرهما مدة ثم أراد أن يطلها بطل العقد متعللين بقصر الزوج لا يجابون لذلك ولا عبرة بتعللهم المذکور (أجاب) ليس لأهل الزوجة إبطال العقد والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة أشهر ثم طلقها طلاقاً واحدة بائناً وبعده مدة عقد عليها ثانياً بحضرة بينة شرعية وبعد الدخول بها

شعبان

٧

٧

١٦

رمضان

١٢٦٩

نحو شهر وزيادة ماتت عنه وعن بنت من نفيه وتركت ما يورث عنها شرعاً فإراد الزوج أخذ ما يخصه من تركتها بالنكاح الشرعية ففجعت البنت المذكورة منكرة للعقد الثاني فهل إذا كان العقد الثاني ثابتاً لا عبرة بانكارها ويكون الزوج أخذ نصيبه من تركتها بالنكاح الشرعية (الجواب) إذا ثبت بالوجه الشرعي نكاح الرجل المذکور الثاني للمرأة المذكورة مستوفياً بشرائط الصحة وماتت وهي على عصمته يكون له أخذ ما يخصه بطريق الميراث من تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها وعاشرهما مدة ثم سافر إلى الحرة وسكنها في منزله وهي على عصمته وثابت مدة نحو سنتين وهو يرسل لها ما تحب من النفقة ولم يقع منه طلاق لها فهل إذا حضر من غيبته ووجدها تزوجت غيره يكون العقد الثاني باطلاً كون باقية على عصمته زوجها الأول إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي ويفرق بينهما وبين من تزوجت به بدون وجه شرعي وإذا تعلق بالاعتبار بالنفقة لا عبرة بتعللها (أجاب) لا يفرق بين الزوجين باعتبار الزوج عن النفقة وحيث كان نكاح الزوج الأول ثابتاً بتاريج سابق على نكاح الزوج الثاني ولم يثبت على الزوج الأول ما يقتضي الفرق لا يكون النكاح الثاني صحيحاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت ولداً اجنبياً من امرأة أخرى رضعة واحدة فهل للولد المذکور إذا أراد الزواج بعد بلوغه أن يتزوج أنثى من بنات المرضعة المذكورة أم لا (أجاب) أولاد المرضعة أخوات للرضيع فلا يحل للرجل المذکور تزوج إحدى بنات مرضعته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت ولدين اجنبيين كل منهما من امرأة رجل فهل إذا كان للمرأة المرضعة بنت يجوز لأخي أحد الولدين المذکورين الذي لم يرتضع من تلك المرأة أن يتزوج تلك البنت (أجاب) نعم يحل له التزوج بالبنت المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة من البدو المقيمين بمواحي مصر ليست بشريفة تزوجها ابن عم أبيها بآذانهم رجل من أهل علم ليس من البدو المذکورين ولها أقارب أبعد من الزوج من أعمام يريدون فسخ النكاح فهل يكون النكاح صحيحاً وليس للأقارب المذکورين فسخه حيث زوجها ابن العم بآذانهم ورضاعها (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحاً وليس لأقارب المذکورين فسخ النكاح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتاً بكرًا قاصرة من أبيها ودفع عنه المهر وأقر أبو الزوج وقت عقد النكاح بأن ابنة قاصر وهو وليه وبعد مضي مدة ادعى أبو الزوج أن ابنة كان وقت عقد النكاح له بالغاً يريد بذلك إبطال النكاح والرجوع بما دفعه من المهر لاني الزوجة فهل لا يقبل منه ذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الأثبات الشرعية (أجاب) إذا كان الزوج قاصراً وقت تزويج أبيه لا يكون النكاح صحيحاً وليس لأبيه إبطاله بدون وجه شرعي وإن تحقق أنه كان بالغاً وقت تزويج أبيه له فإن ثبت أنه لا يبيح في التزويج يكون النكاح نافذاً

رمضان

١٣

١٦

شوال

٦

١٣

ذی الحجة

٩

١٦



والا يثبت الاذن توقف النكاح على اجازة الابن فان اجازته نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى أسلم وله زوجة ذمية منعت نفسها وقالت قد انسخ النكاح بالاسلام فهل لا يكون اسلام الزوج المذكور موجبا لفسخ النكاح وتبقى زوجته المذكورة على عصمتها ويحمل له وطؤها وتجبر على الاقامة معه حيث كانت كتابية (اجاب) اذا اسلم زوج الكتابية بقي النكاح وتجبر الزوجة على طاعة زوجها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى أسلم وحسن اسلامه وله اولاد قصير مات بعد مضي نحو سنتين من حين أسلم فهل تتبعه اولاده ويحكم باسلامهم تبعاله ويرثون ماتركه بالفريضة الشرعية لاسيما والاولاد المذكورون وقت اسلام ابيهم صغار غير مميزين (اجاب) - الولد يتبع خير الابوين دين فيحكم باسلام الاولاد المذكورين باسلام ابيهم والحال هذه واذا مات بعد ذلك يرثونه لاتحاد الدين والدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شرط بنت بكر بالغة رشيدة من ابيها بصدق معلوم لولده القاصر ورضى كل منهما بذلك فعملت البنت بذلك فلم ترض يتزوجها من ذلك الشخص فهل والحال هذه ليس للاب تزويجها بغير اذنها وبغير اجازتها حيث كانت بالغة رشيدة (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح وتوقف صحة نكاحها على اذنها ولو بالسكوت او اجازتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثيب طلقها زوجها وعمرها يزيد عن اثنتي عشرة سنة مقربة بالحيض فوكلت رجلا بعد انقضاء عدتها وبعدها اعترافها بالبلوغ بالحيض ان يزوجه من رجل معين كقولها بمهر معلوم هو مهر مثلها فزوجها منه الوكيل المذكور ودخل بها الزوج وعاشرهما فهل يكون العقد المذكور صحيحا وليس لاحد ان تعرض له بالفسخ اذا كان الواقع ما هو مسطور والحال انها عاقلة رشيدة (اجاب) نعم والحال ما ذكر وفي الدر المختار وادنى مدته اى البلوغ له اى للسلام اثنتا عشرة سنة ولها اى للثني تسع سنين هو المختار وكفى احكام الصغار فان راهقا اى بلغها هذا السن فبالا بلغنا صديقا ان لم يكن بهما الظاهر كذا فيده في المادية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت ابن ابن عمه الشقيق لاولى لها غيره من العصبة يريد تزويجها من نفسه ولها عمة منعت من تزويجها فهل لا يجوز لعمتها منعه من تزويجها بل يكون هو وليها فيتولى طرفي العقد وان لم ترض عمتها والحال انها صغيرة السن والعاصب المذكور كقولها والمهر مهر مثلها (اجاب) الولاية في نكاح الصغيرة للعصبة بترتيب الارث والولاية للعممة مع وجود العاصب وله ان يزوجه من نفسه حيث كان كقولها والمهر مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة يثمة لم يكن لها عاصب أصلا ولا لها جدة من قبل الام وخالة فزوجتها الجدة بمرجل كفو ومهر المثل فأرادت الخالة فسخ النكاح متعلقة بانها مقدمة في الولاية عن الجدة فهل والحال هذه لا تجب لذلك ويكون النكاح صحيحا نافذا ولا عبرة بتعللها بذلك (اجاب) الولاية في نكاح الصغير والصغيرة للعصبة بترتيب

١٨ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

١١ ١٢٧٠

٢٠ ١٢٧٠

٢٣ ١٢٧٠

٨ ١٢٧٠

الارث والنكاح فان لم يكن عصبة فالولاية للام ثم لام الاب ثم لام الام كفى غاشية العلامة خير الدين الرملي على البحر وهو الذي انخط عليه كلام الشرنبلالي في احدى رسائله كما افاده العلامة ابن عابدين في فتاواه وحيث قد اذازوجت الجدة المذكورة الصغيرة من كفو بمهر المثل ولم يوجد من يقدم عليها لا يكون للخالة فسخ النكاح اذ هي مؤخره عن ام الام لانها من ذوى الارحام ورتبتهم مؤخره في ولاية النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر اقاصره من ابيها على صدق معلوم دفع لابيها بعض مقدمه وبعد الدخول بها وازالة بكارتها فمعاشرته بعض ايام كرهته وذهبت الى دار ابيها والآن يريد الزوج مطالبة الاب بما دفعه له من المقدم فهل لا يجب لذلك ويتقرر المهر بالدخول ولا يجب الاب على دفع ما دفعه من الزوج بعد الدخول (اجاب) نعم ليس لازوج مطالبة والزوجته المذكورة بعد الدخول بها ومعاشرتها بما دفعه من مقدم صداقها بدون وجه شرعي ويؤثر الاب بدفع ابنته الى زوجها حيث كانت مطيعة للوطء وكان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة يثمة من قبل الاب والام ولم يكن لها عاصب ولا ذورحم أصلا تزوجت زوجها بغير ابيها بغير كفو لها وبدون مهر مثلها ولم يدخل بها الزوج المذكور فهل والحال هذه اذا بلغت البنت المذكورة وردت النكاح فور بلوغها يرتد بها وينسخ النكاح المذكور حيث لم ترض به ولم تجزئه (اجاب) النكاح على الوجه المسطور غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة عقدا قاسدا وسعى لها قدر معلوما من الدراهم ولم يكن كفو لها فهل اذا دخل الزوج المذكور بها يلزمه المسمى أو مهر المثل (اجاب) يجب مهر المثل في نكاح قاسد وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كشهود بالوطء في القبل لا بغيره كالخوة المحرمة وطئها ولم يزد مهر المثل عن المسمى لرضاها بالخط ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفاد العقد والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة مع أمها في معيشة واحدة بلغت من العمر أربع عشرة سنة لها اب غائب يلا داسلا مبول وأخ يلا داسودان والآن خطبها شخص فهل لامها ان تزوجه بكفو ومهر مثل حيث لم تبلغ وكانت قاصرة ولم يكن ذلك من يقدم عليها من جهة الاب (اجاب) للولي الا بعد التزويج بعض من الاقرب او غيبته مسافة القصر وقيل ما لم ينتظر الكفو الخطاب بجوابه وقد وقع الاختلاف في تفسير الا بعد فقيل المراد به الا بعد من الاولياء فهو مقدم على القاضي كما صرح به الشمني وعليه اطلاق المتون وقيل المراد بالا بعد القاضي دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم فاذا زوجت الام الصغيرة المذكورة من كفو بمهر المثل ولا ينتظر الكفو جواب الاقرب وكان ذلك باذن القاضي فهو أولى خروجاً من الخلاف والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة بلغ عمرها سبع عشرة سنة وزيادة مقربة بالحيض وكنت رجلا اجنبيا بأن يزوجه الرجل معين كقولها بمهر

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٩



معلوم وهو مهر مثلاً فهل والحال هذه يجب أن يكون العقد كور على الوجه  
الذي كور صحيحاً فاذ أوليس لأحد من عصبتها التعرض لها بالفسخ حيث كان الزوج  
الذي كور كفؤاً لها والمهر مهر مثلها وكانت مطيعة للوطء (أجاب) للبكر البالغة المذكورة  
التوكيل بعقد نكاحها من كفؤ بمهر المثل وليس لعصبتها فسخه والحال هذه بدون وجه  
شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في نية لها عمر يريد أن يزوجه إلا أنه القاصر والحال  
أن الابن المذكور رضع من أمها فهل إذا كان الارضاع ثابتاً لايجاب العلم للثوبين  
من العقد عليها لا ينعول رضع مرة واحدة من أمها والحال هذه (أجاب) الرضاع في وقته  
محرم للنكاح ولو قطرة عندنا فإذا ثبت بالوجه الشرعى ما ذكر لا يصح النكاح والله تعالى  
أعلم (سئل) في اخوين تزوج كل منهما امرأة اجنبية وخلف كل منهما اولاداً كورا  
وانا ثامن المرأتين المذكورتين ولم ترضع كل منهما اولاداً الاخرى ثم بعد مدة من المسنين  
تزوج كل من الاخوين المذكورين بامرأة غير الاولى وأنت كل منهما ابناً اولاداً كذلك  
وارضعت كل منهما اولاداً الاخرى فهل يسوغ لاولاد المرأتين الاوليين التزوج  
ببعضهما ببعض حيث لم يقع بينهما ما عجز (أجاب) نعم يصح النكاح بينهما حيث  
لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعاً والله تعالى أعلم (سئل) في بالغة  
رشيدة ثبت زواج نفسها لرجل كفؤ بمهر المثل بحضرة بيعة اداولها فسخ النكاح  
متعللاً بأنهم يكن حاضر المجلس للعقد ولا شيخ البلد كذلك فهل إذا ثبت ان الزوج كفؤ  
وان المهر مهر مثلاً يكون العقد صحيحاً ولا عبرة بتعلل الولي المذكور بما ذكر (أجاب) ليس  
لولى البالغة المذكورة فسخ نكاحها والحال ما ذكر بدون وجه شرعى ولا عبرة بتعلله  
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امر أمكلاك فناء عقته وتزوجته على صداق معلوم  
دفع لها ما تعرفه فبطلت منه ودخل بها وعاشا مدة والآن تريد الطلاق منه بالجمهر عليه  
فهل تكون عصمتها بيده خاصة ولا يجرى على طلاقها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية  
(أجاب) اذا وقع النكاح مستوفياً شرائط الصحة لا يجرى الزوج على الطلاق وعلى الزوجة  
طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل طلب زواج قاصرة من ابها وهو كفؤ فقلنا فقال له الاب تزوجك بنتي فلا تنة  
القاصرة فقال له الزوج قبلت منك نكاحها لنفسى وهناك بيعة تشهد بذلك فيعده مدة  
من المسنين أحضر والد الزوج فقيها وجدد العقد عليها ثانياً فدفع له الزوج ما تعرف  
تعيه ثم بعد ذلك ادعى عم القاصرة ان البيعة بلغت الآن وان العقد فاسد ادعى  
توكيلها وعقيد العلم عليها لا ينعول بدون وجه شرعى ولم يدخل بها كل من الزوجين فما  
الحكم فيما إذا ثبت النكاح الاول بالبيعة الشرعية وما الحكم في النكاح الثاني والثالث  
(أجاب) اذا ثبت في النكاح الاول شرائط الصحة فلا عبرة بما وقع بعده من النكاح  
الثاني والثالث بدون فسخه تجوز العقد والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة تزوجها

والدها لرجل كفؤاً وطاعة عليها في حال قصرها عقداً صحيحاً مستوفى الشر وطوالا كان  
فهل اذا بلغت القاصرة بعد تزوج ابها من الرجل المذكور وأزادت أن تفسخ النكاح  
بعد البلوغ لا تجب لذلك ويمتنع عليها الترخيب بالبلوغ حيث كان الزوج لها والديها  
(أجاب) اذا كان المزوج الصغيراً بأولو بغين فاحش او غير كفؤ لا يكون لها حق  
الفسخ بالبلوغ ويلزم النكاح حيث لم يعرف من الاب سوء الاختيار رجلاً وفسقاً وان  
عرف منه ذلك لا يصح النكاح اتفاقاً وكذا لو كان سكران فزوجهما من فاسق او شرير او  
ذى حرفة نية لظهور سوء اختياره فلا تعارضه بشقبة المظنونة والله تعالى أعلم (سئل)  
في اخوين متزوجين بامرأتين اجنبتين رزقت كل منهما ابناً ولاداً ولم ترضع احدهما  
للاخرى اولادها حتى يكبر اولادهما ثم بعد مدة من المسنين رزقت احدهما ابناً  
والاخرى بنتاً فأرضعت احدهما الاخرى ثم مات الولد والبنت المذكوران فهل يسوغ  
للاخوين المذكورين تزوج اولادهما الذين لم يقع بينهما رضاع (أجاب) نعم يصح  
النكاح بينهما حيث لا مانع اذ يجوز للانسان ان يتزوج بأخت اخيه رضاعاً والله تعالى  
أعلم (سئل) في صغيرة تزوجتها بمهر المثل لا بغير حضور ولي عاصب وبغير اذنه ولم يدخل  
بها الزوج وفور بلوغها اختارت الفسخ فهل اذا حكم القاضي بالفسخ مع حضور الزوج  
واختيارها يكون لها ذلك (أجاب) على فرض صحة النكاح يكون لها اختيار الفسخ  
بالبلوغ حيث لم يكن المزوج أباً أو جداً أو يطل خيار البكر بالسكوت عامة بأصل  
النكاح ولا يمتد الى آخر المجلس ولا تعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر  
بالغة لها اب خطبها لرجل كفؤاً لها يريد العقد عليها فامتنع الاب من ابنته ويريد أن  
يزوجه لابن اخيه بغير رضاها فهل اذا وكلت البنت المذكورة رجلاً اجنبياً في العقد  
عليها على من خطبها مع وجود ابها وعمها تجب لذلك شرعاً لو كان العقد صحيحاً فاذ  
حيث كان الزوج كفؤاً والمهر مهر المثل (أجاب) لا يجرى بغير بالغة على النكاح ولها  
ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل بدون رضا الولي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر  
قاصرة قلم الاب تزوجها لابن قاصم يتم لابل ولا جد فتولى قبول العقد له رجل اجنبى  
بدون ولاية شرعية له عليه مع وجود عم ابها بالبلد وعدم حضوره مجلس العقد ولم يدخل  
بها الى الآن فهل يتوقف صحة العقد على احضار عم ابها ان احازة نفذ وان رده بطل او  
يكون فاسداً حيث لاولى سواه (أجاب) نعم يكون النكاح الصادر من الاجنبى موقوفاً  
على اجازة الولي المذكور حيث كان المهر مهر المثل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له بنت بكر مراهقة من مطلقته دون البلوغ تزوجها ابوها لرجل وعقده عقد النكاح  
عليها فارادت امها المطلقه المتزوجة بغيره ابطال عقد النكاح الذى عقده ابوها البنت  
الذي كور بدون وجه شرعى فهل اذا استوفى النكاح شرائطه يكون نافذاً ولا يكون لها  
معارضه الاب في ذلك والحال هذه (أجاب) اذا صدر النكاح مستوفياً شرائط الصحة

سنة  
١٢٧٠  
٢٠  
شعبان  
٩  
١٨  
شوال  
٦  
٧  
١٦  
١٢٧٠  
١٢٧٠  
١٢٧٠  
١٢٧٠  
١٢٧٠  
١٢٧٠  
١٢٧٠

١١  
٢٢  
٣٠  
رجب  
٢  
٩



لا يكون لأحد فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة سافر والدها وتركها مائة من السنين وتريد تلك البنت أن تخرج رجل فهل لها أن تقيم وكيل في عقد نكاحها حيث لا مانع من ذلك سيما هو كفو لها (أجاب) يتعد نكاح الحرة المسكفة بالأرض الولي إذا كان الزوج كفوا والمهر المثل وحيث فلا يشترط حضور الأب ويكون لها التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجت نفسها رجل كفو بمهر المثل ودفع لها ما تعرف تحمله ودخل بها وعاشا مائة من السنين والآن تريد امرأة كانت ربتها وهي صغيرة منعها من زوجها فهل والحال هذه لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ حر مسلم الأصل سب الله تعالى وسب دين زوجته ومذهبها بقول صريح فهل إذا أثبتت الزوجة ذلك باليمين العادلة في وجه الزوج المذكور لدى الحاكم الشرعي تبين منه زوجته وبصر طلاقا ثانيا ويكون له العقد على زوجته المذكورة بمهر برضاها أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مردا وارثا إذا أخذ الزوج حين فسخ في الحال لا يتقص عدد الطلاق وتقبل توبته إذا كفر بسب الله تعالى ويكون له العقد على زوجته بعد التوبة إن رضيت بتبديده والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا ترضى بالغة وبكر ولم يستأذنها في عقد النكاح فهل يكون العقد موقفا على أذنها وليس للأب جبرها على النكاح من غير أذنها وينع الزوج من الدخول بها والحال هذه (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيستوقف عقد النكاح على أذنها أو إجازتها فإذا بلغها النكاح بعد صدوره من الأب بدون أذنها فسكت أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو إجازة له حيث كان الخبر هو الولي أو رسول له أو فضولي عدل وكذا إذا استأذنها الولي فوجد منها ما ذكر كان ذلك أذنا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عقد لها والدها على رجل بغير أذنها وبغير إجازتها ولم يدخل بها الزوج فلما علمت بالنكاح ردت ولم تجزه فهل والحال هذه يكون العقد المذكور موقفا على إجازتها إن إجازته نفذ وان ردت بطل (أجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فإذا زوجها وأبى بغير أذنها فلها النكاح فردته فورا أو تليوان سكنت أو إجازته صريحة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة ولم يكن لها عاصب موجود زوجها أمها بكالة ابن خالتها في العقد لرجل بمهر معلوم من كفو وبمهر المثل فدخل بها الزوج ومكنت عنده مدة من السنين قبل البلوغ وبعد ولها أولاد وأولادهم غائبون فوق مسافة القصر فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا وإذا أراد أولاد أو أولادهم إبطال العقد لا يجابون لذلك (أجاب) إذا زوجت الأم اليتيمة مع غيبة وليها العصبه مسافة القصر من كفو بمهر المثل نفذ النكاح وليس للأقرب فسخه حيث وقع صحيحا بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

٢١

ذى القعدة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢٢

محرم

١٢٧١

٢٦

صفر

١٢٧١

٧

١٢٧١

٧

حر عري توفى عن بنت قاصرة فزوجهها بعض الامراء من عبده معتق جبر عليها وعلى عصبتهادخل بها العبد المذكور وبعد ان بلغت البنت الميزان كوردة النكاح وأشهدت بفسخه وعدم رضاها وقبولها للنكاح وخرجت حال بلوغها من داره وذهبت الى دار بعض عصبته فهل يفسخ النكاح بعد ان ردت في حال بلوغها أم لا بد من فسخ القاضي أم لم يتعد النكاح أصلا وهل لو ادعى الزوج ان بعض أبناء عمها رضى بنكاحها منه وأقام يمينه تشهد له بذلك يبقى النكاح على حاله ولا يفسخ بردها أو شهادتها على فسخه حال بلوغها وباقي عصبته غير راضين بنكاحها من المعتق أم لم يتعد أصلا لعدم الكفاية (أجاب) على فرض ان المزوج تلك القاصرة وليها وهو غير الأب والمجد وكان الزوج غير كفو لها أو كان بدون مهر المثل يغيب فاحسن لا يصح النكاح أصلا حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أمة زوجها العبد المملوك له ودخل بها العبد ثم بعد ذلك خرج العبد المذكور عن طاعة سيده ويريد أخذ زوجته من بيت سيده فهل لا يجاب لذلك وليس له أخذ زوجته الأمانة من بيت سيدها جبراً عن السيد وليس على السيد تسليمها له (أجاب) ليس للعبد المذكور أخذ الأمانة المملوكة من بيت سيدها جبراً عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عبداً وأمة وهما في الرق فزوج الأمانة للعبد وجعل لها مهرامقدرا في ذمة السيد المذكور وتولى العقد لثنتين والحال انه في الرق ثم بعد ذلك اعتق السيد الجارية وأبقى العبد في الرق فهل والحال هذه يكون للجارية فسخ النكاح بنفسها أو بالرفع الى القاضي (أجاب) نعم ثبت للأمانة البالغة خيار العتق فلها فسخ النكاح إذا عتقت ولا يشترط لتلك الفرقة قضاء القاضي بخلاف خيار البلوغ ولا يشترط فيه القورية بل يعتمد على العلم به فتعذر بالجهل ولا يبطل بالسكوت الى آخر المجلس بل يعتمد على العلم بخيار البلوغ في حق البكر ويبطل خيار العتق بالقيام عن المجلس كالخبرة أي بعد العلم بخيار البلوغ في حق الثيب والغلام فإنه لا يبطل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بكر بالغة فتخدم عنده رجل بدون أذنها ورضاها بعد ان استأذنها في ذلك ولم ترص فهل لا يكون النكاح والحال هذه نافذا عليها حيث كانت أجنبية بالغة ولم يكن لها عليها ولاية أصلاً (أجاب) نعم يتوقف النكاح المذكور والحال هذه على إجازتها فإن إجازته نفذ وان ردت بطل والله تعالى أعلم (سئل) في ذمي أسلم وحسن إسلامه بين الخاص والعام واشتهر ذلك لكل الانام وله ابنتان قاصرتان زرقتهما وهو في دين النصرانية ثم بعد مدة سنيين ماتت فأرادت والدته البنتين المذكورتين ان يدخلهما في دين النصرانية والحال انهما لا يعقلان ان النجاة في الاسلام والمهلك في غيره فهل إذا رفع أمرهاتين البنتين الى قاض أو ناظمه وحكم باسلامهما بالتعمية لا شرف أبويهما ديناً يكون حكمه ما ضا ولا يعارض في ذلك وما يلزم المتعرض ان كان مسلماً وما إذا يلزم المتعرض ان كان ذمياً (أجاب) نعم يحكم

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ربيع الاول

١٢٧١

١

١٢٧١

١٩



باسلام المبتدئين الصغيرتين باسلام أبيهما مائة عاشر يكون الحكم بذلك ما ضا ولا يعارض  
في ذلك بدون وجه شرعي وقد صرح علماؤنا بان الولد يتبع خير الابوين دينيا فيكون  
مسلم باسلام أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة شريرة عقد عليها  
رجل اجني لرقيقه ولها اولاد عثم غائبون اقل من مسافة القصر ودخل بها الرقيق ولم  
يدفع لها مال الصداق فهل اذا بلغ ذلك اولادها لم حال حضورهم يكون لهم فسخ العقد  
(اجاب) العقد الصادر من الاجنبي على القاصرة المذكورة لرقيقه باطل ان كان الواقع  
ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضونه رجل تزوج  
بامر أهله مريضة والذي عقد العقد على الرجل المذکور رجل أحمى ثم بعد ثلاثة أيام  
من حين التزوج ماتت فهل يكون العقد المذکور صحيحا نافذا أو يأخذ الرجل ما يخصه  
بجهة الارث (اجاب) نعم يرث منها حيث زوجت نفسها منه وهي تعقل ولو في مرض الموت  
اذا صدر العقد مستوفيا شرائط الصحة والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يثيمة قاصرة  
لها أم وصي عليها زوجها أمهال رجل كفؤ بمهر المثل ودخل بها الزوج ومكثت معه  
أربع سنين بلغت فيها ورصيت بالزوج ولها ابن ابن عم غائب فوق مسافة القصر فهل  
والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا اذا اراد ابن العم ان يفرق بينهما لا يحجب  
لذلك (اجاب) نعم لا يحجب لذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال ولم يوجد بديل  
العقد خاله وقوعه من يقدم على الام من الاولياء قد فسخ العقد والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة زوجت نفسها لرجل غير كفؤ لها فهل للعاصب فسخ نكاحها ويمكن من ذلك  
(اجاب) بغيره نكاح حرة مكافاة بلا رضاي وله اذا كان غصية الاعتراض في غير الكفو  
فتفسخه القاضي ما لم يسكت الولي حتى تلذ منه وأحق الجبل الظاهر بها ويبقى في غير  
التكفو لعدم جوازها أصلا لفساد الزمان فعلى المفتي به اذا تحقق عدم الكفاة يكون  
النكاح فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة تزوجها أبوها المبرور  
منه سوء الاختيار مجانة وقتال رجل غير كفؤ لها بنين فاحش وبدون مهر مثلها فهل  
والحال هذه اذا بلغت البنت القاصرة المذكورة وفسخ النكاح المذکور فور بلوغها  
لدى نائب قاضي جهتهم يفسخ النكاح المذکور بفسخها أم لا (اجاب) اذا تحقق ان  
الاب المذکور لبنته الصغيرة غير كفؤ وبنين فاحش سي الاختيار مجانة وفسخ لا يصح  
النكاح المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة عمرها بن يدعن خمس  
عشرة سنة تزوجها عمها بعد موت أبيها لرجل اجني بغير اذنها واجازتها حين علمت  
بالنكاح المذکور وردته فور علمها به فهل والحال هذه يكون النكاح المذکور  
موقوفا على اجازتها فان اجازته صريحا فنقوان رده بطل (اجاب) اذا زوج الولي البكر  
البالغة بغير اذنها ففسخ النكاح فسكت أو صحكت غير مستترثة أو تبسمت أو بكت  
بلا صوت يكون اجازة للنكاح ان علمت بالزوج والمهر وان رده فور علمها بطل

٢١ ١٢٧١

ربيع الثاني

٨ ١٢٧١

٢٦ جمادى الاولى ١٢٧١

١ ١٢٧١

٥ ١٢٧١

٩ ١٢٧١

النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في يثيمة بكر لها أم ولها أعمام فزيتها أمها في  
مجرها فخطبها رجل كفؤ لها فنفىها الا اعمام من التزوج كراهة في أمها والآن  
بلغت رشيدة منذ سنين فهل لها ان توك في عقد لها من تشاء حيث كانت بالغة رشيدة  
والخاطب كفؤا والمهر والمهر المثل ولا يكون لها اعمام منعها من ذلك لغرض أنفسهم  
(اجاب) نعم يكون للبنت ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت  
بكر عقد لها أبوها على رجل كفؤ بمهر المثل على صداق معلوم على انها قاصرة ومع ذلك  
علمت بالغت والمهر والزوج ووضيت وسكت ولم ترد النكاح فيه عدم مضى نحو ست  
سنين طالب الزوج الدخول بها ففصل بينهما منافسة فأعزى الاب البنت على ان تدعى  
انها كانت بالغة وقت العقد ولم تاذن والحال انها مترددة على دار الزوج عائلة بالزوج  
والعقد والمهر وسكت ولم تردده فهل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون له رده الآن اذا  
ثبت ما ذكر (اجاب) اذا فرض بلوغ البكر حال عقد أبيها نكاحها من الكفو المذکور  
بمهر المثل وكان ذلك بدون اذنها ابتداء ثم بلغها النكاح من الولي المذکور أو رسول  
أو عندل فضولي فسكت مختارة عائلة بالزوج والمهر ففسخ نكاحها وان رده فور علمها  
بطل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة ثيب رشيدة ارادت التزوج برجل  
اجني ولها اخوة أشقاء امتنعوا من تزويجها له فوكلت رجلا اجنيا عقد لها عليه وهو  
كفؤ لها مهر المثل فهل والحال هذه يكون العقد صحيحا نافذا وليس لاختوتها منعها من ذلك  
(اجاب) نعم يكون لها ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وأن توك بذلك بدون رضا  
الاولياء ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة  
رشيدة بكر وولدت زوج أمها في زواجها لرجل فزوجها الوكيل من رجل كفؤ لها بمهر  
مثلها واقامت معه مدة فقامت بالمحروسة ثم اراد السفر الى بلدته بالمدينة المنورة فرفضت  
زوجته المذكورة بالسفر معه ورفضت أمها بذلك أيضا تعرض لها زوج أمها الوكيل  
لما في المقدوم منعها عن السفر مع زوجها فرفضت أمها الى الحاكم الشرعي وفسخت  
وكالته وطلبت من القاضي منع زوج أمها عن التعرض لها حيث انها راضية مختارة  
بالسفر مع زوجها وان زوجها آمن عليها فخرج القاضي زوج أمها عن التعرض لها  
بوجه من الوجوه وانها تتوجه مع زوجها حيث شاءت وحكم القاضي بذلك بحضور جملة  
من المسلمين فهل حكم القاضي بذلك موافق للوجه الشرعي وليس لزواج أمها الوكيل  
معارضتها ومنعها من السفر معه بوجه من الوجوه أم له منعها عن السفر مع زوجها  
ولو رفضت بالسفر معه حيث انه كان وكيلها بالعقد ولا يلتفت الى فسختها لو كالتسه او  
عدمه (اجاب) ليس للوكيل المذکور منع الزوج من السفر مع زوجها حيث كان  
ذلك برضاها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والوكيل لا أثر له في ذلك وقد انقضت  
بالعقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها فاجبرته امرأته انها

١٥ ١٢٧١

جمادى الثانية

٢٠ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١







من الاولياء من ذوى الارحام التزوج من كفؤ بمهر المثل بعض الاقرب لكن في  
القهيستانى عن الغياثية لو لم يزوج الاقرب زوج القاضى واعتمده الشربلى ووجهه  
المنقول في عباراتهم كفى الدر وحواشيه للطحاوى والله تعالى اعلم (سئل) في بنت  
بكر بالغة عقد لها مع رجل في غيبته من غير اذنها ورضاها فهل اذا حضرت من  
غيبته واعلمت بالعقد ذهبت الى قاضى البلد فور العلم وردت العقد مع حضور من عقد  
لها عليه قبل الدخول بها يرتد بها ولا تجبر على الدخول عليه اذا ثبت ما ذكر (اجاب)  
اذا زوجها الولي بغير اذنها علمت بالنكاح فان رده فور علمه باطل وان سكنت عن  
رده مختارة او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اجازة ان علمت  
بالزوج وبالمهر على قول فيمطل خيارها بالسكوت حيث كانت بكرا ولا يمتد الى آخر  
المجلس فليس لها الرذ بعد الذهاب اذا لم يوجد منها رد فور علمه قبله والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة زوجها أبوها الرجل بغير اذنها وبغير اجازتها في ذلك ولم  
يدخل بها الزوج المذكور فحين بلغها النكاح أبيها المهر من الرجل المذكور رده فور علمها  
ولم تجزه فهل والحال هذه يرتد النكاح المذكور بردها (اجاب) اذا زوجها الاب ابنته  
البالغة العاقلة بغير اذنها ابتداء توقف نفاذ النكاح على اجازتها فان كانت بكرا قبلها  
الخبر فضحكت غير مستهزئة او سكنت عن رده مختارة عالمة بالزوج والمهر كان ذلك اذا  
وان كانت ثيبا فلا بد في الاجازة من القول أو الفعل الذي يدل على الرضا كطلب المهر  
أو النفقة أو التمكين من الوطء وان رده يرتد سواء كانت بكرا أو ثيبا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج كل لاختيه في قبول النكاح فقط قوفى الموكل فطلبت الزوجة  
مؤخر صداقها من الوكيل فهل اذا وجد الزوج تركته تأخذ صداقها منها أم لها الرجوع  
على الوكيل في أخذ مؤخر الصداق (اجاب) لا مطالبة للزوجة المذكرة بمهرها من  
وكيل الزوج في النكاح فقط بدون كفالة شرعية عن موكله في ذلك اذ هو صغير محض  
لا ترجع الحقوق اليه فيتعلق المهر بذمة الزوج والحال هذه فيؤخذ من تركته والله  
تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة عاقلة رشيدة لا عاصب لها زوجها ثيبا أمها الرجل غير  
كفؤها وبدون مهر مثلها بغير اذن البكر المذكرة وبغير اجازتها وبغير وكيل منها في  
ذلك ولم يدخل الزوج المذكور بها فحين بلغها النكاح المذكور للرجل المذكور  
رده فور علمها ولم تجز النكاح المذكور فهل يرتد النكاح المذكور بردها ويكون  
العقد موقوفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان رده بطل حيث كان الزوج حاضرا بالبلد  
(اجاب) اذا لم تكن الام وكيلة عن بنتها المذكرة في النكاح يكون موقوفا على اجازة  
البنت المذكرة فان رده بطل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بكر  
لها أب غائب فوق مسافة القصر ولها أم حاضرة أرادت الام أن تزوج بنتها المذكرة  
لرجل كفؤها وبمهر المثل ولم ينتظر الكفو المذكور وجواب أبيها الغائب فهل والحال

٢٠

محرم ٧

١٨

٢٧

هذه يسوع للام أن تزوج بنتها المذكرة للرجل المذكور ويكون العقد صحيحا  
ناقذا (اجاب) لا لا بعد التزوج من كفؤ بمهر المثل لغية الاقرب مسافة القصر حيث  
لا ينتظر الكفو جواب الاقرب وعليه فاللام المذكرة تزوج البنت بالشروط المزبورة  
حيث لم يوجد من الاولياء من هو اقرب منها وذلك بعضهم ان المراد بالا بعد القاضى لان  
هذا من باب دفع الظلم وناقش فيه في رد المختار وجعل هذا التفسير خاصا بمسئلة الفضل أما  
حال غيبة الاقرب فتنتقل الولاية لابعد من الاولياء الى القاضى فلو أمر القاضى الام  
بزوجها والحال ما ذكر كان مجمعا عليه بلا شبهة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
زوج بنته البكر البالغة الرشيدة لرجل آخر على صداق معلوم في غيبته من غير اذنها  
واجازتها فهل والحال هذه اذا لم تجز البنت المذكرة العقد يكون فاسدا ويرتد بردها  
فور العلم به ولا تجبر على الدخول على الرجل المذكور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى  
(اجاب) اذا كان العقد المذكور بغير وكالة عن البالغة المذكرة كونه موقوفا على  
اجازتها وسكوتها بعد العلم بالنكاح والزوج يكون اجازة وكذا ضحكها غير مستهزئة  
وبكائها بلا صوت فان اجازته صريحا أو دلالة كأن وجد منها ما ذكر نفذ وان رده فور  
بطل حيث كانت بكرا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة لها جد أبو أب حاضر  
بالبلد ولها أب غائب عن البلد زوجها رجل أجنبي لا آخر بدون اذن من الأب والجدة  
ولم يجز الاب النكاح بعد حضوره ولا الجد أيضا ولم تبلغ البنت ولم يدخل بها الزوج وهو  
غير كفؤها فهل لا ينفذ النكاح والحال هذه وللأب ابطاله (اجاب) نعم لا ينفذ تزويج  
الأجنبي المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين قال كل منهما للآخر  
أعطيت بنتي فلانة لولدك فلان وقال كل منهما للآخر قبلت ذلك لولدي وكان كل من  
البتين والابنين غير بالغ وكان في محضر من الناس فهل ينعقد النكاح بما ذكر (اجاب)  
انما يصح النكاح بلفظ تزويج ونكاح لانهما صريح وماعداهما كناية وهو كل لفظ  
وضع لتمليك عين كاملة في الحال كهبة وتمليك وصدة وعطية بشرط نية أو قرينة  
تدل على انه نكاح وبشرط فهم الشهود المقصود هو المختار فاذا عقد النكاحين  
المذكورين بلفظ الاعطاء بحضور الشهود مع قيام قرينة تدل على انه نكاح أو وجدت  
نية النكاح منهما وفهم الشهود المقصود ينعقد النكاح وان لم يسم المهر ويجب مهر  
المثل لكل من البنتين المذكورتين ان وطئتا أو مات أحد الزوجين والا فلا ينعقد  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل ودخل بها وعاشرهما ثم  
طلقها وقبل انقضاء عدتها من الزوج المذكور زوجها أبوها الرجل آخر فهل يكون  
النكاح الثاني فاسدا (اجاب) نعم نكاح غير الزوج الاول في العدة فاسد كما صرحوا به  
والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة طلبها كفؤا تزوجها بمهر المثل ولها أب غائب  
في بلدة تزيد على مسافة القصر فهل لها ان تزوج وتوكل من شئت ليلي عقد النكاح

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

٥

٢٢

ربيع الاول ٤

٨

٨



مع الكفو وإذا حضر الأب ليس له حق الاعتراض بعد (اجاب) ينفذ نكاح البكر البالغة من كفؤ بمهر المثل بلا اذن وليها حيث كانت حرة مكففة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة قاصرة يثيمة من الاب زوجها أمها لابن عمها الشقيق في غيبة عنها فوق مسافة القصر بمهر معلوم وهو مهر المثل ودفع لها ما تعورف تعجيله من المهر ثم بعد ذلك بمدة بلغت القاصرة المذكورة فطلبها زوجها للدخول بها فاعتبتها أمها من الدخول على زوجها المذكور ومعلقة بانها بعد بلوغها بسنة اختارت الزوجة نفسها فهل والحال هذه لا عبرة بعمل الأم المذكورة بذلك وتجب الزوجة المذكورة على تسليم نفسها لزوجها المذکور حيث كان الزوج المذکور كفؤا لها والمهر المهر المثل (اجاب) الولاية في النكاح لا قرب العصبان ثم ان يليه فاذا كان المهر العاصب غائبا فوق مسافة القصر ولا ينتظر الكفو استطلاع رأيه كان لا بعد ولاية التزوج من كفؤ بمهر المثل فتكون الولاية لابن العم العاصب لا للام وله أن يزوج بنت عمه من نفسه حيث كان كفؤا والمهر مهر المثل وخيار الفسخ بالبلوغ في البكر يشترط له مجلس البلوغ فيبطل خيارها بالسكوت ان علمت بالزوج والمهر ولا يصح تأخير الفسخ الى سنة والله تعالى اعلم (سئل) في بكرة بالغة مكففة أرادت تزويج نفسها بدون اذن وليها من كفؤها بمهر مثلها فهل يجوز لها ذلك وينفذ النكاح (اجاب) نعم ينفذ النكاح المذکور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما أولاد فأرضعت كل منهما أولاد الاخرى ثم بعد ذلك وضعت احدي المرأتين المذكورتين بنتا والاخرى وضعت ابنا ولم يرضع الابن من أم البنت ولم ترضع البنت من أم الابن الى ان بلغا فهل والحال هذه تحل البنت المذكورة للابن المذکور واذ عقد عليها عقدا صحيحا مستكملا للشروط يكون العقد المذکور صحيحا نافذا ولا يحجر مان على بعضهم ابارضاع اخوتهم السابقين حيث لم يجتمعا على ثدى واحد (اجاب) اذا لم ترضع البنت المذكورة من أم الابن ولم يرضع الابن من أم البنت ولم يجتمعا على ثدى واحد يحل النكاح بينهما وقد صرحوا بجواز تزويج أخت أخيه رضاعا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكرة قاصرة من أبيها الا انها ضخمة تطبق الوطء بصدق معلوم طلب الدخول عايبا فنفعه أبوها من ذلك ويريد ابطال النكاح بدون وجه شرعي فهل يكون لزوجهها طلبها والدخول عليها ويؤمر الاب بتسليمها له حيث أوفاهما ما تعورف تعجيله ويكون العقد صحيحا نافذا (اجاب) اذا زوج الاب ابنته القاصرة من آخر واستوفى العقد شرائط الصحة وكانت البنت مطيعة للجماع فعلى الاب تسليمها الى زوجها حيث دفع مقدم الضدق ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت بنتها القاصرة من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يكون نكاحها باطلا ولا ينفذ عايبا (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبر اولوثيا

ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ ان كان المزوج أباً أو جدالم يعرف منهما سوء الاختيار رجحانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتقاوان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنت أخيه من شخص والحال انها قاصرة ثم تبين انه ليس كفؤا وان المهر دون مهر المثل وتبين أيضا ان البنت نكرهه وان الزوج معسر بحال الصداق فهل اذا ثبتت تلك الامور يبين فساد العقد (اجاب) للولي انكاح الصغير والصغيرة جبر اولوثيا ولزم النكاح ولو بغيب فاحش أو بغير كفؤ ان كان المزوج أباً أو جدالم يعرف منهما سوء الاختيار رجحانة أو فسقا وان عرف لا يصح اتقاوان كان المزوج غيرهما لا يصح النكاح من غير كفؤ أو بغيب فاحش أصلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكرة قاصرة لها أب وأم غائبان فوق مسافة القصر والقاصرة المذكورة خال وهي مقيمة عنده أراد رجل كفؤا أن يتزوج بالقاصرة المذكورة من خالها وان يجعل لها مهر المثل وزيادة والزوج لا ينتظر حضور أبيها الغائبين ولا جوابهما فهل والحال هذه يسوغ لخالها المذکور أن يزوجها للرجل المذکور حيث كان كفؤا والمهر مهر المثل وكان الزوج لا ينتظر جواب أبيها الغائبين ولم يكن هنالك عاصب موجود يقدم على خال القاصرة المذكورة (اجاب) اصرح به ان للولي الا بعد التزوج بغيبة الاقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل وفسر بعضهم الا بعد القاضى وعزاه للشرى لاني على ما فيه من المناقشة بأن ذلك في مسألة العضل فان كان الكفو لا ينتظر جواب الاب الغائب فزوج القاصرة خالها باذن القاضى منه بمهر المثل نفذ النكاح بلا كلام والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة لها عم عاصب وأم زوجها أمها من آخر غير اذن وتوكل من عمها المذکور والحال ان المذکور موجود بالبلد التي عقد فيها ولم يكن هناك مانع من استئذانه في ذلك فهل والحال هذه يكون العقد المذکور فاسدا حيث الحال ما ذكر (اجاب) تزويج الام بنتها القاصرة مع حضور العم بالبلد وعدم اختفائه بلا عضل من عاصبها المذکور موقوف على اجازته والله تعالى اعلم (سئل) من نكح اسكندرية في يثيمة بكرة قاصرة زوجها عمها الشقيق من ابن عمها آخر كفؤ لها بمهر مثلها ثم في أول شهر شعبان قبيل الدخول بها قامت تدعى انها بلغت الاذن واختارت نفسها وأقامت على ذلك بينة والحال انها قبل هذا التاريخ بنحو شهرين فاكثر قالت بخبرة لشهود انها بلغت بالحيمض ومع ذلك سكنت ولم تحت نفسها وسنها وقت الاخبار المذکور محتمل للبلوغ حيث كان سنها اكثر من تسع سنين فهل اذا شهدت عليها بينة باقرارها بالبلوغ قبل تاريخ دعواها بالبلوغ واختيار الفسخ بنحو شهرين فاكثر مع سكوتها تندفع دعواها بالبلوغ الآن واختيارها الفسخ في الزمن المتأخر حيث كان سنها محتملا للبلوغ وقت اخبارها الاول كما تقدم وهل المعول عليه قول الشيخين في عدم امتداد خيار البكر الى آخر مجلس البلوغ وان جهلت ان لها الخيار أو قول



محمد لكونها تعذر بالجهل وهل للقاضي ان يحكم بقوله ما في عدم الامتداد الى ان تعلم  
أو يقول محمد وهل اذا كان من جملة الشهود على اخبارها بانها حاضرت منذ شهرين فأكثر  
وسكنت عن الاختيار عها المزوج لها وأخوه وأخوه زوجها وكانوا عدولا لا تقبل شهادتهم  
على ذلك لأنها شئ آخر لا تعلق له بالعقد ولم يشهد المزوج على فعل نفسه (أجاب) المصريح  
به ان ادنى مدة البلوغ للجارية تسع سنين على المختار فاذا خبرت ببلوغها وفترت بما اذا  
بلغت وكان سنها محتملا للحيض صدقت في ذلك فلا يقبل جودها بالبلوغ بعد اقرارها به  
فاذا ثبت ما ذكره الوجه الشرعي تندفع دعوى البكر المذكورة بالبلوغ واختيار الفسخ في  
الزمن المتأخر والذي جرى عليه ارباب المتون الموضوعات لنقل المذهب والشروع هو قول  
الشيخين بأن خيار البكر يبطل بالسكوت بعد البلوغ ولا يمتد الى آخر مجلس البلوغ ولا  
تعذر بالجهل بخلاف خيار المعتقة وهو المعقول عليه والمشهور فلا يسوغ للقاضي التدول  
عنه وقد صرحوا بأن القضاة مأمورون بالقضاء بالصحة الاقوال فلا ينفذ قضاء وهم بغيره ولا  
يظهر مانع من قبول شهادة من ذكر حيث كانوا عدولا والله تعالى اعلم (سئل) في  
الصغيرة اذا كانت في حضنة جدتها والدتها وزوجتها باجنبي بدون اذن والد  
الصغيرة وعلمه متعلقة بانه كان حين العقد غائبا عن بلدتها ببلدة أخرى هل يكون  
عقدها صحيحا أم لو والد الصغيرة فسخته حيث لم يكن بين بلدة الجددة والبلدة التي كان  
مقيما بها حين العقد الامسافة قريبة أقل من مسافة القصر واذا كان لو والد الصغيرة  
فسخ عقدا بنته المذكورة فاذا تترتب على الزوج اذا كان دخل بها في غيبته (أجاب)  
المصريح به ان الولي الا بعد التزوج من كفؤ بمهر المثل بغية الاقرب مسافة القصر  
وهذا ما نعت عليه ارباب المتون فلوزوج الا بعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته  
واختار في الملتقى ما لم ينتظر الكفؤ الخاطب جواب الولي الاقرب واعتمده الباقي ونقل  
ابن الكمال ان عليه الفتوى وعلى هذا فينفذ تزويج الاب بعد غلق غيبة الاقرب بحيث  
لا ينتظر الكفؤ الخاطب جوابه وان لم تكن المسافة مدة السفر الشرعي فلو كان محال  
ينتظر جواب الاقرب كان النكاح المذكور موقوفا على اجازة الاب فان لم يجزه بطل  
والواجب في النكاح الموقوف بعد الدخول كمال المهر المسمى على الزوج والله تعالى اعلم  
(سئل) في بنت بكر بالغت زوجها ابوها من رجل بدون اذنها وعلمها ولم يبلغها الخبر ردت  
النكاح ولم تقبله فهل يرتد بها فور علمها به حيث كانت بالغت عاقلة وقت العقد عايبا  
(أجاب) لا تجبر بكر بالغت على النكاح فلو زوجها الولي بدون اذنها فردت النكاح  
فور علمها بما ذكره ولم يوجد ما يدل على الرضا به كسكوتها حين اخبار الولي برتبوا الا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغت شريفة بالنسب والعلم تزوجت نفسها لرجل حمار  
عامي غير كفؤ لها وبدون مهر مثلها بغير اذن وليها العاصب لها فهل اذا لم يرض عاصب  
المرأة المذكورة بذلك الرجل وفسخ النكاح المذكور بين يدي الحاكم الشرعي

ينفسخ حيث كان الزوج غير كفؤ وبدون مهر المثل (أجاب) اذا كان الزوج غير كفؤ  
والمهر أقل من مهر المثل وكان النكاح بدون اذن الولي العاصب لا يصح النكاح في  
رواية الحسن وبها يفتى وله حق الاعتراض في ظاهر الرواية ما لم تلد أو تحبل حبلا  
ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها بابتاعها بالدخول ثم بعد  
مضي خمسة عشر يوما من حين الطلاق عقد عليها رجلا قبل انقضاء العدة واقامت  
معه مدة حتى وضعت حملها منه فهل اذا ثبت ما ذكر يكون هذا العقد فاسدا ويكون  
وطء الرجل وطء شبهة اذا لم يعلم بعدم انقضاء العدة حين العقد اذا تحقق ما ذكر  
(أجاب) نعم يكون النكاح في عدة الغير فاسدا ويجب عليه مهر المثل بالوطء في القبل  
لانه وطء شبهة العقد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغت ثيب عقد عليها أبوها  
لرجل بدون اذن منها وتوكل في العقد ولم يدخل بها الزوج والزوج حاضر فهل  
والحال هذه يكون العقد موقوفا على اجازتها ويمنع الزوج من المعارضة في ذلك  
(أجاب) حيث لم تأذن الاب بالنكاح كان موقوفا على اجازتها والحال هذه والله تعالى  
اعلم (سئل) في عبد رقيق اذن له سيده بالزواج فاراد العبد ان يتزوج بحرة رشيدة  
برضاها وبرضا ابها بصدق معلوم ولم يكن الاب سييا الاختيار فهل والحال هذه يكون  
النكاح صحيحا نافذا (أجاب) نعم يكون النكاح صحيحا باذن الاب المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل زوج بنت ابن عم ابيه قبل بلوغها لا تحرم بمهر قدره اربعمائة وخمسون  
قمرشا والحال ان مهر مثلها ألف قمرش فهل والحال هذه يكون العقد فاسدا لكونه بدون  
مهر المثل وبغير فاحش (أجاب) حيث كان الزوج غير الاب والمجتمد من العصبات  
لا يصح النكاح المذكور اذا كان بغين فاحش أو بغين كفؤ والله تعالى اعلم (سئل) في  
بنت قاصرة عاب ابوها مدة تزيد على سبع سنين ولم يعلم له جهة ولم يكن لها عصبة غير ولها  
أم فهل والحال هذه اذا اراد رجل تزويجها وهو كفؤ بمهر المثل ولم ينتظر جواب ابها  
تكون الولاية في تزويجها للام حيث لم يوجد لها من العصبة من تزويجها غير أمها  
(أجاب) اذا كان الاب غائبا مسافة القصر ولم ينتظر الكفؤ جوابه ولم يكن للقاصرة  
من العصبات من يقدم على الام يكون للام تزويجها من كفؤ بمهر المثل والله تعالى اعلم  
(سئل) في بكر قاصرة يتيمة لها أخوان عاصبان شقيقان بالغان رشيدان احدهما غائب  
مسافة القصر في بلدة معلومة زوج المحاضر أخته المذكورة لرجل غير كفؤ لها وبدون مهر  
المثل فحضر الاخ الثاني من غيبة ولم يجز نكاح أخته للرجل المذكور فاذا يكون الحكم  
الشرعي في ذلك سيما وان الزوج لم يدخل بزوجه الى الآن (أجاب) لا يصح نكاح  
الاخ أخته القاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حرة  
مكافئة من اولاد العلماء ومن الاشراف تزوجت برجل غير كفؤ لها وغير شريف وبدون  
مهر المثل وغير هافيه بعض الناس فهل اذا كان لها أخ عاصب يكون له حق الاعتراض



وفسخ النكاح والحال هذه حيث لم يأذن لها وليها في ذلك ولم يكن حاضر وقت العقد وكان غائبا مسافة القصر (أجاب) لا يصح النكاح بدون مهر المثل من غير كفو ولا اذن الولي على رواية الحسن المقتى بها الفساد الزمان وعلى ظاهر الرواية يصح للولي حق الاعتراض بالفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنته بالباغ بنت رجل آخر وسمى لها صداقا معلوما وقرأ الفاتحة مع والدها فقط ولم يحصل عقد ولا ايجاب ولا قبول سوى قراءة الفاتحة وتسمية المهر ثم بعد ذلك حصل بينهما مشاجرة والا أن يريد الاب ان يزوجه لابن اخيه فهل يجاب لذلك ولا تكون قراءة الفاتحة وتسمية المهر مانعة له من ذلك اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا لم يصدر عقد الاول فلا بد تزويجها من ابن اخيه باذنها وبالغلة او بولاية الاجار لو قاصرة والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة وشيدة عاتية من الازواج منقضية العدة من مطلقها وكنت اباها في تزويجها من رجل معين فقبل الاب وكسكتها في ذلك وذلك بحضرة بيعة شرعية فقال ابو المرأة المذكورة للخاطب المعين المذكورة كور هي لك بعهر كذا وكذا من الدراهم فقبل الخاطب ذلك ودفع المجل من المهر لابي المرأة المذكورة فهل والحال هذه ينقد النكاح بذلك ام لا (أجاب) نعم ينقد النكاح بذلك اذا كان بحضرة الشهود وسماعهم وفهمهم انه نكاح وبمثله أفتى الخبير الرملي والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجه ابوها من رجل بغير اذن منها قلما بلغها خبر النكاح رده ولم تجزه فهل والحال هذه يكون النكاح المذكور بردها باطلا وعلى الاب المذكور رد ما اخذه من المهر (أجاب) اذا رده فور بلوغ الخبر ارتد فان سكنت او ضحكت غير مستترثة نفذ كالأجازة صريحا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة سنها تسع سنين وزوجها امها رجل غير كفؤ بدون مهر المثل وبدون اذن عمها العاصب فهل يكون لعدمها حق الاعتراض وابطال النكاح والحال هذه سيما والعلم حاضر بالناحية وقت العقد ولم يجزه ولم يرض به (أجاب) تزويج الام بنتها القاصرة من غير كفؤ وبدون مهر المثل مع حضور الم العاصب او غيبته لا يصح كالأزواجها الم كذا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها اولاد ذكور واختها لها اولاد اناث ارضعت أم الأناث ولدا من اولاد أم المذكورة وأراد غير الرضيع من اولاد أم المذكورة التزويج ببنت من اولاد المرضعة لاخته فهل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز ان يتزوج بأخت اخيه رضاعا والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة رشيدة خطبها رجل كفؤ لها من أمها ووصى ابيها وجعل لها مهر معلوما هو مهر مثلها ورضيت البكر بذلك ووكلت وصيها في العقد لها عليه بحضرة بيعة ودفع المهر المجل للوكيل وجارية ودفع الوكيل المهر لها وقبضته وكان ذلك في شعبان سنة ٢٧١ وتواعد الجميع على عقد النكاح بعد أن يسافر الزوج ويحضر ثم سافر الخاطب ثم وكل وكيلة عنه في عقد النكاح المذكور فعقد وكيلها الخاطب المذكور عقد نكاحها وقبل له وكيلها المذكور

١٢٧٣ ١٠

١٢٧٣ ٢٠

جمادى الثانية

١٢٧٣ ١٤

١٢٧٣ ١٨

١٢٧٣ ٢٢

رجب ٩ ١٢٧٣

على

على المهر المعين وكان ذلك في عشرين من شوال من هذه السنة المذكورة بحضرة البنت ورضاها والبنت المذكورة عم عاصب شقيق ادعى انه زوجها رجل آخر لضي ليلتين من شهر شوال المذكور بعهر معلوم قبل تاريخ عقد الوكيل المذكور وانه شاور البنت المذكورة على النكاح الذي تولى عقده على الزوج الآخر بالمهر الذي ذكره فرضيت بذلك وأجازت ما فعله بعد وقوعه بتاريخ سابق على عقد الوكيل المذكور فهل اذا رفعت هذه القضية لدى الحاكم الشرعي وثبت بالبينة الشرعية بعد انكار البنت تزويج عمها من الرجل الآخر بالمهر الذي ذكره وانها أجازت ما فعله بتاريخ سابق على تزويج وكيلها الذي كان وصيا عليها وان كان ذلك متأخرا عن خطبة الزوج الذي عقده الوصي برضاها يكون المعول عليه عقد الم او عقد الوكيل حيث لم يقع وقت الخطبة ايجاب ولا قبول وانما حصل التوافق والتواعد على ايقاع العقد بعد ذلك (أجاب) سئل العلامة خير الدين الرملي عن رجل خطب بكر من ابيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد نكاح شرعي فاجاب بقوله لا يكون ما تقدم عقدا حيث لم يجز بينهما عقد شرعي فاذا لم ينقد النكاح في تاريخ الخطبة من الام والوصي المذكورين بل حصل التواعد على ايقاعه ثم عقد لها على الخاطب في التاريخ المعين بهذا السؤال وتحقق بالوجه الشرعي ان الم العاصب المذكور زوجها من آخر بعهر معلوم وانها أجازت ما فعله بتاريخ سابق على عقد الخاطب كان المعول عليه هو عقد الم وكان عقد الخاطب باطلا اذ مجرد الخطبة من غير وجود لفظ يفيد عقد النكاح لا ينقد بها النكاح وان سمي المهر بحضرة البينة ورضيت البنت بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة زوجت نفسها من رجل غير كفؤ لها بدون مهر المثل فهل اذا كان ذلك بغير اذن وليها ولا باطلاعه يكون لوليها العاصب حق الاعتراض وفسخ النكاح (أجاب) نعم للولي العاصب ذلك ان كان الامر كذلك على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا ينقد النكاح أصلا وهي المقتى بها في زماننا والله تعالى اعلم (سئل) في عبد قن تزوج بنتا بالعقد عليها من ابيها بغير اذن سيده ولم يدفع لها ما تعرف تعجيله ولم يدخل بها ولم يجزه سيده بعد العقودات السيد فهل والحال هذه يكون العقد باطلا (أجاب) نكاح القن موقوف على اجازة المولى فان أجازته نفذ وان رده بطل ولا مهر مالم يدخل فلومات السيد قبل الاجازة والرد توقف على من انتقل الملك اليه بالارث كالأول انتقل الملك فيه الى غير مالكة حال العقد بغير ارث من نحو بيع أو هبة كما صرح به في الدرر المختار من نكاح الرقيق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت خاله ودخل بها وأقام معها مدة ثلاث سنوات ثم بعد ذلك أخبرت أم الرجل المذكور انها كانت أرضعتهما فلم يصدقها الرجل وامر أنه على ذلك والحال ان أم الرجل المذكورة هي المذوجة لهما ومقيمة معهما تلك المدة ولم يحصل منها اخبار بذلك فهل اذا لم يصدقها الرجل المذكور

١٢٧٣ ١٤

١٢٧٣ ١٩

١٢٧٣ ٢٢

شعبان



على خبرها بارتضاعه لا تحرم عليه امرآه (اجاب) لا يثبت الارضاع والتحريم بمجرد اخبار  
المرضة بدون تصديق أو بيعة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في بكرة قاصرة لها أم فقط  
فزوجها زوج أمها لرجل غير كفؤها وبدون مهر المثل وبغير إذن أمها وأول بكارها  
بالوطء فهل يكون النكاح والحال هذه غير نافذ ويلزم المتزوج بها من زوج أمها بدفع مهر  
مثلها بعد الحكم بفساد النكاح وثبت ذلك بالوجه الشرعي (اجاب) تزويج زوج الأم  
القاصرة على الوجه المسموع غير صحيح ويجب على الزوج الواطئ مهر المثل والله تعالى أعلم  
(سئل) في بكرة بالغة رشيدة أرادت أن تزوج نفسها برجل كفؤها ومهر المثل فامتنع والدها  
فوكلت رجلاً أجنبياً في العقد عليها من ذلك الرجل فزوجها الوكيل منه فهل والحال  
هذه يصح التوكيل منها لرجل المذكور في النكاح المذموم ويكون النكاح صحيحاً  
نافذاً (اجاب) لا يتوقف نكاح الحرة البالغة الرشيدة من كفؤها بمهر المثل على رضا الولي  
فلهما والحال ما ذكر أن توكل آخرت ويجهل الزوج المذكور وان لم يرض الأب بذلك  
حيث كان الزوج كفؤاً والامهر المثل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لآخر  
زوجي ابتك فقال جواباً له أعطيتها لك على سبيل التزويج فقال في المجلس قبلت زواجها  
لنفسى ولم يسمها مهر أو أجازت البنت ذلك لكونها بالغة وصار الزوج ينفق عليها  
ويكسوها وهي في بيت أبيها ثم بعد مدة عمل الزوج وليمة العرس وأراد نقلها لمرته بعد  
تسليم والدها مهر المثل ورضيت به البنت فأرسل والدها جهازها المعتاد لمرته زوجها  
وزفت عليه ثم جمع والدها أقاربها وأراد تجديد العقد عليها بمهر يزيد على مهر مثلها  
بأضعاف فلم يرض الزوج بذلك ففصل بينهما مشاجرة فخرج الزوج من عندهم قطعاً  
للتزاع فأتى جهازها والدها فقرأها زوجها الولد قاصراً من أقاربه فلم يرض به البنت وفرت  
هاربة منه غير راضية به وهي تقول لا أرضى إلا بالزوج الأول فهل والحال هذه يكون  
قول الأب أعطيتها لك ينقضه النكاح حيث قبل الزوج نكاحها ويكون العقد الثاني  
باطلاً (اجاب) نعم هي زوجة للأول والثاني والحال ما ذكر بالسؤال إذا صدر ما ذكر  
بحضرة بيعة وسماعهم وفهمهم أنه نكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة يتيمة  
من الأب شريفة النسب ولها أم زوجها رجل غير كفؤها وبدون مهر مثلها ودخل  
بها ومكث معها مدة إلى أن بلغت واختارت نفسها فور بلوغها ووردت النكاح المذكور  
ولم ترض به فهل والحال هذه ينفسخ النكاح بردها فور بلوغها ولا يصح النكاح  
المذكور ولا ينفذ (اجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الزوج المذكور وغير كفؤ  
للبنات التي كانت قاصرة وقت العقد عليها من قبل أمها والمهر دون مهر المثل لا يصح  
النكاح المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في يتيمة في كفالة عمها التقيت زوجها  
بعد بلوغها فاذن لها الرجل كفؤ بمهر مثل حضرة قاضي الناحية وجمع من المسلمين وقبل  
الدخول بها غاب زوجها نحو خمسة عشر شهراً فعقد عليها رجل آخر من غير إذنها واذن

وليها في غيبة زوجها مع علمه بتقدمه حضر زوجها الأول قبل دخوله الثاني بها فاعلم  
الحاكم السياسي بأنه عقد عليها من مدة خمسة عشر شهراً على يد القاضي الغلابي وجمع  
من المسلمين فاحضر الحاكم القاضي والشهود والوكيل وسألهم عن عقد الزوج الأول  
فأخبروه به فلم يقبل منهم لمنافسة بينهم وبين الزوج الأول وسحبهم ليرجعوا عن الشهادة  
فامتنعوا عن الرجوع واستمروا على ما هم عليه فهل إذا كان العقد الأول ثابتاً بالبيعة  
الشرعية في تاريخ متقدم عن تاريخ العقد الثاني يكون الأول صحيحاً نافذاً ولا عبرة بالعقد  
الثاني إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) إذا ثبت عقد النكاح الأول بتاريخ  
سابق على عقد الزوج الثاني مستوفياً شرائط الصحة تكون تلك البنت زوجة للأول  
للاثنائي ولا يعتبر العقد المتأخر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت  
يتيمة قاصرة شريفة الأبوين ذات غنى ولها أخ زوجها من رجل غير كفؤها فهل والحال  
هذه يكون النكاح غير صحيح (اجاب) نعم إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى  
أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة قاصرة لا عاصب لها من الرجال سنها اثنتا عشرة سنة  
وزيادة زوجها أمها الولد قاصر كفؤ بمهر المثل يقبل وليه له عقد النكاح بموجب إذن  
من القاضي فهل يكون العقد صحيحاً نافذاً إذا لم يكن عاصب من الرجال البالغين (اجاب)  
حيث لم يوجد للقاصرة المذكورة من الأولياء من يقدم على أمها في ولاية النكاح  
فزوجها الأم باذن القاضي من كفؤ بمهر المثل صح النكاح والا فلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة لا أب لها وهي مقيمة مع أمها ولها عمة تريد أخذها من  
الأم لتزوجها لابنها الجبر عليها بغير إذنها ورأها فهل إذا كانت البنت المذكورة  
صاحبة رأي ومأمونة على نفسها لا يكون لعمتها أخذها وجبرها على ذلك ولا ولاية لها  
عليها وتسكن حيث شاءت إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا تجبر البكر البالغة  
على النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر يتيمة من الأب قاصرة عند أمها ولها  
عصبة غائبون فوق مسافة القصر أرادت أمها أن تزوجها لرجل كفؤها ومهر المثل في  
غيبة العصبة المذكورين والزوج المذكور لم ينتظر جواب العصبة المذكورين فهل  
والحال هذه يصح نكاح أم القاصرة لبنتها المذكورة حيث كان الزوج كفؤاً والمهر  
مهر المثل (اجاب) للولي الأبعد التزويج بغية الأقرب مسافة القصر من كفؤ بمهر المثل  
حيث لا ينتظر جواب الأقرب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لاخته البكر  
البالغة غرضي أزواجك من فلان فلم ترض به فقال لها لا أسفه نفسي فعند العقد عليها  
استأذنها في التزويج منه فلم ترض به ولم تأذن له فيه وبعد العقد عليها فلان المذكور  
ردت ما صدر من أخيها ولم ترض بالزوج المذكور فالحكم إذا كان الأمر ما هو مسموع  
خصوصاً ولم تعلم قدر المهر (اجاب) لا تجبر البكر البالغة على النكاح فان استأذنها الولي  
فنفعت فزوجها بلا إذنها فان ردت النكاح عند علمها به فوراً يرتد والا فلا والله تعالى أعلم



(سئل) في رجل له ابن بالغ غائب زوجه بنتا بكرة قاصرة من وليها وقبل النكاح لابنه المذكور فهل اذارده الابن المذكور ولم يجزه قول ولا فعلا لا ينفذ النكاح المذكور حيث حضر ورده (أجاب) اذا كان الابن المذكور بالغ وقت العقد ولم يأذن أباه فيه يكون موقوفا على رضاه ويرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر وسمى له المهر فاجابه والدها فخطبها بدون صيغة شرعية وقبض منه المهر ثم بعد مدة طلب الخاطب اجراء العقد فامتنع فهل لا يجبر والدها على اجراء العقد ويرد ما قبضه اليه (أجاب) اذا لم يوجد من الخاطب والاب المذكورين ما ينقذه النكاح بل حصل الوعد به مع الاتفاق على المهر وقبضه لا يجبر الاب على ايقاعه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر عمرها نحو أربع عشرة سنة وزاد لها أب مقفود منذ عشر سنين لا يعلم موته ولا حياته ولها أم موجودة خطب البنت المذكورة من هو كفؤها أو مهرها مهر مثلها وزيادة فهل اذا لم يكن لها عصبه من الرجال يكون لامها أن تزوجهما من كفؤ ويكون العقد صحيحا نافذا (أجاب) اذا بلغت البنت المذكورة بالحيض فلها تزويج نفسها من الكفؤ بمهر المثل ولا يتوقف على اذن الاب المقفود ولا على غيره ولا تجبر على النكاح وان لم تبلغ وغاب الولى الا قرب فلا بعد التزويج بغيرته والولى في النكاح العصبه فان لم تكن عصبه فالولاية للام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته التي تب مجبرة طفا منه انها غير بالغه فبين بعد العقد انها بالغه ونفرت نفسها تريد بذلك فسخ العقد حيث قالت ان اجبرت على الدخول في بنت هذا الرجل لا قتل نفسي فهل يكون العقد صحيحا ويتوقف تزويجها ثانيا على ايقاع طلاق من هذا الزوج أم العقد فاسد ولها ان تتزوج في الحال من غير توقف على طلاق (أجاب) ان تحقق ان تلك البنت بالغة وقت العقد يكون تزويجها بدون اذنها موقوفا على رضاه فان بلغها فرضيت نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في حرة مكلفة شريفة زوجت نفسها من عبد في الرق بغير اذن من سيده فهل اذا كان لها عم عاصب لم يأذن في نكاحها ذلك وكان الزوج غير كفؤها وبدون مهر المثل يكون له حق الاعتراض وابطال النكاح ولا يكون نكاحه بدون اذن سيده نافذا (أجاب) النكاح بدون اذن الولى بغير كفؤ وبدون مهر المثل لا يصح على احدي الروايتين ونكاح الرقيق بدون اذن مالئكه موقوف على اجازته فيرتد بده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مقفود منذ خمس سنين لا يعلم موته ولا حياته وله بنت سنها اثنتا عشرة سنة وزاد خطبها من أمها من هو كفؤها فهل اذا كان الخاطب لا ينتظر المقفود يكون لامها تزويجها لمن هو كفؤها بمهر مثلها حيث لم يكن للبنت المذكورة أحد من الرجال العصبه ويكون لها أن توكل من تشاء في العقد (أجاب) للام المذكورة تزويج بنتها من الكفؤ المذكور بمهر المثل والحال هذه ولها التوكيل بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر للقاضي

وأخبره

وأخبره بان بنته فلانة قاصرة عن درجته البلوغ ويريد أن تزوجهما من فلان بن فلان وأحضر بيعة شرعية شهدوا للقاضي طبق ما أئسى أبوها فاذن القاضي بالعقد عليها فعقد أبوها عليها فلان المذكور وبلغها الخبر بذلك فسكتت ثم بعد مضي مدة تزيد على ستين يوما طلبها الزوج المذكور فامتنعت وادعت البلوغ قبل العقد عليها فهل حيث سكتت وقت بلوغها الخبر يكون العقد عليها صحيحا لازما ولا يلتفت لقولها ذلك (أجاب) نعم لو تحقق سكوتها علما بالزوج والمهر اذ قد صرح علما وبأنه اذا قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكتت وقالت بل رددت النكاح ولا بينة لها على ذلك ولم يكن دخل بها طوعا في الاصح فالقول قولها يمينها على المقتضى به وتقبل بينته على سكوتها ولو برهنا فبينتها أولى وهذا على فرض بلوغها وقت العقد عليها من قبل أبيها وأن السكوت انما يكون رضا ان علمت بالزوج من هو وكذا بالمهر على قول المتأخرين وصرحوا ايضا بان الاب مثلا اذا زوج ابنته زاعما عدم بلوغها فقالت أبا بالغه والنكاح لم يصح وهي مراة وقال الاب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها والمراة من بلغت تسع سنين فأكبر ولو برهنا فبينتها أولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البكر القاصرة من رجل كفؤها بمهر المثل ولم يدخل بها ثم بعد ذلك بمدة أربع سنين بلغت البنت المذكورة وزوجت نفسها رجل آخر غير الزوج الاول بتوكيلها رجل اجنبي في عقد النكاح وهو غير كفؤ لها ولم يدخل بها وكان ذلك في غيبة أبيها ولم يصدر من الزوج الاول طلاق لها فهل يكون عقد النكاح الاول الصادر من الاب صحيحا نافذا ولا عسيرة بالنكاح الثاني على هذا الوجه المذكور (أجاب) نعم المعتبر هو عقد الاب على الوجه المستوردون العقد الثاني الحادث بعد البلوغ على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها ابن صغير لم يبلغ حولين وامرأة لها بنت صغيرة لم تبلغ حولين كذلك وكل منهما أرضعت طفل الاخرى فهل اذا اراد الابن بعد بلوغه ان يتزوج بالبنت المذكورة لا يحل النكاح المذكور حيث كان الرضاع بينهما محققا (أجاب) نعم لا يحل له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة خطبها رجل من ابيها وشرط لها صداقا معلوما كامثا لها ثم مات الاب قبل العقد عليها ولها اخت شقيقة ولم يكن لها سواها من الرجال ولا من النساء فتولت اختها عقد نكاحها باذن القاضي المأذون له في تزويج اليتام ودفع الزوج لها مقدم الصداق وعاشرهما مدة سنة وبلغت عندهم بعد ذلك تشاجرت معه وترفعا لدى قاض آخر فامر القاضي الزوج بان يطلقها او يفسخ عقد نكاحها فامتنع الزوج فهل اذا كان القاضي الذي جرى على يده العقد مأذونا له في تزويج اليتام وكان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل يكون العقد صحيحا نافذا ولا يكون للقاضي فسخه اذا تحقق ما ذكر (أجاب) عقد النكاح المذكور على الوجه المستورد صحيح لا يكون للقاضي فسخه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ثيب بالغه عاقلة وشيدة زوجها ابوها رجلا بلا اذنها ولا وكالة

رمضان

رجب



عنهما في ذلك فرددت النكاح المذكور حينئذ فبذلك فورا نهل والحال هذه برئت النكاح  
 المذكور بردها حيث لم يقبض المهر ولم يدخل بها الزوج ولم يحتل بها وتبين ان تزوج  
 نفسها ممن شاءت لاسيما وان الاب عقد على بنته المذكورة وهي في عدة مطلقها (اجاب)  
 نعم برئت النكاح بردها فورا علمها به ان لم يكن باذنها وهي مكلفة وهذا على فرض وقوعه  
 وقوفها ما لو وقع في عدة زوج آخر فهو فاسد لا يتوقف على الاجازة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها الذي قاض وارادت فسخ نكاحها من زوجها وزعمت  
 انها كانت قاصرة حين عقد النكاح ولما صار منعهما من الفسخ بوجه شرعي فلقد صدق الفرقة  
 واغاطة الزوج تلفظت بالفاظ توجب الكفر بقولها انها خرجت من دين المسلمين الى  
 دين النصارى فهل تجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح بمهر يسير وتعزج حيث انها  
 قصدت بذلك الفرقة والاغاطة (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
 في بكرة بالغة مع أمها ولها عاصب بعيد عن بلدها زيادة عن مسافة القصر وتريد أمها  
 ان تزوجها من رجل كفؤ لمهر المثل فهل يكون لها ان تزوج نفسها ممن شاءت مباشرة  
 او توكيلا (اجاب) للبكر البالغة ان تزوج نفسها مباشرة او توكيلا من كفؤ بمهر المثل  
 رضي الولى ام لا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بريمة صغيرة غير مشتهة لا تصلح  
 للرجال بلغت من العمر سبع سنوات وهي في حضنة أمها تزوجها أخوها العاصب من  
 رجل كفؤ بمهر المثل فهل يكون نكاحها صحيحا وتبقى منضمة لامها حتى ينشئ سن  
 الحضنة وتطبق الرجال (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل خطب بكرة بالغة من والدها بمهر معلوم من الدراهم وتراضيا على  
 ذلك ثم لم يبلغ الخبر البنت ردت ما فعله والدها ولم ترض بالخاطب المذكور ثم بعد  
 مدة تزوجها الاب باذنها لاخر بحضرة قاضي جهتهم وبحضرة الخاطب المذكور وهو  
 ساكت لم يتكلم والآن ادعى فساد العقد المذكور متعللا بأنه هو الخاطب لها  
 أولا وأنه حصل الرضا والتوافق بينهما على المهر وغيره فهل يكون العقد المذكور  
 صحيحا نافذا حيث استوفى شرائطه ولا عبرة بدعوى المدعى المذكور حيث لم يحصل  
 من الاب له صيغة شرعية توجب صحة العقد حال خطبته (اجاب) اذا لم يسبق للخاطب  
 الاول عقد شرعي نافذ صح العقد للثاني حيث استوفى شرائطه والا فلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) في قاصرة زوجها أبوها من ابن أخيه القاصر وبعد ذلك بمدة مات الاب  
 المذكور وبلغت القاصرة وزوجها فاراد الزوج المذكور الدخول بها فامتنعت من  
 ذلك وتريد فسخ النكاح يلوغها فهل ليس لها ذلك حيث كان الزوج لها أبوها  
 وتجبر على طاعته وليس لها ان تمتنع من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان له ولاية  
 انكاحها (اجاب) للولى انكاح الصغير والصغيرة ولزم النكاح ولو بغيب فاحش  
 أو بغير كفؤ ان كان الولى المزوج بنفسه أباً أو جده الميعر فمنهما سوء الاختيار مجبنة أو

١٨

١٢٧٦

جادی الاولی

٢٤

١٢٧٦

ذی الحجة

١٥

١٢٧٦

جادی الاولی

٢٧

١٢٧٧

جادی الثانية

٢٥

١٢٧٧

شعبان

١٢

١٢٧٧

فسقا وليس للقاصرة التي زوجها أبوها أو جدها خيار الفسخ بالبلوغ فان عرف من الاب  
 أو الجدة ذلك وكان الزوج غير كفؤ أو المهر فيه غيب فاحش لا يصح النكاح اتفاقا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنته البكر البالغة بدون اذنها لا بغير كفؤ لها  
 وبدون مهر المثل فلما علمت بذلك ردت ما فعله أبوها ولم تجزه ولم ترض بالزوج فهل اذا  
 كان الرد فور العلم بالنكاح يكون تزويج الاب لها غير صحيح والحال ما ذكر حيث لم يوجد  
 منها ما يدل على الرضا (اجاب) برئت نكاح البكر البالغة بردها فورا علمها بذلك من  
 قبل وليها بلا سكوت ولا ما يدل على رضاها به والا فلا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس والله  
 تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة لها أولياء متعددون متساوون في الدرجة وهم أولاد  
 عمها زوجها أحدهم لولده القاصر بدون مهر المثل بغيب فاحش فهل لبقية الأولياء حق  
 الاعتراض والفسخ سواء كان الزوج كفؤا أو غير كفؤ (اجاب) اذا تحقق بالوجه  
 الشرعي ان النكاح المذكور صدر من ابن العم للقاصرة بدون مهر المثل بغيب فاحش  
 لا يكون النكاح المذكور صحيحا اصلا فيجب التفريق مالم يجد بمهر المثل مع كون الزوج  
 كفؤا والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة لم يكن لها غير عمها فهل لها تزويجها من كفؤ بمهر  
 مثلها حيث لم يكن للقاصرة المذكورة ولي مقدم على العم المذكور في تزويج القاصرة  
 المذكورة (اجاب) نعم للعم تزويجها والحال ما ذكر من كفؤ بمهر المثل استحسانا  
 وعليه ارباب المتون فلوزوجتها العم بآذن الحاكم يكون النكاح صحيحا قول واحد والله  
 تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة يتيم لا ولي لها من العصبة ولا من ذوى الارحام الاخالة  
 أمها وبنت عم أبيها وأخواتها من الام فزوجها خالة أمها المذكورة لكونها في حجرها  
 وفي عيالتها وولدت عنها في مباشرة عقد النكاح اخا أبيها من الام المذكور وزوجها بالوكالة  
 المذكور من زوج كفؤ بمهر المثل دفعه حالا ولا ان اراد شيخ قريبهم التعرض لهم  
 ويريد ابطال النكاح لكونه لم يحضره ولم يباشر العقد ولم يعلموه بذلك فهل اذا كان  
 الزوج كفؤا والمهر بمهر المثل يكون النكاح صحيحا نافذا ولا عبرة بما تعلق به شيخ القرية  
 المذكور (اجاب) الولاية في تزويج النسيمة المذكورة لعمها لام أي أخي أبيها لام  
 لقربه عن حالة أمها وعن بنت عم أبيها مع كون الكل من ذوى الارحام حيث لا ولي لها  
 سوى من ذكر بناء على قول الامام والثاني عند الجمهور من ان الولاية في النكاح  
 تثبت لغير العصبة فاذا باشر العم المذكور والنكاح من كفؤ بمهر المثل نفذ وليس لشيخ  
 القرية ابطاله بمجرد تعلقه بما ذكر في السؤال والا لا ينفذ والله تعالى اعلم (سئل) في بالغة  
 وقاصرة لها مع عاصب اراد تزويجهم من كفؤين بمهر مثلها ثم بعد ذلك امتنع من  
 تزويجهم ولم يكن لها ولي في النكاح من العصبات الا العم المذكور ولهما أم وأخت  
 لا يمتنعن للبالغة ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل وللقاضى المأذون له بتزويج  
 الصغار ان يأذن الام بتزويج الصغيرة من كفؤ بمهر مثلها حيث عضل الولى الاقرب

١٢٧٧

١٧

رجب

١٢٧٨

٢٣

شوال

١٢٧٨

ذی الحجة

١٢٧٨

٣٠



الذي كور وامتنع من ذلك (اجاب) نعم والحال باذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتى اسلم وله زوجة حرة كناية فهل تطلق منه مجرد اسلامه ام لا وعلى انها لا تطلق فهل يجبر أهلها على تسليمها له وتجيدها على المقام معه حيث كان قائما بكفايتها ولم يكن منه اساءة في عشرتها (اجاب) اذا اسلم زوج الكناية بقي النكاح بينهما واذا كان باقيا تؤمر بطاعة زوجها حيث لا مانع من قبله والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة توفي والدها وخطبها رجل كفؤ وسمى لها مهر المثل تريد التزوج بهذا الرجل ولها مهر شقيق اقرب عصبة لها يمنعها من تزوجها بهذا الرجل متعللا بأنه غير كفؤ لها فهل اذا ثبتت الكفاءة وكان المهر المسمى مهر المثل لا يكون لعدم كور المنع من العقد عليها للرجل المذكور واذا امتنع من مباشرته يكون غاصلا فينتقل الحق الى من بعده من العصبات (اجاب) اذا كان الزوج كفؤا والمهر مهر المثل وامتنع الولي الاقرب من التزوج يكون للابعد التزوج بعد استئذانها حيث كانت بالغة كما ان لها ان تزوج نفسها والحال ما ذكر بالارضا اوليا لها والله تعالى اعلم (سئل) في بكر قاصرة في مصر لها أم ولها مهر عاصب غائب في بلد من بلاد الارياض بينها وبين مصر دون مسافة القصر زوجها امها من رجل غير كفؤ لها وبدون مهر المثل فهل اذا لم يجزها عقد النكاح يكون له فسخه لاسيما والزوج لم يدخل بها ولم يدفع لها ما تعرف به من المهر حيث لم يثبت انها بالغة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لم تقدم في ولاية تزويج الصغيرة على الام وليس لكل منهما تزويجها من غير كفؤ ولا بدون مهر المثل غاية الامر ان لا بعد من الاولياء تزويج الصغيرة من كفؤ بمهر المثل عند غيبة الاقرب مسافة القصر على قول وقيل مطلق غيبة بحيث لا ينتظر الكفؤ الخاطب اذن الاقرب ومن هذا يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالحرام وحدث فيه ورفعته امر أنه لقاضى بلده لا تأخذ منه مؤنصدا قها ونفقة عذتها فقال لها القاضى وكفى في خلاص ذلك منه فوكلته فعقد عقد نكاحها على مطلقها الذي كور من غير رضاها ومن غير تو كيلها في ذلك فهل لا ينفذ عليه النكاح بدون اذنها واجازتها (اجاب) ان كان التوكيل في النكاح او عاما فعقد لها التوكيل الذي كور على زوجها نفذ والاتوقف على اجازتها وهذا اذا كان الطلاق السابق باثنا كما هو مذ كور ولم يكن مكمل للثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان نصرانيا قبطيا من اهل الكتاب من رعايا الدولة العثمانية صنعته فجاء في السواقي ببعض قرى مصر وله زوجة نصرانية كناية من الرعايا ايضا وله منها ولد وبنت عمر الولد ثلاث سنين وابنت نحو ثلاثة اشهر اسلم الرجل المذكور طائعا مختارا رغبة في دين الاسلام بالاعلة فهل يتبعه ولده الذي كور ان في الاسلام ويحكم بكونهما مسلمين تبعالا لبيهما الذي كور واذا اُبت الزوجة المذكورة عن الاسلام تكون باقية في نكاحه حيث كانت كناية او ما الحكم (اجاب) نعم يتبعه ولده الذي كور ان في الاسلام والحال هذه ويحكم

باسلامهما تبعاله وتبقى زوجته المذكورة في نكاحه ولا يفرق بينهما بامتناعها عن الاسلام لحل تزوج المسلم كناية ابتداء فيبقى النكاح بينهما بعد اسلامه والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة زشيده زوجها ابوها ولد اقصر امن غير اذنها ومن غير تو كيل منها ومن غير حضورها فلما بلغها ذلك ردت النكاح فور علمها وقالت لم ارض بهذا الزوج فهل والحال ما ذكر يكون هذا العقد المذكور باطلا ويجوز لها التزوج بغيره (اجاب) اذا زوج الاب بنته البالغة البكر بلا استئمارها فلما بلغها الخبر ردت النكاح فور ابطال النكاح لا تقطاع الولاية بالبلوغ فلو بلغها الخبر من الولي أو وكيله أو رسوله أو من فضولى عدل فسكتت عن رده باختيارها أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة للعقد فليس لها الرد بعد ذلك ان علمت بالزوج وكذا بان المهر على قول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتى اسلم وله اولاد قصر بعضهم عمره سنتان وبعضهم عمره خمس وبعضهم ثمان وهذا القسم الاخير بنت فهل يحكم باسلام اولاده القصر تبعالا لبيهم وما الحكم في زوجته الكناية اذا لم تسلم هل تبقى على عصمتها ام لا (اجاب) اذا اسلم احد ابوي الصغار يتبعه اولاده في الاسلام فيحكم باسلام هؤلاء الاولاد بسبب اسلام ابيهم ولو كانوا غير من على ما هو الصواب لان التبعية تستمر الى البلوغ كما حققه في رد المحتار على الدر المختار واسلام زوج الكناية دونها لا يوجب فسخ النكاح بينهما لصحة تزوج المسلم بالكناية ابتداء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت لآخرى بنتا ولم ترضع الاخرى لها ولدها ثم جاءت كل منهما بأولاد بعد ذلك ومات الرضيعان ومن جاء بعدهما ثم ان المرصعة جاءت ببنت والاخرى جاءت بذكر فهل لهذا الذكرا أن يتزوج بالبنت المذكورة حيث كانت أخت أخته (اجاب) نعم يحل تزوج تلك البنت بذلك الولد حيث لم يرضع كل منهما من أم الاخر ولا يمنع من ذلك رضاع أخت الولد من أم البنت وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها ابوها الرجل من غير اذنها فلما علمت بذلك ردت ولم تجزها فهل يكون هذا العقد المذكور غير صحيح حيث ردت فور علمها به (اجاب) اذا زوج الولي البكر البالغة بدون اذنها قبلها الخبر منه أو من رسوله فان سككت عن رده مختارة أو ضحكت غير مستهزئة أو تبسمت أو بكت بلا صوت فهو اجازة منها للنكاح فينفذ ولا يفسخه وان لم يوجد ذلك بل ردت فور اوتد لانه موقوف فيسقط بالرد وينفذ بالاجازة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر امرأه لها أب مفقود لا يعلم موته ولا حياته ولا مكانه ولها أم تريد أن تزوجها من رجل كفؤ لها بمهر المثل فهل يكون لها ذلك حيث كان الزوج لا ينتظر ولا يصبر لحضور الاب حيث لم يكن لها عاصب غير الاب المفقود لاسيما وكان ذلك باذن القاضي الذي له ولاية التزوج (اجاب) اذا زوجت البنت المذكورة أمها باذن القاضي من الكفؤ المذكور بمهر المثل يصح النكاح قول واحد حيث كان الاب مفقودا ولا ينتظر الكفؤ



حضوره ولم يكن لها عاصب غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقبة أعتقه وزوجه امرأة حرة الأصل خلف العتق المذكور منه مذكراً أو أنثى ثم مات العتق المذكور عن ولديه المذكورين وعن زوجته الحرة وهم في عائلة معتقة ثم طردهم من عائلته وأقاموا خارج المنزل وبلغ الذكور والأنثى رشدتهما فأرادت الأنثى البالغة المذكورة أن تتزوج بآخر ورضى أخوها البالغ به فنعته معتق أبيهما من ذلك فهل على فرض عدم عتقه لبيهما لا يكون له منعهما من التزوج بعد البلوغ ورضا أخيهما حيث كانت أمهما حرة الأصل لتكونهما حرتين بهما ولا يملكهما ولا يملك عليهما والمحال هذه حتى في حال صغرهما لا في التزوج ولا في غيره (أجاب) ليس لسيدهما ولاية عليهما في شيء لا في التزوج ولا في غيره سواء كان أبوهما معتقاً من قبله أو باقي في ملكه على الرق حيث كانت أمهما حرة الأصل إذا ولد يتيماً في الحرية والرق وليس لمولى الأب ولاية على أولادهما والمحال هذه والبالغة الحرة لها تزويج نفسها بدون رضا الولي من كفؤ بمهر المثل فلوانتفى أحدهما توقفاً لزوم العقد على إذن الولي أو إجازته إذا كان عاصباً في ظاهر الرواية ولا يصح على المفتي به والآخر النسبي مقدم على المولى على فرض كونها معتقة من قبل السيد وبالجملة فليس لهذا الرجل معارضتها بوجه ولو كانت قاصرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذمى عن أهل الكتاب أسلم وله زوجة ذمية كتابية على عصمته وله منها ابن وبنت صغيران غير مميزين خافت زوجة المذكور من أهلها أن تظهر الإسلام كنزوجه المذكور فهل يكون ولداه المذكوران مسلمين تبعاً له ويحكم بذلك شرعاً وتسكون زوجته المذكورة باقية على عصمته وإن لم يتحقق إسلامها وله ضمهما مع أولاده المذكورين إلى نفسه (أجاب) نعم يكون الولدان المذكوران مسلمين تبعاً لبيهما فيحكم بإسلامهما وتسكون زوجته باقية على عصمته ولا يمنع من ذلك كونها باقية على دينها إذ يحل للمسلم تزوج الكتابية ابتداءً فبقاء أولى وهذا على فرض عدم إسلامها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها بدون إذنهما استأذنها بعد العقد فامتنعت وردت العقد المذكور فوراً بالمجلس وقالت لا يبيها لا تزوج بهذا أبداً فهل والمحال هذه يكون عقد الأب المذكور باطلاً شرعاً سيما ولم يدخل بها الزوج المذكور ويكون لها تزويج نفسها من تشاء من كفؤ بمهر المثل ولا عدة عليها حينئذ (أجاب) إذا زوج البكر البالغة وليها بدون إذنها يكون النكاح موقوفاً على إجازتها فإذا بلغها الخبر فردته فوراً يبطل ولا عدة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة شريفة حسنة تزوجت برجل عامي وضع ذي دناءة يتغير من مصاهرته بالنسبة لها ولا ولياً لها العصبية ولم يكن تزوجها برضا عصبته بل بدون إذنهم ابتداءً ولحق العصبية بذلك العار في عرف الوقت لعدم الكفاءة على الوجه المذكور فما الحكم في هذا النكاح (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال يكون هذا النكاح منعقداً في ظاهر الرواية

والأولياء

ربيع الأول

٢٠

شعبان

١٢٨٢

٧

والأولياء حق الاعتراض وطلب الفسخ فيفسخ بطلبهم بعد تحقق عدم الكفاءة على هذا الوجه ما لم تلد من الزوج وألحق الحمل الظاهر بالولادة وروى الحسن عن الإمام الأعظم عدم انعقاده أصلاً وهو المختار وعليه الفتوى لفساد الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة زوجت بنتها البكر البالغة لرجل من غير إذنها وأجازتها فهل يكون النكاح موقوفاً على إجازتها إن أجازته نفذ وإن ردت به بطل (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن البنت المذكورة كانت بالغة وقت العقد عايناً من قبل أمها بدون إذنها ورضاها يكون العقد المذكور موقوفاً على إجازتها فإن أجازته نفذ وإن ردت به بطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطبت منه بنت أخيه مع توكيله في زواجها وقبل منه التوكيل المذكور وانعقد مجلس عرفي وقرئت الفاتحة وعمل لها صداق وقبض عهها المتوكل عن والدها الصداق وبعد قبض الصداق قال له الزوج خطبني بنت أخيك فتسال له خطبتك أياها على مذهب مالك وبذلك الوقت كانت البنت رشيدة بالغة ولم توكّل أباًها ولا عهها في تزويجها بالرجل المذكور ولم يحصل في المجلس سوى ما ذكر فهل لا ينعقد نكاحها بهذه الألفاظ وإذا قلنا بانعقادها بها يكون موقوفاً على إجازتها فإذا لم تجزه وردته لا ينعقد بل يبطل (أجاب) على فرض كون المقصود بهذه الألفاظ انعقاد النكاح لا الوعد وكون ذلك بحضور من الشهود وسماعهم وفهمهم أنه نكاح كما ذكرنا في قوله جئتكم خاطباً ابتك لنفسى فيقول أبوها هي جارية في مطبخك أنه ينبغي أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد إلى آخر ما ذكره في رد المختار من النكاح لا ينفذه هذا العقد حيث كانت البنت بالغة عاقلة وقتئذ ولم توكّل أباًها ولا عهها في العقد عليها بل يكون موقوفاً على إجازتها فيبطل بردها عند علمها أمالوقصد الوعد بالنكاح فلا ينعقد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة حرة الأصل مكلفة ثابتة النسب من العرب لها أخ وأولاد مكلفون أيضاً وهم مقيمون جميعاً في محلة واحدة فعقد لها الأخ المذكور من بعد وفاة زوجها ومضى عنها وأذن لها على معتق لزوجها المتوفى غير كفؤ لها بدون رضا أحد من الأولاد المذكورين فهل والمحال هذه لا يصح العقد المذكور حيث وقع لغير كفؤ بدون رضا الولي العصبية الأقرب (أجاب) إذا كان الزوج المذكور غير كفؤ لزوجته بحيث يتغير أولياؤها بتزوجها وقد تزوجها بدون رضا أوليائها الأقرب لها الذين هم أولادها في هذه المحادثة أو بعضهم ففي انعقاد هذا النكاح اختلاف الرواية والفتوى ففي ظاهر الرواية ينعقد وللأولياء المستوفين في الدرجة حق الاعتراض وطلب الفسخ ما لم تلد من الزوج وألحق الحمل الظاهر بالولادة وعلى هذا فإن رضى بعضهم بالنكاح بعد العقد نفذ وأفتى بهذه الرواية كثير من المشايخ وعلى رواية الحسن عن الإمام يقع النكاح باطلاً أصلاً فلا يتوقف على الفسخ وبه يفتي لفساد الزمان وهو أقرب إلى الاحتياط ولا يفيد رضا الأولياء المذكورين أو بعضهم به بعد حصوله بل قبله والله

ذى الحجة

١

محرم

١٠



سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سناتس سنين وطعت في العاشرة وأراد أخذها من أمها وان يزوجه رجل كفو لها بمهر مثلها فهل يكون له ذلك وليس لامها منع الاب من ذلك وتنتهي خصانتها ببلوغها هذا السن المذكور (أجاب) نعم لا بد ذلك والحال ما ذكر وتنتهي مدة حضانه الاتي ببلوغها السن المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة تيب لها أب وكلته في عقد النكاح فقال أبو البنت المذكورة لارجل الطالب للزوج بها بعد جريان مقدمات النكاح ودفع بعض المقدم لا يبيها أعطيتك بنتي هذا بحضور بينة وكانت حاضرة في المجلس فقال له الزوج المذكور عقب ذلك قبلت فهل ينعقد النكاح بذلك وتكون المرأة المذكورة على عصمة زوجها المذكور وإذا توجه الزوج بعد ذلك إلى جهة مصر ثم تزوجت برجل غيره يكون نكاح الثاني باطلا وعلى كل حال كشرعي وقعت إليه القضية المذكورة التفريق بين الزوج الثاني والمرأة المذكورة وتكون المرأة على عصمة زوجها الأول المذكور لا سيما وتدفع لها نفقة وكسوة ولا عبرة بقول المرأة المذكورة الآن بعد العطية والقبول لأرضى بالزوج الأول المذكور ولا أقبله وتخير على اطاعة زوجها الأول الشرعية حيث كان قائما بما تحتاجه شرعا أم كيف (أجاب) حيث وكلت المرأة المذكورة أباه في النكاح المذكور وجرى مقدماته بين الزوج والوكيل فيه فقال الاب بحضورها للزوج المذكور أعطيتك بنتي هذه فقال الزوج قبلت وكان ذلك بحضور الشهود والاحرار المكلفين المسلمين في حق نكاح المسلمة السامعين معا الايجاب والقبول الفاهمين معناه ينعقد النكاح وتكون على عصمته ولا تحل لغيره مادامت في عقد نكاحه أو عدته فيفريق بينهما وبين الثاني المتأخر نكاحه إذا تحقق ما ذكر بطريقه الشرعي والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة حرة رشيدة وهبت نفسها لرجل كفو لها وهي طائعة على مسمى من الصداق وهو مهر المثل وقبل منها ذلك بحضور بينة شاهدة به سامة عالمة بانه نكاح والعاقدان أيضا كذلك فهل يكون ما ذكر من الهبة والقبول فورا في المجلس عقد نكاح صحيح ولا مانع منه وإن كان بدون ولي ولا وكيل لها وإذا زوجها أوليا بعد ذلك لغير من وهبته نفسها لا يصح ولا ينفذ تزويجهما والحال هذه (أجاب) نعم ينعقد النكاح بلفظ الهبة والحال ما ذكر بالسؤال وتكون زوجته له ولا ينعقد النكاح الثاني الذي أجزاه الولي والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة طلقت طلاقا ثانيا في المحكمة الشرعية فحكم به القاضي ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل آخر كفو لها بمهر المثل في المحكمة المذكورة كورة على يد القاضي المذكور تزوجا مستوفيا بجميع شرائط الشرعية ودخل بها الزوج الثاني ومكث معها مدة من الأشهر فهل والحال هذه يكون ذلك التزوج صحيحا نافذا شرعا لا يفسخ بدون وجه شرعي وإذا زعم الزوج الأول أن المرأة كتب سنداً وختمته من

١٢٨٣

٣

رجب ١٦

١٢٨٣

شوال

٧

١٢٨٣

نائب

نائب القاضي بانها لا تزوج واحدا منهما حين تنازعت مع الاول وقت طلاقها وكان الثاني مساعدا لها يريد بذلك فسخ النكاح وأن كتابة هذه الورقة مانعة من صحة تزوج الثاني بها لا عبرة بتعاقبه ولا يكون مجرد كتابتها على هذا الوجه مانعا من صحة تزوج الرجل الثاني بها بعد ذلك وجهان من عدة الاول وعدم وجود المانع الشرعي من نكاحها حيث كانت تلك الكتابة لقطع منازعة الاول وشقاقه وتعصبه (أجاب) نعم يكون تزوج الثاني بها والحال هذه صحيحا نافذا حيث لا مانع ولا يمنع من صحته مجرد كتابة هذه الورقة من قبل أبيها بقصد منع الشقاق والله تعالى أعلم (سئل) في صغير رضع من زوجة ابن عم أمه مع بنت لها منه في مدة الرضاع والآن بلغ الصغير وتزوج بشقيقة البنت المذكورة من ذكر ارضاعه من الزوجة المذكورة فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي انه رضع من أم الشقيقة المذكورة يفريق بينهما (أجاب) نعم يفريق بينهما لعدم صحة نكاحها إذ هي أخته رضاعا ولا فرق في ذلك بين ما إذا رضعت البنت التي تزوجها من أمها النسبية التي هي أم الزوج من الرضاع أم لا وهذا إذا ثبت الرضاع المذكور بالوجه الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة يريد أبوها أن يزوجه من رجل بدون إذنها ورضاها فهل لا يكون ذلك إذا وكلت جدها أباهما بان يزوجه من رجل كفو بمهر مثلها يسوغ لها ذلك (أجاب) لا تجوز بغير إذن عاقله على النكاح فلا ينفذ تزويج أبيها بانها بدون إذنها فيستوقف على رضاها ولو بالسكوت ولها أن توكل من شئت بتزويجها من كفو بمهر المثل ولا يتوقف على رضا الاب والحال هذه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل أسلم دون زوجته وله منها أولاد دون البلوغ فهل والحال هذه يتبعونه أم يتبعونها أفيدوا الجواب (أجاب) الاولاد المذكورون يتبعون أباهم المسلم في الدين فيحكم بإسلامهم تبعاً له والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقلة رشيدة مقيمة عند أخوالها وأبوها في بلدة أخرى فاستأذنتهم في زواج ابنته لرجل فلم يرض بتزويجها ذلك الرجل وهي تريد تزويجها بهذا الرجل فهل إذا كان الرجل كفو والزواج بمهر المثل يكون لها أن تزوج بغير إذن أبيها ورضاها أم كيف الحال (أجاب) للبكر البالغة العاقلة أن تزوج نفسها من كفو بمهر المثل ولا يتوقف نفاذ نكاحها المذكور على رضا وليها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأتين متزوجتين برجلين أنت احدهما بولد والآخرى ببنت وارضعتا اولاديهما ثم مات الولد والبنت ثم بعد ذلك خلقت كل من المرأتين المذكورتين اولاداً وماتوا وهكذا ثم لم يحصل بينهما رضاع الا في المرة الاولى فقط ثم خلقت احدى المرأتين المذكورتين ولداً والآخرى بنتاً ولم يحصل بينهما رضاع فهل والحال هذه يجوز للولد المذكور أن يتزوج بالبنت المذكورة حيث لم يحصل بينهما رضاع (أجاب) نعم يصح النكاح بين المذكورة الاتي المذكورين إذا استوفى شرائط العدة ولا يمنع منه كون كل من امهما ارضعتا احدا او اختا

١٢٨٣

١٢

١٢٨٤

١٧

١٢٨٤

٣٠

١٢٨٥

١١

١٢٨٥

١٣

١٢٨٥

٨



لاحد الزوجين اختل اخت اخيه او اخت اخيه رضا عا والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة زوجها ابوها من رجل معلوم حال غيبته عن بلد غير معلوم بدون اذنها وعلمها ثم ارسل لها ابوها رجلين ليحضراها له ليسلمها للزوج فلما اخبرها بما ذكر ردت النكاح فورا بلا تأخير فهل لا ينفذ النكاح عليها ويطل بردها حيث لم يوجد منها الرضا بعد الاب ولم تسكت عن ردها على الفور (اجاب) لا تجبر بكر بالغة عاقلة على النكاح فلو زوجها ابوها بدون اذنها حال غيبته ثم اخبرت بذلك فردت النكاح فورا ولم ترض به بطل النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل سافر الى البحر الابيض وحكم عليه بستين ومضى عليه خمس سنوات من وقت سفره وترك بنتا قاصرة في وطنه بالخلاصة بقسم الجعفرية وترك ابنها بالغ فهل يكون لابنه البالغ تزويج اخته المذكورة لايه عند غيبة ابيها الغيبة المنقطة بكفو بمهر المثل وما الحكم افيديو الجواب (اجاب) نعم لا اخ المذكورة تزويج اخته لايه القاصرة من كفؤ بمهر مثلها عند غيبة ابيها الغيبة المذكورة اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من ابى امرأته بالغة بكر أنه يزوجه ابنته فرضى الاب بذلك وسموا المهر مقدما ومؤخرا ودفع من يريد التزوج بعض المقدم وانصرفوا على ان يعقدوا النكاح غدا وبعد مدة طلب من يريد التزوج من الولي المذكور راجاء العقد في الان يقبض باقي المقدم فاسرعه فعنه له الرجوع عن التزوج وطلب من الولي ما أقبضه له من المهر فامتنع وتعلل بان الاتفاق المذكور عقد النكاح فهل حيث لم يقع بينهما الفاظ تفيد العقد ولم يكن الاب وكلاهما عن بنته في العقد لا يعد ما ذكر من الاتفاق بينهما على ان يتزوجا في المستقبل وتسمية المهر مقدما ومؤخرا عقد النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر المذكور افيديو الجواب (اجاب) نعم لا يعد مجرد ما ذكر عقد النكاح حيث لم يصد بينهما لفظ يتعقده النكاح ولا يجبر الرجل المذكور على التزوج بها وله الرجوع عما دفعه من المهر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته القاصرة من قاصر كفؤ بمهر المثل بولاية ابيه ولم يكن أبو الزوجة سيئ الاختيار ودفع معجل الصداق واستمرت الزوجة في بيت ابيها بعد عقد النكاح الشرعي سنة وهو يتفق عليها حتى بلغ كل من الزوجين فارقا الزوج الدخول على زوجته ونقلها الى مسكن شرعي خال عن أهلها في بلدته القريبة من بلدة الزوجة جدامع كونه ما مونا علميا فاخبر ابوها ان ابنته امتعت من قبول هذا الزوج فهل اذا توفرت شرائط العقد وكانت الزوجة قاصرة وقته لا تجب لذلك ويكون العقد صحيحا وتؤمر بطاعة زوجها والانتقال الى مسكنه المذكور والحال هذه ولا تقرر على النشوز افيديو الجواب (اجاب) نعم العقد والحال هذه صحيح نافذ وعلى الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال الى مسكنه الشرعي ولا تقرر على النشوز والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل)



(سئل) في رجل زوج بنته التي بلغ سنها حال العقد خمس عشرة سنة من شخص بدون اذنها زاعما عدم بلوغها فقالت ابنا بالغة والنكاح لم يصح وردته فوراً ولم يوجد منها ما يدل على الرضا وقال الزوج بل هي صغيرة فهل يكون هذا العقد باطلا شرعا بردها له ويكون القول قولها في ذلك ولا عبرة لزعم الزوج انها غيرة واذا اقام كل بينة على دعواه فبينة من منهما أولى (اجاب) زوجها ابوها مثلاً زاعما عدم بلوغها فقالت ابنا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الاب أو الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سنهما سوي ولو برهنا فبينة البلوغ أولى على الاصح كذا في الدرر ومنه يتضح جواب هذه الحادثة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب ابنة رجل لنفسه وهي صغيرة فقال له ابوها ان زوجتك بنتي فقيل الرجل المذكور لذي بينة شرعية لنفسه ولم يسمها مهر فهل ينقض النكاح بهذه الصيغة ويجب مهر المثل بالموت والدخول ولو حكما والمجلس مجلس عقد (اجاب) نعم ينقض النكاح بما ذكر اذا كانت البنت حال العقد صغيرة وولاية الاب قائمة وكان ذلك بحضور البينة الشرعية السامعة كلا الايجاب والقبول على الوجه المسطور الفاهمة لذلك وان لم يسم المهر ويجب فيه مهر المثل بالموت والدخول ولو بالخلوة الصحيحة وهذا حيث لا مانع من انعقاد شرعا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثيبا بالغة رشيدة من نفسها الذي جماعة من المسلمين بالاحضرة قاض من القضاة ولا فقيه من الفقهاء مع غيبة اخوتها العصابة والحال ان الزوج كفؤ والمهر المثل واقضها المجل ودخل بها ثم لما حضر اخوتها من غيبتهم احضرهم الزوج واعلنهم بالعقد المذكور وفرضوا به وعاشروها مدة بحضورهم ثم سافر الزوج المذكور فطلب ما رجع من سفره وجد امرأته قد تزوجت بغيره فعارض في ذلك فانكروا صدور العقد للزوج الاول فهل والحال هذه اذا ثبت العقد مستوفيا شرائط الصحة للزوج الاول يكون لازما شرعا ويكون العقد الثاني باطلا كذلك ويفرق بين المرأة وبين الثانية وتكون الزوجة الاولى شرعا ولا يتوقف صحة العقد الاول على حضور قاض أو فقيه بل يكفي في صحته حضور جماعة من المسلمين وما الحكم الشرعي والحال هذه (اجاب) اذا ثبت الزوج الاول تزوجه بتلك المرأة بالوجه الشرعي مستوفيا شرائط الصحة والزوم بتاريخ سابق على العقد الثاني ولم يوجد ما ينقضه كطلاق يحكم به بالنكاح ويبطالان العقد الثاني ولا يتوقف صحة النكاح على حضور قاض أو فقيه شرعا ويفرق بين المرأة والزوج الثاني وترد الى الاول وله وطؤها بعد العدة من الثاني ان كان لا يعلم انها منكوبة الغير اما لو علم فيعمل وطؤها بلا عدة لما في البحر لزوجها امرأة الغير لما بذلك ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه يقتل لانه زنا والمزني بها لا يحرم على زوجها كافي رد المختار من المحرمات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد قاصر وله بنت اخت بالغة مات عنها ابوها ولا عاصب لها ولا جسد من قبل أمها فاراد



خالها المذكوران بزوجهما الولد القاصر فاتفق معها على صداق معلوم فرضت به لدى بيعة  
ثم أقامت خالها أبا القاصر المذكور وكلاهما واذنت له أن يزوجهما بولده القاصر  
المذكور وذلك بشهادة بيعة من المسلمين وأقام والد الزوج المذكور أباه الذي هو جد  
الولد وكلاهما في القبول لولده المذكور الذي يريد تزويجه فحضر نائب الشرع وأجرى  
الصيغة بين الوكيلين على هذا المهر المشروط وذلك بحضور جم غفير من المسلمين ثم بعد  
العقد ذهبت الزوجة المذكورة من بلد زوجها إلى بلد أبيها قبل دخول الزوج بها  
وتزوجت برجل آخر بحضور نائب شرع الجهة الثانية فحصل العقد الأول صحيح ولا عبرة  
بالثاني أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم العقد الأول والحال ماذكر صحيح  
حيث لا مانع من صحته ولا عبرة بالثاني حيث ثبت الأول بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل قال لا تزوج بنتك لابني بصداق المثل فقال له والحال أن له بنتين  
أتريد التي هنا أو التي في البلاد فقال له التي في البلاد فقال له صغيرة قال يصبر عليها فقال  
طيب نعم وقرأ الفاتحة على ذلك ثم بعد مدة تزكر أبو البنت أنها رضعت من أم الولد خمس  
رضعات وزيادة فيما دون الحولين على بنت أصغر من الولد فحصل والحال هذه لا تحل له  
بسبب الرضاع أم لا والصورة التي حرت بينهما لا ينبغي عقد (أجاب) نعم لا تحل له أن  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال أذهى اخته رضاعا لرضاعها من أمه في مدته والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بوضع الحمل وفي  
ثالث يوم بعد الوضع وهي في مدة النفاس وزوجهما ابوها برقيق للزوج ودخل بها وأصابها  
وقبل انقضاء عدتها من الرقيق زوجها ابوها الزوج الأول المطلق لها ثلاثا فهل لا يكون  
هذا التزويج الثاني مطلقا المذكور صحيحا وبحال بينهما وبينه حتى تنقضي عدتها بالحيض  
بعد مدة النفاس حيث كانت من ذوات الحيض أو تحل له بدون ذلك وماذا يكون الحكم  
في ذلك (أجاب) العقد على معتدة الغير مادامت المرأة في العدة لا يصح فيجب التفريق  
بينهما والحيلولة إلى حين انقضاء العدة شرعا ثم يحتاج الحال إلى تجديد العقد عليها حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بنت دون الحولين رضعت خمس رضعات من امرأة  
ذات لبن من رجل فهل تحرم تلك البنت على فروع تلك المرأة المذكورة (أجاب) نعم  
تحرم على جميع فروع تلك المرأة المرضعة والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة وكلت  
وصي أبيها في تزويجها من رجل معلوم فزوجها له بإيجاب وقبول شرعيين لدى بيعة  
شرعية بمهر معلوم هو مهر مثلها والحال أن الرجل كفؤ لها ثم قبل الدخول بها توفي  
الوصي المذكور وبعد وفاته انكرت التوكيل وزوجها بهذا الرجل وكلت أجنبيافي  
تزوجها بغيره فزوجها من رجل آخر فهل إذا كان الحال ماذكر وثبت النكاح الأول  
بالبيعة الشرعية مستوفيا للشرائط الشرعية يكون النكاح الثاني باطلا ويفسخ وترجع  
للزوج الأول ولو بعد الدخول (أجاب) إذا ثبت توكيل الذكر بالبيعة المذكورة وصي

١٢٨٧

١٢٨٧

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

ربيع الأول

١٧

جمادى الثانية

١٦

صفحة

٢٦

أبيها في تزويجها من الرجل الكفو المذكور بمهر مثلها وأنه زوجهما منه بعقد صحيح  
مستوف شرائطه المعتمدة شرعا ولم يكن هناك مانع يحكم بهذه النكاح حينئذ  
ويطالان الثاني حيث صدروا في عصمة الأول والأول والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له زوجة وبنت قاصرة منها فزوجت الأم البنت المذكورة لابن أخيها من غير إذن  
أبي البنت مع حضوره معها في البلد وعدم غيبته عنها فهل يتوقف نفاذ النكاح على  
إذنه وإجازته فإن شاء إجازته وإن شاء أبطله لا سيما وقد زوجتها الأم لغير كفؤ لها (أجاب)  
لا ولاية للأم في نكاح الصغيرة مع حضور الأب وعدم عضله وعدم تغيبه فلو عقدت  
الأم في هذه الحال من كفؤ بمهر المثل كان نكاحها موقوفا على إجازة الأب فإن إجازته  
نفذ وان رد بطل فلو كان الأب غائبا لا ينتظر الكفؤ وحضوره أو عاصلا تنتقل الولاية  
إلى غيره من الأولياء كالأم إن لم يوجد من يقدم عليها غيره فلها التزوج حينئذ من الكفؤ  
بمهر المثل أما التحقق بعدم كفاءة الزوج فلا تملك الأم تزويج الصغيرة منه بحال بل يقع  
النكاح فاسدا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي منية غمر في بنت يتيمة قاصرة ليس لها ولي  
عاصب زوجها أمها ولما بلغت اختارت نفسها فهل حيث كان المزوج لها غير الأب والمجد  
يسوغ لها ذلك ولا تجبر على الدخول على زوجها أفيدوا الجواب (أجاب) إذا زوج الصغيرة  
غير الأب والمجد من كفؤ بمهر المثل صح النكاح ولها خيار الفسخ بالبلوغ إن علمت بالنكاح  
قبله أو بالعلم به إن علمت بعده بشرط صحة الفسخ واختيارها نفسها فور البلوغ أو العلم  
بالنكاح ويطلق خيارها بالسكوت إن بلغت بكر أو لا يمتد إلى آخر المجلس مع علمها  
بالنكاح ولو كانت ثيبا لا يطل خيارها ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا بالنكاح صريحا  
أو دلالة ومن هذا علمت تفاصيل المسئلة وقد استفيد من احضر السؤال أن الزوجة  
المذكورة بلغت من مدة ستمة مع علمها بالنكاح ولم تختزن نفسها إلا الآن فإذا كان الأمر  
كذلك فلا خيار لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان خطب أحدهما رجل لابنه  
البالغ العاقل والحال أن إحدى البنتين معينة ومعلومة باسمها لكل من الحاضرين فلما  
كان مجلس المقدار ادوا العقد على البنت المعينة المخطوبة فقال رجل من الحاضرين إن  
البنت المخطوبة المذكورة أريد أن أزوجهما لابني أعقدوا للخاطب على الأخرى فلما سمع ابن  
الرجل الخاطب الذي هو الزوج كلام هذا الرجل قام من قعوده وقال للحاضرين أشهدوا  
بأنني بالغ رشيد ولا أريد التزوج إلا بالمخطوبة فلم يسمع الأب كلامه وزوجه غير المخطوبة  
من غير وكالة من الابن للأب ولا إجازة منه لما فعله والد فهل يكون هذا العقد غير صحيح  
حيث ثبت بلوغ الابن وعقله وعدم إجازته لعقد أبيه ولم تثبت وكالة عنه في ذلك أم كيف  
الحال (أجاب) لا ينعقد عقد النكاح من الأب لابنه العاقل البالغ وقته بدون وكالة  
عنه في ذلك العقد بل يكون موقوفا على إجازة الزوج فإن إجازته نفذ وان رد بطل إن  
كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين ولدت كل منهما ولدا

١٢٨٩

٦

رمضان

٢٣

١٢٨٩

شوال

٢٤

١٢٨٩



فأرضعت أحدهما ولداً الأخرى مع ولدها النسبي في آن واحد ثم بعد مدة ولدت المرأة التي لم ترضع ولداً الأخرى بنتاً ثانياً فهل والحال هذه يجوز لولد المرصعة المذ كورة التزوج بأخت أخيه رضاعاً أم لا (أجاب) نعم يجوز للولد المذ كورة التزوج بالبنت المذ كورة التي هي أخت أخيه رضاعاً حيث لم يرضع من لبن امرأة واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بكر بالغة وكلته في تزويجها لرجل معلوم بمهر كذا فزوجها منه بحضور شهود ووقع العقد مستوفياً شرائطه الشرعية ولم يدخل بها الزوج إلى الآن وقد دفع مَجْل الصدق إلى أبيها ثم لحصول منازعة أنكر الأب توكيل بنته في ذلك ولماسئلت البنت المذ كورة عن توكيلها لأبيها في عقد نكاحها على الرجل المذ كور أقربت به بحضرة شهود عدول من المسلمين عارفين لها ليس بينهم وبينها حجاب فهل إذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي توكيل البنت لأبيها في ذلك العقد بالبينة الشرعية لا يعتبر إنكار الأب ذلك التوكيل ويحكم بزواجيتها له حيث استوفى العقد شرائطه الشرعية (أجاب) إذا ثبت توكيل البنت المذ كورة لأبيها في ذلك العقد حال صدوره بالبينة العادلة بطريق شرعي وكان صدوره مستوفياً شرائطه المعتبرة شرعاً يحكم بحكمته ولا يعتبر إنكار الأب كونه وكيلاً فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في نية قاصرة ليس لها من الأولياء العصبية إلا عمها الشقيق وهو الأقرب وابن عمها الشقيق وابن عم أبيها الشقيق أيضاً غاب عمها المذ كور وفوق مسافة القصر فخطبها رجل كفؤ لها من أمها وجعل لها مهر المثل فخطب ابن عمها في تزويجها منه فاحال ذلك على ابن عم أبيها السكونه سبق منه تزويج أختها قبل ذلك فعمد لها ابن عم أبيها على الكفو المذ كور بمهر المثل باذن ابن عمها ورضاه وحضور شهود العقد واستوفى العقد شرائطه الشرعية ولم يعارض بعد ذلك ابن العم المذ كور ثم حضر عمها الشقيق المذ كور فأخبره ابن عم أبيها بما حصل فرفض به وأجازه فهل والحال ما ذكر يكون هذا النكاح صحيحاً وإذا زعم شخص من البلدة عدم صحته لعدم صدوره من العم الأقرب بلا عبرة بزعمه والحال ما ذكر أفيدوا الجواب (أجاب) إذا كان العم الولي الأقرب غائباً مسافة السفر ولا ينتظر الكفو استطلاع رأيه يكون لمن بعده من الأولياء وهو ابن العم ولاية التزويج فإذا أذن لابن عم أبيها في تزويجها من الكفو بمهر المثل فزوجها على هذا الوجه يتقضى ولا يتوقف على إجازة العم وإن قلنا بعدم الولاية لمن بعده الأقرب من الأولياء لعدم تحقق الموجب يكون تزويج ابن عم الأب في هذه الحالة من عقد القسولي موقوفاً على إجازة العم فإن أجازه بعد صدوره مستوفياً شرائط الصحة نفذ وعلى كلا الوجهين لا يعتبر زعم الشخص المذ كور على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في نصراني قبلي كان صرافاً في بلدة من قرى مصر ثم عزل وله زوجة نصرانية خلف منها ابناً رضيعاً فأسلمت تلك الزوجة طائفة مختارة وحسن إسلامها ورفعت تلك القضية إلى مدير تلك الجهة وتحقق

لديه حسن إسلامها ومنع زوجها من التعرض لها فالحكم الشرعي بالنسبة لزوجة المرأة المذ كورة وهل يكون ابنها الرضيع المذ كور مسلماً تبعاً لأمه وتكون حضنته لأمه المذ كورة حيث كانت أهلها لم يقيم بها مانع (أجاب) المصريح به في كتب المذهب أنه إذا أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة السكتاني عرض الإسلام على الآخر فإن أسلم فيها وإن أبقى فرق بينهما وما لم يفرق القاضي فهي زوجته وحيثما قلنا القاضي يعرض الإسلام على زوج النصرانية المذ كورة التي أسلمت فإن أسلم فالنكاح على حاله والا فرق بينهما قعت بعد التفرق عدة الطلاق ولها التزوج بغيره بعد ذلك والولد قبل البلوغ يتبع خير الأبوين ديناً فإذا كان لتلك المرأة التي أسلمت أولاد غار يحكم بإسلامهم تبعاً لأمهم المسلمة وهي أحق بحضانتهم في مدتها حيث كانت أهلها للحضانة لم يقيم بها مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في صغيرة لا أب لها ولها عم عاصب ولي لها في النكاح زوجها من صغير قريب لها في النسب وهو كفؤ لها بمهر مثلها بولاية أبيه وقد تحمل أبو الصغير المذ كور والمهر والنفقة عن ابنه لزوجه المذ كورة حال العقد عليها وصدر عقد النكاح المذ كور مستوفياً شرائطه الشرعية ثم بعد مدة بلغت الصغيرة وهي بكر ولم تتخرب في النكاح حال بلوغها مع علمها بالنكاح والمهر فهل يكون النكاح المذ كور صحيحاً ولا يكون لها خيار الفسخ مع سكوتها مدة طويلاً نحو السنة (أجاب) نعم يكون النكاح المذ كور صحيحاً حيث زوجها وليها المذ كور من كفؤ بمهر مثلها مستوفياً شرائطه الشرعية وليس لها خيار الفسخ بعد بلوغها إذا لم تتخرب نفسها حال البلوغ بل سكنت تلك المدة عالمة بالنكاح ولا تعذر بيعها كون الخيار على الفور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت من زوجها أرضعت ولداً الغيرها مع بنتها المذ كورة في مدة رضاعها قبل مضي سنتين لكل منهما ثم رزقت بنتاً أخرى من هذا الزوج وأرضعتها أيضاً بعد مدة فطام الولد الأجنبي وبنتها التي رضعته معها منها ثم بعد مضي سنتين تزوج الولد المذ كور البنت الثانية التي رضع من أمها في مدة رضاع اختها على الوجه المذ كور والولد المذ كور بالغ وهو جاهل الرضاع المذ كور حال العقد عليها ولم يدخل ولم يحتل بها إلى الآن ثم تبين له رضاعه من أم من تزوجها في مدة الرضاع على هذا الوجه وصدق من أخبر بذلك واستمر على التصديق والزوجة قاصرة واقرب بالرضاع المذ كور والد كل من الزوج والزوجة وأخبره أيضاً جملته من الأشخاص فهل إذا رفعت هذه الحادثة لدى القاضي وصدق الزوج على الرضاع على هذا الوجه وهو بالغ عاقل مختار يحكم القاضي بفساد النكاح ويفرق بينهما وبين زوجته القاصرة المذ كورة معاملة له بأقراره ولا يلزمه في هذا النكاح الفاسد شيء من المهر حيث لم تحصل خلوة ولا دخول إذا شهد بالرضاع المذ كور على هذا الوجه رجلاً عدلاً نكاحاً وأما نظر السكون الزوجة قاصرة لم يقع منها تصديق على الرضاع حتى يبطل حقها في المهر جميعه (أجاب) نعم

١٢٩٠

١٤

ذى القعدة

١٢٩٠

١٢٩٠

٢١

١٢٩٠

٣٠

جمادى الاولى

١٢٩١

١

جمادى الثانية

١٢٩٢

١٢



يحكم القاضي على الزوجين بفساد النكاح بتصدق الزوج على الرضاع المذكور على الوجه المستطور ولا يتوقف فساد على إقامة البينة بالرضاع والحال هذه لكن سقوط المهر إذا حصلت الفارقة قبل الدخول يتوقف على أحدا من الزوجين أو تصديق الزوج أيضا وهذا لا يتأق إلا أن تكونها قاصرة أو نبوت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه لا يثبت إلا بما ثبت به المال عند الحاجة قال في رد المحتار ضمن تنبيهه نقلا عن الهندية وإن صدقها أي من أخبرت بالرضاع الرجل وكذبته فسد النكاح والمهر بحاله وإن بالعكس لا يفسد ولها أن تحلفه ويفرق إذا نكل انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بالغة عاقلة خطبها رجل لابنه من أبيها فرضى أبوها بذلك وقررها صداقاً معيناً ثم عند انقضاء المجلس قال بعض الحاضرين لابي البنت أعطيت ابنتك بهذا الصداق لابن فلان فقال أعطيت وقال لابي الولد قبلت زواجهما الولد قال قبلت كل ذلك والحال أن البنت لم تعلم بذلك فلما بلغها ذلك ردت النكاح فوراً بلا سكوت وامتنعت وأبت أن تتزوج هذا الذي زوجها منه أبوها فهل لا يصح هذا العقد على هذا الوجه أو يصح وللأب جبرها على الزواج أفيدوا الجواب (اجاب) لا تجبر بكر بالغة على النكاح فيتوقف نكاحها عاقلة على إذنها به أو رضاها فلو زوجت بلا إذن فردته فوراً بطل وبطل خيارها بسكوتهما إن علمت به بكر أو بكل ما يدل على الرضا به والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من محافظة مصر في ٩ شوال سنة ١٢٩٣ مضمونها محافظة رشيد أرسلت هذه المكاتبة ومعها ملخص قضية تزوج شخص يدعى سليمان الجباس بواحدة تسمى خطابية بنت المرحوم مصطفى خطاب ويراد الاستفتاء فيها من حضرتكم فبنا عليه لزم الشرح ليفاد بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة أنه لا يرتفع عقد النكاح الشرعي الصادر مستوفياً بشرائطه الشرعية بين رجل وامرأة بمجرد اخبار أم المرأة المذكورة بأنها أرضعت الزوج المذكور في مدة الرضاع بدون اقرار الزوج واصراره على ذلك أو شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول بالرضاع وكذا اخبار رجلين عن قول أم الزوج بذلك لا يعتبر شرعاً في التفريق إلا أن الزوج لو وقع في قلبه صدق اخبار الام فلا حوط له المفارقة ديناً وما أفاده كل من حضرة قاضي الشجر ومفتيه عما هو منسوب اليهما في الملخص المذكور وهو الماعاقب للشرع فلا يتعرض لهذا النكاح والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بنت ابن عمته من النسب والحال أن لابي البنت المذكورة أخاً سبياً لا أم كان في حال صغره قد رضع من أم الرجل الذي يريد الزواج بابنة أخيه لأمه النبي المذكور ولم يحصل رضاع من يريد الزواج من عمته التي هي أم ابني البنت أصلاً ولم يحصل رضاع من ابني البنت المذكورة من أم من يريد الزواج أيضاً ولا من بنته ولم يحصل اجتماع بينهم في الرضاع من امرأة واحدة أصلاً فهل والحال هذه يحل للرجل المذكور أن

يتزوج

يتزوج تلك البنت التي هي بنت ابن عمته نسباً وهي أيضاً ابنة ابن أخيه رضاعاً ولم يوجد مانع شرعي سوى ما ذكر (اجاب) نعم يحل لهذا الرجل التزوج بهذه البنت والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الشيخ عبدالرحمن السويدي الحنفي في رجل يملك عبدين وأمين فأذن لابنه أن يزوجه الأمة الفلانية من فلان العبد والثانية من الثاني فخالف الابن وزوج كل أمة لغير من أذن له أن يزوجهما منه ثم إن الفقيه العاقد أخبره الابن بهذه المخالفة فذهب للمالك الفقيه المذکور وأخبره بالمخالفة المذكورة وأخبره أن صحة هذا العقد موقوفة على الإجازة فأجاز المالك المذكور ما فعله ابنته وكان الابن المذكور في حال عقده هو الذي تولى طرفي العقد بأن قال زوجت فلانة من فلان ثم إن أحداً العبدین طلق امرأته ثلاثاً فهل العقد صحيح والطلاق واقع أم غير صحيح والطلاق غير واقع وما كيفية العقد حيث إنهما الآن مملوكا كان أيضاً أفيدوا الجواب موضحاً وكان قد كتب على هذا السؤال العلامة الشيخ عمر الراجحي الحمد لله وحده نعم هذا العقد غير صحيح والطلاق غير واقع وليس للأمة والعبد أن يجعدا العقد عليهما الآن مفتى مجلس ومديرية غربية وختمه وكنت أفتيت أنا باللسان أن الطلاق واقع والعقد صحيح وعند الامعان يظهر ذلك وذلك أن المفتي المذكور في فتواه استند إلى قوله أن الفضولي لا يتولى طرفي العقد من الجانيین خلافاً لابي يوسف وذلك أن الإيجاب لا يتوقف على قبول غائب بل إذا صدر الإيجاب من الحاضر يصدر باطلاً وعند الثاني يتوقف فإذا صدر بغير باطل فإذا قبل الغائب صح الإيجاب وفي حادثة هذه لو كان السيد هو الذي باشر العقد يكون إيجابه غير محتاج إلى القبول بل العبارة الواحدة منه قائمة مقام العبارتين فكذلك أو كيه تكون عبارته قائمة كذلك وحيث أن الفضولي في الحادثة المذكورة تولى الطرفين وصدر من المالك إجازة لفعله يكون كالمباشر هو بنفسه فهذا ما وصل إليه فهمي القاصر ومع ذلك فلا مثال الحق أحق وقد فهم حضرة قاضي أفندي السويدي كإفهمته لكن حصل عندنا اختلاف كثير لما كتبه حضرة المفتي الموصوف إليه وحيث أن أصحاب القضية يريدون تجديد العقد بالحال على حسب القبول فقد عرضت ذلك على الجنب الاعظم لأجل أن يبين لنا بخطه الشرع ما هو الصواب ونرجوه أن يمن بتجليل الإفادة من فضله حيث إن رافع هذا لا يقيم إلا يوماً نصر الله الاسلام بوجودكم آمين (اجاب) إذا تولى ابن المالك عقد النكاح بين العبدین والأمين المذكورين على خلاف إذن المالك فكان بذلك فضولياً ولم يحصل من قبل الزوج أو فضولي آخر مثلاً حال صدور العقد في مجلسه قبول لا يستفاد هذا النكاح بإجازة المالك سواء صدر بكلام واحد أو بكلامين على الراجح وجعله في الترخيص خلافاً لما في حواشي الهداية وشرح الكافي في صورة صدوره بكلامين على قول الامام ومحمد خلافاً للثاني في انعقاده من الفضولي بلا قبول آخر في المجلس موقوف على الإجازة وذلك لأن

شوال

٨



صاحب الدرر جعل تولى طرفي النكاح من واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور  
وهي اذا كان وليا أو وكيلًا من الجاهلين أو أصيلا من جانب ووكيلا أو وليا من آخر  
أو وليا من جانب ووكيلا من آخر ثم قال ليس ذلك ان واحد فيضولي ولو من جانب وان  
تكلم بكلامين على الراجح فصور الفضولي التي لا يتوقف فيها الايجاب على قبول غائب  
بل يبطل عندهما خلافا للثاني اربعة وهي ما اذا كان فضوليا من الجاهلين أو كان  
فضوليا من أحدهما وكان من الآخر أيا أو وكيلًا أو وليا وبقي هناك صورة عشرة  
عقلية وهي الاصيل من الجاهلين لم يذكرها الاستحسان كما في رد المحتار ونقل فيها عن  
الفتح أن كون كلامي الواحد عقدا تاما هو أثر كونه مأمورا من الطرفين أو من طرف واحد  
ولا ية الطرف الآخر فصوره الحادثة لم تكن واحدة من الخمس صور التي يعتقد فيها النكاح  
ويقوم فيها الايجاب مقام القبول فيتولى فيها الواحد طرفيه بل هي من صور الفضولي  
من الجاهلين وقد قيل يتولى النكاح واحد ليس بفضولي ولو من جانب وهناك ذلك  
فلا مساغ لعله موقوف على قولهم أما على قول أبي يوسف فوقف قطعا وينفذ باجازه  
المالك وكذا لو قبل في المجلس شخص آخر توقف اتفاقا هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة  
والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من ناظره سافر خانه مصر في ١٢ محرم سنة ٩٥  
مضمونها جارية من ضمن السراري المحاذي تعلق المرحوم الامير عبد الرحمن الكبير من  
أمر اعدار فور ترغيب الزوج بشخص من أقارب المتوفى والشخص المذكور يرغب  
تزوجها أيضا لكن أحد أولاد المتوفى متوقف بالتوفى من قول منه انها من جوارى والده والحال  
انها من ضمن السراري المحاذي ومثبت ذلك فهل يجوز تزوجها من هي رغبة فيه بدون  
واسطة أحد أولاد المتوفى المذكور أم كيف تؤمل الافادة بموافقة الشريعة الحميدة على  
صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية (أجاب) بمجرد كون الجارية المملوكة لشخص  
من سراريه ومحاضيه لا تعتق بعت سيدها المالك لها الا اذا أعتقها مالكها أو أنت منه  
بولد حال حياته وادعى نسبته منه أو كاتبها وأدت بدل الكتابة أو دبرها فاعتق بالاستيلاء  
من كل ماله وبالتدبير من ثلث ماله وبدون ما يوجب عتقها لا تصير حرة ويتوقف  
نكاحها على اذن ورثة سيدها أما لو صارت حرة بسبب من اسباب الحرية كما توضح وهي  
بالغة عاقله قلها ان تزوج نفسها بدون توقف على اذن ورثة معتقها والله تعالى أعلم  
(سئل) في بكر قاصرة ناداها أحد أولاد دعها البالغ بياع وسي فاجابته امام أخوى المتأدي  
البالغين فوراً بقوله له نعم حال غيبة أبيها عن مجلس المناداة والاجابة المذكورة فلما حضر  
وبلغه ذلك رده ولم يجزه فهل حيث تحقق قصر البكر المذكورة وقت اجابتها المذكورة  
ورد أبيها بالذات يكون النكاح باطلا على فرض انعقاده بالنكاح والاجابة المذكورة ولا  
تكون البكر المذكورة زوجة لابن عمها ماذكر ويمنع من معارضة لها والحال هذه  
افيدوا الجواب (أجاب) نعم لا ينفذ النكاح المذكور على القاصرة المذكورة بل يبطل برده

أبيها على فرض كونه يعتقد بهذه الالفاظ حيث تحقق كونها قاصرة وقت صدوره على  
هذا الوجه ثم في انعقاده بهذه الالفاظ اختلاف والذي حققه العلامة ابن عابدین في  
حاشيته على الدرر عدم انعقاده بما ذكره على المذهب الذي هو ظاهر الرواية مصوبا لعبارة  
الشارح في قوله بالانعقاد بها على المذهب حيث قال صوابه لا ينعقد على المذهب ونقل  
سند في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين ورزق من  
كل منهما بولد كرم برضع من ضرة أمه ثم مات الزوج وبعد مدة تزوجت إحدى زوجتيه  
المذكورتين رجلا أجنبيا ورزقت منه بنت لم يحصل منها رضاع عن كانت ضرة لامها  
فهل اذا أراد أخوها من أمها وهو الابن الثاني المرزوق للزوج الاول من المرأة الاخرى  
أن يتزوج بهذه البنت التي هي أخت أخيه من أمه وليست أخت له نسباً ولا رضاعاً يجوز  
هذا النكاح ويكون حلالاً (أجاب) نعم يجوز هذا النكاح ويكون حلالاً اذا استوفى  
شرايطه الشرعية لتصر يحكم بجواز نكاح أخت أخيه نسباً كما في هذه الصورة والله تعالى  
أعلم (سئل) من بلاد الروم بأسئلة أربعة وأجيب عنها في ٨ شوال سنة ٩٦ ثلاثة منها قيدت  
في باب التعزير والردة على التوالي بهذا التاريخ وقيد هذا في هذه الترجمة بهذا التاريخ  
وهو فيمن فعل فعلاً أو قال قولاً يصير به كافراً ثم تاب وأسلم وكان في نكاحه زوجة  
هل يفسخ النكاح بذلك ولا تحل له الا بتجديد النكاح ولو حصل ما ذكر ثلاث مرات  
تحل له زوجته بتجديد النكاح بدون أن ينكحها زوج آخر أو يكون ذلك بمنزلة الطلاق  
الثلاث ولو حصلت الردة من الزوجة يكون المحكم كردة الزوج في انفساخ النكاح  
أم كيف المحكم (أجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ للنكاح في الحال ولا ينقص عدد  
الطلاق ولو صدرت الردة من الزوج حتى لو تكرر ذلك منه ثلاثاً يصح العقد عليها بعد  
الاسلام بدون أن تنكح زوجاً غيره كما صرحوا به وبأنها تجبر على تجديد النكاح لو جاءت  
الفرقة من قبلها بردها والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة مأمور ضبطية مصر  
بافادة غير رسمية مؤرخة ٩ ربيع الاول سنة ٩٧ حاضرها المسطر أعلاه صورة سؤال  
اقتضى الحال اعطاء الفتوى الشرعية عنه عن يد حضرة حسن أفندي معاون أول  
الضبطية (وصورة السؤال المذكور حرفياً) ما قولكم في رجل عقد لرجل على امرأة  
مملوكة لا يخرج بدون حضوره وبدون اذنه ولما علم المالك ذلك العقد أي فهل يكون  
العقد باطلاً بامتناع المالك المذكور أو لا (أجاب) اذا زوج المملوكة أجنبياً بدون  
اذن مالكها وعلمه كان نكاحها موقوفاً على اجازة سيدها المذكور فان اجازته نفذ وان  
رده بطل هذا ما يفتضيه الحكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة  
يتيمة لا عاصب لها ولا حجة أم أب وجد شخص كفولها يريد أن يتزوجها  
بمهر مثلها وهي تطيق الوطء فهل اذا تزوجها جازتها أم أبيها باذن القاضي الذي له ولاية  
تزوج الا يتام من هذا الكفو بمهر المثل ورضا المجدة أم الام بحضرة الشهود واستوفى



الاعتدال انطه يكون صحيحا فاذا وان ثبت لها خيار الفسخ بالبائع بشرائطه المعتبرة  
(اجاب) نعم يكون هذا النكاح صحيحا فاذا وان ثبت لها خيار الفسخ بالبائع حيث  
لا مانع والولاية هنا لام الاب لانها مقدمة على ام الام كبحرمة خير الدين واقفي به في  
الحامدية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من نظارة الحفانية في ٢١ رجب  
سنة ٩٨٠ حاصلها وردت لنا مكاتبة من حضرة مخاف رشيد في ١٢ الجارى يومها ووراق  
علم منها حصول العرض لطرفه من شيخ ذاك البندر عن اجراء عقد زواج امرأة تسمى  
فاطمة بنت علي العسال بشخص كان مسجيا وانظم وكلاهما من الاغراب وانه صار  
الاستبانه بان المذكور ربما يكون ضرا فواظرفه شي للبري ومن التخرجات التي اخبرتها  
المحافظة علم ان الشيخ عبد السلام طيبة اخذوا جات مدرسة رشيد هو الذي اجري العقد  
المذكور وعلى يده اذون عقود الزواج بقسم بحري رشيد واتفق ان الشهود الذين  
كانوا حاضرين وقت العقد لا يعلمون خلوا الزوجة المذكورة من الزواج والعدة وانهم  
شهدوا على العقد فقط بناء على ما قيل لهم من العاقد وان الزوجة افادت ان ورقة  
طلاقها موجودة بطرف والدها بالعباسية وانه حصل التفرق بين الزوجين  
المذكورين بمعرفة قاضي تلك الجهة بناء على ما افادته مقتي رشيد بعدم صحة هذا العقد  
ولكون العاقد المذكور معارضا لصحة العقد ويرغب الاستفتاء من حضرتكم فتؤمل  
الافادة بما يترأى (اجاب) النكاح الصادر من المكافئة لغير كفؤ بدون اذن وليها  
العاصب ورضاء وقع في صحة انعقاده اختلاف التصحيح والذي عليه الفتوى عدم صحته  
كما اتي به حضرة مقتي رشيد فلا يصح وان كان القول بان عقاده هو ظاهر الرواية وهو  
مصحح ايضا ويكون للولي حق الفسخ اذا تضرر وتعين من مضاهرة غير الكفاءة اذا لم يوجد  
مانع من الفسخ كولايتها او جيل ظاهر فلو جرى على ظاهر الرواية بشخص لا يؤخذ  
شرعا بناء على هذا القول المصحح وان كان القاضي يقضي بالفتوى به فاجراء حضرة  
القاضي بناء على افتاء حضرة المقتي من فساد العقد بعدم الكفاءة على القول المقتي به  
صحيح ولا اثم على العاقد الجارى على ظاهر الرواية المصحح ايضا بناء على القول الثاني  
والذي ينبغي من الآن فصاعدا عند عدم كفاءة الزوج أن لا يصير الاقدام على العقد الا  
باذن الولي العاصب ابتداء تحريزا من فسخ الحاكم بناء على القول المقتي به في فهم الشيخ  
عبد السلام طيبة المذكور ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج انثى غير  
بالغة بعقد صحيح ثم دخل بها وولدت منه وبعد الحمل تبين انها كانت رضعت من امرأة في  
مدته وان ثلث المرأة كانت رضعت وهي صغيرة ايضا في مدة رضاعتها من زوجة الى هذا  
الزوج من لبن هذا الاب مع اخت هذا الزوج لايه فهل يكون هذا النكاح فاسدا  
فيفسخ تبين كونه تزوج بنت اخته من ابيه من الرضاع حيث كان اللبن الذي رضعته  
امها رضاعا لبن ابيه من زوجة ابيه المذكورة ولا يقال انها اخت اخيه فقط وهل يجب

عليه بالدخول بها والوطء مهر مثلها لا يراد على المسمى لرضاها به ولا تجب عليه نفقة  
عندها في هذا النكاح الفاسد وان كانت تستحق اجرة حضنة هذا الحمل بعد انفصاله على  
ابيه المورس حيث لا مال للصغير لثبوت نسبته منه بهذا النكاح وان كان فاسدا واجرة  
ارضاعه حيث لا مانع (اجاب) صرح علماء وابانه يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب الا  
ما استثني وبان زوج مرضعة ابنا نزل منه اب للرضيع وابنه اي ابن زوج المرضعة  
اخ للرضيع وان كان من امرأة اخرى وابوه جد وامه جدة واخوه عم له واخوته عمه له حتى  
لو كان لرجل امرأتان وولدتا منه فارضعت كل واحدة صغيرا صارا اخوين لاب من  
الرضاع وان كان احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما واصله ان لبن الفعل يتعلق به  
التحريم عندنا خلافا للامام الشافعي كما في السكندر وشراجه وحينئذ تكون هذه الزوجة  
بنت اخية من الاب ابن تزوجها ولا تحل بنت الاخت رضاعا كما في النسب فاذا ثبت  
ما ذكر في السؤال يحكم بفساد هذا النكاح ويجب فيه مهر المثل بالدخول والوطء ولا يراد  
على المسمى لرضاها به ويثبت فيه النسب من هذا الزوج لثبوت العقد ولا تجب على  
الزوج نفقة العدة فيه وتستحق هذه الام اجرة على حضنته وارضاعه من مال ابيه حيث  
لا مال للصغير وهي أحق بحضنته اذا كانت صالحة لما قدرة عليها لم يقم بها مانع لافرق  
في ذلك بين ما قيل للفرقة وبعدها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت  
صغيرة أجنبية في مدة الرضاع ثم أرضعت المرضعة المذكورة صغيرا أجنبيا عن المرضعة  
وعن الصغيرة الرضعية في مدة الرضاع أيضا ثلاثة أيام ولم تعرف مقدار الرضعات التي  
أرضعتها للصغير المذكور في الثلاثة الايام المذكورة فهل والحال هذه يكون مجرد  
ارضاع المرأة المذكورة للصغير مثبتا لثبوت المرضعة وبه يثبت التحريم بين الرضيعين  
المذكورين ولا عبرة بقله الرضاع في المدة المرقومة واذا صدر عقد زواج بينهما بعد البلوغ  
يكون باطلا ويمنع من البناء بها وما الحكم الشرعي (اجاب) اذا تحقق الارضاع المذكور  
في مدته بالوجه الشرعي ثبت بنوتهما لهذه المرأة واخوتهما لبعضهما قبل الابن الواصل  
الى جوفهما او كثر فلا يحل النكاح بينهما بل يقع فاسدا ويفرق بينهما ويمنع من الدخول  
بها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل وظيفته باشمعون دائرة حرم المرحوم  
محمد سعيد باشا والى مصر كان ولله جيل المذكور مروة وحمنة بين الناس وصاحب  
صلاح وتقوى وله مال وثروة من كسبه وكده وتعبه وهو معروف بين الناس بالتقوى  
والصلاح وحسن الاستقامة ثم توفي عن بنت قاصرة وقبل وفاته اقام عليها وصيا وللبنت  
المذكورة عم جاهل محترف بحرفة دينية وهي حرفة الخلاقة وكان اخوه في حياته يتعير  
بنائها وللعلم المذكور وابن جاهل محترف بالحرفة الدينية المذكورة فلو ادعى المذكور  
ان تزوج البنت القاصرة المذكورة لابنه المذكور والحال انه مشغول بالحرفة



المد كورة التي هي عاز عند اهل العرف مع انضمام عدم التقوى لذات مع معرفة الناس ان سبب تزويجها لابنته المد كور هو الطمع في مال القاصرة المد كورة وشهرته عند الناس بذلك فهل لا يكون الابن المد كور كقوله البنت المد كورة وليس للم تزويجها منه وما حكم الله افيصدوا الجواب (اجاب) يشترط لصحة تزويج القاصرة من قبل غير الاب والجد كون الزوج كقوله والمهر مهر المثل والكفاة تعتبر في اشياء منها المال بان يقدر الزوج على المهر المثل ونفقة شهر لو غير محترف والا فيكونه يكتسب كل يوم كفايتها لو تطيق الجمع ومنها التقوى والصالح ومن جملة ما قرعوه عليه انه لا يكون الفاسق كقوله لبنت صالح على ما في النهر ومنها الحرفة فأرباب الحرف الدينية كالحلاقة لا يكونون اكفاء لان ابوها ذو حرفة أشرف منها وذكروا ان ذا الحرفة الدينية ومنها الحلاقة غير كفو لأرباب سائر الحرف كعطارة وبرزاز ووصواف وان الوظائف في الاوقاف من الحرف لاتهام اوت طريقا للتكسب في مصر فصاحبها كقوله لا تجزى لو غير دينية كجوابه ويؤخذ مما ذكره ان المداري الكفاة وعدمها على التعريف والعرف وعنده فاذا تحقق كون مريد التزوج بهذه البنت غير كفو لا يصح تزويجها اياه من قبل عمها بل يكون نكاحها فاسدا ولا فلا والله تعالى اعلم

\*(باب المهر)\*

(سئل) في رجل تزوج بنته البكر البالغة بوكالة عنهما من رجل آخر بمهر معلوم وقبض الاب مجمل صداقها وزفها بجهاز للزوج ودخل عليها الزوج في منزله وتمتع بالجهاز مدة أشهر والا ن استولى الاب على الجهاز وأخذ منه ابنته قهر اعوانا عن زوجها تعلقا بأنه ملك أمها فهل يكون للبنت مطالبة أبيها بما قبضه من مجمل الصداق واذا ملك الاب ابنته الجهاز المد كور وقبضته لا يكون له الرجوع فيه ولا عبرة بدعواه انه ملك أمها (اجاب) للبالغة المد كورة مطالبة أبيها بما قبضه من مجمل صداقها حيث لم يوصاله اليها ولم يثبت أنه اشترى لها أمته باذن ابالة وليس له الرجوع فيما ثبت انه ملكه لها من الجهاز حيث تحقق القبض والحيازة بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه بأنه ملك أمها بعد التملك من قبله لانه سعى في نقض ما تم من جهة والده تعالى اعلم (سئل) في رجل من الريف تزوج بنتا من مصر على أنها تقيم بمصر بموجب الشروط التي حصلت وقت الزواج وخلف منها ولدا فصار الولد عمره أربع سنوات فحصل بعض تناقض بين الزوج والزوجة بسبب كونه طلب اقامتها بالر يفا متمتع مرة بعد مرة ثم حضر بالحروسة بنفسه وأراد أخذها فامتنعت كما تقدم فأرسل بعضا من أتباعه الى المنزل وأخذ الولد الصغير بناء على أنه يشتري له شيئا وتوجه به لوالده الى الريف فهل لا يمكن أبوه من أخذه مع صغر سنه ولا تجبر أمه على السفر من مصر التي هي محل التزوج الى القرى مع

البعدينهما مسافة القصر (اجاب) ليس للزوج نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وهي أحق بحضانه ولدها فليس لابيها أخذه والسفر به جبر اعليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بذكر من أبيها ببيع معلوم وأقر الاب بقبضه كله مقدما ومؤخر المحضرة شهودا العقد ثم رد الاب المهر للزوج ليجهزها به فاشترى الزوج به أمته ودفع ز يادة على المهر من ماله وسلم الأمته للزوجة من المهر ودخل بها واستمر معها مدة ثم طلقها فهل يصدق الزوج في أنه أوصلها ما شرط تعجيله من المهر واذا ادعت عليه بالتأخير فدفعه لها ونفقة ما ودنا ادعت عليه به لا يكون لها عليه دعوى في المهر وغيره بعد ذلك وبعد ثبوت اعترافها بقبض المؤخر والنفقة والدين الذي عليه بالبينة الشرعية وهل اذا دفع لها مصاغا لتزين به على وجه العارية ثم أعطته له قبل الطلاق وبعد الطلاق بمدة ادعت عليه انه ملكه لها يصدق الزوج بدون بينة في أنه دفعه لها عارية ولا يكون القول قولها (اجاب) اذا ثبت دفع الزوج مؤخر صداق زوجته وما بذمته من الدين لا يكون لها المطالبة به بعد ذلك واذا ادعى الزوج دفع ما شرط تعجيله لها قبل الدخول يكون القول له بميمنه في ذلك حيث كانت دعواه الدفع بعد الدخول على ما أفاده الرمي وغيره وحيث اعترفت الزوجة بأن الملك في المصاغ المد كور لرزوها وادعت تملكه لها لا يكون القول لها في ذلك ويقضى به للزوج اذا لم تثبت التملك وانتقاله اليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر اقا صرة يتيمة فاقدة العصبية وأمها وكلت زوجها غير أبي البنت فطلبها الزوج لدون مسافة التصرف فابت هي وأمها ووكيلها ذهل اذا غاب عنها مدة سنين يلزمه كسوتها ونفقتها ومؤنتها (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فاذا امتنعت عن ذلك تسكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر أو دخل بها قبيح فساد العقد بالوجه الشرعي وفرق بينهما المحاكم الشرعية وحكم عليه بصداق المثل وكان قد أعطاهما البعض قبل الدخول وبقي البعض الآخر بدمته ومن ظله قال ان طالبني أحد بهما البعض الآخر فأنا قاتله فمن خوفهما منه لم يتعرض له احد في طلب البعض الباقي بدمته فزالا صابرة حتى مات فهل لها طلب ما بقي بدمته من تركه (اجاب) للراة المد كورة طلب ما بذمته زوجها من باقي الصداق بعد تحققه حيث لا مانع من دعواها بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة في بلدة اراد الرحلة الى بلدة اخرى وبينهما من المدة ما يزيد على مسافة القصر فهل اذا رضى بالسفر معه لا يكون لاحد من له عليها الولاية معارضتها في ذلك ولا لغيرهم وسافر معه قهر ام كيف الحال (اجاب) المنع من نقلها معه مسافة سفر فأكثر انما هو لحقتها وتضررها بالغربة في حيث رضى بالانتقال لا يكون لاحد سبيل في منعها والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في ابن في عائلة أبيه وفي معيشته



ومعاونه لانيه في زراعتيه في ارضه فأراد ان يزوج زوجته بقدر من الدراهم سماه  
لا فلها في وقت مجلس عقد النكاح ويدفعه من ماله تبرعا لابنه فلم يررض اهل الزوجه  
بالقدر المذكور وامتنع من الزيادة على ذلك لكونه مهر المثل وقام الاب من المجلس  
مغضبا ثم ان الابن التزم لاهل الزوجه بمهر كبري سماه الاب لاهل الزوجه وعقدوا له  
عقد النكاح واراد الابن ان يطلب اباه بالمهر الذي التزمه فلم يررض الاب وامتنع من دفع  
المهر المذكور ولا لاهل الزوجه ويريد الابن الزام الاب به والتداعي معه فيه متللا بأنه  
يجب عليه ان يزوج اول مرة مثل اخوته فهل لا يجبر الاب على دفع شيء من المهر المذكور  
ولا يستحق الابن المعاون لانيه شيئا من مال الاب المذكور (اجاب) لا مطالبة على الاب بما  
عليه ابنه البالغ من المهر بدون كفالة عنه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج  
امراة بصداق معلوم قدره خمسة وعشرون الف فضة منها المقدم ثلاثة عشر الف فضة  
دفع منه سبعة آلاف وستة آلاف من اقدم بقيت في ذمته حتى دخل بها واعترف لها  
بها بعد الدخول بشهادة بينة شرعية كالباقى من المؤخر ثم بعد مدة مات الزوج عنها وعن  
وارث آخر حاسبها الوارث على جميع مالها من باقى المقدم من المهر والمؤخر ودفعه لها ثم بعد  
ذلك اراد الرجوع عليها بما دفعه لها من باقى المقدم متللا بأنه يموت عليها فهل اذا ثبت  
اعتراف مورثه بالباقى من المقدم بعد الدخول بها بشهادة البينة الشرعية وصديق وارثه  
على ذلك ودفعه لها كما مؤخر من المهر لا يكون له الرجوع عليها ولا عبرة بتعطله المذكور  
ولها اخذ ما يخصها من ميراثه ايضا بالقرينة الشرعية ام لا (اجاب) نعم لا يكون  
لوارث الرجوع على زوجه مورثه بما دفعه لها على الوجه المذكور ولها اخذ ما يخصها  
من مخلفات الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امراة في محل اقامه ابيها واراد  
ان ينقلها الى بلد غير بلدها وبينهما مسافة بعيدة فوق مسافة القصر فهل اذا امتنعت  
من التقلع معه لا تعد نكاحا ويؤمر بالانفاق عليها واذا كان لها منه ولد صغير يؤمر  
بالانفاق عليه ايضا ولا يمكن من اخذه (اجاب) في الدر عن النهر والذي عليه العمل  
في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليه وبه حزم البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى اه  
فليس للرجل المذكور نقل زوجته مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك  
لا تكون ناشرة فيجب عليه نفقتها كما عليه نفقة ولدها منه الذي لا مال له والله تعالى أعلم  
(سئل) في امراة مطلقة من زوجها ويدها تسك بما لها عنده من مقدم صداقها ومؤخره  
ثم مات قبل الدفع لها فهل اذا كان هناك بينة تشهد على ما عليه من الدين يكون لها  
الرجوع بدينها في تركته بعد ثبوته (اجاب) للمرأة المذكورة اخذ صديقها من تركته  
زوجها بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ولد تزوجه والده وهو قاصر  
وتولى العقد بنفسه وحين العقد شرط والد الزوج على والد الزوج ان يكون هو الملتزم  
بدفع الصداق فالتزمه ودفع لوالد الزوج دراهم جديدة منه اليه تسمى في عرفهم بالشرط

قبلها

قبلها منه وقبضها ثم بعد مضي ثلاثين ارااد والد الزوج ان يرجع على والد الزوج  
فيما اهداهما وقبضه منه وقت العقد فهل يجب لذلك ويطلب الشرط أولا يجب لذلك  
ويعمل ما شرطه على نفسه (اجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط  
بوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فكأنه تزوجهما على المبلغ الذي سماه من النقود على المبلغ  
المسمى في عرفهم بالشرط وحيث كان معلوم القدر كان لا قولا للمهر للعلم به وعدم  
جهالته فليس لولي الزوج استرداده من ابى الزوجه بعد دفعه كما افاد العلامة الرملي  
وإذا أخذ الاب بما التزمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امراة واقبضها الحال  
من الصداق المسمى في العقد ودخل بها ثم بعد ذلك خرجت من بيته بغير اذنه فطلبها المحل  
طاعته فامتنعت حتى تقبض بقية الصداق فهل يلزمها الزوم محلي طاعته ولا يسوغ طلبها  
طلب مؤجل الصداق قبل حلول أجله (اجاب) اذا قبضت المرأة ما تعرف به تجهيلها  
فليس لها ان تمتنع عن طاعة زوجها حيث كان المسكن شرعيا وليس لها طلب مؤجل  
الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أبيه  
ولم يترك تركة أصلا فأرادت الزوجه ان تلزم أبا الزوج بجميع الصداق فهل لا تجب  
لذلك حيث لم يترك الزوج تركة ولم يضمنه الاب فلها قبل الابن النكاح لنفسه وهو بالغ  
ورشيد (اجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجه ابنة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل تزوج بكر من أبيها بصداق معلوم ودفع للاب محلي الصداق ودخل بها  
ومكث معها مدة فهل اذا بلغت البنت رشيدة ووكلت زوجها في تخليص ما أخذه أبوها  
من المهر تجب لذلك ويجبر الاب على دفع ذلك للوكيل المذكور (اجاب) على الاب دفع  
ما قبضه من صداق بنته المذكورة لها أو لو كسبها حيث لم يوصله والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل زوجه ابنته القاصرة بصداق حال ومؤجل لولد رجل آخر قاصر ثم اراد  
الدخول فاشتري لولي الزوج ما يلزم للسكوة من قاص وحري وأدخل البنت على الولد  
ثم بعد ذلك طلب لولي الزوجه ما بين تجهيله من الصداق فأبى لولي الزوج وقال أنا حسب  
السكوة من المهر فهل لا يجب لذلك ويلزمه ما بين تجهيله من المهر (اجاب) لا يجبر  
ابو الزوج الصغير على دفع صداق زوجه ابنة المذكور من مال نفسه بدون كفالة شرعية  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه بثلاث حيض  
ثم تزوجت برجل وطلقها قبل الدخول والحلوة بحضرة بينة فعقد عليها الزوج الاول  
عقدا جديدا بمهر جديد على زعم انها حلت له ولم يدخل بها الزوج الاول ايضا ولم يخل  
بها بعد العقد عليها فهل يكون العقد فاسدا ولا ضمان على الزوج الاول فيما سماه لها من  
المهر في العقد الفاسد حيث لم يحصل منه دخول بها ولا حلوة (اجاب) لا مطالبة على  
الزوج الاول بشيء من المهر الثاني حيث كان الحال ما هو مستطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل تزوج امراة من وليها بمهر معلوم فقبل الدخول بها دفع لوليها حال

رمضان

شوال

رجب

٨

١٢٦٥

٦

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٥

١٤



الصداق وبعد مدة تزيد على سنتين انكروا في الزوج اخذ حال اصدق وبطاب الزوج  
به مع وجود البينة الشاهدة باقرار الولي بأخذه من الزوج فهل لا عبرة بانكاره بعد  
اعترافه حيث كان الطلب منه للزوج خصوصاً وان الولي أب ووكيل عن الزوجة  
بالغة الثيب في القبض (اجاب) حيث كان الاب وكيلا عن الزوجة المذكورة  
في قبض الصداق وثبت قبضه له باعترافه فلا يكون له ولا للزوجة المطالبة به والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ بنتاً بكرام ولها بصدق معلوم والتمز الاب  
لولى البكر بجميع الصداق من ماله عند العقد بالجلس وقبل الاب النكاح لابنه بعد أن  
دفع بعض المجل من ماله لولى الزوجة ودخل بها الابن المذكور فهل اذا ثبت ذلك  
بالبينة الشرعية يكون للزوجة مطالبة الاب بما بقي من المجل حيث التزم بجميع الصداق  
وكفله (اجاب) للزوجة مطالبة ابى الزوج بعهرها اذا ثبتت كفايته لماله والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل سأله أجنبي طلاق زوجته على التزامه بمؤخر صداقها ونفقة عتتها  
في ذمته بدون اذنها فأجابها وطلقها على ذلك والاجنبى معسر فهل للزوجة ان ترجع على  
الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عتتها (اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بمؤخر صداقها  
وكذا بنفقة عتتها ان كانت العدة قائمة فان أدى اليها رجع به على الملتزم والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة وطنها الاصلى مصر تزوجت رجلاً فيها ثم انتقلت معه برضاها الى ناحية  
الصعيد ثم رجعت الى وطنها الاصلى الذى صدر العقد فيه باذنه وأبت ان تعود الى تلك  
الجهة فهل لا تجبر على الانتقال مسافة القصر واذا امتنعت عن ذلك لا تكون ناشرة  
وتجب نفقتها على زوجها ولا بعد امتناعها عن ذلك نشوزا (اجاب) لا تجبر المرأة على  
الانتقال مسافة القصر ولا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والحال ما ذكر فتجب  
نفقتها على زوجها بقدر حالهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام من ايها  
ودخل عليها وأقام بها في مصر مدة ثم بعد ذلك أراد أن ينقلها الى بلدة محل اقامته  
وأشغاله وزراعتها فامتنعت باغراء ايها الما من السفر مع زوجها فهل اذا أوفاهما  
ما عورف بجهله وكان مأموناً عليها وكان بينهما وبين مصر دون مسافة السفر بحجاب  
الزوج الى نقلها واذا امتنعت لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب)  
نعم للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل تزوج بكرام من ايها ودخل بها في مصر وأقام بها مدة ثم بعد ذلك أراد نقلها منها  
الى بلد بينهما وبين مصر نحو ست ساعات فامتنعت من ذلك وطلبت منه ان ينفق عليها في  
محل اقامتها في مصر ويقرر لها النفقة والكسوة ويأتى لها بجارية تخدمها ولا تنتقل معه  
الى محل طاعته فهل لا يحجب اطلبته وله نقلها الى البلد المذكور محله اقامته (اجاب)  
نعم لا يحجب لذلك حيث أوفاهما المهر وكان مأموناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مع  
والده في معيشة واحدة وفي عائلة ابية ثم تزوج الابن امرأة ودفع لها بعض مقدم الصداق

و بعد دخوله بها بمدة مات عنها وعن زوجة غيرها وعن والده ولم يترك تركه فارادت  
تلك الزوجة مطالبة والده بما في صداقها فهل لا يحجب لذلك ولا يلزم الاب بدين ابنة اذالم  
يتكفل به (اجاب) لا مطالبة على الاب بصداق زوجة ابنة بدون كفالة به والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وعقد عقدها في مصر وأراد زوجها ان ينقلها ينقل  
اسكندرية فامتنعت الزوجة من ذلك فهل لا يحجب الزوج لاخذها قهر أعما (اجاب)  
ليس للزوج نقل زوجته من بلدتها التي وقع العقد بها مدة السفر بدون رضاها على  
ما عليه العمل والفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفع لها زوجها جميع مجمل  
الصداق وبقى عليه المؤخر وهو خسران بالأم بعد ذلك امتنعت من محل طاعته حتى  
تقبض المؤخر فهل لا يحجب لذلك وليس لها المطالبة به الا بعد الطلاق او الموت واذا  
امتنعت تكون ناشرة (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الامتناع عن طاعة زوجها حيث  
اخذت ما بين تجهيله من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن قاصر فزوجه  
بنتا قاصرة ودخل عليها ثم بعد مضي خمسة عشر يوماً اخذها ابوها من بيت الزوج من غير  
اذن ابية ومن غير رضاه متعللاً بأنه تشوش بالماركة وانها لا تخدعه الى أن يشفي فهل  
يكون لابي الزوج طلب زوجة ابنة الى طاعته ولا عبرة بما فعل به ابوها (اجاب) يؤمر  
ولى الزوجة الصغيرة المطيعة للوطء بتسليمها للزوج حيث أوفاهما حقوقها الشرعية  
ولا يفسخ النكاح بوجود الزوج مجذوماً كافي تنقيح الفتاوى الحامدية وغيرها والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة لرجل بولايته عليها على مهر معلوم  
مقدم ومؤخر ثم طالب ابو البنت الزوج وأباه بمقدم المهر فتعلل الاب والزوج بالاعسار  
وأشار بعض الحاضرين في المجلس على ابى البنت بأنه يدفع بعض المقدم من ماله فالتمز  
بأنه يدفع نصف المقدم عن الزوج من ماله وتعهده وتكفل بذلك ولم يدفع ما التزم به الى  
الآن فهل لا يبرأ الزوج عن مقدم المهر ولا عن شيء منه بالتزام ابى البنت ببعض المهر  
ويكون للبنت بعد بلوغها مطالبة الزوج بجميع مقدم المهر ويجبر على دفعه اليها ولا  
عبرة بتعلله ولا بتعلل ايها بالتزام الاب وتعهده وتكفله بان يقوم بدفع بعض المقدم  
المذكور وقد دخل بها ولم ينقلها الى الآن (اجاب) يصح ضمان ابى الزوج المهر  
او بعضه فالزوجة بعد بلوغها رشيده مطالبة الضامن بما ضمنه والتزمه ومطالبة الزوج  
بجميع المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعي وهى حبلى  
فتركا حتى وضعت حملها ثم بعد انقضاء عتتها بوضع الحمل عقد عليها بمهر معلوم فهل اذا  
مكثت أياماً بعد العقد ولم يحصل منه دخول ولا خلوة وطلقها قبل الدخول والخلوة يكون  
الطلاق بائناً ولا يجب لها سوى نصف المسمى ولا يلزمه نفقة لما حيث كان الطلاق قبل  
ما ذكر لعدم وجوب العدة عليها (اجاب) للطلقة المذكورة نصف المسمى ولائدة عليها  
حيث كان الامر ما هو مسطور بخلاف ما لو تزوجها في عتته ثم طلقها بائناً او رجعي قبل



الوطء والخلوة فانه يجب لها كمال المهر المسمى في الثاني والعدة لان وجوب العدة عليها فوق الخلوة كما في رد المحتار من أوائل المهر وفي الهندية من الفصل الثالث عشر في تكرار المهر واذا تزوج امرأه ودخل بها ثم طلقها باثنا عشر زوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها استقبال العدة عندهما اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل أباه في عقد نكاحه على امرأة معلومة وعينها له وعين له المهر وأعلم به ودخل بها ومكثت معه مدة مستطيلة ثم بعد ذلك طلقها فطالبت بمهرها المسمى لها في الدفع لها زاعما انه كثير عليه والحال انه المهر المعين سابقا فهل لا يجب لذلك لها المطالبة بما لها ويجوز على دفع المهر ولا عبرة بتعطله (اجاب) اذا اعترف الزوج بتسمية هذا المهر وبقائه بدمته أمر بدفعه لزوجه ولا عبرة بتعطله المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكر من أبيها ودفع لها قدرا معلوما من الدراهم نيشانها لم يعقد عليها وكان من عادة بلادهم ان الخطيب اذا دفع ذلك القدر ولم يعقد عليها وأعرض عن الخطوبة أخذ ما دفعه لا يباح فهل يمكن من ذلك (اجاب) للرجل المذكور الرجوع بما دفعه للمرأة على الوجه المستطور اذا كان قائما لانه امان من المهر أو هدية فله الرجوع به قائما حيث لم يتم النكاح أما لو كان هالكا فان كان من المهر فكذلك وان كان هدية مأذونا في استعماله ليس له الرجوع وفي الخيرية سئل في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها للتزوج به وتحقق انه انما يتفق عليها ليتزوجها ثم امتنعت عن التزوج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما أفق أم لا (اجاب) نعم يرجع قال في الحاشية بعد أن ذكر القولين في المسألة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكر اولوزا وجوزا وتمرا ثم ترك الاب المعاقبة هل لهذا الخطيب ان يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فوق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك فله ذلك اه وفي التنوير من المهر والحاوي الزاهدي ما بعث للمهر يستردعنه قائما أو قيمته هالكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون المالك والاستهلاك أفاده في تنقيح الحامدية من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر ابالغة من والدها بمصر ودفع لها مقدم الصداق وبعد الدخول بها والمعاشرة فاسافر الى بهمة اسكندرية ويريد طلبها وسفرها الى هناك فامتنعت من السفر وهي كارهة لذلك فهل لا تجبر على ذلك شرعا ولا تعديا بامتناعها ناشرة ويكون لها مطالبة زوجها بنفقة وكسوتها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على ذلك ولا تكون ناشرة بالامتناع على ما به العمل والقوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة أو فاهما تعرف بحيلة من الصداق وهو مأمون عليها أراد السفر بها الى

مطلب أبانها بعد الدخول ثم تزوجها في عدته ثم طلقها قبل الدخول وجب مهر كامل ثان وعدة مبتدأة بخلاف ما لو كان النكاح الثاني بعد العدة

١٨ ١٢٦٦

٢٠ ١٢٦٦  
مطلب بعث نيشانها ثم لم يتزوجها هل يرجع بما دفع

رجب

١٨ ١٢٦٦

مادون مساقاة القصر فنعها أهلها من التوجه معه واخذوها من منزله قهر اعنه فهل لا يكون لهم منعها من التوجه معه ويؤمرون بتسليمها اليه واذا امتنعت تكون ناشرة (اجاب) ليس للزوج جنة بعد ايفاء المجل الامتناع عن الانتقال مع زوجها حيث كان مأمونا والمدة أقل من مساقاة القصر والامتناع عن الطاعة بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قاربت البلوغ ومكثت عنده سنتين في عشرة أهله فطلب وليها مسكنا شرعيا ونفقة ومؤنسة فقام الزوج باداء ذلك كله كما قرره الحاكم الشرعي وبعد ذلك امتنع وليها من تسليمها للزوج فهل اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء تسلم زوجها (اجاب) اذا كانت الزوجة مطيعة للوطء وجب تسليمها لزوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثائنا وانقضت عدتها ثم عقد عليها عقدا جديدا بمهر جديد ودخل عليها وأصابها ازبادة على الاختلاء بها ثم بعد ذلك طلقها وأنكر الدخول والخلوة والاصابة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يجبر على دفع جميع الصداق ونفقة العدة واذا ظهر بها حمل يلحق بالمطلق المذكور ولا عبرة بانكاره الخلوة والدخول عليها واصابتها (اجاب) اذا افترق الزوجان وقال الزوج كانت الفرقة قبل الدخول وقالت المرأة بعده فالتقوا قول المرأة يمينها على ما جزم به صاحب التنوير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته لا تحر ودفع لها عند التزوج حليا ومصاغا على سنبل الزينة والعارية واشهد على ذلك ببينة شرعية فهل اذا ماتت البنت عند زوجها واراد الزوج ان يجعل ذلك ميراثا عنها وان ثبت الاب انه له خاصة وانه كان تحت يدها زينة وعارية لا يكون ميراثا عنها ويكون للاب خاصة (اجاب) نعم يكون ما ذكر للاب ولا يكون تركته عن البنت حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر تزوجها رجل من أبيها وهي قاصرة بمصر ولم يدفع لها المقدم الذي تعرف بحيلة وقد بلغت بعد ذلك وتريد اخذ جميع المقدم من الزوج ويريد أن ينقلها من مصر الى بلد الارياق بقلوب بدون اذنها ورضاها والحال ان بينها وبينه عداوة وهو غير مأمون عليها ويخشى عليها منه القتل وحاله بذلك ظاهر لكل من يعرفه من اهل حرفته وبلده فهل لا يكون له نقلها والحال هذه حيث لم يدفع لها مقدم صداقها وكان غير مأمون عليها ويفرض عليه قاضي المحروسة ما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والحال هذه (اجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته اذا كان الحال ما هو مسطور ولا تكون ناشرة بالامتناع من الانتقال معه فعليه نفقتها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم اراد نقلها الى محل طاعته في مصر القديمة فهل يجب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) يجب على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الامتناع عن الانتقال معه حيث

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

رمضان

١٤

٢١

٢٨

شوال

١٢

ذي القعدة

٤



أوفاهما ما عورف بتجمله وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعض المهر ودخل بها وبعد الدخول مات عنها وعن ورثة فطلبت الزوجة باقي مقدم صداقها من تركه زوجها فادعت الورثة بأن الميت المذکور دفع لها جميع المهر فهل إذا لم تصدقهم الزوجة على ذلك يكون لها تحليف الورثة (أجاب) حيث سالت نفسها لا تسمع دعواها فيها شرط تجمله على المفتي به كذا في الخبرية ومن المقرر أن التحليف من فروع سماع الدعوى هذا إذا كانت الدعوى بجميع المشرط بتجمله أمالو كانت ببعضه فتسمع على ما صرح به في تنقيح الفتاوى الحامدية من المهر نقلا عن جامع الفقهاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة يريد النقلة بها إلى مادون مسافة القصر فهل له جبرها على النقلة معه أولا وهل إذا امتنعت تكون بذلك ناشزة أولا (أجاب) للزوج بعد دفع ما عورف بتجمله من المهر أن ينقل زوجته فيما دون مدة السفر حيث كان مأموها عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرابالغة ودخل بها وبعد مدة أراد أن يطلقها ولا يدفع لها شيئا من حقوق النكاح متعللا بأنه ماوطئها الا قليلا لعدم تمكنها من ذلك على الدوام فهل إذا طلقها يؤمر بدفع حقوق النكاح من المهر وغيره ولا عبرة بتعلله (أجاب) بآكد كل المهر المسمى بالدخول وإذا طلق الرجل زوجته المدخول بها وجبت عليه نفقة عدتها إلى انقضائها شرعا ولا عبرة بالتعلل المذکور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من غير إذن زوجها ومكثت في بيت أهلها فطلبها الزوج إلى محل طاعته فابت وتريد أن تأخذ منه مؤخر الصداق وهي على ذمته بدون طلاق فهل لا تجب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها مطالبة بمؤخر صداقها الا بعد الطلاق (أجاب) على المرأة طاعة زوجها وعدم الخرج من محل سكنها الشرعي بغير إذنه حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها مطالبة بما أجل من الصداق قبل حلول أجله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بكرابالغة وبعث لها أمتعة على جهة النيشان كما هو عرف مصر ثم بعد ذلك عقد عليها وأراد أن يطلقها قبل الدخول بها يأخذ ما بعثه على جهة النيشان فهل له ذلك أم يتنصف (أجاب) يتنصف المفروض في العقد بطلاق قبل وطء أو خلوة و يعود النصف إلى ملك الزوج بغير الطلاق إذا لم يكن مسلما لها وإن كان مسلما لم يطل ملكها منه بل توقف عوده إلى ملكه على القضاء أو الرضا فإذا كانت الامتعة المذكورة من جلة المهر المفروض في العقد يتنصف بالطلاق قبل الدخول حقيقة أو حكما والا فلا وما فرض بعد العقد أو زيدا لا يتنصف كما صرح جواهر الاختصاص بالتنصيف ما فرض فيه بالنص كافي اليقين من المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لزوجه من أصل المهر وهو مؤجل عليه لضيقة برضائها بذلك بشهادة بينة شرعية

١٩ ١٢٦٦

صفر

١٩ ١٢٦٧

ربيع الاول

٦ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٥ ١٢٦٧

فهل

فهل إذا أرادت أن تأخذ جالا قبل مضي الاجل لا تجب لذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا مطالبة بالزوجة على زوجها قبل حلول الاجل بما أجل من المهر تأجيلا لا زواجا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكرافاصرة من أبيها بمهر ودخل بها وصار يضاررها والآن يريد أن ينقلها إلى محل أقل من مسافة القصر بعد أن صار يضاررها بالضرب الشديد فهل لا تجب لذلك حيث كان يضاررها ولا يؤمن عليها (أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر إذا كان قائما بحقوقها الشرعية مأموها عليها ولا يمكن مأموها عليها وتحقيق الضرر وعدم قيامه بحقوقها لا تجبر على الذهاب معه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من والدها على صداق معلوم دفع بعضه فماتت ليلة زفافها قبل الدخول بها عن زوجها وأبيها وأما هو وترك ما يورث عنها شرعا فجهرها والدها وأخرجها فهل يتقرر المهر جميعه بالموت وماذا يخص كل وارث وماذا يكون الحكم في مؤن تجهيزها الشرعية تلزم من (أجاب) يتأكد جميع المهر بموت أحد الزوجين ومؤن تجهيز المرأة إذا ماتت على الزوج خاصة فإن أدها الأب باذن الزوج يرجع به عليه والا فلا وكذا الحكم فيما لو كفن أحد الورثة ميتا لا تركه له بلا إذن الباقي ولا إذن القاضي حيث لا يرجع على باقي الورثة بخلاف مالو كانت له تركه حيث يرجع فيها بكفن المثل كما في الدرر وحاشيته رد المختار من شهادات الاوصياء وفيها من المحل المذکور تنبيه لومات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه ليرجع على الغائب منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضي حاوي الزاهدي قال الرملي في حاشية الفصولين يستفاد منه انه لو لم يجب عليهم كسكين الزوج إذا صرغه من ماله غير الزوج بلا إذنه أو أذن القاضي فهو متبرع كالأجنبي فيستثنى تسكينها بلا إذن مطلقا بناء على المفتي به من انه على زوجها ولو غيبة اهـ ولزوج المرأة المذكورة النصف فرضا ولا مهرات الباقى وما بقى لأبيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة تزوجها بمهر وأراد نقلها إلى محل طاعته بناحية المنوات بولاية الجيرة وهي تمتنع من ذلك فهل إذا رفعها للحاكم الشرعي تؤمر بالذهاب معه إلى محل طاعته بناحية المذكورة وإذا امتنعت لا يستحق عليه نفقة ولا مؤنة (أجاب) نعم للزوج نقل زوجته إلى مادون مسافة القصر إذا أوفاهما المهر وكان مأموها عليها والا لا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق قدره خمسة وعشرون ألف ففرضه دفع منها اثني عشر ألف ففرضه وبقى منه مائة قرش وسبعة عشر قرشا وبعد الدخول بها غضبت في بيت أهلها وامتنعت منه حتى أقر لها باقي مقدم صداقها بحضرة بينة ودفعه لها والا أن طلقها ويريد أن يحسب ما دفعه من باقي المقدم من المؤخر فهل لا يجب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ويكون لها مطالبة بمؤخر صداقها كله (أجاب) للمرأة مطالبة بطلاقها بتحقيق بقاؤه لها في ذمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها بالحروسة وأقام بها مدة

١ ١٢٦٧

١٨ ١٢٦٧

جمادى الثانية

٤ ١٢٦٧

مطلب في حكم مالو كفن الميت أحد الورثة بلا إذن أو كفن الزوجة غير الزوج وتفصيل ذلك

٢٧ ١٢٦٧

٢٩ ١٢٦٧



ثم نقلها من القريّة إلى بلاد الريف وصار يضارها فخرجت ورجعت إلى المحروسة من  
شدة الضرر والخوف على نفسها منه فلحقها الزوج وأراد نقلها إلى بلاد الريف ثانياً  
لأجل أن يدعى عليها بدعاوى باطلة فهل إذا لم تقبض منه مقدم صداقها يكون لها منع  
نفسها حتى تقبضه ويكون لها رفعه إلى ما كره من المحروسة وأخذ حقوق النكاح  
منه لديه ويمنع الضرر عنها ولا تجبر على النقلة معه قبل قبض ما تعورف بتجمله من المهر  
(اجاب) للمرأة منع زوجها من الانتقال بها ولو إلى ما دون مسافة السفر حتى تأخذ  
ما تعورف بتجمله ولو بعد الدخول بها عند الامام ولها مطالبة بحقوقها الشرعية من  
الاتفاق عليها وأجرة المسكن والحال هذه وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائفة  
فبعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها عندهما وكان الصغار يفتى في المنع  
بقولهما وفي السفر بقوله كما في الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من أهالي  
المحروسة بين أهلها وعشيرتها زوجها رجل وأراد أن ينقلها من بين عشيرتها وأهلها  
إلى بلديها وبين المحروسة أكثر من ثلاثة أيام فهل لا تجبر على السفر معه والحال هذه  
ويجب عليه لها النفقة ولا تكون بذلثناشرة (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر  
والحال هذه ولا تكون ناشرة بالامتناع والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية من الديوان  
محصلة امرأة متزوجة بشعر اسكندرية ولم يوفها زوجها ما تقدم صداقها فقرفت المرأة هاربة  
إلى مصر وأقامت بها مع والدتها فطلبها أخوها للتوجه معه إلى الثغر المذكور ليسلمها  
إلى زوجها فباعوا عرضه للديوان فهل تجبر على ذلك والحال هذه (اجاب) ليس  
لأخي الزوجة البالغة الرشيدة جبرها على التوجه لزوجها إلى ثغر اسكندرية بحيث لم  
يكن وكلاء عن الزوج في ذلك بل ولو كان كذلك وكذلك ليس لزوجها أخذها جبراً  
حيث لم يوفها مقدم الصداق ولا تكون ناشرة بالامتناع عن طاعة زوجها وعدم الإقامة  
معه ببلدة لعقدوا الحال هذه فعليه نفقتها ولا يجبر على طلاقها فإن أوفاهما المقدم من  
الصداق وطلبها بنفسه أو وكيله وجب عليها طاعته فيما هو لازم عليها فإن امتنعت  
عنه إلا يؤمر بالاتفاق عليها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة بالمحروسة وتراضى معها على أن يدفع لها نفقة خمسة وأربعين قرشاً في كل  
شهر فهل إذا أراد أن ينقلها من المحروسة إلى بلديها وبين المحروسة أكثر من مسافة  
السفر بدون رضاها لا يحجب لذلك ولا تعدياً متناعها من السفر معه ناشرة لاسيما ولم  
يدفع لها ما تعورف بتجمله من المهر ويجبر على دفع ما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه  
(اجاب) ليس للزوج المذكور نقل زوجته مسافة القصر والحال ما ذكر والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اشترى أناء من نحاس وقال في حال شرائه بحضرة بيته اشترى بيته  
وهي قاصرة وأخبر بذلك مراراً في حال حياته ثم مرض وقال في مرضه الاناء المذكور ملك  
لبنتي فلانة فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الاناء المذكور ملكاً للبنت

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

شعبان

١٤

٢٨

رمضان

٢١

القاصرة

القاصرة فلا يشار لها فيه أحد وهل إذا ادعت المرأة زيادة على مؤخر صداقها بعد موت  
زوجها وكانت العادة المطردة مثلها بتجمل ثلثي المهر ويؤخر الثلث إلى الطلاق أو  
الموت لا تسمع دعواها بالزيادة ويقضى لها مؤخر الصداق (اجاب) ما اشتراه الأب حال  
صحته لابنته الصغيرة مملوك لها ويقضى على الزوجة بما تعورف بتجمله حيث دخل بها  
الزوج وادعى عليها ايصالها لها وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل مات عن زوجته  
وورثته غسبرها اختلوا معها في قدره مؤخر صداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك  
الجواب نعم كما في البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرها انتهى فهو موهبها  
لا تصدق في غير المثل المتعارف بل القول لورثة الزوج في ذلك بيمينهم والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة لها على زوجها مقدار من مقدم صداقها رفعت إلى قاضي بلدها ليعلم  
يدفع ذلك لها فوضع عليه السجن وأمرها ما أن يدفع لها ما عليه من المقدم أو يدين عليه  
السجن فامتنعت لا أمره للسجن ومكث فيه مدة واطلقه بعد أن أمره بطلاقها فلم يرض ولم  
يدفع لها شيئاً من ذلك إلى الآن فهل إذا كان عاجزاً عن دفعه يكون لها منع نفسها حتى  
تقبض ما عليه من ذلك ولا يجبر على طلاقها (اجاب) لا يجبر الزوج على الطلاق ولا  
تكون الزوجة ناشرة بامتناعها عن طاعة زوجها لقبض ما تعورف بتجمله من المهر  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ وزوجه امرأة على صداق معلوم دفع الأب  
مجهله من ماله وتكفل بالمؤخر والآن انعزل الابن عن أبيه في معيشة وحده فهل إذا  
أرادت زوجته أن تطالب حواها بما مؤخر الذي تكفل به الأب لا تجب لذلك ولا يحل أجله  
إلا بالطلاق أو الموت (اجاب) للزوجة مطالبة ابني زوجها بما تكفل به من صداقها بعد  
حلول الاجل لاقبله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صعيد تزوج صعيدة على  
مهر مسمى قدره الف وخمسمائة قرش ومائتا درهم من فضة الحلي المعروفة عندهم  
بأن الدرهم منها يساوي ثلاثين فضة ثم طلقها بعد الدخول بها ودفع لها ما تعورف بتجمله  
ووقع النزاع بينهما في دراهم الحلي وطلبت الزوجة دراهم عايساى الدرهم منها ثلاثة  
قروش وأراد الزوج دفع الدرهم من الدراهم المتعارفة عندهم في بلد العقد فهل ليس  
لها أخذ شيء زائد عما وقع عليه العقد من المسمى (اجاب) نعم ليس للمرأة المذكورة طلب شيء  
زائد عما سمي وقت العقد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أبناء الترك  
متزوج بامرأة بمصر اصلها من الترك أقام معها بمصر مدة ثم أقام معها بأسكندرية مدة ثم  
أقام معها في بندر من البنادر المصرية مدة ثم توجهت إلى مصر بأذن من زوجها فبعدها  
معلوم لتقضى لوازم وتعود ثانياً فمكثت مدة وأرسل زوجها يطلبها فابت الحضور فهل  
تعد ناشرة بذلك ولا نفقة لها على زوجها أم لا وهل تجبر على السفر ثانياً إلى محل طاعة  
زوجها حيث وفي لها معجل مهرها (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها مسافة  
القصر على ما عليه العمل فلا تكون ناشرة بالامتناع عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل)

٢٠

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

ذي الحجة

١٨

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

محرم

٢٨

١٢٦٨



في رجل تزوج بحكر من بلاد الري فودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم أراد نقلها الى محل طاعته في بلدة أخرى سفر ساعه فهل يجب لذلك وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت بعد نكاحه لا نفقة لها ولا كسوة وهل إذا أخذت من الزوج بعض دراهم وبقيت أمته مملوكة له تجبر على ردها للزوج المذكور حيث كانت معترفة ومقررة له بذلك (أجاب) إذا امتنعت الزوجة المذكورة عن الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة بغير وجه شرعي تكون ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وعليها تسليم ما ثبت استيلاؤها عليه من مال الزوج له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحرسة وأراد نقلها منها الى قرية وهو غير مأمور عليها فهل لا يكون له نقلها ولو الى دون مسافة القصر حيث كان غير مأمور عليها (أجاب) في التمويه وشرحه وينقلها فيما دون مدته أي السفر من المصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه أي إذا أوفاهها المهر المتقدم وينبغي أن يقيد بما إذا كان مأمونا عليها اهـ وعليه فليس للزوج المذكور نقل زوجته والحال هذه حيث تحقق أنه غير مأمور عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم دخل بها قبل أن يدفع لها المأثم وعاشرها مدة فهل إذا أرادت أن تطالبه بمقدم صداقها تجب لذلك ويلزمه أدائه لها حيث كان معترفا به (أجاب) إذا كان الزوج معترفا بقائه بمقدم صداق زوجته المذكورة بزمته يؤمر بدفعه لها وإن منكر أو ادعى دفعه لها وقت الدخول بها يقال إنا ان تقرى بما تعجلت والا قضينا عليك بالتعارف تعجيله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحرسة وأراد بعد ذلك أن يسكن بها مع ضرتها بالمحرسة في مسكن واحد بغير رضاها أو ينقلها من مصر ويسافر بها الى بلاد بيننا وبين مصر مسافة يوم تعنتا منه فاصدا بذلك اضرارها والحال أنه غير مأمور عليها فهل لا يجب لذلك (أجاب) على الزوج أسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وعن ضرتها وله نقلها الى ما دون مدة السفر إذا كان مأمونا عليها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مقيما في قرية من قرى الري ف تزوج منها امرأة ودخل بها وأقام معها مدة في تلك القرية ثم أراد النقل الى بلدة أخرى وطالبها بالذهب معه فامتنعت من الذهاب فهل تجبر على طاعة زوجها وإذا امتنعت من طاعته تكون ناشرة لا يلزمه كسوة ولا نفقة لها وإذا كان لها مؤخر صداق في ذمته لا يجبر على دفعه لها حال ما دامت في عصمته (أجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث كان مأمونا عليها وعليها طاعته في ذلك وإن أبت كانت ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك ولا يجبر الزوج على دفع مؤخر الصداق قبل حلوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر من أبيها بعد أن مكثت معه مدة من السنين وأنت منه بأولاد سافر بها الى جهة المنصورة ومكث فيها نحو سنة ثم عن له

السفر الى مصر محل وطنه وطلب زوجته فرضيت فنعنتها امها اغاطة منه وصنعت حيلة وأخرجتها من بيته وأدخلتها بيت رجل اجنبي واستعانت عليه برجال ليطلقها فامتنع الزوج من الطلاق فهل لا يجبر على طلاقها ولا يذون لامها ولا للاجنبي منعها من زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا عليها ولا من السفر معه الى محل وطنه والحال هذه (أجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لامها ولا للاجنبي منعها من السفر معه برضاها الى البلدة التي وقع عقد النكاح بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من أبيها على صداق معلوم في الذمة بحضرة جمع من المسلمين ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما قبل الدخول بها وقبل دفع حال الصداق وترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون الموت بمنزلة الدخول بها ويكون لها الرجوع بالصداق المسمى في تركته وأخذ نصيبها منها بالفرصة الشرعية (أجاب) موت أحد الزوجين قبل الدخول يؤكده المهر كالنكاح فإذ مات الزوج قبل الدخول بزوجه وجب لها جميع المسمى ولها أخذ ما يخصها بالفرصة الشرعية من تركته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودفع لها ما تعرف تعجيله وأراد السفر لبلد دون مسافة القصر يقيم بها لاجل معاشه فهل يلزمها السفر معه حيث كان مأمونا عليها وليس لأبيها منعها من ذلك (أجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل شخصاً في قبول النكاح له من امرأة معينة وعين له مهر معلوما ففقد النكاح له عليها واستمر الزوج معاشرا لها مدة طويلة ثم بعد ذلك تشاجر أبو الزوجة مع زوجها ومنعهما من زوجها وادعى بطريق الوكالة عنها أنهم سمعوا لها حال العقد أربعة وعشرين الفا وبعض حلى وادعى الزوج أن المسمى أربعة وعشرون الفا فقط وانكر الحلى المذكور فاحكم الله في هذه الحادثة (أجاب) لا يقضى للزوجة بما تدعيه من زيادة المهر بدون إثبات بطريق شرعي ويحكم مهر المثل عند الاختلاف في مقدار المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكث مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل إذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطالبها بالنفقة يجب لذلك سيما والبلدان مثل بعضهما (أجاب) نعم يجب الزوج لذلك إذا كان الأمر ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من أبيها بصداق معلوم بعضه نقد وبعضه عروض وطلقها قبل الخلوة العجيبة والدخول بها فهل يلزمه نصف المهر المتقدم والمؤخر جميعا (أجاب) يتنصف المسمى بالطلاق قبل الدخول حقيقة وحكما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة ودخل بها ومكث معه مدة ثم بعد ذلك انتقل الى بلدة أخرى دون مسافة القصر فهل إذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها وطالبها بالنفقة يجب لذلك وإذا



امتنعت من ذلك تعدناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر وعليها طاعته في ذلك حيث اوفاهما ما تعرف تحيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح ما مونا عليها وليس لها الامتناع عن ذلك ولا الخروج عن طاعة زوجها بغير حق فان امتنعت فلا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من وليها ودخل بها بقرية لمصر ليس بينهما وبينه الا بساتينها واقام بها مدة ثم بعد ذلك فرت هاربة الى مصر ويريد زوجها رواجها الى القرية المذكورة فهرعن وليها فهل له ذلك اذا كان مهيا لها بيتا خاليا عن اهله وبين جيران صالحين وما مونا عليها حيث اوفاهما ما تعرف تحيله وكانت مطيقة للوطء (اجاب) في التنوير وشرحه ويتلها في مادون مدته اى السفر من مصر الى القرية وبالعكس قال في حواشيه اى اذا اوفاه المهر على ما تقدم وينبغي ان يقيد بما اذا كان ما مونا عليها اه فلا زوج المذكور اخذ زوجته ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تركي تزوج امرأة من اهل دمياط واقام معها مدة بمدياط ثم بعد ذلك توجه الى ناحية الصعيد واقام بها وبلغه ان امرأته حضرت الى مصر لقضاء اشغالها فاسل زوجها باخذها من مصر ويريد ان يتلها وتقيم معه بناحية الصعيد والحال انه غير مأمون عليها وكلما يتكلم معها يفزع عليها بالسلاح ولا تأمن على نفسها نه فهل لا تجبر على النقلة والاقامة معه بناحية الصعيد بدون رضاها (اجاب) نعم لا تجبر على النقلة معه مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة بلغت من العمر احدى عشرة سنة باقرار ابيها زوجها ابوها بكفؤها وبمهر ثلها وزيادة ثم نقلها من بيتها الى بيت زوجها ودخل بها الزوج فبعد مدة من الزمن اخذها ابوها من بيت زوجها وضعا اليه ومنعها عن زوجها فهل ليس له ذلك ويجبر على ردها زوجها (اجاب) على ولي الصغيرة تسليمها للزوج حيث كانت مطيقة للوطء واقامها الزوج بمجمل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والا فلا والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بغير جوارا وان ينقلها بمجمل شغلها دون مسافة القصر فابت ثم فرت هاربة الى بعض اقاليمها في اليوم وامتنعت من التوجه مع زوجها لجر جاراتها او لمحل شغلها المذكور والرجل مأمون والطريق مأمونه فهل تعدناشرة بذلك ويلزمها طاعته والرجوع الى محل الذي تزوجها فيه او الى محل شغلها القريب (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي بعد قبض مجمل الصداق بغير حق وسفرها بدون اذنه نشوز وليس لها الامتناع عن الاقامة مع زوجها بالبلد التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من ابيها ودخل بها في بيت اهلها ثم بعد مدة انتقل بها الى محل سكنه وبعدها رجعت الى بيت اهلها وامتنعت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيقة للوطء وكان قائما بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته تجبر عليها شرعا (اجاب)

ليس للزوج جته الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته والقرار بمنزل سكناه الشرعي ان كانت بالغة عاقلة فان كانت صغيرة مطيقة للوطء يؤمر وليها بتسليمها للزوجها حيث اوفاهما ما تعرف تحيله من الصداق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابالغة بكناح صحيح واختلى بها وازال بكارتها ومكث معها مدة ايام ووطئها ثم جفلت منه وفرت هاربة فهل اذا اراد ان يطلقها ويأخذ جميع ما دفعه لها من مقدم الصداق متعللا بعدم وطئها مع اقراره بالخلو الصحيح وازالة البكارة لا يحجب لذلك على فرض عدم الوطء وتكون الخلو الصحيح وازالة البكارة مؤكدة بجميع المهر (اجاب) نعم يتأكد عليه جميع المهر بما ذكره والحال هذه فليس له الرجوع بما دفعه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغ عارية لتزين به فقط لا على سبيل التمليك فهل اذا ماتت بعد ذلك تدفعه لها من المصاغ عارية لتزين به فقط لا على سبيل التمليك فهل اذا ماتت بعد ذلك عن زوجها وأولادها وأماها يكون للام اخذ ما دفعته لفتها عارية ولا يكون تركه عنها اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية لاسيما وان البنت أقرت في حال حياتها بان المصاغ المذكور لا مهادون الفرض والنحاس (اجاب) اذا ثبتت الام المذكورة ان ذلك المصاغ ملكها وان ابتها حال صحتها أقرت بانه مملوك لامها يكون للام خاصة ولا يقسم بين ورثة البنت كباقي متروكاتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مقيمة بالمحروسة اراد زوجها ان ينقلها من مصر ويسافر بها فوق مسافة القصر بغير اذنها ورضاها والحال انه غير مأمون عليها ولم يوفها مقدم صداقها ولا دينها الذي عليه فهل يكون لها منع نفسها من التمتع بها حتى تقبض مقدم صداقها ولا يكون له السفر بها فوق مسافة القصر بدون اذنها ورضاها لاسيما وهو غير مأمون عليها وتخاف على نفسها القتل منه وكان العقد عليها بمصر (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصر ولها الامتناع عن طاعته وملازمة مسكنه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأته بمهر معلوم من الدراهم ودفع لها بعضه وما بقي مؤجل الى أجل معلوم فهل اذا طلقها بعد الدخول بها اطلاقا ثانيا قبل حلول أجل باقي المهر وأرادت اخذ منه قبل حلول الاجل لا تجب لذلك شرعا وليس لها المطالبة به الا عند حلول الاجل (اجاب) للزوجة المطالبة بمؤجل مهرها بعد حلول الاجل وليس لها المطالبة به قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة وجعل لها مهر معلوم ودخل بها في دار والدها ولم يدفع لها ما تعرف تحيله ثم بعد ذلك اراد الزوج نقلها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك فهل لا تعد بالامتناع ناشرة حيث لم يدفع لها مقدم الصداق ويلزمه نفقتها ولا تنقل من الدار التي دخل بها حتى يدفع لها ما تعرف تحيله (اجاب) نعم لا تعد ناشرة بالامتناع عن ذلك لاجل استيفاء المهر المجمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أخت ابالغة زوجها الرجل ودفع له بعض مصاغ عارية لتزين به وأشهد وقت تسليمه



لها بنت على انه عارية تحت يدها ثم مات عن اولاد قصر قبل استرداده العارية من أخته  
الذكورة فهل لوصي الايتام طلب العارية واستردادها من عمتهم لم بعد ثبوت العارية  
بالوجه الشرعي (اجاب) لوصي المعير استرداد العارية ويقضى بذلك بعد ثبوتها حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امر آتين شقيقتين تزوج كل واحدة منهما رجلا وعقدا  
عليهما بمصر وهما من أهلها ودخلا عليهما فيها ثم بعد مدة أراد انقلهما الى بلدة أخرى  
بينها وبين بلدهما المذكورة مسافة القصر فامتنعتا من السفر معه ما خوفاهما من الضرر  
منهما فهل لا تجبران على السفر الشرعي والحال هذه خصوصاً مع عدم الامن (اجاب)  
لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل والله تعالى اعلم  
(سئل) في بركة قاصرة سنها سبع سنين زوجها رجلاً بصدق معلوم وصارت تحضنها  
أهلها وتنام بها في مكان يجتمع فيه الزوج واولاد أم الزوجة وأخوال الزوج وزوجة  
أخيه في فراش واحد فهل اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وقبل الخلوة الصحيحة  
وهي على بكائها الا ان لا يلزمه الا نصف المسمى (اجاب) الطلاق قبل الوطء والخلوة  
الصحيحة ينصف المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة مصرية مقررها  
عليه نفقة فاراد ذلك الرجل السفر الى بلدة من بلاد الارياف لاجل معاشه دون مسافة  
القصر تقام فيها الجمعة والاحكام الشرعية فطلبها بالسفر معه فآبت فهل اذا امتنعت  
من السفر معه تكون ناشرة بذلك وتسقط نفقتها (اجاب) نعم بامتناع الزوجة عن  
الانتقال مع زوجها الى تلك البلدة تكون ناشرة لان نفقة لما دامت كذلك حيث أوفاهما  
الزوج مجمل الصداق وكان مأموناً عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج  
بامرأة في بلدة من بلاد المسلمين ثم انتقل من هذه البلدة الى تزوجها فيها في بلدة أخرى  
بينهما مسافة تزيد على مسافة القصر ويريد السفر بها الى البلدة التي انتقل اليها فهل  
ليس له ذلك ولو أوفاهما مهرها ولا تعد ناشرة بامتناعها من السفر مع هذه البلدة (اجاب)  
لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدة العقد الى بلدة أخرى بينهما مدة السفر على ما عليه  
العمل والتموى والله تعالى اعلم (سئل) في قاصرة زوجها البوهاب صدق معلوم واستلم من  
الزوج ما تعرف به تجهيله واشترى به أمتعة لبنته جهزها بها عند دخول زوجها بها ثم بعد  
مدة بلغت البنت وتريد أن تطالب الاب بما استلمه من المهر وجهزها به فهل لا تجب لذلك  
ويكون القول قوله بيمينه فيما صرفه عليها عند الدخول (اجاب) ولا ية قبض صداق  
الصغيرة لا يهاوي قبيل قول الاب فيما نفقه على ولده الصغير من مال الصغير والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداق معلوماً بعضه حال دفعه والبعض الآخر  
مؤجل لعشر سنين فهل اذا طلقها وأرادت أن تطالبه بدفع القدر المؤجل وتأخذه منه حالاً  
لا تجب لذلك ولا يلزمه دفعه الا بعد العشر سنين وتجب لذلك (اجاب) حيث صدر  
التأجيل صحيحاً لازماً لا يكون للزوجة المذكورة المطالبة بذلك قبل حلول الاجل والله

تعالى

تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من أبيها بمصر على صداق معلوم ودفع لها  
ما تعرف به تجهيله ودخل بها ثم ذهب بها الى بلدة وعاشرها مدة ثم رجعت الى مصر  
لحاجة قامت بها فهل اذا طلقها زوجها بالسفر معه الى بلدة ومنعها الاب وكانت المسافة  
اقبل من مسافة القصر لا يجاب لذلك ويكون للزوج نقل زوجته ونقلها حيث كان قائماً بحقوقها  
الشرعية اذا تحقق ما ذكر (اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة القصر حيث  
أوفاهما ما تعرف به تجهيله من الصداق وكان مأموناً عليها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة من أهل مصر ودخل بها فيها ثم أراد السفر لاسكندرية وفرض على  
نفسه لها كل شهر كذا نفقة ومضت مدة ولم يدفع لها شيئاً مما فرضه على نفسه فهل يكون  
لها المطالبة بما قرره على نفسه نفقة لكل شهر ولا يسقط المقر من النفقة بامتناعها  
من السفر معه لاسكندرية على فرض ثبوت انه ارسل لها جواباً يطلبها لاسكندرية وانها  
ابت عن الذهاب اليه ولا تجبر على السفر معه والحال هذه ويجبر على دفع ما قرره لها من  
النفقة (اجاب) على الرجل المذكور دفع ما قرره على نفسه من النفقة ولا تجبر على ان  
تسافر معه لاسكندرية والحال هذه فلا تسقط النفقة المقررة لها بالامتناع عن السفر معه  
لتلك البلدة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر بزوجه  
الى محل دون مسافة القصر فآبت فهل اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وكان مأموناً  
عليها يجاب لذلك ولا يجبر على الطلاق واذا امتنعت تكون ناشرة لان نفقة لها والحال هذه  
(اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولا نقلها دون مسافة القصر حيث أوفاهما  
ما تعرف به تجهيله من المهر وكان مأموناً عليها فاذا امتنعت عن طاعة زوجها بغير حق  
تكون ناشرة لان نفقة لما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابيه وعن زوجته ولم يكن له تركه اصلاً لكونه كان يأكل مع عيال ابيه اهدم كسبه  
فهل اذا ارادت زوجة الابن المتوفى ان تطالب اباه بمهرها بدون ضمان لا تجب لذلك  
(اجاب) نعم ليس لزوجة الابن مطالبة ابيه بمهرها الذي في ذمة زوجها والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم دفع لها ما تعرف به تجهيله منه  
وبعد الدخول بها اخبرته بان بعض ما قبضته من الصداق كان من مؤن تجهيز عرسها  
وهو يشكر ويدعي انه من المهر فهل يكون القول في ذلك قول الزوج بيمينه لا قولها  
ولا عبرة بمجرد دعواها هذه بدون اثبات شرعي (اجاب) نعم يكون القول للزوج بيمينه  
في ان ما دفعه من احد التقدين من المهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة  
بلدة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به تجهيله ودخل بها وبعد ذلك انتقل بها الى  
بلدة أخرى دون مسافة القصر ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته وامتنعت  
من الذهاب معه فهل له نقلها اذا كانت المسافة دون مسافة القصر وكان قائماً بحقوقها  
الشرعية وعليها طاعته واذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة

جمادى الثانية

١٢٦٩

١١

شعبان

٢٨

رمضان

٤

شوال

١٥

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٢٨



(أجاب) للزوج نقل زوجته إلى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجل الصداق وكان مأمونا عليها قائما بحقوق النكاح الشرعية وعليها طاعته فإذا امتنعت من ذلك والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها عليه مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدة ودخل بها في بلدة أخرى دون مسافة القصر وكثت معه مدة وبعد ذلك استأذنته في ذهابها لزيارة أهلها فأذن لها وبعد مدة طلبها إلى محل طاعته فامتنعت فرفعها إلى القاضي فامرها القاضي بالذهاب معه إلى محل طاعته فامتنعت أيضا فهل إذا لم يرض الزوج بنشورها وطلبت فراقها منه لا يجبر على فراقها ولا يجبر هي على طاعته (أجاب) للزوج نقل زوجته إلى مادون مسافة القصر حيث أوفاهامجل الصداق وكان مأمونا عليها ولا فليس له ذلك على ما عليه العمل ولا تقر على النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها إلى محل طاعته وأقامه بقاءت باي مدة من السنين وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك خرجت عن طاعة زوجها وتريد أن تسكن معه بمصر فهل لا تجب لذلك ولا تجبر على سكناها مع زوجها في محل طاعته وأقامته بقاءت باي الذي هو من فناء مصر حيث كان مأمونا عليها وكان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها وله أن يسكنها أين اختار مسكنها شرعا بين جيران صالحين في مصر أو فناءها وليس لها الامتناع والحال ما ذكر بدون وجه شرعي حيث أوفاهامجل الصداق والله تعالى أعلم (سئل) من قاضي قليوب بعامضونه ادعى المكرم اسمعيل شعلان بن فلان بطريق وكالة الشرعية عن بنته عائشة البالغة الحاضرة معه بالمجلس الثابت ذلك ومعرفة قضاة شهادة فلان وفلان على ادريس بن فلان من أهالي كفر النقرة بولاية القلويية بأنه في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٦٩ يوم الجمعة أذن العسر خرجت الموكلة المذكورة لاختيارها بخبر لخل شغلها بالناحية فقابلها المدعى عليه وأخذها كرها وأزال بكارتها بذكره كرها بطريق التعدي عليها وأن مهر مثلها ستائة قرش وقد أقر المدعى عليه المذكور بأنه أزال بكارتها بذكره على يد الحاج محمد والشخ على وجمع من أهالي الناحية ويريد المدعى المذكور اثبات ذلك وأجاء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب قائلا بأنه سابق تاريخه زوج أخته لاني الموكلة المذكورة وقد أخذها وأزال بكارتها كرها عنها بعد العقد عليها ثم خطب البنت المذكورة ورضى ورضيت بذلك صريحاً وكثيراً ما يطلب منه العقد عليها فيعدها ولا تكرر منه الوعد ولم يحصل المقصود في التاريخ المذكور وأمسك البنت المذكورة وأزال بكارتها بأصبعه لأجل تزويجها منه وإن مهر مثل البنت المذكورة كوزة ماذ كرو بخدالة بكارتها بذكره فلم يصدق المدعى على الخطبة المذكورة (أجاب) لو أزال عذرة أجنبية بمحجر أو نحوه كان عليه مهر مثلها ولو دفع بكر الأجنبية فسقطت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه شبه العمد وعليه

التعزير

التعزير أيضا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة ذكره في الخاتمة ويستفاد من رد المختار على الدر المختار أيضا أن إزالة البكارة من أجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت الإزالة بدفع أو أصبح أو محجر حيث أقر المدعى عليه طائعا بأنه أزال بكارة المرأة المذكورة بأصبعه يكون عليه مهر مثلها ويعزروا الله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة رفعت زوجها إلى القاضي وفرض لها نفقة معلومة عليه لكل يوم ولها على زوجها مقدم صداقها فطلبت منه فامتنع من دفعه لها فهل إذا امتنعت عن طاعة زوجها لأجل أخذه مقدم صداقها منه لا تعد بذلك ناشرة ولها طائعا بفرض عليه من النفقة ومقدم الصداق ولا تسقط نفقتها والحال هذه (أجاب) للزوج منع الزوج من الوطء ودواعيه والسفر ولو بعد الوطء وخلوة رضيتها لا أخذاً ما بين تحيلها أو أخذها بما يجمل مثلها عرفاً ولها النفقة بعد المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة أهلها بلا إذنه ما لم تقبضه أي المجل عند الامام الأعظم فلا تعد ناشرة بالامتناع ولو بعد التاميم وعندهما ليس لها الامتناع بعد التسليم طائعة وكان الصغار يفتي في المنع بقولهما وفي السفر بقوله قال البردوي وهذا حسن في الفتيا يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها ولو منعت لانفقة لها كما هو قولهما ولا يسافر بها ولها الامتناع عنه بغير المهر ولها النفقة كما هو مذهبه أفاده في الدرر روحا وشبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرًا ودفع جميع صداقها ثم إنه دخل بها وأزال بكارتها ثم مكثت معه نحو سبعة أشهر ثم إن أباهما أخذها من عندها فزوجه عنها وعن الزوج وادعى أنها صغيرة لم تطق الوطء فهل والحال هذه الزوج إن يأخذها فزهره عن الأب سيما وإنها صغيرة تطيق الرجال وسناست عشرة سنة (أجاب) حيث بلغت المرأة المذكورة ستة عشرة سنة وكانت مطيعة للوطء يكون لزوجها أخذها من أبيها جبراً أو اسكانها مسكناً شرعياً حيث كان قائماً بحقوق النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة وأقام بها معاهمة وله نخل وعقار وأموال ببلد أخرى فيها وكيله بينها وبين بلدة مادون مسافة القصر وطلب أن يتهلها من بلدة إلى البلد الأخرى المذكورة فهل يجاب لذلك حيث كان بينه وبين بلدة مادون مسافة القصر وإذا امتنعت من التتلة معه تكون ناشرة لامتعة لها ولا نفقة عليه مادامت ناشرة (أجاب) للزوج نقل زوجته إلى مادون مسافة القصر إذا أوفاهامجل الصداق وكان مأمونا عليها ولا فليس له نقلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بالغة من أبيها ولم يدفع لها من المهر ما تعرف تحيله وفرض لها الزوج على نفسه نفقة معلومة لكل يوم من الدراهم فهل إذا أرادت مطالبة بحال صداقها بالنفقة المقررة تجاب لذلك حيث كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطء (أجاب) إذا كان مجمل الصداق باقياً بدمه الزوج بعد الدخول مقرراً فإنه يكون للزوج رشيده مطالبة بذلك كما أن لها المطالبة بنفقتها إذا لم تكن ناشرة والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الاول

٢٥

ربيع الثاني

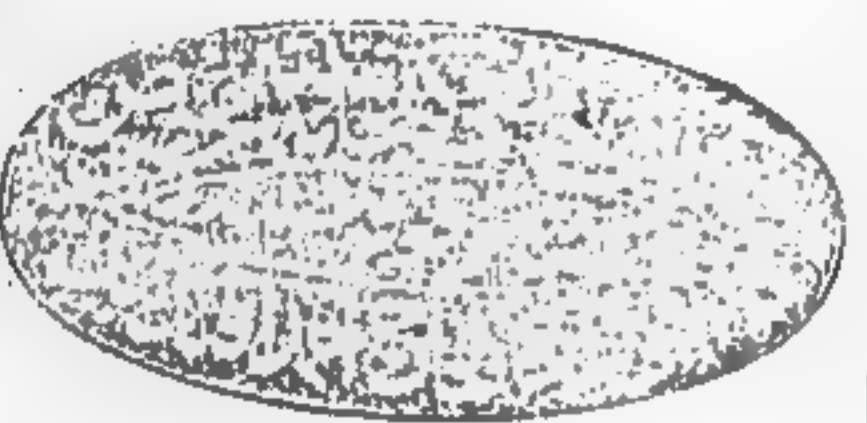
٩



فی رجل تزوج بکرا ابنة من ابیها بصدق معلوم ولم يدفع الزوج ما تعورف بحیله بل  
 كتب علی نفسه وثيقة بانه بعد مضي ثلاثین یوما یدفعه لها ودخل بها ومضت مدة الاجل  
 فهل اذا کان مقرا بالمهر بعد الدخول بها الی الآن ومضى الاجل المذکور ولم یدفعه  
 یجبر علی دفعه لها والحال هذه حیث کان مؤسرا ولا یجایب للتأخیر (اجاب) نعم یجبر  
 علی دفعه لها والحال هذه ولا یجایب الی التأخیر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل  
 تزوج امرأة فی بیت ابیها ودخل بها ولم یوفها ما بین بحیله من الصداق بل دفع نصفه وبقى  
 النصف من المجل ثم هیأ لها مسکنا خارجا عن بیت ابیها واراد نقلها فامتنعت من النقلة  
 معه لاختلاف ما شرط بحیله فهل تجایب لعدم النقلة معه حتی یوفیها باقی المجل وتجب لها  
 النفقة والكسوة ولو فی بیت ابیها حیث كانت مائة نفسها لقبض باقی المجل ولا تسکون  
 ناشرة بهذا (اجاب) نعم للزوجة الامتناع لاختلاف ما شرط بحیله ولا تعد بذلك ناشرة  
 والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) فی ورثة امرأة ادعوا علی ورثة زوجها بغير  
 موثرتهم واعترف ورثة الزوج بالزوجیة وبقضاء المهر وادعی کل قدر فهل یحکم مهر  
 المثل ویقضی به فی تركة الزوج (اجاب) اذا اختلف الزوجان بعد الدخول فی قدر المهر  
 فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأی أقام البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولا  
 أولا ولا وان أقام البينة فبینهة مقدمة ان شهد مهر المثل له وبینهة مقدمة ان شهد مهر  
 المثل لها لان البينات لا یثبت خلاف الظاهر وان کان مهر المثل بينهما تخالفان حلفا  
 أو برهنا قضی به وان برهن أحدهما قبل برهانه لانه توردها وموت أحدهما حیاتها  
 فی الحکم المذکور كما أفاده علما وثنا فورثة المیت تقوم مقامه فیما ذکره بعد موتها فی  
 القدر القول لورثة الزوج لان اعتبار مهر المثل یسقط بعد موتها كما فی رد المحتار عن  
 الدرر والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل له بنت عم تزوجها من ابیها وتراضت معه هی  
 وأبوها أن تنتقل معه الی محل اقامته ببلد أجدادها یبناها بین المحل الذی تزوجها فی  
 أكثر من ثلاثة ایام فهل اذا أوفاهما جیع ما تعورف بحیله وكذا المؤخر منه وكان مأمونا  
 علیها یجایب الی نقلها أولا یجایب لذلك الا برضاها بذلك وهل فی هذه المسئلة كلام لعلماء  
 الحنفیة أفیدونا المسئلة مستوفیة بجمع أطرافها (اجاب) اختلف الترجیع والافتاء فی  
 جبر الزوجة علی الانتقال مع زوجها من بلد العقد الی مدة السفر بعد ایفائه المهر  
 والذی علیه العمل فی دیارنا عدم جبرها علی ذلك ولو كان مأمونا علیها سیمای هذا  
 الزمان الذی کثر فی الفساد وعدم الخوف من رب العباد فلا حاجة الی التطویل والله  
 تعالی أعلم (سئل) فی قاض أقام وصیا علی قاصرة یتیمة من الاب والام ولم یکن لها  
 عاتب سوى ابن عم شقیق فهل لابن العم أن یزوجها من نفسه بمهر المثل ویدخل علیها  
 وليس للوصی منه عتبا بدون وجه شرعی (اجاب) لابن العم العاصب تزویج بنت عمه  
 القاصرة من نفسه بمهر المثل حیث کان كفوا ولا مانع والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل

عقد علی بنت عمه البالبة الرشیده بتوکیل ابیها فی ذلك وجعل صداقها قدرا معلوما  
 من الدراهم فدفع الزوج المذکور لابیها ما تعورف بحیله من الصداق ثم بعد مدة  
 طلب الزوج المذکور الدخول بزوجه فامتنع الاب من ذلك فهل والحال هذه یجبر الاب  
 علی تسلیم ابنته المذکورة للزوج المذکور حیث كانت الزوجة مطیقة للوطء وكان  
 كفوا لها والمهر مهر مثلها (اجاب) نعم للزوج المذکور نقل زوجته الی مسکن شرعی  
 وله الدخول بها وليس للاب منعها والحال هذه والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل  
 تزوج قاصرة من ابیها بصدق معلوم ودفع للاب بعض المجل وبقى بذمته البعض ثم بعد  
 ذلك بلغت البنت رشیده وطلبت ما تعورف بحیله من الاب والزوج فهل تجایب لذلك  
 ویجبر کل من الاب والزوج علی دفع ما هو قبله من المجل المذکور للزوجة ولها الامتناع  
 من الزوج حتی تأخذ ما بذمته من المجل المذکور ویجبر علی نفقةها وكسوتها ولا تعد  
 ناشرة بذلك (اجاب) للبنت بعد بلوغها رشیده ما ائمه ابیها بما قبضه من مجل صداقها  
 الباقی تحت یدیه كما لها مطالبة الزوج بما بقى بذمته من مجل الصداق المقربه والحال  
 هذه ولها الامتناع عن الزوج لقبض باقی ما تعورف بحیله من الزوج أو المشروط بزمانه  
 نفقةها وكسوتها بالمعروف والله تعالی أعلم (سئل) فی زوجین اختلفا فی قدر المهر  
 فادعی الزوج مهر اقلیلا وادعت الزوجة أكثر منه وبرهن کل منهما علی ما ادعاه فهل  
 یحکم مهر المثل ویقضی ببینهة الزوجة اذا لم یشهد لها مهر المثل (اجاب) اذا اختلف  
 الزوجان فی قدر المهر حال قیام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بيمينه وأی أقام  
 البينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولا ولا وان أقام البينة فبینهة مقدمة ان  
 شهد مهر المثل له وبینهة مقدمة ان شهد مهر المثل لها والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل  
 عقد علی امرأة فی بلدة علی صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بحیله ودخل بها فیها  
 وعاشا مدة والآن یرید الانتقال بها الی بلدة ومحل وطنه فامتنعت من الذهاب معه  
 متعللة بأنها لا تنارق أهلها فهل اذا كان بین بلداهما وبلد الزوج سفر ساعة أو ساعتین  
 یكون له نقلها وعلیها طاعته حیث کان قائما بحقوقها وكان مأمونا علیها ولا عبرة بعلمها  
 المذکور (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا أوفاهما مجل الصداق وكان  
 مأمونا علیها قائما بحقوقها الشرعیة والا فلا والله تعالی أعلم (سئل) فی رجل عقد علی امرأة  
 بصدق معلوم فی الذمة ودخل بها ومکث معها فهل یجبر الزوج علی دفع ما تعورف  
 بحیله من المهر لها ولها منع نفسها عنه من السكنی والوطء حتی یفیه المجل المذکور  
 ولا تعد بذلك ناشرة بل یجب علیه الاتفاق علیها (اجاب) اذا کان الزوج مقرا ببقاء مجل  
 الصداق بذمته أجبر علی دفعه لزوجه واذا منعت نفسها من طاعته لذلك لا تعد ناشرة  
 والله سبحانه وتعالی أعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأة وتیم معها بصریة عندها أهلها  
 وأخذوها من زوجها ومنعوها منه بغير وجه شرعی مع قیامه بحقوقها الشرعیة فهل

۱۲۷۰ ۱۵



۱۲۷۰ ۱۳

۱۲۷۰ ۱۸

۱۲۷۰ ۱۲

۱۲۷۱ ۲۳

رجب

شعبان

شوال

محرم



يكون زوجها أخذها من أهلها فمهر أعينهم ويجبر على طاعة زوجها ولا تقر على النشوز  
 ويسكنها مسكنها شرعيا بين جيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وليس لأهلها  
 منعها من زوجها ولا يمكنون من سكنهاهم معها في بيت الزوج ولا يقرون على المكث  
 عندها وليس لهم إلا زيارتها الشرعية (اجاب) نعم تجبر الزوجة بعد دفع مغل الصداق  
 على طاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية ولا تقر على النشوز ويسكنها في بيت خال عن  
 أهله وأهلها بين جيران صالحين وليس لأهلها منعها منه ولا يجابون إلى السكنى معها في  
 بيت الزوج بدون رضاه وليس لهم إلا الزيارة في كل جمعة بالنسبة للوالدين وفي كل سنة  
 بالنسبة لغيرهما من المحارم ولا يمكنون من القرار عندها بالرضا الزوج والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل قبض على امرأة بغير رومية وبنها وصارتا مملوكتين له فهل إذا زوج  
 البنت لقبطي آخر يكون جميع مهرها وجهازها وما شرط وما غلبه لسيدتها أم لا  
 (اجاب) نعم يكون مهر الامة المملوكة ملكا لسيدتها المالك لها كما ان جهازها كذلك والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد  
 ذلك أراد نقلها من مصر التي عقدت فيها إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر  
 فامتنعت الزوجة من السفر معه فهل والحال هذه لا تجبر الزوجة على السفر معه فوق  
 مسافة القصر حيث لم يكن مأموها عليها (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر مع  
 زوجها فوق مسافة القصر والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة  
 من وليها بصداق معلوم ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول والخلو بها فهل والحال هذه  
 يلزمه نصف المهر فقط (اجاب) ينصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول والخلو  
 الصحيحة فإذا كان الواقع ما هو مسطور وجب على الزوج نصف المهر المسمى فقط وسقط  
 عنه النصف الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكرة من أبيها على صداق  
 معلوم من الدراهم ودفع له ما تعرف به تحيله من المهر ودخل بها الزوج في بيت أبيها  
 ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أراد نقلها دون مسافة القصر  
 إلى محل طاعته وإقامته وهو مأموها عليها في محل خال عن أهله وأهلها فهل يجب الزوج  
 لذلك حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأموها عليها ويكون للزوج مطالبة  
 أني زوجته بامتنع زوجته من تحتيده التي جهزت بها من المهر الذي تعرف به تحيله  
 (اجاب) للزوج نقل زوجته إلى ما دون مسافة القصر إذا أوفاهام مغل الصداق وكان قائما  
 بحقوقها الشرعية ومأموها عليها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة  
 وأرسل لها بعض دراهم من غير المهر لتنفقها على نفسها وبعض ملبوس لتستمتع به فاستهلك  
 ثم رجع عن التزوج بها ويريد الرجوع عليها بعد دفعه لها من الدراهم وبعض الملبوس  
 بعد الاستهلاك فهل لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر على  
 ما استظهره في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة في بلدتها

واقام

جادی الاولى

شعبان

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

٣

٦

١٠

١٥

١٨

٢٧

واقام معها مدة ثم أراد السفر إلى بلدة أخرى بينهما أكثر من مسافة القصر وفرض لها نفقة  
 وقدرت بتراضيهما على يدبينة وغاب عنها مدة فجمعهما عليه مبلغ وكلما طلب منه تمتع  
 من دفعه ويطالب زوجته بالسفر إليه فهل يجبر الزوج على دفع ما تجب عليه حيث كان  
 مفروضا بالتراضي ولا تجبر الزوجة على السفر إليه ولو كان في مصر حيث كانت المسافة  
 بينهما مسافة القصر أولا (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها من بلد العقد إلى  
 بلدة أخرى بينهما مسافة القصر ويؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لها من النفقة المفروضة  
 بتراضيهما حيث لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسمى  
 لها مهر ودخل بها وبعد مدة مات عنها وعن ورثة أخر فادعت المرأة قدر ما عملوا مهرها  
 بذمة الزوج وادعت الورثة أقل منه فمن يكون القول قوله في مقداره (اجاب) القول  
 للزوجة بيمينها ان شهد مهر المثل لها وبينتها مقدمة ان شهد مهر المثل للورثة والقول  
 لورثة الزوج ان شهد لهم مهر المثل وبينتهم مقدمة ان شهد مهر المثل للزوجة اذ ورثة  
 أحدهما يقومون مقامه كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى السيد ابن  
 الحاج ابراهيم نصر تزوج بكرة بالغة عاقله رشيدة من بولاق ودفع لها ما تعرف به تحيله من  
 المهر ودخل بها في بيته في وراق الحضر وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة شهرين  
 ثم بعد ذلك توجهت الزوجة المذكورة إلى بولاق وترى السيد السكني مع أهلها فيها فهل  
 والحال هذه لا تجب لذلك وله نقلها إلى بلدته المذكورة حيث كانت دون مسافة القصر  
 ومأموها عليها وكان قائما بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت من ذلك تعد ناشزة لانه نفقة لها  
 ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) للزوج المذكور نقل زوجته إلى بلدته المذكورة  
 حيث كانت دون مسافة القصر وأوفاهام مغل الصداق ان كان مأموها عليها وقائما  
 بحقوقها الشرعية والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها  
 ما تعرف به تحيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة عشر سنين ورزقت منه بولاد والآن  
 امتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه ومنعت من دخول بيتها لاجل مفارقتها فهل  
 له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن أهله وأهلها وعليها طاعته وملازمة  
 مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمينا ثقة ولا يجبر على طلاقها إذا تحقق  
 ما ذكر (اجاب) نعم للزوج اسكان زوجته في بيته الخالي عن أهله وأهلها وتجب عليها  
 طاعته إذا أوفاهما ما تعرف به تحيله وكان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على طلاقها ومنع  
 الزوج من الدخول عليها في بيتها نشوزا لم تكن سألته النقلة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل خطب بكرة بالغة من أخيها لابنائه وقبل ان يشترط عليه شيء يرسله حكم العادة  
 أرسل أبو الزوج الخاتم ونشأنا من تلقاء نفسه ولم يحصل بينهما عقد النكاح ولم يحصل  
 نصيب في تزويجها به أو إذا أخوال الزوجة أرسل الخاتم والنشأنا لاني الزوج فامتنع من  
 قبوله ويطلب قيمته دراهم فهل لا يجب أبو الزوج إلى ذلك ويؤمر بأخذ الخاتم والنشأنا

ذی القعدة

ذی الحجة

محرم

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧١

١٢٧٢

١٥

٨

١٥

٦



بغير ما حيث كانا باقين لم يذهب منهما شيء (أجاب) ليس لابي الزوج المذكور المطالبة  
ببذل ما ارسله الى المخطوبة المذكورة على هذا الوجه الا يبيع بوجوب أخذ الثمن ولا  
غصب مع استهلاك أو تغير بوجوب تضمين القيمة وانما يكون له أخذ العين حيث كانت  
قائمة والحال ما ذكر قال في التنبير وشرحه خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجه  
ابوها فابعت للمهر يستردعنه قائما فقط وان تغير بالاستعمال أو قيمته ما لكالانه  
معاوضة ولم يتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما به هدية وهو قائم دون المالك  
والاستهلاك لان فيه معنى الهبة اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من  
مصر وعقد عليها فيها ودخل بها وصار معاشرها مدة فيها والا ان اراد ان ينقلها الى قرية  
عند طنتدابينها وبين طنتداساقة ساعة وهو غير مأمن عليها فهل والحال هذه لا تجبر  
على النقلة معه الى تلك البلدة المذكورة سيما وان يؤذيها ويضاررها ولا تعذبها متاعها  
من السفر معه الى تلك البلدة ناشرة ويلزمه الاتفاق عليها في بلد محل العقد (أجاب)  
ليس للزوج المذكور نقل زوجته من بلد العقد الى مسافة القصر أو دونها اذ الم  
يكن مأمونا عليها ولا تعذب بالامتناع عن السفر المذكور ناشرة فتجب عليه نفقتها والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف به تجهيله من المهر  
ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من داره من غير اذنه وامتنعت  
من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلها والحال ان له دارا اخرى خالية فهل  
له نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهله واهلها بحسب رأيه وعليها طاعته  
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان أمية نائقة ولا تجبر على طلاقها  
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للزوج اسكان زوجته ونقلها الى مسكن  
شرعي حيث أوفاهامحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وتجب عليها طاعته  
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة دفع لها ما تعورف به تجهيله  
وهو قائم بحقوقها الشرعية ساكن معها في بيت لها خاصة فيه مع اهله فأراد الا ان نقلها  
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها في بلد العقد تخاميا من حصول اضرار من اهله  
فهل يجب لذلك ولا تجب للاقامة مع اولاده منها في البيت الذي فيه أهلها المذكور  
والحال هذه وهل اذا أراد نقلها الى بلدته التي هي قرية من بلد العقد وليس بينهما  
مسافة السفر يجب الى ذلك أيضا حيث أوفاهامحل الصداق وكان قائما بحقوقها  
الشرعية وكان مأمونا عليها (أجاب) نعم يجب الزوج المذكور الى نقلها من مسكن اهله  
الى مسكن شرعي خال عن اهله واهلها والحال ما ذكر ولا تجب الى النشوز اذ هو معصية  
ولا نقلها الى ما دون مسافة السفر حيث أوفاهامحل الصداق وكان مأمونا عليها والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل طلب من زوجته الوقاع المرة بعد المرة فامتنعت فوكرها وكره خفية  
فصل بينهما مائة فاستأصلها فبعد ذلك حضر أبوها وأخوها ورضوها على امتناعها

صفر

٥

٢٢

ربيع الثاني

٢٠

منه من غير وجه شرعي وسافر الابوان بهما من غير رضاه وغيباها عنه فهل اذا اراد الاب ان  
يطلقها منه لا يجبر الزوج عليه ولو التزم الاب جميع الكلف واذا أوفاهامقدم الصداق  
وكان كفوا قائما بحقوق الزوجية تجبر على تسليمها نفسها له وعلى طاعته واذا اراد  
ان يسكنها مسكنها شرعيا لا تعيبها خاليا من اهله واهلها يجب لذلك واذا اراد منع ابوها  
من دخولها منزله لما يترتب عليه من المفسد يجب لذلك أيضا ولا عبرة بامتناعها وتعللها  
وتعلل ابوها بذلك كله اذا كانت مدخولا بها (أجاب) اذا أوفاهامالزوج والمحل وكان  
قائما بحقوقها الشرعية وهما لها مسكنها شرعيا خاليا عن اهله واهله تؤمر بطاعته وتسليم  
نفسها اليه حيث كانت مبطنة للجماع ولا يجبر على طلاقها وللزوج جرة بارة ابوها كل  
جمعة مرة ومحارمها كل سنة مرة ولا يمنع الزوج ابوها من الدخول عليها في كل جمعة وفي  
غيرهما من المحارم في كل سنة ويمنعهم من الكينونة عندها به يقى والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل تزوج امرأة بالحر وسد دخل عليها فاتهم اراد ان ينقلها الى بلديتها  
وبين مصر أكثر من مسافة القصر فهل لا تجبر على النقلة معه وللقاضى ان يقر رعليه لها  
الكسوة والنفقة ولا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه والحال هذه (أجاب) لا تجبر  
الزوجة على السفر مع الزوج من بلد العقد الى مسافة القصر على ما عليه العمل والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ رشيد عقد على بنت بكر بالغة رشيدة مطيقة للوطء ودفع  
لها ما تعورف به تجهيله ودخل بها ثم بعد ذلك انتقل الى بلدته وهي دون مسافة القصر  
وطلبها للنقلة الى بلدته ومحل طاعته فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية  
ومأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى محل طاعته حيث كانت المسافة دون مسافة القصر  
فاذا امتنعت بعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (أجاب) للزوج نقل زوجته  
الى ما دون مسافة السفر اذا أوفاهامحل الصداق وكان مأمونا عليها وقائما بحقوقها  
الشرعية فان امتنعت من ذلك والحال ما ذكر تكون ناشرة لان نفقة لها والا فلا والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجها رجل بمهر معلوم سمى في صلب العقد ودخل بها ثم  
طلقها بعد الدخول ودفع لها مائة وخمسة آلاف المسمى بعد دفع مقدمه قبل الطلاق فطوب  
بنفقة عدتها ومتعتها فهل المتعة في هذه الحالة مستحبة لا واجبة اذ لا يجب الا لفوضته وهي  
حقيقة (أجاب) المتعة في هذه الحالة مستحبة لا واجبة اذ لا يجب الا لفوضته وهي  
التي طلقت قبل الدخول ولم يسم لها مهر والمتعة درع أى قيص ونجار وهو ما تغطي به  
المرأة رأسها وملحقه وهي الملاءة لا تز يد على نصف المهر للزوج غنيا ولا تنقص عن  
خمس دراهم لو فقير او تعتبر المتعة بحال الزوجين كالنفقة به يقى والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل عقد على امرأة دفع لها ما تعورف به تجهيله ودخل بها وسكن معها في  
بيت أبيها مدة ثم بعد ذلك طلبها للنقلة الى محل طاعته الشرعي فابت وامتنعت فرفعها  
لدى المحاكم الشرعي فأمرها الشرع بالنقلة الى محل طاعته زوجها فامتنعت الشرع

١١

١٢٧٢

٢٤

١٢٧٢

ذى القعدة

٢٥

١٢٧٢

ذى الحجة

١٦

١٢٧٢



ونشرت واه منها ابان منعت والدهما من زيارتهما فهل والحال هذه تجبر على النقلة الى محل طاعة زوجها واذا اصررت على النشوز تسقط نفقة او كسوتها مادامت ناشرة وليس لها ان تمنع والد الابنين من زيارتهما (اجاب) نعم له نقلها والحال ما ذكر الى مكانه الشرعي والنشوز معصية فلا تقرر الزوجة عليه ولا نفقة لها مادامت كذلك وليس لها منع زوجها من رؤيته ولديه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت تزوجة برجل يريد زوجها أن يسافر بها بلارضاها الى محل يزيد على مسافة القصر خصه وصا والبنت قاصرة لا يؤمن عليها فهل لا تجبر على السفر معه (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر مع زوجها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اذار فيها حريم كل واحد منهما مسكن شرعي مستوف بجميع المنافع اللازمة أحدهما مسكون بالاجرة والاخر مسكن للرجل المذکور ولم يكن فيه خلافة فارادت الزوجة المذكورة أن يسكنها في غير ذلك البيت متعلقة بانه يضربها فيه ولا تشهد عليه السكان الذين في جواره فهل لا تجاب لذلك حيث كان هؤلاء السكان لم يعهد فيهم الا الحريم وانهم اناس دينون ولم يكن للزوج مسكن غيره وكان لا نقابهما (اجاب) قد صرحوا بانها اذا كان للزوج بيت منفرد من دار اذ غلق وحرافق يكون كافيا بشرط أن لا يكون في الدار أحد من الاجاء يؤذيها وبأمره القاضى باسكانها بين حيران صالحين بحيث لا تستوحش عند عدم المؤنسة فاذا كان المحرم من السكان المذکور بهذه الاوصاف تؤمر الزوجة بالسكنى فيه حيث أوفاهما المجل وكان قائما بحقوقها ولا يجبر على أن يأتيها بغيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ساكن مع زوجته بين حيران صالحين في بيت خال عن أهله وأهلها وأوفاهما محل الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت من بيت زوجها المذکور بغير اذنه فهل لا يكون لها ذلك وتجب شرعا على الإقامة مع زوجها المذکور ومعاشرته ولا تمكن من النشوز بغير رضاهو يكون له منع أبيها من زيارتها الا في كل جمعة مرة (اجاب) نعم لا يكون لها ذلك ولا تمكن من النشوز وهو المحرم وج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية فتؤمر بطاعته والحال ما ذكر وقد صرحوا بانها بعد قبض المجل لا تخرج الا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبيها كل جمعة مرة أو المحرم كل سنة مرة أو لكونها قابلة أو غاسلة لا فيمساعد ذلك وان أذن كانا عاصيين ولا يمنع أبو يها من الدخول عليها في كل جمعة مرة وفي غيرهما من المحرم في كل سنة مرة ويمنعهم من القرار عندها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على قاصرة من أبيها على صداق معلوم ودفع له ما تعورف تحصيله من المهر ثم طلب الزوج الدخول بها فنفعه الاب منذ خمس سنين والآن بلغت من العمر نحو أربع عشرة سنة وصارت ضخمة مطيعة للوطء فهل لزوجه الدخول بها ونقلها الى محل طاعته واسكانها في مكان خال عن أهله وأهلها واذا أراد الاب مطالبة بنفقة بها من حين العقد الى الآن لا يجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراص

(اجاب)

(اجاب) نعم لا زوج المذکور نقل زوجته المطيعة للوطء حيث دفع محل الصداق ولا يلزم بنفقة المدة الماضية قبل النقلة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة بالغة وهو في حال صحته وسلامته ودفع لها ما تعورف تحصيله من المهر ثم بعد ذلك عذمت عنها وعن ورثة آخرين ولم يدخل بها وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون للزوجة أخذ مؤخر صداقها وما يخصها بجهة الارث من تركته بالقرينة الشرعية (اجاب) اذا صدر النكاح المذکور صحيحا ومات الزوج عن الزوجة وبقي الورثة يكون لها أخذ باقي المؤخر ولو قبل الدخول اذ الموت مؤكدا لله كما يكون لها أخذ ما يخصها من تركته بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة عندها عائلة كثيرة من عائلة زوجها الاول ولها أم مقيمة معها تفسد بينها وبين زوجها وساكنة في بيت تلك بعضه والبعض الآخر لغيرها ويريد الزوج ان يسكنها في منزل شرعي خال عن أهلها وأهلها بجوارها الثلاثة ويمنع دخول أمها عليها الا في كل شهر مرة واحدة ويكون بحضوره خوفا من افسادها المعلوم امره وطرد عائلة زوجها الاول فهل يكون له ذلك ولا يلزمه الصرف على عائلة زوجها الاول حيث كان عادة أمثالها ان تخدم بمنزل الجوارى الثلاثة واذا امتنعت عن محل طاعته تسقط كسوتها ونفقة بها حيث خرجت عن طاعته ولا يجبر الزوج على طلاقها (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مسكنه الشرعي الخالي عن أهله وأهلها ولا يهاز بها في كل جمعة مرة وبغيرها من المحرم في كل سنة مرة ويلزم الزوج نفقة ونفقة من يخدمها المملوك لها الذي لا شغل له غير خدمتها بالفعل وعن أبي يوسف غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي السراجية ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف يفرض عليه نفقة خادمين وعليه الفتوى قال في حواشي الدرر ومجله فيما اذا لم يجز قدرها عن الاثنين والا فلها أن يزيد كما مر عن صاحب الاملاء وهذا في المؤسر فاذا دفع الزوج المذکور محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وطلبها الى النقلة معه الى مسكنه الشرعي وامتنعت تسكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم قدره عشرة آلاف كياس دفع لها ثلثي المهر ثم بعد مدة مات عنها وعن زوجته غيرها وعن اولاد قصر وترك ما يورث عنه شرعا والآن تريد الورثة القسمة فهل تصدق الزوجة المذكورة بيمينها في قدر ثلث المهر الباقي لها اذا فقدت اليهود أو يرجع مهر مثلها (اجاب) يحكم للزوجة المذكورة الى تمام مهر مثلها عند عدم البينة قال في البرازية مات عن زوجته وادعت المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل واقر الورثة بذلك صح وكفي بالنكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة اولاد صغار فلها ان تأخذ قدر مهر مثلها من التركة وفي حواشي الدرر عن الحانية رجل مات وترك اولاد صغار واذا ادعى رجل دين على الميت أو ودعة



واعتد المهر ما مهرها قال ابو القاسم ليس للوضي ان يؤدي شيئا من الدين والوديعة  
ما لم يثبت بالبينة وأما المهر فان ادعت قدر مهر مثلها دفعه اليها اذا كان النكاح  
ظاهرا مع وفاء يكون النكاح شاهدا لها قال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج ينيها  
فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجنيده ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل  
الى تمام مهر مثلها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اذنها زوجها بالسفر مع ولدها  
منه الى جهة بينه وبينها اقل من مسافة القصر واقامت بهامدة والا ن طلبها محل طاعته  
فامتنعت فهل له طلب ابنه منها جبراعها سيما وسن الابن المذ كوريزيد على عشر سنين  
وله طلبها ايضا الى محل طاعته بمحل العقد والاقامة الاصلية وهو بلدها ايضا حيث  
اوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مأمون عليها ايضا (اجاب) نعم  
للزوج المذ كور طلب كل من زوجته المذ كورة وابنه منها الى محل اقامته وتيجير الزوجة  
على طاعته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها  
بمنزل والده واقامت معه مدة قليلة وخرجت من منزله بدون اذنه وتوجهت الى بيت ابنتها  
ثم سافرت معه الى الاقطار المجاورة بدون اذن ايضا منه وحضرت ثم طلبها زوجها الى محل  
طاعته فامتنعت مع ان الزوج قائم بجميع حقوقها الشرعية من نفقة وكسوة ومسكن  
يليق بها فهل والحال هذه تجبر على الذهاب معه الى محل طاعته بالبلدة التي حصل بها  
العقد ولا تقر على النشوز حيث كان الامر كما هو مسطور (اجاب) اذا وفي الزوج  
المذ كور زوجته بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له طلبها لمحل  
طاعته واسكانها في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها وتجبر على ذلك ولا تقر على النشوز  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودفع لها ما تعورف بتجنيده من الصداق  
وقبضته ودخل عليها في بيتها وادان بقلها الى محل طاعته في بيت خال عن اهله  
واهلها فامتنعت من ذلك فهل تعد ناشرة بذلك سيما انه نهاها عن الخروج بغير اذنه فلم  
تذنه وحينئذ تسقط نفقتها المقررة لها عليه مادامت ناشرة (اجاب) حيث اوفاهام محل  
الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية يكون له نقلها الى مسكنه الشرعي فاذا امتنعت  
تكون ناشرة لان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت  
من ابنتها ودفع لها ما تعورف بتجنيده ودخل بها الزوج ومكثت معه سنتين ثم بعد ذلك  
خرجت عن طاعته فطلبها فامتنعت ونشرت فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية  
تجبر على طاعته ولا تقر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها (اجاب)  
نعم يجب على الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها  
الشرعية ولا تقر على النشوز ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة بمصر ودخل عليها فياها وبعد ذلك انتقل بها الى مصر قرية بينها وبين  
مصرها اقل من مسافة السفر واقام بها مع الزوجة مدة ثم بعد ذلك حضرت الزوجة الى

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

٢٠

جادي الاولى

مصرها

جادي الثانية سنة

مصرها المعقود عليها فيه وأبت الرجوع الى المصرا التي اقام بها الزوج المذ كور فهل  
اذا كان الزوج دفع للزوجة المذ كورة ما تعورف بتجنيده وكان قائما بحقوقها الشرعية  
وما مونا عليها يكون له السفر بها ونقلها الى المصرا المذ كورة والحال ما ذكر واذا امتنعت  
من النقلة معه تكون ناشرة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا دفع  
لها محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وما مونا عليها والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في بيتها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد  
ذلك اراد الزوج نقلها من بيتها وان يسكن معها في مسكن شرعي على حدة فما خال عن  
اهله واهلها فهل والحال هذه يجب الزوج لذلك وتيجير الزوجة على طاعة زوجها  
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج نقل زوجته في مسكنه الشرعي  
حيث اوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى الزوجة طاعته والحال  
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها ما تعورف  
بتجنيده من المهر ودخل بها وعاشر هامة من الدهر والا ن اراد أن ينقلها الى بلدة بينها  
وبين مصر نحو ساعة دون مسافة القصر بكثير فامتنعت من ذلك واختارت النشوز وهو  
لا يرضى فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها تجبر على النقلة معه الى  
دون مسافة القصر واذا امتنعت من ذلك تكون ناشرة لان نفقة لها عليه مادامت كذلك  
(اجاب) للزوج نقل زوجته الى ما دون مسافة السفر اذا اوفاهام محل الصداق وكان  
قائما بحقوقها الشرعية وما مونا عليها والا فلا واذا كان له أن ينقلها فان امتنعت بغير  
حق تكون ناشرة لان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة  
ولا يبيت بيتا مشتمل على ثلاثة مساكن معدة لسكنى الحر يجمعها باب وسلم واحد  
موصلة للثلاثة المساكن المذ كورة كل مسكن منها تام المنافع والمرافق الشرعية  
وطلبت منه زوجته مسكنها شرعا فهل له أن يسكنها في مسكن من جملة البيت المذ كور  
ويجب لذلك واذا ارادت والدتها ان ترد عليها في كل يوم له منعها من ذلك الا في كل  
جمعة تزورها مرة (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن اهله  
واهلها الا ان يوافقها ويوافقها الا اذا كان في الدار من اقارب  
الزوج من يؤذيها كما في الحانية ونقل مصنف التنوير عن الملقط كفايته مع الاجاء  
لامع الضرر ورجل الحلبي ما في الملقط على ما اذا كان الاجاء لا يؤذيها فلا ينافي ما في  
الحانية وحينئذ اذا لم يكن في الدار من الاجاء من يؤذي الزوج لا يكون لها المطالبة  
بغير المسكن المتفردينقله وموافقه الا ان يوافقها واذا اوفاهام الزوج بمحل الصداق لا يكون  
لها الخروج من منزله الا لزيارة ابويها أو احدهما في كل جمعة مرة وفي غيرهما من المحارم  
في كل سنة مرة وللأبوين زيارة في كل جمعة مرة وله منعها من القرا عندها وفي المحارم في  
كل سنة مرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وعقد عليها فيه ودفع لها

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٢٠

١٢٧٣

٢٠

شعبان

١٢٧٣

٣٠

رمضان



سنة شوال ١٢٢٢ (المهر)

ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشر حامدة معاشره الا زواج ثم بعد ذلك انتقل بها الى بلدته ومحل اقامته وسكنه وهي دون مسافة القصر ومكث معها مدة ثم بعد ذلك ذهبت الى مصر لتزور اهلها باذنه فاذن لها بذلك ثم بعد ذلك طلبها من مصر لتعود الى بلدته المذكورة وهو مأمون عليها فامتنعت من السفر معه الى بلدته المذكورة متعلقة بان عليها دين لا قار بها وتريد ان تلزمه بدفعه لاربابه متبرعا به والزواج لم يرض بذلك فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها تحجير الزوجة على النقلة معه الى بلدته المذكورة ولا يلزم الزوج بدفع الدين الذي بذمه زوجته المذكورة من ماله (اجاب) لا لزوجه نقل زوجته الى مادون مسافة القصر اذا اوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها حيث لا مانع والافلا ولا يحجب على دفع ما بذمه زوجته الى اربابه حيث لم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب لابنه البالغ امرأتين من اهلها حليا وغيره هدية على ان تترجج بانه المذكور ثم حصل اعراض من الابن المذكور عن زواجها فاراد الابن استرداد ما بعثه لها فهل والحال هذه يجب لذلك حيث كان باقيا (اجاب) نعم لا في المخطوب له استرداد ما بعثه لمخطوبة ابنه وهو قائم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها واراد ان ينقلها من مدينة العقد الى مدينة اخرى وبينهما مسافة القصر فهل ليس له نقلها شرعا جبراعا عليها واذا قام بعدم النقلة هل يفرض عليه النفقة والكسوة لها حيث ان عدم انتقالها انما جاء من قبل الشرع (اجاب) لا تحجير الزوجة على السفر مع زوجها الى مسافة القصر من بلد العقد واذا امتنعت من ذلك لا تسكون ناشرة فتجب لها النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ويريد نقلها الى قرية فوق مسافة القصر فهل لا يسوغ للزوج نقلها مع عدم رضاها واذا امتنعت لا تعد ناشرة بذلك ولا تسقط نفقتها والقاضي ان يقر لها نفقة على زوجها واذا كان بعض الصداق حالا وبعضه مؤجلا وحل الاجل يلزمه شرعا دفع المؤجل (اجاب) لا تحجير الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر من بلد العقد على ما عليه العمل واذا امتنعت من ذلك لا تعد ناشرة فلا تسقط نفقتها وتستحقها والقاضي يقر بها واذا حل اجل الصداق يكون لها مطالبة ويحجب الزوج على دفعه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأتين بمهر الف قرش دفع لها ثمانمائة وسبعة وعثمانين قرشا من المهر قضت بهما مع الحما وبعد الدخول طلب منها مائتين وعشرين قرشا باقى المؤخر متعللا بان المرأة لا يجوز معاشرتها مع زوجها الا اذا كان عنده ثلث مهرها فهل لا يجب لذلك ولا يلزمها دفع شيء له (اجاب) ليس للزوج بعد دفع شيء من المهر ولو زائد على المحل لزوجه استرداده بمجرد تعلقه المذكور ولا صحة له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابنة من ولها بمصر ودخل بها واراد نقلها منها الى بلدين بينهما دون مسافة

القصر

سنة صفر ١٢٢٣ (المهر)

القصر فهل يكون له نقلها حيث اوفاهام ما تعورف تجهيله من المهر وكان مأمونا عليها ونكون ناشرة بالامتناع لاستحقاقه نفقة ولا كسوة (اجاب) نعم له نقلها الى مادون مسافة القصر والحال ماذكروا والافلا والخروج عن طاعة الزوج بغير حق نشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من ابيها وبعث اليها اشياء هدية استهلك بعضها وامتنع ابوها من تزويجها ويريد الرجوع فيما بعثه فهل يكون له الرجوع في القائم دون المالك والمستهلك (اجاب) للزوج استرداد ما بعث للهدية قائما دون المستهلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر قاصرة عقد عليها رجل من ابيها على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ثم ماتت قبل الدخول بها وهي في بيت ابيها عن زوجها وابوها فهل يتقرر المهر بالموت ويصير تركه يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية واذا اراد الزوج مطالبة الابن بجهازا لا بنته غير المهر لا يجب لذلك شرعا (اجاب) يتأكد المهر بموت أحد الزوجين فيكون تركه يقسم بين ورثتها بالقرينة الشرعية بجميع ما يستحق انه مملوك لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها ابوها رجل بصداق معلوم ودخل بها الزوج ثم مات الاب المذكور وقبل موته اقام ابنه البالغ وصيا تحت ارا عليها وعلى المأثم ان الزوج طلقها وهي قاصرة في غيبة من له الولاية عليها وعلى المأثم يدفع لها حقه ما قالت أمها حق بنتي عندي بدون اذن من له الولاية على القاصرة وعلى المأثم يدفع لها حقه فهل للقاصرة بعد بلوغها رشيدة أو الوصي بعد حضوره من غيبته مطالبة الزوج أو الام بحق القاصرة ولا يسقط حقهما والحال هذه (اجاب) ان كان للزوج القاصرة حق ثابت بذمة زوجها لا يسقط بمجرد قول أمها حق بنتي عندي ولو ليها في المال المطالبة به من هو قبله وكذا البنت بعد بلوغها رشيدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد قريبة من بلده ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ونقلها الى بلدته وعاشر حامدة ثم تشاجر معها وخرجت من داره ومعهما ابنتها وذهبت الى بلدتها غاضبة ونشرت منه وهو لا يرضى به فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وكان بين البلدين مسافة قليلة وكان أمينا ثقة يكون له نقلها وتحجير على طاعته وملازمة مسكنه اذا تحقق ماذكر (اجاب) للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة السفر اذا اوفاهام محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ومأمونا عليها وعليها طاعته والحال هذه والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وهي بلدها وأهلها مقيمون بها ثم بعد الدخول بها ودفع ما تعورف تجهيله سافر بها الى طنتها ثم بعد أيام اراد ان يرجع الى بلدتها التي وقع فيها العقد فامتنعت من ذلك فهل اذا كان مأمونا عليها تحجير على النقلة معه حيث دفع لها ما تعورف تجهيله (اجاب) وقع اختلاف في نقل الزوج زوجته مسافة القصر بعد دفع الصداق لمظاهر الرواية ان الزوج نقلها وأقرب بعضهم وقال الفقيهان ابو

سنة صفر ١٢٧٤ ١٣  
١٢٧٤ ١٦  
١٢٧٤ ١٦  
١٢٧٤ ٨  
١٢٧٤ ٨  
١٢٧٤ ٩

ذى القعدة  
ذى الحجة  
محرم

ربيع الثاني



ربيع الثاني سنة

القاسم انصاروا باليتم انه ليس للزوج السفر بها مطلقا بدون رضاها ولو بعد دفع  
الصداق وعليه القوي وعمل القضاة اليوم وقد استحسن الاقتناء به وذكر في رد المحتار  
انه لا ينبغي طرد الاقتناء بواحد من القولين على الاطلاق فقد يكون الزوج غير مأمون  
عليها يريد نقلها من بين اهلها ليؤذيها او يأخذها لغير علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل  
له ان يقتضيه بظاهر الرواية لاننا نعلم يقينا ان الامام لم يقل بالجواز في مثل هذه الصورة  
وقد يتفق تزوج غير اب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر له فيها المعاش فيريد ان ينقلها  
الى بلدة او غيرها وهو مأمون عايبا بل قد يريد نقلها الى بلدة فكيف العبدول عن ظاهر  
الرواية في هذه الصورة والحال انه لم يوجد الضرر والذي علل به القائل بخلافه بل وجد  
الضرر للزوج دونها فعمل يقينا ايضا ان من افتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول الا بالجواز  
في مثل هذه الصورة الا ترى ان من ذهب بزوجه الحج فاقام بها في مكة مدة ثم حج  
وامتنعت من السفر معه الى بلدة هل يقول احد بمنعه عن السفر بها ويتركها ويذهب  
تفعل ما ارادت اه المراد منه ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها مقدم الصداق ودخل بها وعاشر هامة ثم بعد ذلك  
اراد ان ينقلها الى بلدة فوق مسافة القصر والزوجة متمنعة من السفر معه فهل والحال  
هذه لا تجوز الزوجة على السفر معه فوق مسافة القصر ولا تعد ناشرة (اجاب) نعم لا تجوز  
على السفر معه مسافة القصر من بلدة العقد والدخول الذي هو وطنها على ما عليه العمل  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها وعاشر هامة ونقلها  
منها برضاها الى بلدة التي هي دون مسافة القصر وصار يضارها بالضرر وغيره فرجعت  
الى مصر بامرهم ومكثت بها ويريد نقلها منها ثانيا الى بلدة اندكورة والحال انه غير مأمون  
عليها فهل لا يحجب لذلك ولا تجبر على ذلك حيث كان غير مأمون عليها ولا تعد ناشرة  
بالامتناع واذا كان له بنت منها صغيرة سنها ثلاث سنين واراد اخذها منها لا يحجب لذلك  
(اجاب) الام احق بحضرة الصغيرة التي لم تدم مدة حضانتها قبل الفترتين وبعد ذلك  
يقم بها مانع والزوج نقل زوجته فيمادون مدة السفر من المصر الى القرية وبالعكس  
ومن قرية الى قرية اذا اوفاهما المحمل لانه ليس بغربة لكن قيده في حواشي الدر على  
سبيل الانباء ما اذا كان مأمونا عليها وفي رد المحتار ينبغي العمل بما عن البرازية من  
تفويض الامر الى المفتي حتى لو راى رجلا يريد نقلها للاضرار بها ولا يذال لا يقتضيه  
اي بالنقل ولا سيما اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية مسكنا لأمثالها فان  
المسكن يعتبر بمجالها كالنفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على  
صداق معلوم ودفع لها محجلا ودخل بها وعاشر هامة وهو قائم بحقوقها الشرعية من نفقة  
وكسوة وغير ذلك ثم بعد ذلك خرجت الزوجة من بيت زوجها المذكور وتريد ان  
تسكن في بيت اولادها من غيرهم وتقيم معهم في مكان واحد والزوج لم يرض بذلك مع

جمادى الثانية سنة

ان الزوج قائم بحقوقها الشرعية ومأمون عليها فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتجبر  
على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ودفع لها المحمل وله ان يسكنها  
في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والزوج  
اسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
عقد على امرأة عقد ان يجتهد في توفيل الشرائط العشرة وجعل لها صداقا معلوما ولم يدخل بها ولم  
يختل معها في مكان واحد فهل والحال هذه اذا اراد الزوج المذكور طلاق زوجته  
المذكورة قبل الدخول بها والحلوة يكون لها نصف المهر المسمى بينهما واذا دفع لها نصف  
المهر المسمى لا يكون له اخذها منها ويمنع من المعارضة لها في ذلك بدون وجه شرعي  
(اجاب) الطلاق قبل الدخول والحلوة الصحيحة يوجب نصف المسمى فليس للزوج  
بعد ذلك استرداده منها والحال المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
تزوج بامرأة من وليها ودفع لها ما تعرف بجسمه من المهر ودخل بها وعاشر هامة  
ثم خرجت من داره بغير اذنه وامتنعت من الذهاب له ثم طلبها الى محل طاعته  
فامتنعت فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته ولازمة مسكنه  
واذا امتنعت تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم اذا كان  
خارجا بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشتت من زوجها وخرجت عن طاعته  
بدون موجب شرعي وهو قائم بحقوقها الشرعية فهل والحال هذه تؤمر بطاعة زوجها  
ولا تقر على النشوز حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) النشوز وهو الخروج  
عن طاعة الزوج بغير حق معصية فلا تقر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعته مادام قائما  
بحقوقها الشرعية وقد دفع لها المحمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع  
لها ما تعرف بجسمه من المهر ودخل بها في بيت اهلها وعاشر هامة مدة والآن اراد ان  
ينقلها الى مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها فهل والحال هذه يحجب لذلك واذا امتنعت  
من السكني معه تعد ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك وتجبر على طاعة زوجها  
حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم والحال المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل عقد على امرأة في القناطر الخيرية ودفع لها ما تعرف بجسمه من المهر ودخل بها في  
الحروسة وصار معاشرها مدة من السهور وهو قائم بحقوقها الشرعية والآن اراد ان  
ينقلها الى القناطر الخيرية وهو مأمون عليها فهل يحجب لذلك وعليها طاعته وملازمة  
مسكنه حيث كانت دون مسافة القصر واذا امتنعت من السفر معه تعد ناشرة تسقط  
نفقتها وكسوتها مادامت كذلك (اجاب) نعم والحال المذكور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها واقام معها مدة في الحروسة وأتى لها بكسوة وقبضتها  
منه ثم بعد ذلك اراد نقلها من الحروسة الى بلدة التي بينها وبين الحروسة مسافة قصر  
فامتنعت من النقل معه ويريد ان يأخذها منها الكسوة التي استمعتها عنده وقبضتها منه

ذى القعدة



فهل لا يجب لذلك ويفرض القاضي عليه النفقة لها ولا تجبر على النقلة معه الى بلده  
المدكورة (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر ابالة من  
وليها ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة خرجت من بيته  
من غير اذنه وذهبت الى بيت اهلها وامتنعت من طاعته وتريد اخذ متاعها من بيت  
زوجها والكنى مع اهلها فهل لا يجب لذلك وبالاتفاق تعد نفقة لها وعليها طاعته  
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويكون له اسكانها في مكان خال عن  
اهله واذلها (اجاب) يجب على الزوجة المدكورة طاعة زوجها حيث اوفاهما محل  
الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وله اسكانها مسكنا شرعيا خاليا عن اهلها واهلها  
ولا تقر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته من  
اقاربه بالحروسة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف تجهيله من الصداق ودخل بها  
ومعاشرها مدة ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت من بيته من غير اذنه وذهبت الى بلد  
دون مافة القصر وامتنعت من طاعته ومنعت نفسها عنه لاجل ان يطلقها فهل له  
نقلها واسكانها في مكان شرعي يليق بها خال عن اهلها واهلها وعليها طاعته وملازمة  
مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وكان امينا نفقة ولا يجبر على طلاقها (اجاب)  
لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله نقلها الى ما دون مافة القصر اذا اوفاهما الصداق  
وكان مأمونا عليها قائما بحقوقها الشرعية ولو خرجت باذنه وعليها طاعته والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في بنت سنها احدى عشرة سنة تزوجت برجل واختل بها وهي  
مطبعة للرجال ثم اخذتها امها تريد السفر بها فوق مافة القصر فهل تمنع امها من السفر  
بها والحال ما ذكر (اجاب) اذا اوفى الزوج محل الصداق وكان قائما بحقوق زوجته  
الشرعية وهي مطبعة للوطء كما هو مذكور يكون له اخذها ويخير وليها على دفعها اليه  
وليس لامها منعها عنه ولا السفر بها ولا حق للام في حضانتها بعد بلوغها تسع سنين على  
المفتي به وقد اختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة فقبل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل يدخل  
اذا بلغت تسعا وقيل ان كانت سمينة جسيمة تطبق الجماع يدخل بها والا لقال في الهندية  
واكثر المشايخ على انه لا عبرة بالسن وانما العبرة بالطاقة فاذا كانت ضخمة سمينة تطبق  
الرجال ولا يخاف عليها المرض من الجماع كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ التسع وان  
كانت مهزولة ضخمة لا تطبق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها  
ولو كبر سنها وهو الصحيح واذا اطلب الزوج بعد انعقاد النكاح ودفع المهر من القاضي  
ان يأمر الاب بتسليم الزوجة فقال انها صغيرة لا تصلح للرجال وقال الزوج بل تصلح وتطبق  
ان كانت ممن يخرج امرجها واحضرها المجلس وينظر اليها فان كانت تصلح امرجها  
والالا وان كانت ممن لا يخرج امرجها من يوثق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها  
تصلح للرجال امر بالدفع والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من امها بمهر

مثلا وهو كفولها ودخل عليها في بيت امها ثم بعد مدة اراد ان ينقلها من بيت امها الى  
بيت آخر بالبلد خال عن اهلها واهلها فهل يجب لذلك واذا امتنعت تكون ناشرة لنفقة  
لها عليه (اجاب) نعم اذا دفع لها مقدم الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابياها بصداق معلوم ودخل عليها في بيت  
ابياها ثم بعد ذلك اراد ان ينقلها ويسكن بها في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها فنفقه  
ابوها من ذلك ويطلب منه طلاقها ويطلب منه مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في فرح  
بنته بغير اذن من الزوج فهل لا يجبر الزوج على طلاقها وله نقلها من بيت اهلها الى أى  
مسكن شرعي اراده من البلد ولا يلزمه دفع شيء مما صرفه في فرح بنته بدون اذنه واجازته  
(اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وله ان ينقلها الى مسكنه الشرعي حيث اوفاهما  
محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية ولم يكن هناك مانع ولا يلزم بدفع ما صرفه  
ابو الزوجة في فرحها بدون اذن الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر  
من ابياها قاصرة ودخل بها الزوج في بيت ابياها ثم بعد مدة طلبها زوجها الى محل طاعته  
ليسكن بها في مكان خال عن اهلها واهلها فنفقهها ابوها عن الزوج ويريد ان يطلقها منه  
ليزوجها لغيره فهل يكون له طلب من ابوها ويسكن بها في مكانه الخاص به ولا يجبر على  
طلاقها واذا رغب ابوها بالنشوز ومنعهما عن الزوج لا يجبان لذلك ويؤثر ان يتمكن  
زوجها منها ولا يقران على نشوزها حيث دفع ما تعرف تجهيله من المهر وبلغت ثلاث  
عشرة سنة وكانت ضخمة تطبق الوطء (اجاب) يؤمر الاب بتسليم ابنته لزوجها حيث دفع له  
محل الصداق وكانت مطبعة للوطء ولا يجبر الزوج على طلاقها والله تعالى اعلم (سئل)  
في بنت قاصرة خطبها رجل من ابياها وسمى لها مهر معلوما من الدراهم وبعد التسمية  
عقد عليها بحضرة ابياها وبحضرة الشهود ثم بعد مدة مات الزوج قبل ان يدخل بها فهل  
والحال هذه يكون الموت مثل الدخول فتستحق الزوجة جميع المهر المسمى والارثام  
كيف الحال (اجاب) نعم تستحق الزوجة المذكورة جميع المهر المسمى لها في العقد  
بموت الزوج قبل الدخول والخلو في النكاح الصحيح كالدخول اذا مات مؤكدا للمهر  
فانما اخذ ما لم يقبض من تركته كسائر الديون كما ان لها الميراث حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) فيما اذا كان لرجل زوجة ومسكن شرعي خال عن اهلها ما بين جيران  
صالحين تأمن فيه على نفسها ومالهها ودفع لها الصداق الحال فهل والحال هذه اذا طلب  
الرجل المذكور زوجته المذكورة الى النقلة معه لبيته المذكور وامتنعت تكون ناشرة  
لنفقة لها ولا كسوة مادامت على ذلك (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
تزوج بكر او دخل بها قبل دفع ما تعرف تجهيله لها من المهر واقام معها مدة ثم ذهبت  
الى منزل ابياها وامتنعت من العود له حتى يعطيها المهر فهل لها ذلك والقاضي ان يفرض  
لها النفقة على زوجها المذكور ولا تعد بامتناعها ناشرة حيث كانت مانعة نفسها لاخذ



ما شرط تجهيله وكان الزوج المذكور مقرا ببقاء المهر بذمته (اجاب) نعم لها ان تمنع  
نفسها لاخذ مجمل الصداق ولو بعد وطء او خلوة على قول الامام المقتي به ويستحق النفقة  
مع الامتناع في هذه الحالة اذ لا يعد ذلك نشوزا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب ان  
زوج ابنة ابنه آخر فاجابه لذلك وسمى لها مهر معلوما دفع مجمله لابي الزوجة وعقد له  
عليها بمصر وطلب ان يدخل ابنه عليها في اداة بالريف فوق مسافة القصر واخذ امتعتها  
ونقلها من مصر الى بلدته المذكورة فهل اذ رجع الزوج بها الى مصر محل العقد و اقام  
بها فيها وله اب متكفل بنفقتها وكسوتها قبل عقد النكاح وبعد وطلبت من الزوج  
ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها متجانب لذلك ويجوز ابو الزوج على الانفاق  
عليها حيث كان ابنه قاصرا وهو متكفل بنفقتها واذا اراد ابو الزوج ان ينقلها من  
مصر محل العقد الى البلدة المذكورة تجبر اعن الايجاب لذلك ويؤثر برد امتعتها التي  
نقلها من مصر محل العقد الى بلدته المذكورة (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع  
زوجها من بلد العقد الى غير مسافة القصر وتستحق النفقة ما لم تكن ناشرة وعلى الزوج  
اسكانها مسكنا شرعيا بمصر محل العقد واذا ضمن ابو الزوج نفقتها يؤثر بأداء ما ضمن  
وعليه تسليم امتعتها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من مصر ودخل  
بها وبعد الدخول عدة اراد السفر بها الى جهة الزاوي والحال انها اقل من مسافة  
القصر فهل اذا اوفاهامجل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وكان مأمونا عليها  
وعلى ما تجبر الزوجة على السفر معه من مصر الى الجهة المذكورة واذا امتنعت تكون  
ناشرة لا نفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج نقل زوجته بعد اداء مقدم الصداق  
وكونه مأمونا عليها الى مادون مسافة القصر وليس له نقلها جبرا عليها الى بلدة بينها  
وبين بلد هامة السفر أو أكثر فاذا كان له نقلها وامتنعت تكون ناشرة والا فلا نشوز  
وتستحق النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من الريف وعقد عليها  
في مصر وبعد العقد توجهت معه الى بلدته وهي دون مسافة القصر واقامت بهامدة حتى  
ولدت منه ثم جاءت مصر لزيارة اختها بدون اذن الزوج ثم حضر زوجها لاخذها مع  
ولدها بالبلدة فهل اذا ارادت الامتناع لا يمكن من ذلك شرعا وتجبر على التوجه معه محل  
طاعته حيث كان الامر كما ذكر (اجاب) ليس للزوجة الخروج من مسكن زوجها  
الشرعي ولا السفر بدون اذنه بعد ايقافها بمجل الصداق فلو فعلت ذلك تكون ناشرة وتؤثر  
بالعود الى طاعته ومسكنه الشرعي وللزوج نقل زوجته بعد اداء المهر اقل من مدة  
السفر ان كان مأمونا عليها وان لم يؤد المهر او كان غير مأمون عليها لا يكون له نقلها  
جبرا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من اهل مصر ودخل بها في منزلها  
بمصر الذي هو محل وطئها ومكث معها مدة ثم سافر الى طنتدا واخذها معه ومكث معها  
فيها مدة قليلة فحصل لها مرض وتعب شديد بسبب مضاررتها لها في ضرت الى منزلها بمصر

بأذنه

ذى القعدة ٢٩

١٢٧٦

بأذنه وهي في حالة المرض فرار من المضاررة ثم اراد الرجل المذكور السفر بها الى طنتدا  
ثانيا فهل اذا امتنعت من السفر معه لا تجبر عليه وهل اذا اراد نقلها الى مادون مسافة  
القصر وكان غير مأمون عليها وامتنعت من ذلك لا تجبر عليه ايضا ولا تعد بالامتناع  
المذكور ناشرة فلا تسقط نفقتها الواجبة لها عليه شرعا سيما وان حضورها بمنزله بمصر  
كان باذن الزوج المذكور (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد  
العقد والدخول الى مسافة سفر ولو بعد ايقافها بمجل على ما عليه العمل ولا الى مادون  
مدته اذا كان غير مأمون عليها ولا امتناع عن ذلك والحال ما ذكر لا تعد ناشرة فتستحق  
النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من ابوها وقبض مهرها من زوجها  
المتعارف قبضه وجهها به ودخل عليها في بيت ابوها واقام معها في بيت ابوها عشرة ايام  
ثم نقلها زوجها الى محل اقامته باذن ابوها ورضاها واقامت معه مدة قليلة نحو  
ثمانية عشر يوما ونزلت لقضاء حاجة بالمدية فتعرض لها ابوها واخذها من الطريق  
فهر او حال بينهما وبين زوجها وطلب من الزوج رد الجها الى بيت الاب وان يقيم معها في  
بيته فهل لا يجاب الاب الى ذلك ويمنع ويؤثر بتسليمها الى زوجها حيث اوفاهاماتعورف  
تجهيله من المهر وكان مأمونا عليها (اجاب) نعم لا يجاب الاب الى ذلك والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة رشيدة فرضيت به وولدت اباه في العقد على  
الرجل المذكور وعقد له عليها ودفع له ماتعورف تجهيله من المهر ولم يدخل الزوج  
بزوجه المذكورة ومضى بعد ذلك مدة من الزمان تريد على سنتين وطلب الزوج الدخول  
على زوجته المذكورة وان ترف اليه في مسكنه الشرعي مع عدم المانع فوعده ابوها  
بذلك واستمر الزوج يطلب ذلك وهو يعد بلا ايفاء لوعده مع عدم المانع الشرعي الى ان  
مضت مدة طويلة فهل والحال هذه يكون للزوج اخذ زوجته والدخول عليها جبرا على  
ابوها وعليها حيث كان عقد نكاحها صحيحا محققا ولم يكن هناك مانع سوى مطل الاب  
في زفافها الى زوجها واذا فرض انها امتنعت نظر العدم رضا ابوها فقط لا تجاب الى ذلك  
وللزوج نقلها الى مسكنه الشرعي (اجاب) نعم للزوج الدخول بزوجه ونقلها الى  
مسكنه الشرعي والحال ما ذكر بالسؤال وليس للاب منعها كما انه ليس لها الامتناع بدون  
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وقائم بحقوقها الشرعية  
وهي تخالف زوجها وتخرج من غير اذنه وتطلب ان تكون ناشرة منه مسقوطة النفقة  
وهو لا يرضى فهل اذا اوفاهاماتعورف تجهيله من المهر يكون له منعها من الخروج  
والنشوز وتؤثر بالسكنى في محل طاعته ولا تسر على النشوز واذا كان عليه دين لها غير  
المهر لا يكون لها منع نفسها عنه حتى يؤديه لها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم  
الخروج من مسكنه الشرعي بغير حاجة شرعية اذا اوفاهامجل الصداق وكان قائما  
بحقوقها الشرعية وتؤثر بطاعته والحال هذه ولا تسر على النشوز والله سبحانه وتعالى اعلم

ذى القعدة ٦

١٢٧٧

ذى الحجة ٢٠

١٢٧٧



(سئل) في رجل تزوج امرأته بمصر ودخل عليها فباعها بعد دفعه لها مقدّم صداقها ثم نقلها إلى جهة بينا وبين مصر مسافة بعيدة ثم يدعي مدة السفر وأقامت معه فيها مدة ثم رجعت بمصر ما بذنه ثم امتنع من السفر معه ثانيا إلى تلك الجهة فهل لا تكون ناشرة بالامتناع من السفر معه تلك الجهة ويكون لها النفقة وإذا كان زوجها حراً بعض أمتعتها في الجهة المذكورة يؤمر بأحضارها لها (أجاب) لا تجوز الزوجة على السفر مع زوجها إلى مسافة القصر على ما عليه العمل سيما مع عدم الأمن على نفسها في بلد الغربة وإذا كان الأمر كذلك فلا تعد ناشرة بالامتناع من السفر من مصر ما دخل العقد إلى الجهة البعيدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة في بلد بينا وبين بلده زيادة عن مسافة القصر وأزال بكارتها في بلدها وتوجه بها إلى بلده برضاها وأقامت معه سبعة أشهر وحملت منه فولدتها أرادت نقلها من عنده وأقامت في بلدها والزواج مأمون عليها وقائم بحقوقها الشرعية وبالسؤال منها أجابت أنها راحة فهل لا تجب والدتها وبعض أقاربها السفر بها من بلد الزوج إلى مسافة القصر قهرًا عن زوجها سيما ولم تطلب الزوجة ذلك وتمنع والدتها وبعض أقاربها من ذلك شرعا حيث كان مأمونا عليها وقائم بحقوقها الشرعية ولو فرض اغراؤها على طلب السفر وطلبته يكون للزوج والحال ما ذكر بالسؤال منعها من السفر حيث أوفاهما محل الصداق وكان مأمونا عليها وهي راحة في بلده غير مهانة (أجاب) ليس للزوجة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال أن تخرج من بيت الزوج بلا اذنه في غير ما استثنى وللزوج المذكور منعها من السفر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته البكر البالغة باذنها من كفؤ بمهر مثل مسمى وقت العقد بمائة البينة الشرعية ومكنت نحو ستين عند أبيها ولم ينق عليها الأب ولا الزوج إلى الآن لأن الزوج كان أخذ في العساكر الجهادية ثم حضر بعد المدة المذكورة وطلقة قبل النكاح والخلاوة بها فطالبه أبوها بنصف المهر الذي سمي لها في العقد وأنكر الزوج وأبوه ذلك المقدار وادعيا بأن المسمى أقل من ذلك فهل لا عبرة بانكارهما والعبرة بما تشهد به البينة وقت العقد (أجاب) حيث وقع الاختلاف بين الزوجين في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق قبل الوطء والخلاوة وأقامت الزوجة بينة على ما ادعته فانه يقضى ببينتها ولا يلتفت إلى انكار الزوج وهذا إذا لم يقيم الزوج بينة على ما ادعاه من المهر الأقل فان أقامها أيضا حكم متعة المثل فان كانت متعة المثل في حال قيام البينة من الجانبين كنصف ما قالت أو أكثر يقضى ببينة الزوج لا بآبائها خلاف الظاهر وان كانت المتعة كنصف ما قال الزوج أو أقل يقضى ببينتها للعله المذكورة وأما إذا أقامت البينة من قبل الزوج فقط فانه يقضى ببينته لانه تورّد عواها بالحجة بلا معارض فاذا لم تقم بينة من الطرفين والمسألة بحالها فالقول للزوج ببينته ان شهدت متعة المثل له والقول لها ببينتها ان شهدت لها لان القول قول من يشهد له الظاهر ببينته عند عدم البينة وان

كانت المتعة بينهما ان كانت أكثر مما قال وأقل مما قالت تحالفان جلفا وجبت متعة المثل وان جلفا أحدهما دون الآخر حكم بن جلف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة عمرها نحو ثمان سنين وهو غير سي الاختيار طلب منه رجل آخر تزويجها له فزوجهما بمحضرة بينة من المسلمين وصدر عقد النكاح على البنت المذكورة للرجل المذكور بمباشرة أبيها المذكور بمحضرة الشهود وسماعهم ألفاظ العقد وفهمهم معناه بإيجاب وقبول شرعيين الا انه لم يسم مهر فهل ينقد النكاح المذكور ولو بلا تسمية المهر وتكون زوجته له ويجب على الزوج مهر المثل (أجاب) النكاح المذكور على الوجه المسموع وصحيح ويجب على الزوج مهر المثل ويتأكد بالدخول على زوجته المذكورة ولا يتوقف انعقاده على تسمية المهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة أو ابنتها بولادها فزوجهما أبوها من بيت زوجها وحال بينهما وبين زوجها لاجل مناقبة بينهما وبين أبي الزوج فهل إذا أوفاهما ما تعورف بجمله من الصداق يكون لزوجها طلبها إلى محل طاعته وإذا قال أبوها أنا أدفع مهرها الذي دفعه الزوج ولا يبقها على عصمة زوجها لا عبرة بكلام أبيها وتؤمر بالنكاح إلى محل زوجها وإذا طلب أبوها ان تمكث عنده وتسكن ناشرة من زوجها لا يجاب إلى ذلك ولا تقر على النشوز بطلب أبيها والحال هذه (أجاب) للزوج طلب زوجته إلى محل طاعته ومسكنه الشرعي الخالي عن أهله وأهلها حيث أوفاهما محل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وليس لآبائها منعها عنه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ونقلها معها إلى ناحية الجيزة فحصل لها ضرر من زوجها فزوجهما بآذنه إلى بيت أبيها بمصر وامتنع من الذهاب معه إلى بلده لما حصل لها من الاضرار وليكونه غير مأمون عليها وتخاف على نفسها منه فهل حيث كان غير مأمون عليها لا تجبر على النقلة معه (أجاب) للزوج نقل زوجته بعد دفع المهر إلى مأمون مسافة القصر إذا كان مأمونا عليها ومقتضاها انه اذا تحقق عدم أمنها عليها لا يكون له نقلها حيث خرجت من بيته بحق والافهي ناشرة ولا تقر عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بكر صغيرة سنها سبع سنين ونصف زوجها رجل مكاف بصداق معلوم وقبض منه ما تعورف بجمله وشرط الأب على الزوج أنه يبقها عند أبيها حتى تطيق الرجال ويدخل عليها ورضي بذلك الزوج فبعد العتدة بسيرة طلب الزوج الدخول بها فهل إذا كانت لا تطيق الوطء لا يجبر الأب على تسليمها للزوج وتبقى في بيت أهلها حتى تطيق الرجال (أجاب) لا يجاب الزوج للدخول بزوجه التي لا تطيق الوطء ولا يجبر الأب على تسليمها إليه لذلك والحال هذه ولا نفقة لها على الزوج مادامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وأولاد صغيرا منعها أبوها عن الذهاب إلى طاعة زوجها في مسكن شرعي خال عن أهلها فهل يكون لزوجها طلبها ولا تقر



عن النشوز وما دامت كذلك لا تستحق عليه شيئا من النفقة والكسوة (اجاب) اذا دفع الزوج مهجلا الصداق لزوجه وكان قائما بحقوقها لا يكون لها الامتناع عن طاعته و يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهلها ما و ليس لا يبيها المنع والحال هذه واذا نشزت لا تستحق نفقة عليه ما دامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة ومعها صغير منه رضيع طلقها رجعا واخر جهما من بيته فهل يحل عليه دفع مؤخر صداقها بالفرق فيؤمر بدفعه لها و يلزمه نفقتها واجرة الرضاع للصغير واسكانها في مسكن شرعي (اجاب) وقع اختلاف في حلول المؤجل بمجرد حصول الطلاق الرجعي قبل انقضاء العدة قال في تنقيح المحامدية و يتحمل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حلا حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في المحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعا لا يصير المهر حلا حتى تنقضي العدة وبه اخذ عامة المشايخ انتهى ولا يستحق معتدة الرجعي اجرة على الحضنة والرضاع ما دامت في العدة لوجوبهما عليهما ديانة بل تستحق النفقة والسكنى والكسوة ان طالت العدة في حق الكسوة و يلزم ان تلزم المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق الا لعذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ام ابنة عمه المحمودية بالقرب من اسكندرية ومكثت معه في الجهة المذكورة نصف سنة والآن طلب ابوها بطريق الوكالة عنها مسكن شرعي فاجابه الزوج وقرر عليه الحاكم الشرعي نفقة الى ان يحضر المسكن بين قوم صالحين خاليا عن اهلها فلما حضره لها وطلبها امتنع ابوها ومنعهما منه بالمحمودية وطلب سكناها في الجهة التي هو ساكن فيها فهل تؤمر زوجته بالسكنى مع زوجها في الجهة المذكورة وتؤمر بطاعة زوجها ولا تقرر على النشوز وما دامت بمنعته من ذلك تسقط نفقتها وكسوتها لاسيما وقد اوفاد ما تعرف قبضه من مقدم صداقها وهو ما مؤمن عليها (اجاب) اذا اعد الزوج لزوجه مسكنا لا نقلا مثلهما في ابلدة التي هي فيها بين جيران صالحين وقد اوفاهما المهر وكان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الامتناع من سكناها معه واذا امتنعت من ذلك بدون وجه شرعي تكون ناشزة لا نفقة لها ما دامت كذلك وسقط به المفروضة للمستدانة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتلقاها الى منزله ببلدة اخرى ولم يكن بينهما الا نهر تجري فيه السفن ومن كان ببلدها يرى من ببلده ثم دخل بها ومكث معه مدة طويلة حتى جلت منه ثم رجعت الى منزل ابينا بدون اذن زوجها وامتنعت من عودها الى بيت زوجها وترى السكنى يلبدا يبيها فهل لا تجاب لذلك وتجبر على العود لبيت زوجها ببلده اذا كان خاليا عن ضرته واهله وكان مسكنا شرعيا بموافقه وتكون ناشزة ما دامت في بيت ابينا لا تستحق نفقة ولا غيرها حيث اوفاهما ما تعرف بهجيلة وكان ما مؤن عليها وقائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة المذكورة الانتقال الى مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلها واهله اذا كان الواقع

ما هو مسطور بالسؤال واذا امتنعت من طاعته والحال هذه بدون وجه شرعي تعد ناشزة لا نفقة لها ما دامت كذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بكرى من ابينا لابنه وسمى لها مهرها قدر ما علم من الدراهم ورضي به ابوها ولم يطلب زيادة على ذلك فاقبض ابو الزوج بالنياية عن ابنه مبلغا من المهر بقي بعضه وعقد عقد النكاح على ما تراضيا عليه المسمى بينهم بلا زيادة واتفق الفريقان على ان باقى المهر يدفع من قبل ابى الزوج حين شرائه مصاغ الجهاز للزوجة وتوجه الجميع وصار شراء المصاغ بمعرفة ابى الزوج وامر ابى الزوج بدفع ثمنه الى ابى الزوج وباقى المهر وذلك الاتفاق والدفع على يد بيته من المسلمين ثم دخل الزوج بزوجه بعد استيفاء ثلثي المهر الذي هو المهر على الوجه السابق وهذا خلاف ما دفعه في ثمن هذا بالا فارب الزوجة ثم بعد مدة حصل اختلاف بين ابى الزوج وابى الزوج فيما دفع من باقى المهر حسب اتفاقهما على يد البيته انه من المهر فادعى ابو الزوج انه هديه لها ودعى ابو الزوج انه من المهر وعند ابى الزوج بيته تشهد له بانه دفعه مهر او انها اتفقا على ذلك ولا بيته لاني الزوجة على انه هدية ومع ذلك فهو نتقد مدثوع بامر ابى الزوج في ثمن مصاغ للزوجة من جهاز غير مهيا لالا كل على انه من المهر فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يكون لاني الزوجة المطالبة بباقى المهر ثانيا ويحسب ذلك منه (اجاب) القول للزوج ولا يبيته في كون المدفوع المذكور من المهر بل اتوقف على بيته فلا يكون لاني الزوجة المطالبة بباقى المهر والحال هذه لاسيما مع وجود البيته على اتفاقهما على انه من المهر وانه دفعه على هذا الوجه فاذا ثبت ذلك لا تقبل دعوى ابى الزوج انه هدية لا قدر ارضه بنقيض ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بصداق معلوم شرط بعضه مجعلا وبعضه الاخر مؤجلا وعرفهم جرى بتأجيله الى طلاق او موت ثم دفع لها المهر المشروط وبقي المؤجل ودخل بها فهل اذا طلبت المرأة البعض المؤجل ومنعت نفسها منه لا تجاب لذلك حيث ان عرفهم جرى بتأجيل ذلك الى الموت او الطلاق وليس لها منه ما منه (اجاب) ليس للزوجة طلب مؤجل الصداق الا قبل اجله المشروط او المتعارف وليس لها منع نفسها عن طاعة زوجها بعد قبض المهر من حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بمهر معلوم مؤخر كله وقد تعارفوا في تلك الجهة ان يؤخر واجيع المهر ومكث الزوج المذكور معها نحو ثمان عشرة سنة ثم توفي ولم يدفع لها شيئا من المهر حسب العادة وليس بيدها وثيقة بقدر الصداق ولم يكن معها بيته تشهد لها بقدره وترث ما ورث عنه وارادت الزوجة ان تأخذ جميع صداقها من التركة فادعت قدر ما علم من الصداق وكذبها الورثة فيه وذكروا اقل منه فن يكون القول له بيمينه في تعيين مقدار حيث تصادقوا على كون جميعه مؤخر حسب العادة (اجاب) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر المسمى حال



قيام النكاح قبل الدخول أو بعده قبل الطلاق أو بعده أو كان ذلك الاختلاف بين  
أحد الزوجين دون الآخر بعد موت أحدهما فالقول لمن شهد به مهر المثل فيكون القول  
لزوجته في مقدار ما كان مهر مثلها كما قالت أو أكثر والقول لورثة الزوج إن كان مهر  
المثل كما قالوا أو أقل وإن كان مهر المثل بينهما أي أكثر مما قالوا أو أقل مما قالت الزوجة  
ولا يثبت لأحد الفريقين تحالف أو لزوم مهر المثل فإن نكل أحدهما الزمته دعوى الآخر فإن  
أقام أحد الفريقين بينة تضي بها لانه توردها أو الله تعالى أعلم (سئل) في رجلين  
مقيمين ببلدة من قرى مصر ولا أحدهما بنت مقيمة معه فيها أرسلها أبوها  
لزيارة جدتها بمصر فخطبها الرجل الآخر من أبيها وانفق على المهر ثم عقد النكاح بعد  
ذلك حين حضورها إلى مصر ثم رجعت إلى البلد المقيم فيها أبوها وزوجها ودخل  
بها زوجها فيها وهي بالغة ومكثت معاشرهما فيها مدة من السنين وهو قائم بحقوقها  
الشرعية بعد دفع مجمل الصداق بين ظهراني أبيها وأهلها ثم استأذنت زوجها في زيارة  
جدتها بمصر وتوجهت فنهت عنها من العود إلى محل إقامة أبيها وزوجها بعد طلب  
زوجها رجوعها إلى محل طاعته والحال أن بين البلدين دون مسافة القصر فهل حيث  
أوفاهما المجل وكان قائما بحقوقها الشرعية وهو مأمون عليها ويريد نقلها إلى البلدة التي  
فيها أبوها وأهلها يجب لذلك وإذا امتنع من الانتقال معه تكون ناشرة لانفقة لها  
مادامت كذلك (أجاب) نعم يجب لذلك والحال ما ذكر وإذا امتنع بدون وجه شرعي  
تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من  
المصري ويريد نقلها من المصر إلى قرية من قرى الريف والزوجة متمتعة من السفر معه فهل  
لا تخبر المرأة على السفر شرعا ولو كانت المسافة أقل من مسافة القصر حيث كان الزوج  
غير مأمون عليها وإذا قلتم بذلك فيجوز الزوج المذكور على الاتفاق وما يلزمه للزوجة  
من كسوة ومسكن وخادم وغير ذلك بما يلزم لها شرعا أم كيف الحال أفيدوا الجواب  
(أجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة السفر إذا أوفاهما الصداق وكان مأمونا عليها فإذا  
تحقق عدم الأمن عليها لا يكون له نقلها منه إلا ضرار عنها وإذا امتنع بعد ذلك لا تعد  
ناشرة فلها النفقة عليه والسكنى في مسكن شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة من أبيها بصداق معلوم وأوفاهما ما تعرف بحيلة من المهر ودخل عليها ومكثت  
معه في بيته مدة وولدت منه ثم بعد مدة حصل مشاجرة بينهما وبين أبيها من جهة تجارة  
كانت بينهما فتحيل أبوها بحيلة أنه مرض مرض الموت وطلبها من بيت زوجها بعد أن  
أخذ الامتعة التي جهزها بها فهاجر عنها وذهبت إلى بيت أبيها برضا زوجها فظانها أنه  
مرض مرض الموت فيه فلما شفي من مرضه ذهب إليه الزوج وطلب أخذها من منزل أبيها  
إلى منزله فنهت عنها منه أبوها وحال بينه وبينها فيقول أنها تكون ناشرة والزوج لا يرضى  
بذلك وطلب زوجته إلى محل طاعته فهل إذا ترفع معه على يد الحماكم الشرعي يؤمر

ببسطها

ببسطها إليه ويمنع من الحيلولة بينهما وبين زوجها وتؤمر الزوجة بعدم حضورها إليه بطاعة  
زوجها والذهاب معه ولا تفر على النشوز حيث كان قائما بلوازمها الشرعية وأوفاهما  
مجل الصداق ولم يكن بينهما ما شئ أصلا سوى الاغاطة الباطنية التي بينه وبين أبيها  
بسبب التجارة التي كانت بينهما أفيدوا الجواب (أجاب) ليس لأبي الزوجة منعها من طاعة  
زوجها وتؤمر ببسطها إليه حيث لا مانع وإذا طلبت النشوز لا تفر عليه لكونه معصية  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الريف تزوج بأمرأة من مصر دفع لها الصداق  
ونقلها إلى محل إقامة الريف القريب من مصر بحيث يصل البيت في أقل من يوم  
وأسكنها دارا لا تفتق بها مخالفة عن أهلها وهو قائم بحقوقها الشرعية وعاشرها مدة من  
السنين ورزقت منه بنتين ثم حضرت إلى مصر في زواج أخ لها وامتنعت من التوجه  
معه إلى بلده ومكثت في المصر المذكور وهو مأمون عليها فهل له نقلها إلى ذلك  
المسكن والحال ما ذكر وإذا امتنع تكون ناشرة (أجاب) نعم للزوج المذكور نقلها  
إلى مسكنه الشرعي المذكور والحال ما ذكر وإذا امتنع تكون ناشرة لانفقة لها  
مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بأمرأة عقد عليها في مصر  
ومكثت معها خمس سنين وأراد أن يسافر بها وليس مأمونا عليها فهل لا يجوز له ذلك وإذا  
قلتم بعدم الجواز يجب عليه ما يجب للنساء على الرجال من كسوة ونفقة وغير ذلك أم  
كيف الحال (أجاب) للزوج نقل زوجته بعد إيفاء مجمل الصداق إلى مادون مسافة  
القصر إلا أنهم قيدوا ذلك بما إذا كان مأمونا عليها وحينئذ إذا تحقق عدم الأمن لا يكون  
له نقلها والسفر بها وإذا امتنع في هذه الحالة لا تعد ناشرة فانفقها ولا فلا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة وله بيت يملكه ساكن معها فيه مدة وهو مسكن  
لائق بحال الزوجين شرعي خال عن أهلها وأهلها والآل خرجت من بيته وذهبت إلى  
بيت أهلها وتطلب منه أن تكون ناشرة وهو لا يرضى بالنشوز فهل إذا أوفاهما ما تعرف  
بحيلة من المهر وهو قائم بجميع لوازمها الشرعية يكون له أخذها والسكنى بها في بيته  
المذكور حيث كان شرعيا ولا يمكن من النشوز لانه معصية وتؤمر بطاعة زوجها والحال  
هذه (أجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه المذكور حيث لا مانع ولا تفر على  
النشوز لانه معصية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودفع لها  
ما تعرف بحيلة من المهر ودخل بها وعاشرها مدة من السنين ونقلها إلى بلدة قريبة من  
مصر دون مسافة القصر بكثير ومكثت مع زوجها في تلك البلدة في مسكن شرعي لائق  
بهما خال من أهل بيت جيران صالحين ثم بعد ذلك أرادت الرجوع إلى مصر لزيارة أهلها  
ومكثت مدة من الأيام ثم سافرت إلى تلك البلدة ثانيا ومكثت مع زوجها مدة شهر ثم  
بعد ذلك أرادت الرجوع ثانيا لزيارة أهلها فخرجت ومكثت بمصر فأراد زوجها أن ينقلها  
إلى بلدة المذكورة فقامت من السفر معه متغلبة بأنه ضاررها في تلك البلدة ولا يثبت

ربيع الثاني

شعبان

ربيع الثاني

٢١ ١٢٨٤

ربيع الثاني

٢٨ ١٢٨٥

١٢٨٦ ٢٢

١٢٨٦ ١٥

١٢٨٦ ٢٩

١٢٨٧ ٢١



لما على ذلك فهل والحال هذه تجبر الزوجة المذكورة على طاعة زوجها وتؤثر بالسفر معه الى بلدته المذكورة حيث كان مأموها عليها وكانت المسافة دون مسافة القصر بكثير والمسكن شرعي لا تقي بين جيران صالحين (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته المذكورة الى ذلك المكان قهرأ عنها وتؤثر بطاعته ولزوم مسكنه والحال ما ذكر وليس لها الامتناع شرعا بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بذكر او جعل مهرها مبلغا وتدره ٢٥٠٠ قرشاً ثم بعد مدة طلقها الاثنا فرغت القضية لدى القاضي فسأل القاضي الزوج عن المهر فعرّفه ان المهر أربعة آلاف قرش فلم يصدق الولي بوكالته عن الزوجة الزوج على ذلك وعرف الولي المذكور القاضي ان مهرها خمسة آلاف ومائتان وخمسون قرشاً ومعنى بينة تشهد في ذلك فلم يلتفت القاضي لقول الولي ولم يطلب منه بينة على قوله وحكم القاضي بقول الزوج في قدر المسمى وفرض لها نفقة لا تقوم بهامع ان الزوج موسر والزوجة شريفة وبنت تاجر موسر فهل والحال هذه يسمع قول الولي المذكور ويجاب لذلك حيث ان معه بينة تشهد له بقدر المسمى المذكور وهل يطلب من الولي بينة على يسار الزوج ويقر من لها نفقة الموسرين أم لا وهل اذا استعمل الزوج المذكور جهازا للزوجة من فرش وأمتعة ووهنت بسبب ذلك الاستعمال المأذون به يلزم بتجديد ذلك او يلزم بقيمة ما نقص ام كيف الحال وهل من جملة النفقة المسكن أم لا (اجاب) اذا وقع اختلاف في مقدار المهر المسمى بعد الطلاق والدخول فالقول لمن شهد له مهر المثل بميمنه وأي أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أولا ولا وان أقام البينة فيمنتهما مقدمة ان شهد مهر المثل له وبينته مقدمة ان شهد مهر المثل له لان البينات لا يثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل بينهما متحالفان حلفا او برهنا قضى به وان برهن احدهما قبل برهانه لانه تورّد دعواه واذا ثبت يسار الزوج وكانت الزوجة موسرة ايضا يجب عليه نفقة الموسرين وان كانت فقيرة فعليه نفقة الوسط والمسكن من جملة النفقة ولا يلزم الزوج شيء باستعمال امتعة زوجته المذكورة على الوجه المستطوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة عمه من والدها واقام معها بمنزل ابيها مدة ثم مات والدها فاراد الزوج ان يسكنها في مسكنه الشرعي الخالي عن اهله منعاً لتضرره من اقامتها في مسكن ابيها فامتنعت من سكنها معه فهل والحال هذا حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية بعد ذلك نشوزا للقاضي جبرها على طاعة زوجها (اجاب) على الزوجة المذكورة طاعة زوجها والانتقال معه الى مسكنه الشرعي حيث اوفاهما الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية ويجبرها الحاكم الشرعي على الطاعة وملازمة مسكنه والحال هذه ولا تفر على النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها المهر المعلوم وحقوقها الشرعية ثم نشزت عن طاعته بغير حق فهل والحال هذه لا تفر على ذلك وتجبر على طاعة

زوجها وملازمة مسكنه الشرعي حيث انه قائم بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا تفر الزوجة المذكورة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤثر بطاعته لان النشوز معصية فلا تفر عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل في داره وسكن معها في تلك الدار نحو عشرين سنة وولدت امرأته منه ولداً ثم خرج من تلك الدار وسكن داراً أخرى على حديثه لا ثقة بسكنها ما قيل له ان ينقل امرأته الى داره شرعاً حيث كانت مسكنها شرعاً خالياً عن اهله بين جيران صالحين أم لا وعلى تقدير عدم مجيئها الى دار زوجها هل لها منع زوجها ان يرى ولده أم لا (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى مسكنه الشرعي جبراً عليها اذا اوفاهما محل الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية حيث لا مانع وليس لها منع من رؤية ولده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وعقد عليها وهي في مصرها ثم أراد نقلها الى قرية بعيدة عن مصرها فوق مسافة السفر فانتقلت معه ثم بعد مدة رجعت الى مصرها برضاها واذنه لها في ذلك لتضررها من اقامتها في تلك القرية البعيدة عن مصرها وأهلها ثم أراد نقلها الى تلك القرية ثانياً فامتنعت من ذلك لتحقها الضر من النقلة فهل لا تجبر على النقلة معها الى تلك القرية والحال ما ذكر (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة المذكورة على الانتقال مع زوجها الى تلك القرية والحال هذه وعليه نفقتها اذا كانت مسلمة نفسها اليه عند طلبها الى طاعته ومسكنه الشرعي في مصرها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصره ورخه ١١ رمضان سنة ٩٢ مضمونها انه بعد ان توفي المرحوم حسين باشا وكيل مجلس مصر سابقاً معتقاً أفندينا الكبير عن زوجته هبة الله وأخته شقيقة وعاصب المعتق وهو سعادة عبد الحليم باشا من غير شر يك قد تطلب حضرة حسين بك الوكيل عن الزوجة المذكورة مبلغ ٢٥٠٠٠ قرش عملة صاغية مقدمة ومؤخر صداق الزوج ودينار المأالية أفاد بان العرف المجمع عليه يقتضي تحجيل المقدم وان يستقضى من حضر تك من ذلك وعلى حسب ما يصدر به الافتاء بقاد فزعم تحريره لمحضركم تؤمل النظر في ذلك وورود الافادة لاجراً عما يقتضي (اجاب) اذا ادعت زوجة المرحوم حسين باشا المذكور بعدموته بجميع صداقها فان كان ذلك بعد الدخول بها وانكر باقي ورثة الزوج دعواها بجميع المهر ولم يكن هناك اقرار من الزوج بعد الدخول بها ببقاء ذلك بزمته ولم تسكن هذه الزوجة ممن يؤخر جميع صداقها كما هو المعهود في تزويج اشراقات المرحوم محمد علي باشا والى مصر سابقاً لا تسع دعوى الزوجة المذكورة بالنسبة لما تورّف تحجيله لمثلها اذ المرأة لا تسلم نفسها عادة الا بعد قبض المتعارف تحجيله والاسمعت فلتنظر الحقيقة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر معلوم اقبضه لها ودخل عليها في بيت أبيها وساكنها فيه عدة ثم تنازعا وأراد نقلها منه الى بلدته القرية من بلدتها المذكورة التي بينهما مسافة ساعة واحدة بشي الارجل



المعتاد وهي أعلى من بلدتها في التمدن واسكانها بمسكن شرعي لا تقي بحالها ما خال عن أهلها وأهلها فهل له ذلك اذا كان دفع لها صداقها وقائمًا بحقوقها الشرعية وما مونا عليها واذا امتنعت من الانتقال الى مسكنه الشرعي المذكور تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا اشترى أو انى وأمتعة وفرشا وبعض مصاغ لنفسه وأدخلها في بيت أبيها المذكور ودفع المصاغ المذكور اليها عارية على سبيل الزينة ثم تنازع اقيمها ذكر وأنكرت كون ذات ملكا له وادعت انه ملكها ولا بينة لها ولا لأهلها على ذلك فهل والحال هذه اذا أقام البينة العادلة التي تثبت ملكه المذكور يقضى له به ويكون له أخذه من بيت أبيها أفيدوا الجواب (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته القرية المذكور وواسكانها مسكنه الشرعي المذكور اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال واذا امتنعت من مسكنه بدون حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك واذا أثبت الزوج المذكور ملكه المذكور بالطريق الشرعي يكون له أخذه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأه في مصرها ودخل عليها فيها ولم يدفع لها شيئا من مقدم الصداق ولا مؤخره المؤجل لاجل معلوم ثم نقلها الى بلدة أخرى بينهم مسافة السفر فكثر فضررت منه ومن أهلها وهي غريبة فرجعت الى مصرها وحضر الزوج اليها واجل على نفسه المهر كله لاجل معلوم آخر ومضى أجل المقدم وبعض أجل المؤخر ولم يدفع منه شيئا الى الآن ويريد نقلها الى بلدته البعيدة من مصرها زيادة عن مسافة السفر التي تضررت بالاقامة معه فيها سابقا منه ومن أهلها فهل لا تجبر على الانتقال معه اليها والحال هذه وبامتناعها من ذلك لا تعد ناشرة وتستحق النفقة عليه لاسيما وهي تسلم نفسها اليه في مصرها ولا تمتنع من سكنها معه في مسكن شرعي في هذا المصير (اجاب) نعم لا تجبر على السفر مع زوجها الى تلك البلدة والحال هذه ولا تعد ناشرة بامتناعها من ذلك وتستحق عليه النفقة في هذه الحالة حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في حرة صغيرة يئمة زوجهها خالها العبد رقيق ودخل بها في صغرها ثم بلغت عاقلة رشيدة وتبين فساد النكاح لوقوعه في صغرها وكون العبد المذكور ليس كفؤا للحره فهل يثبت لها بالنكاح الفاسد بعد الدخول المهر المسمى أو مهر المثل (اجاب) الواجب في النكاح الفاسد المذكور بالدخول مهر المثل والمراد بالدخول هنا الوطاء في القبل خاصة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وانفقا على أن يقيم الزوج معها في منزل أهلها ودفع مجمل صداقها ودخل عليها في منزل أهلها وأقام معها زمانا وأراد أن يخرجها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها في البلد المقيم فيها فهل يجب لذلك أم كيف (اجاب) للزوج المذكور أن ينقل زوجته الى مسكنه الشرعي الخالي عن أهلها وأهلها في بلد العقد حيث أوفاهما مجمل الصداق وتؤمر بطاقت ولو حصل الاتفاق على سكنها معها في منزل أهلها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)

١٢٩٣

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٥

رمضان

٧

جمادى الاولى

١٤

شعبان

٢٢

في بكر قاصرة لا ولي لها في النكاح سوى عمها فزوجهها عمها الكفو ومهر مثل ثم بلغت البنت واستمرت بعد البلوغ عدة سنين ثم طلبها زوجها للدخول بها بعد أن يدفع المجمل فامتنعت أمها من ذلك وتريد فسخ النكاح متعلقة بنقص المهر والحال انه مهر مثالا أو أكثر والله مستوف للاركان والشروط المعتبرة شرعا فهل تؤمر البنت بطاعة زوجها بعد قبضها بمجمل صداقها من الزوج الموسر وقت العقد والآن (اجاب) نعم تؤمر بذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلف منها اولادا ثلاثة قصر اثم اقام باسوان فطاب زوجته لمحل اقامته فهل والحال هذه لا تجبر المرأة على التوجه اليه حيث كانت اقامته فوق مسافة القصر ويلزم بجميع مؤنتها وما الحكم الشرعي (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على السفر الى زوجها من بلد اقامتها والعقد عليها فوق مسافة القصر على ما عليه العمل وتستحق عليه النفقة مع امتناعها عن ذلك حيث لا موجب لسقوطها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بندر قناو عاشرها فيها سنتين ولدت منه وهو من اهل بلدة تسمى البراهمة قرية من قنا المذكور بينهما نحو ساعتين ونصف واث غاله في بلدته المذكور وهي بلدة تشمل على ثلاثة مساجد فيها بيوت مشيدة فاحتاج الى نقل زوجته المذكورة الى بلدته المذكور لئلا يسكنها فيها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها وقد أوفاهما الصداق وهو قائم بحقوقها الشرعية ومأمون عليها فامتنعت بواسطة أهلها من الانتقال معه فهل له نقلها الى ما ذكره والحال هذه حيث كان بين البلدين دون مسافة القصر بحيث يمكن الذهاب من احدهما الى الاخرى والرجوع قبل الليل وليس لها الامتناع من ذلك والحال ما ذكره لانه نشوز فلا تقرر عليه ولا عبرة بتعللها بكونها ليست ببندرا كبلدتها الاصلية وانها تعد قرية (اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته الى بلدته القرية المذكور ولو كانت قرية حيث أوفاهما الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وما مونا عليها ليسكنها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا تقاها وليس لها الامتناع عن ذلك بدون وجه شرعي لانه نشوز فلا تقرر عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في صغير زوجه ابوه بنت رجل وتولى ابو الصغير الع. قد له عليها بطريق الولاية عليه ضمن المهر ودفع ثلثيه عن ابنه الصغير لاني البنت في مجلس العقد ثم بعد مضي مدة مات الزوج قبل الدخول بها فاداد ابو الصغير الرجوع على ابني الزوجة فيما دفعه عن ابنه فامتنع ابو الزوجة من ذلك وطالبه بياقي المهر فهل يتقرب باقي المهر بالموت ويطالب به ابو الزوج حيث تحققت كفالتة بجميع المهر بالوجه الشرعي ام يستحق والد الزوج شيئا مادفعه عن ابنه لاني الزوجة أفيدوا الجواب (اجاب) يتقرر جميع المهر المسمى بموت الزوج كالدخول فتستحق هذه الزوجة باقي مهرها المسمى حيث صح النكاح واذا اثبتت كفالة ابني الزوج جميع المهر المذكور عن ابنه بالوجه الشرعي يكون للزوجة مطالبة

١٢٩٦

١٢٩٧

١٣٠٠

١٣٠١

١٠

٢٢

١٤

١٦

ربيع الاول



بما فيه يحكم النكاح حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من الوجوه  
الاغنياء تزوج بنت رجل آخر من الوجوه الاغنياء ايضا على مهر معلوم مقدما ومؤخرا  
وبعد صدور العقد عليها ارسل لها اساور الماس وهي في بيت ابائها نشانا على حسب  
عادتهم وعرفهم في بلادهم ثم ارسل لها وهي في بيت ابائها ايضا اشياء يقال لها في عرفهم  
عشاء الحمام من جنس المأكولات والمشروبات وما يستعمل مما جرت عادة امثالهم بيعته  
للزوجة ثم زفت اليه وانتقلت الى مسكنه ودفع لها وقت الدخول عليها خلق الماس  
تليكا مما جرت العادة به من امثالهم ويقال في عرفهم كشف وجهه وقبضت ذلك جميعه  
ثم ارسل اهلها الاشياء التي كان ارسلها لها زوجها عشاء حمام الى منزل زوجها فامتنع  
الزوج من دخوله في منزله وقال حيث خرج ذلك من ذمتي تليكا اليها كيف يدخل منزلي  
مالم يكن ذلك بعوض لها فصل الاتفاق على ان يشتري لها عوض ذلك صيغة فاشترى  
لها عدة ثلثون بالماس ودفعه لها تليكا كعوض عشاء الحمام المذكور ثم استمر معاشرها مدة  
من السنين ورقت منه بولدين بنت ثم طلقها الا ان اباعدت انتقالها الى بيت ابائها مع بقاء  
امتنعها التي منها تلك الاشياء فطالبته بمؤخر صداقها وامتنعها فلم في امتنعها الاصلية  
وامتنع من تسليمها تلك الاشياء وتوقف في دفع مؤخر صداقها زعمانه ان تلك الاشياء  
كانت ملكه ورجع فيها وانه لا يدفع مؤخر الصداق لكونه كان يدفع لها وهي في  
عصمة نقود النفقة يقوم مقام مؤخر الصداق فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون  
له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف وجهه وما اشتراها وملكها اياه عوضا عن عشاء  
الحمام المذكور كما انه يجب عليه دفع مؤخر صداقها الباقي في ذمته وليس له ان يحسب  
عليها ما كان يدفعه اليها من النقود نفقة وهي في عصمة نظير ذلك ولا عبرة بتعلقه  
المذكور افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يكون له الرجوع فيما دفعه اليها نشانا وكشف  
وجهه وعشاء حمام بعد العقد عليه كالحسب عرفهم المستمر العمل به فيما بينهم في امثالهم  
لانه واجب الدفع وان لم يسموه وقت العقد لم يصرح بنفيه اذا كان عرفهم كذلك بل  
لولا يكن العرف كذلك ودفع ما ذكر على هذا الوجه كان هبة والزوجة مانعة من  
الرجوع فيها بعد تمامها وليس له الرجوع فيما اشتراها وملكها عوض الاشياء التي  
ارسلها اليها في بيت اهلها عشاء حمام وقبضتها بدون وجه شرعي يقتضي انتقاله الى ملكه  
ثانيا كما انه يجب عليه دفع ما بذمته من مؤخر صداقها بعد البينونة ان لم يكن له اجل معين  
لم يرض وليس له ان يحسب عليها من ذلك ما كان دفعه لها نفقة حال قيام الزوجية والله  
سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر ابنة من ابائها ودفع لها ما شرط  
تعيه من المهر واقام معها مدة بمصر ثم انتقلت معه الى بلدة ابائها وجدها وهاهنا هذه البلدة  
اما كن علوية وسفلية تليق لسكني الفقير والغني واقام بها مدة طويلا وكذا ابوها وامها  
انتقلا الى هذه البلدة واقام فيها لانها بلدة الجميع الاصلية وبينها وبين مصر اقل من يوم

ثم رفعته الى قاضي منوف وطلبت منه ان يقر لها نفقة عليه وينقلها الى بندر منوف  
المذكور التي ليست وطنها ولا وطن اهلها ولا حصل العقد عليها فيها فهل والحال هذه  
لا تحجب المذكورة لذلك ويكون له نقلها من مصر الى بلدة ابائها جدها حيث كانت  
المسافة دون مسافة القصر ولا يجبر على اسكانها في بندر منوف المذكور ولا سيما واهلها  
الى الآن في تلك البلدة التي كان اسكنها فيها وهو قائم بحقوقها الشرعية واذا امتنعت  
من الرجوع الى مسكنه الشرعي في تلك البلدة بعد نكاحه لا تستحق عليه نفقة مادامت  
كذلك (اجاب) اذا وفي الزوج مجمل الصداق لزوجه وكان قائما بحقوقها الشرعية  
مأمونا عليها يكون له نقلها من بلدة العقد الى ما دون مائة السفر واسكانها حيث شاء في  
مسكن شرعي خال عن اهلها ولا يجرى على اسكانها في بلد آخر حسب رغبته  
بدون وجه فاذا امتنعت من مسكنه الشرعي في البلد الذي نقلها اليه بدون وجه شرعي  
لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك لكونها ناشرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في  
رجل عقد على بنت آخر بالغة رشيدة باذن الخال في العقد واذن ابائها له على صداق  
معلوم بخضرة شهود عقد صحيحا شرعيا وقبض مجمل صداقها وبقي بذمة الزوج مؤخر  
الصداق ثم مرضت البنت وماتت قبل الدخول عن ابائها وامها واخوها ذكروا نثي  
شقيقة في الحكم الشرعي في تقسيم ميراثها وهل المؤخر الذي في ذمة الزوج يدخل في  
الميراث أم لا (اجاب) يتأ كالمهر المسمى بموت أحد الزوجين قبل الدخول في نكاح صحيح  
وهو دين في ذمة الزوج فيكون تركه عن الزوجة بموتها قبل الدخول بها ويقسم على  
ورثتها بالنسبة الشرعية وبموتها عن ذكر لا غير يكون لزوجها من تركتها النصف  
فرضا ولا مهر السدس كذلك لوجود اخويها المذكورين والباقي لابيها تعصيا حيث  
لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم

### \*(مسائل الجهاز)\*

(سئل) في امرأة جهزت بنتها وابنتها ما اغا على جهة الزينة وللبنت بنت فاعطت  
البنت بنتها الجهاز المعطى لها من أمها وأخذت الام التي هي الجدة المصاغ الذي البنت  
لم ساعلى جهة الزينة فهل تستحق البنت شيئا من المصاغ الذي البنت الام لها على جهتها  
(اجاب) اذا ادعت الام انها دفعت لبنتها المصاغ عارية على جهة الزينة وادعت البنت  
التمسك بالمعتمدان القول للبنت اذا كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثل ذلك جهازا  
لاعارية وان كان العرف مشتركا كصغر والشام يكون القول للام كما ان القول لها في  
الزائد عما يجزيه منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطى بعض مصاغ لبنته على  
وجه العارية عند تزويجها ثم بعد ذلك استرد الاب من ذلك المصاغ البعض وترك  
الباقي ايضا على وجه العارية ثم بعد ذلك ماتت البنت عن ابائها وامها وزوجها فهل



اللاب أخذ ما كان تركه على وجه العارية أو إيمانه ذلك وفيما بعد هل ينزع الالب  
أحد في الذي كان استرد من قبل في حال حياتها أم لا (أجاب) في التنوير وشرحه جهز  
ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعدموتها  
ليث من وقال الالب أو ورثته بعدموته عارية فالعقدان القول لازوج ولها اذا كان  
العرف مستمر ان الالب يدفع مثله جهازا عارية وامان كان مشتركا كصروا والشام  
فالقول للالب كمالو كان أكثر مما يجز به مثلها اه وقوله كمالو كان أكثر مما يجز  
به مثلها أي فان القول له في الزائد ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
أعطى لبنته عند الزفاف أمتعة وقبضتها واستقلت بها مدة حياة والدها ثم بعدموته أراد  
بعض الورثة ادخالها في التركة وقسمتها على حكم الميراث فهل يجابون لذلك أم لا ونكون  
على ملكها خاصة وتأخذ حصتها من الميراث كاملة (أجاب) اذا كان العرف مستمرا  
أن الالب يدفع مثل هذا جهازا عارية يكون القول قولها وان كان مشتركا يكون القول  
لللاب أو وارثه بعدموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته لا خرو دفع لها  
مصاغا وحليا من مال نفسه لتزين بذلك ولم يصدر منه صيغة تمليك لها في المصاغ والحلي  
ثم توفيت الى رجة الله تعالى فهل يكون المصاغ والحلي ملكا لوالدها لا يدخل تركتها  
لعدم وجود صيغة تمليك لها او يكون تركه وهل اذا ادعى الزوج ان والدها ملك الحلي  
والمصاغ لها لا يصدق الابينة فاذا عجز عن الابينة يصدق الوالد في عدم تملكها بيمينه  
(أجاب) اذا جهز الرجل بنته بجهاز حلي أو غيره ثم ادعى ان مادفعه عارية لتزين به  
على ملكه وقالت البنت أو الزوج بعدموتها هو تمليك فان كان العرف مستمرا أن  
الالب يدفع مثل ذلك جهازا عارية يكون القول قولها وللزوج بعدموتها باليمين وان  
كان العرف مشتركا كصروا والشام فالقول قول الالب والله تعالى أعلم (سئل) في  
امرأة تزوجت بنتها واعطتها بعض متاع من مصاغ وخلافة وبعد ذلك توفيت وهي في  
عصمة زوجها والوارث لها أمها وأختها وزوجها المذكور فهل اذا ادعت أمها ان شيئا  
معينا من مخلفات بنتها أمانة عندها كان أعطي لها من قبول الزينة تحسب  
لذلك اذا لم يكن عندها بينة او يكون من أصل التركة (أجاب) اذا جهز ابنته ثم  
ادعى ان مادفعه لها عارية فقالت هو تمليك او قال الزوج ذلك بعدموتها ليرث منه وقال  
الالب او ورثته بعدموته عارية فالعقدان القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمرا أن  
الالب يدفع مثله جهازا عارية وامان كان مشتركا كصروا والشام فالقول للالب والام  
كالاب في تجهيزها اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بنت  
زوجتها الشخص ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض مصاغ وضعت ذلك عند بنتها أمانة  
لاعلى كونه جهازا لها خوفا على الامتعة المذكورة من الضياع ثم طلبت الام المذكورة  
الامتعة من بنتها فادعت انها ملكها لها فانكرت دعواها فهل يكون القول قول الام

مالم تثبت البنت التملك لم امن أمها (أجاب) اذا لم تدفع الام المصاغ المذكور لبنتها  
جهازا بل على جهة الوديعة كما هو مذكور وأقرت بنتها بان ذلك كان لامها وانها  
ملكته لها وانكرت الام التملك فيكون القول للام في ذلك بيمينها مالم تثبت البنت  
التمليك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بالغة جهزها ابوها بجهاز يليق  
بها ثم زوجها لآخر بمهر معلوم وسلمها للجهاز وقبض منه مبلغا معلوما ودخل بها الزوج  
ثم طلقها بعد الدخول وزوجها لآخر ودخل بها الزوج الثاني في منزلها ثم اراد  
نقلها الى منزله فامتنع الالب من تسليمها لجهازها فهل يجبر على تسليم الجهاز الثابت لها  
وليس له حجز شيء عنده من الجهاز المذكور ويلزمه شرعا ان يسلم لها ما قبضه من مهرها  
واذا انكر قبض المهر وثبت قبضه بالوجه الشرعي يكون لازما عليه شرعا ولو ادعى بعد  
أنه قبضه وسلمه لها لا يصدق حيث كان بعد الجحود منه للقبض والاستلام (أجاب) جهز  
ابنته بجهاز وسلمها ذلك ليس له الاسترد اذ منها ولا لورثته بعد ان سلمها ذلك في صحته بل  
تختص به وبه يبقى وعليه دفع ما ثبت انه قبضه من مهرها بالوجه الشرعي ولا يقبل قوله  
في رد ما قبضه بعد انكار القبض للتناقض والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حليا  
سلمته لبنتها عارية لتزين به في دار زوجها وسلمها اخوها نجاسا على كونه وجاموسة عارية  
ايضا لتأكل لبنها كل ذلك بحضرة بينة شرعية ثم بعد دخول زوجها بها وهي في حال الصحة  
والسلامة رفعت امرها لدى قاض واشهدت على نفسها بينة ان المصاغ الذي بيدها لامها  
وان النحاس والجاموسة لاختها وكنت بذلك وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة  
الشرعية فهل اذا ماتت بعد مدة عن أمها وزوجها وأختها واراد الزوج ان يجعل ما ذكر  
تركة عنها لا يجاب لذلك اذا تحقق ما ذكر وثبت بالبينة الشرعية (أجاب) اذا ثبت  
الملك في المصاغ للام وفي النحاس والجاموسة للاخ بالوجه الشرعي لا يجاب زوج البنت  
لجعل ذلك تركة عنها بدون اثبات انتقائه اليها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
امرأة لها بنت تزوجتها لشخص ولتلك المرأة بعض أمتعة من مصاغ ونحاس وفرش وضعت  
عند بنتها لتزين به خوفا عليه من الضياع ثم بعد مدة طلبت الام الامتعة منها فادعت انها  
ملكته لها على سبيل الجهار وأن الحق فيها لها فانكرت الام دعواها فهل يكون القول  
قول الام مالم تثبت البنت التملك بالبينة الشرعية (أجاب) القول للام مع اليمين حيث  
لا بينة للبنت على التملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته من آخر وقبض  
مهرها وجهازها بجهاز سلمه لها ونقلته الى منزل زوجها ثم بعد مدة طلقها ثلاثا وانقضت  
عدها وتزوجت من كفؤ وطلقها وانقضت عدها منه فعند ذلك وضعت جهازها أمانة  
عند أبيها وعقدت على زوجها الاول من غير رضا أبيها فطلبت جهازها منه فأخبرها انه  
لا يدفعه لها مادامت متزوجة بهذا الزوج فهل يجبر على تسليم ما أخذه منها من الجهاز حيث  
ملكته لها واستلمته منه وحازته لنفسها ولا عبرة بتعلقه بذلك والحال هذه (أجاب) يؤمر



الاب يتسلم الجهازا المذ كور لبنته حيث ملكها كما هو مذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل خلع بنتا وزوجها ودفع لها من عنده حليا وغيره بشرط انه معها عارية  
تزين به واذا طلبه ياخذها واشهد على ذلك فطلتها ذلك الزوج فترجعت بعده زوجها  
آخر وماتت عن ذلك الاب وام وولد وبنت والزوج فطلب الاب الحلي وغيره فهل له  
اخذها بالشرط المذكور (اجاب) اذا اشهد الاب عند التسليم الى ابنته انه سلم ما ذكر  
لها عارية كما هو مذكور يكون له اخذها وليس لوارثها المعارضة بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى سبلة اذرا واودا أن يعطيهما الزوج فماتت قبل  
ذلك وقبل ان يقبضها منه فهل تكون على ملك الزوج ولا تدخل الميراث واذا صرف  
الزوج مبلغا من ماله باذن أم الزوجة زائدا على مؤن التجهيز والتكفين يكون محسوبا  
على الزوج وعلى أم الزوجة الا ذنة بذلك دون اولاد الميتة القصر واذا استولت الام على  
بعض حلي الزوجة وبعض نحاس من التركة وادعت انها كانت دفعت ذلك لبنتها على  
سبيل الزينة والعارية ولم تثبت ذلك بينة شرعية لا عبرة بدعواها ويقسم ذلك بين  
الورثة لا سيما وقد تمت بذلك عند نحو ثلاثة من الأزواج قبل زوجها ما امدت نحو  
خمس عشرة سنة ولم تدع بذلك ولم تنازع بنتها فيه المدة المذكورة (اجاب) اذا لم تثبت  
على الزوج انه اشترى السبلة المذكورة لزوجته باذنها ولا انه ملكها لها حال حياتها  
لا تكون ميراثا عنها وتجهيزا لزوجته على زوجها على ما به يفتي ولا يرجع بشئ مما صرفه  
في تجهيزها وغيره في حصة القصر كما انه ليس له الرجوع على الام بما صرفه في تجهيزها  
وتسكينها الشرعيين مطلقا ولا بما صرفه زيادة على ذلك الا اذا اذنت له الام بصرف الزائد  
ليرجع به عليها الماذكروه من أن من قام عن غيره بواجب باهر رجوع ما دفع وان لم يشترطه  
الاخر بالانفاق عليه والاخر جع الا بشرط الرجوع ولا تسمع دعوى الام بملكها  
ما استولت عليه بعد الموت عما كان تحت يدا بنتها متصرف فيه المدة المذكورة بحضور  
الام وتمسكها من الدعوى تلك المدة ودفعه لا بنتها عارية عند انكار باقي الورثة ذلك فلو  
كان أصل الملك فيه للام او دفعها اياه لا بنتها ثابتا بطريق شرعي يكون القول للام  
بيمينها في أن ما دفعته لبنتها كان عارية حيث لم تثبت أنها ملكت ذلك لها حال حياتها  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة مكلفة هي لها أشياء من المصاغ والنحاس  
 وغيره ويريد أن يهبها لها ويدفعها لها وقت الجهاز عند تزوجها فمات قبل ان يملكها  
 لها وقبل أن تتزوج أحد من الأزواج فهل يكون ذلك ميراثا بين ورثته حيث لم يقر لها به  
(اجاب) نعم يكون ما ذكر ميراثا عن الاب حيث لم تثبت البنت المذكورة تملكها لها من  
 أبيها حال صحته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغة  
 وجهازها ودفع لها أمتعة ومصاغا وزفت به الى بيت زوجها بعدما استلمت منه جميع ما ذكر  
 ثم بعد مدة مات الاب عنها وعن ورثة آخرين فارد الورثة الاخرين قسمة ما دفع لبنته

فهل

فهل لا يجابون لذلك حيث ان البنت المذكورة قد استلمته في حال صحته وتمتعته به مدة  
 مديدة (اجاب) نعم والمسئلة في المهر وغيره الا انه اذا دفع لها عند تزويجها أمتعة وادعى ان  
 ما دفعه لها عارية وقالت هو عتيق أو قال الزوج ذلك بعد موتها اثبت منه وقال الاب أو  
 ورثته بعدم موهبة عارية فالمعتمد أن القول للزوج ولها اذا كان العرف مستمر ان الاب  
 يدفع مثل جهاز العارية وأما ان كان مشتركا كالمصير والشام فالقول للاب كالموكل كان أكثر  
 مما يجزئها مثلها كذا في التنوير وشرحه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بنت وزوجها  
 لرجل ولتلك المرأة بعض أمتعة وبعض نحاس وضعت عند بنتها البالغة أمانة لا على كونه  
 جهازا لها خوفا على متاعها من الضياع والان يدعى زوج البنت بان المتاع المذكور كور لا مها  
 لزوجته ويريد منع الام من اخذها فهل اذا كانت الزوجة معترفة بان المتاع المذكور لا مها  
 لا يجاب زوجها انه لا يكون القول قول الام بيمينها فيه وتمسك من اخذها (اجاب) للام  
 اخذ ما اودعته عند بنتها من الأمتعة والنحاس وليس للزوج منع ما اودع عند زوجته عن  
 ربته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته وحلاهن بحلي وأشهد عدلين بعلمان  
 الحلي وانه هو الحلي لمن بذلك على ان التحلية منه به لمن على وجه الزينة لا التمليك وانه  
 متى أرادته نزعها ومات ولم ينزعها منهن فهل يكون الحلي المذكور تركه وميراثا عنه ولو جحدن  
 تحلية الاب لمن على هذا الوجه مع اقامة البينة المذكورة (اجاب) حيث ثبت الملك المذكور  
 للاب وانه دفعه لبنته على سبيل الزينة والعارية يكون ميراثا عنه يقسم بين ورثته كباقي  
 متروكاته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج بنته لرجل وصيغها في مدة خمس  
 سنوات غيرت البنت الصيغة وزادت عليها دراهم من مالها ومال زوجها بحضور بينة وعلم  
 ابها بذلك ثم ماتت عن بنتها وزوجها وأبيها وعاشت في عصمة زوجها نحو خمس عشرة  
 سنة بعد تغيير الصيغة فادعى الاب ان ابوها المذ كور انها كانت عندها أمانة فهل لا تقبل  
 دعواه (اجاب) اذا اعطى الاب لابنته مصاغا وملكها لها وتصرفت فيه بالتغيير مع علم  
 ابها بذلك لا يكون له بعدم موتها الرجوع فيه الا ان القول له في أنسكاو التمليك بيمينه  
 حيث لا مانع من قبول قوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير له بنت بكر قاصرة زوجها  
 لرجل وقبض مهرها وجهازها به ودفع لها وقت الزفاف والدخول بها زيادة على ذلك  
 بعض نحاس على سبيل الزينة والعارية تحت يدها وقت ما يحتاجه ياخذها واشهد على  
 ذلك بينة شرعية فهل اذا ثبت اشهاد بذلك وشهدت له البينة الشرعية بين يدي الحاكم  
 الشرعي يكون له أخذ النحاس المذكور حيث كان مثله لا يدفع ذلك تمليكاً (اجاب)  
 في التنوير وشرحه جهاز ابنته بجهاز وسله ما ذلك ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعده  
 ان سلمها ذلك في صحته بل تختص به وبه يفتي وكذلك لو اشتراه لها في صغرها ولو بالحجة  
 والحيلة ان يشهد عند التسليم اليها انه انما سلمه عارية اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى  
 اعلم (سئل) في امرأة قبضت مهر بنتها وجهازها كسبت لها به فأنه وسلمت لها



وقبضته منها وحازته واشهدت على نفسها بينة شرعية وقت التملك بان الجهاز المذكور المكتتب بهذه القائمة ملك بنتم ولا حق لها فيه ثم بعد مدة ماتت الزوجة عن أمها وزوجها وأرادت الام الاختصاص بالجهاز المذكور متعلقة بان بعضه كان ودعة تحت يدي بنتها والبعض لم يخرج عن ملكها بل كان عارية عند البنت فهل اذا ثبت اقرارها بالاشياء التي تضمنتها القائمة المذكورة لبنتها بشهادة البينة الشرعية وهي في حال صحتها وسلامتها وقبضت البنت ذلك وهي في حال الصحة والسلامة وتمت به مدة حياتها حتى ماتت يكون ميراثها عنها يقسم بين الام والزوجة ولا يعتبر انكارها ولا دعواها المذكورة (اجاب) ما تحقق فيه التملك الشرعي من الام المذكورة لا يثبت احال الصحة يكون ميراثا عن البنت ولا عبرة لانكار الام التملك بعد ثبوته عليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغا وفرشا ونحاسا ولها بنت ارادت ان تزوجها الرجل فاشهدت جماعة من المسلمين من اهل حارتها بان ما دفعه لهما من المصاغ والنحاس والفرش عارية لتتزين به فقط لا على سبيل التملك فهل اذا ماتت بعد ذلك عن أمها وزوجها وأولادها يكون للام أخذ ما دفعته عارية ولا يكون تركتها عنها اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) نعم يكون للام المذكورة أخذ ما عارته لبنتها حيث ثبت كونه عارية عندها بالطريق الشرعي ولا يكون تركتها عن بنتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مصاغا وبعض نحاس وفرش يدفعه لبنته عارية لتتزين به في منزل زوجها ثم بعد ذلك مات الرجل عن بنته المذكورة وعن أولاد آخر بعضهم بالغ والبعض قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون ميراثا عنه يقسم على ورثته بالفريضة الشرعية (اجاب) اذا شهد الاب عند الدفع لبنته ان ما دفعه لها عارية وثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون ذلك تركتها عنه حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة رشيدة من ابها بمهر معلوم ودخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك طلب زوج البنت المذكورة من ابها فراسا وغيره فأتى مع الاب من ذلك فهل لا يجب الزوج المذكور لذلك ولا يجبر الاب على دفع ما ذكر لزوجة بنته حيث جهز الاب ابنته بمهرها المجل على العادة المعروفة بين الناس ولم يكن الزوج وكلاء عن زوجته (اجاب) ليس للزوج المطالبة بما زاد عن جهاز مثل زوجته الا لاثق بالمهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لبنتها ابرة ذهب وحق ذهب وآنية نحاس على سبيل العارية والزينة تحت يديها واشهدت على ذلك بينة فهل اذا ماتت البنت عن زوجها وأمها المذكورة وورثته أخر وأثبتت الام المذكورة انها دفعت ذلك لبنتها قبل موتها عارية بشهادة البينة الشرعية يقضى لها بأخذها ولا يكون ميراثا لاسيما وهي فقيرة ومثلها لا يدفع ذلك تملك (اجاب) اذا اشهدت الام عند التسليم لبنتها انها سلمتها هذه الاشياء عارية وثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لا يكون ذلك ميراثا عن البنت المذكورة والله تعالى اعلم

(سئل)

(سئل) في امرأة دفعت لبنتها حلياً عارية لتتزين به لزوجة أمها ماتت البنت المذكورة عن زوجها وأمها وأبها فاراد الزوج أن يجعل الحلي المذكور تركته عن زوجته فهل اذا ثبتت الام ان الحلي الذي دفعته لبنتها عند زفافها عارية بالوجه الشرعي يكون لها أخذه ولا يكون تركته عن بنتها والحال هذه (اجاب) نعم يكون للام أخذه اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت وتركت بعض مصاغ بيضاء مفتاحا الزوج والام فيه فادعت الام انه ملكها وانه كان عند بنتها عارية من قبلها فقط وقد سلمته لها قبل وفاتها وادعى الزوج انه كان من حليها جهازا لبنت المتوفاة وقد ملكته لها الام ولم تنزع الام يدها عليه الا بعد وفاة بنتها فهل تصدق الام أم الزوج (اجاب) اذا جهزت الام ابنتها ثم ادعت ان ما دفعته لها عارية وقال الزوج بعدم موت زوجته هو تملك ليرث منه فالمتقدمان القول للزوج اذا كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثله جهازا لعارية الا اذا اشهدت الام وقت الدفع انها انما دفعته لها عارية وأما اذا كان العرف مشتركا كصرو والشام فالقول للام والام في ذلك كالأب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أعطت بنتها قطعة نحاس عند جهازها فاخذتها البنت واستولت عليها مدة ثلاث سنين وتوفيت والدتها عنها وعن ورثتها غير ما فادعى الورثة ان تلك القطعة النحاس من حليها التركة وليست هبة وادعت البنت الهبة فهل يكون القول قولها اذا لم تقم الورثة بينة شرعية على الاعارة (اجاب) اذا جهزت الام بذلك ثم ادعت ورثتها انه عارية وقالت البنت هو تملك فان كان العرف مستمرا ان الام تدفع مثل ذلك جهازا لعارية فالقول لها وان كان مشتركا كصرو والشام فالقول للورثة مع اليمين والبينة على البنت والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغه جهزها أبوها عند تزويجها من ماله من فرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وملكها ما ذكر فقبضته وحازته منذ سنتين وهي تتمتع به عند زوجها من غير ما ذكر لها فيه والا تيريد الاب الرجوع فهل اذا أراد الاب الرجوع فيما جهزها به وأخذ منها ثانيا لا يجب لذلك حيث كان التملك منه لها ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت التملك من الاب لبنته متوفيا شرائط الصحة والتمام بالوجه الشرعي لا يكون له الرجوع فيما ملكه اياها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سلمت لبنتها المتزوجة البالغة مصاغا من حليها الخاص بها وقت الزفاف ثم ماتت البنت عن زوجها وأبها وأمها فادعت الام المذكورة ان المصاغ عارية وادعى الزوج والاب ان الام ملكها للبنت والحال انه لا بينة للزوج والاب على ان الام ملكت بنتها ذلك المصاغ ولم تقم دلالة على ذلك ولم تكن الام من أمراء الناس فهل يكون القول للام مع اليمين (اجاب) اذا جهز الرجل ابنته ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعدم موتها ليرث منه فالمتقدمان القول للزوج ولها ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لعارية وأما ان كان مشتركا فالقول

جادی الثانية

صفر

٢٥

١



للأب بيمينه كمالو كان أكثر مما يجهر به مثلها والام كالأب في ذلك فإيقال في الأب  
يقال في الام وذكري في رد المختار أن مقتضى ما في الاشياء ان المراد من استمرار العرف  
هنا غلبته ومن الاشتراك كثرة كل منهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا  
بالغة من أبيها فجهرها أبوها المذكور بفرش ونحاس ومصاغ وغير ذلك وأدخلها بما ذكر  
في بيت زوجها وأقامت عنده سنة ثم بعد ذلك طلقها الرجل المذكور ورجعت بجهازها  
منزل أبيها والآتي تريد التصرف في جهازها واستحوذها عليه فنعها أبوها من ذلك  
منكر الله ما كمالها ذلك فهل إذا شهدت بيمينه بان أباهام ملكها ذلك يمنع من معارصتها سيما  
والعرف جاربان مثل الأب المذكور بجهر بنته مثل الجهاز المذكور تمليكاً (أجاب) إذا  
ثبت التملك المذكور بالوجه الشرعي لا يكون للأب الرجوع ويمنع الأب من معارضة  
ابنته فيما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهر بنته بجهاز  
مثلها وزيادة ودفع لها زيادة عن ذلك بعض حلى ومصاغ وآنية نحاس عارية تحت يدها  
بشهادة بينة شرعية فبعد مدة طلب من بنته الاشياء المذكورة التي تحت يدها عارية  
فاعترفت بأنها وصدقت له عليها وأرادت تسليمها لأبيها فنعها زوجها من ذلك متعللاً  
بأنها دخلت له بها ويريد أن تكون من جلة الجهاز فهل لا يكون له منع ولا معارضة في  
ذلك سيما وهي مصدقة لأبيها إلى الآن ويؤثر تسليمها لها لتدفعها لأبيها لاسيما وتحت  
يدها جهاز مثلها وزيادة في منزل زوجها كما تقدم ذكره (أجاب) ليس للزوج منع  
زوجته من تسليم أمتعة أبيها له حيث كانت عارية تحت يدها لاسيما وهي زائدة على  
جهاز مثلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته وجهرها بجهاز مثلها ولم يشهد  
أنه عارية وقت زفافها ثم وضعت يدها على ذلك مدة من السنين ثم مرضت ونقلت  
إلى بيت أبيها مع جهازها وماتت عن زوجها وأبيها والآتي ادعى الأب أن مادفعه لها  
عارية وقال الزوج هو تملك ليرث منه فهل والحال هذه يقبل قول الزوج المذكور في  
ذلك ويقسم ما تركته بينهما بالفرصة الشرعية ولا يقبل قول الأب أنه عارية (أجاب)  
جهر ابنته ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها  
ليرث منه وقال الأب أوورثته بعد موته عارية فالخيار للفتوى أن القول للزوج ولها  
إذا كان الغالب في عرف البلد أن الأب يدفع مثله لجهاز العارية وأما إذا أكثر  
الوجهان في تلك البلدة فالقول للأب بيمينه وهذا إذا كان الجهاز من مال الأب لا بمهرها  
فلو مهرها فلا يكون القول للأب كما قيد به في رد المختار على سبيل الانبعاث وهو وجه  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في امرأة جهرها أبوها بجهاز مثلها وأقامت مع زوجها  
مدة من السنين ثم مات عنها زوجها وبعد سنة تزوجت بآخر وجهرها أيضاً وأقامت معه  
أقل من سنتين ثم ماتت عنه وعن أبيها المذكور فادعى أبوها بعد موتها بان الجهاز دفعه  
لها عارية وليس تملكها والحال أنها تصرف فيه بجميع أنواع الاستفاد المدة المذكورة

فهل

ربيع الثاني ٢١

صفر ٢٣

فهل لا يقبل قول أبيها فيادى ويصير المثل وكما تركته يقسم بين ورثتها بالفرصة  
الشرعية سيما والعادة مستمرة عندهم بان الأب يملك بنته الجهاز ولا يدفعه عارية كما هو  
عادة بلدته ويكون القول للزوج في أنه تملك لها بيمينه إذا لم يشهد الأب وقت الدفع  
أنه دفعه عارية (أجاب) إذا كان عرف هذه البلدة أن مثل هذا الجهاز يدفع لبنته تمليكا  
لعارية وكان مستمرا على ذلك يكون القول قول الزوج في أنه تملك وان كان العرف  
مشتريا كما يكون القول للأب وقبول القول انما هو باليمين عند عدم بينة من الطرفين  
الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جهر ابنته بجهاز مثلها حين تزوجها ودفع  
لها زيادة على ذلك مصاغاً لتزين به على سبيل العارية ثم بعد مدة طلب منها ما دفعه لها  
على سبيل العارية فصدقه على أن ذلك عارية في حال صحتها وسلمت بعض ذلك له وبقى  
الباقى تحت يدها على سبيل العارية أيضاً ثم ماتت فأراد الأب أخذ الباقي مما دفعه لبنته  
عارية فادعى الزوج أنه دفعه تمليكا للبنت فيكون تركه فهل حيث كان زائداً على جهاز  
بنته وأما لها والعرف غير مستمر على دفع مثل ذلك تمليكا يكون القول للأب بيمينه  
في دفعه عارية إلا أن يقيم الزوج البينة على التملك (أجاب) نعم يكون القول قول  
الأب بيمينه في ذلك والحال ما ذكر بالسؤال حيث كان مادفعه زائداً على ما يجهر به  
مثلها وعلى الزوج البينة في دعواه التملك من قبل الأب والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل دامرأة من اشراف الناس جهر ابنته بجهاز لا تقي بها لا يزيد على جهاز مثلها من  
مصاغ ونحوه واستلمته وقتئذ إلى بيت زوجها وقت زفاف ثم بعد مضي سنتين توفيت  
البنت المذكورة عن أبيها وزوجها وولدها القاصر منه فأراد الزوج قسمته لتركته  
فادعى الأب أن بعض ما جهر ابنته به دفعه لها هو وأمها عارية وأنه ملكها وانكر  
الزوج دعواهما وادعى أنه ملك لزوجته والحال أن عرف البلد مستمر أنه لا يدفع من  
قبل أبوي الزوجة شيئاً على سبيل العارية بل يكون تمليكا مع كون الأبوين من اشراف  
الناس ولا يزيد ما فيه الدعوى عن جهاز مثلها فهل يكون القول للزوج بيمينه ولا يقبل  
قول الأبوين إلا بينة على دعواهما (أجاب) نعم إذا امتد أن القول للزوج أو للزوجة  
لو كانت حية في دعوى التملك باليمين إذا كان العرف في البلدة مستمر أن الأب أو  
الام يدفع مثل ذلك جهازاً وتمليكا لعارية أما إذا كان مشتركا كصهر والشام فالقول  
للأب أو للام كمالو كان أكثر مما يجهر به مثلها واستحسن في النهر تبعاً للقاضي خان أن  
الأب إذا كان من اشراف الناس لم يقبل قوله أنه عارية فإذا علمت ذلك تعلم أن  
القول في حادثة السؤال للزوج بلانرا حيث اجتمع فيها استمرار العرف بالدفع تمليكا  
وكون الأبوين من اشراف وكون ما جهرها به لا يزيد على ما يجهر به مثلها وكل يرجع  
قوله دونهما والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده واردة من مجلس الاحكام مؤرخة ربيع  
الاول سنة ١٢٨٦ بناء على ما ورد من مديرية المنية وبني مرار بتاريخ ٢٥ صفر  
سنة ١٢٨٦ بطلب الاستفتاء عما أفاده حضرة قاضي المنية بخصوص تركه المرحوم

جمادى الاولى ٢٨

ربيع الثاني ١٩



الشيخ عثمان المصري من حضرة مفتي الاحكام او من طرفنا وباحالة ذلك على حضرة مفتي الاحكام شرح من حضرته ينظر ذلك بطرفنا وصورة الافادة الصادقة من حضرة قاضي المنية لما مو وضبطية بندر المنية وزدنا خطاب رفعتكم رقم هـ ذي الحجة سنة ٨٥ المتضمنة طلب الافادة في شأن الاشياء التي ادعاها زوجات الشيخ عثمان المصري والحال ان قضية زوجات الشيخ عثمان قد صار المرسي فيها المحد قطع الحكم بعد حلف اليمين الشرعية ولم يقطع الحكم لخروج الورثة قبل ذلك وانما الكلام في قضية المتاع تعلق بنت المرحوم التي هي زوجة الشيخ على السبكي وقد كانت موقوفة على المراجعة والذي تبسر لنا في شأنها هو انه قال الطحطاوي محشي الدر عن خزنة الاكمل قال محمد بن رجل زوج ابنته وهي وخته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب اه فقد قيد كون ذلك للاب بكون الابنة والخت في عياله فيفهم منه انه اذا لم يكن من ذكر في عياله كما يذكرك ذلك كثير ازوج الابنة المذكورة يكون هو وزوجته بمنزلة من ليس في دار الاب لسا ان مفهوم المخالفة باقاه معتبر كما هو مستفيض في كتب المذهب وحينئذ فلا فرق بين الدعوى على هذا الزوج وغيره من الاجانب واما الابنة فيجوز بينها وبين باقي ورثة الميت القائم مقامه حكم التنازع الذي في مسألة المجهاز وهو انه اذا جهز الاب ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك فالقول لها اذا كان العرف مستمر غالبا ان الاب يدفع مثله جهازا اعارية واما اذا كان مستمر كما بحيث يكثر كل من المجهاز والعارية كحصر والشام فالقول للاب مع اليمين ولو جرى العرف بتمليك البعض واعارة البعض فانه يحكم بكون المجهاز ملكا لا عارية لانه الظاهر الغالب الا في بلدة جرت العادة بدفع الكل عارية فالقول للاب واما اذا جرت في البعض يكون المجهاز تركه عن الابنة ان ماتت فيتعلق بها حق الورثة وانما يكون القول للاب عند الاشتراك السابق اذا كان المجهاز كله من ماله اما لو جهزها بمبا قبضه من مهرها فلا لان الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الاذن منها عرفا نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد ان كان العرف مشتركا ومثل الاب في ذلك ورثته والحاصل ان الزوجة في الحالة المذكورة اذا ادعى ابوها ان مادفعه لها عارية وقالت جهازا فالقول لها ان غلب العرف ان الاب يدفع مثله جهازا وان مشترك كفالقول للاب بيمينه اذا كان المجهاز كله من ماله اما لو جهزها بمبا قبضه من مهرها فلا نعم لو زاد على مهرها فالقول له في الزائد وان جرى بتمليك البعض واعارة البعض كان المجهاز ملكا ومثل الاب في ذلك كله ورثته وهذا ما وصل اليه ادوا كنا والاحتياط الاستقناع عن ذلك من حضرة استاذنا مفتي الحنفية او حضرة استاذنا مفتي الاحكام وما يرد لنا يكون به العمل ولا اخطار حرر (اجاب) ماسطر بافادته حضرة قاضي المنية بتاريخ ١٤ صفر سنة ١٢٨٦ موافق للنصوص في كتب مذهب الامام الاعظم فيجوز العمل في كل حادثة

وجه على ما يطابقه من الواجهة المذكورة في افادة حضرته التي من جعلتها انه اذا لم تكن الابنة والخت في عيال الاب لا يكون القول له في متاع البيت الذي يسكنان فيه من دار الاب المذكور عما هو تحت يد البنت والخت المذكورين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودخلت له بالمجهاز المعتاد مثل فروشات وأدوات واقامت معه مدة احدى عشرة سنة وفي أثناء هذه المدة استهلك تلك الاشياء باستعمالها وله منها بنت ست سنين فهل بمفارقتها يكلف ويلزم الزوج الا لزام الشرعي باستبدال ما قد بدلا استعمال أم لا وهل له أن يأخذ ابنته منها بعد هذا السن أم لا (اجاب) اذا لم يكن فقد تلك الامتعة بنظر بق التعدي من الزوج لا يجبر على استبدالها شرعا ولا ضمن ومدة الحضنة في الانثى مقدرة بتمام تسع سنين على المفتي به فاذا تحقق تمامها يكون لا يبا بل عليه ضمها اليه لسقوط حضنة الام والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته بعد بلوغها بالحض و جهزها وادها بالمجهاز زائد عن مهرها وعن عادة أمثاله ثم ماتت عن ابوها وعن زوجها وعن ولدها القاصر فاراد الزوج أن يجعل جميع الموجودات تركه والحال ان جميع المجهاز تحت يد والدها وليس تحت يد الزوج شي فادعى والدها ان هذا الشيء الموجود ملك له ما عدا ما لم يوسها وانما بقصد تملك ابنته باي نوع من انواع التملك في شيء من الامتعة بل هو قاصد وقت شراء الامتعة أن تكون عارية تنفع بها مادام والدها غير محتاج اليها خصوصا وهو من أهل العلم المعتمدين على الله ليس لهم اكتساب الا القليل والزوج يدعي خلاف ذلك ولا يثبت لاحدهما على الآخر فهل والحال هذه القول قول الاب أم لا (اجاب) صرح علما وثابان الاب لو جهز ابنته ثم ادعى ان مادفعه لها عارية وقالت هو تملك أو قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب أو ورثته بعد موتها عارية فالعتمدان القول للزوج بيمينه ولها اذا كان العرف مستمرا أن الاب يدفع مثله جهازا لا عارية واما اذا كان مشترك كفالقول للاب بيمينه كما لو كان المجهاز أكثر مما يجزه به مثلها واستظهر الرجى انه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجزه به مثلها كان القول قوله فيه والافالقول قوله في الجميع واستحسن في النهي بقاضي خان ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وفي رد المحتار انه تفصيل وبيان لمكون الاشتراك الذي قد يقع في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف فلا يغير القول المعتمد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل من اوساط الناس دفع لابنته البالغة بعد العقد عليها مصاغا على سبيل العارية للترين وكان بعد ذلك حين يرضب عليها يأخذ منها وحين يرضى عليها يعطيه لها ثم ماتت البنت المذكورة عن ورثة قاضي بعض الورثة ان الاب دفعه لابنته على سبيل التملك ويريد أخذ ما يخصه فيه شرعا والاب ينكر ذلك ويقول انه دفعه لابنته على سبيل العارية والحال ان عرف بلدهم مشترك في ذلك فبعض أهل البلدة دفعه عارية والبعض الآخر يدفعه تملكا فهل



إذا لم يكن للورثة بينة شرعية تشهد بذلك يكون القول قول الأب بيمينه (أجاب) نعم قال في الدر المختار جهاز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت هو عليك أو قال الزوج ذلك ليرث منه وقال الأب أو ورثته بعدم موهبة عارية فالعقد أن القول للزوج ولما إذا كان العرف مستمر أن الأب يدفع مثله جهازا لعارية وأما إذا كان مشتركاً كصهر والشام فالقول للأب كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها والام كالاب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة واستحسن في النهر تبع القاضي خان أن الأب إن كان من أشرف الناس لم يقبل قوله أنه عارية والله سبحانه وتعالى أعلم

## \*(كتاب الطلاق)\*

(سئل) في رجل بلغه أن بنته حاصل لها ضرر من زوجها فتوجه إليه وطلب طلاق بنته وخلاصها من الضرر والحاصل لها فامتنع الزوج من ذلك فأبرأه من مؤخر صداقها وغيره مما هو في ذمته والتزم الأب بذلك فطلعتها في نظير ذلك فهل إذا طلقها في مقابلة ما التزمه الأب من مؤخر الصداق وغيره مما لها بذمته يقع الطلاق باثنا وهل لها بعد انقضاء العدة أن تتزوج برضاها عن شأته (أجاب) نعم يقع الطلاق في مقابلة العوض الذي التزمه الأب باثنا وإن لم يسقط حق الزوجة من ذلك إذا لم يكن بامرها أو اجازتها ولها المطالبة به على الزوج أو الأب فإن رجعت عما ذكر على الزوج يكون له الرجوع عما يؤديه على الأب الملتزم ولها التزوج بعد انقضاء عدتها من مطلقها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تكلم مع آخر فرد عليه بقوله على نفسه البعده يهودى ونصراني فهل يرتد بهذا القول وهل إذا ارتد يقع عليه الطلاق باثنا (أجاب) ارتد أحد الزوجين فسبح في الحال لا ينقص عدد إذا ثبت على الرجل المذكور ما يوجب رده ففرق بينهما وبين زوجته وعليه العود إلى دين الإسلام والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وهو يعاشرها فسمع القاضي بذلك فأحضره وبعد إقراره بالطلاق أجرى منه من الدخول على زوجته فاستفتى الرجل فقيها فافتاه بأن الحكم بالتفريق وتحريم الزوجة يشترط فيه الترافع من أحد الزوجين وعمل دعوى صحيحة فعارضه في ذلك فقيه آخر بأنه لا يشترط الترافع من أحد الزوجين ولا يتوقف تحريم الزوجة على عمل دعوى فمن الحق منهما (أجاب) من المعلوم أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها قبل التزوج بأخر بشرطه وحيث أقر الزوج بطلاق زوجته ثلاثاً بين يدي القاضي فلا وجه لعدم أمره باجتنابها ومنعه من معاشرتها معاشرته الأزواج ولا يتوقف ذلك على مرافعة مع الإقرار بل ومع الانكار لقبول الشهادة في ذلك بحسبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وسافر إلى جهة ومات بها فأرادت الزوجة المذكورة أن تدخل في ميراثه فهل إذا كان الطلاق ثابتاً بالبينة وكان في حال صحته وسلامته لا تراث منه (أجاب) إذا ثبت

وارث الزوج طلاق الزوجة ثلاثاً حال صحة الزوج لا يكون لها ميراث ولو مات في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة تزيد على سنة بشئ قليل وأوصلها نفقة ما يلزم لها من دراهم وكسوة وبعض مؤنة وجلين ليعملها وأمتعتها عليها فما أخذت من الوكيل بعض المرسى لها وامتعت من التوجه إلى زوجها وبعد ذلك ذهبت إلى قاضي بلدها واشتكت أم القراق وعدم الانفاق فكتب القاضي إلى قاضي بلد الزوج ليبحث عنه ويأمره بما بالقيام بحقوق زوجته أو يقطع علائق الزوجية فيبحث قاضي بلد الزوج عليه فوجده مسافراً وبلغه أن الزوج قائم بحقوق زوجته حسبما أوجبه الشرع عليه وعلم ذلك له فكتب بذلك إلى قاضي بلد الزوجة فقبل وصول هذا الجواب طلق القاضي الزوجة على زوجها وحكم به عليه وهو غائب بمجرّد شكائها بضرر القراق وعدم الانفاق وزوجها غير زوجها فهل لا يصح الحكم بالطلاق على الزوج بدون صدور طلاق منه خصوصاً وهو غائب فلا يصح نكاح الزوج الثاني عليها وتكون باقية في عصمة الأول وترد له جبراً ويلزمها طاعته شرعاً (أجاب) حكم القاضي بطلاق زوجة الغائب على الوجه المذكور غير صحيح وهي زوجة الأول ويفرق بينهما وبين الثاني وإذا وطئها الثاني بعد التزوج به بدون علمه أنها زوجة للغير لا يحل للأول قربانها إلا أن تنقض عدتها لانه نكاح شبهة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طالعها زوجها على مؤخر صداقها ونفقة عدتها إلى انقضائها وبعد خروجها من عدته أرادت أن ترجع عليه بمؤخر الصداق ونفقة العدة فهل لا تجب لها أرادت وبانت منه بالخلع المذكور ولا يجبر الخالع على تجديد العقد عليها إذا طلبت ذلك (أجاب) لا يرجع للمرأة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها حيث وقع الخلع عليها والخلع يسقط كل حق لأحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا النكاح ولا يجبر الزوج المذكور على تجديد النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بنته القاصرة ومضى من العقد سنتان وزوجها يتفق عليها ثم جاء أبوها إلى الزوج وأخبره أن الزوجة كارهة وأمر أنه من الصداق فزعم الزوج أن هذا الخبر صحيح وقال إن صحت براءتها فهي طالق والحال أن الزوجة لم يقع منها ذلك ولم تر من به بعد علمها ثم زوجها الولي لرجل آخر قهرها عنها ودخل بها الزوج قهرها وهي قاصرة فقهرت هاوية وكتبت ناشرة ومضى لها من الزواج الثاني خمس سنين ولم ترص به حتى بلغت على ذلك وبأبلغ الزوج الأول أن ما أخبر به الولي كذب وأراد رجوع زوجته له فهل يمكن من ذلك ولا يقع الطلاق لكونه مخبراً بخلاف ما عند الزوجة لاسمها وهي قاصرة لا يعتبر إقرارها ولا إذنها وهل ثبت لها على الزوج الثاني مهر المثل (أجاب) إذا علق الزوج طلاق زوجته الصغيرة على صحة براءتها من الصداق لا يقع الطلاق ولو صدر منها الإبراء لعدم صحته منها حيث كانت غير بالغة ولا يسوغ لوليها تزويجها لآخر بناء على أن هذا



الطلاق واقع ويجب لها على الزوج الثاني مهر المثل بالوطء ولا يطؤها زوجها الاول الا بعد العدة من نكاح الشبهة بعد التفريق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يفعل كذا ثم احتاج لفعله فاحضر زوجته بحضرة فقيه فقال لها الفقيه قولي سألتك ان تخالعي في نظير صداقي فقالت له ذلك جاهلة لا سقاط المهر فقال لها خالعتك على ذلك وفعل المخوف عليه قبل وفاء العدة وعقد عليها وصار معاشرها حتى حلت منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث حيث فعل المخوف عليه قبل وفاء العدة ولا يبرأ الزوج من المهر حيث كانت جاهلة لا سقاطه (اجاب) اذا فعل المخوف عليه حال النكاح أو في العدة وقع الطلاق الثلاث وصرح في الدر بان شرط قبول المرأة المخلع عليها بمعناه أي الزوم بدل المخلع كما استظهره ابن عابدين وان وقع الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته مرتين طلقها في أول مرة رجعية وكذلك في الثانية طلقها رجعية ثم بعد مدة قال لها بالنسعين ويريد استرجاعها العصمة فلم ترض طأنه أنه لا رجوع له عليها حيث قال لها بالنسعين فهل له استرجاعها أم لا (اجاب) لا يقع الطلاق بقول الزوج بالنسعين حيث لم يكن متصلا بإيقاع الطلاق حقيقة أو حكما ففي رد المحتار من التعليق قال في الحاشية قال لزوجته انت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان سكوته لا يقطع النفس تطلق ثلاثا والاتقع واحدة وفي إيمان البرازية أخذه الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قال لتأني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يحث لانه بالحكم كاية والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى وحلفه وكذا فيما لو كان الحلف بالطلاق اه وفيها من السكنايات بعد كلام قلت والذي يظهر أن قولها له قل بالثلاث أمر بالحاق العدد بأول كلامه فلا يلحق كما لو تكلم بعد سكوته بلا طلب اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان طبعك يستمر على هذه الحال فأنت طالق ففضبت عند أهلها ثم صالحها وأراد اليبات عندها فقالت له بت عند الزوجة الثانية فقال على الطلاق الثلاث لا أكمل الليل الا عندك فذهب لضرتها ومكث عندها قدر ساعتين وعاد اليها وبات عندها بقية الليل فهل لا يقع بذلك شيء ويكون له رجعتها من الطلقة الاولى في العدة (اجاب) اذا كان الحال ما هو مذكور لا يقع الطلاق الثلاث واذا صدر منه طلاق رجعي قبل ذلك يكون له مراجعة زوجته مادامت العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عجز عن نفقة زوجته الحالة فطلبته من ارادى بعض أهل العلم فلم يقدر فطلبته لدى حاكم سياسي فأمره بالانفاق فلم يجد ما ينفقه فأمره بالطلاق فامتنع فأحضره آله الضرب وخوفه فقال لها أنت طالق بحضرة الحاكم وجمع من المسلمين وبعد رجوعه من عند الحاكم أقرب بذلك فهل اذا انقضت عدتها وأرادت التزوج بغيره يسوغ لها ذلك وليس لطلقة ما منعها من ذلك متعللا بأنه طلاق اكراه لا يقع (اجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحضر والدها وأراد أن

ياخذ متاعها خلف الزوج بالطلاق ان أخذ والدها كامل المتاع تكون الزوجة طالقة ثلاثا فأخذ والدها المتاع وترك منه الحصر فهل يكون أخذ المتاع سببا للحنث وترك الحصر لا ينظر اليه أم لا (اجاب) اذا كان الحال ما ذكر في السؤال لا يقع عليه الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ربيت زوجته بالفاحشة ورفع زوجها لدى الحاكم ذي الشوكة الذي يحكم عليه من أجل ذلك فهدد الحاكم الرجل بالضرب على أن يطلق زوجته فقال ان ثبت عليها ذلك أطلقها فلم يثبت عليها شيء من ذلك وبعد ذلك طلقها طلقة رجعية فقط بحضرة جمع من فقهاء الناحية ولم يصدر منه سواها فهل يسوغ له رجعة زوجته مادامت في العدة والعقد عليها اذا خرجت منها (اجاب) للرجل المذكور مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة وتجديد نكاحها بعدها وهذا اذا لم يثبت عليه قبل هذه الطلقة ما به يكمل عدد الطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقد شيئا من متاعه فخلف بالطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذت هذا المتاع معتمدا على غلبة ظنه وو جد هذا المتاع بعد ذلك في أمتعة الزوجة في بيت أمها فهل والحال هذه يقع الطلاق على الزوج (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث لم يتحقق شرعا عدم أخذه للمتاع المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفيت والدته في البلدة التي هو مقيم بها وأراد أن يدفن والدته في تربة معينة بجوار سكن البلدة فخرجكم الناحية من دفعها في التربة المذكورة وأمره أن يدفنها في الجبانة التي هي خارج الناحية فخلف بالطلاق الثلاث اذا كان لم يدفن والدته في التربة المعينة المذكورة يدفنها في بلدة الاصلية وهي ناحية النورية بينهما وبين البلدة التي توفيت فيها والدته مسافة ساعتين من النهار فإلى البلدة حوزوه ودفن أمه بالجبانة التي هي خارج الناحية فهل يقع الطلاق أم لا (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق اذا كان الحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تعاهز زوجها على ما عنده من مؤخر الصداق ومقدمه ونفقة عدتها ومن المتعة فهل تبين بذلك ويسقط به حقوق النكاح وليس لها الرجوع شيء من ذلك (اجاب) يسقط بالمخلع كل حق لاحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بهذا النكاح ويسقط به نفقة العدة اذا نصح عليها والواقع به طلاق بائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجرت مع زوجته من قبل معاشرها بعد تركها خمسة أشهر وهي تأكل من عند أبيها ووقفت معه على الطلاق فاعتذر في المدد السابقة والزم نفسه لها عن كل يوم يمضي من تاريخه ثلاثين نصف فضة فطلبت منه ضامنا فاحضر زوجها ليضمنه فقال لا ضمن حتى تخلف بالطلاق على مدة تأتي فيها فخلف بالطلاق الثلاث على أنه يحضر بعد خمسة عشر يوما ومعه ما يكفيها فضمت المدقة ولم يحضر فعلم ان عدم حضوره بوقوع الطلاق فتوجهوا الى محل اقامته ودعوه الى شريعة المسلمين ففرها ربا ولم يجدوه مدة تزيد على ستة عشر شهرا فبعد ذلك استلمى بالحاكم في طلبها قهرا ولم يرتض بالشريعة بسبب علمه بوقوع الطلاق



الثلاث فهل يجوز ارسالها اليه وهي مطلقة بالثلاث ام لا (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق  
الثلاث وتحقق الخنث حيث كان القصد المحض وفور مضي هذه المدة وقع الطلاق  
المذكور على المرأة وليس له معاشرتها قبل التحليل الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل حالف على زوجته بالطلاق الثلاث ان لا يدخل محلا معلوما ثم دخل عامدا محتارا  
عالم بانها المحلوف عليه ففارقته زوجته بعد دخوله وذهبت الى بلدها فاستقوت عم الخالف  
المذكور فقيها في ذلالت فافتاه بوقوع الطلاق الثلاث واستقوت آخر فاجابه بمثل جواب  
الاول واستمرت الزوجة مقيمة عند ابيها حتى انقضت عدتها منه ثم تزوج بها رجل آخر  
ثم بعد تزوج الاخر بها ادعى الرجل الاول انه كان عليه عقر يت وقت الحلف ولم يقع  
الطلاق المذكور يريد اعدام وقوع الطلاق عليه وفساد العقد من الرجل الاخر عليها  
فهل لا يقبل منه ذلك ويحكم بوقوع الطلاق الثلاث وبصحبة العقد من الزوج الثاني  
(اجاب) اذا ثبت التعليق والخنث على الرجل المذكور وقع عليه الطلاق الثلاث ولا  
تحل زوجه له حتى تنكح زوجا غيره ولا عبرة بما تعلل به الزوج حيث كان التعليق حال  
كمال عقله والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه وكلتوكيلا في طلب طلاقها من زوجها  
فطلب الوكيل الطلاق من الزوج فقال له التزم فقال الوكيل التزمت ولم يعين له صداقا  
ولا غيره فطلق الزوج وبانت منه فهل لا يبرأ الزوج من الصداق ويحجر على دفعه  
لزوجه ولا عبرة بقول الوكيل له التزمت حيث كان ذلك مجهولا (اجاب) يؤمر الزوج  
بدفع ما بذمته من الصداق لزوجه ولا يبرأ عنه بمجرد ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل استعار كتابا من آخر وأعاره المستعير لا آخر أيضا ليطالعه ثم بعد مطالعته أراد ان  
يرد الكتاب لمعيره الذي هو المستعير الاول أو يدفع له ثمنه فخلف بأيمان المسلمين انه  
لا يأخذ الكتاب ولا ثمنه فبعد مدة أرسل المعير الاول الذي هو رب الكتاب لمن بيده  
الكتاب وهو المستعير الثاني شخصا آخر فاخذه منه فهل لا يحنث الخالف وهو المستعير  
الاول واذا قلتم بالحنث فهل له المراجعة والحال هذه (اجاب) لا خنث اذا كان الحال  
ما هو مرسومه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أمسكه حاكم البلد وضر به بالكف  
على وجهه نحو ثمانين كفا والمضروب لم يسبق له ذلك فصار يهدو وقت الضرب ومن  
الجملة انه حلف بالطلاق الثلاث لا يسكن البلد وانت حاكم فهل اذا تحققت شروط  
الدهشة مع المذكور يكون طلاقه لاغيا (اجاب) اذا تحقق زوال عقل الرجل المذكور  
بسبب ما ذكر لا يقع طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاستناد لتلك الحالة ان كانت  
معهودة له والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون عبيدا رقيقا يريدون  
بيعه فقال لهم رجل على الطلاق الثلاث ان اعطيتوني العبد ومكنتوني منه لا يعنه في بلد  
كذا قرية بينها وبينهم مسافة ساعة بالف قرش شينكووا جيب لكم الثمن خلافا لكونه  
وأعطوه العبد وذهب به للبلدة المذكورة وباعه بثمن بعضه ذهب قبضه والبعض الآخر

مؤجل في ذمة المشتري ولم يأت له بالثمن خلافا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال  
هذه واذا أنكر الثلاث وشهدت عليه بينة شرعية به من جملتها أخو زوجته الخالف تصح  
هذه الشهادة (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث كان الحال ما هو مذكور وشهادة  
الاخ لا خنثه مقبولة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا  
ثلاثا في مرضه الذي مات فيه من غير طلب الزوجة المذكورة ومن غير سؤالها في ذلك  
ودفع لها وخبر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا مات في مرضه قبل خروجها من العدة تتر  
منه ما يخصها بالوجه الشرعي أم كيف الحال (اجاب) اذا كان الطلاق المذكور في مرض  
الموت على الوجه المبرور ومات الزوج قبل انقضاء العدة كان للزوجة أخذ ما يخصها  
بالميراث من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنة على اسقاط  
المهر بتوكيل من ابنه وله بينة تشهد له بالتوكيل ثم بعد مدة طويلا أنكر الابن  
التوكيل فهل لا يجاب لذلك ويقع الطلاق (اجاب) اذا ثبت توكيل الابن أباه في طلاق  
زوجته وطلقها الاب وقع الطلاق ولا عبرة بانكار الابن التوكيل بعد ثبوت شرعا والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأه ادعت انها مطلقة من زوجها في نظير ابرائها له من حقوق  
النكاح وأظهرت ورقة بذلك متطوعة الثبوت فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن  
الاثبات الشرعي (اجاب) لا يثبت الطلاق بمجرد ذلك لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضور بينة شرعية ثم بعد ذلك ذهب الى فقيهه  
وأخبره بخلاف الواقع فردها له من غير محلل شرعي فهل اذا كان الطلاق ثابتا يفرق  
بينهما ويحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره (اجاب) اذا ثبت ان الرجل المذكور طلق  
زوجته ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ساكنين  
في حوش مع زوجاتهم وفي حائطه ثقب مفتوح صارت امرأته تدخل وتخرج منه فحصل  
بسبب ذلك نزاع ومشاجرة مع المرأة المذكورة فقال احد السكان على الطلاق الثلاث  
مادام هذا الثقب مفتوحا وهذه تدخل وتخرج منه لا سكن فيه فهل اذا اسد الثقب وبني  
وامتنعت المرأة من الدخول والخروج منه وسكن الخالف في الحوش المذكور لا يقع  
عليه شيء الا (اجاب) دوام السكنى كالانشاء فيحنث بمكته ساعة بعد اليمين مع وجود  
المحلوف عليه لا مع عدمه فاذا خرج فور الا يقع عليه الطلاق الثلاث بسكنائه بعد انقطاع  
دوام المحلوف عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقيه تشاجر مع زوجته وضر بها  
فجاءت امها وقالت له لا يسب بضربها هذا الضرب فقال لها ضربتها وتروح طالق  
طالق طالق وقصد بغير الاول اتنا كيد فهل يدين ولا يقع عليه الا طلاق واحدة (اجاب)  
يقع على الرجل المذكور الطلاق الثلاث قضاء ولا يقع عليه في الديانة الا واحدة حيث  
قصد التنا كيد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأه ابرأت زوجها مما بقي عليه من الصداق  
معينة لما ابرأت منه وكان معلوما بينهما قبل ذلك طالبة ايقاع طلاقها منه في مقابلة





أبرأها المذکور فاجابها بإيقاع الطلاق المذکور في مقابلة الأبراء المذکور وعلى طبق مرادها وكان ذلك في حال الصحة والسلامة من غير إجبار ولا كراهية بحضرة جمع من المسلمين يشهدون بذلك فهل يكون الأبراء من المرأة المذکورة صحيحا والطلاق الواقع من الزوج المذکور باثنا لمقابلته بالأبراء المذکور وهل إذا ادعى الزوج بعد ذلك الإجبار أو الأبراء على ما وقع منه من الطلاق المذکور ولا يثبت له بما ادعاه تلقى دعواه ولا تسمع (أجاب) إذا أبرأت المرأة زوجها من الصداق ليطلقها على ذلك وطلقها فوراً في مقابلة الأبراء يقع الطلاق باثنا وطلاق المكر واقع والله تعالى أعلم (سئل) في صغيرة تزوجت بأزواج وكل زوج يخلفها على مهرها على أن أباه ضامن له ثم مات أبوها فهل لها بعد بلوغها الرجوع على الأب في تركته (أجاب) إذا خلع الأب ابنته الصغيرة على مهرها على أنه ضامن له صواب ولا يسقط مهرها لأنه لم يدخل في ولاية الأب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله إن كان بعده من الزوج ويرجع هو على الأب الضامن أو ترجع على الأب ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع جدته فصل له غيبة في عقله من شدة الحماقة فصدر منه طلاق لزوجته ولم يكن عنده علم بما صدر منه وكان ذلك من عادته عند مشاجرته فهل لا يقع عليه طلاق لكونه لا يعلم ما حصل منه إلا بأخبار النساء الحاضرات ويدين في ذلك والحال هذه (أجاب) إذا تحقق زوال عقل الرجل المذکور بسبب ما ذكر لا يقع عليه طلاقه في تلك الحال ويصدق في الاستناد لتلك الحالة أن كانت معهودة له والأول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاث طلاقات متفرقات ثم بعد وفاء العدة أحضر لها صبياً وعقد له عليها وبعد دخوله بها طلقها الصبي وعقد هو عليها وصار يضارها فهل لا يصح ذلك كله وعلى الحاكم الشرعي أن يفرق بينهما (أجاب) طلاق الصبي غير واقع عندنا فليس لمطلق زوجته ثلاثاً بتجديد العقد عليها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخالفها من عصمته وعقد نكاحه على مؤخر صداقها وقدره كذا ونفقة عدتها إلى حين انقضاءها منه شرعاً ومؤنة مسكنها عليها وإن تنفق على ابنتها منه مدة سنة كاملة من مالها وأبداءها يوم صدور الخلع المرقومة فهل إذا ادعت المرأة بعد ذلك بأنها حامل منه في ثلاثة أشهر وتطلب تقرير نفقة للحمل لا تجاب لذلك (أجاب) قال في فتاوى الأنقروى نقلاً عن جواهر الفتاوى ما نصه رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدتها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطالب الزوج بمؤنة الحمل وليس لنا إلا اتباع ما قاله الأئمة واتباع الحق واجب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شرب الخمر حتى غاب عقله ولا يبي ما يقوله وحلف بالطلاق ثلاثاً بان لا أحد يبيت في منزله خلافه وخلاف زوجته وبات بمنزله ناس بكثرة وبعد ذلك أخذوه لكي يرسلوه في منزل آخر خلع بالطلاق ثلاثاً بأنه لا يدخل المنزل الذي مینوه له ولا يبيت فيه ومن بعد ما دخل

المنزل خلع بالطلاق ثلاثاً بان زوجته تحضر عنده ولم تحضر فهل زوجته خالصة أم على ذمته (أجاب) طلاق البكران عندنا واقع عليه زجره فحسب سكر الرجل المذکور من شربه الخمر وحصل منه ما ذكر بانتم منه زوجته بينونة كبرى ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأبرأته من جميع حقوقها مما يتعلق بذلك النكاح من صداق ومؤنة سكنى ونفقة عدتها وطلقها على ذلك وقبيل في المجلس وذلك بين يدي قاض من قضاة المسلمين فهل إذا انقضت العدة وأرادت أن تتزوج غيره وادعى رجعتها في العدة لا تسمع دعواه ويكون الطلاق باثنا تملك به نفسها (أجاب) الطلاق في مقابلة المال بائن وعلى فرض كونه رجعيًا يكون القول للزوجية بينهما على عدم الرجعة فيها حيث وقع الاختلاف بعد انقضاء العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته إن دخلت دار فلان تكوني طالقاً ثم بعد مدة دخلت إلى الدار المذکورة ثم جاءه رجل وقال له راجع زوجتك فقال له لا أراجعها وليس لها عندي رجوع حيث أنها تخالفني ونوى بذلك زجرها فهل له أن يراجعها بعد ذلك وهي في العدة ولو لم ترض (أجاب) نعم له رجعتها في العدة حيث لم يسبق منه ما به يكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوج أخته فحلف عليه بالله أنه لا يدفع من صداق أخته في هذه الليلة فدفعه الزوج له بحضرة جماعة من غير أن يتلفظ بالطلاق ولم ينوه فهل والحال هذه لا يلزمه شيء ولا يقع طلاق عليه وإذا منعها أخوها من زوجها ما تعلل بان زوجها وقع عليه الطلاق بسبب دفع الصداق لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك (أجاب) إذا كان الحال ما هو مسطور لا يقع الطلاق على الزوجة بمجرد دفع الصداق وعليها طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت خالصة فإيلزمه (أجاب) يقع واحدة كما أفاده العلامة الطوري في فتاواه حيث سئل عن رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث أنت طالق واحدة ماذا يقع عليه فأجاب بأنه يقع واحدة فقط لأنه حلف بطلاق امرأته أنه طلقها واحدة قال في البحر وروى عن أبي يوسف في رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك فهذا رجل حلف بطلاق امرأته لا طلقها إن دخلت الدار فإذا دخلت الدار لزمه أن يطلقها ولا يقع الأجموت أحدهما كقوله إن لم أت البصرة أه من باب التعليق اه ومثله في تنقيح الحامدية والكل من كتاب الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجرت أمه مع زوجته فغضبت الأم فذهب الابن ليصالحها فقالت له إن زوجتك تضربني فقال إن ضربتك تكون خالصة فاصحح المحذور جعت ثم بعد مدة تشاجر فأدعت الأم بان الزوجة ضربتها فسأل الزوج زوجته فأنكرت فهل إذا لم يثبت ضربها بالبينة الشرعية أو الإقرار لا عبرة بدعواها المذکورة فتكون زوجته باقية بعصمته (أجاب) إذا لم يتحقق شرط الحنف باقامة البينة على الضرب أو تصديق الزوج على ذلك لا يحكم



على الزوج بطلاق ولا اعتبار بمجرده دعوى الام ما يوجب الحث والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة أبرأت زوجها عما عليها من باقي مقدم الصداق ومؤخره على أن يطلقها فطلقها  
في مقابلة ذلك بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر و ارادت ان تطالبه بما أبرأت منه  
لا تجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
امرأة معها بنت صغيرة تبلغ سنها سبع سنين وطلبت من زوجها بعد المشاجرة معه أن  
يخالها في مقابلة مؤخر الصداق وقدره احد عشر قرشا وفي مقابلة تسعين قرشا نفقة  
عدة وتحملت بنفقة بنتها مدة ثلاث سنين عن كل يوم عشرين نصف فضة فأجابها وخالها  
على ذلك بحضرة جمع من المسلمين وقبلت منه الخلع فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينه و ارادت  
ان تطالبه بما خالها عليه لا تجب لذلك اذا تحقق ما ذكر (اجاب) يسقط الخلع كل حق  
ثابت وقته لسكل من الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة  
اذا نص عليها و يصح شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة والا والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة مطلقة رجعا وهي حامل ثم توفي زوجها قبل وفاء عدها عنها  
وعن زوجة في عصمته فهل لازوجه المعتدة الارث مع الزوجة التي في عصمته (اجاب)  
نعم للمعتدة من الطلاق الرجعي الارث من زوجها اذا ماتت وهي فيها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل قال لزوجته ان رددت ضرر تل فانت طالق ثلاثا فبحث على طلاق زوجته الاولى  
فوجدته لم تطلق فهل يقع الطلاق على الثانية اولا (اجاب) الطلاق المعلق على وجود شيء  
لا يقع قبل حصوله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بينت قاصرة ثم انه حصل بينه  
وبينها مشاجرة ثم ان أم البنت قالت لزوجها ابرأتك من الباقي عليك من مهرها فقال  
وكلى زوجك يبرئني من الباقي على من الصداق فوكلت زوجها في البراءة فابراه من باقي  
الصداق والحال ان هذا الرجل المبرئ ابرأ البنت فطلقها الزوج ثلاثا فهل لا تصح براءة  
الوكيل و يجب على زوجها المطلق له ادفع باقي صداقها فهر اغليه أم لا (اجاب)  
البراءة على الوجه المذكور غير صحيح ولا يسقط به باقي صداق القاصرة قلها بعد بلوغها  
رشيدة المطالبة به كما أن لوليها الآن في المسال ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
متزوج بامرأتين طلق واحدة منهما طلقة رجعية فقالت له زوجته الاخرى بكرة تردها  
فقال على الطلاق الثلاث ان رددتها تكون خالصة فهل اذا ردها يقع عليه طلقة  
واحدة ثانية ويسوغ له العقد عليها برضاها و يبقى معه بطلقة حيث لم يصدر منه طلاق  
سوى ما ذكر (اجاب) نعم يقع واحدة بائنة وله العقد عليها برضاها والحال هذه  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ما كنت طلاقا بينك فقالت له  
وكيف أقول فقال لها قولي طلقت نفسي منك فقالت طلقت نفسي منك ولها بذلك بينة  
وأيضا دفع لها نفقة العدة وكتب بذلك ورقة مشمولة بخطه وختمه فهل والحال هذه يقع  
عليه الطلاق باثنا لا سيما اذا مضى بعد مدة الطلاق أشهر عديدة (اجاب) اذا ادعت

المرأة أن زوجها جعل أمها يدها في الطلاق لا يسمع منها إلا إذا طلقت بحكم الأمر ثم  
 ادعته فسمع منها وتقبل بينتها على ما دعتة وحيث ثبت ذلك طلقت رجعيًا من زوجها  
 إذا توفرت شرائط التليث والايقاع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بتيمة بكرة  
 قاصرة وبعد الدخول بها طلقها طلقين ثم تشاجر معها فقال له زوج أمها أبرأتك من مؤخر  
 صداقها ومن نفقة عدتها وجميع حقوقها فقال هي طالق فهل لا يصح إبراء زوجها أمها  
 به ولا تسقط حقوق الزوجة به وإذا بلغت بالحيمض في زمن العدة يكون لها مطالبة زوجها  
 بحقوقها اللازمة لها شرعاً (أجاب) الإبراء على الوجه المذكور غير صحيح وللزوجة بعد  
 بلوغها رشيدة مطالبة زوجها بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت  
 زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها فقال لها إن صحت براءتك فانت طالق فهل  
 لا يقع طلاقه والحال هذه (أجاب) نفقة العدة لا يصح الإبراء عنها قبل الطلاق والطلاق  
 المعلق على شيئين لا يقع قبل تحققهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق  
 ثلاث فانفرد بحريم من البيت وهي بحريم ولم يعاشرها حتى مضى لها سبعون يوماً ادعت  
 أنها حاضت فيها أربع حيضات فهل تنقض عدتها بذلك ولها التذلل بعد ولو بعد زوجها  
 إذا كان ابن عشر ففوق أن أسقط عاصمها وهو أبوها الكفاءة (أجاب) لا ينكح الزوج  
 المطلقة ثلاثاً حتى يملأها غيره ولو أنكر ما يجمعها مع مثله وقدره شمس الأئمة بعشر سنين  
 بنسكاح نافذ ومضى عدته ومن لطيف الحيل أن تزوج بمملوك ثم اهرق بشاهدين فإذا  
 أوجب ملكه لها فيظل النكاح ثم تبعه لبلد آخر فلا يظهر أمرها فإذا انقضت عددة المرأة  
 المذكورة بثلاث حيض في مدة يمكن فيها ذلك وتزوجت بعد مراهق بلغ سنه عشر سنين  
 فأكثراذن سيده ووطئها العبد وملكته انفسخ النكاح وساع زوجها الأول أن  
 يتزوج بها بعد انقضاء العدة حيث رضى وليها المذكور بذلك والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل طلب من ولده طلاق زوجته فأبى وامتنع من طلاقها فقال الرجل طلق الوكيل  
 فقال الولد اشهدوا يا حاضرون أني أطلق الوكيل ولا أطلق زوجتي ثم قال الوكيل  
 للزوج أبرأتك فقال الزوج للوكيل أنت طالق مخاطباً به كما حلت حرمت فهل لا يقع  
 على الزوج الطلاق وتكون زوجته باقية على عصمته ولا يحل لغيره أن يتزوج بها والحال  
 ما ذكر (أجاب) إن كان الأمر كما هو مذكور فيه فلا يقع على المرأة طلاق ولا يسوغ لها  
 التزوج بآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها أنت طالق فهل  
 يكون له مراجعتها ما دامت في العدة حيث كانت المطلقة الأولى ويجب عليها بعد  
 المراجعة طاعة زوجها وإذا أبت عن طاعته لا يجب لها عليه نفقة ولا كسوة (أجاب)  
 إذا وقع طلاق الزوج رجعيًا وراجع زوجته بعده في العدة يجب عليها طاعته فإن خرجت  
 من بيته بغير حق فلا نفقة لها ما دامت ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر  
 مع أبيه فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يعاشره وله زوجته إن وقصد في حال حلقة واحدة



مخصوصة منهما وبعد ذلك عينا بمحض جمع واصطلاح مع أبيه بعد التعيين المذكور فهل لا يلحق الاخرى بالطلاق (اجاب) نعم للزوج المذكور حصر الطلاق في احدي زوجتيه على ما هو الاظهر والاشبه لكن الذي حرره في رد المختار من باب طلاق غير المدخول بها انه اذا كان العموم في طلاق من له اكثر من زوجة بدليا كما مر أنه اوعليه الطلاق او الحرام يكون له التعيين في واحدة اتفاقا واذا كان استغراقيا كحلال الله او حلال المسلمين عليه حرام يكون فيه الخلاف والاشبه والاظهر ان له التعيين والظاهر انه لا خلاف في كل حل على حرام لانه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن جملة على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد من الاضافة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب زوجته الى السفر فامتنعت فقال على الحرام ان لم يسافر معي تكون في خالصة فلم تجبه فسافر وحده ثم رجع بعد ايام وطلب ان يراجعها فامتنعت من ذلك والآن انقضت عدتها وتريد التزوج بغيره فهل يقع الطلاق المذكور باثنا ويكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها (اجاب) اذا كان الطلاق على الوجه المذكور باثنا بالوجه الشرعي يكون لها التزوج بائنا حيث انقضت عدتها وتصدق في دعواها انقضاء العدة اذا كانت المدة تحتل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها وطلقها الاثنا على ذلك ثم ارادت الرجوع فيما ابرأته منه فهل لا تجب لذلك وليس لها مطالبة به حيث تحقق ابرؤها منه بحضرة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا تجب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت البراءة عن مؤخر الصداق بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر لجهة وترك زوجته في بلده وغاب في تلك الجهة مدة نحو اربع سنين فطلق عليه قاضي ناحيتهم وبعد انقضاء عدتها تزوجت غيره في غيبة زوجها فهل لا يصح طلاق القاضي عليه ولا تزوجها بغير زوجها الغائب واذا رجع الزوج من غيبته وانبت انها زوجته وان نكاحه سابق يفرق القاضي بينهما وبين الثاني ويلزمها بطاعة الاول خصوصا وان الثاني معترف بانها زوجة الاول واذا تعلل بالطلاق عليه حال غيبة الزوج لا يعتبر تعلله ولا يقع طلاق القاضي او طلاقها على نفسها (اجاب) حيث كان نكاح الاول معروفا سابقا على نكاح الثاني يحكم بنكاحها ولا يقع تطبيق القاضي عليه ولا يسوغ لاحد من قضاة هذا الزمان التطلاق على الغائب بعدم الاتفاق ولا بوجه من الوجوه ولو كان القاضي يرى ذلك مذهبا له لم يولى الامر عن ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سالت زوجها ان يطلقها على باقي مقدم صداقها ومؤخر صداقها المقتدر يكذبا وعلى نفقة عدتها المقدرة بكذبا فاجابها بذلك وطلتها على ذلك فهل يبرأ الزوج من المهر مقدما ومؤخرا ومن نفقة العدة المقدرة حيث طلقها على ذلك كله وقبلت منه ذلك وليس عليه المأثلية بشئ من ذلك (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته على صداقها وعلى نفقة عدتها يسقط المهر ونفقة العدة حيث ذكرت على ما نقله في صرة

الفتاوى عن البحر فليس للمرأة المذكورة المطالبة بشئ من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة مصلحة لدينها ومالها ابرأت زوجها من باقي صداقها وقدره معلوم بينهما وقال لها انت طالق على ذلك وكتبت وثيقة بينهما بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك فهل يقع الطلاق باثنا واذا اراد الزوج رجعتها لا تحل له الا بمهر وعقد جديدين برضاها (اجاب) الطلاق على مال بائن لا تصح الرجعة في عدته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها الاثنا ثم بعد انقضاء عدتها من مطلقها تزوجت رجلا بالاعاقلة مكافا ودخل بها واصابها فهل اذا طلقها الثاني وانقضت عدتها ايضا منه بالحض في ستين يوما او اكثر يحل له اطلاقها الاول والتزوج بها والعقد عليها (اجاب) اذا تزوجت مطلقة الثلاث زوجا آخر بنكاح صحيح بعد مضي عدة الاول شرعا ودخل بها الثاني ثم طلقها وانقضت عدتها منه ايضا والمدة تحتل ذلك حل للاول ان يتزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عرض عليه عوارض ومصائب ودعش عقله ولم يدرك ما وقع منه فهل اذا وقع طلاق في هذه الحال لا يقع الطلاق عليه (اجاب) اذا زال عقل الرجل بما ذكر وطلق في تلك الحال لا يكون طلاقه واقعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت ابنا في طلاقها من زوجها وان يبرئ منه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل الموكل ما أمر به من الطلاق وغيره بحضرة بينة فهل اذا كان الامر كما ذكر ليس لها ولا لابنها الرجوع على الزوج بشئ ولو حكم بالرجوع عا ك (اجاب) اذا ثبت توكيل الزوجة لابنها بالبراءة عن مؤخر الصداق وبراءة الوكيل الزوج عنه لا يكون لها ولا لوكيلها الرجوع في ذلك وكذا نفقة العدة لوجعلت عوضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على براءة ذمته من مؤخر صداقها المعين ومعتبها ونفقة عدتها منه الى انقضائها شرعا فهل الخلع صحيح ولا يلزمه لها نفقة اذا ظهر بها حل حتى تضع (اجاب) لا مطالبة للمرأة بما وقع الخلع عليه من مؤخر الصداق ونفقة العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج ببنت قاصرة فأبرأ ولها من صداقها فقال الزوج ان صح براءة تلك فهي طالق ثم قد عليها ثانيا بعد اشهر بمهر جديد لا اعتقاده ان الطلاق وقع ثم بعد ذلك طلقها فهل لا تصح براءة ولها مؤخر صداقها باقي في ذمة الزوج ولا يصح العقد الثاني لكون الطلاق الاول لم يقع ولا يلزمه المهر الذي عقد عليها به ثانيا وهل اذا خرجت من بيته ومضت مدة لا يلزمه نفقة المدة المذكورة حيث خرجت بغير اذنه ولم يفرضاها القاضي ايضا (اجاب) لا يصح ابراء الاب من صداق بنته الصغيرة ولا يقع المعلق على صحته فلها الرجوع به على زوجها بعد بلوغها رشيدة ولا يلزم نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت الى بيت اهلها واخذت معها دقيقا فأراد ان يصلحها فقالت لا اخرج من بيتي حتى أخبر الدقيق فحلف بالطلاق ثلاثا لا تخبر به الا في بيتي فتبين انها خبرت منه البعض قبل حلفه ولم يعلم به



فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) امكان البر شرط انعقاد اليمين فلا حث بخير البعض قبل اليمين في غير بيت الخلف لعدم امكان خبر هذا البعض في بيته وقت الخلف ولو قيل بانعقاده على ما بقي منه لم يحنث ايضا لعدم وجود الشرط فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة او اقام معها في بيت ابياهم مدة ثم اراد ان يخرجها من بيت ابياهم فامتنعت فترافع الزوج مع ابياهم الى قاضي ناحيتهم فعند ذلك شرط ابو الزوجة على الزوج شرط المجلس القاضي انه ان اخرجها من بيت ابياهم بغير رضاها يكون امرها بيدها وقبل الزوج هذا الشرط بقوله ان اخرجتها بغير رضاها يكون امرها بيدها فهل اذا اخرجها الزوج بغير رضاها لما انطلق نفسها فور الاخراج حسب الشرط المذكور ولا رجعة له عليها (اجاب) كما يصح الامر باليد من غير اي صرخ مع اتفاقا فاذ اعلق الزوج امر زوجته بيدها على اخرجها من بيت ابياهم بدون رضاها واخرجها كذلك وطلقت نفسها فور الاخراج المذكور بانته منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من قبل اكله مع اخيه فحلف بالطلاق انه لا ياكل مع اخيه المذكور ثم بعد مدة اكل معه وحنث في الطلاق المذكور ومكثت مدة وهي بداهه وحدها بالرجعة ومن غير ان تاكل معه ولا تشرب ولم يحتل بها ولا عاشرها معاشره الا زواج ثم بعد مدة من الحنث نحو خمسة وعشرين يوما تشاجر معها من قبل اخيه ايضا فأوقع عليها الطلاق الثلاث بسبب ذلك بعد خروجهما من العدة فما الحكم (اجاب) في شرح الدرر طلقها ثلاثا لا يقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما علمنا عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع اه وفي حاشية رد المحتار قوله فلو مضى ما علمنا اي بان كان اقروا وقت الطلاق به واشهره بينهم ومضت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقيما معها لان اقامته معها بعد اشتار الطلاق لا تمنع مضيا في الصحيح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق ونفقة العدة ثم بعد ذلك ماتت وهي في العدة فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يكون لها اخذ ما يخصها من تركته بالميراث الشرعي ولا يكون الطلاق المذكور مانعا لها من اخذ حقها (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا ومات الزوج وهي في عدته ورثت منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة من مدة ثلاث سنين وهو معاشرها او معها ابن صغير وتريد الا ان الطلاق منه جبر اعليه متعلقة بانه طلب منها ما لا يجوز فعله شرعا فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على طلاقها بدعواها المذكورة ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان ذهبت الى بيت ابيك تكوني من المحرمات على فخاقت قوله وذهبت الى بيت ابياها وصارت مقيمة به فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد نكاح زوج غيره او طلاقه بائنة وتحل له بعقد جديد بشرطه أولا يقع عليه شيء أصلا وتكون باقية على نكاحه الاول (اجاب) يقع على الرجل المذكور طلاقا واحدة بائنة وان

١٢٦٥

٧

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

٢

لم ينو لغيره العرف والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة بانه ومكثت في بيت خالها فذهب لها زوجها ليصلحها فغضبها فلما من اخذها فقال الزوج عليه الطلاق لا يخرج الا بها فقال الخال والله العظيم ما انت خارج بها فتوارى الزوج في جانب من البيت ثم ذهب لخالها وهو في البيت ولم يخرج منه وقال له اني راجعتها فقال له خذها واخرج ففعل فهل لا يقع عليه بذلك الطلاق حيث خرج بها وبرفي حلفه بذلك (اجاب) حيث لم يوجد اعلق عليه لا يحكم بوقوع الطلاق ولا يقبل قوله في انقضاءه اقر كاذبا ويدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها في نظير مؤخر صداقها ونفقة العدة وابراة عما كان لها عنده ومن جملة ذلك مقدم صداقها كان عليه فهل اذا ارادت ان ترجع عليه بنفقة العدة وبعض أمتعة تركتها باختيارها لا تجب لذلك (اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها بمؤخر الصداق ولا بنفقة العدة حيث وقع الخلع عليهما كما هو مسطور وما تركته له من الامتعة ان كان على سبيل التملك قبل الخلع ليس لها الرجوع فيها لوجود مانع الرجوع وهو الزوجية والا فلها اخذها والرجوع فيها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تراضى مع زوجته ان يدفع لها كل يوم اربعين فضة نظير النفقة فطالبته بما ترتب عنده من ذلك فوعدها بدفع ذلك وكسوتها وقال بحضرة جماعة من المسلمين ان فات باقي الشهر ولم يكسوها ولم يدفع لها المتجمد عليه تكون زوجته خالصة منه بالثلاث فهل اذا مضى الشهر ولم يدفع لها المتجمد والكسوة يقع عليه الغلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج ولا عبرة بقوله انه لا يقع عليه الطلاق لا عساره وعدم قدرته على دفع الكسوة والمتجمد بعد ذلك (اجاب) اذا وجد الشرط المعلق عليه الطلاق الثلاث وقع ويحكم عليه به والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها منه وبعد انقضاء عدتها بنحو خمسة عشر شهرا اراد ان يردّها الى مقره وادعى انه طلق مكرها فهل يكون الطلاق واقعا عليه وبعد انقضاء عدتها يكون لها ان تزوج من شامت (اجاب) نعم يقع الطلاق عليها طائعا كان المطلق أو مكرها وله ما بعد انقضاء عدتها ان تزوج غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على شيء ووجد الملق عليه فهل اذا كان له زوجات يكون له حصر الطلاق وتعيينه في واحدة ممنهن (اجاب) نعم يكون للزوج المذكور تعيين الطلاق وحصره في احدى زوجاته حيث لا مانع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على زوجة ابنة انها لا تشغل شيئا لنفسه ما دام في محله ثم خرجت من محله ومكثت مدة في محل آخر ثم بعد ذلك رجعت الى محله واشتغلت لنفسها فهل تنقطع الديمومة ولا يقع الطلاق (اجاب) كلمة ما زال وما دام وما كان غاية تنتهي اليمن بها فلو حلف لا يفعل كذا ما دام يتخارى فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانتهاء اليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين معلوم من الدراهم على زوج بنته الباقعة ووكته بنته في البراءة من حقها

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٢

١٢٦٦

١٥



الذي لها على زوجها بطلانها فقال أبو الزوجة سألتك أن تطلق بنتي في نظير براءة ذمتك من الدين الذي لي عليك ومن حقها قبل الزوج وأجابته لذلك وطلقها على ذلك فهل إذا تحقق ذلك بالبينة الشرعية وأراد أبو الزوجة الرجوع على الزوج لا يجب لذلك ويقع الطلاق باثنا (أجاب) إذا أبرأ الأب زوج ابنته من ماله بزمته من الدين لا يكون له المطالبة به حيث ثبت الأبراء بالوجه الشرعي والطلاق في نظير البراءة من الدين طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان دخلت منزل أخيك فانت خالصة فدخلت فهل لا تحل له إلا بعد جديد وإذا ادعى رجل على آخر بشئ وأحضر شاهديه ولم يحضر من يزكيهما لا يجوز للقاضي الحكم بدون التزكية وإذا حكم بدونها لا ينفذ حكمه ويكون باطلا والحكم جاهلا (أجاب) يقع بلفظ خالصة الطلاق البائن وقد أفتى شيخ مشايخ الإسلام مفتي السلطنة العلية على الدوام يحيى أفندي حفظه الملك السلام بأن الحكم بالشهادة قبل تزكيتها غير نافذ لأن الحكم ليس لهم أن يحكموا مثل هذه الأحكام كما نقل عنه في الفتاوى الرحيمية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان خرجت احدا كامن غير اذن والدني أو طلبت مني الاذن قبل استئذانها تكون على ذمة نفسها فاصدا بذلك الطلاق ثم خرجت احدا مامع والدته بالاذن منها وكانت الثانية قد طلبت الاذن من الام بخر زوجها فلم تأذن لها وأمهلتها الى رجوعها مع ضررها فخر الزوج فاستأذنته الزوجة الباقية في الخروج فلم يأذن لها فبقيت في البيت الى الآن فهل لا يقع طلاق على الزوجة التي لم تخرج أصلا حيث استأذنت من امه في خروجها قبل الاستئذان منه (أجاب) إذا علق الطلاق على شيء ولم يوجد المعلق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دخلت عليه زوجته وهو جالس يتغوط في وسط الدار فتكلمت معه بهذا الخصوص فتمها وانتقل لذي جمع من الرجال وقص عليهم الزوج ما قالته له زوجته ومن الجملة ادعى عليها انها قالت له شل الغائط في طربوشك فانكرت الزوجة ذلك فخلف بالطلاق الثلاث انها قالت له ذلك وطلبته لدى نائب الشرع بهذا الخصوص فهل والحال هذه يكون القول قول الزوج ويصدق بيمينه أم يكون القول قولها (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور حيث لم يبين خلاف ما قاله الزوج والقول له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وزع عليه الحماكم طينا ليزعه فعند طلبه لذلك خلف بالطلاق انه لا يزعه ولا يخرجه وان زعه لا يقع في البلد وذهب الى زوجته وأخبرها بذلك فاختدت امتعة له وخرجت من داره فذهب الخالف الى رجل فاستنفع له عند الحماكم في رفته عنه فذمعه عنه وسلمه لغيره فهل إذا لم يزعه الخالف المذكور ولم يخرجه ولم يضع يده عليه لا حنث عليه وتكون زوجته على عصمة وعليها طاعته إذا تحقق ما ذكره بالبينة الشرعية (أجاب) إذا لم يوجد معلق عليه الطلاق المذكور فلا حنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته

البالغة طلاق رجعية ادعى عليه أبو الزوجة وأنها بأنه طلقها ثلاثا فانكر الزوج دعواهما فهل إذا لم يثبت بينة شرعية أنه طلقها ثلاثا يصدق الزوج بيمينه ويكون له مراجعة زوجته ولا عبرة بدعوى أبي الزوجة وأنها (أجاب) لا لزوم مراجعة مطلقته رجعيا مادامت في العدة حيث لم يثبت أن الطلاق بائن أو ثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق إلا تأتيني بالدرهم من الصندق فلم تأت بها خلف مرة ثانية كذلك ولم تأت بها فقام الزوج وأخذ الدرهم المحلوف عليها بنفسه فهل إذا لم يكن صدر منه طلاق غير هذين قبل ذلك يكون له مراجعتها مادامت في العدة بدون عقد وإذا كانت العدة منقضية يكون له مراجعتها بالعقد إذا هي رضى (أجاب) للزوج مراجعة مطلقته رجعيا ولو بطلقين مادامت في العدة وتجديد نكاحها بعدها بشرطه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية من مدة خمسة أيام وأراد رجوعها وهي في العدة فهل يكون له رجوعها (أجاب) لا لزوم مراجعة مطلقته رجعيا مادامت في عدته بدون رضاها وتجبر على طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بهاء اسمى عند العامة بالمبارك وأراد أخوها أن يخرجها من منزل زوجها وتقيم بمنزله لتداوى فلم يررض زوجها وكره أن يهين لها منزلا ويحضر لها من يخدمها ويؤديها وطل الزنا والتشاجر بسبب ذلك ثم ان الزوجة المذكورة طلبت من زوجها ان يطلقها وتعوض له في نظير الطلاق شيئا معلوما فاجابها لطلبها وطلقها طلقة واحدة وسلمته ما عوضته له فهل إذا ادعت بعد ذلك انها كانت وقت التعويض ذاهلة العقل بسبب الداء المذكور لا يقبل قولها ولا تسترد ما أخذ الزوج منها (أجاب) الذهول ذهاب العقل وهو من أقسام الجنون فإذا أسندت المرأة المذكورة ما ذكر الى حال الجنون فإن كان معهودا قبل منها والا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها طلاقا واحدة ثم راجعها ثم تشاجر معها ثانيا فقالت ان لم تطلقني والا قتلت نفسي فقال لها أنت طالق بمحض رجاعة من المسلمين فهل له أن يراجعها قهرا عنها (أجاب) للزوج مراجعة زوجته المذكورة بدون رضاها مادامت في العدة حيث لم يثبت عليه اي قاع طلاق آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها وعليه دين لها فقال لرجل كاتب كتب سنداً بينها الذي على فكتب الكاتب لها ورقة بالطلاق مع عدم علم الزوج بتلك الكتابة قائلا الكاتب اني لم أفهم ما قال الزوج لي فهل لا يقع بتلك الكتابة شيء وإذا قلتم بعدم الوقوع فاذا طلقها ثانيا رجعيا يكون له الرجعة (أجاب) إذا ثبت امر الزوج بكتابة وثيقة الملاقاة وقع والا لا وقوع ويكون له المراجعة مادامت الزوجة في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا على البراءة من حقوق النكاح مرتين فهل إذا ردها من الطلاق الاول والثاني بتجديد العقد عليها يسوغ له ذلك ويملك طلاقه بعد ذلك



حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الطلاق وكان حراً (اجاب) للزوج المذكور تحديد  
النكاح بشروطه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج اخوته انه  
طلقها ثلاث طلقات متفرقات واحدة في ثلاث عشرين وجبوا نكاحها فاعترف الزوج  
بطلقة رجب وطلقة قبلها وانكر الثالثة فاقام اخو الزوجة بينة وأخبرت بأنه حصل  
تساجر بين الزوج وأخي زوجته حين اراد صلحهما من بيت ابيها فقال الاب للزوج انت  
طلقتها ثلاثاً طلقين ظاهرين وطلقة في الدار بينك وبينها فلا وجه للصالح فقال له  
الزوج ا كنت حاضر عندنا حين طلقت طلقة الدار حتى ثبتت على الثلاث بها ولم ينازعه  
الا في هذه الطلقة فقال بعض الحاضرين اصحح ما يقول هذا فقال صحيح وكان ذلك قبل  
شهر رجب المذكور فهل يؤخذ باقراره بحجة كلام هذا القائل ويكون ذلك اقراراً  
بالطلقة الثالثة التي بينه وبينها وباعتباره بطلقة رجب ويحكم عليه بالثلاث (اجاب) اذا  
ثبت اقرار الزوج بالطلقة الثالثة المتنازع فيها حكم عليه بها ولا تحل له زوجته والحال  
هذه الا اذا نكحت زوجاً آخر بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده زوجة  
مريضة بالمبارك فاراد اخوها اخذها عنده وقال الزوج لا بل آتي لها من يداء بها ومن  
يقوم بخدمة ما فابت وطلبت من الزوج ان يطلقها في نظير براءة تمام عليه من الصداق  
فأبرأته من الصداق وسلمت ما عندها له من المتاع فطلقها طلقة واحدة على صحة البراءة  
والحال انها سلمة العقل وعائنتها البينة ولم يعهد فيها خلل في عقلها قط والبراءة منها  
والطلاق من الزوج بحضرة أخيها ثم بعد شهر ادعى أخ لها لم يكن حاضر وقت البراءة  
والطلاق وهو أصغر سن من الآخر الحاضر عدم صحة براءة أعماجونها وان ذلك غير  
ثابت يريد بطلان البراءة وصحة الطلاق فهل لا تعتبر دعواه (اجاب) دعوى الاخ المذكور  
عدم صحة براءة أخيه من صداقها غير مسموعة من غير توكيل عنها حيث كان الامر ما هو  
مستور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقربانه طلق زوجته طلاقاً كراهه على براءة  
ذمتهم من صداقها ثم بعد ذلك أنكر الطلاق فهل اذا شهد رجلان على اقراره يؤخذ به  
ويحكم عليه بوقوع الطلاق (اجاب) اذا ثبت اقرار الرجل المذكور طائعا بانه طلق  
مكرها حكم عليه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تساجر مع زوجته فطلبته الى قاضي  
الناحية وطلبت منه الطلاق فامتنع فقالت له لست أعيش معك فسالها القاضي المذكور  
عما كان لها من الصداق فقالت سبعون ريالاً فصدقها زوجها المذكور في ذلك فقال  
لها القاضي قولي لزوجك طلقني على تسعين ريالاً في ذمتي فقالت له ماذا فقال لها  
طلقتك على ذلك وذلك كله بعد ذكر القاضي المذكور ان سبعين ريالاً نظير الصداق  
والعشرين نظير نفقة العدة والمتعة فهل والحال ماذا يكون الطلاق صحيحاً والمسمى  
لازماً فاذا طالبت بالصداق يكون له الطلب بالقدر المطلقة عليه واذا تعالت بأنها لا تعرف  
معناه ولا يلزمها بذلك شيء لا تجاب لذلك لانه طلاق على مال في ذمتها (اجاب) اذا طلق

الزوج زوجته على مال معلوم وقع بذلك الطلاق اليائس ولزمها المال حيث قبلت ولا مانع  
وفي الدر شرط قبول المرأة الخلع عليها بمعناه لانه معاوضة واستظهر العلامة ابن عابدين انه  
شرط للزوم البذل وان وقع الطلاق لان جهلها بمعناه عذر في عدم سقوط حقها ولا يلزم  
منه عدم طلاقها اذا قبل فأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
ثلاثاً في نظير حقوق النكاح ونفقة العدة وبعد ان حاضت ثلاث حيض بعد الطلاق في  
مدة ستين يوماً رأت أن تزوج غير مطلقها فادعى المطلق انه وقت الطلاق قصد في قلبه  
طلقة واحدة ويريد أن يردّها العصمة جبراً عليها فهل اذا ثبت الطلاق الثلاث على الوجه  
المذكور لا تحل له الا بعد تزوج آخر ولا عبرة بدعواه المذكور وهل ان تزوج من  
شأت بحضرة مطلقها المذكور (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً لا تحل له حتى  
تنكح زوجاً آخر بشرطه وحيث ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور لا يكون له  
مراجعة زوجته ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المستور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تساجر مع زوجته وهي في بيته فقال على الطلاق لا تخرجي الا باذني ثم بعد ذلك اذن  
لها بحضرة بينة شرعية فخرجت باذنه فهل اذا قال لها بعد الخروج بالاذن خرجت لاجل  
وقوع اليين فاصدقوا تخويفها لا يضر قوله المذكور ولا حث عليه به (اجاب) حيث  
خرجت بالاذن بعد العلم به فلا حث ولا يقع طلاق بقالة الزوج على الوجه المذكور والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً في صحته وأعطاه نفقة جميع عدها  
وسافر ثم مات قبل انقضاء عدها باثني عشر يوماً فهل ترثه (اجاب) لاميراث لا عتدة  
المذكور حيث طلقها زوجها ثلاثاً في صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته ثلاثاً بعد خروجه من العدة زوجها وليها العاصب من عبد عموك للمطلق  
المذكور رضا كل من الزوجة ووليها العاصب ثم بعد ان دخل بها وأصابها ملكه لها  
وقبلت الحمل وقبضته بطريق الهبة فهل يتفسخ النكاح ويكون مطلقها الاول العقد  
عليها بعد انقضاء عدها من الثاني (اجاب) نعم يفسخ النكاح بذلك واطلاقها لثلاثاً ان  
يعقد عليها بعد انقضاء عدة العبد حيث وطئها العبد بنكاح صحيح وكان بالغاً او مراهما  
بلغ سنه عشرين سنين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن  
نفقة عتتها والمتعة فقال لها ان صحت براءة فانت طالق ثم بعد ذلك أفتاه الفقهاء  
بناحية الصعيد بعدم وقوع الطلاق على يد قاضي الناحية المذكور وحكم بعدم وقوع  
الطلاق بحضرة الزوجين وصدق زوجته بذلك وصار معاشرهما نحو ستة أشهر وهو  
يتمتع بها فالان ارادت زوجته منع نفسها عنه فاعمة ان الطلاق المعلق على صحة البراءة  
المذكور واقع عليها فهل يكون افتاء الفقهاء وحكم القاضي بعدم الوقوع صحيحاً  
والحال هذه وليس لها أن تمنع نفسها بزعمها المذكور (اجاب) نفقة العدة غير واجبة  
قبل الطلاق فلم يصح الا براءة عنها قبله والطلاق المعلق على شيئين لا يقع بدون تحققهما



والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقالت له أريدك من الحق والمستحق وتحملت بيتي فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت جاهلة بالقدر المبرأ منه وسفينة بان لم تصل لا يقع الطلاق واذا قلتم بوقوعه هل يصير الزوج بريئا مما أبرأته منه (أجاب) السفينة عندنا هو خفة تعترى الانسان فتجمله على العمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل كفي الدور والغرور والبراءة عن المجهول صحيحة وعدم صلاة المرأة لا يوجب خللا في تصرفاتها المالية حيث كانت مصلحة لها فماذا ابرأت الزوجة زوجها مما علم عليه وقت البراءة وعلق الطلاق على صحة تلك البراءة كان الطلاق واقعا لصحة البراءة عما بذمة الزوج لها وقتئذ فليس لها الرجوع بما وقع البراءة عنه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته طلبة واحدة رجعية فطأها الوكيل ثلاثا وكسب لها ورقة بذلك فهل يقع على الزوج الموكلة طلبة واحدة رجعية فتتزوج أو يقع عليه الطلاق الثلاث (أجاب) ان كان الواقع ما ذكر لا يقع الثلاث وفي وقوع الواحدة خلاف فقال الامام بعدد مائة وقال لا تقع كافي الدر من المشيئة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة صغيرة ولها أم فحصل تشاجر بينهما فطلبت أم الزوجة المذكرة من الزوج أن يخالف زوجته على صداقها المقدم والمؤخر وعلى نفقة العدة بعد تقديرها بمبلغ معلوم على أن يرجع الزوج على الأم المذكرة اذا بلغت البنت وطلبت ما ذكر منه فخالعها على ذلك فهل اذا أرادت الأم المذكرة كورة أن تطلب الزوج بما وقع عليه الخلع من الصداق والنفقة المذكرة كورين لا تجاب لذلك واذا بلغت البنت وطلبت من زوجها صداقها يكون للزوج الرجوع على أمها بذلك حيث التزمت به الأم (أجاب) اذا وقع الخلع بين الزوج وأم الصغيرة فن اضافت الأم البذل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كالأول كان الخلع مع أجنبي وان لم تصف ولم تضمن فهل يقع الطلاق كما يقع في خلع الأب لاروايه فيه والصحيح انه لا يقع كذا في الواقع ومثله في رد المختار عن البحر ولا ولاية للأم في قبض مهر الصغيرة بدون وصاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ان عتبة بيته في بيته الاصلى ثم جاءت بيته شهدت بأنها في بيت جاره فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) اذا تبين وظاهر خلاف ما حلف عليه وقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث لا أطولك الا بعدمضي سنتين وقبل مضي المدة اضروبه خالعا وعقد عليها في الحال من غيراذن وليها ومضت مدة المدة وفعل المحلوف عليه فيها فهل لها ان تترج غير بعد وفاء عدتها ولا (أجاب) اذا وطء الزوج زوجته قبل مضي المدة المذكرة كورة وقوع الطلاق الثلاث ولو كان الوطء بعد الخلع وتجديد النكاح فلا تحل له حينئذ الا بعد زوج آخر بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعية او مات قبل انقضاء عدتها منه فهل اذا أرادت

الزوجة أخذ استحقاق ميراثها من تركته فحجب ذلك وليس لاحد معارضة ما وصفتها ومنعها من استحقاقها (أجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا ومات قبل انقضاء عدتها كان للميراث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلبة رجعية وله منها ولد رضيع فلما أراد أن يراجعها قبل انقضاء عدتها فامتنعت فهل اذا لم تنقض عدتها يكون له مراجعتها جبراعا عليها ولا تتوقف الرجعة على اذنها ولا رضاها (أجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في الهدنة ولا يشترط في الرجعة رضا الزوجة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج بته القاصرة لرجل على صداق معلوم ودخل بها الزوج ثم بعد ذلك تشاجر معها الزوج فذهبت الى بيت أبيها ثم ذهب الزوج ومعه جماعة الى بيت أبيها لعودها الى داره فطلب أبوها طلاقها من الزوج فامتنع فقال له أبوها أنت ممنع خوفا من دفع الصداق على الطلاق ان طلقت ابنتي لا آخذ لها صداقا فطلقتها الزوج فهل يكون الصداق باقيا بذمة الزوج ولها المطالبة به بعد دبلوغها ولا عبرة بقول أبيها أو يعدني الأب له مسقطا واذا انتم بقائه بذمة الزوج فهل يحث الأب بأخذها الصداق بنفسها أو بوكيلها أم لا (أجاب) للمرأة المذكرة المطالبة بالصداق بعد بلوغها وان لم يأخذ الأب الصداق لا يحث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها الشرعية ولم يحصل لها منه ضرر فخنعتها أخ لها عن بيت زوجها المذكرة كور من غير مقتض لذلك فذهب زوجها الى أخيها والزوجة في بيت أخيها ليرسلها معه فابت الزوجة وأماها عن الذهاب مع الزوج وشتموا الزوج من غير مقتض فقال زوجها ان لم ترح مسي في هذه الليلة فهي طالق لاجل أن يرسلوها معه فأبوا فتركها الزوج ثم أرسل اليهم ثانيا في الليلة المذكرة كورة رجلا ليرسلوها معه فأبوا أو قعوا عليه اليمين وقالت الزوجة مع أمها وأخيها اسعة طناحقنا عنه ولم يلزمه منه شيء أصلا وموجود بذلك بيته والحال ان الزوجة بالغة رشيدة قصب وعلى الزوج حتى تزوج غيرها فله بالمعروف بالصداق ثانيا فهل يلزمه ذلك (أجاب) اذا ابرأت المرأة زوجها من المهر واسقطت حقها منه لا يكون لها الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال له أبوه ان لم تطلق أمك أدبك ضربتك ستين نبوتا وتركه فلم يطلقها في ذلك الوقت ثم خرج أبوه لزراعتة في بلد أخرى ورجع فلم يجد طلاقها ولم يخاطبها في ذلك حتى مضى نحو عشرين يوما فاحضر الابن نائب قاضي بلدهم وطلقها ثلاثا ولم يكن ذلك بحضرة أبيه فهل يقع الطلاق على الابن المذكرة كورة يلزمه دفع حقوقها الشرعية ولا ينفعه تعمله بأن الطلاق المذكرة كورة حصل مستعدا لا كراه السابق (أجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكرة كورة فلا تحل له زوجته والحال هذه حتى تسلم زوجها غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن الدار يخرج منها ثم أراد الرجوع اليها والسكنى فيها فخالع زوجته لاجل ان يتخلص من الطلاق الثلاث ثم بعد الخلع حصل له مانع من فعل المحلوف



عليه فتركه واعرض عنه ثم عقد على زوجته وهي في العدة فهل يكون ذلك العقد صحيحا لا يتوقف على انقضاء عدة لكونه معرضا عن فعل المحلوف عليه أولا (أجاب) نعم للزوج تجديد العقد على مطلقته باثنا في العدة وبعدها حيث لم يسبق منه ما يتم به عدد الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع مشد البلد بسبب انه يأخذه لتنفيذ كنان الاوسية بالناحية فحلف بالحرام انه ان اخذه ونقض في المكان في هذا اليوم لم هو قاعد في البلد فاخذه ونقض في المكان المحلوف عليه وقعد في البلد بعد ذلك نحو عشرين يوما ثم طلع منها بعد مكثه فيها المدة المذكورة بسبب غير ذلك وعاد ومكث في البلد بعد ذلك ثم بعده رفع الامر لنائب الشرع بالناحية وأخبره بأنه حلف اليمين المذكورة وقعد بعده المدة المذكورة واطلق ولم يقصد شيئا حال حلفه وأخبره أيضا بأنه وقع عليه من الزوجة المحلوف منها قبل ذلك طلقان فعرفه نائب الشرع انه وقع عليه ثلاث طلقات وفرق بينه وبين زوجته بمحض جمع من المسلمين ثم بعد مجلس التفريق عدة ادعى المحالف ان قصده بعدم القعود في البلد الطلوع منها ولو بعد مدة مع انه لم يصدر منه الاخبار بهذا القصد من يوم حلفه لغاية مجلس التفريق فهل الاخبار بهذا القصد بعد التفريق ينفعه ولا يقع الطلاق أولا ينفعه ويقع عليه (أجاب) لا يملك الزوج رفع الطلاق بعد الحكم بوقوعه شرعا ولا يحل الزوجة المذكورة لزوجهها والحال هذه حتى تنكح زوجا غيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهي حامل منه فأت منها وعن أبيه وترك ما يورث عنه شرعا ثم بعد ذلك وضعت حملها بنتا فاذا يخص كل وارث (أجاب) لا بنت النصف فرضا والباقي للاب فرضا وتعتصم ولا شيء للزوجة ولو ماتت في عدتها حيث كان الطلاق حال صحته مطلقا أو في مرض موته وبوالها الطلاق المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ربيبه وقال له انت وفرت بهائلك بيها ثم فقال له زوج أمه على الطلاق لا بد من تقويم بهائلك وبهائلك أي البهائم المشتركة بينهم او اذا طلع على شيء أدفعه لك واذا طلع عليك شيء أصبر عليك به فهل اذا امتنع الربيب من التقويم ولم يجبه في ذلك لا يقع عليه الطلاق حال بل عند الياس حيث أطلق في حلفه ولم يعين وقتا (أجاب) حيث أطلق المحالف ولم ينو الفورية ولم تقم قرينة عليها لا يحث بعدم الفعل فور اليمين على ان اليمين على فعل الغير الذي لا يملكه المحالف يرفقه بالقول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته انها لا تدخل المحل الفلاني فهل ينفعه الحلف ويكون مخاصا له سن وقوع الطلاق الثلاث قبل الدخول ويتبع به طلاق واحدة بائنة ويكون له انعقد عليها بهر جديد برضاها بعد وفاء العدة بوضع الحمل وفعل المحلوف عليه (أجاب) اذا طلق الرجل المذكور زوجته طلاق واحدة وانقضت عدتها وفعلت المحلوف عليه بعد انقضائها لا يقع الطلاق الثلاث وانحلت اليمين فله تجديد العقد عليها بشر وطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل

١٢٦٦

٢٨

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

١٧

ذى القعدة

١٢٦٦

١٧

ذى الحجة

١٢٦٦

٦

عن شيخ الحفزة تشاجر مع الانفارق قال على الطلاق الثلاث لا أخدم أحد الا بعد ان أكون وكيلامقوضا ثم انه وكله وكالة مقوضة وادى يخدم به ذلك فهل اذا خدم بعد ان صار وكيلامقوضا لا يحث وتكون زوجته باقية على عصمته (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق ان خرجت الى بيت أهلك خرجت وراءك وان طلبت الطلاق هناك طلقك فخرجت ولم يخرج وراءها وسافر من يومه ثم عاد بعد ستة ايام ووجدته في بيته فعاشرها واستمتع بها بالوطع وغيره مدة ايام وسافر بعد ذلك وغاب مقدار ثلاثة اشهر ثم رجع اليها فقال له اهلها قد انتقضت عدتها بالثلاثة اشهر لانك لم تراجعها بالالةظ المبروف والحال انه لم يقع منه طلاق قبل هذا فهل يكون الاستمتاع والوطع رجعة وتكون باقية على عصمته (أجاب) اذا تحقق من الزوج طلاق رجعي فله مراجعة زوجته في العدة بالقول أو بما يوجب حرمة المصاهرة كالوطع حيث لم يسبق منه ما يكمل الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على اهل زوجته بالطلاق انهم لا يدخلون عليه مادام ساكنا بهذا المحل فهل اذا عزل منه وسكن في جهة أخرى بعيدة عنه وسكن شخص من اهل الزوجة في البيت المحلوف عليه بالاجرة وصار قاطنا فيه لا يقع الطلاق على المحالف والحال هذه حيث لم يساكنه فيه ولم يدخل عليه أحد فيه الى الآن (أجاب) كلمة ما زال وما دام غاية تنهي اليمين فيها فلو حلف لا يدخل عليه اهل زوجته مادام ساكنا بمكان كذا ثم زالت سكناه فيه لا يحث بالدخول عليه بعد ذلك ولو في ذلك المكان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها ثم توفي بعد طلاقه بمدة بيرة فأرادت الزوجة ان ترث في متاع زوجها المتوفى فادعى وارث الزوج انه طلقها ثلاثا وهو في حالة العدة وأقام بينة على ذلك فادعت الزوجة انه طلقها في حال المرض ولم تقم الزوجة بينة على ذلك فهل لا ترث في متاع زوجها ولا يكون لها نصيب منه حيث لم تقم بينة بمرض الزوج في حال طلاقها (أجاب) حيث ثبت بالبينة الشرعية ان الطلاق المذكور كان في العدة لا يكون للمرأة المذكورة حق في ميراث زوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها انت طالق ولم يقع الطلاق في نظير البراءة بل طلقها طلاقا رجعية وبعد ايام قليلة راجعها على يد فقيمه وهي في العدة بشهادة بينة شرعية فهل تكون الرجعة والحال هذه صحيحة حيث لم يثبت انه طلقها باثنا في نظير براءتها ويكون القول قوله في ذلك واذا تزوجت آخر بعد مضي خمسة واربعين يوما من وقت الطلاق الرجعي الذي راجع فيه عتله انها حاضت فيها ثلاث حيض لا يكون النكاح والحال هذه صحيحا ولا تصدق في انقضاء عدتها بالحيض في خمسة واربعين يوما (أجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في اقل من ستين يوما على الصحيح المقتضى به ودعوى الزوج بعد انقضاء عدة الزوجة انه كان راجعها فيها لا تقبل منه حيث كذبتة الابينة والله تعالى

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

١٦

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥



أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثم بعد مضي أربعين يوما ادعت انقضاء عدتها وتزوجت رجلا آخر غير الأول فهل لا تصدق في دعواها انقضاء العدة في هذه المدة ويكون النكاح من الثاني فاسدا (اجاب) لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحكم في أقل من ستين يوما على الصحيح المقتضى به فلا يصح النكاح المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده فقال له على الطلاق الثلاث من أمك ما أنا معاشر لك وأطلق ثم صار يا كلان من عيش وطبيع واحد ونصرف أم الولد المذكورة كسبهما في مصاخر المعيشة غير أنه لا يبيت معه في مكان وفراس واحد وإن كان المنزل واحدا وبأكل كل منهما في أثناء وحده فإذا يكون الحكم (اجاب) حيث لم تنتف المعاشرة فوراً مع التمكن يقع الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أن لا تدخل دار فلان فدخلتها ثم بعد ذلك ادعى أنه كان نائوا في سره هذا اليوم والحال أنه عامي فهل لا يجاب لدعوى نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور والحال هذه لأن نية تخصيص العام إنما تعمل في المفوض والفعل لا عموم فيه حتى يقبل التخصيص بالنية ديانته كما في أن أكلت طعاما أو شربت شرابا أو لبست ثوبا فيدين في تخصيصه بنوع من الطعام والشراب والثياب بخلاف ما لو لم يصرح بالنية فلا يصح أصلا على الزاجع كما يستفاد من كلامهم ومنه ما في حادثة البؤساء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته البالغة ثلاثا وانقضت عدتها منه ثم بعد ذلك تزوجت من عبد مملوك له برضا وليها وبعد الدخول بها ما سكتها فهل بعد انقضاء عدتها من وقت تعليق المملوك يكون له العقد عليها (اجاب) نعم للزوج المذكور العقد على زوجته والحال هذه حيث كان العبد المذكور بالغاً أو مراهقاً بلغ سنه عشرين سنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين امرأته مشاجرة ومناقشة فادعت زوجته بأنه طلقها عناداً مع زوجها فانكر دعواها فهل إذا لم تقم عليه بينة بالطلاق يكون القول قوله بيمينه في عدم الطلاق المدعى به وعليها طاعته (اجاب) القول للزوج بيمينه حيث لا بينة للزوجة على دعواها الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذهبت من بيت زوجها إلى بيت أبيها فطلبها زوجها للعودة إلى منزلها فامتنعت فصار يكررها إلى البيت في كل وقت فتمتنع حتى مضت سنة كاملة فرفعته إلى شيخ البلد فبخره على دفع عن كسوة عام النشور وأمرها أن تعود إلى زوجها فأبى وتزوجت هذه المرأة ولم تقبلها وقالت لا أعود إليه فأمره المحاضرون بطلاقها حيث امتنعت من العودة إلى منزلها فقال لها أنت طالق فهل يقع الطلاق رجعيًا حيث لم يوجد خلع ولا إبراء ولم يكن الطلاق المذكور في مقابلة مال ولم يبق منه طلاق آخر فلمراجعة الحال هذه قبل انقضاء عدتها (اجاب) نعم يكون الطلاق الصادر من الزوج على الوجه المذكور رجعيًا فله مراجعة زوجته مادامت في عدته والحال هذه بدون رضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته

ووكات الزوجة أيضا وكلا آخر في براءة الزوج فاجتمع الوكيلان وأمر وكيل الزوجة الزوج مما استحق الزوجة عنده على يد بينة بحضرة قاضي الجهة وأوقع وكيل الزوج الطلاق على تلك البراءة بحضرة ذلك القاضي ولم يكتب بينهما ورقة طلاق اعتمادا على البينة ثم لما انقضت العدة أرادت المرأة التزوج فطلب منها قاضي جهة أخرى ورقة الطلاق فاحضرت البينة فلم يكتبها فهل تكفي تلك البينة لأن العدة عليها ولا لزوم لورقة الطلاق (اجاب) للطلقة المذكورة التزوج بعد انقضاء عدتها ولا يتوقف زواجها والحال هذه على احضار ورقة الطلاق وهذا أمر ديانى وليس للقاضي بعد العقد التعرض لمنعها عن الزوج الثاني مع غيبة الزوج الأول وعدم خاصته أو من ينوب عنه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة لهما أم تشاجرت زوجة أحدهما معه بسبب غضب أمه فحلف بالطلاق أنه ان غضبت أمه لا يدفع لها شيئا من سعيه ولا من سعي أخيه فهل إذا غضبت الأم ودفع الأخ الثاني لها أشياء من المال المشترك بينهما بدون علم أخيه لا حنث على الخالف (اجاب) الطلاق المعلق على أمر لا يحكم بوقوعه قبل تحقق ما علق على وجوده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة حلفت منها بالحرام أن الثياب التي يأق لها بها أو يباشر شرها لا تخدم أهلها فيها فاشترى رجل أجنبي ثيابا بدون إذن الزوج وبدون أمره ودفعها للزوجة الخالف ولبستها وخدمت فيها أهلها فهل لا يحنث الخالف بذلك حيث لم يكن ذلك بأمره ولم يباشر ذلك بنفسه (اجاب) لا حنث إن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بسبب نصف مجيديه أرسلها لهما مع ابنه فقال لها على الطلاق الثلاث أنك أخذت بها فقات أخذتها ولكن ما أخذتها من يدك فالطلاق وقع عليك فهل إذا كان قال لها في حلفه أخذتها ولم يقيد أخذها لها بيده لا حنث عليه (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث لم يتحقق بالوجه الشرعي خلاف ما حلف عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وهو سكران بالخمر ولا يدري ما يصنع به هل يقع الطلاق أم لا (اجاب) طلاق السكران واقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته فذهب ليصلحها فطلبت منه كسوة عن شيت وغيره وطلبت منه حكة فاشترى لها الشيت دون الحكة فدفعت والد له من غير إذن ابنه عن حكة فهل إذا لم يرز الزوج بذلك يكون لو والده استرد ما دفعه لها وإذا طلقها طلقة رجعية مسبقة بأخرى يكون له رجعتها في العدة بدون إذنها ورضاها (اجاب) للزوج مراجعة ما قلته رجعيًا مادامت في عدته وما دفعه الأب عن ابنه تبرعا في مقابلة ما تنفق الزوجان عليه من الكسوة الواجبة لا يرجع الأب به عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فاحضر أبو الزوج بينة من المسلمين وأقر بأن جميع ما استحقه بنته على زوجها وصله وإن بنته لا تستحق عنده زوجها شيئا وطلب من الزوج طلاقها فقال له الزوج ابنتك تكون



طالق فلهل والحال هذه يقع الطلاق رجعيًا وللزوج الرجعة ما لم يكن الطلاق المذكور في مقابلة مال يقع رجعيًا فالزوج الرجعة ما دام في العدة وإن كان في مقابلة مال يكون بائنًا فلا يملك الزوج الرجعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالف زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عدها ولها عليه مبلغ من مقدم الصداق لم يذكر وقت الخلع فهل يسقط ذلك المبلغ بالخالعة وليس لها ما البتة به (أجاب) يسقط الخلع والمباراة كل حق لأحد الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل ومنعهما من أخذ ما لها من الفرس وغيره وأرسلها إلى بلدتها ولم يدفع لها حقوقها الشرعية وأرسل لها بعد الطلاق قدر ما علمها من الغلة ومن الدراهم نفقة ثم بعد مدة طلبها لبلده ليصلحها حيلة عليها وحسب ما دفعه لها من النفقة من قعر ودرهم وما دفعه لآخوتها تقوطا أيام زواجهما من أصل مهرها فهل لا يجب لذلك شرعا ويكون لها ما البتة بما تستحقه من بقية المقدم ومؤخره وما لها من الفرس والدين الثابت لها (أجاب) للزوجة مطالبة زوجها بما تحقق بقاءه بذمتها من المهر وغيره وبما تملكه من الأعيان التي عنده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جمع على والذرة جماعة وأراد طلاق زوجته ودفع لآبيها مؤخر صداقها ونفقة عدها معجلة وقال له تروح بتسك خالصة من ذمتي فهل إذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يقع الطلاق بائنًا وإذا أود أن يراجعها بدون إذنها وبدون رضاها لا يجب لذلك (أجاب) الطلاق بما ذكر بائن فلا يملك الزوج الرجعة في العدة بعد اعترافه بطلاقها على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرًا بالغًا ودخل بها ووطئها وقعد معها مدة من الزمان والآن حصل له مانع من الوطء وتريد الطلاق منه متعلقة بأنه لا يطأها فهل لا يجب لذلك ولا يجبر على طلاقها (أجاب) إذا حصل للزوج عنه وعجز عن الوطء بعد الدخول بزوجه ووطئها لا يفرق بينهما لم يحصل حقة بالوطء مرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهو يرضى على الحرام أن اصطفت مع والدتي تسكن في خالصة ثم صاح والدته وهو في ذلك المرض ومات بعد صلحهم مع والدته بثلاثة أيام فهل يكون الزوج فارًا بطلاقها فلا يتمتع حق الزوجة من الميراث (أجاب) إذا كان التعليق والشرط في مرض الموت ومات الزوج قبل انقضاء عدة الزوجة ورثت منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها أن يخالعه على مؤخر صداقها ونفقة عدها ثلاثة أشهر بقدر معلوم فخالها على ذلك فهل إذا ظهر بها حمل لا يلزمه لها دفع نفقة الحمل إلا بعد مضي الثلاثة أشهر (أجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بشئ مما وقع عليه الخلع من نفقة عدها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة خلع بالطلاق الثلاث أنها لم تكن في بيته ولا يعلمها ولا من أخذها فظهر وتحقق أنها في بيته وأخرجت منه وشاهدنا بعينه فهل يحكم عليه بوقوع الطلاق والحال هذه (أجاب) إذا وجد ما علق عليه وقوع الطلاق

الثلاث وقع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجتان ساكنة في بيت مشترك بينهما وبين أخوته وأمهس والبيت أبواب متعددة فتشاجر مع أمه من خصوص فتح باب من أبوابه وقال على الطلاق الثلاث أني لا أفتح هذا الباب فهل إذا فتحه باقي الشركاء في البيت المذكور في غيبته ولم يفتحه هو لا يقع عليه الطلاق الثلاث حيث لم يفتحه هو بنفسه ولم يأمر بفتحه (أجاب) إن كان الواقع ما هو مذكور لا يقع الطلاق المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقًا واحدة رجعية فبعد خمسة وثلاثين يومًا من طلاقها راجعها على يد فقيه بحضرة بينة شرعية وهي في دار أبيها بدون إذنها ورضاها ثم طلب رجوعها إلى داره بعد مضي مدة أيام فإني والدها متعللاً بأنها خرجت من العدة فهل إذا ثبت بالينة الشرعية أنه راجعها قبل انقضاء العدة تكون على عصمته وتجب رجوعها للحل طاعته إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ادعى الزوج بعد العدة بأنه راجع فيها أن صدقته الزوجة صحت بالمصادقة والاتصاف به لا ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدها قدر راجعها صحت الرجعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته بعد المشاجرة إن جئت لي رسول وطلبتني عند القاضي في هذا اليوم فانت طالق بالثلاث فقالت له تهرب فقال لا هرب وتركت الطالب والتعيين نحو سنة وهو معاشر لها فهل إذا طلبته بعد السنة على يد القاضي يقع الطلاق أولاً (أجاب) لا يقع الطلاق المذكور إن كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت طلاق بنتها القاصرة من زوجها والتمت له بجميع صداقها بالمجلس ودفعته له ما قبضه أبوها من مجلس الصداق وطلقها الزوج على ذلك فهل إذا أرادت الأم المذكورة مطالبة الزوج بمهر البنت لا يجب لذلك وإذا طلب الأب منه مؤخر مهر البنت الذي التزم به الأم في نظير طلاقها يكون للزوج الرجوع به على الأم بعد أخذ الأب منه المهر (أجاب) ليس للأم البنت الصغيرة والحال هذه مطالبة زوجها بمؤخر الصداق وللاب أخذ منه ويرجع الزوج بما يدفعه من مؤخر الصداق على أمها الملتزمة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقًا بائنًا في نظير مؤخر الصداق ونفقة العدة إلى انقضائها وهو بحال صحته وسلامته ثم بعد نحو ستة أشهر من وقت الطلاق مرض الزوج ومات عنها وعن ورثة آخرين فادعت الزوجة المطلقة المذكورة أنها لم تحض من وقت الملاقاة إلى موته الأمرة واحدة وتريد أن ترث من مطلقها المذكور فهل والحال هذه لا يكون لها ميراث (أجاب) إذا أبانها في الصحة ومات وهي في عده فلا ميراث لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالغه بمهر معلوم فدفع المتعارف تجهيله ودخل بها فوجدها ثيبًا فحصل بينهما وبين أبيها مشاجرة فوكلت الزوجة المذكورة أباها في أن يقتدى عصمتها من الزوج وطلقها بمبلغ من الدراهم ويرثه من المؤخر فهل إذا طلب الوكيل المذكور من الزوج أن يطلق زوجته على المبلغ المعلوم بعد أن أبرأه من باقي الصداق بطريق



الوكالة عن بنته وقيل الزوج وطلق في نظير المبلغ وكتب به وثيقة مؤجلة فبعضى الاجل يكون للزوج المطالبة بما وقع الطلاق عليه خصوصاً وقد التزم به الاب وتكفل به للزوج المطلق (اجاب) نعم للزوج المذكور المطالبة بما ثبت انه طلقها عليه من الدراهم المعلومة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهو في عز الحماقة والحراة فحلف على بعض من النساء معلوم بالطلاق الثلاث انهن لا يدخلن مكانها ولا تخاطبن في مكانها ولا في مكان آخر وذلك وهو في عز الحماقة والحراة والآن قد زال من بينهما الشر فاذا ارادت ان تدخل احدى المحلوف عليهن في مكانها او تخاطبن باذنه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور أم لا يقع عليه لكونه حلف وهو في عز الحماقة والحراة (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق وقع حيث كان الزوج المعلق ذاعقل والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ودفعت لها حقوق النكاح فخرجت واقامت في منزل ابائها ثلاثة عشر شهراً ثم بعد ذلك ماتت عن ابائها وباقي ورثتها فادعى مطلقها بعد مضي احدى عشرة سنة من وقت الموت انه راجعها في العدة قبل موتها وعنده بينة بالرجعة وباقي ورثتها يدعون ان الطلقة اتى طلقها الماكمل للثلاث ولا رجعة له عليها وعندهم بينة بذلك فهل اذا ثبت بشهادة البينة الشرعية انها مطلقة منه ثلاثاً لا عبرة بدعوى المعلق الرجعة ولا يرث منها شيئاً والحال هذه (اجاب) اذا ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا يصح رجعة زوجته بعد الثالثة على فرض ثبوتها ولا ميراث له حينئذ والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته على اقتداء عصمتها منه طلقة بائنة وكان ذلك بحضرة قاضي الناحية فقال اخوها هذه طلقة ثالثة فقال الزوج ان كانت ثالثة او رابعة انقطع العيش فحكم القاضي عليه بوقوع الطلاق الثلاث فهل اذا كان الامر كذا ذكر لا يقع عليه الا طلقة واحدة (اجاب) لا يقع الطلاق الثلاث بما ذكر ولا وجه للحكم به ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطلبت منه الطلاق فاني فاقدت عصمتها منه بما لها عنده من مؤخر الصداق المعلوم لها فطلقها في مقابلته طلقة بائنة بحضرة جمع من المسلمين ثم بعد مضي نحو شهر عقد عليها ثانياً على صداق معلوم والآن تشاجر معها فاذا ارادت ان تطالبه بالمؤخر الذي ابرأته منه فهل لا تجاب لذلك شرعاً اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولا يكون لها الا المسمى في العقد الثاني الصادر بعد الابراء المذكور (اجاب) لا مطالبة للزوجة على زوجها بما ابرأته عنه من مؤخر صداقها حيث تحقق الابراء عنه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وتريد ان يخالفها من عصمتها على مال جبراً عنه مع تكرير المشاجرة فقصد اغاظتها وقال لها ان شاء الله خالفك على ذلك بحضرة بينة فهل يقع الطلاق على الوجه المسطور حيث تقدمت المشيئة قبل وقوع الخالعة (اجاب) المقتضى به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة

ولم يأت بالفاء فان اثنى بها لم يقع اتفاقاً كما في الجور والشر ببلالية والقهستاني وغيرها كذا في الدر المختار وهذا كله في ما لو كان الجواب من الموضح التي يجب قرنها بالفاء كقوله ان شاء الله أنت طالق وهي محصورة في قول بعضهم اسمية طلبية وبجاءد \* وبما لو لم يقدر بالتفيس أما ما ليس منها فلا خلاف في عدم الوقوع كحادثة السؤال سواء اعتبرت المشيئة تعليقاً أو اطلاقاً أما على الاول فلصحة الربط بالتوقف على الفاء فلا يقع تعليقه على ما لا يتوقف عليه وأما على الثاني فظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته الحرة فحلف عليها بالطلاق مرة واحدة ثم راجعها فكتبت معه سنة واحدة فحل بينهما مشاجرة ثانية فقال لها أنت خالصة فقط وان زوجة المذكور كانت حينئذ حاملاً في شهرين فتكامل حملها فوضعت ذكراً فهل يجوز له عليها العقد بغير جديد برضاها (اجاب) نعم للزوج المذكور العقد على زوجته برضاها بغير جديد حيث لم يسبق منه ما به تكمل الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته عاقلة دفع لها مقدم صداقها وبعد دخوله بها ومعاشرتها تشاجرت معه وطلبت منه الطلاق فامتنع فحلفت عليه بأنه يأتياها من خلف حيلة للطلاق فانكر دعواها فهل لا تجاب لذلك شرعاً ولا يجبر على طلاقها ولا عبرة بتعللها ويصدق في عدم وجود ذلك منه (اجاب) القول للزوج المنكر لدعوى زوجته بيمينه حيث لا بينة لها على مدعائها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو ثبتت دعواها وعليه معاشرتها بالمعروف والامتناع عن المحرم والقيام بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حصل له مرض شديد فطلق زوجته فيه ثلاثاً فرادى من الارث فهل اذا مات في المرض المذكور قبل خروجهما من العدة يكون لها أخذ نصيبها من تركته بالفرضة الشرعية ولا يكون لورثته منعهما من ذلك اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لو أبان المريض مرض الموت وزوجته وهي من أهل الميراث طائعا بلا نسأ لها ومات فيه وهي في العدة ورثت منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بدوى تزوج امرأته بدوية ودفعت لها مهرها خمسة أزواج أساور فضة كل زوج أساور بأربعة وعشرين ريالاً فرأى أساوراً وخمسة عشر من الابل كل واحدة بخمسة عشر ريالاً فرأى أساوراً وبقرتين وأربعة أحزمة صوف كل حزام بخمسة فرانس ودخل بها ومكنت معه مدة ثم كرهت زوجها وطلبت منه الطلاق أو الخلع على براءة ذمته ونفقة العدة الى انتصائها وعلى أن تدفع له جميع ما أخذته مما ذكر والتم له أخوها بردها له بشهادة البينة الشرعية فهل اذا ثبت انه خالفها على ذلك بشهادة البينة الشرعية وطلب الزوج ما وقع عليه الخلع من الاشياء المذكورة وانكرت الزوجة وأخوها الخلع على العوض المذكور وادعيا ان الطلاق صدر من غير عوض لا عبرة بانكارها وما وصبر الزوجة وأخوها الضامن لها في ذلك على دفع ذلك الزوج بعد تحقق ذلك وثبوتها بالوجه الشرعي (اجاب)



إذا خال الرجل زوجته على مال معلوم تدفعه له وجب عليها تسليم البذل الذي وقع الخلع عليه ولا عبرة بانكارها ذلك بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى علم (سئل) في رجل تشاجر زوجته مع رجل آخر فخل الزوج اغاظة بسبب ذلك فضر بها بعضا معه والحال ان على كفها ولدا صغيرا فاصابت الضربة الولد فآخبره المحضرون بأن الولد قد مات فأنغى عليه فصدر منه طلاق بالثلاث ولم يشعر به والحال انه اذا حصل له غم أغنى عليه ثم بعد افاقته من الانغماء أخبره المحضرون بأنه طلق زوجته ثلاثا فانكر عليهم ولم يصدقهم فهل اذا تحقق الانغماء بالينة الشرعية لا يقع عليه الطلاق وتكون زوجته على عصمته (اجاب) اذا صدر من الزوج طلاق حال انغمائه وزوال عقله لا يكون الطلاق واقعا ويقبل قوله في اسناد الطلاق الى تلك الحال يمينه ان كانت معهودة له والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا فهل اذا انقضت عدتها منه وتزوجت عبدًا رقيقًا ودخل بها واصلها وفسخ نكاحه وانقضت عدتها منه يحل لمطلقها الاول نكاحها ثانياً بحيث لم يكن لها عاصب أو كان لها عاصب وأذن بذلك (اجاب) نعم تحل لزوجها الاول اذا توفرت شروط التعليل والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خدع عند آخر ثم بعد مدة تزوجه سيده امرأته ودخل بها وقدم معها مدة نحو سنة ثم شكت المرأة زوجها لسيده فتوقعه بالضرب وأمره ان يطلقها على المرأة من حقوق الزوجية فطلقها على ذلك عقب ابرائها له بحضرة بينة فهل يقع عليه الطلاق بمجرد ما ذكر خصوصاً والزوجة حاضرة معه بالجلس ولم تطالبه بشيء بعده ولها ان تزوج بعد انقضاء عدتها (اجاب) طلاق المكره واقع فاذا طلق زوجته مكرهاً يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً بالظاهر صريح ثم حضر بين يدي نائب الشرع واعترف أنه طلق زوجته ثلاثاً واشيع ذلك بين الناس بالبلدة فبعد انقضاء عدتها تزوجها رجل آخر ودخل بها والحال ان المطلق حاضر بالبلدة عالم بالعقد والدخول فهل اذا انكر المطلق الطلاق الثلاث بعد ما ذكر من الاعتراف عند النائب والاشاعة وعلمه بالعدو الدخول لا تسمع دعواه (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها يكون تزوجها صحيحاً وليس للمطلق المعارضة ولا عبرة لانكاره الطلاق الثلاث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع امه بسبب سرقة زوجته فخلف عليها بالطلاق الثلاث ان لا تقعد في داره فخرجت بوقته الى دار أبيها فهل اذا عادت وتعدت في دار زوجها يقع عليه الطلاق الثلاث حيث كان مسبوقاً بطلاقين ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره (اجاب) حيث علق الزوج الطلاق على قعود زوجته في داره ووجد المعلق عليه وقع ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره اذا كان مكملًا للثلاث كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بشعر اسكندرية ودخل بها هناك ثم بعد مدة ذهب معها الى مصر

محل وطن أهلها ثم تهاى السفر لمحل شغلها باسكندرية وطلبها لتسافر معه فامتنعت فقال لها ان لم تسافري معي اسكندرية فانت طالق ثلاثا فهل اذا سافر ولم تسافر معه وثبت ما ذكر بالينة الشرعية وكان الزوج حاضر ايمحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ويكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ما علق عليه الطلاق المذكور وقع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل امتنع عن الاتفاق على زوجته البالغة الرشيدة فارسلت له رجلين ليطلقها فقال لهما ان ابرأتني مما تستحقه على من الصداق فهي طالق في نظير ذلك فاخبرها الرجلان بذلك فأبرأتها منه فهل اذا ثبت ذلك بالينة الشرعية يقع الطلاق باثناويير الزوج مما أبرأتها منه من الصداق (اجاب) اذا علق الزوج طلاق زوجته على براءتها له من الصداق وابرأتها عنه وقع الطلاق ولا يكون لها المأنة بما تحقق البراءة عنه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خادمان اتهمته زوجته فيهما باللواط فخلع بالحرمان لا يخدمهما في بيته ولا يفعل معهما شيئاً من اللواط وطردهما من بيته وتباعد عنهما ثم طلب السفر الى مصر ومعه احدهما اصحابه فطلب هذا الاحد واحد من الخدامين لخدم هذا صاحب قصداً فحضر هذا الخادم معه امواضار يقضي مصالحهما ويبيت معهما واختل به سيده الاول في محل خلوة وسئل عن ذلك فتعال وقال لم أجعل له اجرة في الخدمة ولا دخل بيتي ولا فعات معه شيئاً ينضب الله ورسوله فهل والحال هذه لا يقع عليه الحرمان حيث لم يوجد منه خدمة بيته ولا فعل فساد معه (اجاب) حيث علق الزوج المذكور الطلاق على امر ولم يوجد ما علق عليه لا يقع الطلاق والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً ثم بعد مدة طلقها ثلاثاً دفعة واحدة وكل ذلك ثابت عليه باقراره وشهادة البينة الشرعية فهل اذا ثبت ذلك لا تحل له حتى تنكح زوجاً آخر ولا عبرة بدعواه انه طلقها واحدة أو اثنتين فقط وبحال بينهما حيث ثبت كل ذلك وهو في عدته (اجاب) نعم لا تحل للمرأة المذكورة لطلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ولا عبرة بانكار الزوج ذلك بعد ثبوتها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وكانت رجلاً وكالته مطلقة بموجب بينة شرعية تشهد عليها بالتوكيل المذكور في ان يبرئ زوجها من سائر حقوقها التي لها في ذمتها وبطاقة على ذلك فطلقها الزوج المذكور طلاقاً واحدة معلنة على صحة البراءة فهل اذا تبين عدم صحة البراءة بوجه من الوجوه المعتبرة شرعاً لا يكون الطلاق المذكور واقعا وتكون الزوجة باقية في عصمة زوجها (اجاب) اذا علق الزوج طلاق زوجته على صحة براءة وكيلها بالبراءة وتبين عدم صحة البراءة لا يكون الطلاق المعلق عليها واقعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها ان يخالفها على نفقة عدتها ان كانت حاملاً او حائضاً لثلاثاً فماذا على ذلك فهل اذا طلبت منه النفقة بعد ذلك لا تجاب لذلك (اجاب) يسقط بالخالف كل حق لاحد الزوجين على الآخر بما تعلق بذلك النكاح

١٢٦٧

٦

ذى القعدة

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٠

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٢٨

شوال

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٦







سنة	محرر	١٨٤	(الطلاق)
١٢٦٨	١٣	١٢٦٨	شرعاً فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تربت منه وليس لاحد من الورثة منعها من أخذ ما يخصها من التركة بقية الشرعية (اجاب) تربت المطلقة رجعيًا من زوجها اذا ماتت وهي في عدته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في نظير اسقاط حقها عنه فهل يكون طلاقاً ثنائياً اذا لم يستوف عدد الطلاق يسوغ له العقد عليها فكون معه على ما بقي من عدد الطلاق واذا ادعت عليه المرأة طلاقاً آخر ولم توجد بينة تشهد لها بالطلاق يكون القول قول الرجل ولا عبرة بدعواها (اجاب) اذا كان الطلاق في مقابلة مال يقع باثنا فلزوج تحديد النكاح برضا الزوجة حيث لم يثبت عليه ما به يكمل عدد الطلاق والقول له في ذلك مع اليمين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة بالغة عاقلة مقيمة لاوطء دخل بها ومكثت معه في عشرته ثلاثين سنة وزيادة دخلت منه اولاد اذكوروا واناثا والا ن يريدا بوجهها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللاً بان ابنته اخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان في دبرها ويريد ابوها ان يطلقها بهذا السبب فهل والحال هذه لا يجب له ذلك وتخير الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته المذكورة واذا ثبت عليه انه طلب من زوجته الاتيان في الدبر يعزى بما يكون رادعاً له ولا مثاله من ارتكاب مثل هذا الامر القبيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اصابه مرض شديد وهو راجع من الحجاز فاشتد به المرض حال السفر حتى غاب عقله وصار بحالة لا يعي فيها ما يقول وصار يتكلم بكلام ولا يعقله حتى سب الحج وسب والده واقارب به والذين هم معهم فضر به والده على ذلك فغضب الناس عنه ولا موه حيث انه بتلك الحال وهم يرون ما به فهل اذا طلق زوجته في هذه الحال لا يقع عليه الطلاق ولا اثم عليه بما جرى على لسانه في حال غيبوبته (اجاب) اذا تحقق أن الطلاق المذكور كان في حال غيبة العقل بسبب المرض لا يكون واقعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث ان عندها ثلاثة اباريق ولا تة ما عوانه حقق ذلك ثوراها بيمينه وزوجته تنكر ذلك وتخبر انها كانت فارغة ولا بينة لواحد فهل يكون القول قول الزوج في عدم الحنث أو قول الزوجة (اجاب) نعم يكون القول قوله والبينة بينتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ولم يصد منه طلاق سواها ثم بعد عشرين يوماً راجعها على يد قاضي البلد بحضرة بينة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تجبر على طاعته اذا كان قائماً بحقوقها الشرعية (اجاب) للزوج راجعة مطلقة رجعيًا في العدة جبراً عليها واذا تحققت الرجعة في العدة بالوجه الشرعي تؤثر المرأة بطاعة الزوج وبعد عدم الامتناع عن طاعة بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عني تزوج امرأته ولم يطأها لعدم انتصابه فرفعت أمرها لدى قاضي الناحية وضرب له سنة ولم يطأ فيها فهل اذا مضت السنة المضروبة له ولم يطأ فيها وكان معترفا بعدم الوطء واختلى بها مدة نحو

سنة	محرر	١٨٥	(الطلاق)
١٢٦٨	٧	١٢٦٨	ثلاث سنين وزيادة يفترق بينهما شرعاً ولها ما لم يثبت بحقوقها الشرعية (اجاب) يؤجل العين سنة فريبة بالاهله على المذهب فان وطئ مرة قبلها والابان بالتفريق من القاضي ان أتي طلاقها بطلبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وزوجته تشاجرا مع بعضهما وفي حال التشاجر قالت الزوجة لا شيء يارب ظلمتني أنا علمت ايه يارب ظلمتني وأثبتت الجور والظلم لله تعالى وانصرف الزوج من المجلس فأخبرهما بعض الناس بان هذا اللفظ ردقوا انفسخ النكاح فاراد الزوج الدخول على زوجته على العادة فعرقه ان اللفظ الذي صدر منها ردقوا انفسخ النكاح فادعى الزوج انك قصدت بذلك حل العصمة فانكرت ذلك فهل يكون القول قولها (اجاب) ارتداد أحد الزوجين فسخ في الحال فاذا ثبت ما يوجب الردة على الزوجة المذكورة بالوجه الشرعي لا يكون له قربة بانها قبل تجديد النكاح شروطه والقول للمكر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجها رجل على صداق معلوم وبعد الدخول بها ومكثها معه خمس سنين تشاجرت معه وطلبت منه الطلاق فأبى فأبرأته من مؤخر صداقها المعلوم لها فطلقة في نظيره طلقة فهل اذا أرادت الرجوع فيما أبرأته منه لا تجب لذلك حيث كان الأبراء ثابتاً بالبينة الشرعية (اجاب) نعم لا يكون للمرأة المذكورة الرجوع في الأبراء عن دين مهرها حيث كان الأبراء ثابتاً بالوجه الشرعي والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته القاصرة بعد الدخول طلقة مكمله الثلاث وفارقها مدة خمسة اشهر فطلب وليها منه مؤخر صداقها فامتنع متعللاً بأنها أسقطت حقها فيه له فهل لا عبرة بتعلله بذلك ويجبر الزوج على دفع مؤخر صداق زوجته القاصرة ولا يسقط حقها فيه باسقاطها له (اجاب) على الزوج دفع ما بذمته من مؤخر صداق القاصرة المذكورة ان له ولاية التصرف في مالها وبراء القاصرة غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر خمس عشرة سنة وحصل بينها وبين زوجها تشاجر فأبرأته من صداقها مقدم ومؤخر فقال لها ان صحت براءة تلك فانت طالق فهل يقع عليها الطلاق ويحكم بيلوغها وان لم تحض أو العبرة بالحض (اجاب) بلوغ الانثى بالاحتلام والحض والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يتم لها خمس عشرة سنة به يبقى فاذا كان سن الزوجة المذكورة خمس عشرة سنة يكون حكمها حكم البالغات فان أبرأت زوجها عن مهرها صح الأبراء فيقع الطلاق المعلق على صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فصل زعبوطا لنفسه فقال له شخص هو لك أو لا يملك فقال له المعنى واحد فقال له أبوك أولى لانه تزوج امرأته جديدة فحلف بالحرام انه لا يعلم بزواجه لكونه في معيشة وحده فهل اذا تبين بعد الحلف ان أباه تزوج لاحنث عليه حيث لم يكن يعلم بزواجه قبل اليمين ويمينه وقعت على نفي العلم (اجاب) نعم لاحنث على الرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له فلت الحق الذي استحقه في ذمتك وطلقتني فامح بها ثم قال له رجل من



الحاضر بن طلقها على ذلك فقال تروح هي طالق على ذلك فقال الجالسون لا يصح هذا وقالوا لها قولى ثانيا ابرأتك من صدقاتي العشرين ألف فضة فقالت ابرأتك من صدقاتي وطلقتني فقال لها ان صحت براءتك فانت طالق فهل اذا كانت عارفة بالتدبر المبرأ منه تكون بائنة لا تصح رجعتها الا بعد جديدي برضاها (اجاب) الطلاق على مال طلاق بائن ولو على براءته منه كما في الدر وحاشيته حيث صحت البراءة المذكورة وقع الطلاق بائنا على فرض عدم وقوع الاول والا فالاول كاف في البينة والله تعالى اعلم (سئل) في عبد بالغ زوجته سيده حرة الاصل بمهر معلوم وبعد الدخول بها طلقها ثلاثا بحضرة بينة شرعية ثم باعها سيده لآخر وادعى ان زوجته باقية على عصمته بدايل انه طلقها مكرها فهل لا يجب لذلك ويقع الطلاق منه اذا كان الحال ما ذكر (اجاب) طلاق المكره واقع عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عزم على طلاق زوجته قبل ان يدخل بها وطلب كاتبيا يكتب له ورقة الطلاق بحضرة بينة فلم يحضر الكاتب فقال هي خالصة بالمجلس ثم بعد ذلك تزوجت غيره ومكثت معه مدة فبعد هذه المدة أنكر الزوج الاول الطلاق ويريد أن يفرق بينها وبين زوجها الثاني فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها قبل الدخول بها يقع الطلاق بائنا ولا عبرة بانكاره ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج الطلاق بعد نبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان أراد أن يخالعهما فوكلت الزوجتان رجلا في الخلع على مؤخر صداقهما ونفقة عدتهما الى حين انقضائها شرعا وبعد مدة ادعتا الحمل وطلبتا نفقة من الزوج فهل والحال هذه لا تجبان لذلك أو تجبان له (اجاب) يسقط الخلع في نكاح صحيح كل حق ثابت وقته لكل من الزوجين على الآخر مما يتعلق بذلك النكاح ويسقط نفقة العدة اذا نكح عليها حيث وقع التخصيص في مخالعة الرجل المذكور زوجته على نفقة عدتهما الى حين انقضائها كما هو مذكور لا يكون لهما المطالبة بشئ منها ولو ظهر الحمل كفى فتاوى الاقروى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية وراجعها ثم طلقها ثانيا طلاق رجعية وراجعها فبعد ذلك حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل المحل الذي هي فيه الا بعد ثلاثة أشهر فخالفها فقيه وعقده عليها في الحال ودخل عليها المحل المحلوف عليه فهل والحال هذه اذا ثبت بالبينة الشرعية انه طلقها طلقين قبل الخلع يكون الخلع مكمل للطلاق الثلاث ويجب التفريق بينهما وبين زوجها (اجاب) يقع بالخلع طلاقه بائنة وحيث سبق من الزوج طلقان لزوجته فيفرق بينهما ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه المقررة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تباخرت معه زوجته بسبب شربه الخمر فحلف لها بالطلاق الثلاث انه لا يشربه ثم بعد مدة شربه ثانيا فتنابخرت معه فطلقها ثلاثا بحضرة جمع من المسلمين فهل اذا ثبت ذلك وادعى الاكراه على الطلاق

الاول لا يجب لذلك ويقتضى عليه وقوع الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد زوج آخر (اجاب) نعم يقتضى على الرجل المذكور باطلاق الثلاث بعد نبوته عليه بالوجه الشرعي ولا تحل له زوجته والحال هذه الا بعد زوج آخر وطلاق المكره عندنا واقع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاق رجعية ثم غاب عنها نحو ثلث نهار ورجع ودخل عليها في محالها فاعجبه حسنها وجمالها فقبلها وجامعها ولم يسبق له مراجعتها بالقول قبل ذلك فهل يكون رجعة منه وان لم ينوبه الرجعة ولا تحتاج بعد ذلك الى مراجعة بالقول حيث صار مراجعها بالفعل (اجاب) نعم يكون ما ذكر رجعة في الطلاق الرجعي ولا تنوقف على النية في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها طلاق واحدة رجعية بقوله أنت طالق وكان ذلك في وقت العشاء وطلقها ثانيا ايضا في العدة وهو صحيح البدن والعقل بقوله لها أنت طالق بالثلاث شافعي ومالكي وأبي حنيفة أنت طالق بالثنتين ثم راجعها وهي في العدة فهل له مراجعتها والحال ما ذكر أو وقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له الا بعد أن ينكحها زوج آخر (اجاب) اذا تحقق وقوع الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي لا تحل له زوجته بعد حتى تنكح زوجا غيره والطلاق الثلاث يلحق ما قبله في العدة والله تعالى اعلم (سئل) في ذمي متزوج بذمية كرهته فرفعه لدى الحاكم الشرعي وطلقها طلاقا بائنا وجب اءلام شرعي بيدها والآن يريد أن يردّها بحكم دين النصرانية فهل اذا ترفع الى الحاكم الشرعي يحكم عليهما بحكم الاسلام ويحكم عليه ببعثه طلاقه حيث كان الطلاق بائنا بالبينة الشرعية (اجاب) نعم اذا ترفع الالذميان المذكوران الى الحاكم بينهما بشرعية فما ترفع عاقبه ويمنع المطلق من معاشرته زوجته بدون تجديد عقد النكاح بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته بمهر معلوم بموجب سند شرعي على الزوج فطلبت المرأة مهرها من زوجها فا كان من الزوج الا انه كتمها وصلبها وضر بها ضربا شديدا مؤلما وقال لها لا أفككك من التكليف ولا أضع عنك الضرب حتى تخالعينى على مهرك وأطلتك فما كان من الزوجة من شدة الضرب والالم الا انها خالعت على مهرها جبر ابغير رضاها وطلقها فهل يقع الطلاق ويصح الخلع (اجاب) قال في التنوير وشرحه أكرهها الزوج عليه يعني الخلع تطلق بالمال لان الرضا شرط للزوم المال وسقوطه اه فاذا ثبت الاكراه الشرعي على الخلع يقع الطلاق ولا يسقط المهر عن الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ذهبت الى الجهة الفلانية تكوني بارزة عن ذمتي فهل اذا لم تذهب الى الجهة المحلوف عليها الا يقع عليه الطلاق واليمين منعقدة واذا ادعى عليه رجل آخر بان الحلف المذكور منجز وليس معلقا لا عبرة بدعواه حيث تجردت عن انبات شرعي ويكون مصدقا ليمينه (اجاب) القول للزوج المذكور بيمينه في دعوى ان الطلاق معلق حيث لا يثبت على التحيز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أبرأته زوجته وهي رشيدة عما



عليه من الصداق وطلقة على البراءة واشتر ذلك فاجبرها بعض المجتهلة بانها اذا رجعت  
فيما ابرأته عادت عصمتها فقلت فعاش بها مدة بعد وفاء عدها فهل اذا طلقها بعد ذلك  
يكون لغوا (اجاب) قال في التنوير وهو خاتمة ما نه قال بعده أي بعد طلاقه ثلاثا كان  
قبلا طلاقا واحدة وانقضت عدها وصدقته المرافة في ذلك لا يصدق ان على المذهب المفتي  
به كالم لم تصدقه هي وقيل يصدق ان اه وفيه ابرأته ثم اقام معها زمانا ان مقرابطا لها  
تنقض عدها لان منكر او في اول طلاق جواهر الفتاوى ابرأته اقام معها فان اشتر  
طلاقها فيما بين الناس تنقض والا لا اه ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل حلف بالطلاق ان زوجته شتمته فانكرت الزوجة ذلك ثم بعد ذلك اقرت  
واعترفت بحضرة بينة شرعية من المسلمين يشهدون على اقرارها بانها شتمته وهي بالغة  
رشيدة فهل اذا انكرت بعد ذلك لا عبرة بانكارها او تأخذ باقرارها شرعا ولا يحكم عليه  
بوقوع الطلاق (اجاب) نعم لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق والحال هذه  
والقول قوله بيمينه لانكاره شرط الحنث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته وهي مريضة مرض الموت طلاقا بائنه في نظير ما ابرأته منه من مؤخر الصداق المعلوم  
ومن نفقة عدها فهل اذا ماتت في زمن العدة عن ورثة وأراد الزوج ان يشاركهم في  
تركها بأخذ حصتها فيها لا يحجب لذلك حيث كان الطلاق البائن ثابتا بالبينة الشرعية  
(اجاب) حيث كان الطلاق المذكور بائنا فلا ميراث للزوج فيما تركته زوجته  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته سنوات فطلب أبوها  
من أي الزوج طلقها فطلق أبو الزوج من غير توكيل منه فزوجت بالثاني فهل يعتبر  
طلاق أبي الزوج أولا واذا حضر الاول يفسخ نكاح الثاني أولا (اجاب) لا يملك أبو  
الزوج طلاق زوجة ابنه بدون توكيل الزوج له في ذلك واذا لم يثبت التوكيل  
بالطلاق الذي وقع من الاب ولا اجازته لا يكون نكاح الزوج الثاني صحيحا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية على يد قاض من القضاة فهل اذا رجع  
زوجته وهي في عدها تكون الرجعة صحيحة وتؤمر الزوجة بالذهاب الى محل طاعة  
زوجها (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية في عدها ولا يشترط رضاها بها واذا ادعى  
الزوج بعد العدة انه كان راجعا فيها وانكرت الزوجة ذلك يكون القول لها بالبينة  
حيث لا بينة للزوج على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على شخصين  
معينين بالطلاق الثلاث ان لا يساكنهما في منزل فهل اذا ساكن واحد منهما يقع عليه  
الطلاق الثلاث ولا بد لوقوعه من مساكنتهما (اجاب) الطلاق المعلق على شيئين  
لا يقع بوجود أحدهما والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها من صداقها ومن  
حقوقها الشرعية في نظير ان يطلقها طلاقا واحدة فقبل منها وطلقها طلاقا واحدة على  
ذلك بموجب وثيقة ثابتة بالوجه الشرعي وقبل ذلك طلقها طلاقا واحدة ايضا كذلك

والآن تريد ان ترجع عليه فيه ابرأته من اجل ان ترد الى عصمته فهل والحال هذه  
لا تحجب الى الرجوع فيه ابرأت منه ولا يجبر الزوج على رجعتها بل لابد من عقد جديد  
بشرطه وأركانها بغير جديد بضرائل منها (اجاب) لا رجوع للزوجة على زوجها فيما  
ابرأته عنه ابراء صحيحا شرعيا ولا يجبر الزوج على مراجعة زوجته اذا كان الطلاق رجعيا  
ولا على تجديد نكاحها اذا كان الطلاق بائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع  
زوجته ما كان لها عنده من الدين ومؤخر الصداق وخالفها على نفقة عدها الى انقضائها  
بوضع الحمل وحصل بينهما التخالص والبراء العام فهل يكون الخلع صحيحا وايس لها ان  
تطالبه بعد ذلك بنفقة العدة (اجاب) الخلع والمبارأة يسقط كل حق لاحد الزوجين على  
الاخر مما يتعلق بذلك النكاح وتسقط نفقة العدة بالخالعة اذا ذكرت والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج بنتا قاصرة من أبيها ثم بعد الدخول بها حصل بينهما اشتقاق وتزاع  
فأبواها وقال زوجها خالف بنتي على خمسة وعشرين ريبالا قدر مؤخر صداقها ملتزم به  
في ذمتي فخالعها الزوج على ذلك فهل يكون الخلع صحيحا ويلزم الاب دفع القدر المذكور  
(اجاب) اذا خلع الاب صغيرة على مال ملتزم به صح والمال عليه بلا سقوط مهر  
لانه لم يدخل تحت ولايته والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت انها مطلقة من زوجها  
وتزوجت غيره ثم حضر الزوج وانكر الطلاق فهل اذا لم تثبت دعواها بالبينة يكون  
العقد الثاني باطلا ويكون القول قول الزوج بيمينه وهي باقية على عصمتها ويفرق  
بينها وبين الزوج الثاني (اجاب) حيث ثبت نكاح الزوج الاول لا يكون النكاح  
الثاني صحيحا الا اذا ثبت طلاق الزوج الاول وكان العقد الثاني بعد وفاء العدة والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فسأله الطلاق فقال لها ابرأيني من صداقك  
فأبرأته منه فطلقها ثلاثا فانما صحته براءتها فهل تصح براءتها ويقع عليها الطلاق ولا يكون  
لها الرجوع عليه (اجاب) لا رجوع للمرأة على زوجها فيما ابرأته عنه من الصداق وحيث  
طلقها ثلاثا لا يكون له مراجعتها ولا تجديد النكاح عليها الا اذا نكحت زوجا آخر  
بشرطه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متزوجة برجل بالغ رشيد دخل بها  
ومكث معها مدة ثم تشاجر الزوج مع ابنتها في غيبتها وابرأ الزوج من صداقها بغير اذنها  
ورضاها فوقع طلاقها بحضرة بينة شرعية وتزوجت غيره بعد انقضائها العدة والان طالت من  
زوجها المطلق الصداق فانكر طلاقها فهل اذا كان الطلاق ثابتا بالبينة الشرعية  
لا يحجب لذلك ولا عبرة بانكاره ويكون لها مطالبة بما لها عنده من الصداق ولا عبرة  
بابراء الاب له (اجاب) لا عبرة لانكار الزوج المذكور الطلاق حيث ثبت عليه الطلاق  
بالوجه الشرعي وللزوجة المطالبة بما لها من الصداق حيث لم يكن أبوها وكيل عنها في  
البراءة منه ولم تجزءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كاتب بالمحكمة حلف بالطلاق  
الثلاث من زوجته لا يشرب الدخان في المحكمة مادام خادما فطلق زوجته الحامل منه



طلقة رجعية ووضعت حملها وشرب الدخان في المحكمة وهو خادمها بعد انقضاء العدة  
بوضع الحمل فهل لا يقع عليه الطلاق الثلاث المذكور والحال هذه حيث وجد  
المخلوف عليه بعد انقضاء العدة بالوضع ويكون له العقد عليه ابرضاها وتخل عيونه ولا  
يقع عليه بعد ذلك شيء حيث وجد المخلوف عليه (اجاب) حيث وجد المخلوف عليه  
بعد انقضاء العدة فلا حث وانحلت اليه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تشاجر مع زوجته وضربها فساله اهلها عن سبب الضرب فقال انها شتمتني وحلف  
بالطلاق الثلاث انها شتمته وانكرت شتمها له فهل يكون القول قوله بيمينه لانه  
المنكر لشرط الحث وتكون باقية على عصمته (اجاب) نعم لا يقع الطلاق المذكور  
والحال هذه والقول للزوج بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال  
لزوجته على الطلاق الثلاث اني لم اناح سببك مرة فزى النسوان يعني لكونها مقصرة في  
خدماته ولم تكن مثل غيرها من النساء القائمات بخدمة ازواجهن خدمة كاملة فهل  
يصدق في ذلك لان شرط البر لا يعلم الا من جهته فلا يقع عليه الطلاق (اجاب) لا يقع  
الطلاق على الرجل المذكور ان كان الامر ما هو موطور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مرض مرض الموت فاشتبهت نفسه فاكهة فطلبها من زوجته فارسلت لاحضارها  
فلم تجدها في بلدتها فارسلت الى بلدة اخرى لاحضارها فطلبها الزوج ثانيا فاخبرته بعدم  
وجودها فقال ان لم تحضري لي انا كفة فانت طالق ثلاثا واخبر جماعة بأنها خائفة ثم  
مات ويوم موته حضرت القا كفة من البلد التي ارسلت اليها زوجته فهل حيث كان  
التعليق والشرط في مرض الموت يكون لها الميراث من زوجها (اجاب) اذا طلق الرجل  
زوجته في مرض موته طلاقا ثلثا لاسبوا لها ومات وهي في عدته كان لها الميراث والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها عما علم عنده من مؤخر صداقها وتحتلت  
ببنتها فطلقة بائنة في نظير ذلك بحضرة جمع من المسلمين وموجب وثيقة بيدها  
وبعد وفاء العدة عقد عليها رجل آخر فعرض الزوج المطلق لها واستعان عليها برجل  
عهد له ليطل العدة متعللا بأنه طلقها مكرها فهل لا يجب له ذلك ويكون العقد صحيحا  
نافذا حيث كان الطلاق البائن ثابتا بالبينة الشرعية ولا عبرة بتعلله المذكور وينع من  
معارضتها بدون وجه شرعي (اجاب) طلاق المكره واقع عندنا فلا عبرة بما تعال به  
الزوج الاول والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على اخيه بالطلاق  
انها لا تدخل بيته بحضرة رجل وامرأتين ثم بعد مدة دخلت الاخت البيت المخلوف عليه  
فهل اذا ثبت ككل من الحلف وشرط الحث بالبينة الشرعية يقع عليه الطلاق واذا  
أنكر الزوج الطلاق لا عبرة بانكاره مع وجود شهادة الرجل والمرأتين (اجاب) لا عبرة  
لانكار الزوج الطلاق بعد ثبوته عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد سنة ونصف مات الزوج عن

٢٤ ١٢٦٨  
محرم ٩ ١٢٦٩  
١٧ ١٢٦٩  
١٩ ١٢٦٩  
ربيع الاول ٢٣ ١٢٦٩  
ربيع الثاني ١١ ١٢٦٩

ورثه فارادت المرأة المطلقة ثلاثا ان ترث من تركته مطلقها متعللة بأن المخرج من العدة  
لكونها مضعفة فهل والحال هذه اذا ثبت ان الزوج طلقها ثلاثا وهو في حال الصحة  
والسلامة لا ترث منه ولو مات وهي في العدة (اجاب) لا ميراث للمطلقة ثلاثا في الصحة والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدعي على زوجته  
ولا على ابيها دراهم ولا غيرها ثم بعد ذلك عدته ادعى على ابيها دراهم كان دفعها لزوجته  
بأذنه بعد حلفه بالطلاق المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية ولم يكن القصد  
من الحلف المذكور منع نفسه من الدعوى بشيء مضي فقط يحكم على الزوج المذكور  
بوقوع الطلاق مع حضوره (اجاب) اذا ثبت وجود ما علق عليه الطلاق وقع والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل هذا البيت في  
هذا اليوم ومضى اليوم وادعت انها دخلت وباتت فيه وانكر الزوج ودعواها ولم يكن  
عندها بينة شرعية بما ادعته ولم يصدتها زوجها فهل لا يحكم عليه والحال هذه بوقوع  
الطلاق وتكون زوجته على عصمته (اجاب) لا يحكم على الزوج المذكور بوقوع  
الطلاق حيث كان الامر ما هو مذكور والقول له بيمينه في ذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وصار ينفق عليها حتى خرجت من عدته  
باقرارها انها حاضمت أكثر من ثلاث حيض في مدة ستة أشهر فهل تصدق في انقضاء  
عدتها بالحيض في المدة المذكورة ولما قلنا ان يحسد عليها عقد النكاح باذنها ورضاها  
بغير رضاي به حيث لم يتقدم منه ما يكمل عدد الثلاث (اجاب) يقبل قول المطلقة بانقضاء  
عدتها اذا كانت المدة تحتل ذلك وأقلها ستون يوما وللزوج تجديد النكاح بعد  
العدة برضاها اذا لم يثبت عليه الطلاق الثلاث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ابرأت  
زوجها من مؤخر صداقها المعلوم لها وسأته أن يطلقها في مقابلة ذلك فاجابها وطلبها  
في نظير ما ابرأته منه بموجب وثيقة بذلك فهل اذا ارادت الرجوع فيما ابرأته منه  
ومطالبة به لا تجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للمرأة  
المذكورة الرجوع فيما صح البراءة عنه منها وتنع من ذلك حيث ثبت ابرأته بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى صنعة جاهر رجل يطلبه وهو شغال  
عن غيره فحلف له بالطلاق الثلاث حين تنتهي هذه الصنعة يرسل له العدة فانتهت الصنعة  
وارسل له العدة فهل يلزمه أن يوصلها بنفسه واذا ارسلها مع غيره يقع عليه اليمين  
(اجاب) لا يقع الطلاق الثلاث على الرجل المذكور حيث علقه على عدم ارسال العدة وقد  
ارسلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا قاصرة من ولها بصدق  
معلوم ثم بعد ذلك طلقها وولى القاصر قبل الدخول بها وتزوجت اجنبا فهل والحال هذه  
لا يصح الطلاق من ولى القاصر حتى يملأ وتكون على عصمته ويفرق بينها وبين الزوج  
الثاني (اجاب) نعم لا يصح طلاق الولي المذكور عن ابنة وتكون الزوجة باقية على

١٥ ١٢٦٩  
٢٦ ١٢٦٩  
جمادى الاولى ١٨ ١٢٦٩  
٢٤ ١٢٦٩  
جمادى الثانية ٥ ١٢٦٩  
١١ ١٢٦٩  
رجب ١ ١٢٦٩



عصمته حيث صدر النكاح الاول مستوفيا شرط الصحة ولا عبرة بالنكاح الثاني والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها منه ثم تزوجت بصبي غير نسبه دون عشر سنين باذن وليه والصبي مصلحه وجامعها بانتشار وبلا ج في الفرج ولم يشترط تحليل في العقد ولا قبله ولا بنية تحليل بالصبي ثم طلقها طائعا مختارا فهل تحل لزوجها الاول ولا عدة عليها (اجاب) طلاق الصبي لا يقع فالمرأة المذكورة زوجة للصبي ولو طلقها لا يصح منه الطلاق فهي باقية في نكاحه وصرحوا بان المراهق الذي سنه عشر سنين يحصل به التحليل اذا طلقها بعد بلوغه او وجدت فرقة شرعية غير طلاق الصبي ولا تحل مطلقة لغيره طلقها بدون عدة في التحليل به بعض من لا خبر له بالاحكام محل المطلقة ثلاثا تبطل ذلك لا يصح وعلى ولاية الامور منع من يتجاوز على مثل هذا الفعل وزجره بما يليق بحاله والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الخاقاني ما مضمونه ان امرأة اتت وصحبته تزوجها وادعت ان زوجها حلف عليها بالحرام انه يطلبها عند القاضي بركة تاريخه فاحذره الحاكم وسجنه مدة اربعة ايام ثم اطلقه من السجن ثم توجه الخالف المذکور الى فقيه شافعي المذهب وراجع زوجته لم يتحل بهامدة ستين يوما والآن المرأة المذكورة تريد الحكم الشرعي في ذلك فما الحكم (اجاب) الواقع بلفظ التحرام طلاق بائن لا تصح فيه الرجعة فاذا تحقق وقوع الطلاق بلفظ التحرام على الرجل المذکور لا تكون الرجعة صحيحة وعجزه عن الطلب عند القاضي في التاريخ الذي ذكره بسجن الحاكم له لا يمنع حشده لان شرط الحنث هنا عدمي فلا يؤثر فيه العجز كما في ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيد ومنع حتى مضى الغد حنث وكذا ان لم يخرج من هذا المنزل فكذلك فقيد او ان لم اذهب بل الى منزلي فاخذها فهر بت منه او ان لم تحضري الليلة منزلي فكذلك فاعدها ابوها حنث في المختار ومفاده الحنث فيمن حلف ليؤدين اليوم دينه فججز فقره وفقد من يقرضه ومحل الحنث في العدمي مع العجز اذا لم يفت المحل والا بطأت اليمين كم لو حلف ليشرب من ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء فصب قبل مضى اليوم فلا حنث لبطلان اليمين بصب الماء قبل فوات الوقت ففات المحل بخلاف ما اذا كان شرط الحنث وجوديا كما في لا اسكن فأغلق الباب أو قيد لا يحنث فصار الحاصل انه اذا كان شرط الحنث عدميا فان عجز عن شرط البر ففوات محله لا يحنث وان مع بقاء المحل حنث سواء كان المانع حسيا أو لا وكذا لو كان المانع كونه مستحيلا عادة كس السماء وان كان الشرط وجوديا لا يحنث مطلقا ولو كان المانع غير حسي في المختار كما يستفاد من الدرر والمختار من آخر التعليق والله ولي التوفيق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فحلف بالطلاق الثلاث ان ذهبت الى بيت أبيك على اسم الغضب في هذا اليوم تكوني طالقة بالثلاث ثم بعد مضى أربعين يوما تشاجر معها مرة أخرى فذهبت الى بيت أبيها على وجه الغضب فهل اذا مضى اليوم المحلوف عليه ومضت تلك

مطلب حلف فحجز عن البر حنث لو شرط الحنث عدميا لا لو وجوديا وتفصيل ذلك

المدة لا يقع عليه طلاق حيث قيد باليوم المحلوف عليه وزوجته باقية على عصمته (اجاب) ان كان الواقع ما ذكر بهذا السؤال لا يقع عليه الطلاق الثلاث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوجت ان احدهما مطلقا والثانية باقية على عصمته أراد الانتقال الى بلدة أخرى وطلب الزوجة التي على عصمته ان تسافر معه فامتنعت فأشهد لها على نفسه وقال لها ان رددت المطلقة فانت طالق بالثلاث وبعد ذلك ردت المطلقة فهل اذا تحقق ما ذكر وشهدت البينة بذلك في وجه الخصم يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد ما علق عليه الطلاق المذکور يحكم بوقوعه ولا تحل المطلقة ثلاثا حتى تسلك زوجا غير زوجها بشروطه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ يتيم معه في معيشة واحدة وزوجه بنتا صغيرة من أبيها مهر معلوم وبعد العقد أمر الصغير بطلاقها فطلقها بتعليم نائب قاضي له ثم عقد الاخ الكبير عليها ودخل بها فهل لا يصح طلاق الصغير المذکور ويكون النكاح الثاني فاسدا وعليه بالدخول مهر مثلها ويفرق بينهما وتكون باقية على عصمة الصغير وعليها العدة من وطء الشبهة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا يقع طلاق الصبي ولا يصح نكاح الرجل المذکور بناء على الطلاق الصادر من الصبي فيفرق بين الرجل المذکور وبين زوجة الصغير حيث كان نكاحه لها ثابتا ويجب عليه بالوطء في النكاح الفاسد مهر المثل لا يزاد على المسمى ويجب عليها العدة بعد المفارقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يزعم انه من أهل العلم مقيم بين أظهر العوام وكل من طلق زوجته منهم ثلاثا يذهب اليه ليرد زوجته فيأتي بصبي ويعقد له على تلك المرأة المطلقة ثلاثا ثم يدخل بها ويطأها فيعقد هذا الرجل عليها الزوج الاول عقب الطلاق بلا عدة فهل اذا توفرت شروط نكاح الصبي تلك المرأة يكون النكاح صحيحا ولا يصح طلاقه ولا طلاق وليه عنه فتكون المرأة حينئذ باقية على عصمة الصبي ولا يصح العقد عليها لزوجها الاول ويجب على الحاكم الشرعي التفريق بينهما وبينه فاذا اعتدت للشبهة حلت للصبي ويؤدب فاعل ذلك شرعا ويجب على الحاكم ايضا منعه من ذلك كفا للناس عن تهاونهم في ذلك وحسب الباب الفداد (اجاب) صرح علما وثابا بأن طلاق الصبي لا يصح وبأن ولي الصغير لا يملك تطلق زوجته فليس لزوجة الصغير بعد نطقه حال صغره التزوج بغيره وعلى ولاية الامور منع الرجل المذکور عن ارتكاب مثل هذه الامور ان كان لا ووقوفه على حقيقة تها أو قاصدا لبقاءها جلب الدنيا وتاديبه على مخالفة ما اشتهر عن الأئمة ودعاية العامة لذلك فيزجر بما يليق بحاله ويحجز على مثل هذا الرجل في الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية بقوله لو كيل الزوجة من بعد ما دفع الى الوكيل المذکور مؤخر الصداق والنفقة مجعلة هي طالق وذلك بحضور بينة تشهد عليه بحصول ذلك فهل والحال هذه يكون للزوج مراجعتها بغير اذنها وبغير عقد جديد ولا مهر اذا لم تخرج من العدة واذا امتنعت عنه وعن



شعبان  
٢٨  
سنة ١٢٦٩

محل طاعته تكون ناشزة ولا يلزم الزوج لها نفقة ولا كسوة ولا مسكن وله طلب النفقة المحل حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته طلاقا رجعيا يكون له الرجعة في العدة وليس للزوجة الامتناع عن طاعة زوجها ولا الخروج من منزله بغير حق ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن اولاد قصر من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ولا يتام عم وصي شرعي عليهم من قبل الاب اراد التزوج بالمرأة المذكورة بعد وفاء العدة فامتنعت حتى يحلف بالحرام انه لا يتصرف في مال الايتام ولا يتقلها من دار المتوفى فحلف بها بالمحرام قبل العقد عليها وهي غير زوجة انه لا يتقلها ولا يتصرف في مال الايتام فهل اذا تزوجها ودخل بها وتصرف في مال الايتام بالوصاية الشرعية لا يقع عليه الطلاق المذكور ولا عبرة بحكايته منها وهي غير زوجة ويكون له نقلها في أي مكان شاء من البلد (اجاب) شرط تعاقب الطلاق الملك كقوله لمكوحته ان ذهبت فانت طالق أو الاضافة اليه كان تكتمك فانت طالق فلذا قوله لاجبة ان فعلت كذا فانت طالق فنكحها ففعلت فلا يقع الطلاق على الرجل المذكور حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يضرب زوجته وبعدها طلقها طلاقا رجعي وراجعها ثم ذهبت الى بيت أهلها وادعت عليه انه ضربها بعد أن طلبها الى محل طاعته وهي تمتنع منه تريد بذلك ايقاع الطلاق بجردها وادعوا فهل اذا لم يصدقها الزوج فيما ادعته ولم يعرف بذلك ولم يكن عندها بينة على دعواها لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعية ويكون القول قوله بيمينه ويكون باقية على عصمة زوجها يلزمها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الزوجة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وكلت أخاها وكالة مفوضة في اقامة الخصومة بينها وبين زوجها وأن يخالها الوكيل منه في ظن مؤخر صداقها ونفقة عدتها الى انقضائها فقام الوكيل الخصومة بينهما وبين الزوج على يد نائب قاض خالها الزوج على ذلك بموجب حجة شرعية ثم بعد مدة أنكرت الزوجة التوكيل وتريد أن تطالب الزوج بمؤخر صداقها ونفقة عدتها فهل اذا ثبت التوكيل والخلع بالبينة الشرعية لا عبرة بانكارها ولا تجاب لذلك (اجاب) اذا ثبت توكيل المرأة بالمائة الرشيدة أخاها في الخلع على مؤخر صداقها ونفقة عدتها وخالها الوكيل على ذلك لا يكون لها مطالبة الزوج بمؤخر الخلع عليه وتمنع من ذلك حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحقق أن زوجها مات وتزوجت بعد انقضاء عدتها غيره ومكثت معه مدة خمس سنين ثم بعد ذلك طلقها الزوج وامتنع من دفع المؤخر من الصداق متعللا بأن زوجها الاول حي حيا على عدم دفعه لها فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويجبر الزوج المطلق على دفع مؤخر صداقها ونفقة عدتها (اجاب) يؤمر

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ٣١

١٢٦٩ ٢٥

١٢٦٩ ٨

١٢٦٩ ١٦

الزوج الثاني المذكور بدفع ما بذمته من مؤخر الصداق لزوجته المطلقة منه ولا عبرة بمخرد تعلله بما ذكر كما تجب عليه نفقة عدتها اذا لم يتحقق فساد النكاح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين متفرقين وراجعها ومكث معها بعدهما مدة ثم ارادت الزوجة المذكورة أن تخرج لبيت من بيوت الخيران فتعال الزوج لها ان خرجت تكون في طالقها ثلاث فهل اذا خرجت فور الحلف ولم تتأخر وذهبت لبيت جيرانها يقع الطلاق الثلاث عليها ولا تحل للزوج المذكور الا بعد زوج آخر واذا ادعى انه وقت الحلف زائل العقل وان به جنونا ولم يهدله ذلك لا تعتبر دعواه ولا يصدق فيها (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث حيث تحقق ما علق عليه ولا يقبل قول الزوج فيما ذكر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة بصيغة الطلاق ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وأقرت واعترفت بقبض ما ذكر بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا أنكرت الدفع والقبض بعد الاقرار بما ذكر لا عبرة بذلك الانكار وتؤخذ باقرارها وعيالك عليها الرجعة في العدة (اجاب) يؤخذ بالمقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة المذكورة بما ذكر طوعا وعملت به وجب اقرارها والطلاق رجعيا مراجعة زوجته مادامت في عدته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج قاصرة من أبيها بصداق معلوم ثم تشاجر الزوج مع أبيها فتعال له الاب فتلحق به حتى يطلقها فقال هي طالق على ذلك وكان ذلك قبل الدخول والخلوة الصحيحة ثم بعد مدة بلغت البنت وصارت رشيدة فهل يكون لها مطالبة الزوج بنصف المهر المسمى لها (اجاب) نعم للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنصف المسمى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلقها طلاقا رجعي ولم يدفع لها ما استحققه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها فطالب ما ذكر منه فامتنع مدعي انه خالها فانكرت دعواه الخلع فهل اذا لم يثبت دعواه الخلع بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ويكون لها مطالبة بحقوقها الشرعية من مؤخر ونفقة عدة حيث لم تخرج منها (اجاب) للمطلقة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة عدتها مادامت فيها ومؤخر صداقها حيث لم يثبت دعواه الخلع على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من نفقة العدة ومن مؤخر صداقها وطلقها زوجها على ذلك ثم بعد الطلاق ظهر بها حمل ووضعته وارادت ان تطالب مطلقها بنفقة العدة وأجرة حضانتها ونفقة الحمل الذي وضعته فهل لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا مطالبة للزوجة المذكورة بما ثبت البراءة منه من نفقة العدة ومؤخر الصداق عوضا في الطلاق بل لا استحقاق عليه نفقة العدة بعد انقضائها بدون فرض ولولم تجعل عوضا في الطلاق لسقوطها بمضي العدة ولها مطالبة زوجها بأجرة حضانه ولدها منها وأجرة ارضاعه ونفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث لا تدخل دار أمها والعكرى فيها فدخلت دار أمها والعكرى فيها فسأل القاضي

مضان  
٤  
سنة ١٢٦٩

١٢٦٩ ١٣



فأفتاه بالوقوع وسأل غير القاضي فأفتاه بالوقوع أيضاً ثم بعد مضي نحو خمسة عشر يوماً رجع إلى القاضي المذكور وقال له إنى قلت وقت حلقى لا تدخل دار أمك والمشايع قاعدون مع العسكرى وقد دخلت المشايخ ليسوا قاعدين معه واحد حجج بانه لم يخبر القاضي بذلك وقال سؤاله له أولاً خوفاً من المشايخ وأراد بذلك عدم وقوع الطلاق فهل حيث ثبت إقراره عند القاضي وعند غيره بالتعلق على دخول دار أمها والعسكرى فيها وانها دخلت الدار والعسكرى فيها يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا يقبل رجوعه عن ذلك ولا تنفعه الحيلة حيث كان مقرراً وكانت هناك بينه شرعية تشهد عليه بما أخبر به القاضي أولاً (اجاب) يقضى على الرجل المذكور بوقوع الطلاق الثلاث حيث ثبت إقراره به على الوجه المذكور أولاً ولا يقبل رجوعه عن ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة منه ثلاثاً تزوجت عبداً رقيقاً فقامت عليه بالسوغ ودخل بها وأصابها فهل إذا ملكها سيده وانفخ النكاح وتزوج بها بعد ذلك مطلقاً بعد انقضاء عدتها يصبح ذلك حيث رضيت الزوجة بذلك ولم يكن لها ولي ولا عاصب يمنعها ويعترض عليها وإذا ادعت انها حاضت ثلاث حيض في مدة شهر بن تصديق في انقضاء عدتها في هذه المدة (اجاب) القول للزوجة في انقضاء عدتها بيمينها إذا كانت المدة محتملة لذلك وأقل مدة تحتل ذلك بالحيض ستون يوماً عند أي خيفة رجع الله تعالى ونكاح العبد على الوجه المذكور يحل المدة ثلاثاً حيث كان مراهقاً وبلغ سنه عشرين فأكثر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته من أجل ضغائن صوف فقال لها من أين لك هذه الضغائن فقالت من شغل أخى فذكر عليها الكلام مراراً فلم تجب بغيره فذا فقال لها على الطلاق الثلاث أن تخبرني الخبر الصحيح أهى شغل أخيك أم شغل الغير فقالت الجميع انها من شغل الغير فهل لا يقع عليه الطلاق (اجاب) لا يقع الطلاق على الرجل المذكور إذا كان الواتع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة رجعية وهي حامل منه وماتت وهي في العدة عنها وعن ابن وبنت قاصر من مفاها قام القاضي أخاه وصياً على القاصرين فطالب المرأة المذكورة ما ينحسها من ميراث زوجها لكونه مات وهي في عدة الطلاق الرجعي فامتنع الوصي من ذلك متعللاً بأنها كانت طلق قبل ذلك ثلاثاً وان أخاه عقد عليها ما أخبر به بانقضاء عدتها منه وبأنها تزوجت آخر ودخل بها وطلقاتها وانقضت عدتها وانها لم يعلم ذلك ولم ير ويطلب منها اثبات التاميل بالبينه فهل لا عبرة بما تعلق به الوصي المذكور حيث أخبر بما ذكر وصدة الزوج حال صحته مع احتمال المدة ويكون لها أخذ ما يخصها بالارث من زوجها المذكور خصوصاً وقد أخبر الزوج عند العقد عليها بأنها تزوجت آخر بعد انقضاء العدة ودخل بها وطلقاتها وانقضت عدتها منه (اجاب) المطلقة رجعيًا ترث من زوجها حيث ماتت وهي في العدة وإذا أخبرت المطلقة ثلاثاً بانقضاء العدة

والتزوج

والتزوج بأخوانه طلقها وانقضت عدتها منه يقبل قولها في ذلك حيث كانت المدة محتملة للعدتين والتزوج وزوجها الأول العقد عليها حيث صدقها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته البالغة الرشيدة فسأته الطلاق فامتنع فأبرأته من قدر معلوم من المقدم والمؤخر فطلقاتها في نظير ما أبرأته منه فهل يقع الطلاق بائناً وإذا أرادت الرجوع عليه بعد الطلاق بما أبرأته منه لا تجاب لذلك إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الطلاق على مال بائن ومنه الطلاق على البراءة وليس للمرأة الرجوع فيما أبرأت عنه حيث ثبتت البراءة منها بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جار عطار تشاجر معه وحلف بالطلاق أنه ما دام مجاوراً له وما كثر في هذا السوق لا يكلمه فهل إذا غزل الحالف من الحانوت وسكن في حانوت في سوق آخر بعيد عن الأول وكله بعد ذلك لا يقع عليه الطلاق والحال هذه (اجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وأشهد على ذلك بينة من المسلمين وأمرها أن تذهب إلى المحاكم الشرعية وتأخذ حقه وذلك في حال صحته وسلامته وتركتها وذهب إلى أشغال القناطر مكث فيها ستة أشهر وبعد ستة مرض ومات في مرضه فهل إذا شهدت البينة بذلك وانقضت عدتها وأرادت أن تأخذ من ميراثه بدون اثبات رجعة شرعية لا تجاب لذلك (اجاب) إذا طلق الرجل المذكور زوجته ثلاثاً حال صحته لا يكون لها ميراث فيما تركه ولو ماتت وهي في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرادت الدخول على زوجها في المسكن الذي هو فيه فذهبت ففعلت له أماناً مطلقاً واحدة أم بالثلاث فقال لها مطلقة بالثلاث شافى ومالكي وأبو حنيفة في ثانی يوم رفعته لدى القاضي فطلبه وسأله فأخبره بذلك فحكم عليه بوقوع الطلاق والآن ينكر فهل إذا ثبت ما ذكر بالبينة يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث حيث كان حاضراً ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره (اجاب) نعم يحكم على الزوج المذكور بوقوع الطلاق الثلاث من زوجته المذكورة كورة والحال هذه ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها وليها من آخر بمهر معلوم ودخل بها الزوج وعاشا مدة ثم صار زوجها في العشرة لأجل أن ترك له الحقوق الشرعية ويطلبها وأحضر جماعة من المسلمين وقال أبرئني من الحقوق فأبرأته من الحق ونفقة العدة بغير حضور والدها فهل إذا كانت قاصرة لا تصح براءتها ولها الرجوع عليه بالحق ونفقة العدة (اجاب) لا يصح البراءة من الصغيرة المذكورة ولديها الرتب بذمة زوجها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة أبرأت زوجها من باقي مقدم صداقها ومن مؤخره وهو معلوم لها وطلبت منه أن يطلقها في نظير ذلك فقبل منها وطلقاتها على ذلك طلاقاً بائناً ثم بعد مدة عقد عليها عقداً جديداً بشروطه وأركانها بمهر جديد برضاها فهل إذا أرادت الرجوع في الحق الذي أبرأته منه والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) ليس للزوجة المذكورة الرجوع فيما صح

٣٠

ذى الحجة

٥

٥

٢٠

محرم

١١

٢٥

١٢٦٩

١٧

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٣٠



ابراؤ زوجها عنه من مؤخر صداقها الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين متفرقين ثم تشاجر معها وطلبت منه الطلاق فامتنع فرافعا لى نائب الشرع ببلدة يقال لها في العرب وابراؤه من باقي صداقها المعلوم ومن نفقة العدة بعد تقديرها وهي بائنة عاقله لا مكره ولا مبذرة لئلا يفلت منها زوجها طلاقا على ذلك في المجلس فهل يقع هذا الطلاق وتكون حينئذ مضطرة منه ثلاثا ولا تحل له الا بعد زوج آخر وتكون هذه البراءة صحيحة ولو لم تصل ويجوز لها التزوج بغيره بعد وفاء العدة (اجاب) نعم يقع الطلاق المذكور على الزوج ولا تحل له المطلقة الا بعد زوج آخر حيث كان مكمل للثلاث والرشد عندنا هو حسن التصرف في المال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابرأت زوجها مما لها عنده من مقدم الصداق ومؤخره المعلوم لها ولزوجها بحضرة بينة شرعية فهل اذا طلقها بعد ذلك وأرادت أن تطالبه بما ابرأته مما ذكر لا تجاب لذلك حيث كان البراء منها الزوجها ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بما ابرأته من دين المهر حيث وقع البراء عن طوع مستوفيا شرائط العدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة حامل سألت زوجها أن يخالعهما على مؤخر صداقها المعلوم لها وعلى نفقة العدة حتى تضع بقدره المعلوم من الدراهم فرضى الزوج بذلك فخالعهما على ذلك فهل اذا أرادت الزوجة المذكورة الرجوع على زوجها في مؤخر صداقها ونفقة العدة لا تجاب لذلك (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما ذكره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلبت طلاق بنتها القاصرة من زوجها واقدمت عصمتها منه بصداقها والتمت له به بحضرة بينة فطلقها الزوج بالمجلس فبعد مدة أرادت المرأة الرجوع على زوج البنت القاصرة بالمهر قبل بلوغ البنت المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية لا يكون لام القاصرة مطالبة الزوج بشيء من ذلك والحال ان الام لم تكن وصيا على بنتها المذكورة (اجاب) نعم لا يكون للام المذكورة والحال هذه مطالبة الزوج بصداق بنتها ولا بنت بعد بلوغها رشيدة المطالبة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت عمه ومكث معها ثم تشاجر معها فذهبت الى بيت أبيها ومكثت فيه مدة من الزمان ثم بعد ذلك ترفع مع عمه على يد نائب القاضى فطلب ان يملك الطلاق من الزوج فقال هي خالصة فقال العم هذا لم يثبت الطلاق فقال الزوج لنائب القاضى ماذا أقول فقال له النائب مثل ما تقول قل فقال الزوج هي طالق ثلاثا وثلاثين ومحرمة على مثل أمي وأختي ثم بعد مدة ادعى ان عمه كرهه على طلاق بنته ويريد أن يعاشر زوجته بدون تحليل فهل والحال هذه لا عبرة بدعواه الا كراهه بل طلقها طائعا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره سيما ان الزوج لم يثبت دعواه الا كراهه بل طلقها طائعا مختارا بحضرة نائب القاضى وجمع من المسلمين (اجاب) نعم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق

الثلاث من زوجته انه لم يبع شيئا معينا مشترى بثمن معلوم مقرانه بزيادة عن هذا الثمن ولم يحصل ربح فيه فهل اذا ثبت بالوجه الشرعى انه حصل بيع بزيادة عن هذا الثمن وبيع فيه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له زوجته حتى تنكح زوجا غيره حيث تحقق شرط الطلاق الثلاث ويمنع عن زوجته والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث اذا كان الواقع ما هو مسطور حيث وجد شرطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها ولم يمكنه ردها الى محل طاعته وأرادت طلاقها منه فامتنع الزوج من الطلاق حتى تقضى منه والحال انه لم يثبت على الزوج اضرار لها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على طلاقها (اجاب) نعم لا يجبر الزوج المذكور على طلاق زوجته وعليه معاشرتها بالمعروف وعليها طاعته والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة وصى على بنتها فزوجتها لآخرين أحدهما قاصر والآخر بالغ وقبضت الام بمحل صداقهما وجهزت كل واحدة بجهاز بعضه من المجل وبعضه من متروكات أبيهما فهل والحال هذه اذا أرادت الام المذكورة أن تطلق ابنتها المذكورة من زوجيها وان تأخذ ما جهزته لهما من مهرهما ومن متروكات أبيهما لا تجاب لذلك ولا يجبر البالغ على طلاق زوجته وليس لولي القاصر أن يطلق زوجته (اجاب) نعم لا تجاب الام المذكورة لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جمع الطلاق الثلاث في لفظ فقال له زوجته روحى أنت طالق بالثلاث فهل يقع الطلاق الثلاث عليه مرة واحدة ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من ذوات الحيض طلقها زوجها طلاقا واحدة رجعية لم يسبها غيرها من الطلاق ودفع لها نفقة عشرين يوما وبعد مضي ثمانية وثلاثين يوما من وقت الطلاق راجعها الى عصمتها وهي في العدة فهل تكون الرجعة صحيحة وليس لها الامتناع عنه اذا كان الواقع ما هو مذکور بالسؤال (اجاب) نعم للطلق رجعيان رجعة زوجته مادامت في العدة وليس لها الامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة من ابن رجل على قدر معلوم من الصداق ثم جعلت البنت المذكورة من زوجها وامتنعت من قبوله فهل اذا التزم أبوها بمؤخر صداقها لطلاقها الزوج في نظيره وطلقها الزوج على الوجه المذكور وأراد أبوها أن يرجع على الزوج بما طلقها في نظيره من الصداق الذي التزم به الاب في نظير الطلاق قبل بلوغ الزوجة المذكورة لا يجاب لذلك (اجاب) خلع الاب صغيرته على مهرها ملتزما له صحيح ولا يسقط مهرها لانه لم يدخل تحت ولاية الاب فاذا بلغت تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الاب الضامن أو ترجع هي على الاب ولا يرجع هو على الزوج وقد صرح حوايان الطلاق على مال بغيره الخلع في الاحكام الا أن يدل الخلع اذا بطل يقع الطلاق بائنا وعوض



الطلاق اذا بطل يقع رجعي كما في شرح الدرر ومما ذكر يعلم جواب الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وخلعت نفسها منه بما لها من مؤخر صداقها المعلوم وقدر معلوم من الدراهم في مقابلة نفقة العدة فأجابها بذلك وخالفها على ذلك وقبلت منه الخلع المذكور فهل اذا ارادت أن تطالبه بشئ مما خلعت به نفسها من الدراهم لا يجاب لذلك شرعا (أجاب) ليس للزوجة الرجوع على زوجها بالدراهم التي وقع الخلع عليها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقامته ابنته المكافئة وكسبها ما فوضا في اختلاعهما من زوجها بمؤخر صداقها وخالفها من زوجها على ذلك فبعد ذلك أنكرت الزوجة الخلع على مؤخر الصداق هي وأبوها وصداقها على الطلاق البائن من غير مؤخر الصداق ويطلبان الزوج به وطلب من الزوج اثبات الخلع على مؤخر الصداق فأقام على ذلك شطرا وعجز عن الشطر الآخر وطلب منه مؤخر الصداق وألزم بدفعه ثم بعد ذلك وجد الشطر الثاني الشاهد له بذلك فهل اذا شهد له بعد ذلك طبق دعواه في وجه الزوجة ووكيلها تمنع الزوجة وأبوها من المطالبة بمؤخر الصداق (أجاب) اذا ثبت الزوج دعواه الخلع على عوض بالطريق الشرعي استحق ذلك العوض حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها بأنه طلقها طلاقا واحدة في مقابلة عوض فانكر الزوج الطلاق المذكور فهل اذا لم تثبت دعواها بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون القول قوله بيمينه وتكون زوجته باقية على عصمته والحال هذه (أجاب) القول قول الزوج بيمينه في انكاره الطلاق المذكور ولا يفرق بينهما اذا لم يثبت عليه الطلاق بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فخرجت الى بيت أمها وتركت ما تملكه من فرش ونحاس وملبوس في بيت زوجها فحضر الزوج في بيت أمها وضر بها وحلف باطلاق الثلاث بحضرة بينة أنها أخذت جميع ما في المنزل مما ذكر ولم يبق منه شئ ثم بعد ذلك طلب صلحها فاستل عن اليمين فانكر فلما شهدت عليه البينة قال اني حلفت صحيحا وانكبي قبل الحلف أخرجت ما في البيت فهل اذا ثبت ما ذكر يحتمل لاضافة الفعل لها ولا عبرة بانكاره مع وجود البينة (أجاب) اذا تحقق عدم الاخذ بالخلع عليه وقع الطلاق والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عند شيخ البلد أن يطلقها فامتنع الزوج من الطلاق فشد عليه شيخ البلد وأراد أن يرسله للحاكم مع خادمه فخاف الزوج من ذلك فقال تكون طالق ان شاء الله تعالى متصلا فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالبينة لا يقع عليه الطلاق المعلق على المشيئة وتكون باقية على عصمته (أجاب) نعم لا يقع عليه الطلاق المعلق على المشيئة مع الاتصال ما لم يتحقق خلاف ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أبرأته زوجته من صداقها المقدم والمؤخر وهو

٢٥ ١٢٧٠

سؤال ٩

١٢٧٠

ذي القعدة

١٥ ١٢٧٠

٢٢ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

معلوم لها وله فمالقها على ذلك طلاقا واحدة فهل والحال هذه يقع الطلاق المذكور باثباته وتلك به نفسها وحينئذ لا تحل له الا بعد تجديد مهر برضاها واذنها (أجاب) الواقع بالطلاق الصريح على مال قال محشي الدرر ولو على براءته منه طلاقا بائن فاذا كان الواقع طلاقا بائنا لا تحل له الا بعد تجديد برضاها ما لم يسبق بثنتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة بائنة فاراد بعد ذلك ما اجتهت بدون عقد عليها فهل والحال هذه ليس له ذلك بل يكون له العقد عليها بائنا ورضاها بمهر جديد وتبقى معه بعد ذلك بما سبق من عدد الطلاق (أجاب) لا رجعة بدون عقد مع الطلاق البائن كما هو معلوم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها ثلاثا وترافعت معه على يد نائب قاض بيلاد الريف فانكر الزوج الطلاق الثلاث واعترف بواحدة بائنة فطلب منها النائب بينة فجرت عن احضار البينة فعدله القاضي العقد على زوجها العجزها عن احضار البينة فهل اذا احضرت رجلين أحدهما أخوها والاخر أجنبي وشهدا بالطلاق الثلاث يحكم عليه بها ويكون العقد فاسدا (أجاب) اذا ثبت الطلاق الثلاث على الزوج المذكور بالوجه الشرعي فرق القاضي بينهما والا فلا وشهادة الشاهدين المذكورين مقبولة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية وراجعها وارجعها مرة ثالثة فادعت بطلاقها ثالثة وراجعها قبل انقضائها فامتنعت من الرجعة وادعت بأنه طلقها ثلاثا فانكر الزوج دعواها فهل اذا لم تثبت الزوجة دعواها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون القول قول الزوج بيمينه في ذلك واذا اراد الزوج أن يتقلاها دون مسافة القصير وكان مأموها عليها يحجب لذلك واذا امتنعت عن ذلك تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك (أجاب) القول قول الزوج بيمينه في انكار ما ادعته الزوجة عليه من الطلاق الثلاث والبينة بينة الزوجة على ذلك فاذا لم يثبت على الزوج ما يوجب البينة وتحققت الرجعة عن الزوج في العدة تؤثر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وله تقلاها دون مسافة القصير اذا أوفاهما بمجمل الصداق وكان مأموها عليها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد خمسة عشر يوما مرض ومات عن ورثة وعن مطلقته المذكورة وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه اذا ثبت الطلاق البائن من الزوج وهو في حال صحته وسلامته بالبينة الشرعية لا ميراث للزوجة المطلقة فيما تركه الميت (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي أن الطلاق الثلاث صدر من الزوج حال صحته ثم مرض ومات لارث المرأة منه ولو مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها المقطرة الى انقضاءها في نظير أن يخالفها زوجها فقبل منها وخالفها خلعيا شرعا فهل والحال هذه يقع الخلع بائنا واذا ارادت

٣٠ ١٢٧٠

ذي الحجة ٢٣ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠

صفر

١٦ ١٢٧١

ربيع الاول

٢٩ ١٢٧١



الزوجة أن ترجع على زوجها بما برأته منه لا تجاب لذلك (أجاب) الخلع على مؤخر  
الصدوق ونفقة العدة صحيح مسقط لحقوق النكاح ونفقة العدة مع التخصيص عليها  
والواقع به طلاق بائن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ظهر هذا المسروق  
عندك تكوني طالقة ثلاثا فظهر المسروق عند أخيه لا عندها فإذا يكون الحكم (أجاب)  
إذا لم يتحقق وجود ما علق عليه الطلاق لا يقع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها  
زوجها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها منه فبعد مدة أنكر مطلقها الطلاق ويدعي أنها  
بأقية على عصمة فهل إذا شهدت لها بينة شرعية بطلاق مطلقها وانها تزوجت بالآخر بعد  
انقضاء عدتها منه لا عبرة بانكاره ويمنع والحال هذه (أجاب) نعم إذا ثبت الطلاق  
بالوجه الشرعي وكان تزوجها بعد انقضاء العدة من غير مراجعة من الزوج الاول لا عبرة  
بانكاره ويصح النكاح الثاني حيث استوفى شرائطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
لها عبد أعتقه وتزوجت به بشرط عليه في مجلس العقد أن أمرها يدها تطلق نفسها متى  
شاءت وقبل الزوج ذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لها أن تطلق  
نفسها عتقت بهذا الشرط أم لا (أجاب) نعم إذا ثبت ما ذكر بوجه شرعي كان لها ذلك  
والأفلا في الدر من آخر الأمر باليد تكفيها على أن أمرها يدها تطلق وفي حاشيته رد المختار  
قوله صحيح مقيد بما إذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق  
نفسى كلما أريد أو على أنى طالق فقال الزوج قبلت أمالوبد الزوج لا تطلق ولا يصير الأمر  
بيدها كفى البحر عن الخلاصة والبرازية اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته ثلاثا في زمن صحته وسلامته واشهد بينة بذلك وبعد أن مكث مدة أربعة أشهر  
مرض نحو عشرة أيام وماتت فطلبت الزوجة اخذ حصته في تركته متعالة بانها لم تحض الأبعد  
موته فهل إذا كان الطلاق الثلاث ثابتا في زمن الصحة لا تجاب لذلك ولا حق لها في تركته  
(أجاب) إذا كان الطلاق الثلاث في الصحة لا يكون لها الميراث ولومات في عدتها والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاصد بذلك حرمانها من  
الارث ثم بعد طلاقها المذكور بيوم واحد مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة كورة  
وعن ورثة آخرين فهل يكون بذلك فارا من ارثها ويكون لها الخدم ما يخصها بالارث من  
تركته بالفريضة الشرعية حيث كانت في عدته وقت موته (أجاب) إذا كان  
الطلاق المذكور في مرض الموت لا يسأل الزوجة وماتت وهي في العدة ورثت منه والا  
فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة سألت زوجها أن يخالفها على مؤخر صدقاتها ونفقة  
عدتها إلى انقضاءها وتحميها بأجرة الرضاع مدة معلومة وخالفها الزوج في نظير ذلك فهل  
إذا غاب الزوج مدة من الزمان ورجع من غيبته وتريد أن تطالبه بمؤخر الصداق ونفقة  
العدة وأجرة الرضاع لا تجاب لذلك (أجاب) نعم ليس لها ذلك والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة بآئنة وقد عليها عقد أجديا بمهر جديد

برضاها وصار معاشر الهامدة من الشهور ثم بعد ذلك ادعى أخو الزوجة أن زوجها طلقها  
ثلاثا فانكر كل من الزوجين ذلك فهل والحال هذه إذا لم يثبت الأخ المذكور دعواه  
بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي وتكون على عصمة زوجها (أجاب)  
إذا كان الزوج منكر الطلاق الثلاث لا عبرة بدعوى الأخ المذكور الطلاق بدون  
أبانت شرعي ولو باقامة شاهد آخر مع الأخ إذا لم يكن هناك مانع من قبول شهادة الأخ في  
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهو في حال صحته وسلامته طلاقا  
بآئنة مكمله الثلاث ثم بعد مدة تزيد على سبعين يوما مات الزوج عن مطلقته وهي في  
العدة وعن ابن و بنت وعن أم وترك ما يورث عنه شرعا فن يرث ومن لا يرث وماذا يخص  
كل وارث (أجاب) لا ميراث للمطلقة بآئنة حال الصحة ولومات في عدتها ويقسم ميراث  
الرجل المذكور بين ابنه و بنته وأمه حيث لا وارث له سوى من ذكر فلامه السدس  
فرضا والباقي يكون بين ابنه و بنته للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية لم يسبق له غيرها لا في نظير مال ثم راجعها في  
ثاني يوم على يد بينة تشهد بالمرجعة وعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج ثلاث سنين ثم  
بعد تلك المدة أنكرت المرأة المراجعة وادعت أنها ليست على ذمته من حين الطلاق إلى  
الآن فهل إذا أقام البينة على المراجعة وكان الأمر كذا لا عبرة بانكارها ولا يمكن من  
الخروج عن طاعته حيث كانت المراجعة ثابتة بالوجه الشرعي ولم تسبق تلك الطلاق  
بأنتين وكان قائما بحقوقها الشرعية (أجاب) نعم لا يمكن من ذلك ولا عبرة بانكارها  
إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة تشاجرت مع  
زوجها وابرأته من مؤخر صدقاتها المعلوم لهما وطلبت منه الطلاق في نظير ذلك فقال لها  
انت طالق على ذلك وكتب لها وثيقة شرعية بحضرة بينة من المسلمين يشهدون بذلك  
وهما في حال صحتهما وسلامتهما واختيارهما وتفرقا ولم يرجع أحدهما على الآخر ثم بعد  
ذلك حصل للزوجة مرض وماتت فيه قبل انقضاء العدة فهل إذا ثبت ما ذكر وأراد  
الزوج المذكور أن يرث من الزوجة المذكورة لا يجاب لذلك (أجاب) حيث وقع  
الطلاق بآئنة الكونه على مال ثم ماتت الزوجة قبل أن يخرج من عدتها لا يرث منها  
الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا رجعية ودفع لها المأمن  
حقوق الزوجية ثم ماتت قبل انقضاء عدتها عن أبيها وأمه فقط فهل يكون له النصف  
فيما تر كته ولا يكون الطلاق الرجعي ما ناله من الميراث (أجاب) الطلاق الرجعي  
لا يخرج المرأة عن الزوجية قبل انقضاء العدة فإذا ماتت وهي في العدة ورثها الزوج  
ما لم يثبت عليه البائن بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف على زوجته  
وهي في أثناء الجمعة بالطلاق أنها لا تذهب إلى محل أبيها في تلك الجمعة وفعلت في محل  
زوجها إلى أن مضت الجمعة وتوجهت إلى محل أبيها ليلة السبت بعد أن انقضى المغرب فهل



لا يقع البين على الزوج حيث كان توجهها الى بيت ابها ليلة السبت من الجمعة الثانية التي بعد المحلوف عليها (اجاب) البين اذا كان على المنع من الذهاب في جمعة معينة وكان ابتداء الخلاف في أثناء هذه الجمعة انصرفت الى ما بقي من تلك الجمعة فاذا لم يتحقق ذهابها فيما انصرف البين اليه بل ذهبت بعد ذلك لا يحنث الزوج ولا حنث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية في حال حياته ثم مات عنها وعن ورثة غيرها قبل ان يخرج من عدته فهل اذا ثبت ما ذكر يكون لها مشاركة ورثته واخذ ما يخصها بالفرصة الشرعية من تركته في جميع ما يورث شرعا اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الطلاق رجعيا لم يسبق بشئ من ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في مرض موته فاراد ذلك ثم بعد ذلك عدة ايام مات عنها وهي في عدته وعن ورثة آخرين وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون لزوجته الماذك كورة اخذ ما يخصها بالجمعة الارث من تركه زوجها الماذك كور بالفرصة الشرعية وليس لباقي الورثة منعها من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الطلاق الماذك كور في مرض الموت لا يسأل الزوجة ومات في عدتها ورثت منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة تملك بها نفسها ثم بعد انقضاء العدة ادعى انه راجعها في العدة فهل لا يصدق في دعواه الرجعة بعد انقضاء العدة (اجاب) اذا قال المطلق رجعيا بعد العدة كنت راجعك في العدة قصدت الزوجة بحد الرجعة بالماذقة والا لا يقبل قوله الا يبرهان بيقينه على المراجعة في العدة كما في الدر وهذا اذا كان الطلاق رجعيا اما اذا كان باثنا فلا رجعة له ولو كانت العدة باقية وتدصر في التنوير بأن الزوج لو قال أنت طالق تطليقة تملك بها نفسك يقع الطلاق باثنا وعليه فلا رجعة للزوج الماذك كور مطلقا ان كان الواقع ماهو مسطور بل له العدة عليها بمهر جديد برضاها ان لم يسبق بشئ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه سرق منه زعبوطا فأنكر المدعي عليه ذلك فبعد غز المدعي عن البينة طالب من المدعي عليه البين الشرعية فوضا وتعرض للخلف فامتنع المدعي وطالب ان يحلف له بالطلاق فحلف بالطلاق انه ما اخذه فادعت زوجة الخالف انه اخذه فطلب منها الزوج البين على انه اخذه فحلفت البين الشرعية فما الحكم في ذلك (اجاب) ان أقر الزوج باخذه ماذك أوقامت عليه بينة بذلك يحكم عليه بالطلاق والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها انه اخذ طوقها الفضة والاساور وسبعة مرجان فانكر الزوج ذلك فادعت ان تشكوه للحاكم وخوفته على انه يطلعهما ووكلت رجلا في طلاقها منه فخوفه الوكيل وقال له قل لها أنت طالق فقال لها أنت طالق ولم يكن ذلك الطلاق في مقابلة عوض فهل والحال هذه يقع الطلاق رجعا فاذا راجعها بعد ثمانية ايام وهي في العدة تكون الرجعة صحيحة سيما وقد تبين أن

١٢٧١

٦

١٢٧١

٦

١٢٧١

٣٠

ذی الحجة

١٢٧١

١٣

محرم

١٢٧٢

١٤

المتاع الذي اتهمت زوجها به تحت يديها (اجاب) يقع بقول الزوج لزوجته أنت طالق طلاق واحد رجعي اذا لم يكن بعوض ولم يسبق بشئ من والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فطلبته لدى نائب الشرع وابرائته من مؤخر صداقها المعلوم لها ولزوجها فطلعتها ثلاثا في مقابلة الاربعة وجب وثيقة بذلك فهل اذا كان الارباء ثابتا وطلبت الزوجة المطلقة الرجوع على زوجها فيما ابرأته منه لا تحجب لذلك شرعا وتمنع من منازعة مطلقها بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الرجوع على مطلقها الماذك كور بما صبح ابرأها عنه من مؤخر صداقها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها فاقبال لها أنت طالق على ذلك فهل والحال هذه يقع عليه طلقة باثنة لا تحل له الا بعدد ومهر جديدين برضاها واذا اراد مراجعتها بدون عقد من غير اذنها لا يحل لذلك (اجاب) الماصر حبه ان الواقع بالطلاق الصريح على مال ولو على براءته من المال طلاق بائن فاذا كان الطلاق الماذك كور باثنا لا يكون للزوج مراجعة زوجته والحال هذه ولا تحل له الا بعدد جديد برضاها حيث لم يسبق هذا الطلاق بطلاقين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وبعد انقضاء العدة ثلاثا حيض في مدة تسع اثناءها حضر نائب قاضي الناحية وعقد على الزوجة المطلقة لنفسه عقدا جديدا بشروطه وأركانها ثم بعد ذلك طلقها قبل الدخول بها وقبل الاصابة وعدة لها على زوجها الاول في الحال وكل ذلك بحضور بينة شرعية فما الحكم في ذلك اذا ثبت بالبينة الشرعية (اجاب) لا تحل الزوجة المطلقة ثلاثا لزوجها الاول بمجرد عقد الثاني عليها وطلاقها قبل الوطء وتوقف التحليل على وطء الثاني وحينئذ فعقد الزوج الاول عليها غير صحيح ويجب التفريق بينهما والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب زوجته لتسافر معه الى جهة فامتنعت فتشاجر معها وكسر صندوقها وأخذ منه بعض أمتعة لها وأخفاها فألته عنها فانكر أخذها وأنكر كسر الصندوق وحلف بالطلاق الثلاث انه ما كسر ولم يأخذ متاعها فهدت بينة بكسره وأخذ المتاع منه فرد المتاع لها وغاب مدة أشهر وبعد خروجها من عدته تزوجت بغيره والا ن حضر ويريد منازعتها منه كرا لا طلاق الماذك كور فهل لا يحل لذلك شرعا وتمنع من منازعتها اذا كان حلفها لطلاق الثلاث ثابتا بالبينة الشرعية وبقضى عليه به ولا عبرة بانكاره له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت على الزوج الاول انه حلف بالطلاق الثلاث وانه حنث فيه بطريق شرعي وتزوجت بالثاني بعد انقضاء عدتها شرعا لا يعتبر انكاره لذلك وليس له معارضة ما بدون وجه شرعي والا فلا المعارضة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة ابرأت زوجها من مؤخر صداقها وطلعتها الزوج على ذلك طلقة باثنة وهو في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة من الايام مرض الزوج ومات عن ورثة وعن مطلقته باثنا وهي في العدة وترك

صفر

١٢٧٢

ربيع الاول

١٢٧٢

٣

ربيع الثاني

١٢٧٢

٢٨

جادی الاولى

١٢٧٢

١٠



١٢٧٢

١١

ما يورث عنه شرعا فما الحكم في الميراث اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت ان الطلاق البائن في العدة لا يورث الزوجة الميانة منه ولو ماتت وهي في العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مرضا شديدا فطلق زوجته طلاقا واحدا ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وهو في حال مرضه ثم بعد مضي ثلاثة ايام مات عن اولاده الذكور وعن زوجته المطلقة المذكورة فهل يكون لزوجته اخذ ما يخصها من الميراث بالقريضة الشرعية وهو الثمن (اجاب) اذا كان الطلاق المذکور في مرض الموت ومات الزوج في عدتها ورثت منه سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا بغير سؤلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بدون علمها وحضورها واشهد على ذلك بينة شرعية وهضي على ذلك مدة انقضت عدتها فيها فهل اذا شهدت البينة الشرعية بوقوع الطلاق الثلاث مع حضور الزوج والزوجة تقبل شهادتهم ويقضى بها من حين وقوع الطلاق المذکور اذا كان للزوج بنتان من الزوجة المطلقة انتهت مدة حضانتهاما ببلوغ سن كل تسع سنين يكون له اخذهما وضمهما اليه (اجاب) اذا طلق الزوج المذکور زوجته ثلاثا ولم يعاشرها معاشرة الزوج من حين الطلاق ثم بعد مدة شهدت البينة العادلة بايقاعه قضى القاضي بالطلاق عليه من وقت الايقاع لا من وقت الشهادة حيث كان مشهورا وللأب ضم ابنتيه المذكورتين اليه اذا انقضت مدة حضانتها ببلوغ سن كل منهما تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة غاب الى جهة معلومة وترك لها نفقة معلومة عند وكيل اقامه عليها مدة غيبته ثم رجع من غيبته فوجد زوجته المذكورة تزوجت برجل آخر فطلب المحل طاعته فامتنعت وادعت عليه بانه طلقها فانكر دعواها ولم تثبت ما تدعيه بالوجه الشرعي فهل لا عبرة بدعواها اذ كان المجرى عن الاثبات الشرعي ويكون القول قول الزوج يمينه في ذلك ويكون النكاح الثاني غير صحيح حيث لم يقع منه طلاق أصلا (اجاب) اذا كان نكاح الزوج الاول ثابتا بالوجه الشرعي وادعى عليه الطلاق ولم يثبت بطريق شرعي تكون الزوجة باقية على عصمتها ولا يفرق بينهما وبينه ويحكم بينهما بالنكاح المتأخر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها أن يخالها على نفقة عدتها الى حين انقضائها شرعا وعلى تحمها بنفقة ابنة لها منه مدة معلومة فقبل الزوج المذکور منها ذلك وخالها على ذلك خلعها صحيحا شرعا مستوفيا للشروط والاركان فهل والحال هذه اذا ارادت الزوجة المذكورة أن تطالب الزوج المذکور بنفقة ابنتها الصغيرة قبل مضي المدة المذكورة التي تحمها بها في نظير الخلع لا تجاب لذلك حيث كانت موسرة (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكر اقصرة سنها سبع سنوات وفضلت معه حتى بلغت واشتبهت الرجال وطلبت من زوجها الوصال ونام معها فوجدته عينا ولم يحصل منه انتشار أصلا ولا انتصاب وكلما

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

١١

تطلب منه يقول لما حثي أعالج نفسي ويغيب عنها سنين وأشهر او تطلب منه الوصال ويقول لما حثي أعالج نفسي ويغيب عنها سنين وأشهر اثم يحضر وتطلب منه الوطاء فيقول حتى أعالج نفسي فهل يكون لها رفعة الى القاضي ويفرق بينهما اذا ثبت اقراره لديه بانه عني أو عرض عليه اليمين فنكل عن الحلف ويضرب له سنة بعد المرافعة اليه وطلبها التفرق (اجاب) اذا وجدت المرأة زوجها عينا يؤجل الزوج سنة فان وطئ مرة فيها والا فرق بينهما بطلبها ولا يفرق بينهما بمجرد ظهوره عينا قبل المرافعة والتأجيل ولو مضت سنون فان مضى الاجل وادعى الوطاء وانكرته فان قالت امرأته ثقة وانثان احوط هي بكر خيرت في مجلسها وان قالت هي ثيب او كانت ثيبا صدق بحلفه فان نكل في ابتداء الخصومة اجل وفي الانتهاء بعدم مضى الاجل خيرت كما يصدق ابتداء في الاصابة بخلافه لو وجدت ثيبا وزعمت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطنه كاصبعه مثلا والله تعالى اعلم (سئل) في زوجة قاصرة تشرت من زوجها ومكثت في بيت ابيها فطلبها الزوج من ابيها فامتنع من ذلك وطلب منه طلاق بنته القاصرة وسأله ان يخالها على ما بقي لها من الصداق والتمز الاب لبنته بذلك فخالها الزوج على ذلك بحضرة بينة ثم بعد ذلك اراد والد الزوجة مطالبة الزوج بما وقع عليه الخلع فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية وليس له مطالبة الزوج بشئ مما ذكر سيما ان البنت قاصرة الى الآن (اجاب) اذا خلع الاب ابنته الصغيرة على مهرها ملتمزا له صح ولا يسطر المهر بذلك بل المهر على الاب والبنت بعد بلوغها رشيدة ان تأخذ نصف الصداق قبل الدخول وكله ان كان بعده من الزوج ويرجع هو على الاب الضامن او ترجع على الاب ولا يرجع هو على الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اتم شرب الخمر خلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشرب مسكرا فادعت عليه زوجته أنه شرب مسكرا وعانته بنفسها فسئل الزوج عما ادعته زوجته فحسد ذلك جدا كليا ولم يكن هناك بينة شرعية تشهد بذلك ولا حصل اقرار من الزوج بالشرب فهل مع عدم البينة وعدم الاقرار يسمع قولها وتمنع نفسها أو القول قول الزوج ولا عبرة بادعته وهي باقية في عصمته (اجاب) القول قول الزوج يمينه في عدم الشر بالمعلق عليه الطلاق الثلاث وعلى الزوجة البينة فان لم تقم البينة على الشر بالمذکور لا يحكم بالتفريق بينهما وتكون باقية على عصمته ويامرها القاضي بطاعته وهذا في القضاء أما في الديانة فان تحققت الزوجة وقوع الطلاق الثلاث بوجود الشرط المذکور لا يحمل لها أن تمسك نفسها ويلزمها ديانة الامتناع عن المقام معه وأن تنبأ بعد عن مخالطته والاجتماع معه بغاية الجهد وان أمرت قضاء بالطاعة نظر الظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر من أبيها عقدا صحيحا مستوفيا للشروط والاركان وجعل لها صداقا معلوما من الدراهم تدوه عشرون ألف فضة ومكثت على ذمته من غير دخول بها مدة ثم بعد ذلك طلقها قبل أن

١٢٧٢

١٠

ذی الحجة

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٩



يدخل بها فهل والحال هذه يقع الطلاق باثناوي يجب على دفع نصف المسمى حيث كان الطلاق قبل الدخول (أجاب) الطلاق قبل الدخول ولو حكما بالحالة الصحيحة طلاق باثناوي يجب تنصيف المهر المسمى في العقد فيجب على الزوج والحال هذه النصف ويسقط عنه الباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض له امرأة في منزل أهلها فأرسل لها الزوج المذكور رجلا من طرفه وقال لها زوجك طالعك في منزله المقيم به مع زوجته الأخرى وإذا لم تحضري له في تلك الليلة تكوني طالق فإلما أخبرها الرجل المذكور بذلك لم ترض بالتوجه له في تلك الليلة فرجع وأخبر الزوج بذلك فقال الزوج أعطها مؤخر صداقها لأنها صارت خالصة فرجع وأعطها مؤخر الصداق وبقي بعد ذلك اثني عشر يوما ومات بذلك المرض وتبين أن الزوجة حامل فولدت بعده ذكرا وعاش مدة من الزمان ثم مات ذلك الولد والآن تريد الزوجة ميراثها من زوجها وولدها فهل تجب لذلك ولا عبرة بالطلاق الواقع في مرض موته سواء كان رجعا أو باثناحيث لم يخرج من العدة إلا بعد الموت ولم يعط لها شيء لا متعة ولا نفقة ولا نفاس المولود ولا فرض ربطها ولا ما يجهز به ابن المتوفى وهل تستحق شيئا من ذلك (أجاب) الطلاق في مرض الموت على هذا الوجه مع موت الزوج في العدة غير مانع من الميراث وتجهيزها بنها الشرعي من تركته التي ورثها من أبيه ولا تستحق شيئا مما ذكر سوى مؤن التبشير أن صرفها من مالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به عليه منه وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها واحدة رجعية بحضرة بينة شرعية من مدة نحو ثلاثين يوما والآن طلب أن يراجعها فامتنعت متعلة بأنها لا غرض لها فيه فهل لا تجب لذلك ويكون له رجعتها مادامت في عدته بغير إذنها ورضاها إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان الطلاق الواقع من الزوج المذكور رجعا لم يسبق بثنتين يكون له مراجعتها بغير توقف على رضاها مادامت في عدته والآن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وطلقةا باثناوي بحضرة بينة شرعية وبعد فرأى لها مؤخر وجهها من العدة يريد أن يردّها إلى عصمتها منكر للطلاق واجد أنه فهل إذا كان الطلاق المذكور باثناوي لا يحجب لذلك وإذا تبطل بانه أكره على الطلاق لا عبرة بالله إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا ثبت الطلاق المذكور بالوجه الشرعي لا عبرة بانكاره ولا بتعلل الزوج بانه أكره عليه إذا طلق مع الإكراه واقع عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وكيل عن بنته البالغة في طلاقها من زوجها في نظير مؤخر صداقها ونفقة عدتها وطلقةا الزوج على ذلك وبعد انقضاء عدتها ادعى الزوج المذكور أنه راجعها في العدة وأنه كان دفع لبيها مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأنكر الأب دعواه ولا بينة لازوج على دعواه هذه فهل إذا ثبت أن الزوج طلقها باثناوي ما ذكره شهادة البينة الشرعية تبين منه ولا عبرة بدعواه المجردة عن الإثبات الشرعي (أجاب) إذا ثبت على الزوج المذكور طلاق باثناوي بالوجه الشرعي لا عبرة برجعه

٢٩ ١٢٧٢

ربيع الاول ٣ ١٢٧٣

٦ ١٢٧٣

ربيع الثاني ١ ١٢٧٣

١١ ١٢٧٣

على فرض حصولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته انه لا يكلم فلما بحضرة بينة ثم بعد ذلك كلمها فالحال المحلوف عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي لدى القاضي يحكم عليه بوقوع البينونة ويفرق بينهما سيما والرجل المذكور أقربين يدي القاضي بما ذكر (أجاب) نعم يحكم عليه بذلك إذا تحقق ما ذكر بالسؤال بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأته تلك قنابطريق الشراء الشرعي أعتقه وتزوجت به ولم تشترط في صلب العقدان طلاقها منه بيدها ثم دخل بها القن المذكور وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة من السنين ثم بعد ذلك أرادت الزوجة المذكورة أن تطلق نفسها من زوجها المذكور متعلة بانه مملوك لها وأعتقه وتزوجت به وان العلق بيدها فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتكون العصمة بيد زوجها المذكور (أجاب) إذا كانت تلك المرأة حرة الأصل فالعقد المذكور لا يكون كفؤا لها ولا يصح نكاحها إياه على المقتضى به بدون رضا الولي العصمة أما إذا رضى به أو لم يكن لها عاصب وصح النكاح فالعصمة بيد الزوج لا بيدها ما لم يثبت أنه جعل أمرها بيدها ولو بعد العقدان لها حينئذ أن تطلق نفسها في مجلس المجلس ما لم يكن مؤقتا فيتعبد بالوقت أو معلقا بنحو متى شئت وكذا لو ثبت صدوره في صلب العقدان قالت له تزوجتك على أن أمرى يندى أطلق نفسي متى شئت مثلا قبل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودخل بها وصار معاشرهما معاشرة الأزواج مدة ثم نزلت الزوجة المذكورة من بيت زوجها بغير حق شرعي وتوجهت إلى بيت أهلها ويريد أهلها أن يطلقوها من زوجها المذكور جبراعنه بالقهر والغلبة وأن يدفعوا له ما دفعه لها من الصداق المحل فامتنع الزوج من طلاقها فهل والحال هذه لا يحجر الزوج المذكور على طلاق زوجته المذكورة (أجاب) لا يحجر الزوج المذكور والحال هذه على طلاق زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم قبل وفاء عدتها منه راجعها بحضرة بينة شرعية ودعاها المنزلة فامتنعت من ذلك وهي مقيمة عند أهلها ولم تزل في عدته إلى الآن فهل والحال هذه يكون ذلك نشوزا وتسقط نفقتها وكسوتها مادامت كذلك وله جبرها على الرجعة سيما وأنه أخبرها بانه راجعها ما رافى العدة (أجاب) للزوج أن يراجع زوجته المطلقة رجعا في عدتها بالتوقف على رضاها وعليها طاعته فان نزلت فلان نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها أبوها الرجل بمهر معلوم ودخل بها الزوج ومكثت معه مدة ثم بعد ذلك تشاجر الزوج مع أبي زوجته فأبى أبو البنت القاصرة الزوج من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلب الأب المذكور من الزوج طلاقها على البراءة قبل منه الزوج وطلقها فهل والحال هذه لا يصح هذا الإبراء ويكون للقاصرة بعد بلوغها مطالبة الزوج بنفقة الشرعية أو مطالبة أبيها (أجاب) نعم للبنت القاصرة بعد بلوغها رشيدة مطالبة

٢ ١٢٧٣

٢٤ ١٢٧٣

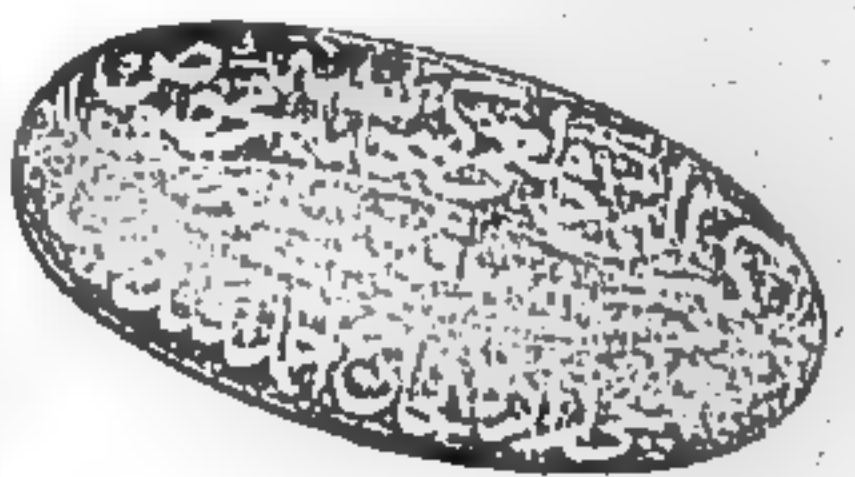
٢٧ ١٢٧٣

رجب

١٨ ١٢٧٣

٢٨ ١٢٧٣





زوجها بمؤخر صدقها الباقي بذمتها ولا يسقط عنه ابراء الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول بها ثلاثا في مرض موته وذلك الطلاق من غير سؤال منها ومات وهي في عدته فهل حيث كان الامر ما هو مسطور وترث تلك المرأة منه شيئا وهو صاحب فراش حتى ماتت من مرضه ذلك (اجاب) نعم ترث منه ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بحجته منه وعاشا مدة وخلف منها ثلاث نفقات سن الكيرة اثنتا عشرة سنة والثانية عشر سنين والثالثة ثمان سنين والا تترك الخلع من زوجها في نظير المؤخر وتحملها بنفقة الصغيرة بعد تقديرها الى انتهاء سن الحضنة فهل اذا خالعاها على ما ذكر يصح وتبين منه واذا ارادت الرجوع بما اختلفت به لاحتجاب ذلك والاب ضم من انتهى سن حضنته من نفسه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم يصح الخلع على مؤخر الصداق ونفقة الصغيرة مدة معلومة بعد تقديرها الا انه اذا كانت الام معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين كافي المندي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا في حال صحته وسلامته ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون وبعد انقضاء عدتها ماتت مطلقا عن ورثة والا تترك مشاركتهم واخذ حصص من التركة بالميراث فهل اذا كان الطلاق الثلاث في زمن الصحة ثابتا لاحتجاب لذلك ولا حق لها في تركته وتنع من منازعة ورثته فيها بدون وجه شرعي (اجاب) لا ميراث للطلقة ثلاثا في الصحة ولو ماتت في عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشتكته امه اليها كم ذى الشوكه فاكرهه بالضررب والحبس على ان يطلقها فقال تروح طالق فقط ولم يصدر منه طلاق غير هذا فهل لا يقع عليه الا طلاق رجعية فقط فلهما راجعتها حيث كانت في العدة قهر اعنها (اجاب) قول الرجل لزوجته تروح طالق من قبيل الصريح فيقع به طلاق رجعي فلهما راجعتها حيث لم يسبق بشئ بل افاد في رد المختار من الكنايات ان كل كناية كان فيها ذكر الطلاق يقع بها الرجعي بل وقوع الرجعي في ذلك اولى من وقوعه في اعتدى واستبرئ في رجل وانت واحدة كافي البحر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالحرام من زوجته وحنث فيه فهل الحرام يقع به طلاق بائن أو رجعي (اجاب) الحرام طلاق بائن عندنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته ودفع لها ما تعورف بحجته من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك طلقها طلاقا واحدة رجعية بقوله لها انت طالق وقبل انقضاء عدتها منه بثلاث حيض راجعها بحضرة بيته ولم تسكن حاضرة وقت المراجعة بل اخبرها زوجها بانها راجعها فهل والحال هذه تصح تلك الرجعة ولا يشترط اذنها ولا رضاها وتكون باقية على عصمتها حيث راجعها بعد الطلاق المذكور قبل خمسة وخمسين يوما وهي من ذوات الحيض ولا تصدق الزوجة في انها انتهت ثلاث حيض في مدة خمسة وخمسين يوما من بعد الطلاق المذكور (اجاب) اذا ادعى

ادعى المطلق رجعي بعد العدة انه راجع زوجته في العدة وكذبه لا يصدق الا بيته وان ادعاه في العدة فالقول له ولا تصدق الزوجة في انقضاء العدة بالحيض قبل مضي ستين يوما على قول الامام المقتي به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حاد كان عنده اجير خرج من عنده من مدة سنة واشتغل عند آخر فحصل بينه وبين معلمه مشاجرة فقال له معلمه ان الذي اغراك على المشاجرة هو معلمك الاول فخلف معلمه الاول بالطلاق الثلاث ان هذا الصانع لا يدخل له دكانا ثم بعد حلفه المذكور دخل الصانع المذكور في الدكان المحلوف عليه ورفعت هذه القضية لدى المالككم الشرعي وبالسؤال من المحالف اعترف بالحلف الا انه ادعى انه نوى في نفسه حين حلفه انه لا يدخل دكانه لشغل نفسه وان الصانع المذكور دخل الدكان لشغل نفسه يعني الصانع فهل والحال هذه يحكم على المحالف بوقوع الطلاق الثلاث ظاهرا ولا تعد المشاجرة التي حصلت بين المعلم الاول والمعلم الثاني قرينة على نيته (اجاب) يقع الطلاق الثلاث على المحالف المذكور ولا يصدق في دعواه التخصيص على الوجه المسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة خالها زوجها على نفقة بنتها من الصغيرة فقط ولم يذكر في الخلع نفقة العدة والحال انها معسرة فهل اذا تحقق اعسارها يجبر الاب على نفقة بنته المذكورة وله الرجوع عليها بعد اليسار ويكون لها مطالبة الزوج الخالع المذكور بنفقة عدتها الى انقضاءها شرعا حيث لم تقع بدلا في الخلع ولم ينص عليها فيه ولو فرض عدم تحقق اعسارها المذكور (اجاب) نعم اذا تحقق اعسارها يجبر الاب على نفقة بنته التي خال زوجها عليها ويرجع بها عليها اذا ايسرت ولها مطالبة بنفقة عدتها الى انقضاءها شرعا وان كانت موسرة حيث لم تسكن بدلا في الخلع ولم ينص عليها اذ وجوبها بعد الخلع فلا يسقطها بدون تنصيص عليها كما يستفاد جميع ذلك من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق الثلاث ان خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق فهل اذا خرجت في الشهر المزبور يقع عليه بذلك طلاق رجعية يكون له راجعتها في العدة ويعتد عليها اذا خرجت من عدته (اجاب) قول الرجل لزوجته على الطلاق الثلاث ان خرجت من البيت في هذا الشهر فانت طالق عيب بالطلاق الثلاث انها طالق ان وجد المعلق عليه المذكور وحيث تحقق المعلق عليه المذكور بوجود شرطه وجد الجزاء وهو الطلاق المستفاد من قوله فانت طالق وكان بارا في عيने بالطلاق الثلاث فلا يقع وقوله فانت طالق يقع به طلاق رجعية حيث لم يسبق بشئ كما يستفاد ذلك من التقيع وفتاوى الطوري والبحر من باب التعليق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له اربع زوجات طلق ثلاثا منهن بالثلاث في حال صحته وسلامته بحضرة جمع من المسلمين ونائب الشرع وبعد مدة حصل له مرض ومكث مدة ومات به عن زوجة وعن اولاد ذكور واناث وترك ما يورث عنه شرعا فطلب الزوجات المطلقات اخذ حصص من تركته مت اللات بانهن لم يخرجن من العدة فهل اذا كان الطلاق

مطلب قال على الطلاق الثلاث ان حصل كذا فانت طالق في مثل يقع واحدة رجعية



الثلاث ثابتا في زمن العدة لا تجب لذلك شرعا ولا حق لمن في تركه ولا عبرة بتعللهم  
(اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الطلاق الثلاث الواقع على الزوجات الثلاث في صحة  
الزوج المذكور لا يبرئ منه وان مات في عدتهن والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
خاف على زوجته بالطلاق انها لا تدخل بيت أهلها الا باذنه واذن لها بالدخول عقب سفره  
الى جهة غاب بها ورجع ولم تدخل الى الآن ثم خلفه امرأة أخرى انه لا يشرب اللبن وشربه  
ناسيا فهل يقع عليه الطلاق بشربه ناسيا واذا اذن لها بالدخول لبيت أهلها وقال لها اذنت  
لثالث في الدخول كلما اردت لا يتبع عليه الطلاق (اجاب) الطلاق المرتب على شرب اللبن  
فشربه ناسيا واقع عندنا والمرتب على الدخول بغير اذنه لا يقع اذا اذن لها عامة بالاذن قبل  
الدخول ويشترط لكل دخول اذن في مثل هذا اللفظ المذكور بالسؤال الا اذا اذن لها  
اذنا عاما في جميع الدخول كاذنه باللفظ المذكور فيسقط الاذن حينئذ قال في الدر من باب  
اليمين في الدخول والخروج لا يخرج بغير اذني أو الا باذني أو بامري أو بعلمي أو برضاي  
شرط للبهر لكل خروج اذن الا لفرق أو فرق أو فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتعمل عينه  
بمخروجهامرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح  
عند محمد وعليه القوي ولو اجمعه اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رشيدة مصالحة لها  
اقتدت عصمتها من زوجها وبراءته من حقوقها الشرعية المعلومه لها وسألتها أن يطلقها  
في نظير ما في ذمته لها فاجابها لذلك وخالفها خلعها صححها في حال صحتها وسلامتها وهو  
باكمل الاوصاف المعتبرة شرعا ثم بعد مضي تسعة وخمسين يوما ماتت الزوجة المطلقة  
المذكورة فهل والحال هذه لا يبرئ الزوج المطلق منها حيث صدر منه الطلاق البائن في  
حال العدة والسلمة (اجاب) نعم لا يبرئ الزوج المطلق منها والحال ما ذكر ولو كان الطلاق  
المذكور في مرضها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجت برجل بالغ رشيد  
دخل بها وعاشا مدة ثم بعد ذلك طلبت منه النفقة الشرعية ففرض لها على نفسه  
في كل شهر قدر ما معلوم من الدراهم بالتراضي بينهما ثم بعد مدة تجمد لها على الزوج  
نفقة شهرين فوكلت اباهما في قبضها واستلامها من زوجها فذهب ابوها الى الزوج  
ليأخذ النفقة المتجمدة عليه لانيته المذكرة فاجتمع على الزوج وابراهما تجمد عليه من  
النفقة المذكرة ومن مؤخر الصداق ومن نفقة العدة بدون اذن منها واجازة في ذلك  
وقال له طلقها فاجابه الزوج لذلك وقال هي طالق بالثلاث فهل والحال هذه يقع الطلاق  
الثلاث ويؤم الزوج بدفع حقوقها الشرعية من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها والدين  
الذي بذمته حيث لم يضمن الاب ذلك ولم يكن وكلا عنهما في ذلك ولم تجز الزوجة ما فعله  
الاب بل ردت به (اجاب) نعم يقع الطلاق المذكور ولا ينفذ ابراء أي الزوجة البالغة زوج بئته  
عما هو مرتب أو يترتب لها على زوجها بالوجه الشرعي بدون توكيل منها في ذلك أو اجازة  
له بعد الوقوع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت الطلاق من زوجها فان فعل والا

نشرت وهو قائم بحقوقها الشرعية ولم يرض الزوج بذلك فهل والحال هذه ليس لاحد  
جبره على الطلاق وتجبر على طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب)  
نعم لا يجبر الزوج على الطلاق ولا تقر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة  
زوجها بغير حق انه ومعه صبية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق  
معلوم ودفع لها ما تعرف تحمله ودخل بها وعاشا مدة ثم تساجر معها واخرجت من داره  
ثم طلبها للصالح فاهتدت مدعية انه طلقها فانكر دعواها والحال انه لا بينة ولا سند بيدها  
فهل اذا لم تثبت دعواها الطلاق لا تجب لذلك ويكون القول قوله وعليها طاعته  
وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم القول في ذلك قول  
الزوج يمينه والبيئة دليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها  
ودفع لها ما تعرف تحمله وتقلها الى بلدته ودخل بها وعاشا مدة ثم سافر الزوج وغاب  
نحو سنة وعاد الى بلدته فوجد زوجته في بلد أبيها ومتروجة بغيره مدعية انه طلقها فانكر  
دعواها والحال انه لا بينة ولا سند بيدها على ما تدعي به فهل والحال هذه لا تجب لذلك  
ويكون القول قوله ولا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات ويكون العتد الثاني غير  
صحح اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي لمذبح مجرد دعواه  
بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طاعة واحدة  
رجعية ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عدتها ثلاثة أشهر وهي من ذوات الحيض وبعد  
مضي اربعين يوما راجعها بحضرة بنته شرعية فهل تصح تلك الرجعة حيث كانت في  
العدة ولم يسبق منه سوى ما ذكر وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية  
(اجاب) للزوج المطلق زوجته طاعة رجعية مراجعتها مادامت في العدة ولم تسبق  
بشئين والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا خوفه سقط عليه كل شهر يدفع  
له خمسة وعشرين قرشا وخاف بالطلاق الثلاث انه اذا مضى يوم من الشهر الثاني بعد  
التقسيط ولم يدفع المبلغ المذكور تكون زوجته خالصة بالثلاث فهل اذا مضى الشهر  
الثاني ولم يدفع المبلغ يقع عليه الطلاق الثلاث (اجاب) اذا وجد المعلق عليه الطلاق  
الثلاث وقع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد البرابرة له زوجة من بلدته  
لم يصدر منه طلاق لها أبدا الاصر يحاولا كناية قسافرا الى بلدة بعيدة عن بلدته معلومة  
وتركها لزوجته تحمله ببلدها وطينه برزعه وصار يرأسها بالدراهم من البلد المذكرة  
فغاب فيها أقل من سنة فطلق عليه فقيه البلد وزوجها بغيره فهل اذا تراخى القاض خفي  
ولم يثبت على الزوج الاول طلاق عند الخفي ولا عند غيره يفرق بينهما وبين الزوج  
الثاني ويحكم بطلاق زواجهما وانها باقية على عصمة الزوج الاول (اجاب) نعم اذا  
تراخى القاضى الخفي ولم يثبت لديه ما يوجب الفرقه على الزوج الاول بطريق  
شرعي يحكم بطلان العقد الثاني وتكون باقية على عصمة الاول والله تعالى اعلم (سئل)



في امرأة تلك شيئا خاصا بها أرادت ان تبينه فذبحها زوجها وقال لها ان بعته فانت طالق  
فخالفته وباعته فعند علمه بالبيع راجع اليه من غير اذنها ورضاهما بحضرة بينة  
شرعية فهل اذا لم يقع منه طلاق سوى ما ذكر تصح تلك الرجعة ولا يشترط اذنها ورضاهما  
حيث كان الطلاق رجعيا ولم يقع منه غيره وتكون على عصمته (اجاب) نعم تصح  
رجعتها حيث كانت في العدة والطلاق على هذا الوجه ولم يسبق منه خلافه والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال صحته وسلامته طليقة بائنة بالخلع في مقابلة  
عوض معلوم منها بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون ثم بعد مدة ماتت قبل ان يخرج من  
عدته فطلب مطلقها مشاركة ورثتها وأخذ حصته في تركتها فهل لا يجب لذلك حيث  
كان الطلاق بائنا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يرث منها ان كان الامر  
كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالف على زوجته بالطلاق انها لا تذهب لبيت  
أهلها الا باذنه فذهبت الى بيت أهلها مرة باذنه فهل اذا أذن لها اذنا عاما وقال لها اذنت لك  
في الذهاب الى بيت أهلك كما أردت وذهبت بعد قوله ذلك لها لا يقع عليه طلاق (اجاب)  
يشترط للبر في مثل هذه اليمين الاذن لكل ذهاب ولو قال كلما ذهبت فقد أذنت لك سقط  
أذنه والله تعالى أعلم (سئل) في بنت بكر بريمة قاصرة عقد عليها رجل عقدا صحيحا مستوفيا  
للسروط والاركان وجعل لها صداقا معلوما القدر ولم يدخل بها ولم يحتل بها خلوه صحيحة ودفع  
لواهبها ما تعرف بنجيله من حال الصداق فهل والحال هذه اذا أراد الزوج ان يطلقها  
تستحق نصف المسمى الذي دفعه لوليها حيث لم يدخل بها ولم يحتل بها خلوه صحيحة (اجاب)  
الطلاق قبل الدخول حقيقة وحكما بموجب لتصف المهر المسمى والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته في حال صحته وسلامته طليقة واحدة رجعية ودفع لها مؤخر الصداق  
ونفقة العدة ثم بعد ذلك مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وعن ورثة آخرين  
فهل والحال هذه اذا لم تنقض عدة الزوجة المذكورة بثلاث حيض يكون لها أخذ  
ما يخصها بجهة الارث الشرعي من تركه زوجها المذكور وليس لباقي الورثة منعها من  
ذلك (اجاب) المعلقة رجعية ما دامت في العدة فاذا مات زوجها وهي في عدته  
ترث منه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث عنده مدة من  
السنين ثم طلقها طليقة رجعية وذهبت الى بيت أفاق بها ومكث شهر ثم راجعها الى  
عصمته قبل انقضاء عدتها ومكث عنده مدة وهو معاشرها معاشرة الا زواج ثم ماتت  
في عصمته فاراد ان يأخذ حقه من تركتها فنفه أولاد أخيها مدعين انه طلقها ولم يراجعها  
حتى ماتت فهل اذا كان معه بينة شرعية تشهد بمرجعتها لما قبل انقضاء عدتها وأنه  
عاشرها معاشرة الا زواج حتى ماتت يكون له أخذ حقه شرعا ولا عبرة بانكار أولاد الاخ  
الرجعية حيث ثبت بالوجه الشرعي في العدة (اجاب) اذا ثبت الزوج المذكور انه  
راجع زوجته المذكورة في العدة وكان الطلاق رجعيا يكون له الميراث حيث ماتت على

عصمته ولا يعتبر انكار باقي الورثة مراجعتها بحقيقة بالوجه الشرعي والا فلا والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وهو في مرض الموت ولم يكن الطلاق بسؤال  
منها ثم ماتت قبل ان يخرج من العدة وترك ما ورث عنه شرعا فهل لها ان ترثه ولا مانع لها  
حيث انه مات وهي في عدته (اجاب) نعم ترثه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل تشاجر مع زوجته ولها أخ وكلته في طلاقها وخلصها من زوجها فدفع الاخ زوجها  
قدرا معلوما من الدراهم وطلب منه ان يخالفها بها الزوج المذكور في مقابلة ما دفعه  
له في غيبتها بحضرة بينة شرعية فهل يصح الخلع المذكور وتبين منه اذا ثبت ما ذكر  
ولا يشترط حضورها مجلس الخلع ويمنع من منافعتها اذا ثبت ما ذكر (اجاب) نعم يصح  
الخلع المذكور ويقع به طلاق بائن اذا تحقق ما ذكر بالسؤال ان وجد قبول من الوكيل  
المذكور للخلع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن  
نفقة عدتها الى انقضائها وتحملت بأجرة ارضاع ابنتها مدة سنتين وخالفها في نظير ذلك  
على نكاحها كالمهرى وقبلت منه الخلع وبعد بضعة ثلثة أشهر تدعى بانها حامل  
وتريد ان تطالبه بنفقة حملها فهل لا تجب لذلك شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) اذا جعلت نفقة العدة بدلا في الخلع سقطت وایس للخالع على ذلك المطالبة بها  
لماصر حوايه من ان نفقة العدة لا تسقط بالخلع الا اذا نص عليها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل في مرض موته تشاجر مع ابنته وحلف بالطلاق الثلاث انه يرفعها للحاكم ثم مات  
قبل رفعه له عن زوجته وعن باقي ورثته في مرضه المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر يكون  
لزوجته أخذ ما يخصها من تركته ولا تمنع شرعا حيث كان الطلاق في مرض الموت وكان  
الزوج فارا من الميراث اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لها الميراث اذا تحقق ما ذكر وماتت  
وهي في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر بالغة من أبيها على  
صداق معلوم وبعد مكثها مدة سنين من غير دخول بها حصل له مرض شديد فطلقها في  
مرض موته ثلاثا فاراد من الميراث ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وترك ما ورث عنه شرعا  
من عقار وغيره فماذا يكون الحكم اذا ثبت ما ذكر (اجاب) لا ميراث للزوجة المذكورة  
حيث طلقها قبل الدخول بها اذ لا عدة عليها وشرط ميراث زوجة الفار بالطلاق منه  
موته في عدته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة نزلت بيت أبيها من حائض  
جيرانها فقال لها ان نزلت مرة ثانية فانت طالق فادعت النزول بعد حلقه ولا بينة لها فهل  
لا يقبل قولها حيث لا بينة وكان الزوج منكر اعليها ذلك (اجاب) القول للزوج بيمينه  
في انكاره حصول شرط الحنث وعلى الزوجة البينة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
قذف زوجته بصريح الزنا وهي عفيفة عن فعل الزنا وتهمته والحال انها حية في دار  
الاسلام وكل من الزوجين صالح لاداء الشهادة على المسلم وهي باقية الى الآن على عصمته  
وطالب زوجها القاذف لها بموجب القذف ولم يثبت صدق الزوج المذكور في ذلك

١٣

١٢٧٥

جادی الثانية

٤

١٢٧٥

رجب

٧

١٢٧٥

٢٢

١٢٧٥

رمضان

٢

١٢٧٥

شوال

١٤

١٢٧٥



ولم يكذب نفسه فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث صدر القذف من الرجل المذکور زوجته المذکورة على هذا الوجه وتحقق ما ذكر بالسؤال من القيود وطالبت الزوجة زوجها بموجب القذف وهو المحذور باللعان ما لم يكذب الزوج نفسه أو يطلقها باثنا فيجحد القذف بطلما واللعان ما نطق به النص فان امتنع الزوج حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيجحد فان لاعن ولاعت والاحتسب حتى يلاعن أو تصدقه فيندفع به اللعان ولا تحلوان صدقته أو بعلانه ليس باقرار قصدا فان التنا بانتهى بتفريق القاضي الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة ولا يتنا كان بعد التزويج ما لم يخرج أو أحدهما عن أهلية اللعان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عامي طلق زوجته بلفظ الحرام أو خالصة فاستتقت شافعيًا فأفتاه بأنه رجعي وراجعها له مقلدا للامام الشافعي ولم يوجد مفسد للنكاح السابق في مذهب الامام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثا فهل والحال هذه حيث استتقت في الحرام الاول عن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستتقائه لانه صار مذهبا في هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد وصحة النكاح الاول على مذهب مقلده الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره (اجاب) نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده فيه حيث توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مقلده ومن قلده في تلك الحادثة ولا يحل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول مشهورا بين الناس وعاشرها مدة تنقضي فيها العدة بعد الاستبراء والمراجعة مقلدا للامام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم تسبقه الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر في باب العدة فغير ظاهر وليس فيما استند اليه نص على ما استظهره اذا الفرق بين ما استند اليه وبين ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استبراء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد الشافعي وعمل بقوله والتقليد سائغ وهو لمزم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تليق والتلقيح لا يجوز خلافا لابن الهمام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حال قيام النكاح لافي شبهة كالمسئلة المستظهر منها وأما ما استند اليه فلا استثناء فيه ولا تقليد غاية الامر أن الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر وطء الشبهة بعد انقضاء عدة الطلاق فافترقا والدليل على ما قلناه ما صرح به العلائي من قوله ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه ان الاستتقي اذا عمل بقول المفتي في حادثة فأفتاه آخر بخلاف قول الاول ليس له تقض عمله السابق في تلك

مطلب فمن طلق زوجته بالحرام وراجعها مقلدا من يرى انه رجعي ثم طلقها ثلاثا

مطلب فمن طلق زوجته بالحرام وراجعها مقلدا من يرى انه رجعي ثم طلقها ثلاثا

الحادثة نعم له العمل به في حادثة أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة أن الشخص لو أفتاه مفت بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالقوى الاولى فانه يعمل بقوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق الاولى ونقل أيضا أن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبأن القضاء ملزم سواء وافق رأى الزوج أو خالفه وكذا مع الافتاء لو الزوج جاهلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أربع زوجات وست بنات وسبعة بنين وترك ما يورث عنه شرعا وأراد اقسمة التركة فادعى بعض الورثة المذکورين ان والدهم أقر بطلاق إحدى الزوجات المذکورات قبل موته بثلاثة أيام وأراد اقامة بينة على ذلك فهل والحال هذه اذا كان اقراره بالطلاق في مرضه الذي مات فيه لا تقبل شهادة هذه البينة على الطلاق المذکور ويكون للزوجة ربع الثمن في تركته زوجها المذکور (اجاب) الطلاق الرجعي في مرض الموت أو في الصحة والاقرار به في كلا الحالتين لا يوجب حرمان الميراث اذا مات في عدتها فلا يترتب على اقرار الزوج بطلاق إحدى زوجاته قبل موته بثلاثة أيام في مرضه حرمانها من الميراث اذا مات في عدتها الا اذا قامت بينة شرعية على انه طلقها في صحته باثنا مطلقا أو رجعيًا وانقضت عدتها منه قبل موته أو كانت البينة في مرض موته بسؤالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان ساكنا مع أهله في منزل واحد وقت بينهم مشاجرة وفي انائها حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أن لا يدخل منزل أهله الذي دوسا كن فيه معهم وقد نزل في منزل آخر وأقام به مع زوجته وبعد ذلك دخل منزل أهله المحلوف عليه والآن يدعي ان يمينه كانت على عدم الإقامة معهم في المنزل بالسكنى وان توجهه من باب المطل على أهله فهل اذا تحقق ان يمينه كانت على عدم الدخول الى المنزل المذکور وقد وجد منه الدخول فيه بعد اليمين وكانت الزوجة على عصمته الى حين دخوله فيه يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان يمين الزوج المذکور على نفي دخوله منزل أهله فخرج منه ثم دخله بعد ذلك يحكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث ولا عبرة بانكاره بعد اقامة البينة المزكاة على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنث فيه ثم راجعها بعقد ومكث معها مدة وحلف بالحرام منها وحنث فيه ثم راجعها بعقد كالاول ومكث معها مدة وحلف بالحرام أيضا وحنث فيه ثم ماتت في عدته فهل لا يرث منها ولورثتها ما لته بما هو مترتب لها بيمينته من مؤخر صداق وغيره (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مذكور بهذا السؤال لا يرثها الزوج المطلق لها باثنا ولو ماتت في عدته وعليه دفع ما يدينه من مؤخر صداقها لورثتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أبان زوجته في مرض موته بينونة كبرى بدون سؤالها فهل اذا مات في مرضه هذا عن زوجته المذکورة وعن ابنه من غير هاترث منه الثمن حيث لم يخرج من عدتها (اجاب) اذا تحقق



ان الطلاق كان في مرض الموت بغير سؤال الزوجة ولم يكن في الصحة وأنه مات في عدتها  
ترث منه حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها  
روحي منزل أهالك وارسلني من يستلم عفتك وورقة طلاقك وقد كان وتوجهت منزل أهلها  
وأخبرت بما سمعت من زوجها فأرسلوا مخصوصين إلى الزوج لاستلام العفش كما أراد  
فوجدوا عفشها من فراش ونحاس وخلافه مطروحا في وسط الحوش والزوج المذکور  
جالس أيضا بجانبه ينتظر حضور من يحضر للاستلام فلما حضر إليه المراسلون من طرف  
أهلها لاستلام العفش المذکور ما كان من الزوج المذکور إلا أنه أجرى تسليم العفش  
اليهم بأجمعه وقال لهم ان ورقة الطلاق حاضرة وموجودة معي إلى أن تحضروا إلى ورقة من  
باش اغا المحرم بإصال العفش وبوقتها اعطياها لهما لاجل إصالتها لئلا عند تسليم العفش  
بمنزل أهلها قال باش اغا يحضر باقي صداقتها ويأخذ السند اللازم بإصال العفش  
والصداق فتوقف الزوج في دفع المؤخر وقال اني معسر والآن يحسد ما وقع مني مع ان  
هنالك ينة من المسلمين سألته ماذا فعلت مع زوجتك فقال طلقها وأرسلت لها عفتها  
فلدى ثبوت ذلك هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) حيث سئل عما فعل مع زوجته فقال  
طلقها وأرسلت لها عفتها فإنه يؤخذ بذلك ويحكم عليه قضاء بوقوع طلاقه واحدة  
رجعية بمقتضى هذا القرار الذي شهدته البينة فلهما الرجعية في العدة ان لم تسبق بثنتين  
ولم يثبت عليه ما يقتضى البينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تشاجرت  
معه أمها وادعت عليه طلاق ابنتها ورفعته لدى الحاكم الشرعي بحمل ولايته بناحية  
دفعها ولم تقم البينة على ما ادعته فسمع القاضي منها ذلك وأمر الزوجة بان تمتنع عن  
زوجها وتررها نفقة مقدرة لكل يوم فهل لا ينفذ حكم القاضي بمنع الزوجة عن زوجها  
ولا يلزمه دفع النفقة المقررة على هذا الوجه ويكون له طلب زوجته إلى محل طاعته جبرا  
على أمها لاسيما وهو منكر للطلاق وأساو لم تقم عليه الام بينة به إلى الآن (أجاب) ليس  
للقاضي منع الزوجة عن زوجها بمجرد دعوى أمها بطلاقها منه مع انكاره بدون اثبات  
الطلاق بوجه شرعي ولا يلزم الزوج بنفقة زوجته اذا كانت خارجة عن طاعته وممكنه  
الشرعي بدون حق مادامت ناشرة الا ان الزوجة اذا كانت عالمة ببينوتها من زوجها ولم  
تتمكن من الاثبات فلها الامتناع من معاشرته ديانه بآي طريق لا قضاء الا بآثبات  
الطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها ما عليه من  
المؤجل في حال الصحة وأبرأته من نفقة العدة ثم مات قبل خروجها من عدته فهل والحال  
ما ذكر اذا كان الطلاق في حال الصحة باثبات لا شيء في الميراث (أجاب) اذا ثبت وقوع  
الطلاق الثلاث في صحة الزوج قبل مرض الموت ثم مات لا ترث منه مطلقته المذكورة ولو  
مات في عدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقه باثنية في نظير عوض منها  
وماتت وهي في عدته عن ابن وأم وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون جميع ما تركه

المرأة المذكورة لو رثت بدون زوجها المطلق لها ولو ماتت في عدته حيث كان الطلاق  
الصادر منه في حال صحتهما (أجاب) لا ميراث للزوج المذکور حيث أبان زوجته في  
صحتها ولو ماتت في عدته بل لو كان ذلك في مرض موتها فالحكم كذلك واذا كان كذلك  
غير أنها لا ينهاؤها مطلقا دون حيث لا وارث سوى من ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له ثلاث زوجات أخبر جماعة عدولا من اهل باده واشهدهم بأنه طلق إحدى زوجاته  
فلانة بنت فلان الحاضرة في المجلس معهم وعينها باسمها ونسبها طلاقا ثلاثا وأنه قد  
أوصى لابن ابنه فلان القاصر ثلث ماله وذلك وقت ارادته الحج وزيارة بيت الله الحرام  
وسافر وأدى فريضة الحج وحضر مريضاً ومات بعد ذلك عن زوجته وأولاده المذکورين  
فهل يكون ميراثه لزوجته وأولاده المذکورين فقط ولا ميراث لمن طلقها قبل سفره حيث  
كان الطلاق في حال صحته قبل ان يسافر اذا شهدت به البينة الشرعية وتكون الوصية  
نافذة في ثلث ماله لابن ابنه لاسيما اذا قبلها له عمه بعد موت الموصى وهو في حجره  
(أجاب) نعم لا ميراث للطلقة ثلاثا في الصحة بل لمن في عصمته وأولاده والحال هذه اذا  
ثبت ما ذكر بطريق شرعي والوصية بثلاث المال لابن الابن التماس الذي ليس بوارث  
نافذة بلا توقف على اجازة الورثة والله تعالى اعلم (سئل) من نائب قسم اطفح عينا  
مضمونة الذي تعرضه على سعادتك ادام الله تعالى علينا سيادتكم هو أنه في رجب  
سنة ٨١ حضر على يدنا رجل اسمه علي ابو زيد وزوجته اسمها شمة بنت عبد الكريم  
كلاه من اهل طبرستان قسم اطفح جيرة وانشأ علي ابو زيد المذکور طلاق زوجته  
المذكورة له بنا بقوله لها في هذا كره طلاقها وروحي طالق وأقر أنه قد طلقها قبل هذه الطلقة  
طلقتين وان هذه الطلقة متممة للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها  
فحكمنا عليه بوقوع الطلاق الثلاث وانها صارت لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
وحررناهما اعلان الطلاق المذکور وسجلناه عندنا بالسجل الشرعي في تاريخه أعلاه وفي  
ثالث شهر رمضان المكرم سنة ١٢٨١ رفع اليانا المطلق المذکور راجع مطلقته  
المذكورة وعاشرها معاشرته الارواح فاحضرناهم مع زوجته وسألتنا عن داعي معاشرته لها  
فاجاب بأن معاشرته لها بناء على فتوى أحضرها من بعض طلبة العلم بالآزهر وأبرزها من  
يده فاذا سؤلها ما قولكم دام فضلكم في رجل قال لزوجته روحي خالصة وراجع عيني  
وعاشرها ثم بدلتها نقضا العدة بوضع الحمل قال لها روحي خالصة وراجع عيني أيضا ثم  
طلقها طلاقا فالحكم اذا كان الاول مشهورا وجوابها الحمد لله وحده نعم اذا كان  
الاول مشهورا يقع به طلاقه باثنية لا تكفي فيها المراجعة حيث لم يقلد من يرى صحتها ولا يقع  
عليه ما صدر منه بعد انقضاء العدة وحيث لا يجوز له العقد عليها برضاها وتبقى معه  
بطلقتين حيث لم يصدر منه سوى ما ذكره هذا جواب من أجاب على سؤال الفتوى الموضح  
أعلاه وبمجرد ذلك الفتوى جدد له العقد عليها رجل فقيه بناحية بدون ثبوت دعواه



المذسوبة اليه في سؤال الفتوى المذكورة وبدون اثبات الاشتباه في الطلاقين الاولين ولا  
في خروجهما من عدته كما اتضح لنا من سؤاله وسؤال العاقله عليها المذكور عن ذلك  
واعترافه بفرقتنا بينهما وعز دناه وحررنا ذلك بخطنا وختمنا على ظاهر الفتوى المذكورة  
فما كان منه الا انه اخذ الفتوى بما كتبهنا عليها وتوجه بها الى بعض طلبة العلم بالازهر  
فمكتب اننا عليها ان العقد الصادر من المطلق المذكور على مطلقته المذكورة صحيح  
وانه لا وجه للتعرض اليه في معاشرة لها وحيث ان سعادتك هو المرجع في احقاق الحق  
وابطل الباطل في الاحكام الشرعية لزم عرضه لسعادتك نرجو من مكاتم السيادة  
الافادة عما أخرجناه في شأن المطلق المذكور هل هو في محله شرعا ولا يمكن من مطلقته  
حتى تنكح زوجا غيره مؤاخذه له باقراره اذ لا عذر لمن أقر أو قنونا ما جاورين (اجاب) حيث  
طلق الرجل المذكور زوجته بمجلس المرافعة بصريح العلق وأقر بأنه طلقها قبل ذلك  
طلقتين وان هذه الطلقة مكمل للثلاث وانها صارت مطلقة منه ثلاثا ولا رجعة له عليها  
فانه يعامل باقراره ويفرق بينه وبين زوجته فالجري عليه من الحكم بالطلاق المذكور  
والتفريق والحال ما ذكر صحيح والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نائب الجيرة مؤرخة  
في ٢٥ ن سنة ٨١ ضمنوها مقتضى الحال للتنصل بالافادة عن حكم حادثة وقعت وهي  
رجل تساجر مع زوجته فقال لها على الطلاق بالثلاث ما تخبرني شيئا من يتي بغير اذني وان  
أخرجني شيئا من يتي بغير اذني فانت طالق وبعد ذلك أخرجت من بيتها وبضا واعطته  
لامرأة أخرى بغير اذنه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث بذلك فلا مل من السيادة المن  
بالافادة ولا زلت محط رجال القاصدين (اجاب) نعم يقع على الزوج المذكور والحال  
هذه الطلاق الثلاث باخراج زوجته البيض من بيت زوجها بنفيه اذنه لوجود شرط الخئ  
في اليمين الاولى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وراجعها ثم  
بعد مدة غضبت منه فذهب له انسان يسأله الصلح أو الفراق فجاء يقول عنه قال لي  
طلقتها من يوم غضبها ثم مرض فأخبرني مرضه ان الطلقة الواقعة منه هي الثالثة ثم مات  
وهي في عدته من الطلاق الذي أوقعه ثانيا بقوله طلقها وكذبته الزوجة في كونه  
مكملا للثلاث فهل اذا لم يعلم لاحد أن ما أوقعه مكمل للثلاث الامن اخباره في مرضه  
الذي مات فيه وكذبته الزوجة في ذلك يكون به فارقا رته حيث مات في عدتها ولا  
يخرجه عن كونه مرض الموت نزوله مستندا الى الناس وتحمله على حمار مرضا جدا  
لزياره بعض الاوياء الاستشفاء به مع غلبة الهلاك بالمرض المذكور (اجاب) اقراره في  
مرض موته بان الطلاق الذي وقع منه في الصحة مكمل للثلاث لا يمنع الزوجة من الميراث  
حيث كان المحقق انه الطلاق الثاني وانه رجعي ولا يعلم كونه مكملا للثلاث الامن  
اخباره في مرض موته مع تكذيب الزوجة له في ذلك وموته في عدتها قال في الهندية ولو  
قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في الصحة أو قال طاعت أم امرأتى أو أنت

امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا راضع قبل النكاح أو قال تزوجتها في  
 العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنت منه ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول  
 العمادية اهـ ولا يخرج قول الزوج المذكور على الوجه المستطور عن كونه اقرنى  
 مرض موته بأنه كان طلقها طلاقاً ثالثاً تبين بها بينونة كبرى وهى تكذيبه ولا تقصر الا  
 بالثنتين اللتين لم يخرجها عن الزوجية ونزول الزوج وحمله حال مرضه على الوجه المذكور  
 لا يخرج عن كونه مرضاً من مرض الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع ولده  
 فحلف بالطلاق الثلاث انه لا يكلمه مادام حياً ثم بعد مضي مدة أراد السفر الى ارض  
 الجاز فسكلمه وجلس معه فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث واذا  
 مات الزوج لا تدخل الزوجة في ميراثه واذا ادعت الزوجة انها سمعت الاقرار  
 منه بالطلاق المذكور في المدينة المنورة وهو مرض الموت والحال انه كان صحيحاً  
 ويذهب ما شاع على رجليه لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم المرة بعد المرة ثم اعتراه  
 المرض بعد ذلك ومات به لا عبرة ببدعها واذا قامت البينة على ان التعليق والشرط  
 كانا في الصحة وكان المعلق طلاقاً ثلاثاً ولو لم يثبت ان الاقرار به كان حال الصحة  
 (اجاب) اذا ثبت تعليق الثلاث ووجود الشرط في الصحة يقع الطلاق من وقت وجود  
 الشرط ولا ترثه ولا عبرة حينئذ بانها لم تسمح الاقرار بذلك الا في المرض ولو لم يتحقق ان  
 الاقرار في حال الصحة بعد ثبوت كون التعليق والشرط في صحته بالبينة على التعليق  
 والشرط المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في صحته  
 ولامته طلاقاً ثلاثاً بمحضرة بينة ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد مدة مرض يومين ومات  
 فهل والحال هذه اذا أنكرت الزوجة المذكورة الطلاق المذكور وطلبت ان ترث  
 منه لا عبرة بانكارها وتمنع من ميراثه اذا ثبت الطلاق بالبينة الشرعية (اجاب) اذا  
 ثبت بالبينة الشرعية ان الرجل المذكور طلق زوجته ثلاثاً في صحته لا ترث منه ولو مات  
 في مدتها فلا عبرة بانكارها الطلاق المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لى  
 عند فلان خمسة آلاف قرش فسمعه رجل وأخبر الذى ادعى عليه بذلك فقال المدعى  
 عليه لم يكن لفلان على شئ مما أخبرني به فذهب المدعى عليه الى القائل وقال له انت  
 أخبرت فلاناً انك على خمسة آلاف قرش فانكر وقال ما أخبرته بذلك فقال السامع  
 على الحرام انك قلت لى على فلان خمسة آلاف قرش فكذبه ولا بينة هناك فهل  
 والحال هذه يقع عليه الحرام المذكور حيث كذبه ولم يكن له بينة أولاً في كذبه ولا  
 يقع عليه شئ (اجاب) لا يفيد تكذيب هذا الرجل في الحكم بوقوع الطلاق على الخالف  
 والقول للخالف بيمينه في وجود شرط البر وحسابه على الله والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل طلب منه خروج زوجته من منزلها لزيارة أهلها فقال والله لا يخرج الا مطلقاً  
 فاصد ان ذلك انها ان خرجت تكون مطلقاً فكرر عليه اطلب فقال والله لا يخرج



على ذمتي الاخالصة فخرجت اثر الحلف فهل يلزمه بذلك اليمين بالله أو بالطلاق أو بهما  
وعلى لزوم الطلاق فهل هو بائن أو رجعي (اجاب) يقع على الزوج المذكور بقوله والله  
لا تخرج الا مطلقا قاصدا بذلك انها ان خرجت تكون مطلقة طلاق رجعي وبقوله ثانيا  
بعد تكرار الطلب والله لا تخرج وهي على ذمتي الاخالصة طلاق بائن حيث خرجت اثر  
الحلف فهما طلاقان فلا تحلل له الا بعقد جديد ان لم يسبق غيره والله تعالى أعلم  
(سئل) من طرف مجلس استئناف مصر عن حادثة وردت من محافظة دمياط الى  
محافظة مصر في شأن قضية طلاق وقع فيها اختلاف بين قاضي دمياط ومفتيها ووقع فيها  
مذاكرة بينهما وبين علماء الثغر المرقوم وكتب فيها القاضي كتابة عنون عنها مذاكرة  
شرعية ومجاوبة فقهية وكتب فيها المفتي سؤالاً وجواباً أرسلهما لهذا الطرف ضمن خطاب  
منه اليها طار جاعن أوراق هذه القضية وأحال كل من القاضي والمفتي والعلماء النظر فيها  
على حضرة شيخ الجامع الأزهر وعليها وعلى حضرة مفتي مجلس الاحكام ومن يلزم الفصل  
اشكاهما فكتب عليها كتابة شملتها بمقتضى ووضع اسماءهم وأختارهم عليها المذكورون  
(ولفظها) قد صار الاطلاع على المذاكرة التي حررها حضرة قاضي ثغر دمياط  
في حادثة الطلاق بلفظ المحرام ثم ايقاع الطلاق الثلاث بعده من الشخص المدعى السيد  
أبازهره وعلى ما كتبه حضرة مفتي الثغر المذكور في هذه الحادثة على سؤال حرره بخطه  
وأرسله لهذا الطرف بخلاف الفتوى المحررة في هذه الحادثة الجاهب عليها من بعض العلماء  
المرسلة ضمن أوراق هذه القضية وقد طلب كل من حضرة المفتي والقاضي المذكورين  
وكذا حضرات علماء الثغر الجواب عن هذه الحادثة بما يرفع اشكالها ويكون فصلا  
فيها حيث كانت كثيرة الوقوع (فنقول) انه فيما سبق بتاريخ ١٩ ربيع الآخر سنة ٧٦  
أجيب عن سؤال رفع في هذا المبحث سبق قيده في كتاب التلاق من هذه الفتاوى بهذا  
التاريخ حاصله في رجل عامي طلق زوجته بلفظ المحرام أو خالصة فاستفتى شافعيًا فافتاه  
بانه رجعي وراجعها له مقلدا للامام الشافعي ولم يوجد منفسد للنكاح السابق في مذهب  
الامام الشافعي ثم تشاجر معها وطلقها ثلاثا فهل والحال هذه حيث استفتى في المحرام  
الاول عن يرى صحة الرجعة لا يحل له الرجوع عن تقليده واستفتائه لانه صار مذهبها في  
هذه الحادثة حيث توفرت شرائط التقليد من صحة النكاح الاول على مذهب مفتيه  
الذي قلده وبناء على ذلك يقع عليه الطلاق الثلاث ولا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره  
أو كيف الحال بقوله الحمد لله نعم لا يحل له الرجوع عن التقليد فيما قلده فيه حيث  
توفرت شرائطه ويقع عليه الطلاق الثلاث لصحة الرجعة في مذهب مفتيه ومن قلده  
في تلك الحادثة ولا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا على فرض كون الطلاق الاول  
مشهورا بين الناس وعاشر هامة تنقضي فيها العدة بعد الاستفتاء والمراجعة مقلدا  
للإمام الشافعي وأما اذا وقع الطلاق الثلاث في العدة فلا كلام في وقوعه ولو لم

نسبته الرجعة وأما ما استظهره العلامة ابن عابدين في حاشيته على الدر من باب العدة فغير  
ظاهر وليس فيما استند اليه نص على ما استظهره اذا الفرق بين ما استند اليه وبين  
ما استظهر حكمه ان ما استظهر حكمه فيه استفتاء من شافعي يرى صحة الرجعة وتقليد  
الشافعي وعمل بقوله والتقليد سائغ وملازم للعمل بموجب مذهب المقلد بعد العمل بمذهبه  
فيما قلده فيه وليس له الرجوع عنه في تلك الحادثة بعد ذلك اذ هو تليق والتلقيق  
لا يجوز خلافا لابن الممام ومن وافقه وبناء على صحة التقليد وعدم صحة الرجوع عنه  
فالطلاق الثاني ولو بعد مدة تنقضي فيها العدة من الاول مع شهرته وقع حال قيام النكاح  
لا في شبهة كالمسئلة المستظهر فيها وأما ما استند اليه فلا استفتاء فيه ولا تقليد غاية الامر ان  
الطلاق الثلاث صدر في حال قيام وطء الكهنة بعد انقضاء عدة الطلاق فلم يعتبر وطء  
الشبهة بعد انقضاء العدة فلا يلحق الطلاق فأقرقا والدليل على ما قلناه ما صرح به  
العلاءي من قوله ان الرجوع عن التقليد بعد العمل به باطل اتفاقا وهو المختار في  
المذهب وذكر الشيخ ابن عابدين نفسه ان المستفتي اذا عمل بقول المفتي في حادثة فافتاه  
آخر بخلاف قول الاول ليس له نقض عمله السابق في تلك الحادثة نعم له العمل به في حادثة  
أخرى ونقل عن البرازية في اليمين المضافة ان الشخص لو افتاه مفت بالحل ثم افتاه آخر  
بالحرمة بعد ما عمل بالفتوى الاولى فانه يعمل بفتوى الثاني في حق امرأة أخرى لا في حق  
الاولى ونقل أيضا ان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فيلزم الجاهل  
اتباع قول المفتي كما يلزم العالم اتباع رأيه واجتهاده وبان القضاء ملازم سواء وافق رأى  
الزوج أو خالفه وكذلك مع الافتاء لو الزوج جاهلا والله سبحانه وتعالى أعلم الفقير محمد  
العباسي المهدي الحنفى الحنفى عفى عنه اذا علمت ذلك فالقول الفصل في هذه الحادثة  
ونظائرهما ان الزوج لو طلق بلفظ المحرام وكان عاميا فاستفتى شافعيًا فافتاه بكونه رجعيًا  
وراجعها له وكان الطلاق مشهورا وعاشر هامة تنقضي فيها العدة ثم أوقع عليها  
طلاقا ثلاثا يقع عليه الثلاث ويتعين عليه العمل بهذه الفتوى لصحة التقليد وعدم صحة  
الرجوع عنه بعد العمل به في هذه الحادثة دون حادثة أخرى أى في حق امرأة أخرى  
كما تقدم لم أعلمه وكذلك لو كان المطلق مجتهدا يرى صحة الرجعة فامضى رأيه في ذلك  
وعزم على مجتازمه العمل به ولا يصح له الرجوع عن ذلك وان تبدل رأى المجتهد وافتى  
المقلد بعدم صحة الرجعة بعد ذلك كما هو معلوم من كلام الفقهاء فلو استفتى شخص عن  
مثل هذه الحادثة يلزم أن يكون الجواب فيها بوقوع الثلاث لصحة التقليد أو الاجتهاد  
ولزوم العمل به ما ديانة بعد الحصول نعم لورفع الامر للقاضي الحنفى الذي يرى عدم صحة  
الرجعة وتحقق لديه شهرة الطلاق وانقضاء العدة قبل الثلاث مع المعاشرة ولزم الحال  
للقضاء فيها فانه يتضى برأيه لا برأى الخصم المخالف كما ان القاضي لو رفع اليه حكم المحكم  
وكان مخالفا لرأى القاضي وان كان صحيحا رأى المحكم فانه ينقض حكم المحكم ويحكم



برأى نفسه بخلاف حكم القاضي في المجتهدات فلا ينقضه قاض آخر وان كان خلاف رايه كما ذكره في الفرق بين حكم المحكم وحكم القاضي فمن غير حكم اصلا بالاولى ان يخالفه القاضي ويحكم برأى نفسه قال في رد المحتار من كتاب الوقف تنبيه قال في الاستعاف ولو كان الواقف مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلدا فسأل فاقني بالجواز فقبله وعزم على ذلك لزم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبدل رأى المجتهد وأقوى المقلد بهدم اللزوم بعد ذلك اهـ فهذا مما يراى على ما يلزم به الوقف لكن قال في الزهر بعد نقله له الظاهر ضعفه اهـ أى لما اقتضى لتول المتون يزول بقضاء القاضي وأيضا فان العبرة لرأى الحاكم فاذا رفع اليه حكم يحكم فيه برأيه لا برأى الخصم والظاهر ان ما في الاستعاف صحيح بالنسبة الى الديانة لان المجتهد اذا تغير رايه لا ينقض ما أمضاه أولا وكذا المقلد في حادثة ليس له الرجوع فيها بتقليده مجتهدا آخر أما لو رفعت حادثة ذلك المجتهد أو المقلد الى حاكم آخر فانه يحكم برأى نفسه كما قلنا ولذا قال ولا يصح الرجوع فيه ولم يقل ولا يصح الحكم بخلافه فاعتنم هذا التحريم وما ذكره حضرة قاضي النعري في مذاكرته فانه قد دأبه الاستدلال على انه لو أفتى عامي بجمعة الرجعة بعد الطلاق بلفظ الحرام لا يكون للقاضي نقضه في قوله مع تصريح المحشى نفسه في باب القضاء من التنقيح بان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم ثم قال وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات الى آخره فليس فيما ذكره من بان القاضي لا ينقض فتوى المفتي الخاتمة لرأى القاضي المذكور وانه يضيها ويخالف رأى نفسه بمجرد قولهم ان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم بل ذلك معناه ان الفتوى بمنزلة ما ذكر في ايجاب العمل بها في حق المستفتي نفسه بدليل قولهم في عبارة أخرى ان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده وتصريحهم فيها بان ذا الرأى يتبع رأى القاضي اذا نضى له أو عليه بخلاف رأيه كما يأتي وقوله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات لا يفيد المطلوب لان هذه العبارة سبقت في بيان الفرق بين حكم القاضي المولى وحكم المحكم والذي يدل على ما قلناه الذي من جلته ان المراد لزوم العمل بفتوى المفتي في حق المستفتي نفسه من حيث الديانة لا من حيث ان القاضي لا يقضى بخلافها وان خالف رأيه ما يفهم من ألقاظ تلك العبارة اذا سبقت اليك ونهها وذكر شمس الأئمة الحلواني ان حكم المحكم في المجتهدات نحو الكنايات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم ولا يفتى به كي لا يتجاسر الجاهل الى مثل هذا وقد روى عن أصحابنا ما هو أوسع من هذا وذلك انه روى عنهم انه لو استفتى صاحب الحادثة عن هذا فقيها فإقائه يطلان اليمين وسعه أن يمسه فان تزوج أخرى بعدها وقد كان حلف بلفظ كل امرأة أتزوجها فاستفتى فقيها مثل الاول فأفتاه بجمعة اليمين ووقع الطلاق المضاف عليها فانه يفارق الثانية

وميسل الاولى لان فتوى الفقيه للجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى أو حكم المحكم الا ان الترق بين حكم القاضي وحكم المحكم ان حكم المحكم في المجتهدات اذا رفع الى القاضي ان كان موافقا لرأيه أمضاه وان كان مخالفا أبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدات اهـ فقوله فيها وسعه ان يمسه كعاديل على كون ذلك الحكم ديانة وقوله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر مسوق للفرق بين حكم القاضي وحكم المحكم وكذا ما ساقه حضرة القاضي في الاستدلال من قوله فذكر في رد المحتار في آخر فصل الحبس ان المقضى له أو عليه اما أن يكون له رأى أولا فان كان له رأى وقضى له القاضي على خلاف رأيه فانه يتبع رأى القاضي عند محذور قيل انه قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لا وان رفع الى قاض آخر لا ينقضه وان كان خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه والزواج لا يراه يتبع رأى القاضي اجاها وهذا كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاميا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا أفتى له فهو على الاختلاف السابق لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اهـ بحر ثم قال والمراد بالعامة غير المجتهد ولو عالم والارجح الاخذ بقول محمد اهـ وفي هذه الحادثة الزوج عامي وقد أفتى له الفقيه برجوع الحرام بالقول فعلى قول محمد المرجح ليس للقاضي نقضه فتكون زوجة له وليحقها الثلاث لا ينتج أيضا ان القاضي لا ينقض فتوى المفتي المخالفة لرأيه اذ غاية ما في هذه العبارة ان فتوى المفتي للجاهل بمنزلة رأى المجتهد وقد صرح في هذه العبارة ان القاضي لو حكم على ذي الرأى اوله بخلاف رأيه فانه يتبع رأى القاضي فهو صريح في ضد المستنج وأما فتوى حضرة مفتي النعري المرسله لهذا الضرف في هذه الحادثة التي حاصل جوابها عدم صحة الرجعة على مذهبنا بعد الطلاق بلفظ الحرام وعدم وقوع الثلاث بعد انقضاء العدة حيث كان الطلاق مشهورا فهذا صحيح في نفسه بقطع النظر عن التقليد والاستفتاء من يرى صحة الرجعة أدب بالنسبة لقضاء القاضي الخفي بعد تحقق انقضاء العدة مع شهرة الطلاق الاول وأما بالنظر للتقليد وصحة المقطوع عنها والاستفتاء من يرى صحة الرجعة ولزوم العمل به وعدم صحة الرجوع عنه بعد العمل به بدون قضاء قاض بخلاف ما قلده وعدم جواز التلقيق المصرح بجميع ذلك في عبارات كتب المذهب فلا يسلم وما ذكره في فتواه من عبارات التي نقلها استدلالا على مقصوده فبعضه لا يدل عليه مخالفة الموضوع مثل عبارة تنقيح الحامدية في أول الطلاق التي ساقها في الموضوع فيها انه راجع قبل وقوع الطلاق رأسا ثم وقع الطلاق ولا فائز بجمعة الرجعة حينئذ في مذهب من المذاهب فلم يكن هناك تقليد لمن يرى العجة ولا استفتاء وكذا عبارة الخيرا الرملى عن الفقيه التي هي من ضمن جواب تنقيح الحامدية كما يعلم ذلك من تأمل وراجع عبارة التنقيح والخبرية وكذا عبارة جواهر القأوى والخاتمة وبجمعة بحث واستظهار مثل ما نقله عن رد المحتار الذي علمت رده وكذا ما نقله عن اجابة السائل



لصاحب النهر رد المعارضة بعض العلماء بأنه حين راجع كان مقلدا للشافعي والمقلد ليس له أن يرجع عما قلده فيه حيث قال ورايت صاحب النهر في اجابة السائل ذكر ان هذا مذهب أصولي واهل الفروع لا يلتزمونه فثبت وجدا لمقلد قول اراجحيا طمئن اليه اه تقليده والرجوع عن الاول ولو عمل به اه فهو استظهار وبحث ايضا وقد راجعت عبارة صاحب النهر في اجابة السائل فوجدت نصها على ما وقعت عليه في النسخة التي اطلعت عليها في المسألة الثالثة من ترجمة مسائل الاوقاف عشرون مسألة لو قضي بجواز وقف المشاع ارتفع الخلاف لسكن في موجبات الاحكام للعلامة قاسم بعد نقله فان قلت قالوا في الاصول ان المقلد اذا عمل بقول مجتهد في مسألة ليس له أن يعمل بقول غيره فيها بالاتفاق اه وحاصله ان قولهم لو قضي به قاض صحيح مقيد بما اذا لم يقض بطلانه سابقا في نظيره وعندى ان هذا مذهب أصولي واهل الفروع لا يلتزمونه وان الحكم حيث اعتمد المقلد فيه قولاهم صحيح مطلقا لانهم مجمعون ان الحق في لوم ارجحيا وعكسه صحيح وهذا من قياس المباحث اه فعلى فرض كون ذلك متبجيا في المقصود فهو صحيح في كونه بخلافه لا يعارض المنقول والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وهو مريض واختل بها في حال مرضه ثم سافر لجهة الصعيد بقصد تغيير الهواء ثم حضر ثم سافر الى اسكندرية وأقام فيها اياما وبعد وصوله اسكندرية طلق زوجته المذكورة طلاقا ثلاثا وأشهد على طلاقها بينة من المسلمين وأرسل لها سند الطلاق ودفع لها مخرج صداقها وحقوقها ثم حضر مصر ونزل في منزل عمه وأقام فيه مدة ايام ثم انتقل الى منزله فاشتد به المرض فأتت عن ولد بن قاصرين وأقام وصيا عليها وما والا آن تطلب المرأة المذكورة الدخول في تركته وترغم انه قارب طلاقها عن الميراث مع انه بعد طلاقها وهو في اسكندرية كان مقيما في منزل انتقل منه الى منزل آخر انة لا المعتاد ونزل الى السوق لشؤن نفسه ورجع الى منزله ثم حضر مصر وجلس في منزل عمه وأقام فيه اياما ثم توجه لمنزله فهل مع هذا لا يعد فارا شرعا ولا يكون لها أخذ شيء من تركته خصوصا وانه لم يبطأها عند الخلوة بها (اجاب) اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لآثرته المطلقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صحيحة لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المهور في كتب المذهب فعليه الميعول وان كان هناك قول آخر يكون الخلوة كالوطء في ذلك وأما لو فرض كون الطلاق المذكور بعد الوطء ولم يكن القالب من حال الزوج المذکور الهلاك وقت الطلاق حيث كان يخرج من منزله خروجا معتادا له قبل هذه الحالة وقد خرج الى السوق الى شؤن نفسه بعد الطلاق كما هو مذکور لا يعد بهذه الحالة مريضا فاذا اشتد عليه المرض بعد ذلك وبعد سفره الى بلد حتى مات لا يكون فارا بهذا الصلاق ولا ترثه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأماها وأخوين شقيقين فتنازع أحد الاخوين مع أخيه في خلف بالطلاق الثلاث انه لا يأخذ من

متروكات

متروكات أخته شيئا ولا يدخل جهة شيء من متروكاتهما الا ما ينقل الميزان ولا ما يتحققه في بيعت تركته المذكورة واشترى الخالف المذکور بعضها وما بقي له من نصيبه بعد خصم ما اشتراه أخذته دراهم فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث سيما مع اطلاقه الخلف ولم يقيد به (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث تحقق الاخذ من التركة الخلوفا على نفيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها ومنعته من الدخول عليها بانه طلقها فاقر الزوج المذکور بانه طلقها ثلاثا ومضى على ذلك مدة سنين من وقت اقراره المذکور وهو غير معاشرها ولم يدخل المكنان الذي هي فيه ثم ماتت عن ورثة فاراد الزوج المذکور مشاركتهم في تركتها منكر اقراره بالطلاق المذکور فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي انه اقر بطلاقها على الوجه المذکور كور يحكم بمنعها من ميراثها (اجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي اقراره بالطلاق الثلاث على الوجه المستطور وكان ذلك عن طوع يعامل باقراره ولا يرث منها والحال ما ذكره ما لم تكن رجعت اليه بنكاح صحيح بعد التليل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين الاولى قال لها أنت طالق وراجعها وهي في عدته والثانية قال لها روجي خالصة من ذمتي يا فلانة ولم يسبق منه طلاق لها غير ذلك فهل تحل له بالعقد عليها بمهر جديد باذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة يملكها عليها (اجاب) اذا لم يقع من الزوج المذکور الا الطلقتان المذكورتان على هذا الوجه المذکور بهذا السؤال يكون للزوج العقد عليها بمهر جديد باذنها ورضاها وتبقى معه بطلقة واحدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهي في المركب فقال لها على الطلاق ان كسحتي في هذه الليلة تكوني على ذمة نفسك فاخرجها من المركب ولم تكسح في الليلة الخلوفا عليها بل ذهبت فيها الى منزل الزوج المذکور فهل لا يقع عليه بخلفه المذکور على الوجه المذکور شيء وتكون زوجته باقية على عصمتها حيث برقي عيونه ولم يحنث فيه (اجاب) اذا كان تعليق الزوج الطلاق على كسح زوجته في المركب مقيدا باليلة التي عينها باشارته ولم يوجد المعلق دليلا لا يقع الطلاق والا وقع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت وطلق زوجته ثلاثا في ذلك المرض بدون طلب منها للطلاق ثم مات الزوج قبل انقضاء عدتها من الطلاق المذکور فهل والحال هذه يكون الزوج المذکور فارا من ميراث زوجته بطلاقه لها في الحالة المذكورة فترث بعد موته ما يخصها بالفرصة الشرعية وليس للورثة من ميراثها من الميراث بالطلاق المذکور (اجاب) نعم ترث منه اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال من كون الطلاق في مرض الموت بغير سؤالها وماتت في عدتها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أساء العشرة مع زوجته فقيل له طلقها فقال تروح وتزوج فقيل له كيف تتزوج وهي على ذمتك فقال انها ليست على ذمتي فقال له الحاضرون حيث قد طلقت منك فهل في هذه الحالة يقع عليه الطلاق فان قيل بالو دوع

صفر

٢٦

ذى القعدة

شوال

٨

٢

رجب

سنة

١٢٨٣

١٢٨٣

١٢٨٣

١٢٨٣

١٢٨٤



ومضى بعد ذلك مدة طويلة انقضت فيها العدة مع عدم المعاشرة لها تبين منه ولو كان الواقع بذلك طلاقا قار جعلا لا تقضاء العدة بالحیض حيث مضى نحو سنة بلا مراجعة (اجاب) الفاظ الطلاق اما صريحة او كناية وكنايته ما احتمله وغيره وهي أقسام منها ما يمتثل جوابا وردا ولا يقع الطلاق به الا مع النية كخرجي واذهبي وقومي وايتني الأزواج ولا سبيل لي عليك ولا تكاح بيني وبينك ولا ملك لي عليك ولست لي بامرأة ولست لك بزوج والواقع في الأخيرين هو قول الامام مع النية خلافا للصاحبين والواقع بهما طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على ما في النهر والبحر وعليه اقتصر في حواشي الدرر امكن في حاشية عبد الحليم على الدرر صوب ما في الدرر من كون الواقع بهما طلاقا بائنا وذكر ان القول بكونه رجعا يخبط عشواء وقوله اولاً وتروح بتزوج مسا وقوله ابتغي الأزواج فيكون الواقع به مع النية بائنا وقوله انها ليست علي ذمتي مسا وقوله لست لي بامرأة فيقع به على فرض الاقتصار عليه مع النية طلاق بائن على ما في الدرر ورجعي على ما في البحر والنهر وحيث لم تعاشر الزوجة المذكورة زوجها بعد وقوع الطلاق المذکور حتى انقضت العدة في تلك المدة بانته منه بنوثة صغرى حيث نوى الطلاق ان لم تسبق بثنتين وليس له مراجعتها بعد ذلك والحال هذه لا بعدد مهر جديد برضاها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته وراجعها بعدة جديدة ثم بعدة تشاجرت مع جاريتها فقال لها ان رديتي عليها تكوني طائفا قاصدا بدم الردي عليها وقت الحلف فقط فسكت ولم ترد عليها في الحال ثم بعد مدة من الشهور تشاجرت معها فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الصادر منه قبل ذلك اولا يقع (اجاب) حيث كانت زوجته تشاجر حين قال لها الزوج ان رديتي عليها أي الجارية كانت طالق يكون بذلك قاصدا منع زوجته عن اجابتها فيما تقوله في هذه الحالة بيمينه المذكورة فيقيد الحلف بها ويكون يمينا فور يا عند الامام الاعظم وعين الغور مؤبدة لفظاً مؤقتة معنى تنقيداً للحال أما ان تكون بناء على أمر حالي كالحلف بشيء ان خرجت مثلاً فانت طالق ما ريد الخرج أو ان ضربت عبدك فعبدى حر لم يرد الضرب فيشترط للبحث فعل ذلك فوراً لأن قصده المنع عن ذلك الفعل عرفاً ومدار الأيمان عليه أو ان تقع اليمين جواباً بالكلام يتعلق بالحال كما في ان تغديت بعد قول الطالب تعال تغدمني فيشترط للبحث تغديه معه الغداء المدعوا اليه كما صرحوا به في وجود المحلوف عليه بعد ذلك الوقت لا يثبت به حيث انقطع النور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث ليحضرن من الدراهم لزوجه في يوم الاحد مبلغة معلوماً في ذلك اليوم تعسر عليه احضار الدراهم لها لكونه لم يقبض ماله في الوظيفة ولم يتيسر له قبض الدراهم ولا تحصيها بوجه من الوجوه حتى مضى اليوم المذکور فهل يكون ذلك عذراً في عدم وقوع الطلاق انذ كور اولا يكون عذراً ويقع عليه الطلاق (اجاب) لا يكون ما ذكر عذراً في عدم وقوع الطلاق الثلاث المذکور بل يحكم على الزوج بوقوعه خلافاً لما يحسنه صاحب البحر من عدم الوقوع في مثل ذلك وقد حقق هذه

المسئلة في الدرر المختار من خباب التعليق وعول على الوقوع لانه مستفاد من عبارات الفقهاء بل ذكر عن الخبير الرملي انه نقل عن قساوى صاحب البحر انه أفتى بالبحث في مثل ذلك مستنداً الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعار بهية أو تصديق أو اوث اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات ووجد مكتوباً بدفنه بعد موته انه طلق زوجته فهل اذا امتنع الورثة من اعطاء الزوجة نصيبها من التركة بسبب ذلك لا يجابون لذلك ويكفون للزوجة شراً أخذ نصيبها من التركة بطريق الارث الشرعي وأخذ مؤخر صداقها ومجرد ما وجد مكتوباً بالدفن من الطلاق لا يكون مانعاً للزوجة من الميراث ولا من مؤخر الصداق ولا يسرى عليها حيث كانت منكراً (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على مؤخر صداقها ونفقة عتقها ونفقة بنتين لها منه ثم بعد مدة صارت الزوجة المذكورة معسرة لا تقدر على نفقة البنتين المذكورتين فهل يجبر ابوه المذکور على الاتفاق عليهما مادامت الام معسرة ويكون له الرجوع عليها اذا ايسرت (اجاب) نعم يجبر الاب على الاتفاق على نفقة المذكورتين والحال ما ذكره الرجوع بذلك على أمهما عند اليسار قال في الدرر ولو خالعت على نفقة ولد شهر امثلاً وهي معسرة قطا لبتة بالنفقة يجبر عليها وعليه الاعتماد فتح اه لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد بدين له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر على قضاءه وأفاد هذا ان الاب يرجع عليها بعد يسارها فأفاده في رد المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يقال له جود عبد الحميد العن حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه لا يشرب الخمر ثم بعد مضي مدة تشاجرت معه احداهما وخرجت من بيته وادعت انه شرب الخمر ومنعت نفسها منه من غير أن تثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تجبر على تسليم نفسها له حتى تثبت ذلك عليه أفيدوا الجواب (اجاب) مقي اسكندرية اذا كان الأمر ما ذكره لم يثبت عليه ذلك بالوجه الشرعي فانه لا يقع عليه الطلاق وليس لها منه نفسها منه وعليها تسليمها وتجبر على ذلك والله أعلم (اجاب) عن ذلك ما أجاب به حضرة مفتي الثغر فهو صحيح الا انه بالنسبة للعداء وكذا الديانة ان لم يوجد شرط وقوع الطلاق في الواقع وثمة من الأمر اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الأمر وعلم ذلك للزوجة الا انها تجز عن اثباته فلا يحل لها ديانة أن تمكنه من نفسها بل يجب عليها دفعه عنها بأي حيلة كانت وان كان القاضي يأمرها بباعته وتمكين نفسها منه ويجبرها على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مرض موته طلاقاً ثلاثاً ولم تطب هي الطلاق بل طلقها هو من نفسه لاجل حرمانها من الميراث وماتت وهي في العدة فهل والحال هذه لا تحرم من الميراث معاملة بدينه بقض مقصوده (اجاب) نعم لا تحرم من الميراث والحال ما ذكر بالسؤال ما لم يثبت ان الطلاق كان في صحته أو ان عدتها انقضت قبل الموت أو كان الطلاق المذکور بسؤالها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باللعنة العاقلة



المالكة أمر نفسها في نظير براءة صدرت منها بواسطة تلقينه إياها اللفاظ بقوله لها  
قولي أبرأتك من باقي مقدم صداقي الذي قدره كذا ومن مؤخره الذي قدره كذا ومن نفقة  
العدة فقالت كما قال لها وهي تعلم أن تلك اللفاظ دالة على البراءة حال التلقين وحال  
تلقينها بها وطلب منها ما عليها من الحلي الذي هو من مقدم الصداق فدفعته له وطلب  
منها أيضا أن تبرئه من نفقة الحمل على فرض وجوده فانكرت الحمل ووجدته والحال أنها  
لم تكن ظاهرة الحمل وصيغة الطلاق الصادرة منه بعدما ذكرت طالق على ذلك فهل  
تكون هذه البراءة صحيحة وإذا طلبت ما أبرأتته منه وما أعطته له من الحلي المذکور  
لا تجاب لما طلبت أو تكون غير صحيحة وتجاب لما ذكرنا وأظهر بها حمل بعد وطلبت  
نفقة فهل لذلك أولا وإذا كانت البراءة غير صحيحة فهل يقع الطلاق أم لا اكتفوا لنا  
الغطاء عن الأحكام الشرعية فيما ذكرنا ولكم الثواب (أجاب) البراءة من باقي مقدم  
الصداق ومؤخره صحيحة مطلقا سواء جعلت عوضا في الطلاق أولا والبراءة عن نفقة  
العدة أن جعلت عوضا في الطلاق تصح أيضا والا فلا والطلاق الواقع بائن لكونه على مال  
حيث وقع فور البراءة وما دفعته لزوجها من الحلي أن جعل من العوض في الطلاق أو كان  
دفعه على سبيل التملك المطابق مع قيام الزوجية فلا رجوع لها عليه به والا فلها أخذه ولها  
مطالبته بنفقة الولد بعد انفصاله حيث لم يحصل تحملا لها به بل انكرت وجود الحمل ثم  
ظهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عازب خطب بنت رجل آخر وأراد التزوج بها  
فامتنع أبوها من تزويجها له حتى يخلف له بالطلاق أنه أن تزوج بنته ودخل بها وتزوج  
عليها أو رد زوجته القديمة فتكون بنته طالقاً منه ثلاثا خلف له بحضرة الشهود فثلاثان  
تزوجت بفلان بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته التي يريد العقد عليها الآن  
وتزوجت عليها بأخرى يعني أمرأة خلفها أو رددت زوجته القديمة فتكون فلانة الفلانية  
بنت فلان الفلاني يعني بذلك زوجته الجديدة طالقاً ثلاثاً ثم عقده عليها بذلك ودخل  
بها وأقامت معه مدة قدر شهر أو شهرين ثم رد زوجته القديمة فهل والحال هذه يقع عليه  
الطلاق المزبور ويفرق بينه وبين زوجته المحلوف منها أم كيف (أجاب) نعم يقع عليه  
طلاق ثلاث من زوجته الجديدة المحلوف عليها إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال  
لإضافته الطلاق إلى سبب المالك وهو التزوج مع وجود شرطه المعلق عليه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً ثلاثاً في مرض من معه مدة تزيد عن ثلاث  
سنين وهو يتزوج ويطلق في هذا المرض نحو الست زوجات ويقضي جوائجه بعد  
طلقها نحو ثلاثين يوماً من بيع وشراء وغيرهما خارج منزله وهو يذهب ويحيى عما شيا  
وليس من غالب حاله الهلاك من هذا المرض ثم طرأ عليه مرض آخر مات بسببه قبل وفاء  
عدها فهل لا يعد فاراً من أرتها (أجاب) الطلاق المذکور إذا ثبت بالبينة العادلة  
كونه صدر في المرض المزمن من قبل تغير حال المريض وكان المطلق يقضي جوائجه بعد

صفر

١٤ مطلب يصح طلاق  
غير الزوجة بإضافته  
إلى التزوج

محرم

١٢٨٨

خارج

خارج منزله بنفسه وليس من غالب حاله الهلاك لا يكون من قبيل طلاق الفار ولا ترث  
منه والأورث حيث لا مانع والقول للزوجة بيمينها عند عدم البينة في كون الطلاق  
المذکور حدث بعد ازدياد المرض وتغير حاله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت  
مع زوجها وهو مريض فطلبت منه الطلاق مراراً بحضرة بعض أقاربها وجماعة من المسلمين  
فامتنع فأخبت عليه وكررت السؤال له بقوله له خلصني طلقني لا أقدم عليك والحال أنه  
لا يملك غايها إلا الطلقة الواحدة التي طلبتها منه بقوله المذکور فأجابها بقوله لها أنت  
طالق بالثلاث فهل والحال هذه إذا قضى على هذا الرجل ومات قبل مضي العدة لا ترث  
هذه المرأة حيث كان الطلاق المذکور بائناً وبأمرها ورضاه (أجاب) صرحوا بأن  
المريض مرض الموت لو أبانتها بأمرها لا ترث منه قال في رد المحتار يصدق بما إذا أسأته  
واحدة بائنة فطلقها ثلاثاً أي آخر ما ذكره أي فلا ميراث لها ومن المعلوم أن طلب الزوجة  
الطلقة الواحدة من زوجها إذا كانت مكتملة لا يملك الثلاث فطلقها ثلاثاً لطلب البائن  
فيدخل فيما لو أسأته واحدة بائنة فطلقها ثلاثاً فلا ميراث لها على هذا إذا كان الواقع ما هو  
مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان ذمياً ثم أسلم وحسن إسلامه  
وبقيت زوجته الذمية على دين النصرانية وكلاهما من رعايا الحكومة العثمانية وله  
منها أولاد ثلاثة لم يبلغ كل منهم الحلم بل أكبرهم سنه تسع سنين ودخل في العاشرة وهو  
ذكر وما يليه سنه سبع سنين ودخل في الثامنة وهي أنثى وما يليها سنه ستة سنين ونصف  
وهو ذكر فختم القاضي بإسلام الذي المذکور وبإسلام أولاده المذکورين تبعاً له  
وحصل من الولدين المميزين المذکورين إسلام أيضاً لاصالة وهما يعقلان الدين ثم  
بعد ذلك أقدت الزوجة المذكورة عصمتها من زوجها المذکور وطلبت منه طلاقاً على  
أن تسقط حقها في حضانه أولاده المذکورين له وفي حلي في ملكها زوجها المذکور  
وحصل ذلك منها فأجابها بقوله إن صح إسقاط حقك في الحضانه والحلي ونفذت طالق  
فهل لا يصح إسقاط المذکور فيهما ولا يقع الطلاق المعلق على ذلك وهل إذا حصل فراق  
بينهما بطلاق صحيح أو بقيت على عصمتها لا يكون لها حق في حضانه الابن والبنت  
الكبيرين المذکورين لانتهاء مدة حضانه الابن والكون البنت المذكورة تعقل الدين  
و يكون لا يهما المسلم ضمهما إليه بعد الفرقه بينه وبين أمهما حيث لم يوجد من يقدم  
من النساء الميسرات المحاضنات وتكون الأم الذمية المذكورة أحق بحضانه ولدها الذي  
عمره ستة ونصف إلى أن يعقل الدين ما لم يوجد مسقط آخر للحضانه ويكون مسلماً تبعاً  
لأبيه كما تقدم وما دام باقياً في حضانتها لا يكون لها الانتقال به من بلد أبيه الذي هو محل  
العقد على الزوجة المذكورة ولو إلى بلد حيث كان بين البلدين تفاوت بحيث لا يمكنه  
أن يصير ولده ويرجع إلى بلده في يوم واحد (أجاب) وقع اختلاف في أن الحضانه هل هي  
حق الأم أو حق الصغير واختلف التراجع والافتاء في ذلك وفرعوا على الأول أنها لو

١٦

١٢٨٨

جمادى الاولى

١٢

١٢٨٨



أسقطت حقها في الحضنة بصير كتمه أو متروجه فينتقل الحق في الحضنة لمن بعدها من النساء المحاضنات كالجدة ومع ذلك فالمسقطه لها الرجوع بعد ذلك ولا يقال إن الساقط لا يعود لأن الحق هنا متجدد بتعدد الاوقات وفرعوا على الثاني أنها لا تقدر على ابطال حق الصغير وانها لو اخلت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط وقد وفق في رد المختار بين القولين فجعل الخلاف لفظيا أخذ من عبارات بعض الفقهاء فحمل قول من قال إنها حق الحضنة فلا تجبر على ما إذا لم تتعين لها أو اقتصر على أنها حقها لأن المحضون حينئذ لا يضيع حقهم لوجود من يحضنه غير ما ومن قال إنها حق المحضون فتجبر على ما إذا تعينت لها واقتصر على أنها حق لعدم من يحضنه غير ما فعلى القول بأن الحضنة حق الصغير وكذا على التوفيق الذي ذكره في رد المختار لا يصح الاسقاط المذكور حيث لم يوجد للمحضون في هذه الحادثة غير الام وكما كانت متعينة للحضنة وعلى القول بأن الحضنة حق المحاضنة وكون الخلاف حقيقيا يصح الاسقاط وإن كان للحاضنة الرجوع بعد ذلك لتعدد الحق بتعدد الأزمان لكن الاسقاط في الاعيان كالحل المذكور لا يصح وحيث كان الطلاق المذكور معلقا على صحة ونفاذ اسقاط الحضنة والحل معا كما هو المستفاد من هذا السؤال لا يقع اذ لو صح أحدهما دون الآخر لم يوجد الشرط المعلق عليه الطلاق وصرح علما وثابا أن الام أحق بحضنة ولدها قبل الفرقة وبعدها إذا كانت صالحة للحضنة قادرة عليها ولم يكن بها مانع ولو كانت مريضة أو مجوسية مالم يعقل دينها وإن مدت الحضنة في الغلام بمقدرة سبع سنين وفي الثاني تسع سنين على التقية به وحينئذ فلا حق للزمية المذكورة في حضنة الغلام الذي بلغ تسع سنين لانتهاء مدة حضنته ولا في حضنة الثاني التي بلغت سبع سنين ودخلت في الثامنة لكونها تعقل الدين ولا بينهما المذكور ضمهما اليه جبرا والحال ما ذكرناه أن تحضن الابن الصغير الذي بلغ سنة ونصف إلى أن يعقل الدين مالم يوجد مانع من حضنتها ومع ذلك فليس لها ولو على فرض الفرقة بينهما الانتقال به من بلد أبيه المذكور الذي هو محل العقد إلى بلدته المذكورة إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال وهو مسلم تبعاً لأبيه إذا ولد قبل البلوغ يتبع خير الأبوين ديناً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة في بيت أبيها غضبانه منه فحاضها زوجها في بيت أبيها وطلب أن تذهب معه إلى بيته فامتنعت لكون أبيه الم يكن حاضر مع الزوج المذكور وقالت لا اذهب معك حتى يحضراني فقال على الطلاق بالثلاث تمضين غصبا عنك فاحتملها جماعة وذهبوا بها إلى بيت الزوج قهرا عنها فلما رأها مغضوبة على الذهاب بها إلى منزله قال لها روي طالق بالثلاث قبل أن تدخل بيته فهل يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه (اجاب) نعم يقع عليه الطلاق الثلاث والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل علق الطلاق الثلاث على فعل شيء وقبل الفعل خالع زوجته فخلص من الوقوع في الطلاق الثلاث وفعل الخلو

عليه عقب مخالفة قبل انقضاء العدة وبعد ذلك عقد عليها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ويفرق بينهما أم كيف الحال (اجاب) نعم يقع على الزوج المذكور الطلاق الثلاث المعلق حيث وجد المعلق عليه في عدة الخلع عندنا ويفرق بينهما ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة مكلفة بالغة صحيحة طلبت من زوجها المريض أن يطلقها فأجابها بذلك وخالفها على مؤخر صدقاتها المعلوم في عدم مدة قليلة مات الزوج وهي في عدة فهل إذا طلبت الميراث منه لا تجب لذلك (اجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي أن الخلع الذي حصل من المريض مرض الموت مع زوجته المذكورة برضاها وطلبها وكان صحيحا موجبا للبينونة لا ترث منه ولا قلها الميراث والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من مجلس الاحكام مؤرخة ٢٧ صفر سنة ٨٩ مضمونها هذه الافادة وردت للاحكام من حضرة مدير عموم دنقلا بان ابراهيم افندي محمد امن كعبة المدير به عرض بان له زوجة بعصمته ودية وبقه بطرفها وبطرف اخوتها وصار العقد عليها إلى زوج آخر وأنه باجاء التقيقات اتضح ان المدعى كان وقع منه طلاق وراجع زوجته قبل وفاء العدة وحصل منه التعريف لها ولاولياها ومع علمهم زوجه بالخلافه وانما تحولت تلك المادية على قاضي المديرية أفاد بعدم استيفاء الاعلام الصادر من المحكمة بطلاق تلك المرأة من الزوج الاول ورغب رؤية ذلك بطرف حضرتكم فأقضى شرحه والاوراق المشتملة على تلك المادية مبسوطة الامل بعد المعلومات بما تضمنته الافادة عما يتخيه الحكم الشرعي في تلك الحادثة (اجاب) بما لاعة أوراق هذه القضية التي هي الاعلام والفتوى وصورة المذكرة بناء على افادة المجلس المؤرخة ٢٧ صفر ٨٩ تبين من الاعلام ان الطلاق البائن الذي أوقعه الزوج كان معلقا معني على صحة البراءة من الصداق ومن نفقة العدة اللذين ابرأه منهما وكيل الزوجة بعد طلب الطلاق البائن على البراءة من ذلك وبناء على منطوق ما في هذا الاعلام لا يقع على الزوج المذكور بذلك طلاق ان كان مضمونه هو الواقع بناء على ما مال اليه العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المختار من باب الخلع حيث كان التعليق ولو معني على صحة البراءة من الصداق ونفقة العدة التي لا يصح الابراء عنها لعدم وجوبها حينذاك وان كان واقعا بناء على ما أفق به جار الله بن ظهير واستصوبه البيري في شرح الانباه كما نقله العلامة ابن عابدين أيضا في المحل المذكور وتبين من صورة جواب الزوج المذكور ضمن المذكرة اقراره بان أخا زوجته حضر وعرف أنه وكيل عنها واختلع له من الصداق ما عدا الجارية وبناء على ذلك يحضروا الشهود ذكرانه مني ما صحت البراءة فهي طالق فبناء على اقراره المذكور يكون الطلاق الواقع منه معلقا على صحة براءة الوكيل له من صداق الزوجة فقط بدون تعرض الى النفقة كما أفهمه ما ذكره الزوج في جوابه المتقدم ذكره وما ذكره في هذا الجواب من كون الطلاق الواقع كان على

٢٨  
١٢٨٨  
مطلب يقع الطلاق المعلق  
بوجود شرطه ولو في  
عدة الخلع  
صفر

٨  
١٢٨٩

ربيع الاول  
٧

١٢٨٩

مطلب في حكم التعليق  
على صحة البراءة من  
النفقة العدة  
أول المهر فقط



هذا الوجه فيه يدانه طلب منه جعل الصداق عوضا عن الطلاق وانته في فوره أو وقع اجابة  
اطلب الوكيل بلفظ التعليق على صحة البراءة فيكون طلاقا بعوض في المعنى وان كانت  
الصيغة صيغة تعليق على صحة البراءة فيقع بانها وجود العوض وصحة البراءة من الصداق  
المعلق عليها اذا كان الاخ المذکور وكذا لان اخته في البراءة المذکور المجموع عوضا عن  
الطلاق ومن المعلوم ان اقرار الزوج بما يوجب الطلاق حجة عليه فيؤخذ بعوجه قضاء  
ولو خالف الاعلام المذکور ان كان هذا الجواب صادرا عنه هذا ما ظهر لي في هذه الحادثة  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وكان ذلك بحضرة عمدة ناحيتهم  
وجهور من المسلمين فابراة من مؤخر صداقها وقدره كذا على أن يطلقها في نظير ذلك  
فاجابها على الفور طاعة مختارا من غير أن يشغل عياني في المجلس بقوله أنت طالق على  
ذلك ثم تفرقا ولما انقضت عدتها أرادت أن تتزوج بغيره فعارضها مدعي حصول الاكراه  
من عمدة الناحية في الطلاق المذکور فهل حيث كانت معارضة مجردة عن الاثبات  
الشرعية لا مبرة بالمعارضة المذكورة ويسوغ لها أن تتزوج بمن شاءت بشرطه الشرعي  
ويمنع الزوج المذکور من معارضة ما الحكم أفيد والجواب (اجاب) نعم لا مبرة  
بمعارضة الزوج المذکور بدعواه الاكراه على الطلاق المرقوم والحال هذه ويقع عليه  
الطلاق ولو مع الاكراه عليه ولها أن تتزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه حيث لا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها المريض مرض الموت واختلعت منه  
وهي صحيحة على نفقة عدتها ودفع لها مؤخر صداقها ثم بعد ذلك بنحو ثلاثين يوما مات الزوج  
من مرضه المذکور فهل يكون الخلع صحيحا نافذا ولا ميراث لها فيما تركه حيث كان  
الخلع برضاها (اجاب) نعم لا ميراث لها حيث اختلعت منه على نفقة عدتها لرضاها  
بالبينونة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج وهو في معيشة أبيه وعياله تشاجر مع  
والده فطرده من بيته وبعثت زوجته في بيت أبيه ثم بعد مدة لما أراد بعض الناس صلحه  
وارجاءه الى منزل أبيه حلف باطلاق الثلاث انه لا يعاشر والده الا اذا صار معلما في  
العصبة وطلب زوجته الى السكنى معه خارجا عن والده فامتنعت ونشرت ودام على  
استقلاله يأكل من كسب نفسه خارج منزل أبيه ولم يعاشره الى الآن فهل حيث لم يعاشر  
والده بعد حلفه لا يقع عليه الطلاق حيث كان خارجا عن مسكن أبيه بأمنته الخاصة به  
جميعها من قبل اليمين ولا يعتب بقاء زوجته في مسكن أبيه وامتناعها من الانتقال معه  
معاشرة منه والحال ما ذكر لاسيما والعرف لا يقضي بان ما ذكر معاشرة حيث كان  
خارجا عن والده بأمنته في المأكل والمشرب والسكنى الى الآن (اجاب) نعم لا يقع على  
الابن المذکور الطلاق المزبور ان كان الواقع ما هو مرسومه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل متزوج بامرأة سافروا طال الغيبة عنها نحو شهرين ولم يترك لها ما تنقته ولم يوكل  
أحدًا يقضي لها ما تحتاجه وتكر منه ذلك فبعد رجوعه مرة من المرات تضررت من فعله

وتشاجرت

ربيع الثاني

١٦

جادی الاولى

٢٠

وتشاجرت معه وقالت له لأرضى بالمقام معلك على هذه الحال فذهبت ليت أبيها فاحضر  
الزوج جماعة من المسلمين ليصلحوها له خلف لها زوجها بالطلاق الثلاث أن لا يسافر مثل  
عادته التي تضررت منها الا باذن أبيه فبعد مدة قليلة سافر مثل عادته بغير إذن أبيه وغاب  
غيبة المعتادة ثم حضر فهل والحال هذه يلزمه الطلاق الثلاث من يوم سفره حيث تحقق  
ما ذكر بعد حضوره بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا تحقق وجود ما علق عليه الطلاق  
الثلاث المذکور بحضور الزوج يحكم عليه بوقوعه من حين وجود الشرط والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل أقر في المرض الذي مات فيه بأنه طلق زوجته ثلاثا قبل ذلك  
المرض بمدة ولم تصدقه الزوجة في ذلك الاقرار والحال انها معاشرة له معاشرة الأزواج  
فهل والحال هذه لا يعتبر اقراره لكونه في مرض الموت ولم تصدقه الزوجة المذكورة  
واذا لم يعتبر اقراره ولم تسكن بيته فهل ترث الزوجة حقها لكون عدتها لم تنقض الا بعد  
موته (اجاب) اذا أقر في مرض موته انه كان طلقها ثلاثا في صحته وكذبت ولم تنقض عدتها  
من حين اقراره قبل موته ورثت منه لكونه فارا بالطلاق اذا لم تقم بينة على صدور  
الطلاق المذکور في صحته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على  
مؤخر صداقها وعلى نفقة عدتها ثم عقد عليها وعاشرهما مدة ثم طلقها طلاقا رجعية  
وراجعها وأراد أن يعاشرها فابت عن معاشرتها فتركها وطلقها طلاقا أخرى مكمله  
لثلاث ثم ماتت المرأة في العدة وترك ما يورث عنها شرعا عن والديها وعن الرجل  
المذکور فهل والحال هذا اذا ثبت الطلاق الثالث من الرجل المذکور يقسم ماتركته  
الزوجة المذكورة بين والديها بالفرصة الشرعية ويمنع الرجل المذکور من ذلك ولا  
يكون له حق فيما تركته المتوفاة المذكورة (اجاب) اذا ثبت على الزوج المذکور  
وقوع الطلقات الثلاث المذكورات على زوجته المذكورة بالوجه الشرعي لا يرث منها  
وتقسم تركتها بين والديها بالفرصة الشرعية حيث لا وارث لها سواهما والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته وراجعها ثم تشاجر معها فحلف بقوله عليه الطلاق ان عشت  
لازم أن تزوج ثم استمر مسترسلا عليها ثم تشاجر معها ثانيا فحلف بقوله عليه الطلاق انها  
لا تبين معي في القاعة في تلك الليلة فاستمرت ما كتمت معي في القاعة من غير خروج حتى  
نام هو وتركها فاسئل من اعان تمام الليلة فقالت مكثت من غير نوم حتى بقي من الليل سدسه  
فخرجت ونمت خارج القاعة فهل والحال هذه يحث بمكثها في القاعة الى ان بقي سدس  
الليل ام لا واذا قلتم يحث ما حكم استرساله على زوجته قبل ان يتزوج وهل الزوج فورا  
افيد والجواب (اجاب) الطلاق الاول واقع بلا شك والطلاق الثاني المعلق بقوله عليه  
الطلاق ان عشت لازم أن تزوج لا يحث فيه بحياته بعد اليمين بالانزوح واسترساله على ذلك  
ما لم يتحقق عجزه عن تزوجه وذلك في آخر جزء من حياته حيث لم ينو الفورية مثلا والطلاق  
الثالث الصادر بقوله عليه الطلاق انها لا تبين معي في القاعة في تلك الليلة فاستمرت

ربيع الثاني

٩

٢٠

١٢٩٣



رمضان سنة  
مطلب البتوتة في  
المكان تكون  
بالمكث أكثر من  
نصف الليل وإن لم ينم

ما كنهه في القاعة من غير خروج حتى نام هو وتر كافي القاعة المحلوف عليها إلى أن بقي  
سدس الليل وهي فيها وإن لم تنم فيها واقع على ما في الهندية من الباب الثالث في اليمين  
على الدخول والسكنى وغيرهما من كتاب الأيمان غرة ٧ معزى بالبدائع حيث قال  
وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا أو لا يبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر  
من نصف الليل وإن كان أقل لم يحنث وسواء نام في الموضع أو لم ينم فعلى هذا الثقل إذا  
مكثت الزوجة المحلوف عليها في هذه القاعة أكثر من نصف الليل تتحقق البتوتة فيها  
فيقع هذا الطلاق أيضا وتكون معه بطلقة واحدة حيث لم يقع الثاني لعدم نيته  
الفورية فيه مثلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت إلى بيت  
أبيها فذهب لمصاتها فاني أبوها الصلح إلا بعد أن يأتي لها بشئ معين من الكسوة في يوم  
معين ويحلف بالطلاق على أنه إن لم يأت بجميع ذلك في اليوم المعلوم تكون زوجته  
خالصة فطلب الزوج البراءة منه وتوثر المهر فأمر أنه الزوجة فقال إن لم أت بجميع ذلك  
في اليوم الثاني المعين بينهما تكون خالصة في نظير براءتها في اليوم المعلوم وأني بالشئ  
المعلوم المشروط إلا بعينه (أجاب) إن كان الواقع ما هو مشروط بهذا السؤال يقع على  
الزوج المذكور بطلقة بائنة لا تحل له إلا بعد تجديدان لم تكن مكمل للحرمة الكبرى  
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من محافظة مصر بتاريخ ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها قد  
وردت أفادة المسألة في شأن مادة طلاق زوجة حسن أفندي بجنت المستخدم بالسودان  
المدعوة قطومة وإرساله ورقة طلاقها المرفوعة مع الأوراق وتطلبه قطع المرتب الجاري  
صرفه من ماهيته ويرام الاستتقاء من حضرته عما ينبع نحو المرتب فبناء عليه  
اقتضى تحريره محضر تمكّن يؤمل الأفادة عما يرضيه الحكم الشرعي (أجاب) ورد هذا  
الطرف شرح المحافظة المسطر أعلاه وما معه من الأوراق بما في ذلك من أفادتي المحكمة  
الكبرى وصورة ما كتب من هذا الطرف سابقاً في حادثة أخرى للمحافظة في ٢ ذي القعدة  
سنة ٩٣ مقيمة في باب العدة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ وأفادة المالية المرفوعة فيها  
إعطاء الأفادة من هذا الطرف الآن عن هذه الحادثة الحاضرة نظر المسبقة به أفادة  
المحافظة من هذا الطرف في الحادثة الأخرى المحكي عنها والحال أن الحكم الشرعي  
لا يختلف من حيث وقوع الطلاق الثلاث على الزوجة المذكورة من تاريخ صدور من  
زوجها على يد الشهود الذي هو ١٨ جمادى الآخرة سنة ٩٣ موضح بورقة الطلاق المحرر  
بها أسماء واختام شهود الطلاق المذكور ومبدأ عدها يكون من هذا التاريخ بخلاف  
غير أن الزوجة المذكورة حيث ذكرت أخيراً في المحكمة أنها ليست مصدقة على الطلاق  
المذكور ولا على ما هو محرر بالورقة المكتبة في شأن ذلك وإنما ما زالت باقية على  
عصمة زوجها المذكور نظر الاستصفا على استمرار ما هو مبني عليها فالحكم الشرعي  
لا يتأق له أن يعاملها في هذه الحالة معاملة المطلقات نظر لعدم ثبوت ذلك لديه بطريق

١٢٩٣

٣

ذى الحجة

١٢٩٣

١٤

محرم سنة

شرعي في حقه لعدم تصديقها ولا في حق الزوج الغائب لعدم ثبوت ذلك في وجه خصم  
من قبله وأما بالنظر لما في هذه المكاتبات التي منها ورقة الطلاق الثلاث فالطلاق  
المذكور واقع عليهما من تاريخها حيث صدر ذلك من الزوج وهو بالغ عاقل والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مرض مرض الموت فطلق زوجته طلاقاً بائناً فيه من غير سؤالها  
لأنه مات وهي في عدة فهل والحال هذه إذا ثبت ما ذكر يكون قاراً وترث منه ويرد قصده  
عليه والقول قولها في العدة مع اليمين (أجاب) الطلاق البائن في مرض موته بلا سؤالها  
ورضاها لا يمنع الزوجة من الميراث إذا مات الزوج في عدها والامنع والقول لها يمينها  
في العدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أهل قلعة المويطع له قضية  
مع آخر وقال عليه الطلاق لا يتفاضل معه من هذه القضية حتى يصل معه إلى الشريعة  
ثم تفاضل معه فيها قبل وصوله إلى الشريعة ثم راجع زوجته لدى بيته شرعية مع علم  
الزوجة بعدمضي قدر شهر بقوله راجعت زوجتي إلى عصمتي حيث لم يسبق منه قبل ذلك  
سوى طلبة رجعية أخرى راجعها منها قبل انقضاء عدها أيضاً على وجه ما ذكر فهل  
والحال ما ذكر تجبر الزوجة على ذهابها إلى بيت زوجها وتجب عليها طاعته شرعاً حيث  
لا مانع من ذلك أم كيف الحال (أجاب) نعم تصح الرجعة في العدة حيث تحقق ما ذكر  
بالسؤال وتكون باقية على عصمة زوجها وتؤثر بطاعته حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل حلف بالحرام وحنث فيه وعقد على زوجته عقداً مستوفياً شرط الصحة  
بإذن الزوجة ورضاها وعاشرهما مدة ثم تشاجر معها فطلبت منه الطلاق فقال لها حتى  
يزينني فأبت أن تبرئه وكررت طلب الطلاق منه فقال لها أنت مطلقة ولم يصدر منه  
سوى ما ذكر فهل والحال هذه يقع عليه بالجرام طلبة بائنة كفي العقد المذكور فيها  
ويقع عليه بالثاني طلبة واحدة رجعية يسوغ للزوج مراجعة زوجته منها جبراً عليها  
حيث كانت في العدة وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وله جبرها على طاعته مادام قائماً  
لها بحقوقها الشرعية (أجاب) يقع عليه بالثاني وهو قوله أنت مطلقة واحدة  
رجعية يسوغ له مراجعتها مادامت في العدة جبراً عليها حيث لم يكن في مقابلته مال  
ولم يكن مكمل الثلاث وتبقى معه بعد ذلك بطلقة واحدة وعليها طاعته والحال ما ذكر  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلده إلى بلدة أخرى بينهما فوق مسافة التقصر  
وحال إقامته في البلدة التي سافر إليها أقرطاً تعاضداً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته  
شرعاً بحضرة جملة شهود عدول أنه طلق زوجته ثلاثاً ثم في أثناء رجوعه المطلق إلى بلده  
مات قبل وصوله إليها عن ورثته الشرعيين فهل إذا ادعى أحد الورثة الذي هو ابن الميت  
من غير المطلقة المذكورة أن أباه أقرطاً تعاضداً في صحته وسلامته ونفاذ تصرفاته أنه  
طلقها ثلاثاً أو أثبت ذلك لدى القاضي بالبينات العادلة المزكاة سراً أو علناً يحكم بطلاقها  
المذكور وتحرم من الميراث بذلك (أجاب) نعم إذا ثبت إقرار المورث المذكور حال

ربيع الأول

١٢

رمضان

٢٨

ربيع الثاني

٧

١٢٩٤

١٢٩٤

١٢٩٤

١٢٩٦



صحته ونفاذ تصرفاته بانه طلق زوجته المذكورة ثلاثا حال غيبته عن بلدته بالاعتراف  
الشرعي يحكم بطلاقها ولا تراث منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة سالت  
زوج ابنتها ان يخالغ ابنتها على ما في ذمته من مؤخر صداقها وعلى نفقة عتدها وأجرة رضاع  
وحضانة ابنتها المرزوقة لها منه وأجابه الزوج لذلك وهذا جميعه بدون علم الزوجة ولا  
حضورها في المجلس ولا وقع توكيل منها لأمها بذلك والمبالغ الزوجة بعدها ما حصل  
لم ترض به ولم تقر عليه ولم تقبل ما أجرة أمها في ذلك فهل والحال هذه يقع الخلع أم لا وإن  
كان يقع فهل يلزم الزوج مؤخر الصداق ونفقة العدة وأجرة رضاع وحضانة ابنته أم  
كيف (اجاب) اذا صدر الخلع من أجنبي كالأم مع الزوج بدون اذن الزوجة البالغة  
الرشيقة ولم تجز به عدصولة ولم تضمن الأم البذل لا يلزم الزوجة البذل قول واحد اقلها  
مطالبة الزوج بمهرها وبالنفقة والحال هذه وفي وقوع الطلاق خلاف قال في الذخيرة ولا  
تطلق وقال غيره ينبغي ان تطلق لانه معلق بالقبول وقد وجد اهـ أي بقبول الخالغ وفي  
البرازية وإن لم تضمن توقفه على قبولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع  
وقيل لا يقع الا باجازهها اهـ كما في رد المختار من الخلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مرض مرض الموت وله زوجة في نكاحه فأقر حال مرضه المذكور قبل موته بساعة انه كان  
طلقها قبل هذا التاريخ بثمانية أشهر مع كونه كان معاشرا لها معاشرة الأزواج الى حين  
اقراره المذكور فكذبته في اقراره المذكور ومات بعده بساعة عنها وعن ورثة غيرها  
فهل تراث منه ما لم تقم بتيه الورثة بینه على طلاقه الذي أقر أنه صدر منه في حال صحته  
ولم يثبت ما يفيد الرجعة وبعده هذا الاقرار الصادر في مرض الموت على هذا الوجه فرارا  
بطلاقها من ميراثه مع تكذيبها له قبل موته وبعده (اجاب) نعم يكون اقراره في مرض  
موته بطلاقها في صحته فرارا منه بطلاقها على فرض كونه باثنا اذا كذبت في ذلك فترث  
منه ما لم يثبت بوجه شرعي انه كان أبانها في صحته أو طلقها رجعا فيها أو نقضت عدتها قبل  
موته بدون رجعة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاث طلاقات متفرقات  
وثبت ذلك عليه شرعا بالبينة العادلة لدى أحد قضاة النواحي بالارياق وحكم القاضي  
المذكور بوقوع الطلاق المذكور وحرر بذلك اعلاما شرعيا وسلمه للطلقة المذكورة  
فهل اذا تزوجت المرأة المذكورة زوج آخر بعد انقضاء عدتها ولم يدخل هذا الزوج  
بها ولم يحصل اصابة لها وطلقها قبل الدخول والاصابة لا تحل للزوج الاول بمجرد العقد  
واذا عادت لنكاح الزوج الاول بهذه الحالة يكون نكاحها غير صحيح والمحاكم الشرعية  
أن يفرق بينهما أو ماذا يكون الحكم الشرعي أفيدوا الجواب ولكم الثواب (اجاب) نعم  
لا تحل المرأة المذكورة من طلقها ثلاثا بمجرد تزوجها بغيره بعد انقضاء عدتها من الاول  
بدون ان يطأها الزوج الثاني بنكاح صحيح فلو طلقها الثاني قبل الوطء وعقد عليها الاول  
لا يصح النكاح وعلى القاضي بعد تحقق ذلك له بطريق شرعي ان يفرق بينهما لعدم

الاكتفاء في التحليل بذلك حتى لو قضى به قاض لا ينفذ قضاؤه لمخالفته السنة المشهورة  
وهي حديث العسيلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف لا يخرب الطلاق الثلاث  
أنه يجي له بكرة أي في غدو يقابله في مكانه فلما كان الغد مكث المحلوف له ينتظره  
حتى دخل وقت الظهر وهو لا يجي ثم ذهب المحلوف له الى شغلته في بلدة أخرى حتى  
مضى النهار وجاء بعد المغرب فقابله المحالف وقال له أنا جئت قبيل العصر ولم أجدك في  
بيتك واستمر الى غروب الشمس فسأله عن تأخيرها لعذر أم لا فقال لغير عذر أنا رجل يباع  
صرت أبيع في سبي حتى جئت مع العصر فقال له خذت في عيبتك وكان الطلاق المذكور  
من زوجتي فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق المذكور من كتمان زوجته والقاضي  
ان يفرق بينه وبينها ولا تحل له واحدة منهما حتى تسكن زوجها غيره (اجاب) لا يظهر  
في مثل هذه الحادثة وقوع الطلاق على المحالف حيث كان حلقه على المجيء والمقابلة في  
يوم مخصوص للمحلوف له يعني في مكانه وقد جاء له المحالف في ذلك اليوم قبيل العصر أو  
بعده في بيته المراد المجيء فيه فلم يجده لذهاب المحلوف له لشغلته في بلدة أخرى حتى مضى  
النهار وقد انتظره المحالف حتى غربت الشمس لا تباينه بما في وسعه يؤيده ما بهامش  
الانقروية من الجزء الاول من الايمان في الثالث في خذت المحالف بالمباشرة والتوكيل  
واليمين المؤقتة مرة ٢٧ أيا تينه غدا ويرينه وجهه فأناه فلم يجده لا يحنث وبه أفتى ابن  
نجم برازیه في الثامن عشر من الايمان وبمراجعة البرازية وقساوى ابن نجيم وجد  
كذلك وذلك مخرج على ما ذكره في الايمان من ان شرط بقاء اليمين في المؤقتة  
امكان تصور البر الى آخر جزء من هذا الوقت حتى لو زال ذلك في آخر جزء منه الى خروج  
الوقت فلم يفعل لاحث كما صرحوا به في مسألة شرب ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء  
فصب ولومن قبل المحالف قبل الغروب فلم يشرب لاحث لعدم امكان تصور البر في آخر  
الوقت فانخلت اليمين وفي مرقاة الاصول اعلم ان المحالف متى عجز عن الفعل المحلوف  
عليه واليمين مؤقتة بطلت في آخر الوقت عند أي حنيقة ومحمد رحمه الله تعالى لان  
الانسان لا يتكف الا بما في وسعه قال نجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اهـ  
ومثله في الخيرية من آخر الايمان وهنا حيث جاء المحالف للمحلوف له في اليوم المذكور  
قبل الغروب فلم يجده لذهابه لبلدة أخرى واستمراره حتى غربت الشمس انخلت اليمين ولا  
ينافي ذلك ما في صلب الانقروية من المحل المذكور ليحيث فلانافاته ولم يأذن له لا يحنث  
وان أناه ولم يستأذن أولم يجده في بيته خنث في آخر الفصل السابع عشر من ايمان البرازية  
اهـ أما في الوجه الاول فظاهر اذا خنث فيه أيضا ووجهه ان المحالف أتي بما في وسعه  
وهو الايمان وعدم الوصول جاء من قبل المحلوف له بعدم اذنه له أي بعد استئذانه وأما في  
الوجه الثاني والثالث فلانه وان أتي الا انه لم يصل بتقصيره حيث لم يستأذن في الثاني  
واليمين غير مؤقتة وتصور البر يمكن عقب الحلف فتعقد يحنث بعدم وجود شرط البر

٢٧  
مطلب في حكم اليمين  
في الايمان والمواثقة  
في اليمين المطلقة  
والمؤقتة وامكان تصور  
البر وعدمه



يعني في آخر جزء من حياة أحدهما كما هو شأن المطلقة وفي الثالث كذلك تصور البر يمكن  
عقب الحلف فيه عقد ويثبت بعدم فعل المحلوف عليه بعد ذلك أي بالآتيان والوصول  
ولم يحصل لعدم وجوده في المكان المحلوف عليه بعد تحقق الوجود فيه عقب الحلف فيكون  
في الحنث في اليمين المطلقة يعني في آخر جزء من حياة أحدهما فلا يثبت حكم الفرع  
المنقول بالهامش المستشهد به في حادثة السؤال الذي، موضوعه التمسيد بالوقت وكذا  
لا يثبت ما ذكرناه من نقله في رد المحتار في باب اليمين في الدخول والخروج في آخر جزء من آتين  
ضمن قوله لا في الآتيان بالعز والذخيرة عن المتن ونصه ولو قال ان لم آت غدا في موضع  
كذا فإثباته لم يجده فقد بر خلاف ان لم آت أو أفك لأنه على أن يجتمع ما هما الأول فظاهر لعدم  
الحنث فيه لكونه مؤقدا وقد أتى فلم يجده فثبت إمكان تصور البر إلى آخر الوقت فتجوز  
اليمين مع فعل ما في وسعه فلا حنث وأما الثاني فلا من معناه ان الموافقة تخالف مجرد  
الآتيان اذ لا بد فيها من الاجتماع لا مجرد الآتيان ولو مع دخول الدار بخلاف الآتيان فهو  
يتحقق بالوصول إليه ودخول داره وان لم يجتمع ما ثم يفصل في الموافقة باعتبار مفهومها  
المذكور بين اليمين المطلقة والمقيدة على ما عرف وتقرر هذا ما ظهر لي في الجواب بين هذه  
الفروع ومع ذلك فالفرع الذي أفتى به ابن نجيم المذكور اذ لا هو الموافق لحادثة السؤال  
فيعمل بموجبه فيها والله تعالى اعلم (سئل) بإفادته من ضبطية مصر في ٢٩ ج سنة ٩٧٧ حاصلها  
مديرية استأرسلت مكاتبة للضبطية في ٦ ج سنة ٩٧ في شأن تشكي على عبد الله من  
ناحية كوهير من زواج عائشة بنت صافر زوجه أخيه الغائب بالشخص المدعو ابراهيم  
محمد جو وأنه لما تحرر محضرة قاضي افندي محكمة المديرية للنظر في ذلك عرفت أنه  
يسأل على عبد الله المذكور ان كان تداعيه بطريق الوكالة عن أخيه الغائب أو بغير  
وكالة عنه استفيد منه عدم وجوده مسوغ شرعي لدعواه لا بطريق الوكالة ولا بغيرها  
وأنه بالاستفهام من ابراهيم محمد جو أجاب بالاعتراف بتزوجه ابنا على ورقة في يده  
محتوية من بعض عمد ومشايع المذمومة مضمونها ان غاب عنها مدة خمس سنوات تكون  
طلاقة بالثلاث وقد غاب عنها ثمان في عشرة سنة وقد تزوجت بناء على ذلك مع التمسك  
بفتوى في يده من الشيخ حسين عبد اللطيف بأنه يحل لها ان تتزوج ديانة وعلى ان تلك  
الورقة والفتوى لا يعتمد عليهما في القضاء لا يتعرض أيضا للديانة ولا يكون أخوال الزوج  
خصما لا بمسوغ شرعي والذي يطلب في هذه المادة حضور الزوج أو اثبات توكيله  
لأخيه حتى يسوغ له التداعي وبالرد على محضرة القاضي بطلب الإفادة الصريحة عما  
يصير اجراؤه في أم ابقاء الزوجة المذكورة مع من تزوج بها من عدمه أفاد برغبة الاستفتاء  
عن ذلك وعلى هذا فالمديرية تروم الاستفتاء عن ذلك من حضر تكفلتم تحريره  
والاوراق والفتوى رسالة الأمل الإفادة عما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)  
ليس لأخي الزوج المذكور التعرض لزوجة أخيه التي تزوجت بآخر بعد وقوع طلاقه

الثلاث

الثلاث عليها التعليق على غيبته عن خمس سنين وقد غاب عنها ثمان في عشرة سنة وانقضاء  
عدها منه المحرر به لها شهادة عن حضر التعليق وعلم حصول الشرط بدون وكالة ولا ية  
شرعية عن أخيه الغائب ولا يترق القاضي بينها وبين من تزوجها بعد ذلك المصدق لها فيها  
ذكر بمنازعة أخيه اذ لا يقضي لغائب ولا عليه بدون خصم شرعي عنه مع جواز تزوجه  
ديانة بغير الاول في مثل هذه الحالة وشهادة الشهود بمثل ذلك كافية في سكوت الحاكم  
عن التعرض لها لا في اثبات الطلاق على الغائب كما صرح به علماءنا فلا وحضر وانكر  
الطلاق فان شهدت به العدول يمنع عن المعارضة ويحكم عليه بوقوعه والافتراق بينها وبين  
من تزوجها ثانيا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف شخص يدعى مصطفى  
الجمال من أهالي دمياط عن مادة سطرها بتذكرة يطلب فيها إفادة الحكم الشرعي وبخاتمة  
قاضي دمياط لعلمه بها مضمونها ان له أختا قاصرة تزوجت برجل فخرجت من بيته  
لعدم إطاقتها الوطاء فطلب منه زوجها بواسطة من حضر مخالعتها على خمسة وعشرين  
بينت وفأجرى الخلع بينهما على ذلك بثلاثين فقيه مع جهله بالحكم بدون إضافة البدل إلى مال  
نفسه وبدون ضمانه مع عدم إضافته أيضا إلى مال الزوجة أو مهرها ويريد الزوج  
الزامة بالبدل أو بعضه بواسطة القاضي صلحا وقد أفيد من العلماء بعدم الزامة بشئ  
وعدم وقوع الطلاق أيضا والحال هذه (أجاب) مخاطبا لمحضره هذا القاضي بما نصه  
تقدمت هذه من مصطفى الجمال من أهالي دمياط اطلاع حضر تكلم على ما فيها كاف عن  
الإعادة وحيث ان هذه المادة مع لومة بطرف حضر تكلم فيفتي النظر فيها وإجراء  
ما يوافق الشرع الشريف بحسب ما يتحقق لدى حضر تكلم فاذا لم تحصل إضافة من الآخر  
في بدل الخلع لمال نفسه ولا ضمان أي التزام له فكما لا يخفى حضر تكلم انه لا يلزم الآخر  
شئ مع حصول الاختلاف في وقوع الطلاق وعدمه وتصحح الوقوع وحيث ان هذا ما  
يتظرفيه ويفصل بطرف حضر تكلم لزم شرحه لاجرا عما يقتضيه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تشارع مع زوجته ووقت المشاجرة قال لها أنت خالصة بالثلاث ولم يسبق  
لها طلاق قبل ذلك ولم تخرج من الدعة فهل والحال هذه تصح له مراجعتها أم يقع  
الطلاق باثنا وتحل له بعقد ومهر جديد أم لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (أجاب)  
لا تصح له مراجعتها وليس له العقد عليها حتى تنكح زوجا غيره بعقد صحيح ويدخل بها  
ثم يطلقها بعد الدعة من الاول والثاني اذا وقع عليه الطلاق الثلاث بقوله المذكور وعلى  
الوجه المستطوره حيث لا مانع والله اعلم (سئل) في امرأة تزوجت رجلا وبني بها واقتض  
بكارها وأقامت معه مدة تزيد عن سبع سنين وهو يحامها ولم تنفقه في تلك المدة  
بعب فيه ولا عنه إلى أن حصلت مشاجرة بين أهلها ما في أثناء المشاجرة ادعت عليه العنة  
وأنه لم يصل إليها تريد بذلك مفارقتها فكذبها في دعواها المذكورة وادعى الوطاء  
والوصول إليها في تلك المدة وهي ثيب فهل يكون القول قوله بيمينه في انكاره دعواها

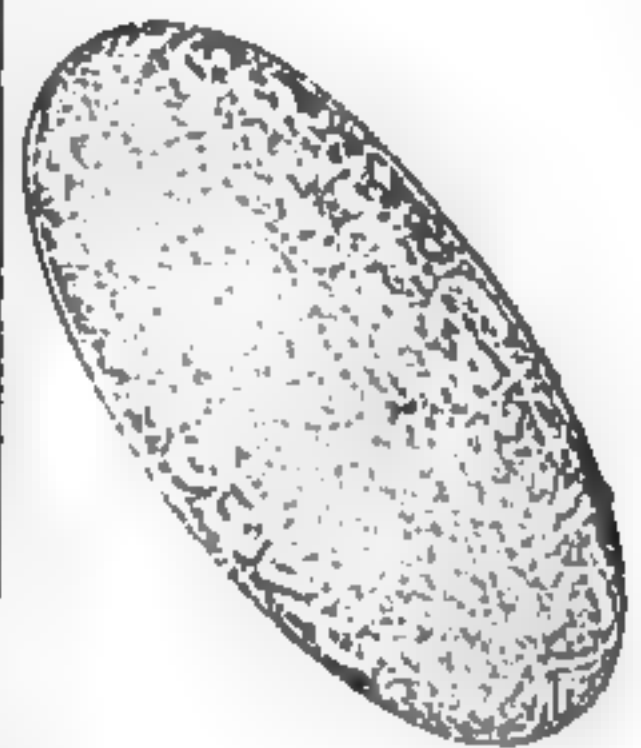


عدم الوصول اليها ولا يؤجل سنة ابتداء اذا حلف اليمين الشرعية على نفي دعواها  
 وحصول وطئه اياها ووصولها اليها حيث انها تب وتنع من طلبها التأجيل والتفريق  
 (اجاب) نعم يكون القول قوله بيمينه في الوصول اليها حيث كانت ثيبا فاذا حلف  
 اليمين الشرعية منعت من طلبها وان نكل عن اليمين أجل سنة بطلبها فان وصل اليها  
 فيها سقط حقه ما والا فرق بينهما بلها أيضا ان امتنع عن طلاقها بنفسه ويجري  
 التفصيل المار من قبول قوله بيمينه ان ادعى الوصول فيها وهي ثيب وثبت عدم  
 الوصول ان نكل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من قاضي محكمة سوا كن مؤرخة ۲۳  
 جادی الاولی سنة ۱۲۹۹ مشمولة بيمينه صورته بعد ان خطبة ماذا يصنع القاضي في زوجة  
 المفقود اذا طلبت منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وكذا من غاب عنها  
 زوجها ولم يترك لها نفقة وتضررت بعدم وصول النفقة اليها بسبب غيبته هل يحكم بينهما  
 بالتفريق لرفع الضرر عنها أم لا (اجاب) ليس للقاضي الحق في ان يجيب زوجة المفقود  
 في طلبها منه التطلق من المفقود لمحصل الضرر عليها وليس لها التزوج بغيره مالم يحكم  
 بموته بطريقه الشرعي او يثبت موته بشهادة البينة الشرعية وتنقض هذه ما منه كانه  
 ليس له ان يفرق بين الزوجين بمجرد غيبة الزوج وترك زوجته بدون نفقة وتضررها من  
 عدم وصول نفقته اليها عندنا قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق  
 زوجته ثلاثا في صحته قبل موته مدة تريد على خمس سنين بحضور بينة شرعية تشهد  
 بذلك واخرجها من منزله الى منزل ابيها ومكثت به الى ان ماتت ثم بعد موته مدة سنين  
 أنكرت الطلاق المذكور وادعت انها باقية على الزوجية ولها الميراث الشرعي في  
 تركه زوجها وترافعت مع الورثة الى قاضي ولايتهم فطلب القاضي بينة الطلاق  
 المذكور فلم اراء المرأة انه بشهادة البينة بالطلاق المذكور يحكم القاضي بغيرها من  
 الميراث تركت الدعوى وتوجهت الى قاضي ولاية أخرى واقامت بينة عنده في وجه  
 مدين على زوجيتها المتوفى من غير حضور الورثة وحكم القاضي بزوجيتها وثبوت وراثتها  
 مع باقي الورثة عملا باصل الزوجية فهل اذا طلب باقي الورثة لدى قاضي ولايتهم المترافع  
 لديه اولا واقاموا عليها بينة بالطلاق المذكور الذي أنكرته ولم تدع ما يوجب تجديد  
 النكاح بعد الطلاق المذكور بوجه شرعي يحكم عليها بهذا الطلاق ومنعها من الارث  
 لان اصل الزوجية التي أقامت عليها البينة عند القاضي الا ان لم تكن منسكورة ولم تدع  
 عقدين ولم يكن هناك مانع (اجاب) نعم اذا أقامت الورثة بينة على الطلاق المذكور يحكم  
 على هذه المرأة به وتمنع من الميراث معهم والحال ما ذكر لا يثبت لهم احد ان الموجب  
 لحرماتها منه ولا تنافيها البينة التي أقامت لدى القاضي الاخر على انها زوجة المتوفى  
 اذا العمل بموجبها باستصحاب الحال وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له دين على آخر فطلب رب الدين من مديونه دينه فشكى اليه عذره فلم يقبل منه فانه بعدم

۱۲۹۹

جادی الثانية

۱۲۹۹



جادی الثانية

۱۳۰۱

الاتصال

الاتصال من امامه حتى يدفع الدين الذي في ذمته فامتنع لعذره الحاصل به فضر به رب  
 الدين ضربات شداد الاقذاره عليه وأمره ان يعده بوعده ثمانية أيام فقال له رب  
 الدين احلف لي طلاقا ثلاثا من زوجتك فلانة فحلف له طلاقا ثلاثا من زوجته اني آتي به  
 عند حلول الميعاد ثم مضى الوعد ولم يأت به فهل والحال هذه يقع عليه الطلاق الثلاث  
 ام كيف (اجاب) نعم يقع الطلاق الثلاث ان كان الواقع ما هو مسطور لوجود المعلق  
 عليه الطلاق المذكور وهو عدم الايتاء بما عليه من الدين في الميعاد الذي ذكره مع  
 امكان تصوره حيث لم يفت المحل ولم تبطل اليمين وذكر في رد المحتار من التعليق ان مفاد  
 كلامهم الحديث فيمن حلف ايؤدين اليوم دينه فحجز لفقره وقدم من يقرضه والله تعالى  
 أعلم

\*(باب العدة)\*

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سبعة عشر شهرا ثم أخبرها رجلان بأن زوجها مات  
 في محل كذا وعائنا موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية  
 على يد نائب قاضي بلدهم يسوغ له ان يحكم بموته ولها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من  
 وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الرجل بالبينة العادلة بين يدي القاضي بعد دعوى  
 صحيحة من خصم على خصم يسوغ له التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها منه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها سبع سنين ثم أخبرها رجلان بانه مات في كذا وعائنا  
 موته وصدقتهما في اخبارهما فهل اذا ثبت ذلك على يد القاضي يحكم بموته ويسوغ  
 لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالبينة  
 العادلة بين يدي القاضي يسوغ له التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت  
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها تزوجت بآخر بعدهم في اثنتين  
 وأربعين يوما من طلاقها فهل اذا ادعت انها حاضت ثلاث حيضات في تلك المدة  
 لا تصدق في ذلك ولا يقبل منها ويكفون عقد الزوج الثاني عليها لا غيا (اجاب)  
 لا تصدق المرأة في انقضاء عدتها بالحض في أقل من ستين يوما على ما به الفتوى والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة خمس عشرة سنة ثم حضر لها رجلان من  
 أهل بلد هان مدة خمس سنين وأخبرها بانها ماتت وانهم ما عاينوا موته فهل يجوز لها ان  
 تتزوج غيره بعد اثبوت شرعا (اجاب) اذا ثبت موت الزوج المذكور بالبينة العادلة  
 بين يدي الحاكم في وجه خصم شرعي يحل لها التزوج بغيره بعد العدة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة معلقة من زوجها ادعت الحمل منه وقررها عليه كل يوم كذا فاضته ثم  
 بعد مضي تسعة أشهر أخبره بعض العارفات من النساء ان ادعاءها الحمل كذب منها  
 فطلبها عند نائب بلد هان فاقترت بعدم الحمل فهل تكون مؤاخذه بما اقترت به من عدم

۱۱

۱۳۰۲

ربيع الاول

۲۵

۱۳۶۵

ربيع الثاني

۸

۱۳۶۵

۱۱

۱۳۶۵

۱۹

۱۳۶۵



الحمل ولا يلزم مطلقها دفع شيء مما كان قررها (أجاب) اقرار المطلقة بعدم الحمل لا يسقط ما قررها من النفقة اذ لم يثبت انتضاء عدتها باقرارها بثلاث حيض كانت من ذوات الحيض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة متزوجة بشخص وقد تركها الزوج وفرها ربا من مدة ثلاث سنوات ولا يعرف له مكان ولا يعلم هل هو حي أم ميت والآن شاع من بعض الناس ان الزوج توفي فهل اذا صدقت بوفاته يجوز لها التزوج (أجاب) اذا كان الخبر بموت الزوج ثقة وصدقة الزوجة يحل لها أن تتزوج ديانة لا قضاء الا اذا ثبت موته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طافت من زوجها ومكثت بعد الطلاق أربعة وأربعين يوما وتزوجت باخو وادعت انها حاضت في هذه المدة ثلاث حيض فهل لا تصدق في هذه المدة ولا يكون النكاح والحال هذه صحيحا (أجاب) لا تصدق المرأة في انتضاء عدتها بالحيض الا في مدة تحتمل ذلك وأما استون يوما على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها فادعت عند رجل آخر انه أخبرها رجل أو رجلا بموته وصدقها الرجل المذكور وتزوجها ومكثت معه مدة حتى حلت ثم طلقها ثلاثا فهل يكون عقد الرجل المذكور عليها صحيحا ديانة وجهها منسوب له لزوجها الاول الغائب (أجاب) في التنوير وشرحه غاب عن امر أنه فترت بآخرو ولدت أولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولا دللنا على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والمجوهرة والكافي وغيرهما وفي حاشية شرح المنار وعليه الفتوى ان احتله الحال اه قال المحننى أى بان ثلثة أشهر فاكث من وقت النكاح من الزوج الثاني والا فالحال هو شامل لما اذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت بخلافه ولما اذا ادعت ذلك ثم بان خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مرض مدة من الشهر فطلق زوجته طلاقا رجعيها ثم طلقها ثانيا طلاقا رجعيها في مرض موته الذي مات فيه فهل اذا مات قبل خروجها من العدة وترك ما يورث عنه شرعا ترث منه أم لا (أجاب) المطلقة رجعية ترث من زوجها اذا مات وهي في العدة ولو كان الطلاق في الصحة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها مدة سنتين ولم يعلم له مكان والآن حضر جماعة من الرجال وأخبروها ان زوجها المذكور كان مقيما في جهة كذا وأنه قدم وشاهدوا موته ودفنه فهل اذا صدقتهم المرأة المذكورة ورفعت أمرها الى القاضي وشهدت الجماعة المذكورة بموته يحكم بذلك ويجوز لها أن تتزوج غيره (أجاب) اذا حكم القاضي بموت الزوج بشهادة البينة العادلة اثر خصوصية شرعية يكون لزوجته التزوج باختر بعد انتضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ففرض لها القاضى عليه كل يوم مبلغا معلوما من الدراهم ومات الحمل في بطنها وبقي الى الآن فهل يكون لها النفقة المفروضة مادام الحمل في بطنها حتى تضع وتنفق عدها ولو مضى على ذلك مدة من السنين وهل اذا باعها وكيل زوجها المذكور مكانا

وقبض الوكيل الثمن بعد ثبوت وكالته في البيع وفي قبض الثمن بالبينة الشرعية وتحررت حجة شرعية بشراء المكان المذكور من وكيل زوجها المذكور المعروف باسمه ولقبه وغلط كاتب الحجة في اسم أبي الموكل الذي هو زوجها المطلق لها لا يعتبر غلط الكاتب المذكور ولا يكون طعنا شرعيا ويحكم لها بملكية المكان المذكور ولا عبرة بتعلل زوجها المطلق لها بالغلط المذكور (أجاب) في شرح التنوير ولومات أى الحمل في بطنها ينبغي بقضاء عدتها الى أن ينزل أو يبلغ حد الاياس اه قوله حد الاياس يعني فتمتد بالاشهر بعده وفيه انه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل حلي قلت وفي حاشية البحر للشيخ خير الدين لا معنى للقول بالانتضاء مع وجوده لاستعمال الرحم به كذا في كتب الشافعية وذكر كلاما في كتبهم كما في رد المحتار الى ان قال والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقة صريح الآية انتهى فعلى الرجل المذكور نفقة عدتها الى انتضاءها شرعا واذا ثبت شراء الزوجة المكان من وكيل زوجها في ذلك ودفع الثمن له لا يكون للزوج الموكل معارضتها بدون وجه شرعي ومجرد غلط الكاتب في اسم الاب مع شهرة الموكل بالاسم واللقب غير مانع من صحة البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا تملكها بنفسها بحضرة بينة شرعية ثم سافر الى جهة غاب فيها مدة اشهر انتقضت فيها العدة فهل اذا حضر وادعى ان الطلاق المذكور رجعي لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ولا تحل له الا بعد تجديد باذنها ورضاها واذا ادعى انه كان راجعها في العدة ولا بينة له على ذلك لا يقبل قوله على فرض أن الطلاق رجعي وان المرأة لم تثبت دعواها البائن بالبينة وكذبته في ذلك (أجاب) اذا ادعى بعد العدة رجعتها فيها وانكرت ولا بينة له او ثبت ان الطلاق بائن لا يسوغ له معاشرتها قبل تجديد العقد عليها بشروطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه ستة ونصفا قرر لها القاضي عليه خمسين فضة يدفعها لها عن كل يوم في نظير نفقة العدة فدفع لها الزوج بعض ما قرر عليه مدة وبعد ذلك امتنع من الدفع مدعى انها خرجت من عدته فانكرت الزوجة دعواه وانها باقية في العدة فهل يكون القول قولها في عدم انتضاء العدة بيمينها ويؤمر بدفع ما قرر عليه مادامت في العدة (أجاب) القول للزوجة بيمينها في عدم انتضاء العدة وعلى زوجها الاتفاق عليها على قدر حالها الى انتضاء عدتها حيث لا مانع ولها المطالبة بما مضى من النفقة المفروضة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قدمت من بلدها الى بلد آخرى وأرادت التزوج واخبرت بأن زوجها الذي كانت معه سابقا كان ابن عمها توفي الى رحمة الله تعالى في بلدها ولم يخرج من محلها الا بعد انتضاء عدة الوفاة ووافقها على ذلك الذي يريد تزوجها ورغم انه ابن عم لها ايضا فهل يعتد على اخبارهما ويسوغ لها التزوج لتعذر حضور بينة الوفاة (أجاب) يجوز لمن صدق المرأة المذكورة ان يتزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بحضرة بينة شرعية من اهل بلدها



وجوده بالبلد فبعده ضي مدة سنين وخروجها من العدة تزوجت غيره والا ن ثابت الشرع  
بالبلد يريد التفريق بينها وبين من تزوجته بسبب غيبة مطلقها فهل لا يجب لذلك ولا يسمع  
دعواه عليها ولا غيرها الا اذا حضر المطلق المذكور (اجاب) لا خصوصية لاحد مع الزوج  
الثاني وينتظر حضور الغائب ولا يفرق مع غيبته على ما افاده صاحب البحر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته فادعت بقاء العدة مدة طويلة لتدوم نفقتها عليه وادعى  
زوجها انقضاء عدتها واقام بينة شرعية على اقرارها بانقضائها بالحيف في مدة تحتمل  
ذلك فهل تقبل بينة الزوج على اقرارها بانقضائها عدتها بالحيف حيث كانت المدة محتملة  
لذلك وليس لها مطالبة الزوج بنفقة من وقت اقرارها بالانقضاء (اجاب) نعم تقبل بينة  
الزوج على ذلك والحال هذه وليس للمرأة نفقة عدة بعد ثبوت انقضائها بالوجه الشرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دعت بين يدي الحاكم الشرعي بأن زوجها مات وبرهنت  
على ذلك واقامت بينة شهدت لها بذلك وفسرت في شهادتها بالسماع عن يوثق به فهل  
يحكم القاضي بوفاته وتقسيم تركته ويحل لزوجته ان تتزوج غيره قضاء وديانة حيث  
كانت الدعوى في وجه خصم شرعي (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بالوجه الشرعي كان  
للزوجة ما يخصها في تركته وساغ لها التزوج بعد انقضاء عدة الوفاة واذا فسر شاهد  
الموت للقاضي ان شهادتهما بالتسامع تقبل اذا قالوا خبرنا به من اتق به على الاصح على  
ما في الدر من الشهادات لكن نقل محضه عن اعتماد خلافه تعالى ما في عامة  
المتون وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا وانقضت عدتها  
بالحيض في خمسة وستين يوما فهل اذا ادعى الزوج الرجعة بعد العدة وأضاف الرجعة الى  
ما قبل العدة لا يصدق في ذلك الا بالبينة (اجاب) اذا ادعى الزوج بعد انقضاء عدة  
زوجته انه راجعها فيها او كذبه لا يقبل قوله بدون بينة شرعية على مدعاه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة ثم جاء رجلا وشهدا بموته ضمن خصوصية شرعية  
فتزوجت المرأة بآخر بعد انقضائها ودخل بها الزوج الثاني فزعم أهل الاول انه  
جاءهم كتاب منه وانه حي ولم يصدق الزوج الثاني ولا الزوجة أيضا خبرهم في ذلك فهل  
لا يكون للقاضي التفريق بينهما بناء على هذا الاخبار (اجاب) اذا مات زوج المرأة  
وتزوجت بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة لا يفرق بينهما بمجرد اخبار أهل الزوج انه جاءهم  
كتاب من عنده وليس لاهله معارضة الزوجين والحال هذه بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة أخبرها جماعة من الرجال بأن زوجها مات فهل اذا صدقهم  
في الاخبار ورفعتهم لدى القاضي وشهدوا لها بالموت في ضمن دعوى صحيحة وحكم القاضي  
بموته يحل لها أن تتزوج غيره قضاء وديانة (اجاب) اذا أثبتت الزوجة موت زوجها بالوجه  
الشرعي يكون لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدة الوفاة من وقت الموت والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل افرنجي اشترى جارية بيضاء مسلمة واستولدها ثم هلك عنها فهل لا عدة

عليها

عليها أو عليها عدة الاحرار أو يكفي استبرأؤها بحضرة بعد موته (اجاب) تعق أم الولد  
بموت سيدها وعليها العدة بثلاث حيض ان لم تكن حاء لا أو آيسة أو محرمة عليه بأن  
كانت خروجه للغير فان كانت حاملا فعدتها بوضع الحمل وان آيسة فعدتها ثلاثة أشهر  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ابنه البالغ العاقل الرشيد بانافي نظير مؤخر  
صداقها بطريق الوكالة عنه وهو بحال الصحة والسلامة بشهادة البينة الشرعية فهل  
اذا حاضت الزوجة المطلقة المذكورة بعد الطلاق ثلاث حيض في مدة ستين يوما يسوغ  
لها أن تتزوج غيره وتصدق في انقضاء عدتها بثلاث حيض في المدة المذكورة (اجاب)  
نعم تصدق في ذلك والحال هذه ويقبل قولها مع الميم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
ادعت بأن زوجها مات وان عندها بينة تشهد لها بذلك فهل اذا أثبتت موته في ضمن  
دعوى صحيحة بين يدي الحاكم الشرعي يحكم بموته (اجاب) اذا ثبت موت الزوج بين يدي  
القاضي بالطريق الشرعي كان لزوجته التزوج بغيره بعد عدة الوفاة وابتدأها من  
وقت الموت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ومكثت بعد الطلاق  
شهرين ثم أخبرتها بانها حاضت فيهما اثلاث حيض وتزوجت آخر ودخل بها وطلقةا  
ومكثت بعد الطلاق الثاني شهرين حاضت فيهما ثلاث حيض فهل اذا أخبرتها بذلك  
وأراد مطلقها الاول ان يعقد عليها بغير جديد باذنها ورضاها يكون له ذلك وتصدق  
الزوجة في ذلك حيث كانت المدة تسع ذلك وليس لاحد من الجيران أو غيرهم معارضة  
في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تصدق المرأة المذكورة حيث كانت المدة محتملة  
وأقل مدة تصدق فيها الكل عدة بالحيض ستون يوما على الصحيح والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له زوجة حامل منه تركها في بلد وسافر الى جهة غاب فيها مدة ستين ثم حضر  
فوجدتها قد تزوجت غيره فهل يحل بينها وبين من تزوجت به الى انقضائها عدتها  
ويأخذها زوجها الاول وتكون باقية على عصمتها ويتبين بطلان نكاحها بالثاني حيث  
ثبت بالبينة الشرعية انها تزوجته ولم يثبت انه طلقها وبانت منه قبل غيبته أو فيها  
(اجاب) لا يصح نكاح الزوج الثاني فلا يحل له قربانها حيث كان الامر ما هو مستور  
وتكون باقية على عصمتها لانه لا يحل وطؤها الاول الا بعد انقضائها من الثاني ان  
وطئها لكونه نكاحا قاسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة حامل منه ومعهها  
أولاده ومطلقة منه ثلاثا وهي ساكنة بالولادها منه في حريم من بيت على حدة  
بالولادها فقط مشتمل على جميع المنافع اللازمة ومطلقةا في حريم آخر على حدة أيضا  
وأنا من اجانب كذلك في حريم من البيت على حدة فهل اذا كانت تصنع لاولادها  
ولم تطلق ما يحتاجون اليه من الماء كل وغیره من احوال ينال في حريمه الخاص به ولا  
يلزم من ذلك خلوة محرمة شرعا تنقض عدتها مع ذلك ولا يكون صنعها ما ذكر لمطلقها  
وأولادها منه مانعا من ذلك (اجاب) تنقض العدة والحال هذه حيث كان الطلاق

محرم



ربيع الثاني سنة

مشهور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها وحملت منه ثم بعد ذلك تبين ان العقد وجد في عدة الزوج المطلق لها فهل والحال هذه يكون الوطء شبهة وتنقضي العدتان بوضع الحمل ولصاحب الشبهة تجديد العقد عليها بعد الوضع بالشروط والاركان (اجاب) للزوج الثاني تجديد العقد بعد انقضاء عدة الزوج الاول والله تعالى أعلم (سئل) من الضابط خاتنه في ٢٧ ج سنة ٦٧ في امرأة طلقها زوجها وهي حامل منه في غرة ج سنة ٦٧ وكانت حاملا من مطلقها في شهرين وفي ٢٣ ج سنة ٦٧ صار عقد لها على رجل آخر بدعواها انها اسقطت فالحكم (اجاب) اذا اسقطت المرأة سقطت طهرها بعض خلقه كيد أو رجل فهو ولد حكمه كقصر به المرأة نفسها وتنقضي به العدة كافي التبرير فان لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرأى من الدم حيض ان دام ثلاثة أيام وتقدمه طهر تام وأقله خمسة عشر يوما فاذا ظهر بعض خلق السقط المذكور يصح العقد عليها والا فلا يصح ولا يستدين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما كافي الدخول المختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وهو في حال العدة ثم بعد شهر من طلاقها مرض مدة خمسة وخمسين يوما ثم مات فهل تعد عدة الطلاق (اجاب) اذا طلق الرجل زوجته ثلاثا حال صحته ثم مرض ومات وهي في العدة لا تنتقل عدتها الى عدة الوفاة ولا ترث منه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت على أي زوجها بين يدي الحاكم الشرعي بان زوجها مات عنها وعن ابنها وعن الاب المذكور وطلبت الميراث مما تركه والاب ينكر دعواها فهل اذا اقامت البينة في ضمن دعوى صحيحة وشهدت لها بموته يقضي لها الميراث بعد الحكم بذلك وتعد من وقت الموت وتزوج غيره (اجاب) نعم يقضي للمرأة المذكور بما يخصها في تركه زوجها بعد تحقق موته بالوجه الشرعي وتعد عدة الوفاة ولها التزوج بعدها وابتداء العدة من وقت الوفاة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركا بلا نفقة ولا منفق وبقيت في انتظاره سبع سنين حتى أضر بها الفقر لعدم كسبها ثم بعد المدة المذكورة حضر لها من نعمته وأخبرها بموت زوجها فهل اذا شهدت لها بينة شرعية بموت زوجها في وجهه خصم شرعي لدى القاضي يحكم بموته ولها ان تتزوج غيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت (اجاب) اذا شهدت البينة العادلة بموت الزوج بعد دعوى من خصم شرعي على مثله يحكم بموته ويسوغ لها التزوج بغيره بعد انقضاء عدتها من وقت الموت والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أخبرت رجلا بان زوجها مات وانها منقضية العدة بالاشهر فعدت عليها اعتمادا على صدقها وعاشرها فماتت منه ثم حضر زوجها الغائب وطلقةا فهل تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل عدة وطء الشبهة وعدة الطلاق (اجاب) ابتداء العدة من وقت الطلاق فاذا كانت حاملا وقت الطلاق تنقضي عدتها بوضع الحمل وتدخل العدتان لا فرق بين ان يكون الحمل من نكاح صحيح أو فاسد أو وطء شبهة أو زنا أو لم تكن حاملا فعدها ثلاث حيض فاذا

انقضت

ربيع الثاني سنة

انقضت عدتها يكون للزوج الثاني تجديد نكاحها بشرطه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ادعت عند قاض موت زوجها في شهر كذا من سنة كذا واقامت بينة بموته قطعا في هذا التاريخ فهل يعمل بتلك البينة ويثبت موته وان لم تذكر في شهادتها معاينة الموت وبالحكم بموته يسوغ لها التزوج بغيره (اجاب) اذا شهدت البينة بموت الزوج بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على مثله قبلت وجاز للزوج التزوج بآخر بعد انقضاء عدة الوفاة من وقت الموت وصرحوا بقبول الشهادة بالتسامع والشهرة ولو فسر الشاهدان وقالا اخبرنا به من تثق به على الاصح وعامة المتون على عدم القبول كذا كره في رد المختار من الشهادات واعتمده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق امرأته رجعا ثم بعد ثمانين يوما أقرت بانقضاء عدتها بثلاث حيض ثم بعد ذلك توفيت ثم بعد الوفاة سئل الزوج هل راجعت زوجها في تلك المدة فاجاب بعدم الرجعة فبما مضى فهل اذا ثبت ذلك لا يكون الزوج وارثا (اجاب) لا يرث الزوج زوجته المطلقة رجعا اذا ماتت بعد انقضاء عدتها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفى عنها زوجها ثم بعد ذلك تزوجت برجل آخر فبعد العقد والدخول تبين ان عدة الوفاة لم تنقض فهل اذا اكملت عدة الوفاة يكون للزوج المذكور تجديد العقد عليها بعد كل عدة الوفاة ولا تستأنف عدة أخرى لان المأمة ماؤه (اجاب) للرجل المذكور تجديد النكاح بعد انقضاء عدة الوفاة ولا يلزم تسكيل عدة أخرى بعد المأمة من النكاح الفاسد الا بالنسبة الى زوج آخر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة بلغت من العمر سن اليأس ثلاثا وستين سنة وزيادة وانقطع حيضها فهل اذا طلقها زوجها تكون عدتها بالاشهر لا بالحيض (اجاب) اذا بلغت المرأة سن اليأس يكون انقضاء عدتها بثلاثة اشهر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته وبانت منه ولها منها أولاد ولطلق بيت كبير ممل على ما كن كثيرة ومطلقة تريد ان تعتد في مسكن منه تام المناقع والمراقق ولا يلزم من ذلك اختلاء الزوج بزوجته فهل يكون لها السكنى فيه مع أولادها أو تسكن في بيت في حارة مطلقها مع أولادها وليس لاحد من أقاربها او غيرهم معارضة بغير وجه شرعي (اجاب) تعتد المطلقة في بيت وجبت فيه العدة ولا تخرج معتدة رجعي وبائن بأي فرقة كانت لو حرة مكلفة من بيتها أصلا لا يسلا ولا تنهار وان ضيق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا فخرج وجه اولي لان مكنتها واجب لامكته ومفادها وجوب الحكم به افاده في التنوير وشرحه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك زوجته بمصر وسافر الى اسكندرية ومكث هناك مدة حتى مات بحضرة بينة شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت موته لدى الحاكم الشرعي وحكم بموته في دعوى شرعية يسوغ لها التزوج بعد انقضاء عدتها من شرع من وقت موته (اجاب) نعم للمرأة المذكورة ان تتزوج بعد ثبوت موت زوجها ضمن دعوى صحيحة بين يدي القاضي وبعد انقضاء عدتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ف مهدية ل

١١٦٧

جادي الثانية

١٢٦٧

شعبان

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

رجب

١٢٦٨

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٨

جادي الاولى

١٢٦٩

١٠

ذي الحجة

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٣٠



طلق زوجته طلاقاً بائناً ودفع مؤخر صدقها وفرض لها نفقة مقررة لكل يوم قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تعيد في البيت الذي طلقت فيه ولا تخرج منه مادامت في العدة (أجاب) لا تخرج معتدة رجعي أو بائن مكلفة من بيتها الذي طلقت فيه وهو مسكنها الذي تسكن فيه قبل العدة وهو بيت الزوج لا يلا ولا ينهار حتى تنقضي عدتها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً وانقضت عدتها منه بثلاث حيض في مدة تزيد عن ثمانين يوماً ثم تزوجت رجلاً آخر على يد القاضي بعد اخبارها بانها منقضية العدة والآن يريد مطلقها بطلان العقد وفساده والتفريق بينها وبين من تزوجت به متعللاً بأنها لم تخرج من عدته فانكرت دعواه فهل لا يجب لذلك شرعاً وتصدق في انقضاء عدتها في المدة المذكورة ويكون القول قولها في انقضائها ولا عبرة بتعاليه المذكور ويكون النكاح صحيحاً نافذاً ويمنع من معارضة ما يدون وجه شرعي (أجاب) بعد تحقق الطلاق البائن لا يكون للزوج الاول المطالبة بفسخ النكاح الثاني الصادر بعد انقضاء العدة بثلاث حيض في المدة المذكورة والقول قول المرأة في انقضاء عدتها بالحيض في مثل هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً على البراءة وهي حامل ثم بعد ذلك أسقطت جنينا كاملاً الحقة فهل تنقضي به العدة ويجوز للغير التزوج بها اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم تنقضي العدة بعد التحقق بوضع الحمل المذكور والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بماهضمونه ان جارية بيضاء أعتقها سيدها وخرجت من منزلها ونزل عليها دم الحيض فاحتاجت للتزوج فهل يجوز تزوجها بمجرد حيضها مرة واحدة ويجوز العقد عليها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية التي أعتقها سيدها مستولدة من السيد يجب عاينها العدة بالعتق فلا يحل تزوجها الا بعد ثلاث حيض بعد العتق كالحرة اذا طلقت لان لها فراشاً كالحرة ما لم تسكن محرمه عليه قبل العتق بان كانت في نكاح الغير أو في عدته وان لم تسكن أم ولد بان لم يستولدها السيد قبل العتق فلا عدة عليها في الهندية عن السراج وان ماتت عن أمة كان يطؤها أو مدبرة كان يطؤها أو أعتقها لم يكن عليها شيء اهـ فيحل تزوجها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف الضابطة بماهضمونه رجل يملك جارية جاءت منه بولد وعاش مدة سبعة أشهر ثم مات الولد وصارت عند سيدها المذكور ثم بعد ذلك أعتقها سيدها وكتب لها ورقة عتاقه وأقامت عند شيخ الياسر جية وتزوجت رجلاً قبل انقضاء العدة من سيدها المذكور فماذا يكون الحكم في ذلك (أجاب) اذا عتق السيد أم ولده وجبت عليها العدة كالحرة اذا طلقت وانقضت العدة بثلاث حيض ان كانت ممن قحيض وثلاثة أشهر ان كانت ممن لا قحيض لصغر أو يأس وبوضع الحمل ان كانت حاملاً ولا يصح النكاح للغير مادامت في العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وهي من ذوات الحيض فاضت بعد طلاقها مرة واحدة حسب اخبارها

وانقطع

وانقطع عنها الدم ولم ياتها الدم مدة فهل لا تنقضي عدتها حتى تحيض حيضتين فوق الحيضة السابقة أو تنتظر بلوغ سن اليأس فتعتد بالاشهر (أجاب) نعم تعتد بالحيض لا بالاشهر ما لم تبلغ سن اليأس والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي من ذوات الحيض ثم انقطع دمها قبل بلوغها سن اليأس فهل والحال هذه لا تنقضي عدتها الا بثلاث حيض أو يلوغها سن اليأس ويحجر الزوج على الاتفاق عليها حتى تحيض أو تقر بانقضاء عدتها (أجاب) اذا كانت المطلقة من ذوات الحيض فانقضت عدتها بثلاث حيض في الحرة ما لم تبلغ سن اليأس ثم تعتد بثلاثة أشهر وتستحق نفقة العدة مادامت فيها غير ناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تدعى ان زوجها طلقها بعد وضعها حملها منه وانه جعل لها دراهم معلومة نظير نفقة عدتها وأجرة حضانه ورضاع ونطالبه بما تجب عليه من ذلك وهو ينكر دعواها ويدعي انه طلقها قبل وضع الحمل بنحو عشرة أيام وانه لا يلزمه الا اجرة رضاع الحمل فقط ولا يلزمه نفقة للعدة لانقضائها بوضع الحمل فهل يكون القول قولها والبينة بينه (أجاب) اذا أقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض فان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة لها ولا سكنى ولا كسوة لقبول قولها على نفسها كفي الحانية وهذا اذا لم تقم بينة على ما ادعاء الزوج والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً صغرى ومعهامنه ولد في حضانتها وحى في عدته فهل ليس لها الخروج بولدها من وطنها وحمل عقد نكاحها والفر بالولد من تلك البلدة الى بلدة أخرى تزيد على مسافة القصر وليست وطنها ولا نكحها فيه سيما قبل انقضائها عدتها واذا فعلت ذلك يكون للزوج منه ما من ذلك (أجاب) ليس للعدة الطلاق الخروج من بيت طلقت فيه لغير ضرورة وليس لها السفر مطلقاً سواء كان معها ولدها أم لا وكذا بعد انقضائها العدة ليس لها الانتقال بولدها والسفر به الى البلدة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال وللزوج المطلق منعها من ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة فحملت منه ثم بعد حملها توجهت الى بيت أبيها وولدت هناك ثم بعد ولادتها استمرت في بيت أبيها سنة كاملة ثم بعد ذلك تبين انها أخت زوجها من الرضاع ففرق القاضي بينهما فهل والحال هذه يجوز لها ان تتزوج رجلاً آخر عقب تفريق القاضي بينهما أم لا بد من عدة تعتد بها بعد التفريق المذكور (أجاب) حيث نكحها غير عالم بالحرمة من الرضاع ثم ثبت وفرق القاضي بينهما بعد الدخول والولادة منه فعليه عدة من وقت التفريق كفي النكاح الفاسد ولا يجوز لها التزوج بآخر عقب التفريق قبل انقضائها العدة والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ شوال سنة ٩٣٣ حاصلها المرفوق مع هذا نسخة أوراق واردة بشرح من المالية مذكور فيه ان محمد أفندي منيب معاون ٢ جى أورطه سودان كان



مر تبالي زوجته مبلغ مائة وخمسين قرشا شهر يا ورغب قطعه من أول مايو سنة ٧٦  
أفر نكية بالقول أنه طلق زوجته المذكورة من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ وأنه أرسل  
ورقة طلاقها إلى ابن أخيه خليل أفندي المحكم بقصد تسليمها لطلقة ولما سبى  
ما ظهر من اجابة خليل أفندي المذكور عدم وصوله ورقة الطلاق وكون المرأة  
المحكى عنها التست استراصر فمرتبها ومخاطبة زوجها بالكيفية حتى إذا كان مصر  
على طلاقها يرسل لها ورقة الطلاق ويكون قطع المرتب من تاريخ وصول تلك الورقة  
إليها ولذا أفادت المالكة ان هذه المسئلة شرعية وان الأصول داعية للاستفتاء فيما  
يقضيه الحكم الشرعي من حيثية سر يان الطلاق على الزوجة في حقها ان كان يعتبر  
من تاريخ اخبار زوجها بطلاقها أو من تاريخ علمها وان كان يلزم بنفقتها الى حين ارسال  
ورقة الطلاق التي أخبر بارسلها ولم يرسلها أو غير ذلك بناء عليه تؤمل الافادة عما يقضيه  
الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) لو أخبر الزوج بطلاق زوجته منذ زمان ماض  
فالتقوى انها ان كذبت في الاسناد أو قالت لا أدري وجبت العدة من وقت الاخبار ولها  
النفقة والسكنى للعدة بعد الاخبار الى انقضاء عدتها بثلاث حيض ان كانت من أهل  
الحيض كما ان لها نفقة الزوجية قبل ذلك وان صدقته في الاسناد فكذلك يعني يكون  
ابتداء عدتها من وقت الاخبار لان الوقت الذي أسند اليه الطلاق نفيا لثمة المواضعة  
أي الموافقة على الطلاق وانقضاء العدة لا يمكن لانفقة لها ولا كسوة إذا كان الزمان  
الماضي استغرق العدة بان حاض فيه ثلاث حيض اذا كانت عدتها بالحيض أما اذا بقي  
منه شيء تجب النفقة والسكنى لما بقي لقبول قولها في حق نفسها من حيث النفقة لا في حق  
الشرع من حيث العدة وهذا اذا لم يكن الطلاق الصادر منه على يد بيعة تشهد به فان  
ثبت كذلك فالعدة من وقت صدوره في حقها وحق الشرع لعدم التهمة وأما علمها  
بالطلاق فليس بشرط في حق العدة هذا ما يقضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة والله  
تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ مضمونها ان صار  
اخطار المالكة عما وردت به افادة حضر نكم بما يقضيه الحكم الشرعي في مادة طلاق زوجة  
محمد أفندي منيب الذي قال انه طلقها من ابتداء شهر محرم سنة ٩٣ ويرغب قطع المائة  
وخمسين قرشا المرتبة لها من ماهيته من ابتداء مايو سنة ٧٦ أفر نكية وردت افادة المالكة  
بطلب الاستفهام هل يكون للزوجة الحق في مرتبها لغاية ٢٩ أغسطس سنة ٧٦ أفر نكية  
تاريخ اجابة وكيل الزوج وكذا النفقة والسكنى للعدة تكون بواقع ما كان مرتبها  
شهر يان ماهية زوجها أم كيف فتؤمل الافادة عما يتبع في ذلك (اجاب) ورد شرح  
المحافظة عيونه المؤرخ ١٦ ذي الحجة سنة ٩٣ بناء على افادة المالكة وبها الاوراق  
المرغوب بتلك الافادة التصريح من هذا الطرف بما يقتضي اجراؤه في نفقة زوجة محمد  
أفندي منيب المستخدم بالسودان الذي عرض لحضرة قائم مقام ٢ جى اورطه ستودانية

بمديرية الفاشر وورد عرضه للمديرية المذكورة بشرح من حضرة قائم مقام الاورطه  
وكيل المديرية الموماليه ومن ٢٤ من عرضة المحكم عنه يذكر أنه طلق زوجته زينب  
بنت ابراهيم من ابتداء محرم سنة ٩٣ ويرغب قطع المائة وخمسين قرشا المرتبة لزوجته  
المذكورة من ابتداء شهر مايو سنة ٧٦ أفر نكية الموافق ٧ ربيع الآخر سنة ٩٣ ففهم انه ان  
عدتها تنقضي بمضي ثلاثة اشهر من ابتداء محرم سنة ٩٣ الذي أخبر في شهر ربيع الآخر  
سنة ٩٣ بعد دوران الطلاق فيه كماله فيهم من صورة افادة مديرية الفاشر الى محكم مدارية  
السودان ضمن هذه الاوراق فيفهم من هذا ان اخباره بالطلاق المذكور كان في ربيع  
الآخر سنة ٩٣ وأنه أسنده الى غرة محرم سنة ٩٣ وقد أفادنا بالجواب المعطى من هذا الطرف  
سابقا في هذه الحادثة المتقيد في باب العدة من هذه الفتاوى تاريخ ٢ ذي القعدة سنة ٩٣  
ان الزوج لو أخبر بطلاق زوجته منذ زمان ماض بان أسنده الى الزمان الذي مضى أى  
أخبر به بدوره منه في الزمان الماضي ولم تصدق الزوجة في ذلك الاسناد أو قالت لا أدري  
يكون مبدأ عدتها من وقت اخباره الذي هو هنا في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ على ما بينهم  
مسبق في حق الشرع وفي حق نفقتها ايضا حيث لم يكن مبدأ طلاقها اياها الذي في غرة  
محرم سنة ٩٣ على يد شهود بل علم باخباره فقط في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى آخر  
التفصيلات التي سبقت من هذا الطرف في الجواب الاول مع هذه الاوراق وتستحق عليه  
نفقة للعدة حينئذ من وقت اخباره الذي هو في شهر ربيع الآخر سنة ٩٣ الى حين  
انقضائها بثلاث حيض ان كانت من أهل الحيض ولا يلزم انقضاء ما بذلك الامن قولها  
وهذا خلاف النفقة قبل الطلاق ومن هذا مع ما سبق ايضا في الجواب الاول يعلم الحكم  
الشرعي وحينئذ لا اعتبار بالتاريخ الذي أسند الزوج الطلاق اليه وهو ابتداء محرم سنة  
٩٣ ولا بتاريخ جواب وكيله الذي هو عشرة من شعبان الموافق ٢٩ أغسطس المحكم عنه  
بافادة المالكة وهذا حيث كان الطلاق رجعي الخدام من اطلاق ما أسند للزوج المذكور  
بصورة الافادة المتقدم ذكرها بناء على القول بعدم سقوط النفقة بالطلاق الرجعي والله أعلم  
(سئل) بافادة من الرزنامة مؤرخة ٢٩ شوال سنة ١٣٠٢ مضمونها انه لما كتب من الرزنامة  
لحكمة مصر بخصوص زواج زهنيار زوجة يوزباشي عثمان أفندي سري السابق توجهه  
مع جيش هيكس باشا الى السودان بعرفة كل من الشيخ مصطفى ابراهيم والشيخ ابراهيم  
المصلي وذكرا للحكمة انهما اذا كانا من ضمنه أذوني عقود الزواج والترويج المذكور  
جائز شرعا يفاد من الاعتماد درفت معاش الزوجة المذكورة وردت افادتها بانها مالكة  
من المأذونين بقود الانكحة واما جواز الزواج وعده فلهذا من قبيل القيا المتروطة  
بسيادتك ولذا ابرام الافادة بما يترأى في هذه المسئلة (اجاب) الذي يقضيه الحكم  
الشرعي ان المرأة اذا غاب عنها زوجها أخبرها ثقة او جماعة بموته ووقع في طلبها صدق



الخبر فلا بأس ان تعتد وتزوج وهذا في الديانة ما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات شرعي الا ان المحاكم لو بلغه تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده ليس له التقرييق حال غيبة الزوج ومن يوجب عنه فاذا كان الواقع في هذه الحادثة ان جماعة من المسلمين ممن كانوا مع زوج هذه المرأة اخبروها بانها ماتت وشاهدوا موته وصدقهم في اخبارهم كما هو موضوع الفتوى التي وقفنا عليها في هذه الحادثة يحصل لها التزوج بان خرديانة بعد انقضائها الشرعية وتبقى في عصمة الذي تزوجها ما لم يبين خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم

\*(باب ثبوت النسب)\*

(سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وهي من ذوات الحيض فكثت شهرين واربعه ايام ثم ذهبت لفقيرها وانجرت به بانه مضى لها ثلاثة اشهر كاذبة وحاضت فيها ثلاث حيض فعد لها على رجل فكثت بعد العدة خمسة اشهر واربعه عشر يوماً ثم وضعت مولوداً واقترت هي والرجل الذي عقد عليها ان العقد وقع وهي حامل فهل يلحق هذا الولد الزوج الاول وما حكم العقد والوطء الواقعين من الزوج الثاني وما الحكم في العدة (اجاب) لو تزوجت معتدة بائن فولدت لاقل من سنتين مذبات ولا قل من الاقل منذ تزوجت فالولد الاول لفساد نكاح الآخر وعدم امكان اثبات النسب اذا المدة من العقد اقل من ستة اشهر كذا في الدرر وحواشيه والوطء وطء شبهة وتنقضى العدة بان بوضع الحمل حيث لا وطء من الثاني بعده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف من زوجته بالطلاق الثلاث انها لا تكلم فلانة زوجة فلان فكلمتها واخفت ذلك عن زوجها ولم تعلم بذلك واستمرت معه مدة حتى حملت وولدت منه بنتاً ثم اخبر انها كملت الحلو فاعطى لها عند المحاكم الشرعي واستفسر منها لدية فانكرت تكليمها لها فيما مضى واعترفت به الا ان حضرت بينة شرعية وشهدت لدى القاضي المذكور من جيرانها بانها كانت تكلمها مراراً قبل الحلف وبعده فهل يلزم الزوج الانفاق على هذه البنت وعلى أمها ولها عليه أجرة الحضانه أو لا يلزم لها شيء والحال هذه (اجاب) اذا ثبت تعليق الطلاق الثلاث على تكليم فلانة وانها كلفتها بعد التعليق وقع الطلاق الثلاث وحكم وطء معتدة الثلاث عدم الحدان ظن الحمل وثبوت النسب ان ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق لالتزامهما ولا لاكثر الابدعوة فاذا وطئ الرجل المذكور مطلقته ثلاثاً وكانت الولادة لسنتين فأكثر من وقوع الطلاق لا يثبت نسب ولدها منه بدون دعوة وان ولدت لاقل منهن ما ثبت النسب وتلزم نفقة البنت وأجرة حضانتها في صورة ثبوت النسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة كور واثاث وعنده جارية قنة لم يسبق عليها استيلا دمنه ادعت بعد موته انها حامل من سيدها وانكر ورثته دعواها فهل لا يثبت

نسب حملها من الميت حيث لم يثبت عليه انه قال قبل وفاته هذه حامل مني أو جل هذه مني ولا يلحق نسب حملها بالتوفي بمجرد دعواها المذكورة مع انكار الورثة لذلك (اجاب) لا تصير الامة المذكورة أم ولد ولا يثبت نسب حملها من مولاه المتوفي بمجرد دعواها حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة آيسة ذات زوج معروف غائب وضعت يدها على لقيط في غيبة زوجها فحضر زوجها من غيبته فادعت ان هذا ولدها قد ولدته منه فلم يصدقها الزوج على ذلك وأشهد على نفسه ان هذا الولد ليس ابنه ولم يكن لها بينة على مدعاها ولم تشهد لها قابلية بذلك وطلقها الزوج ثم شهدت على نفسها قبل وفاتها بامدة ان هذا الولد لم يكن ابنها ثم ماتت فهل لا يثبت نسب هذا الولد منها ولا يلقى له شيء من ميراثها بدعوى اقرارها المذكور ولا يكون اقرارها بان اللقيط ابنها والحال هذه معتبراً (اجاب) في التوفير وشرحه ورد المختار لو ادعت أي اللقيط امرأة واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها أو شهدت لها القابلية أو قامت بينة ولو رجاوا امرأتين على الولادة صححت دعوتها والا لالما فيه من تحمل النسب على التفسير أي على الزوج لانه يلزم من ثبوته منها ثبوته منه لان الولد للفراش وان لم يكن لها زوج أي ولا في عدته فلا بد من شهادة رجلين وذكر في الخانية الفرق بين هذا وبين قبول دعوى الرجل بلا بينة وهو ان في قبول قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها بلا بينة اهـ ولذا قبل قولها بتصدق الزوج وشهادة القابلية لانه ثبت نسبه من الزوج فيندفع عنه العار اي عاره بكونه لاب له فانه مظنة كونه ابن زنا اهـ وفي الدرر والمهداية من دعوى النسب الاقتصار على قبول قولها خالية من زوج وعدته بلا توقف على شيء كدعوى الرجل وفي العناية انه احد قولين وانه المختار في حيث لم يصدقها زوجها ولم تشهد لها القابلية ولم تقم بينة على الولادة لا تصح دعوتها فلا يثبت نسب الولد منها كما انه لم يثبت من الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق ان لا يجمع زوجته سنة كاملة ثم في اثناء تلك السنة المحلوف على الوطء فيها صار يتلذذ ذلك الرجل بذلك كره على باب القبل من غير ادخال الحشفة الى ان يحصل الانزال وبسبب ذلك تبين حملها قبل مضي تلك السنة فهل ينسب اليه الحمل (اجاب) اذا ولدت المذكورة ولداً حال قيام النكاح ثبت نسبه من الزوج حيث لا مانع وان ولدت بعد البينونة بالابلاء ونحوه لاقل من سنتين من وقت البينونة وهي مدخول بها ولم تقر بمضي عدتها يثبت نسبه أيضاً والله تعالى اعلم (سئل) في جارية ملك لرجل ظهر بها حمل فاقترت بانه من فلان الاجنبي الذي هو غير مالك لها فكذبها في اقرارها ولم يصدقها فيه ووجهه ونفاه بالكلية فهل اذا لم يصدقها في اقرارها لا يلحق الولد به ولا يثبت نسبه منه ولا توارث بينهما (اجاب) نعم لا يثبت النسب والحال هذه حيث لم يكن الاجنبي المذكور زوجاً لالمة والله تعالى اعلم (سئل) في جارية ملك لامرأة متزوجة برجل فاجتمع بالجارية فماتت بآب منهن ثم مات الزوج

ذي القعدة

١٢٦٥

٢٦

مطلب في اقرار الرجل

او المرأة بالولد وتفصيل ذلك

شوال

١٢٦٧

٢٧

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٢



المذكور عن ورثة فاختدوا الجارية جبراً على سيدتها متعلين بأنها صارت معتقة بالابن  
المذكور وأنه ابن الميت فهل لا يجابون لذلك حيث كان هناك بينة تشهد بأن الجارية  
المذكورة ملك لتلك المرأة ويكون لها من عهدها من يد الورثة ويتبعها ابنها في الرق ولا حق  
له في الميراث (أجاب) إذا كان الملك في الأمه المذكورة ثابتاً للزوجة لا تكون أم ولد  
للزوج فلما أكتنحها التصرف فيها وفي ولدها حيث لم يتحقق انتقال الملك فيها للزوج بالوجه  
الشرعي ولا يثبت نسب الولد إلا إذا ادعى أن ما أكتنحها أحاطها وصدقته في الإحلال بأن  
قالت أحلتها له وصدقته في النسب أيضاً حينئذ يثبت النسب وكذا الحكم في ولد جارية  
الابن أو الأجنبي والجارية وابنه ملك لسيدها إلا في ولد جارية الابن فإنه لو ثبت  
نسبه من الابن يفتق على مولاه القرابة كما يستفاد من الدرر المختار من الاستيلاء  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد ذكور واثلاث ادعى رجل على واحد منهم  
بسرقة فبلغ الأب ذلك فاعتناظ منه وقال لم يكن هذا الولد ابني ثم بعد مدة مات عنه وعن  
بقية الورثة فأراد الابن المذكور أخذ نصيبه من تركته أبيه فنهى بقية الورثة متعلين بأن  
الأب نفاه بقوله المذكور فهل لا يبعد ذلك نفياً شرعياً ويكون للابن المذكور أخذ  
نصيبه في جميع ما تركه الأب بأفريضة الشرعية وماذا يكون الحكم (أجاب) للابن  
المذكور أخذ ما يخصه في تركته أبيه بوثبوت نسبه منه بالوجه الشرعي ولا يمنع من ذلك  
ما قاله والده حال حياته على الوجه المذكور إذا لا يفتق نسب ولده من زوجته بمجرّد النفي  
بل بالأمان أن لم يسبق منه إقرار به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعن  
أم ولده معدة أفراشه ظهر بها رجل بعد أحد عشر شهراً وهي مقاربة للوضع فثبت من  
أب هذا النجل فقالت من سيدى فلان فهل تصدق في ذلك حيث كانت معدة لفراشه حتى  
مات ولا يكون لورثة نفيه (أجاب) إذا مات عن أم ولده أو اعتقها فولدت لدون سنتين  
لزمه كذا في الدر المختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة  
في سابع شهر شعبان سنة ثمان وستين ودخل بها في التاريخ المذكور وأقام معها  
حتى طلقها في خامس عشر ذي الحجة ختام السنة المذكورة ثم ولدت في خامس عشر صفر  
سنة تسع وستين فهل لا يثبت نسب الولد المذكور من هذا الرجل والحال هذه حيث  
ولدت المرأة المذكورة لا قبل من ستة أشهر من وقت العقد والدخول كما هو مرسوم ولا  
يحكم على الرجل المذكور بأجرة حضانه ورضاع للولد المذكور والحال هذه (أجاب) نعم  
لا يثبت نسب الولد المذكور وإن كان الأمر ما هو من بور والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل مات عن امرأة وخال وترك داراً ميراً ثمانية فأراد الخال قسمة الدار بينه وبينها  
فادعت أنها حامل فامتنع الخال من القسمة لظهور الحمل فقبل الوضع سافرت من بلدتها  
فعند تمام مدة الوضع جاءت تدعى أنها ولدت ولداً ومات عند نزوله فهل لا يقبل قولها بل  
لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو يكتفي بخبار امرأة وإذا ثبت ذلك لا بد من

نزول

١٧ ١٢٦٧

محرم

٢ ١٢٦٩

صفر

١٢ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٧٢

٢٤ ١٢٧٠

نزول أكثره حيّاً ووجود علامة تدل على الحياة أو يكفي نزول أقله حياً ولا يشترط وجود  
علامة (أجاب) إذا وجد من المولود حال ولادته حياة بحركة أو صوت كعطاس وتثاؤب  
مما يدل على حياة مستقرة وقد خرج أكثره وهو صمدرة أن نزل برأسه مستقيماً وسرته أن  
خرج برجليه منكوساً سمي وغسل وكفن وصلى عليه وورث ويورث ولا يقبل قول الأم في  
ذلك بالنسبة إلى الميراث بل لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عند الإمام وقال  
الصاحبان يقبل قول النساء فيه ولو واحدة إذا كانت موصوفة بالعدالة إلا الأم في  
الميراث أجازا لأنه يشهد ذلك الرجال فصار كذفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو أرجح  
صرح بأرجحيته في فتح القدير من كتاب الشهادات فالحاصل أنها يقولان إن شهادة  
النساء حتى في الميراث مقبولة إلا الأم للتممة ووقولها الرابع والله تعالى أعلم (سئل) في  
قاصرات عن أمه وعن عم شقيق وترك ما يورث عنه شرعاً ولم يكن له وارث سواهما  
ومن جهة أخرى كه جارية سوداء عملت له فاختلى العم بالجارية وحملت منه بدون إذن  
الوارث لا تحرف هل إذا اقتسما التركة بالفريضة الشرعية تحسب الجارية بغيرتها على  
عم المتوفى المذكور من نصيبه فيما يخصه من تركته ابن أخيه ولا يجوز للوارث الآخر  
بيعها لأجنبي حيث كان العم معترفاً ومقرراً بأن الحمل منه ونصير بذلك أم ولد (أجاب)  
إذا ادعى أحد الشرعيين وهو العم المذكور نسب ولداً للجارية المشتربة بينه وبين أم  
المتوفى بطريق الارث ثبت نسبه منه وصارت الجارية أم ولد وضمن ثلث قيمتها يوم  
العلق الذي هو حصّة شريكته بالارث وثلث عقرها ولو معسر الاقيمة ولدها لأنه علق  
حراً الأصل وحينئذ لا يكون للشرى إلا آخر بيعها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
ماتت عن اخت شقيقة وعن ابني اخت شقيقة أخرى وبنت عم وترك ما يورث عنها  
شرعاً فنزلت ومن لا يرث وهل إذا ادعى شيخ بلد أنه قريب للورثة المذكورة ولم يثبت  
نسبه لها بالبينة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم أنه لا يفتق  
لذبح مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي وإذا لم يثبت نسب أحد للمرأة المذكورة  
سوى من عين نسبه بهذا السؤال تكون تركتها لاختها الشقيقة فرضاها ولا شيء لابني  
الاخت الأخرى ولا ابنت العم لأنهم من ذوى الارحام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
وطئ جارية أمه في حال غيبته ثم مات هذا الواطئ وبعد موته جاءت الجارية بولد فهل  
والحال هذه لا يثبت نسب منه فلا يرث منه (أجاب) إذا وطئ الرجل جارية أمه أنه  
فجاعت بولده منه فادعاه لا يثبت نسب منه إلا إذا قال ظننت حلالاً وصدقته أمه في  
الإحلال وفي كونه منه كما يعلم ذلك من كتب المذهب قال في التنوير وشرحه للعلاء  
استولد جارية أحد أبويه أو جدّه أو أمه وقال ظننت حلالاً فلا حد للشبهة ولا نسب  
إلا أن يصدق فيه ما وأن ملكه يوم اعتق عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن اخت شقيقته وعن ابني عم عصبية وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغيره

ذی الحجة

١٤ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

محرم

١ ١٢٧٣



فطلب ابنا العلم من اخت المتوفى ما يخصهما من تركته ابن عههما عند الحاكم الشرعي  
أو أثبتا نسبهما إلى ابن عههما وحكم لهما الحاكم الشرعي بذلك وأخذ ما يخصهما بما جهة الارث  
عن مورثهما ووضع يديهما عليه مدة ثلاث سنين وهما يتصرفان فيه التصرفات  
الشرعية والآن انكرت المرأة المذكورة نسب الرجلين المذكورين لها ولاخيهما المتوفى  
فهل والحال هذه اذا ثبت ولد العلم المذكوران نسبهما في وجه المرأة المذكورة بالوجه  
الشرعي لدى الحاكم الشرعي وحكم لهما بذلك لا عبرة بانكار المرأة المذكورة بعد ذلك  
سيما وانها أقرت بنسبهما اليها وإلى اخيهما المتوفى المذكور بعد الحكم الشرعي (أجاب)  
اذا ثبت ابنا العلم المذكوران نسبهما في وجه تلك المرأة اثباتا صحيحا بالوجه الشرعي  
لا يعتبر انكارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى جارية من آخر بثمن  
معلوم وقبضها ووضعها في بيت أبيه تحت يدعياله لخدمته وخدمته اقاربه فبعد مدة أتت  
بولد فادعى اخو المشتري بانه ابنه فهل يثبت نسبته بدعواه المذكورة ويلزمه دفع قيمة  
الامة المذكورة بالتصديق المالك أو لا يثبت ذلك النسب ولا دفع القيمة الا بعد  
تصديق المالك (أجاب) دعوى الاخ نسب ولد جارية اخيه بلا دعواه احلال المالك  
له الجارية بأن يقول احللتها لك وتصديق المالك اياه في الاحلال والنسب لا غنية  
لا يترتب عليها ثبوت النسب والولد المذكور ملك لسيده أمه ويترتب على المدعي الحذفان  
استوفى شرطه وان ظن انها تحل له لانه لا شبهة في الملك ولا في الفعل لعدم انبساط كل في  
مال الاخر فدعوى ظنه المحل غير معتبرة كما افاده في الدر المختار وحواشيه من الاستيلاء  
والحدود أمالو أحلها له سيدها فانه لا حد لوجود الشبهة وعليه العقر ويثبت النسب  
ان صدقه في الاحلال والنسب كما في الاجنبى والامة ملك لسيدها وكذا الولد الا انه يعتق  
عليه القرابة ولوله لك المدعي الجارية يوم ما صارت أم ولده والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك امة وهو يتسرى بها ويوطؤها عشرين سنة فحملت وادعت ان هذا الحمل من  
سيدها اكونها فراشاه فانه كذا ذلك ووجد نسبة الحمل اليه ولم يقر بأنه منه فهل  
لا يثبت نسبته من السيد الا اذا ادعاه أو أقر به ولا عبرة بدعوى الامة انه منه (أجاب)  
نعم لا يثبت نسبته من سيدها بدون الدعوة أو الاقرار بكون الحمل منه مالم تكن الامة  
المذكورة أم ولد السيد المذكور سابقا بأن ولدت منه وادعاه قبل ذلك فلا يتوقف  
ثبوت نسب ولدها الثاني على الدعوة بل يثبت مع السكوت وينتفى بنفسه والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة طلة هاز زوجها طلة رجعية في غرة جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ ثم في  
اواخر شهر شعبان من السنة المذكورة أقرت بانقضاء عدتها بالحض ثلاث مرات فعقد  
عليها رجل آخر بعد ذلك في آخر شهر شعبان المذكور ودخل بها واقامت معه خمسة  
اشهر وخمسة ايام فوضعت ولدا فما الحكم في هذا الولد المذكور هل يكون ولدا للاول  
أو للثاني حيث انكر انسابه اليه كل من الزوجين اما الاول فلا اعتراضا بانقضاء عدتها

بالحيض في المدة المحتملة واما الثاني فليكونها لم يمض عليها من وقت العقد له عليها الى  
وقت الوضع ستة اشهر (أجاب) حيث جاءت تلك المرأة بالولد لاقل من ستة اشهر من  
وقت العقد على الثاني لا يثبت نسب الولد المذكور من الزوج الثاني لعدم تصور كون  
العلق منه بعد العقد وحيث كانت مطلقة من الاول رجعيًا وجاءت به لاقل من سنتين  
من وقت الطلاق ولاقل من ستة اشهر من وقت اقرارها بمضي العدة بالحض لا تكون  
هذه الولادة رجعة للزوج الاول لاحتمال كون العلق قبل الطلاق وثبت نسب الولد  
منه لكونها مكذبة شرعا في اقرارها بانقضاء العدة لتبين وجود الحمل قبل الاقرار  
ويكون النكاح الثاني فاسد السكونه في عدة الغير وعلى الزوج الثاني مهر المثل بالدخول  
اي الوطء في القبل لا يزيد على المسمى رضاها به ولا نفقة لها على الزوج الثاني قبل الفرقة  
وبعدا لعدم وجوبها في النكاح الفاسد وعدته والله تعالى أعلم (سئل) في جارية  
سوداء ملكت لامرأة تظهر بها حمل وادعت الجارية ان الحمل من زوج سيدتها وانكر  
الزوج دعواها ولم يقر بذلك ومات بعد ذلك عن ورثة فهل لا ينفذ اقرار الجارية على  
زوج سيدتها ولا يكون للولد ميراث مع ورثة زوج سيدتها (أجاب) نعم لا ينفذ اقرار  
تلك الجارية ودعواها المذكورة على زوج سيدتها ولا يثبت نسب ولدها من زوج  
مالكها بمجرد ذلك فلا ميراث له والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن اولاده وزوجته وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته امة للخدمة  
لم يقر بها سيدها قط ولم تلم منه فيما سبق وبعد موته ستة اشهر ولدت الجارية المذكورة  
ولدا ذكر اثم ادعت انه من سيدها المتوفى المذكور فكذبها الورثة في دعواها ولم يوجد  
من سيدها اقرار بذلك الولد ولا بانها حبل من قبل موته ولم يكن للجارية المذكورة بينة  
تثبت دعواها بوجه من الوجوه فهل لا عبرة بدعواها المذكورة كونه تكون هي وابنها  
المذكور من سيدها المذكور (أجاب) نعم لا عبرة بدعواها المذكورة والحال  
ما ذكر بالسؤال وتكون هي وابنها ميراثا عن سيدها المذكور كذا في التركة والله تعالى  
أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها نحو ست سنين وبعد ذلك اخبرها جماعة  
بموتة فصدقهم واستفتت من العلماء عن ذلك فأفتاها بعض العلماء بجواز نكاحها  
غيره ديانته وبعد انقضاء عدتها منه تزوجها رجل مصدق اخباره من اخبر بموت الاول بعد  
انقضاء العدة ودخل بها الزوج الثاني وعاشا مدة تزيد على سنتين ثم انها ولدت منه ذكرا  
وأقر بنسبه وبعد ذلك تبين حياة زوجها الغائب وحضر وطلقها وانقضت عدتها منه  
ثم جدد الزوج الثاني العقد عليها ثم ولدت منه بقاولة اولاد من غيرها ثم مات عن الذكور  
والبنات المذكورين وعن اولاد من غيرها وترك لهم ما يورث عنه شرعا فعلم بالذكور من  
اخوته ارثه من ابيه فامتنعوا من ذلك متعللين عليه بنسب النكاح أمه فهل والحال هذه  
ينسب الذكور المذكور إلى الواطئ لامه بالنكاح المذكور على هذا الوجه ويرث منه شرعا



محرم ٩  
سنة ١٢٩٢  
مطلب اخبرت بموت زوجها الغائب فتزوجت غيره بعد العدة وولدت ثم جاء الاول فالولد الثاني

ذى القعدة

٢٢ ١٢٩٢

صفر

٢٩ ١٢٩٨

مطلب في الصور التي لا يثنى فيها نسب الولد بالنفي ولا بالاداء

مطلب فراش أم الولد المعتقة وفراش المعتدة عن طلاق بائن أقوى من فراش الزوجة الحرة

ولا عبرة بتعلل اخوته عليه بذلك (أجاب) نعم ينسب الولد المذكور لابي له الواطئ لانه بالزكاح على هذا الوجه ويرث منه شرعا ولا عبرة بهذا التعلل والحال هذه ففي الدر المختار غاب عن امر أنه فتزوجت بآخر وولدت اولاد ثم جاء الزوج الاول فالولد الثاني على المذهب الذي رجح اليه الامام وعليه الفتوى كما في الحاشية والجوهرة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعاليه الفتوى ان احتمله الحال اه واحتمل الحال بان تلده لستة اشهر فاكثر من وقت النكاح كما في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في أمة ولدت ولد او نسبته لسيدها المالك لها فنفاه ثم ولدت بنتا فنسبته اليه ايضا فها هو نسب أمته الى الزنا وطردها من منزله فاستمرت بعيدة مدة تزيد على اثني عشرة سنة حتى مات سيدها عن ورثته فارادت الامة الحاق الولد والبنت بالسيد المذكور ليرثا مع الورثة في التركة والحال ان السيد لم يحصل منه بعد نفي الولد والبنت المذكورين اقرار بهما لاصراحة ولادالة فايكون الحكم في ذلك (أجاب) لا ميراث لابن والبنت المذكورين من السيد المذكور لعدم ثبوت نسبهما منه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جارية حبشية وصار يطؤها على اليمن فحملت منه وولدت بنتا وصارت بذلك أم ولد لا قرار سيدها بنسب بنتها المذكورة منه ثم توفيت البنت المذكورة فحملت أمها المذكورة من سيدها المذكور وقبل وضعها بثمانية وعشرين يوما نجز سيدها عتقها ثم ولدت ولدا ذكرا أثر بنسبه منه ايضا وبعد وضعها بنحو ستين يوما مات سيدها عن ابنه المذكور وبنتيه وأمه وزوجاته الثلاث واخوانه الاربع الشقيقات فاحكم الله في الولد المذكور والحال هذه (أجاب) الولد المذكور ابن لهذا الرجل ثابت بنسبه منه سواء أقر به أو سكت له كونه ولداً أم ولد له بدعوى سيدها بنسب ابنها المولودة ولا بل لو نفي الاب المذكور بنسب هذا الولد الذي جاءت به بعد تمييزه عتقها لا يثنى نسبها لتأكد فراشها بالحرية فصارت فراشها كفراش المعتدة عن طلاق بائن فلا يثنى نفيه بحال في مثل هذه الصورة وهو أقوى من فراش الزوجة الحرة لا تنفائه باللعان بخلاف المعتدة عن طلاق بائن لا تنفائه بشرط اللعان وهو قيام الزوجة وكذا ولد أم الولد المعتقة قبل الولادة إذا أتت به لستين من يوم الاعتاق أو مات عنها مولاه كما افاده في فتح القدير ونقله في الشرنبلالية وذكره في رد المحتار عنهما من باب الاستيلاء زيادة عن الصورتين اللتين ذكرهما في متن التنوير وشرحه انه لا يثنى فيهما نسب ولد أم الولد بنفيه وهما قضاء غير حقيقي وتطول الزمان وفي الهندية من ثبوت النسب ام الولد اذا مات عنها مولاه أو أعتقها ثبت نسب ولدها الى ستين من وقت العتق كذا في العتبية اه وحينئذ يكون للزوجات المذكورات الثمن فرضا والام السدس كذلك والباقي يقسم بين هذا الابن وهاتين البنيتين تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للاخوات الاربع والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم

(باب)

ذى القعدة سنة

(باب الحضانة)

(سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها ومعه بنت صغيرة من المطلق المذكور سمها نحو خمس سنين فتزوجت أم البنت المذكورة رجلا ليس عمره بالصغيرة واللام المذكورة أم خالية من الأزواج فهل تنقل الحضانة لام الأم وتكون مقدمة على الاب (أجاب) اذا تزوجت الام غير محرم الصغيرة سقط حقها في الحضانة واذا كان لها أم قادرة على التربية وصالحه للحضانة يكون الحق لها اذا لم تكن ساكنة مع بنتها في منزل الرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ابن صغير بلغ من العمر أربع سنين تزوجت أمه برب رجل آخر والمرحوم خلف بنتا من غير أم الولد وعمر البنت عشر سنين وأم البنت تزوجت برب رجل آخر ايضا ولها جدة أم ابينها خالية من الأزواج وصالحه للحضانة فهل يكون الحق في الحضانة لام الاب حيث كانت خالية من الأزواج وصالحه لها ولم يوجد من يقدم عليها (أجاب) الحق في حضانة الابن المذكور لام ابية حيث كانت صالحه لها وكان تزوج الام باجنبي من الصغير والحال هذه وتنهي حضانة الانثى بلوغها تسع سنين فلا حق لامها على فرض خلوصها من زوج اجنبي ولا تجدتها في حضانتها بعد بلوغها السن المذكور فان كان لها عاصب ذو رحم محرم غير فاسق ضمها اليه والا وضعا القاضي عند امه أمينة بحسب نظره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها ست سنوات والام تتركها ضائعة من غير من يتعهد بها ويحشى عليها الضياع والهلاك من ذلك لكونها مشغولة بالبيع والشراء واجارة نفسها في الاسواق فهل يكون لابنها أخذها ودفعها لاخته الشقيقة حيث لم يوجد من يقدم عليها (أجاب) اذا تحقق ضياع الصغيرة المذكورة باشتغال الام بما ذكر ينقل حق الحضانة لاختها اذا كانت صالحه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وخلف منها بنتا وطلق أمها وأراد ان يأخذ بنته فأبى الام فأخذت البنت قهرا عن أمها وتعلل عليها الرجل ان أمها تباع وتشتري فهل يسوغ له أخذ البنت قهرا عن أمها أم لا (أجاب) الحضانة للام فلا ينزع الصغير منها مدة حضانته الا اذا تحقق ضياعه عندها بنحو اشتغال ببيع فاذا لم يتحقق ذلك لا يكون للاب ولا غيره انتزاعه منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها خمس سنوات فبعد انقضاء عدتها تزوجت المرأة اجنبيا عن البنت ولها أم متزوجة اجنبيا عن البنت ايضا ولم يكن للاب أم ولا اخت ولا نساء صالحات للحضانة من جهة الاب والام فهل يكون الاب اولى بالبنت من الام وأمها (أجاب) يتزوج الحاضنة اجنبيا من الصغيرة يسقط حقها في الحضانة وحيث لم توجد صالحه للحضانة قادرة عليها يكون للاب أخذ بنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من مدة ستين وله منها بنت وهي عند أمها ولم تتزوج أمها اجنبيا عنها ولم يأخذ منه نفقة البنت والاب متزوج بغير أم البنت والآن يريد أخذها من أمها فهل

ذى الحجة

١٩ ١٢٩٤

٢٨ ١٢٩٤

٢٨ ١٢٩٤

٢٩ ١٢٩٤



ليس له ذلك (اجاب) الاحق بحضنة الصغرة امها قبل الفقرة وبعدها اذا كانت  
صالحه للحضنة قادرة على القيام بها ولم يتزوج باجنبي من الصغيرة وعلى الاب نفقة ابنته  
واجرة حضنة امها اذا لم تكن زوجة ولا معتدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت  
من زوجها وخرجت من عدته وطلقة اولاد صغيرا منها لم يجاوز الواحد منهم خمس سنين  
فهل اذا تزوجت باجنبي منه وكان للاب ام غير صالحه للحضنة والطلقة عمة صالحه لها  
تقدم العمة على أم الاب (اجاب) بتزوج الام باجنبي من الصغير يسقط حقها من  
الحضنة واذا لم يكن لها ام صالحه لها وكان للاب ام غير صالحه لها تنقل للعمة المذكورة  
حيث كانت صالحه للحضنة قادرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات  
لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة قرر لها القاضى  
فرضا وصارت تأخذ مده ثم تزوجت الام باجنبي فانتقلت الحضنة لامها فصارت تأخذ  
الفرص ايضا وهى ساكنة مع الاب في جهة واحدة ثم انتقل الاب الى جهة أخرى بعيدة  
تبع الحضنة فطلبت الجدة اجرة الحضنة فامتنع من دفعها لها الا اذا كانت تحضر البنت  
له في كل جمعة مرة او مرتين ليراها والحال ان الجدة من المخدرات فهل لا يلزمها ذلك  
وتستحق الاجرة وان لم تذهب بها اليه ويجبر على دفعها لها حيث لم تبلغ البنت تسع سنين  
(اجاب) يجبر الاب على دفع ما قرر من اجرة الحضنة ولا يجبر الحضنة على ان تنقل  
الصغيرة له ليراها وليس للحاضنة منه من رؤية ابنته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته ثلاثا وله منها ولدان أحدهما يبلغ سنه ثمانى سنوات والاخر يبلغ سنه ثلاث  
سنوات وبروم والده أخذ الولد الكبير وعنده له حاضنة بغير اجرة لا سيما انه فقير الحال فهل  
يجب لذلك (اجاب) اذا بلغ سن الابن ثمانى سنين كما هو مذکور يكون لابه اخذه من  
الام الحاضنة له لا تنهأ عن الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة  
ومعها منه اثنان بنت وولد فالبنت عمرها عشر سنين والولد عمره سبع سنين ومجبول عليه  
لها في نظير نفقتها كل يوم قرشان فهل اذا اثبت ان عمر البنت عشر سنين والولد عمره سبع  
سنين للاب اخذهما جبرا عنهما او يسلم له في اخذهما ام كيف الحال (اجاب) اذا تم سن  
الغلام سبع سنين وطعن في الثامنة يكون للاب اخذه من أمه كما ان له اخذ البنت التي  
بلغ سنها عشر سنين كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها  
وله منها ولد يبلغ اربع سنين جعل لها على نفسه في نظير حضنة الولد عن كل يوم عشرة قضاة  
ثم بعد ذلك اخذه منها بغير وجه شرعى والحال انها خالية من الازوج فهل لا يسوغ له  
ذلك وتكون هي احق بالحضنة منه الى تمام السبع سنين حيث استمرت خالية من  
الازواج ويؤمر بردها (اجاب) الام احق بحضنة ولدها المذكور حيث كانت صالحه  
لها ولم تكن مشغولة عن حضنته وحفظه بنحو خروج يترتب عليه ضياع الولد والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان لم يجاوز كل منهما ثلاث سنوات وفرض

عليه لهما اجرة الحضنة والنفقة وصار يدفعها مده من الشهور ثم بعد ذلك اخذ منها احد  
الابنين قبل ان يبلغ سن الحضنة والحال انه موسر ولم يقيم بالام مانع من الحضنة  
لكونها خالية من الازواج وصالحه لها ويريد ان يكون الولد في حضنة ام الاب فهل يؤمر  
برده الى مطلقته الصالحة للحضنة ولا يكون لام الاب حق في الحضنة مادامت المطلقة  
صالحه لها ويؤمر ايضا بدفع ما فرض عليه للنفقة واجرة الحضنة (اجاب) الام احق  
بحضنة ولديها المذكورين حيث كانت صالحه للحضنة قادرة عليها وعلى الاب نفقتها  
واجرة الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ خمس سنين  
ونصف والام تطالبه باجرة الحضنة والنفقة والحال ان المطلق المذكور معسر ظاهر  
الا عسار فهل اذا كان له أخت خالية من الازواج ومترعة بالحضنة تقدم على ام الصغير  
حيث كانت لا تحضنه الا بأجر ويكون للعمة نزعها منها (اجاب) اذا ثبت الام ان تربيته  
مجانا والاب معسر والعمة تقبل تربيته مجانا ولا تمنعه عن الام قيل للام اما ان تمسكه بمجانا  
او تدفعه للعمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تحمّل بها  
حين تزوجت رجلا غيره وصارت البنت حضنة جدتها وهى صغيرة والآن أم البنت  
مقيمة باسكندرية والبنت عند جدتها الى الآن حتى بلغت البنت تسع سنين وجدتها  
مستغلة بالبيع والشراء في الاسواق ولم تكن حافظة للبنت ووالدها لم يرع بذلك فسا  
الحكم (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطغنت في العاشرة يكون لا يبيها اخذها من  
الحاضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانتضت عدتها منه وتزوجت  
باجنبي وله منها ولد صغير سنه خمس سنوات ولها ام عاجزة عن الحضنة اسكنها مقعدة  
لا تقدر على الحركة ويضيع الولد عندها وهى محتاجة لمن يقوم عليها ويخدمها والاب ام  
قادرة على الحضنة فهل يكون الحق فيها لام الاب لا لام الام المذكورة (اجاب) اذا  
تحقق بالطريق الشرعى عجز الجدة لام عن حضنة الصغير ينتقل الحق فيها لام الاب  
حيث كانت صالحه قادرة على حضنة الصغير وتربيته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له ولد والآن بلغ ويريد اقامته عند جدته فهل اذا اراد والده ان يمنعه من ذلك ليس له  
المنع (اجاب) الغلام اذا عقل واستثنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا  
بان كان امه دصيح الوجه فان للاب ضمه لدفع فتنة او عار وله تأديبه اذا وقع منه شيء  
مخالف للشرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهها منه ولدان  
ياكلان الطعام فقروا لها كما كم الشرعى في نظير مؤنتهما ووضعتا لهما كل يوم قرشين  
من ذوات الاربعين فهل اذا اشترى الزوج شيئا من البكوة للولدين المذكورين  
واراد ان يحسب ثمن ما اشتراه من اصل ما قرر له كما كم في نظير المؤنة والحضنة لا يجاب  
لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة وعقد عليها بمصر وبعد العقد عليها اخذها الى اسكندرية فزقت منه ولدا



وينت ثم بعد ذلك طلقها وتركها راسا فتوجهت الى الشرع الشريف بذلك الطرف ففعل لها قدر من الدراهم نظير اجرة الرضاع واقامت وكلاءها في تحصيل القدر المجهول لها من الزوج فبعد مدة طويلة أرسلت لو كيلها تطلب الدراهم فاجابها الوكيل بان الزوج لم يدفع شيئا مما قرر حتى اني ادفع من عندي وصار يمارعها في شدة احتياجها ومضايقتها من الوكيل الذي أقامته الزوجة نيابة عنها في تحصيل مالها أخذت أولادها وتوجهت الى بلدتها مخافة من ضياعها وضياغ أولادها لعدم الاتفاق عليها وعلى أولادها فهل بانتقالها من بلد الزوج ومجيئها الى بلدتها الذي حصل العقد فيه يسقط عن الزوج اجرة الرضاع (أجاب) لا تسقط اجرة الرضاع بانتقال المطلقة بالولد سواء كان باذن الزوج أو بدون اذنه ولا نفقة الصغير واجر حضانتها كما أفاده قارئ الهداية في فتاواه وفيها اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصدته بلدها وكان الزوج فيها فلها ذلك وليس للزوج منعها وان لم تكن بلدتها أو كانت بلدتها لكن الزوج ما وقع فيها فلا لب أن يمنعها أن تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة لها ابن صغير بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وله أب مفقود وعمة شقيقة موجودة وتزوجت أم الصغير المذكور أجنيا فهل تنتهي حضانتها بذلك ويكون للمم أخذها منها وضمة لنفسه واذا كان للصغير جدة متزوجة بجدة من قبل أمه لا يكون لها منعه من عمه (أجاب) اذا بلغ سن الابن المذكور سبع سنين وطعن في الثامنة تسقط حضانتها ويكون لأمه المذكور ضمة اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ثلاث بنات لم يبلغ سنهن سبع سنين فانتقلت الام بالبنات لبلدة أخرى لتخدم رجلا عسكريا فهل اذا كانت الام مشغولة بالخدمة وتضيع البنات عندها تسقط حضانتها (أجاب) اذا اشتغلت الام بالخدمة عن تربية بناتها وحضانتهم بحيث تضيع البنات المذكورات بذلك ويخشى عليهن تنتقل الحضانة لمن بعدها من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بها ان وجدن والا فيضمن الاباء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين وزيادة والحال ان أم الصغيرة عاجزة ببصرها غير قادرة على الحضانة ولطلق أم متزوجة بوالده فهل يكون الحق في حضانتها لجدة أم الأب حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من قبل أم الصغيرة (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي عجز الام عن الحضانة ولم يكن لها أم صالحة لها ينتقل الحق فيها لام الأب حيث كانت صالحة لها قادرة على تربية الصغيرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وخلفت منه بنتين كبيرتين وصغيرة فاخذت الكبيرة وترك الصغيرة لأمها وطلقها وجعل للبنت الصغيرة كل يوم قرشا واحدا فتزوجت الام أجنيا من البنت ولها أم فهل حضانة البنت المذكورة لجدة أم لأمها (أجاب) حيث كانت الام متزوجة أجنيا من الصغيرة تنتقل الحضانة لأمها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة

١٢٦٥

١٥

عليها

عليها لم يقدم بها مانع كسكنها في بيت الراب الاجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقته بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا أجنيا وللصغيرة جدة من قبل الام متزوجة بجدة صغيرة صالحة للحضانة فهل تنتقل الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة وتقدم على أم الأب (أجاب) يتزوج الام أجنيا من الصغير يسقط حقها من الحضانة وتنتقل لام الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلق من زوجها ولها منه ولد صغير فتزوجت الام وانتقل الحق في حضانة الصغير لأمها فصار في تربيتها الى ان صار سنه ثمان سنين فهل يكون لايه اخذه منها وضمة الى نفسه (أجاب) تنتهي حضانة الصغير بمجاوزة سنه سبع سنين فينت جاوز سنه سبع سنين كما هو مسطور كان للأب اخذه وضمة اليه وضمت الحاضنة أولا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عاب زوجها وهي حامل فبعد مضي مدة الحمل وضعت ولدا فربته الى ان بلغ سنه ست سنوات وهي مقيمة في بيت والدها فاراد المم اخذه منها وهي على ذمة زوجها الغائب فهل لا يجب المم لذلك (أجاب) نعم لا يجب المم لذلك والحال هذا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وصى على ابنها وبنتها القاصرين من قبل الحاكم الشرعي سن الولد خمس سنوات وسن البنت ست سنوات ثم تزوجت الام المذكورة برجل أجني وتركتها عند جدتها ام الام الخالية من الأزواج فهل اذا كان لهما أخ لأب ويريد تزعمهما من الجدة طامعا في مالهما لا يجب لذلك ولا يمكن من تزعمهما حيث لم يكن وصيا عليهما (أجاب) على الام الوصي حفظ مال ولديها القاصرين وحق الحضانة لأمها جدة القاصرين اذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بها والحال هذه فيمنع الاخ المذكور من معارضتهما بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في محضون ذكر بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة قدمات والده وله أم وأخ فهل للاخ اخذه والحال هذه ام كيف الحال (أجاب) الحاضنة احق بالصغير حتى يستغنى وقد ربي سبع وبه يقتضى فاذا بلغ سن الصغير المذكور سبع سنين يكون للاخ ضمة اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه نحو ست سنين ثم بعد انقضاء عدتها طابت الزوجة اجرة حضانة ولدها من ابيه فهل اذا كان للأب أم متزوجة بالحضانة وهو معسر تقدم أم الأب اذا لم ترض الام بحضنته بدون مقابل أو للام جبر الأب على دفع اجرة حضانة ولده في هذه الحالة (أجاب) اذا كان الأب معسرا وأرادت الجدة المتبرعة بالحضانة أن تربي الولد وتحضنه مجاناً ولا تمنعه من أمه والام تأتي ذلك وتطلب الاجر الصحيح أن يقال لها ما أن تمسكي الولد بغير أجر وما أن تدفعيه للمتبرعة ويجب على الحاكم اذا ادعى الأب وجود متبرعة أن يحتاط فلا يبيح عجزه بدعائه ولا يجبر حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعا فلا يبطل بمجرد دعواه ولا بحضور المدعية وطالبها أخذ الولد فانه قد يفعل تواطؤا وتحيلا لا لاسقاط ما قرر على الأب فاذا مالت الام الى ترك الولد لعدم

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

١٧

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٣



قد رتبها على ترك الاجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها لاحتياط في امر الصغير  
ويظهر في امر التي تزعم التباعد لدفع التواطع الاب لا ضاعة التفرير هل للتبرعة قوة  
وقدرة على القيام بالحضانة والسهر فان تحقق له صلاحية المتبرعة دفعه لها ولا تمنعه عن  
الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت بلغ عمرها خمس سنين  
ومقرر لها عليه فرض كل يوم كذا تزوجت تلك المطلقة باجنبي فهل يسقط حقها بذلك  
وتنتقل الحضانة لام الاب الصالحة لها حيث لم يكن للمطلقة أم (اجاب) بتزوج الام باجنبي  
من الصغيرة يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها القادرة على  
تربية الصغيرة حيث لم يكن لها جدة من قبل أمها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى  
أن زوجها طلقها والحال ان معها ابين وبتارضية فاحد الابين بلغ سنه تسع سنين  
والثاني سبع سنين وزيادة وتريد الام المذ كورة أخذ الابين من والدهما بالجبر عليه  
فقهره فهل اذا تحقق بلوغهما السن المذ كور لا تجاب لذلك ولا يمكن من أخذهما من  
والدهما او يكون لوالدهما ضمهما لنفسه (اجاب) اذا بلغ سن الغلامين ماذ كرا لا يكون  
لامهما حق في حضانتهما ولا يبيها ضمهما اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
بنت من مطلقته بلغ سن احدى عشرة سنة فطلب الاب منها فاهتتعت من تسليمها له فهل  
لا تجاب لذلك وتجبر على تسليمها له بعض هذه المدة واذا طلبت منه نفقة المدة الماضية  
لا تجاب لذلك حيث لم يكن لها نفقة مقررة لا من قبل القاضي ولا بالتراضي (اجاب)  
لا حضانة للام اذا بلغ سن البنت تسع سنين على ما به الفتوى ولا مطالبة على الاب  
بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
بنت من مطلقته بلغ سن ست سنين وتريد الام ان تحضنها باجرة وهي صاحبة صفة تباع  
وتشترى في الاسواق فهل يكون لوالدها أخذها حيث لم يكن هناك من يقدم عليه من  
النساء في الحضانة (اجاب) اذا تحقق ضياع الصغيرة بسبب اشتغال الام بما ذكر  
يكون لابيها أخذها وضمها اليه حيث لم يوجد للصغيرة حاضنة من النساء الصالحة للحضانة  
قادرة على القيام بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان منها  
بنت بلغ عمرها اكثر من تسع سنين وذكرا لم يبلغ عمره سبع سنين ولكنها غير صالحة  
للحضانة لفجورها الذي يخشى ضياع الولد بسببه وكثرة خروجها بهما للسواق وغيرها بلا  
ضرورة شاهدت كثير من الناس ولهما عمة صالحة للحضانة تقول آخذهما مجانا والام  
لا تأخذهما الا بأجر فهل مع ذلك كله آخذهما منها ويضم البنت اليه ويعطى الولد  
لعمته (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون لابيها أخذها من الام وضمها اليه على  
ما به الفتوى وحق حضانة الغلام غير المميز الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين لأمه ان  
كانت صالحة للحضانة فان خيف ضياعه بسبب فجور الام ينتقل حق حضانته لغيرها  
من النساء الصالحات لذلك واذا لم يكن من يقدم على العمة المذ كورة في الحضانة وكانت

صالحه لها قدرة على القيام بها ينتقل حق الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن اولاد قصر ذكور واناث وزوجة وعن أخ شقيق فبلغ أحد الذكور  
سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغت احدى البنات تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل  
يسقط حضانة الام بلوغ سن الابن والبنت ذاك ويكون لآخي الميت الشقيق أخذهما  
من الام وضمهما اليه جبراعليا (اجاب) للام المذ كور ضم ولدي أخيه الى نفسه حيث بلغ  
سن الغلام سبعا والبنت تسعا كما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن ابن صغير فصارت أمه حاضنته ثم تزوجت برجل أجنبي والصغير جدة من قبل الام  
متزوجة باجنبي أيضا وله جدة من قبل الاب خالية عن الزوج وجدة ابوابيه موجود  
أيضا فلن تكون الحضانة (اجاب) حق حضانة الصغير المذ كور لجدة من قبل أبيه  
والحال ماذ كور حيث كانت صالحة لها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة حاضنة لولدين لها وفرض لها القاضي لكل شهر أر بعين قرشا فهل  
يسوغ لها ان تنقل الى أى بلد ترتاح فيه بولديها وتطلب الفرض من ابيهما حيث كانت  
البلد المنقولة اليها دون مسافة القصر (اجاب) ليس للمطلقة بعد عدتها الخروج بالولدين  
من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت فلو بينهما تقارب بحيث يمكنه ان يصبر ولده ثم يرجع في  
نهاره لم تمنع سواء كانت وطنها ام لا وقع العقد فيها ام لا اذن لها الاب ام لا وفي الهندية ليس  
لها ان تنقله من قرية الى مصر جامع ليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه الا ان  
يكون المصر قريبا بحيث يمكن الاب ان يطالع ولده ويرجع الى منزله قبل الليل والله  
تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أمه ولها ام فهل يكون حق حضانة الصغير لجدة ام  
أمه حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بها وليس لابيها معارضتها في ذلك  
واذا اخذها بالقهر عرضها يؤمر بتسليمه (اجاب) حق حضانة الصغير المذ كور لام امه  
الصالحة للحضانة القادرة على القيام بها وليس للاب منعها من ذلك ونفسي الحضانة  
بمجاورة سن الغلام سبع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ولمعها منه  
ولدان ذكران احدهما عمره ثلاث سنوات وشهور والثاني رضيع وقد قدر لها القاضي  
على الزوج كل شهر مائة من القروش في مقابلة حضانة الولدين ونفقة لهما وحكم الحاكم  
الشرعي بذلك وصار الزوج يدفع هذا المقدار كل شهر وبعد ذلك توقف في الدفع وكلما  
يطالب بذلك الفرض يمتنع ويقول انا آخذ الولد الذي عمره ثلاث سنوات وشهور بالقهر  
عن أمه فهل ما قدره الحاكم الشرعي من الفرض لا يقض وهل اذا طلب الزوج الولد  
الكبير لا يجاب لذلك لان الام خلية من الزوج ومن كل مسقط للحضانة وايضام الام  
موجودة (اجاب) حق تربية الصغيرين المذ كورين وحضانتهم لأمهما الى سن التمييز  
المقدر بسبع سنين اذا كانت الام صالحة للحضانة قادرة على القيام بها وعلى الاب اجرة  
حضانتهما وليس له الامتناع من دفع ما قدره القاضي لا تقاؤه والله تعالى اعلم (سئل) في

۱۶ ۱۲۶۵

جادی الثانية

۳ ۱۲۶۵

۵ ۱۲۶۵

۶ ۱۲۶۵

۹ ۱۲۶۵

۱۳

۱۲۶۵

رجب

۸

۱۲۶۵

۱۱

۱۲۶۵

۱۳

۱۲۶۵

۱۳

۱۲۶۵



أم أمة توفيت وخلفت بنتا عمرها سنتان وجدة البنت لامها موجود وقودها لا يبيها  
موجود فهل الأحق بالحضانة جدها أم أمها خصوصا أن فيها قوة للحضانة عن جدها  
لا يبيها لأنها كبيرة جدا ولم يكن لها قوة للحضانة وأغلب أوقاتها تسافر في غير بلد الحضونة  
(أجاب) الحق في حضنة الصغيرة المذكورة لجدها أم أمها حيث كانت صالحة لها فادرة  
على تربيتها والله تعالى أعلم (سئل) في أم أمة لها زوج مات عنها وهي حامل ومدة الحمل اذ  
ذلك شهران سنة ١٢٦١ ووضعت الحمل وانكشف الغطاء عن بنت ومنعت نفها عن  
الزوج من أجل ابنتها سنة تامة ثم انما علمت بسنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام  
وتزوجت ونفيت عند الزوج سنتين ولم ينزعها أحد من أولياء البنت فيها والآن من  
مدة اربعة ايام قد وقعت المنازعة منهم وفضلوا دعاء أمها بالحكمة الشرعية وجعل  
الله تعالى الرأفة في قلب الأم المذكورة فخرجت من المحكمة الى بيت زوجها وطلبت منه  
المفارقة فقارها فهل تعود اليها الحضنة أم لا (أجاب) بتزوج الأم باجنبي من الصغيرة  
يسقط حقها من حضانتها وبالطلاق البائن ولو في عدته يعود حقها لزوال المانع في الدر  
من الحضنة وتعود الحضنة بالفرقة البائنة لزوال المانع وفي حاشيته رد المختار قوله  
البائنة أما الرجعية فلا بد من انقضاء العدة فيها ثم ومقتضاه العود في البائنة قبل  
انقضاء العدة مع انها تعد في بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عليها فلا ضرر  
للولد عنده اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن وبنت من مطلقة بلغ سن الابن  
خمس سنين والبنت بلغ سن ست سنين فهل اذا اراد الاب اخذهما من الام لا يحجب لذلك  
حيث بلغ سنهما ذلك وتكون الحضنة فيهما للام الى انقضاء مدة حضانتها (أجاب)  
لا يحجب الاب لاخذ الصغير والصغيرة المذكورين ويترك عند الحضنة الى انتهاء مدة  
حضانتها بمجاوزه سن الغلام سبع سنين والابن تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل له من مطلقة ابن وبنت لم يبلغ كل منهما سن الحضنة فهل اذا تزوجت المطلقة  
باجنبي ولها ام خالية من الأزواج صالحة للحضانة تنتقل لها الحضنة وتقدم على أم الاب  
(أجاب) أم الأم أحق بحضنة ولدي بنتها من أم الاب اذا كانت صالحة فادرة على القيام  
بها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سن ست سنين  
فاراد الاب اخذها من الام فهل يحجب لذلك وتسقط حضنة الام ببلوغ سن البنت ذلك  
واذا طلبت الام ما صرفته عليها في المدة الماضية ولم يكن لها نفقة مقررة لامن القاضي  
ولا بالتراضي منهما لا تجب لذلك (أجاب) نعم تسقط حضنة الام ببلوغ سن البنت ما ذكر  
ولا يبيها اخذها ولا تجب الام لاخذها ما نفقه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقة بلغ سن ست سنين وطعن في الثامنة فهل يكون  
للأب اخذها منها حيث بلغ سن ذلك وتيجر الام على تسليمه له (أجاب) اذا بلغ سن الغلام سبع  
سنين وطعن في الثامنة يكون لآبيه ضمه اليه جبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق

٢٣ ١٢٦٥  
٢٣ ١٢٦٥  
٢٥ ١٢٦٥  
٢٥ ١٢٦٥  
٢٨ ١٢٦٥  
٥ ١٢٦٥

شعبان

زوجته

زوجته وله منها بنتان لم تبلغ سن الحضنة ولا تحضنهما أمهما الاباخرة وهو معسر بها  
وعنده محرم متبرعه له بالحضانة فهل اذا ثبت اعساره لدى المحاكم الشرعية وهو  
لا صفة له يكتسب منها شيئا أم لا بشهادة البينة الشرعية يقال للام اما أن تحضنهما بلا  
أجرة أو تدفعيهما لآبيهما يدفعهما محرمه المتبرعه له بالحضانة (أجاب) اذا كان اعسار  
الاب ظاهرا وامتنعت الام من تربية الصغيرتين وحضنتهما الاباخر كان للمحرم المتبرعه  
بذلك ضمهما اليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت صغيرة وهو فقير  
جدا وظاهر اعساره فهل اذا طلبت أم البنت المذكورة أجرة حضانتها وعنده أمه متبرعه  
بذلك يكون لآبيها المذكور اخذها من أمها الطالبة لها ودفعها لأمه المتبرعه  
(أجاب) اذا كان الاب معسرا ووجد متبرعه صالحة للحضانة فالصحيح أن يقال للام اما  
أن تمسكي الولد بغير أجرة واما ان تدفعيه للمتبرعه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته وله منها ابن صغير بلغ سن ست سنين فتزوجت أمه باجنبي من الصغير والحال انه  
لا قرابة لهما من النساء أصلا ولطلق خالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل بتزوج  
أم الصغير ينتقل الحق في حضنته لخالة والده اذا كانت صالحة لها حيث لم يكن هناك من  
يقدم عليها من قبل أم الصغير (أجاب) بتزوج الأم باجنبي من الصغير يسقط حقها من  
حضنته واذا كانت خالة الاب صالحة للحضانة فادرة على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم  
عليها في الحضنة يكون حق حضنة الصغير لها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد ذكر  
صغير لم يبلغ سن سبع سنين مات أبوه وتزوجت أمه بغير محرم منه وله عمة متزوجة بغير  
محرم منه أيضا وله ابن عم أب عاصب فهل حيث سقطت حضنة كل من الام والعمة  
بما ذكر ولم يوجد له حاضنة من النساء ينتقل الحق في حضنته لابن عم أبيه حيث كان  
مأمونا عليه أولا ينتقل اليه (أجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة الصغير المذكور لابن  
عم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليه فيها والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير مات أبوه  
وحضنته أمه فلما تزوجت أخذه أخوه من أبيه عنده فهل اذا طلقت الام طلاقا ثانيا من  
الزوج ولم يبلغ سبع سنين تعود الحضنة لها وتأخذ (أجاب) يعود حق الحضنة بالفرقة  
البائنة لزوال المانع والله تعالى أعلم (سئل) في أم أمة طلقها زوجها وله منها بنت بلغ سن ست  
سنين وز يادة فقرض لها والدها على نفسه لسكنى كل يوم قدر ما علم من الدراهم وكتب لها  
وثيقة بذلك فهل اذا اراد والدها الصغيرة اخذها من أمها لا يحجب لذلك شرعا واذا تزوجت  
أمها وكان لها جدة صالحة للحضانة ينتقل الحق لها دون (أجاب) لا يحجب الاب لاخذ  
الصغيرة المذكورة من أمها الصالحة لحضانتها واذا قام بالام مانع كزوجها بغير محرم من  
الصغيرة تنتقل الحضنة لأم الأم حيث كانت صالحة لها فادرة على القيام بتربية الصغيرة  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأه بغير ولد ورضيع وطلقها واعتدت  
و ارادت أن تتزوج وأخذ الرضيع وتسافر به الى جهة بعيدة لا تعلم لآبيه فهل ليس لها

٢١ ١٢٦٥  
٨ ١٢٦٥  
١٠ ١٢٦٥  
١١ ١٢٦٥  
١٥ ١٢٦٥  
١٨ ١٢٦٥

شوال



ذلائق والاب أخذوا الحال هذه (اجاب) ليس للطلقة باثنا بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه وطها وقد تزوجها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وزوجته وأخ شقيق ولم يترك شيئا يورث عنه ففرض القاضي للصغير على عهدة نفقة قصار يتفق عليه مدة من السنين فهل اذا بلغ سن الصغير ثمان سنوات وزيادة يكون لعمه أخذه من أمه وضمه لنفسه (اجاب) الحاضنة أما وغيرها أحق بالسلام حتى يستغنى وقدر سبع سنين على ما به يقتضي فإذا بلغ الغلام السن المذكور لا يكون لامه حق في حضنته ولعمه ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها أولاد بلغوا سن الحضانة ولهم عم أخو أبيهم فهل يكون له أخذ من بلغ سن الحضانة من أولاد أخيه وضمه اليه واذا تزوج العمة زوجة أخيه بمصر وأراد نقلها منها الى بلد يدينها وبين مصر نحو أربع ساعات يجاب بذلك حيث كان مأموها عليها وتهدد الناس بصلاحه وديانته وأمانته ولا عبرة بدعواها انه غير مأمون عليها بمجرد زعمها وقولها (اجاب) لا تزوج المذكور نقل زوجته مادون مسافة القصير حيث أوفاهها محل المهر ولعم ضم أولاد أخيه اليه حيث انتهت مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه نحو ثلاث سنين فتزوجت باجنبي من الصغير ولها جذوة أم مشغولة بالخدمة عند الناس الا جانب والاب أم صالحة للحضانة ومتبرعة لها بها فهل تسقط حضنة المطلقة بتزوجها باجنبي فلا يبيح أخذه ودفعه لامه المذكورة (اجاب) تسقط حضنة الأم بتزوجها بغير محرم من الصغير وتنتقل لام الأم وان علت ان كانت صالحة للحضانة فاذا قام بام الأم مانع كأن يخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا لاحق لها في الحضانة مادامت كذلك وتنتقل لام الاب حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ولمعهامنه ابن بلغ أربع سنين وبنت بلغ سنها سنة ففرض على نفسه نفقة لهما ودفع لها نفقة عدة ثلاثة أشهر والحال أنها لم تحض مادامت ترضع الطفل فهل يكون لها المطالبة بنفقة العدة الى انقضاءها بثلاث حيض ويكون لها المطالبة بنفقة الابن والبنت وأجرة الحضانة الى انتهاء سن الحضانة المعلوم شرعا لم تزوج (اجاب) على الزوج نفقة معتدته الى انقضاء عدتها شرعا كما ان عليه الاتفاق على ابنه وبنته الصغيرين وأجرة الحضانة لهما مادام الحق فيها للأم على رواية ذكر أنها ظاهر الرواية وانها الاصح كما في الجوهرة وذكر أيضا ان الاوجه عدم الفرق بين الرجعي والبائن في عدم وجوب الاجرة وفي حاشية الرمي على المنع عن التامر خانية وعليه القوي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه ثلاث سنين من زوجته مطلقة قبل موته وعن بنت قاصرة من زوجة أخرى وعن أخت شقيقة له فهل اذا تزوجت أم الابن الصغير المذكور رجلا اجنيا عنه ولم يكن هناك من يحضنه من قبل أمه المذكورة ينتقل الحق في حضنته لعمته اذا كانت خالية من الأزواج وصالحة للحضانة (اجاب) يسقط

حق الأم من حضنته ولدها الصغير بتزوجها بغير محرم منه وان كانت عتبه صالحة للحضانة فادركه على تربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها فيها يكون الحق في حضنته لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ودفع لها حقها الشرعي ومعهامنه بنت بلغ سنها تسع سنين وشعرعت في العاشرة فهل يكون لوالدها أخذها من أمها لا انتهاء سن الحضانة اذا تحقق ما ذكر وتخير الأم على تسليمها لابنها (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين يكون لابنها ضمها اليه وليس للأم حق في حضنتها بعد بلوغها السن المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه خمس سنين وعن زوجته وعن أبيه فتزوجت أم الصغير اجنيا عنه ولها أم لها صفة مشغولة بها ولا يمكنها التفرغ الى حضنة الصغير ولها أخت عيالا لا تصلح لذلك فهل لجدة الصغير أبي أبيه أخذه وضمه لنفسه ولا حق لكل من جدته وخالته في حضنته (اجاب) تزوج أم الصغير بغير محرم منه مسقط لحق حضنتها وينتقل الحق فيها للأم الأم ان كانت صالحة لها فادركه على تربية الصغير والا فلا وعلى الحاضنة لا يسقط حقها منها ان أمكها الحفظ كافي الاشياء ولا تنتقل لجدة الصغير الا اذا لم يوجد من يصلح لها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه بنت لم يقدر لها نفقة ولا اجرة حضنة بلغ سنها تسع سنين وطعت في العاشرة والآن يريد الرجل أخذ البنت منها فهل لا يكون للمرأة مطالبة بالنفقة وأجرة الحضانة حيث لم يقدر للبنت شيئا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين يكون لابنها ضمها اليه نفسه وليس لامها مطالبة بنفقة مضتب دون القضاء أو الرضا كما لا مطالبة لها باجرة الحضانة والحال هذه عن المدة التي هي بعد انقضاء مدة الحضانة أما اجرة الحضانة قبل انتهاء مدتها فقد صرح في الدرر المختار بأن للام اجرة الارضاع بلا عقد اجارة فتستحقه بالارضاع في المدة مطلقا كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم ورد في المدة في الرزح شرح نظم الكثر بان الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه اثباته وما يقال في الارضاع يقال في الحضانة اذ لا يظهر فرق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت بلغت من العمر تسع سنين يريد والدها أخذها فهل له ذلك حيث بلغت هذا السن (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين كما هو مذکور يكون لابنها ضمها اليه نفسه وليس لامها حق في حضنتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد صغير مات والده بلغ من العمر سبع سنين ودخل في الثامنة وله مال ورثه من والده وله اخ وام وعمة فهل للاخ والحال هذه ضمها اليه مع ماله ولا حق للأم والعمة في ذلك لاسيما وقد نصب القاضي الاخ وصيا على الولد (اجاب) حيث انتهت مدة الحضانة بمجاوزة سن الصغير سبع سنين يكون للاخ العاصب ضمها اليه واذا نصب الاخ وصيا من قاض يملك ذلك كانت الولاية في مال الصغير له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن أمها وعن بنت بلغ سنها خمس سنين فهل تنتقل الحضانة للجددة أم الأم حيث كانت

ذى الحجة



صالحه لها وتقدم على أم الأب إلى انتهاء مدة الحضانة (أجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها أربع سنين فترجعت أمها الأجنبية من الصغيرة فهل إذا كان لام الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لام الأم وتقدم على أمه ويكون لها مطالبة بأجرة الحضانة ونفقة الصغيرة (أجاب) أم الأم الصالحة للحضانة الصغيرة القادرة عليها التي لم يقم بها مانع أحق بحضانتها من أم الأب إلى أن تبلغ البنت تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد منها ذكور وإناث وبعضهم بلغ سن الحضانة فهل إذا تزوجت زوجة الميت أجنبية من الصغير وكان لها أم أيضا متزوجة بأجنبي وكان للميت أخ عاصب يكون له ضم أولاد أخيه إليه ولا حق لزوجة الميت ولا لامها في حضانة من لم يبلغ سن الحضانة وإذا كان للميت ابن من زوجة مطلقة منه قبل موته بلغ سنه ثمان سنين يكون له ضمها أيضا إليه (أجاب) إذا كانت الحاضنة متزوجة بغير محرم من الصغير لا يكون لها حق في حضانتها ولا الأخ العاصب ضم أولاد أخيه إليه كما إن له ضم من انتهت حضانتها ببلوغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنها سبع سنين وأرادت الأم التزوج فأخذ الأب بنته منها قهرا عن أمها فهل إذا لم يتزوج الأم تبقى لها حضانة بنتها (أجاب) الأم أحق بحضانة بنتها حتى يتم لها تسع سنين على ما به الفتوى وحيث لم يقم بها أم الأم الحاضنة مانع يسقط حقها في الحضانة لا يكون للأب أخذ الصغيرة منها قبل انتهاء مدة الحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنتان صغيرتان أحدهما بلغ سنها أربع سنين والثانية سنتين فرض لهما على نفسه قدر ما معلوما من الدراهم نفقة لكل يوم والآن يريد تزويجهما من أمهما بغير طريق شرعي فهل إذا لم تتزوج أمهما لا يمكن والدهما من تزويجهما منها ويحبر على دفع المهر وضلها إلى انتهاء سن الحضانة مادامت الأم خالية عن الأزواج (أجاب) ليس للأب أخذ البنتين المذكورتين من أمهما الحاضنة لهما قبل انتهاء مدة الحضانة حيث لم يقم بها مانع يسقط حقهما منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ عمرها ما يزيد على تسع سنين فهل إذا أراد الأب أخذها بحجاب لثلاث (أجاب) إذا بلغ سن الانثى تسع سنين يكون لا يبيها أخذها وضلها بنفسه ولا حق لامها في حضانتها على ما به الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا بائنا ومعها منها أولاد صغير لم يبلغوا أحد التمييز فهل الحق في الحضانة لامهم التي لم يقم بها مانع ويجب على الأب المذكور أجرة الحضانة ونفقتهم ونفقة عدة الزوجة وهل إذا قدر القاضي أجرة الحضانة قدر ما معلوما ومضى لذلك مدة يلزمه ما قدره القاضي وهل يلزمه كسوتهم وهل إذا ادعى العسار

۲۱ ۱۲۶۵

۲۵ ۱۲۶۵

محرم ۸ ۱۲۶۶

۹ ۱۲۶۶

۱۹ ۱۲۶۶

بالنفقة والكسوة وله أب موسر يلزم الأب الكسوة والنفقة (أجاب) الأم أحق بحضانة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقد ربي سبعا وبحضانة الانثى حتى تستغنى وقد ربي تسع وبه يبقى فيهما حيث لم يبلغ الأولاد هذا السن يكون الحق في حضانتهم لامهم حيث لا مانع وعلى الأب نفقتهم وكسوتهم وعليه أجرة الحضانة والارضاع ولو لمعتدة حيث كان الطلاق بائنا في الاصح وفي الشربلالية وعليه الفتوى وفي رد المحتار عن الفتح ان الاوجه عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان في كلام الهداية ايماء الى أنه المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتددة وفي النهر أنه رواية الحسن عن الامام وهي الاولى اه وفي حاشية الرملي على المنع عن التنازخانية وعليه الفتوى اه كما ان عليه نفقة العدة الى انقضائها شرعا وللأم المطالبة بما فرض من الاجرة الماضية وإذا ثبت عسار الأب شرعا لا يجرد الدعوى ولم يكن زمانا في وجوبها على الجداختلاف والمآل ان على عدم الوجوب بل يؤمر الجدا أو الأب بالاتفاق ليرجع به على الأب إذا أسر أمالو كان زمانا فهي على الجدا بالاتفاق فلا يرجع على الأب بما نفقه على أولاده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة فهل تكون الحضانة لها شرعا ما لم تتزوج وإذا تزوجت وقلتم يسقط الحضانة بالتزوج فهل إذا طلعت يعود لها استحقاق الحضانة (أجاب) يسقط حق الحضانة بشكاح الحاضنة غير محرم الصغير ويعود بالفرقة البائنة والقول لما في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان أبهته لا ان عينته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وهو في عائلة جده أي أبيه وليت زوجة مطلقة منه وتزوجت غيره والآن طلقت من الغير فتغفلت الجد وأخذت الولد من بيت جده من غير اشراف أحد فهل إذا بلغ ذاك السن لاحق لامه في حضانتها ويكون للجد ضمها إليه ويأخذها من اقهر اعنها (أجاب) لاحق للام في حضانة ابنها حيث كان الحال ما هو مפור والله تعالى أعلم (سئل) في بنت سنها عشر سنين ماتت أمها ولها عم شقيق وجد لا لها والعم المذكور يريد أخذها من جدها المذكور ورضعها إليه فهل له ذلك وإذا تعال الجديان ابنت مريضة لا عبرة بتعلله (أجاب) للعم المذكور ضم بنت أخيه إلى نفسه حيث بلغ سنها عشر سنين كما هو مذكور ولم يكن فاسقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ومعها منه بنتان أحدهما بلغ سنها سبع سنين وطعنت في الثامنة والاخرى بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لاني البنتين أخذ من بلغ سنهما تسعا وطعنت في العاشرة ولا حق لامها في حضانتها لانتهاها ببلوغها هذا السن (أجاب) ببلوغ سن الانثى تسع سنين تنتمي حضانة الأم على ما به الفتوى فلا لب أخذ بنته من الأم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في يتم وينية تزوجت أمهم الأجنبية وبلغ الغلام من العمر نحو ثمان سنين فهل يكون لام العاصب ضمها إليه جبراً على الأم المذكورة ولا خيار للصغير وتكون الحضانة في البنت له أيضا حيث

مطالب في استحقاق معتدة البائن الاجرة

صفر

۱۰ ۱۲۶۶

مطلب القول للام الحاضنة في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان أبهته لا ان عينته

۱۴ ۱۲۶۶

۱۵ ۱۲۶۶

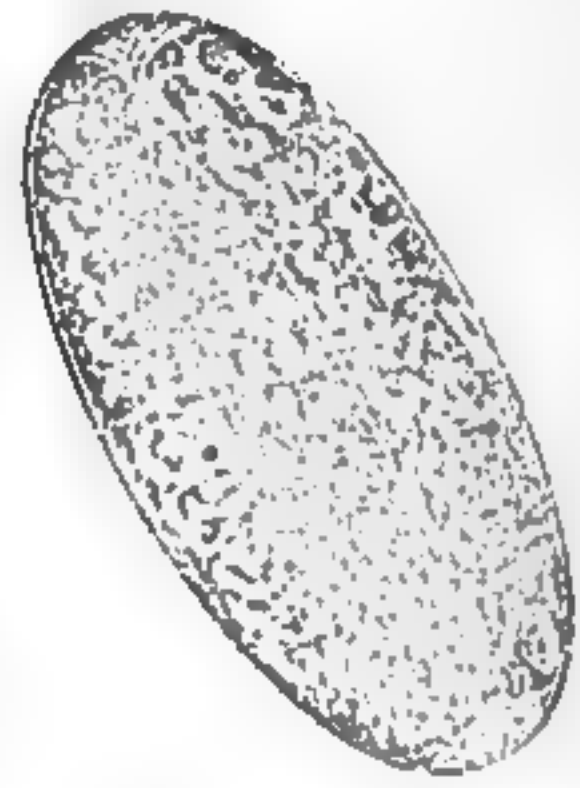
۱۷ ۱۲۶۶



كانت أمها تترجى بغير محرم لها ولم يوجد من يقدم عليه من المحارم في الحضانة  
وإذا أحضرت الأم أمراً لا يعرف لها قرابة بالصغيرة ولا بأمها وأدعت تلك المرأة أنها خالة  
أم الصغيرة وأنها خالصة عن الأزواج وطلبت تربية الصغيرة وحضانتها باجر من مال اليتيم  
ورضى العم بتربيتها والنفقة عليها من مال نفسه تبرعاً ببقاء مال الصغيرة يجاب العم إلى  
ذلك ويقدم في الحضانة والتربية على خالة الأم طالبة للأجر والنفقة من مال الصغيرة  
ولو ثبت نسب الخالة من الصغيرة وأمها (اجاب) لاحق للام في حضانة الصغير بعد  
مجاوزته سبع سنين ولعم ضمه اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه من يصلح لذلك ويسقط  
حق الحاضنة في الحضانة بتزوجها باجنبي من الصغير ولا خيار للصغير عندنا ولا حق للمرأة  
المد كورة في حضانة الصغيرة إلا إذا أثبتت خولتها ولا مانع ويؤخذ من حضانة الدر  
ورد المختار أن من لها حق في الحضانة إذا أثبتت تربية الصغير بلا أجر من ماله وتبرع من هو  
مؤخر عنها بنفقة وحضانته يجاب لذلك لصحة الصغيرة ببقاء ماله والعم من له حق  
الحضانة في الجملة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد عمره خمس  
سنين فحضنته الأم باجرة مقررة بين يدي الجاهل ثم الشرعى فتزوجت أجنبياً من الصغير  
فجبرد العقد أخذ الولد أبوهم منه وأرضه اليه فطلعت قبل الدخول بها فهل يكون لها ضم  
الولد اليها ثانياً وأخذ الاجرة حتى يكتفى الصغير حيث زال المانع (اجاب) بتزوج الأم  
باجنبي من الصغير يسقط حقها من حضانته وبالفرقة البائنة يعود حقها في مال الله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجه وبنت منها صغيرة فسكت البنت عند أمها  
فهل إذا بلغ سن البنت عشر سنين فاكتر يكون لأخيها العاصب أخذها من أمها  
ويضمها إلى نفسه وتؤم الأم بتسليمها لأخيها المدكور وإذا امتنع من تسليمها لأخيها  
منعلة بانهار يتهاوصرت عليها من مالها لا عبرة بتعللها وتكون متبرعة بذلك حيث لم  
تكن وصياً عليها وله أخذها (اجاب) تنتهي حضانة الانثى ببلوغ سن تسع سنين على  
ما به الفتوى وللأخ العاصب ضمها إلى نفسه والحال هذه وليس لامها الامتناع عن  
تسليمها بتعللها المدكور والله تعالى أعلم (سئل) في أم ماتت عن زوجها وابن  
منها وعن أبيها فأخذت أم الزوجة الابن وصارت في حضانتها مدة حتى بلغ ثمان سنين فهل  
يكون لآبيه أخذه منها وضمه اليه وإذا أرادت أن تحاسبه على اجرة الحضانة والنفقة المدة  
الماضية وتأخذها منه لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها عليه شيء من ذلك لا بتراض ولا  
بفرض قاض (اجاب) للاب ضم ابنه حيث بلغ سنه ثمان سنين كما هو مذكور وليس  
للجدة مطالبة الاب باجرة حضانتها أخذها ما قبل في اجرة الارضاع على خلاف ما استظهره  
صاحب البحر فيها ولا بنفقة ماضى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له ولد استمر في حضانة أمه سبع سنين وهي مطلقة ثم بعد ذلك أراد أن يستقضى على إخراجه  
من يدها فأخذته وهو ربت في حبل ابيه من مسافة القصر ومكثت به مدة سبع سنين

ايضا

ايضا والحال انه لا يعرف لها مكانا ثم بعد ذلك عرف محلها فهل له نزع ولده منها (اجاب)  
لاحق للام في حضانة الغلام المدكور حيث الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وبنت منها  
تسع سنين وطعن في العاشرة وبنت أخرى منها ثلاث سنين فهل تنتهي حضانة الابن  
والبنت الاولين ببلوغهما هذا السن فلا يبيهما ضمهما اليه وأخذهما من أمهما  
ويفرض لهما نفقة العدة وليس لها أن تسافر بالبنت الصغيرة من مصر إلى دمياط إلا بأذن  
المطابق حيث لم يكن نكحها فيها (اجاب) تنتهي الحضانة ببلوغ الغلام سبع سنين  
والانثى تسعاً على ما به الفتوى وليس للطفلة بائناً بعد عدتها الخروج بالولد من بلد إلى بلد  
أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت إلى وطنها وقد نكحها فيه والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل طلق امرأته وله منها بنت عمرها سبع سنين ونصف فتزوجت رجلاً أجنبياً من  
البنت وللزوجة أم لها حق الحضانة ولكن في عقلها خلل بضر بالبنت ضر رابئنا  
كالضرب والكي بالنار وليس موجوداً من يتحقق الحضانة من طرف الأم والاب سواها  
فهل والحال هذه للاب أخذ البنت من الجدة وإذا أخذها وأراد تزويجها من ابن عم لها  
عمره ثمان سنين ودفعها إلى ابني الزوج حيث كان الزوج صغيراً تسقط الحضانة بذلك  
(اجاب) إذا كانت الجدة أم الأم غير صالحة للحضانة ولم توجد امرأة صالحة تقدم على  
الاب يكون للاب أخذ ابنته المد كورة كما أن له تزويجها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن واحدة، منهما اثنتي عشرة سنة والثانية عشر سنين  
وزيادة فبعته الأم من أخذهما متعلقة بان الحق لها في الحضانة للزفاف فهل يبلوغهما  
السن المدكور يكون لوالدهما أخذهما منها ولا عبرة بتعللها المدكور (اجاب) نعم  
يكون للاب أخذ بنتيه المدكورتين وضمهما إلى نفسه حيث كان الأمر ما هو مسطور  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه خمس سنين فهل إذا  
كانت أمه تخرج في أغلب الاوقات وتشتغل بصناعة العجين والخبز للناس بالاجرة وترك  
الولد ضائعاً انتقل حضانته لجدة أم أبيه (اجاب) إذا كانت الأم غير مأمونة بان  
تخرج كل وقت وترك الولد ضائعاً لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك وحيث  
كانت أم الاب صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربية الصغير ولم يوجد من يقدم عليها  
فيها تنتقل الحضانة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ  
سنه سبع سنين ودخل في الثامنة فهل تنتهي الحضانة ببلوغه السن المدكور ويكون  
لوالده أخذه من مطلقة وضمه لنفسه (اجاب) للاب أخذ ابنه حيث بلغ سنه سبع  
سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي عشرة  
سنة فهل للاب أخذها من الأم جبراً وتسقط أجرة حضانتها بعد هذه المدة (اجاب) ببلوغ  
سن الانثى تسع سنين يسقط حق أمها من حضانتها على ما به الفتوى فلا تستحق الاجرة بعد





ذلات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين فترجعت  
أمها رجلا اجنبيا لاحق له في الحضانة وانتقلت حضانتها لامها ثم بعد ذلك تزوجت أم الام  
رجلا اجنبيا لاحق له في الحضانة ايضا والاب أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة  
فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام الاب ويكون لابي الحضانة اخذها واعطاؤها  
لامه (اجاب) بتزوج الحاضنة باجنبي من الصغيرة يسقط حقها من الحضانة فاذا  
سقطت حضانة الام وام الام ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها حيث لم يقم بها مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنين استدان وهو معسر ظاهر  
الاعسار وله أخت خالية من الأزواج صالحة للحضانة متبرعة بها فهل اذا كانت الام  
تطالب اجرة على الحضانة وأعسر بها الاب يقال للام اما ان تحضنها بلا اجرة واما ان  
تعطيها والوالدها يعطيها للتبرعة (اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام تربية الصغيرة  
مجانا فالصحيح ان يقال للام اما ان تمسكها بغير أجر واما ان تدفعها للاخت وهذا حيث  
كانت الاخت قادرة على الحضانة صالحة لها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل مات عن اولاد قصر لم يبلغوا سن الحضانة ولم يترك شيئا من حطام الدنيا فترجعت  
اهم اجنبيا ولهم بنت عمه ولهم اخوال غير أن بنت العمه متزوجة باجنبي وتريد أن تأخذ  
الاولاد من الام ومن الاخوال فهل لا تجب لذلك ولا حق لها في الحضانة وتبقى الاولاد  
عند اخوالهم (اجاب) لاحق لبنت العمه واللام حيث كان كل منهما متزوجا  
باجنبي من الصغير وصرحوا بثبوت الحق للخال لا بوبن ثم لام اذا لم يوجد من يتقدم عليه  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة بائة على عوض وله منها بنت  
رضيعة تكفلت بها أمها فهل اذا أرادت الام المذكورة ان تسافر بها الى بلدة أخرى  
فوق مسافة القصر غير البلدة التي تكفلت فيها الاب يسوغ للاب المذكور منع بنته من  
السفر حفظا للبنت لاسيما وهو قادر على من تكفلها وترتيبها (اجاب) ليس بالطلقة بائة  
بعد عنها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقلت اليه  
وطنها وقد عقد عليها فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق الحضانة لاولادها من  
مطلقة لها وام كل منهما يشتغل بالبيع والشراء في الاسواق ويترك الصغير ضائعا بلا  
متهديقيه من المهر كات ويخشى عليه فهل لا يكون لهما حق في الحضانة مادام  
كذلك وللأب ضم اولاده الى أمه الصالحة لذلك (اجاب) اذا قام بالام وأمه مانع  
شرعى من الحضانة ينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة لها قادرة على القيام  
بتربية الصغير لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ مات والدها  
وتركها في حضانة والدها والحال ان والدها تخرج في السوق تبيع وتشتري ولم تلتفت لها  
فهل اذا كانت البنت بنت تسع سنوات وأراد عهها انتزاعها من والدها لاجل صيانتها  
يجاب لذلك (اجاب) نعم للام العاصب ضم بنت أخيه حيث بلغ سنها تسع سنين ولا حق

لامها

لامها في حضانتها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
بنت صغيرة فحضنتها الام مدة ثم تزوجت الام ولها أم مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق  
ليست بمأمونة على تربية الصغيرة ويخشى على البنت الضياع عندها بسبب خروجها الى  
البيع والشراء وترك الصغيرة وحدها ضائعة فهل لا يكون للجدة حق في الحضانة حيث  
كانت غير صالحة او يكون للاب ضم بنته اليه (اجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة غير  
محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها للام الصالحة لها فان قام بها  
مانع شرعى انتقل الحق فيها لمن لها حق حضانة الصغيرة بهدها والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل توفي عن زوجة وبنت صغيرة سنين أربع سنوات وأخ وانقضت عدة زوجته  
وترجعت ولم يكن للزوج المذكورة أم ولا غيرها فهل لا يخفى أن البنت حضانتها (اجاب)  
نعم للام العاصب ضم بنت أخيه الصغيرة الى نفسه حيث لم يوجد من يتقدم عليه من له حق  
حضانتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من امرأة مطلقة سنين ست سنين  
وهو معسر وله أم موسرة متبرعة بالنفقة والحضانة تريد أخذها وتريدتها مجانا وأم  
البنت تريد ان تذهبها كها باجر فهل والحال ما ذكر يكون لام الاب أخذها على الوجه المستطور  
ويقال لام البنت اما ان تمسكها مجانا او تدفعها لام الاب حيث كان الاب معسرا (اجاب)  
اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بامسالك الصغيرة مجانا دفعت لام الاب حيث كانت  
صالحة لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها اثنتي  
عشرة سنة وترجعت أمها رجلا اجنبيا فهل يبلغها السن المذكور يكون لوالدها  
أخذها من أمها لاجل حفظها وترتيبها ونفعها من الخروج في الاسواق (اجاب) للاب  
أخذ بنته من أمها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
بنت بلغ سنها تسع سنين وز يادة فهل يكون لوالدها أخذها وترتيبها من أمها لاجل حفظها  
وترتيبها (اجاب) اذا بلغ سن الاثني تسع سنين كان لا يباح ضمها لنفسه وانتزاعها من  
أمها على ما به يفتى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين قاصرتين  
وبنتين بالغتين واقام ابن أخيه وصيا على اولاده وعلى ماله فهل اذا تزوجت زوجة الميت  
اجنبيا من القاصرتين ولم يوجد لهما أحد بعدهما من له حق الحضانة في القاصرتين تسقط  
حضانتهما والوصى الذي هو ابن اخي الميت ضم الولدين اليه والحال هذه ولا حق للبنتين  
في الحضانة اذا كانتا متزوجتين باجنبي (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغير  
يسقط حقها من حضانتها وكذا الاختان ولا ينال حق في حضانة الغلام دون الانثى لاسيما  
اذا كانت مشتهة كما يستفاد من كلامهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد صغير  
أبت الام ان تحضنه الاب بالاجرة والحال ان الاب معسر باطلاع المسلمين وأهل حرفته  
وهناك حاضنة أخرى متبرعة لم يقم بها مانع فهل ينزع من الام حيث كان الامر كما ذكر  
(اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع الصغير للتبرعة من

رمضان

لامها



أهل الحضانة التي لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن من مطلقته بلغ سنه سنة فأراد الأب أخذه منها بدون وجه شرعي فهل لا يجب لذلك حيث كانت خالية من الزواج وليس للأب معارضة الأم في ذلك إلى انقضاء مدة الحضانة (أجاب) الحضانة للأم إلى تمام مدتها حيث كانت خالية عن الزواج الأجانب ولم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ابن صغير في حجر أمه الوصي عليه وعلى ماله أراد بعض عصبه الأصغر نزع المال من يد أمه الوصي عليه لكونها تزوجت اجنبيا من الصغير فهل لا يكون له ذلك ولا يكون تزوجها مانعا لها من الولاية على ماله بل يبقى ماله تحت يدها وتنفق عليه منه (أجاب) تزوج الأم باجنبي من الصغير سقط الحق الحضانة ولها ولاية التصرف في المال حيث كانت وصايتها عليه ثابتة شرعا وليس لعصبه ان ينزع معارضتها بأخذ المال من يدها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رشيدة أبرأت زوجها من صداقها وطلقتها على ذلك وهي حامل وله منها بنت بلغ سنها ستين ثم بعد ذلك وضعت ابنا وتزوجت اجنبيا ومضى على ذلك خمس سنين فبعد ذلك طلمت الزوج المطلق على يد نائب قاضي البلد وأرادت ان ترضع بآجرة حضانة الابن والبنت المدة الماضية ولم يكن لها آجرة مقررة لا من قبل القاضي ولا بالتراضي فهل لا تجب لذلك وليس لها مطالبة بشئ من ذلك (أجاب) نعم لا تجب لذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالحروسه ودخل عليها فيها وأتى منها بولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن الحضانة إلى الآن ثم نقلها بولادها إلى نغراسكندرية وأقام بهما مدة ثم طلقها وفرض عليه القاضي قدر من الدراهم لا ولادته منها فهل يلزمه دفعه ولو سافرت من اسكندرية إلى مصر المحروسه بهما محل وطنها وحل عقد النكاح (أجاب) ليس للطلقة بانها بعد عدتها بالخروج بالولد إلى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما ناقته اليه وطنها وقد نكحها ثم أي عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح فيث كان وطن الأم المذكورة مصر وعقد النكاح وقع فيها يكون لها الانتقال بولديها من اسكندرية لمصر وعلى الأب دفع ما قرر لنفقةهما أو آجرة حضانتهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان عمر أحدهما ستان والاخرى سبع سنين وقدر له ما قرضا على يد القاضي ثم أخذهما منها ومنع الفرض لتركهما على يد القاضي ثم أرادت أخذهما منه ثانيا فهل حيث كانت الأم المذكورة غير متزوجة وصالحه الحضانة بنتها يكون لها أخذهما من أيهما إلى انتهاء مدة الحضانة ويفرض على الأب نفقةهما وآجرة حضانتهما جبراء عليه (أجاب) الأم أحق بحضانة بنتها المذكورتين إذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بتربيتهما وعلى أيهما نفقةهما وآجرة حضانتهما ولو أسقطت الأم حضانتها يكون لها الرجوع في المستقبل كما استظهره الرحي وأفتى المولى أبو السعود بان لها الرجوع بعد الاسقاط وحكم الحاكم به كما وجد بخط بعض العلماء وحق الحضانة

ثبت

ثبت شيئا فشيئا فيسقط النكاح لا المستقبل فلا يراد أن الساقط لا يعود لان العائد غير الساقط أفاده في رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها عشر سنين وأخرى سنها ستان فهل يكون له أخذ البنت التي بلغ سنها عشر سنين وإذا كانت أمها لا تحضن البنت الصغيرة إلا بآجرة والأب معسر بها بشهادة البينة وعنده أمه وأخته كل منهما يحضنها مجانا من غير آجرة يكتون له أخذها أيضا ودفعها للمبرعة (أجاب) إذا بلغ سن البنت عشر يكون للأب أخذها من الأم وضعتها إلى نفسه وليس له أخذ التي سنها ستان الا اذا كان معسرا ولم ترض الأم بتربيتها مجانا فتدفع لمن بعده في الحضانة الصالحة لها المبرعة بها التي لم يقيم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن سنه خمس سنين وبنت سنها سبع سنين وهي خلية عن الزوج حاضنة لهم ولم تطلب آجرة للحضانة ولا نفقة لهم فهل إذا أراد الأب أخذ الاولاد منها قبل انتهاء مدة الحضانة بدون وجه شرعي لا يجب لذلك (أجاب) الأم أحق بحضانة اولادها المذكورين إلى انتهاء مدة الحضانة شرعا حيث كانت صالحة لها قادرة عليها وليس للأب أخذهم منها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلق بائنا وخرجت من عدة مطلقها وله منها بنت سنها نحو ثلاث سنين وتريد أخذها من عائلة أبيها بغير إذنه والفريها إلى غير محل وطنها الذي نكحها فيه وتنقل بها في البلاد مع الجماعة الزناة وأهل الشبه وقد تكرر منها ذلك من غير مبالاة وقد شوهد منها قبل ذلك ترك البنت الصغيرة من غير تعهد تطوؤها الدواب وتشتغل بما ذكر ويخشى على البنت من ذلك الفساد والتلف فهل إذا كانت تريد أخذها والسفر بها إلى غير وطنها بل تنقل بها إلى البلاد مع الجماعة المذكورين وكانت غير مأمونة عليها وتهد عليها البينة بما ذكر لا يكون لها أخذها من أبيها والحال ما ذكر (أجاب) الأم أحق بحضانة بنتها المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة مأمونة على الصغيرة فإذا تحقق أنها غير مأمونة وخشى عليها الضياع عندها لا يكون لها حق في حضانتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد من مطلقته جعل لها على نفسه عن كل يوم ثلاثين فضة يدفعها لها في نظير آجرة الحضانة فدفع لها البعض ومضت مدة لم يدفع لها شيئا فيها حتى تجمد بدمته قدر من الدراهم فهل إذا ثبت ذلك يجبر على دفع ما تجمد بدمته (أجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما تجمد عليه زوجته من آجرة حضانتها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد سنه ثلاث سنين تزوجت اجنبيا ولها أم تبيع وتشتري في الاسواق وترك الولد ضائعا وللأب أم متبرعة بالحضانة فهل إذا لم تكن أم الأم صالحة للحضانة تنقل لام الأب لاسيما إذا كان معسرا (أجاب) إذا تحقق ما ذكر بالسؤال تنقل الحضانة لام الأب الصالحة لها القادرة عليها حيث كانت أم الأم غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا والله تعالى أعلم (سئل) في

ذى القعدة

ثبت



رجل طلق زوجته وله منها بنتان وابن بنت بلغ سنهما اثنتي عشرة سنة وتزوجت زوجا مكث بها عنده والبنت الاخرى سنهما عشر سنين والابن سنه ستان فهل يكون المطلق اخذ ابنته التي بلغ سنهما عشر سنين وليس لامها حق الحضانة وليس لها اخذ البنت المتزوجة من عند زوجها وابيها ولا تسكنها عندها بزوجه بدون رضا زوج البنت ويكون لها الحق في حضانة الابن فقط ويفرض عليه للصغير قدر يليق بحاله (اجاب) لاحق للام في حضانة ابنتها حيث تحقق ان سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللاب ضمها الى نفسه والحال هذه وللزوج اسكان زوجته المطلقة حيث شاء اذا كان قائما بحقوقها الشرعية وليس للام معارضة في ذلك بدون وجه شرعي ولها الحق في حضانة الصغير الذي لم تنته مدة حضانته وعلى الاب اجرة حضانته بقدر اجر المثل حيث لم تكن منكوجة ولا معتدة لايه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنهما ثلاث سنين وتزوجت المطلقة اجنبيا من الصغيرة ولها ام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت من غير متعهد نظوها الدواب ويخشى على البنت التلف فهل يكون لابيها اخذها ولاحق للام في الحضانة مادامت كذلك (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينقل الحق فيها للام الام اذا كانت صاحبة الحضانة مأمونة على البنت والانتقل الحق لمن يليها من النساء الصالحات لها فان لم توجد امرأة او وجدت وقام بها مانع كان للاب ضم ابنته اليه وتربيتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه اربع سنين وامه مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتاركة له من غير متعهد تدوسه الدواب والغرباء في الطرق ويخشى عليه من ذلك التلف فهل اذا كانت الام لا تترك البيع والشراء في الاسواق لا يكون لها حق في حضانته مادامت كذلك ولا يه اخذه وحفظه من ذلك (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها الصغيرة اذا كانت مأمونة عليه فان تحقق كونها غير مأمونة عليه وخيف ضياعه عندها انتقل الحق لمن يابها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة من زوجته حصل لامها خبل وصارت لا تقيم سامن المضار ويخشى على الصغيرة من الضرر وهي معها ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانتها من جهة امها وانتقلت بها الى بيت والدها فهل يكون لوالدها اخذها معها وضمتها لنفسه لاجل حفظها وتربيتها (اجاب) اذا قام بالام مانع يمنعها من اقيام بحضانة الصغيرة يكون للاب والحال هذه ضمها لتربيتها اذا لم يوجد من يقدم عليه من النساء الصالحات لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجته وولدا ذكرا وبنتا منها غير مميز كل منهما وليت اخ شقيق وابن اخ كذلك ويريد احدهما رفع يد الزوجة المذكورة عن الولد والبنت ليحل رعا عليهما والحال ان الام صاحبة الحضانة والوصاية فهل يمنع كل من الاخ وابن الاخ من ذلك لاسيما مع وجود العدوة الباطنية وتبقى الحضانة للام

(اجاب)

(اجاب) الام احق بحضانة ابنتها الصغيرة حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضانة الابن التي يبلغ سنهما تسع سنين على ما به الفتوى وللقاضى اقامة وصي ادين قادر لاجل حفظ مال القصر والتصرف فيه بالمصلحة ولو اجنبيا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمره ثمان سنين وطعن في التسمية وله ام تزوجت اجنبيا وله اخ لاب وجد لا م فهل اذا بلغ هذا السن يكون لاخته ضمها اليه دون جد له (اجاب) ان لم يكن للصبي اب وانقضت مدة الحضانة فمن سواه من العصابة اولى الاقرب فالاقرب كما افاده الخبر الرمي فلا يخفى الولد المذكور العاصب ضمها اليه حيث لم يوجد من العصابة من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها ابن وبنت من زوجها المتوفى بلغ سن الذكرا اكثر من ثمان سنين وبلغ سن الانثى نحو اثنتي عشرة سنة وتزوجت امهما اجنبيا منهما ولهما اخ لاب بالغ يريد ضمهما اليه فهل له ذلك حيث تزوجت الام اجنبيا وانقضت مدة حضانتهما وليس لهما من الاقارب والعصبات من يقدم على اخيهما العاصب واذا كان لهما جد ابواهما لا يكون له معارضة الا في ذلك (اجاب) نعم للاخ العاصب ضم اخته واخيه الى نفسه اذا كان الامر ما هو مستطوره ولم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنهما خمس سنين فهل اذا اراد الاب اخذها من الام قبل مضى سن الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية من الزوج (اجاب) الام احق بحضانة بنتها قبل الفرقه وبعدها الى ان يبلغ سنهما تسع سنين حيث كانت صاحبة الحضانة قادره عليها ولم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها بنت عمرها اربع سنين تزوجت المرأة اجنبيا ولم يكن لها ام والرجل لم يكن له ام كذلك غير ان له اختا لم يكن مستحق للحضانة سواها فهل بتزوج الام تسقط حضانتها وتكون للاخت عمة البنت (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها بغير محرم من الصغير وحيث لم يوجد من يقدم على العمة المذكورة يكون الحق في الحضانة لها اذا كانت صاحبة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ذهب معها للبلدة فيها اختها وله بنت من زوجته بلغت احدى عشرة سنة فلما استقر هذا الرجل في تلك البلدة طلبت منه اختها زواج البنت لولدها فامتنع فلما امتنع اكره على طلاق زوجته فطلقها وبعدها تزوجت فادحيته فاذن ياخذ بنته فنعوها منه فهل يقضى له باخذ تلك البنت من امها ولا يجابون لطلب النفقة في مدة منعها عنه خصوصا ولم يقدرها عليه ما كشرعي (اجاب) لاحق للام في حضانة البنت والحال هذه ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء او الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد ورضيع ففرض لها القاضى نفقة المدة اربعة قروش وفرض لها اجرة الحضانة بعد العدة قرشين وصارت تأخذ هذا القدر وتترك الولد وتخرج من البيت فهل للزوج منعها من الخروج واذا لم تترك الخروج له اخذ ولدها منها (اجاب) اذا كانت الام غير مأمونة بأن يخرج كل



وقت وترك الولد ضائعاً يكون لآبيه أخذه عند تحقق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان أحدهما سنهما إحدى عشرة سنة والثانية سنهما خمس سنين من أم أمه طليقة منه منذ أربع سنين جاعل لبنتيه المذكورتين نظير نفقتهما في كل يوم أربعين نصفاً فانه الآن معسر وليس له قدرة على دفع مبلغ النفقة وله أم خالية من الأزواج متبرعة بالحضانة بدون نفقة فهل والحال هذه له أخذ بنتيه ليلسهما لوالدته لتحضنهما (اجاب) تنتهي حضانة الانثى اذا بلغت حداً كهو وقدر تسع سنين فحيث بلغت البنت السن المذكور فلا حق لامها في حضانتها على ما عليه القوي وحيث كان الاب ظاهراً لا عساراً وتبرعت جدة الصغيرة بتربيتها وكانت صالحة للقيام بحضانتها تدفع الصغيرة لها اذا لم ترض الام بتربيتها الابا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن ذهبت به أمه الى بيت ابيها ولم تفرض له على آبيه نفقة لا بالتراضي ولا بفرض قاض ومكثت في بيت آبيها مدة انتهت فيها حضانتها بسبع سنين وزيادة فهل اذا تحقق ما ذكر يكون للاب اخذه وضمه اليه بالوجه الشرعي ولا مطالبة لها عليه بشئ والحال هذه (اجاب) لا مطالبة للام بنفقة ماضى حيث كان الحال ما هو مسطور وللاب ضم ابنه الى نفسه اذا تحقق شرعا ان سنه سبع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنهما إحدى عشرة سنة فهل يكون للاب نزعهما من الام وضما اليه واذا ارادت ان تأخذ منه دراهم في نظير نفقتها في المدة الماضية ولم يكن لها شئ مقرر لا من قبل القاضي ولا بتراضيهما لا تجاب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فليس لام البنت مطالبة آبيها بنفقة ماضى والحال هذه ولا حق للام في حضانة البنت حيث كان سنهما ماذكر وللاب ضمها الى نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طليقة وخرجت من عدته وله منها ولد عمره ثلاث سنوات او اقل ففرض عليه القاضي اجرة الحضانة كل شهر خمسة وعشرين قرشاً ومضى على ذلك مدة أربعة اشهر فطالبته أم الولد بالاجرة المذكورة فامتنع من دفعها ومن دفع نفقة للولد وهو موسر وقال لا حق لها في الحضانة والحال انها خالية من الزوج فهل يجبر ابو الولد المذكور على دفع اجرة الحضانة وعلى دفع نفقة الولد (اجاب) الام احق بحضانة ولدها المذكور اذا لم يقيم بها مانع ولها طلب ما فرض من الاجرة والحال هذه ويؤمر بالانفاق على ولده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد فرتب لها نفقة العدة واجرة رضاع الولد قرشاً في كل يوم وصار يعطيها ذلك مدة سنتين ونصف وانقضت عدتها فصار يعطيها كل يوم ثلاثين فقة والآن صار الوالد مديوناً فقير الحال بين العسار ووجد متبرعة بالحضانة وهي عمه الولد فهل له ان يأخذ من أمه ويعطيها لئمه المتبرعة بالحضانة حيث ابت الام ان تربيته مجانا (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي عسار الاب وكان للولد عمه تحضنه مجانا وليست تزوجة باجنبي من الصغير وابنت الام امساكها الابا قيل

للأم اما ان تمسكه مجانا أو تدفعه للعمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثني نظير حقوق انكاح ونفقة العدة وله منها ابن سنه نحو ثلاث سنين تاركة له في الطريق تدوسه الدواب وغيرها ومشتغلة بخدمة اخوتها وزوجها وساكنة معهم ويخشى على الصغير التلف والضياع فهل يكون لآبيه اخذه وضمه اليه حفظاً ولا يكون لما حق في حضانتها مادامت كذلك وعلى النرض اذا كانت صالحة لحضانتها واستسكنت بحضانتها في بيت على حدتها من غير خدمة وطلبت ان تأخذ من مطلقها كل شهر خمسة وعشرين قرشاً اجرة الحضانة والمطلق يمتنع من ذلك ويريد ان يجعل لها قدر اقل من ذلك بقدر حاله يجاب المطلق لذلك ولا يفرض عليه قاض بلده قدر ما يحفظ بحاله بل يفرض عليه اجرة حضانة المثل بقدر الحال (اجاب) الام احق بحضانة ولدها الصغير ولو بعد الفارقة الا ان تكون غير مأمونة بان تخرج وتترك الولد ضائعاً فاذا لم تكن ام الصغير المذكور مأمونة يكون لآبيه ضمه الى نفسه حيث لم يوجد من تتقدم عليه من النساء الصالحات للحضانة وان لم يتحقق المانع في حق الام كانت الحضانة لها وعلى الاب اجرة المثل في الحضانة ونفقة الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في طفلة رضية تزوجت والدتها غير آبيها وللطفلة ام ام وأم اب فن المقدمة في الحضانة منهما (اجاب) اذا تزوجت الام بغير محرم من الصغيرة سقط حقها من حضانتها وانتقل الحق فيها لام الام حيث كانت صالحة لها فادارة على القيام بتربية الصغيرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اخذ بنته من حاضنتها بعد بلوغ سن الحضانة ووضعها عند اخيهما من آبيها فارادت أم البنت أن تنظرها هي وخالة البنت التي كانت حاضنة لها قبل بلوغ سن الحضانة بسبب تزوج ام البنت في كل جمعة مرة اوفى كل شهر فهل تجاب لذلك وليس لآخي البنت المذكور منعها من ذلك (اجاب) لا تمنع الام والحالة من رؤية البنت المذكورة وليس للاخ منعها من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على دين لها وعلى مؤخر صداقها ونفقة عدتها ولها منه ولدان أحدهما عمره خمس سنوات والاخر سنتان والرجل المذكور معسر وله أم متبرعة بالحضانة مأمونة صالحة لها وأمهما طالبة لها بالاجرة فهل اذا كان الاب معسراً يكون لام الاب حضانتها حيث كانت متبرعة والحال هذه (اجاب) اذا كان الاب معسراً يقال للام اما ان تربي الصغير مجانا او تدفعه لام الاب المذكور على ما هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منه بنت رضية لم تبلغ سنتين جاعل على نفسه كل يوم قدر ما يمدفعه في نظير حضانة البنت لامها فام الرضية تزوجت اجنبياً من الرضية وللزوجة ام عاجزة كبيرة خالية من الابن ولا تصلح لحضانة الرضية وللزوج ام صالحة للحضانة وابو الرضية مقتدر على احضار رضية لها فهل بمجرد زواج امها بالاجنبي وعدم صلاح ام الزوجة للحضانة والرضاعة واقتدار ابى الرضية ووجود امه الصالحة للحضانة تسقط حضانة أم الرضية



واما الغير الصالح للعضاة وتنقل الحضانة لام الى الرضعة وله اخذها حيث انه  
مقتدر على احضار رضعة لا بنته ام لا سيما والجدة ام الام ساكنة مع الام في منزل  
الزوج الاجنبي (اجاب) يتزوج ام الصغيرة بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها  
فاذا لم تكن ام الام صالحة للحضانة بان كانت عاجزة عن القيام بتربية الصغيرة ينتقل  
الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على تربية الصغيرة وفي شرح الذر  
لو تزوجت الام باخر فامسكتها ام الام في بيت الراب يعني زوج الام فللاب اخذها الله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة  
اجنبيا من الصغير ولها ام متزوجة بغير جد الصغير فهل يكون لابيها اخذها من مطلقتها وضمه  
اليه حيث لم يوجد من تنتقل الحضانة اليه ولا حق لها ولا لها في حضانته (اجاب) نعم  
للأب ضم ابنه الى نفسه حيث سقطت عنه امه وجدته ولم توجد حاضنة مقدمة عليه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير وبنت رضعة وهو فقير  
معسر ظاهر الاعسار وله ام متزوجة بجدهما صالحة للحضانة فهل اذا كانت امهما  
لا تحضنهما الاباخرة والجدة متبرعة تقدم على امهما في حضانتهما وما الحكم (اجاب)  
اذا كان الأب ظاهر الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيرين مجانا دفعا للجدة المذكورة  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت رضعة وعن ابن سنه أربع سنين ولها  
ام خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في الحضانة لام الام  
وتقدم هي على ام الاب في الحضانة (اجاب) حق حضانة الصغيرين المذكورين للجدة  
ام الام حيث كانت صالحة لها لا لام الاب لسكونها مؤخر عنها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن أولاد ذكر واثنتين زوجتين وجعل أكبر أولاده وصيا على اخوته  
القصر فهل اذا كان لاحد القصر ام وانتهت الحضانة بمضي سبع سنين فاكثر يكون  
للاخ الوصي المذكور اخذ اخيه وضمه اليه واذا تصرفت الام في نصيب ابنا القاصر  
بدون وجه شرعي لا ينفذ تصرفها (اجاب) الحاضنة اما او غيرها احق بالفلان حتى  
يستغني عن النساء وقد ربيع سنين وبه يبقى لانه الغائب والولاية في مال الصغير الى  
الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه فاذا بلغ سن الصغير المذكور ربيع سنين لا يكون لامه حق  
في حضانته وليس له التصرف في ماله مع وجود وصيه بدون ولاية شرعية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها بنت رضعة وابن بلغ سنه ثلاث سنين  
وعن أولاد أخيه فتزوجت الزوجة اجنبيا ولها ام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة  
فهل تنتقل الحضانة لام الام وليس لأولادها ام اخذها من جدهما وهي ام الام  
حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) الحق في حضانة الصغيرين للجدة ام الام حيث  
كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمى مات عن أمه الذمية وله أخ  
شقيق مسلم وابن صغير مسلم من أم ولده المسلمة فارادت جدة الصغير اخذ الولد من امه

المسألة زاعمة ان حق حضانته وتربيته لها فهل كانت ام الصغير المسلمة صالحة  
للحضانة لا يكون لجدة الذمية حق في حضانته والحق فيها لام الصغير المذكورة شرعا  
(اجاب) الحق في حضانة الصغير المذكور لاه الى ان يبلغ سنه سبع سنين فاذا بلغ سنه  
سبع يكون لعمه المذكور وضمه الى نفسه ولا حق لجدة الذمية في حضانته والحال هذه  
وتمنع شرعا من معارضة الام في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وزادته ثم تزوجت اجنبيا من الصغير ولها ام مشغولة  
بالخدمة فهل اذا تحقق ما ذكر ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في حضانته من قبل امه  
يكون لابنه اخذها من امه وضمه لنفسه مادامت الام كذلك (اجاب) اذا تزوجت ام  
الصغير بغير محرم منه سقط حقها من حضانته وينتقل الحق فيها لام الام ان كانت  
صالحة لذلك والا كان للأب ضمها اذ لم يوجد من النساء الصالحات للعضاة من يقدم  
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان ثم تزوجت اجنبيا  
وللصغيرتين جدته من قبل الام تريد أن تحضنهما باخرة والحال ان الزوج فقير معسر ظاهر  
الاعسار وله اخت خالية عن الأزواج متبرعة له باخرة الحضانة صالحة لها فهل يقال لام  
الام اما ان تحضنهما بالآخرة واما ان تدفعيهما لعمتهما المتبرعة باخرة الحضانة (اجاب)  
نعم اذا كان الأب معسرا يقال للجدة اما ان تمسك بهما مجانا أو تدفعيهما للعممة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابن صغير منها فتزوجت اجنبيا من الصغير  
ولها اخت صالحة للحضانة الصغير وطالبة لحضانته فهل ينتقل لها الحق في حضانته واذا  
كان له عم وأراد اخذها قبل تمام مضي مدة الحضانة لا يجاب لاخذها (اجاب) حق  
حضانة الصغير المذكور لخالته اذا كانت صالحة لها ولم يوجد من يتقدم عليها من له حق  
الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنتين وابيه ولم يترك شيئا للبنتين  
جدة من قبل الام غير صالحة للحضانة بسبب كونها تخرج الى السوق للبيع والشراء  
وجدهما فقير لا يملك شيئا فهل اذا طلبت منه اجرة للحضانة وكان فقيرا لا يلزمه ذلك  
خصوصا وهي معدة للبيع والشراء في الاسواق ويكون له اخذها خوفا على ماله من  
الضياع (اجاب) الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لجدة ام امهما ان كانت  
صالحة لها وان تحقق عدم صلاحيتها لم يوجد من يستحق الحضانة من له حق الحضانة  
بعدهما من النساء يكون لجدهما المذكور وضمهما الى نفسه وهذا ان لم يبلغ سنهما تسع  
سنين والا بان بلغا هذا السن يكون له اخذهما طلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها ولد سنه اربع سنين فتزوجت مطلقة اجنبيا من الصغير ولها ام  
لا تحضن الصغير الاباخرة ونفقة وهو معسر بهما وعند متبرعة بهما في اخيه شقيقته فهل  
اذا تبعت اعساره بشهادة البينة الشرعية لدى القاضي يقال لها اما ان تحضنيه بلا اجرة  
ونفقة او تدفعيه لابيها يدفعه لاخته المتبرعة له بذلك (اجاب) نعم اذا كان الأب معسرا



يقال للجدّة اما ان تسمى الصغير مجانا بلا أجر أو تدفع فيه للعمة الصالحة للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بالغ عاقل ذى كسب مع والده في معيشة واحدة وهو في غاية الضرر من والده بسبب الايذاء الحاصل له من والده حتى انه أقل منزلة من الخادم المملوك فهل اذا أراد هذا الولد الانفراج عن والده يقضى له بذلك (اجاب) نعم له الانفراج اذا كان مأمونا على نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد قصر منها ذكور واناث وعن أخ شقيق هو وصي عليهم من قبل أبيهم ولم يترك لهم شيئا يقتاتون به فإراد العاقل أخذ اولاد أخيه فنفقة الام والحال انها فقيرة الحال فهل يكون له أخذ من انتهى سن حضنته ببلوغ الاثنى عشر سنين وطعنها في العاشرة وبلوغ الذكور سبع سنين وزيادة ويكون له أخذ من بنته حضنته اذا كانت مستغلة بالخدمة خارجا كل وقت وتتركه ضائعا ولم يكن هناك من ينتقل الحق له في الحضنة من قبل الام والاب (اجاب) نعم للعالم المذكور ضم اولاد أخيه الى نفسه اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنة خمس سنين فهل اذا كانت أمه تخرج في الاسواق وتخدم الناس ويخشى ضياع المحضون بسبب الخروج في الاسواق وكان لابي الصبي أخت شقيقة خلية من الزوجات متبرعة بالحضانة يسوغ لابي الصبي أخذه وتسليمه لها (اجاب) اذا كانت أم الصغير غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينتقل الحق في حضنة الصغير لمن بعدهما من النساء الصالحات للحضانة القادرات على القيام بامر الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنة عشر سنين فهل يكون لابي صمعه اليه وأخذ من الام اذا تحقق بالبينة الشرعية ببلوغه هذا السن لدى الحاكم الشرعي (اجاب) نعم لابي الولد المذكور ورضه الى نفسه اذا بلغ السن المذكور واذا وقع اختلاف في انتهاء مدة حضنة الغلام المقدرة على المقتى به سبع سنين قالوا ينظره القاضي فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا بقي مع امه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر ودخل بها ثم بعد ذلك طلقها وله منها ابن بلغ اربعة اشهر فقرر عليه القاضي لها كل يوم كذا من الدراهم أجرة الرضاع والحضانة الى ان يبلغ الابن اربع سنين فغض الاب وسرق ابنه من مطلقته وتوجه به الى بلاد الرافد ففقد وجهه شرعى فهل لا يجاب لذلك ويجبر على تسليم الابن لها حيث بلغ سنه اربع سنين فقط سيما وهي خالية عن الزوجات واذا تجسد عليه ما قدر من الدراهم من أجرة الحضنة يجبر على دفعه لها (اجاب) الحق في حضنة الصغير المذكور لأمه قبل الفراق وبعد ما حيث لم يبلغ سنه سبع سنين وكانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع فليس لابي اخذها منها والحال هذه يؤمر الزوج بدفع ما تقر به من أجرة الحضنة لأمه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ابنا من زوجها الميت أحدهما بلغ سنه ستين ونصف والاخر بلغ سنه اربع سنين ثم تزوجت الام رجلا اجنيا ولاثنين عم أراد أخذهما

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

٢٥ ١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

٢٣ ١٢٦٧

وصيهما في عياله والحال ان الصغيرين جدّة من قبل الام خالية عن الزوجات وصالحات للحضانة فهل ينتقل الحضنة للجدّة أم الام وليس للعالم أخذهما من الجدّة قبل انقضاء مدة الحضنة بدون وسوغ شرعى (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق في حضنتهما لأمهما حيث كانت صالحة للحضانة قادرة على تربية الصغيرين والقيام بشؤونهما وليس للعالم معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها اولاد انتهت مدة حضنتهم فهل اذا ادعت أم الاولاد ان الحضنة لم تنته وتريد أن تبقىهم معها يرفع الامر الى قاضي الناحية ويناط الحكم بنظره فاذا أكل كل من الاولاد وشرب واستنجد ولبس وحده يقضى للاب بأخذهم على الوجه المذكور (اجاب) الحضنة أحق بالغلام حتى يستغنى عن النساء وقدّر سبع وبابنت حتى تشتهى وقدّر بتسع وبه يبقى فان بلغ الاولاد هذا السن وللاب ضمهم اليه والا فلا ولو اختلفا في الغلام يفعل به كذا كمن نظر القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واولاد صغار منها تراضى معها على أن يدفع لها كل يوم نظير نفقتها ونفقة قرشين ومضت مدة لم يدفع لها شيئا منها سوى ما دفعه لها أولا فهل يؤمر بدفع نفقة المدة الماضية لها واولادها حيث ثبت بالبينة الشرعية انه تراضى معها على ذلك (اجاب) يؤمر الرجل المذكور بدفع ما تجب عليه له زوجته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سن خمس سنين فترجعت الماطقة اجنبا وأراد أبو الصغيرة أخذها فتعلمت أمها بحضنتها ونفقةها وتركها لها أبوها ثم بعد ذلك طلقها الذي تزوج بها من أجل بنتها فهل يعود لها الحق في حضنتها وللقاضي ان يرض عليه لبنته النفقة وأجرة الحضنة أو كيف الحال (اجاب) نعم يعود حق الحضنة بالفرقة البائنة وعلى أبي الصغيرة المذكورة نفقتها وأجرة الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة من مطلقته سن سنة ونصف ومفروض عليه للبنت دراهم معلومة في كل شهر فترجعت الماطقة اجنبا من الصغيرة ولم يكن لها من تنقل الحضنة لها الا أخت البنت المحضونة في حجر أبيها فهل يكون للاب أخذ ابنته منها ودفعها لبنته الكبيرة التي في حجره القادرة على الحضنة ويسقط المفروض عن الاب بتزوج الماطقة باجنبي من الصغيرة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة باجنبي منها تسقط حضنتها وينتقل الحق فيها للاخت المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مملوكة بنت عمرها ستان فتعلمت بها أمها مجانا من غير أجر للحضانة ثم تزوجت اجنبا وانتقلت الحضنة لأم أمها الساكنة معها في بيت الزوج الاجنبي والمعيشة واحدة ولم يمكنها التحول الى مكان آخر وحدها والا ن أراد الاب أخذ البنت بسبب اجتماع الجميع في بيت واحد فهل اذا لم يمكن أم الام التحول من بيت زوجها الاجنبي يكون للاب أخذ بنته لأمه الخالية من الزوجات

١ ١٢٦٧

٧ ١٢٦٧

١٤ ١٢٦٧

٢٢ ١٢٦٧

٢٤ ١٢٦٧



(اجاب) ليس لام الام السكنى بالبت المذكورة في منزل الراب أي زوج الام الاجنبي  
واذا لم تنتقل من منزله يكون لام الاب أخذ البنت من أم الام حيث كانت أم الاب  
صالحه للحضانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ست  
سنوات وزيادة ثم تزوجت اجنبيا من الصغيرة وانتقلت الحضنة الى أم الام فهل اذا  
كانت أم الام المذكورة تخرج في الاسواق وتشتغل بالبيع والشراء وتضيع الحضنة  
بسبب ذلك تسقط حضانتها وتنقل الحضنة لام الاب الصالحة لها (اجاب) تسقط  
حضنة الجدة أم الام بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة فاذا قام بها ما يوجب  
سقوط حضانتها ينتقل الحق فيها لام الاب الصالحة لها التي لم يبق بها مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد سنه ثلث سنين فصارت حضنتها فتزوجت  
اجنبيا عن الولد المذكور ولها أم خالية من الأزواج أهل للحضانة فهل تكون الحضنة  
لام الام المذكورة وتقدم على الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضنة الام ينتقل الحق  
فيها لام الام الصالحة لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على الاب مادامت مدة الحضنة والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه ثلاث سنين فتزوجت أمها  
باجنبي ولا م الصغيرة أم صالحة للحضانة متروجة بجدة الصغيرة فادركها قبل انتقال  
الحق في حضنة الصغيرة لام الام وتقدم على أم الاب فيها (اجاب) اذا سقطت حضنة  
الام ينتقل الحق فيها لام الام الصالحة لها التي لم يبق بها مانع وتقدم على أم الاب مادامت  
مدة الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن منها بلغ سنه عشر  
سنين وعن أخيه العاصب فهل اذا أراد الاخ العاصب اخذ ابن أخيه وضمه اليه يحجب  
لذلك حيث بلغ هذا السن وانتهت حضنة أمه ببلوغه هذا السن (اجاب) تنتهي حضنة  
العلام بمجاوزه سنه سبع سنين فلاحق لأمه بعد ذلك في الحضنة والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت اسقطت حق حضانتها ونفقت له بحضرة بيعة  
شرعية فهل والحال هذه اذا ثبت الرجل المذكور لدى الحاكم الشرعي انها اسقطت  
حقها في الحضنة والنفقة اليه ويعد مدة تربيته ان اخذها وتسافر بها الى غير بلد أبيها من  
غير اذنه فهل لا يسوغ لها ذلك وتنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس للحاضنة المذكورة  
الخروج بالبنت المذكورة من بلد العقد الى بلد آخر بينهما تفاوت وان كان لها الرجوع  
في الحضنة بعد الاسقاط ومطالبة الاب بالنفقة للمستقبل والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته وله منها ابن محضون فتريد الام اخذ أجرة لحضنته وهو معسر وللا بن  
عمة متبرعة بالحضانة فهل يسوغ لها اخذها وتحتضنه المتبرعة (اجاب) اذا كان الاب  
معسرا ولم ترض الام بتربية الصغير مجانا دفع للمتبرعة حيث كانت صالحة لذلك ولا مانع  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة مطلقة منه طلاقا بائنا ومعها منه ولد صغير يبلغ  
سنه خمس سنين وله جدة من قبل ابيه تريد حضنته متبرعة بدون شيء وابو الصغير معسر

وام الصغير لا تحضنه الابا جره هل اذا تحقق اعبار الاب يكون له أخذ الصغير من أمه  
ودفعه لجدة حيث كانت متبرعة والام لا تحضنه الابا جره (اجاب) اذا كان الاب  
معسرا ولم ترض الام بتربية الصغير مجانا دفع للمتبرعة المذكورة حيث كانت صالحة  
لذلك ولم يبق بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان من مطاقتهم سن احدهما  
تسع سنين والاخر سبع سنين فهل تنتهي حضنة العلام بمجاوزه سنه سبع سنين ويكون  
للارب اخذه من أمه وضمه لنفسه وهل ليس للام الانتقال به الى بلدة أخرى بينهما تفاوت  
حيث لم يكن وطنا ولم ينكحها فيه (اجاب) لاحق للام في حضنة الصغيرين المذكورين  
حيث بلغا السن المذكور ولا يبق بينهما مانع لنفسه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له من مطلقة بنت قاصرة فرض لها في كل يوم ثلاثين نصف فضة وبعد ذلك آجرت  
نفسها للخدمة عند رجل اجنبي واخذت البنت المذكورة معها غنم ذلك الرجل وللرجل  
المطلق اخت شقيقة متبرعة بالحضانة فهل تنتقل الحضنة للاخت المذكورة حيث كان  
في الخدمة ضياع البنت (اجاب) اذا كانت ام الصغيرة غير مأمونة بان تخرج كل وقت  
وتتركها ضائعة ينتقل الحق في الحضنة لمن بعدها من النساء الصالحات لذلك والا فلا  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من نحو سنين وضمه منها بنت عمرها ثمان  
سنين وتزوجت أم البنت المذكورة زوجا آخر والبنت لها جدة من أمها سوية ايضا  
وللمذكورة تتعاطى البيع والشراء في الاسواق فهل بذلك تسقط حضنتها ولا ي  
البنت اخذها منها (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها بغير محرم من الصغيرة  
المذكورة وينتقل الحق فيها للجدة أم الام اذا كانت صالحة لها فادركها على تربيتها فان  
خيف على الصغيرة الضياع بان تخرج الجدة كل وقت وتتركها ضائعة ينتقل الحق لمن  
بعدها من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد امرأة من لها حق الحضنة بعد الجدة  
المذكورة يكون للاب اخذ بنته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
ابن بلغ سنه سبع سنين وعن بنت بلغ سنه عشر سنين وعن عمه العاصب لهما ثم تزوجت  
الام رجلا اجنبيا فهل يكون لعم الاب العاصب اخذهما وضمهما في عياله سيما وهو صالح  
لتربيتهم والحفظ المال (اجاب) لا ولاية لعم الاب المذكور في مال القاصرين وله ضمهما  
الى نفسه حيث كان الامر ما هو مسطور ولم يكن فاسقا والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته وله منها بنت سنه تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل يكون لا يبق  
اخذها وضمها اليه ولا حق لمطالقة ولا لامها في حضنتها بعد ذلك (اجاب) تنتهي  
حضنة الاثني ببلوغ سنه تسع سنين فلاحق لام البنت المذكورة ولا لجدة في حضنتها  
حيث كان سنهما مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثم تزوجت غيره وله  
منها بنت قد بلغت تسع سنين ولزوجه المذكورة أم حاضنة لتلك البنت فهل اذا كانت  
البنت قد بلغت السن المذكور وأراد أبوها اخذها جبراً عن جدتها يمكن من ذلك أولا



(اجاب) نعم للاب ضم بنته اليه حيث بلغ عمرها تسع سنين ولا حق لمجدتها في حضانتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانه الصغير بمضي سبع سنين ويكون للاب بعد ذلك اخذه وحفظه وضمه اليه (اجاب) نعم تنتهي حضانه الصغير المذكور ببلوغه سبع سنين على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع جعل لها ابوه اجرة حضانتها كل شهر خمسة وعشرين قرشا بالتراضي بينهما وول كل رجلا في دفعها لام الصغير الى ان بلغ سن الصغير ستين وبعد الستين امتنع من الدفع يريد ان ياخذ الصغير من أمه فهل اذا لم تزوج الام لا يسقط حقها من الحضانه ويجوز للاب على دفع اجرة الحضانه بنفسه او بوكيله وليس له نزعها منها بدون وجه شرعي (اجاب) الام احق بحضانه ابنها الصغير الى ان يستغنى وقدّر بسبع سنين وعلى الاب الاتفاق على ابنه الصغير واجرة حضانه حيث لا مال للصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن احداهما ثمان سنين والثانية خمس سنين فهل اذا اراد ان ياخذ من بلغ سنهما ثمان سنين لا يجاب لذلك ولا يكون له نزعها من امها قبل انتهاء سن الحضانه (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والام احق بالحضانه الى ان يبلغ سن الاثني تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة خرجت الان عن طاعته ومعهما منه صبي بلغ عمره سبع سنين وزيادته لم تكن والده من رؤيته لاجل ان يعلمه ويحسن تربيته فهل للاب اخذه بالتخير للولد بين أمه وأبيه (اجاب) تنتهي حضانه الذكر باستغنائه وقدّر بسبع سنين على ما به الفتوى فاذا بلغ سن الصغير المذكور بسبع سنين يكون لآبيه اخذه وضمه الى نفسه كما يكون له ردها الى طاعته ان خرجت بغير حق ولا يخير الصغير عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ومعهما منه ابن وبنت لم يبلغا سن الحضانه فهل اذا اراد والدهما ان ياخذهما من أمهما قبل مضي حضانتها لا يجاب لذلك واذا اراد ان ينقلهما من بلد هاجع ابنه فوق مسافة القصر لا يجاب لذلك وما قدر مدة الحضانه (اجاب) الحضانه اما او غيرها احق به اي بالانتماء حتى يستغنى وقدّر بسبع وبه بقي والام والجدة احق به اي بالصغيرة حتى تستغنى وقدّر بسبع سنين وبه بقي فليس للاب اخذ ولديه الصغيرين من امهما قبل انتهاء مدة الحضانه كما انه ليس له جبر مطلقة المذكورة على الانتقال مسافة القصر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت ست سنين فهل اذا كانت الام مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتركها ضائعة يخشى عليها من المشي في الطرق يكون لام الاب اخذها منها حيث كانت خالية من الزوج وصالحه للحضانه (اجاب) الام احق بحضانه الصغير حتى تستغنى وقدّر بسبع سنين وبه بقي ما لم يقم بها مانع كما يكونها غير مأموته بان يخرج كل وقت وترك الولد ضائعاً فان تحقق

قيام مانع شرعي به اسقطت حضانتها وينتقل الحق فيها لام الاب حيث كانت صالحه لها قدرة عليها ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احداهما سنهما تسع سنين وطعنت في العاشرة وضمها الاب لنفسه ومن لم يبلغ سن الحضانه ابقاها عند أمها وجعل لها دراهم معلومة القدر يدفعها لامها كل يوم ثم بعد ذلك ارادت المطلقة ان تاخذ البنت التي بلغ سنهما عشر سنين من ابينا وتضمها لنفسها وتجعل عليه دراهم مثل اختها الصغيرى والاب لا يرضى فهل لا تجاب لذلك ويكون للاب ضمها وابقاؤها عند أمها ولا يجبر على ما ارادته المطلقة (اجاب) لا تجاب الام لاخذ البنت المذكورة من ابينا لانتهاء مدة الحضانه ببلوغها تسع سنين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما اولاد منه فهل لا يجوز لها ان تسافر بالا ولا بدلبغير بلد أبينهم زيادة عن مسافة القصر واذا قلتم بعدم الجواز فهل تؤخذ الاولاد منها (اجاب) ليس للمطلقة المذكورة الخروج بالا ولا دمن بلدة وقع العقد بها الى أخرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ مدة الحضانه فارادت الام ان تحضنها باجر والحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ومعه بنته تشهد باعساره وله أم خالية عن الزوج صالحه للحضانه متبرعة له باجرة الحضانه فهل يقال لام الصغيره اما ان تحضنها بالاجر او تعطى باللام المتبرعة بها حيث كان الاب معسرا ظاهرا الاعسار (اجاب) اذا كان الاب ظاهرا الاعسار ولم ترض الام بتربية الصغيره بمجاناة دفع الصغيره للتبرعة بالحضانه حيث كانت صالحه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ثلاثة ذكور أحدهم بلغ سنه سبع سنوات واو اد الرجل المذكور اخذ الولد من امه فامتنعت من تسليمه فهل اذا كان الولد المذكور ابن سبع سنوات فاكثر له اخذه ويقتدر لاخويه نفقة بقدر حال والدهما (اجاب) تنتهي حضانه الذكر باستغنائه عن الحضانه وقدّر بسبع سنين وعليه الفتوى فاذا كان سن الصغير المذكور بسبع سنين فلا حق لامه في حضانه والاب اخذه وعليه نفقة ولديه الصغيرين واجرة حضانتهم الا متهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضانه فزوجت المعلقة اجنبا منها ولها أم شريرة وفاحشة فجور اتضح معها الصغيرة وتترك الصغيرة في غالب الاوقات ضائعة تطوؤها الدواب في الطرق وغيرها وباقي الاوقات تلازم الاقامة بالبنت المذكورة في بيت زوجها اجنبي فهل لا يكون لها حق في الحضانه مادامت كذلك ويكون لآبيها اخذها وضمها اليه انقاذ المهج من الضياع والهلاك (اجاب) لا حضانه للجدّة المذكورة اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد من مطلقته فرض عليه القاضي اجرة حضانه كل يوم خمسين فضة بعد المنازعة بينهما في شأن ذلك وتريد ان تاخذ منه زيادة على المفروض وان تسافر بالطفل الى بلد فوق مسافة السفر غير بلدتها التي نكحها

ربيع الاول ١٧



فيه بدون اذنه ورضاه فهل لا تجب لذلك وتنع من السفر بالولد الى غير وطنها التي تكبها فيه (اجاب) ليس للطلاق بانها بعد عنها الخروج بالولد الا الى وطنها وقد تكبها الله تعالى اعلم (سئل) في بكرة قاصرة مات أبوها وانقلت بها أمها من بلد أبي القاصرة الى بلد أمها لتبوت حق الحضانة لها والآن بلغت البنت خد الاشتباع وجاوز سنها تسع سنين فإراد اخوها لا يبها وهو الوصي عليها من قبل أبيها أخذها من أمها ووضعها الى نفسه لاجل صيانتها ودفع العار عن نفسه وادعت الأم بلوغ البنت بالحض وتغري البنت على الاعتراف بالبلوغ فهل حيث كان الاخ المذكور مأموماً ويخاف على اخته بمكبتها عند والدتها في غير بلد الاخ لعدم الامن عليها بسبب عدم رأيها يكون للاخ اخذها ووضعها الى نفسه ولو بعد بلوغها حيث لم تكن مأموماً على نفسها والاخ صالح مأموماً دين (اجاب) اذا بلغت الانثى مبلغ النساء ان يكرهاها الاب الى نفسه وان ثبلا يرضها الا اذا لم تكن مأموماً على نفسها والجدة بمنزلة الاب وان لم يكن لها اب ولا جدولها اخ أو عم فله ضمها ان لم يكن مفداً وان كان مفسداً الا كما في التنوير فلا اخ المذكور ضم اخته الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها تسع سنين وطعنت في العاشرة فهل اذا ثبت ذلك تسقط حضانتها الأم ويكون للاب اخذها من الأم جبراً عليها (اجاب) اذا بلغ سن الانثى تسع سنين تنتهي حضانتها الأم على المفتي به ويضعها أبوها الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان صغيرتان لا يصلحان للزواج ولا يتأنس بهما الصغرى هما لان سن احداهما ثلاث سنين والاخرى خمس سنين فهل اذا زوجهما الاب يريد بذلك اسقاط حضانتها الأم وأخذها من ابها لا يجاب لذلك ويلزمه دفع نفقة لهما وأجرة الحضانت الى انقضاء مدتها الشرعية أم لا (اجاب) لا تسقط حضانتها الأم بتزوج الصغرى فعلى الاب النفقة وأجرة الحضانت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في بلدة غير بلدتها كانت مقيمة بها وله منها ولد وبنت عمرهما أقل من مدة الحضانت فطلقتها في تلك البلدة التي عقد عليها فيها وأرادت السفر بالاولاد الى بلدتها الاصلية التي فيها أهلها وهي فوق مسافة القصر فهل له منعها من السفر بالاولاد أو جزمها منها اذا ثبت عدم الكف في بلد أبيهما سيما وان له أمماً مقيمة عند أبيهما (اجاب) ليس للطلاق بانها بعد عنها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما انتقل اليه وطنها وقد تكبها الله أي عقد عليها في وطنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من زوجة أراد تزويجهما والحال ان البنتين واحدة منهما بنت سبع سنين والاخرى بنت خمس وطعنت في السادسة وأراد بذلك اضرارها وقطع حضانتها فهل لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) لا تسقط حضانتها الأم بتزوج الصغرى المذكورتين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً بامرأة ثم طلقها ومعهما منه بنت صغيرة فرض لها أجرة رضاع حتى بلغت نحو أربع سنين أو أكثر ثم تزوجت تلك الأم ببلدة بعيدة تر يد

٢٩

١٢٦٨

ربيع الثاني

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٦

١٢٦٨

على

على مسافة القصر وأخذت البنت معها من غير اذن أبيها فهل اذا كان له أم خالية عن الزوج وتبرعت بحضانة البنت يكون له اخذها من أمها حيث تزوجت وهربت بها سيما من غير اذنه (اجاب) بتزوج الأم بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها و ينتقل الحق فيها للأم الاب الصالحة لذلك حيث لم يكن لام الصغيرة أم صالحة للحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت وولد البنت عمرها عشر سنين والولد عمره ثمان سنين ولهما أم وأبوهما توفي فهل اذا بلغا هذا السن يكون لاختيهما من أبيهما أخذهما والحال هذه (اجاب) نعم يكون للاخ المذكور ضم اخته وأخيه الى نفسه حيث بلغ سنهما ما ذكر لا انتهاء حضانتها الأم بل بلوغ سن العلام سبع سنين وبلوغ سن الانثى تسع سنين على ما عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد عمره ثلاث سنين حضنته أمه بأجر الى أن تزوجت أجنيبا فنع الاجرم أراد اخذها لأمه والحال ان أم الرجل المذكور تخدم برسم انها كخفيه جماعة فهل اذا لم تكن صالحة لحضانة الولد ولأم المحضون عمة تكون هي أحق منها (اجاب) بتزوج أم الصغير بغير محرم منه ينتقل الحق في حضانتها لأم الاب عند عدم أم الأم اذا كانت قادرة على القيام بتربيته صالحة للحضانة والالتكّن كذلك ينتقل الحق فيها لمن لها حق الحضانت بعد هجران النساء الصالحات لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في نجراسكندرية وطلقتها في القناطر الخيرية وخلف منها بنتاً وقد فرض لها فرضاً شرعياً قدر ما علموا وبلد المطلقة شبين السكوم وتريد فراق البنت من أبيها وترحل الى بلدتها وأبوها لم يرض بفرق بنته ومع ذلك يدفع لها الفرض المحمول عليه فهل يجوز فراق بنته منه وتأخذها أمها وتزوج بلدتها (اجاب) لا تاخر مطلقته بولدها الا الى وطنها وقد تكبها الله فليس للمطلقة المذكورة الانتقال بينتها الى البلدة المذكورة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته من مدة سنتين وله منها ابن صغير سنه ست سنوات فهل اذا كانت الأم تتركه ضائعاً فيخشي عليه الضياع والملاك لكونها مشغولة بخدمة الناس في البيوت وتركه من غير من يتعهده لا يكون لها حق في حضانتها و يكون لابي الابن اخذها منها ودفعه لاخته الشقيقة حيث كانت خالية من الزوج وصالحة للحضانة (اجاب) الا حق بحضانة الصغير امه اذا لم يقم بها مانع ولم يخش على الصغير الضياع عندها والانتقال الحق في حضانتها لعمته اذا كانت صالحة ولم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت صغيرة وأم الصغيرة مشغولة ببيع القطر في الاسواق وليست متفرغة للحضانة ويخشي على الصغير الضياع عندها ما يشتغلها بالبيع وتركه ككل وقت ضائعة فهل يكون للاب اخذ ابنته حيث كانت الأم بهذه الاوصاف ولم توجد امرأة صالحة للحضانة ممن يستحقها شرعاً (اجاب) نعم يكون للاب اخذ ابنته الصغيرة من امها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

٣٠

١٢٦٨

جمادى الاولى

١

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٦

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

جمادى الثانية

٧

١٢٦٨

على



غادي الثانية سنة

١٥ ١٢٦٨

رجب ٤

١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

٧ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

طلق زوجته وله منها ابن وبنت فحضنتهما الام من غير فرض شيء لهما على الاب واستمرت على ذلك الى انتهاء مدة الحضانة فهل اذا اراد الاب اخذهما وضعهما اليه بعد انتهاء مدة الحضانة يجاب لذلك واذا طلعت الام نفقة لهما في مدة الحضانة ولم تقرض عليه لبا لتراضى ولا يفرض القاضي لانجاب لذلك وتكون متبرعة بما صرفته (اجاب) للاب اخذ ولديه المذكورين حيث انتهت مدة حضانتهم وليس للام مطالبة بشيء من النفقة لتلك المدة ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجا بامرأة خلف منها بنتا فطلعت المرأة من زوجها وتزوجت غيره وتركت البنت عند ابيها مدة ثلاث سنين ونصف فطلعت من الزوج الثاني وحصل لها مرض بالمبارك فتوجهت الى بلداء عند امها لكونها عاجزة قال ان حضرت ام البنت في البلد وطلبت البنت من ابيها والحال ان البنت عند عليا ابوها لانسان تدزوج بها فهل لامها اخذها من زوجها (اجاب) يسقط الحق من حضانة الصغيرة بتزوج امها بغير محرم منها ويعود حق الام فيها بالفرقة حيث لا مانع وبترتيب الحضونة لا يسقط الحق من حضانتها ما بقيت مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض لها نفقة زائدة برجائه الصلح وبعد ذلك وضعت حملها فجعل لها كل يوم قرشا في نظير الرضاعة والحضانة فهل اذا لم ترض وكان هناك من يقبله باقل من ذلك وطلبت أمه الزيادة لا يكون لها ذلك شرعا حيث كان القرش المذكور بقدر أجره المثل وزيادة (اجاب) للام أجر الحضانة بقدر أجر المثل وهي أحق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم يطلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة أولى وترضعه عند أمه كما في الدوا المختار فليس للام المذكورة طلب الزيادة على أجره مثل حضانة ولدها ولا طلب زيادة على ما تأخذه الاجنبية من أجره الرضاع والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه ابنان صغيران بلغ سن احداهما سنتين والاخر رضيع فهل اذا تزوجت وكان لها أم خالية من الأزواج وصالحه للحضانة وخالة كذلك وأراد الاب اخذهما أو احدهما لا يجاب لذلك بل ينتقل الحق في الحضانة لام المذكور لا سيما اذا لم يكن عند الاب من يستحق الحضانة من النساء (اجاب) بتزوج أم الصغيرين المذكورين بغير محرم منهما يسقط حقهما من حضانتهم او ينتقل الحق فيهما لام الام اذا كانت صالحه لها فادارة على القيام بتربيتهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها من مطقة بنت صغيرة بلغ عمرها خمس سنين ونصف ولم ترض أمها ان تحضنها الا بأجر وعنده اخت متبرعة بحضانتها وعنده ابنة عمه كذلك متبرعة بحضانتها شقيقة عليها فهل اذا تزوجت الام رجلا أجنبيا تسقط حضانتها ويكون للاب اخذ بنته منها (اجاب) بتزوج الام بغير محرم من الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق فيها لمن يستحقها بعد الام من النساء الصالحات لذلك فان لم توجد من تصلح أو وجدت وكانت غير صالحه

يكون

سنة رجب

١٢ ١٢٦٨

١٩ ١٢٦٨

٢٦ ١٢٦٨

١٠ شعبان ١٢٦٨

١١ ١٢٦٨

١٨ ١٢٦٨

يكون للاب ضم ابنته اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت سنين ست سنين وابن سنة ستة أشهر فهل اذا تزوجت أمهما بغير محرم من الصغيرين ولها أم غير متروجة وهي صالحه للحضانة فادارة عليها تنتقل الحضانة لجدتها وليس لابيها ما حق في الحضانة (اجاب) نعم بتزوج الام بغير محرم من الصغيرين المذكورين ينتقل الحق فيهما للجدة أم الام حيث لم يقم بها مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها ابنتا وجعل لها مقدار من الدراهم أجره حضانة لطفله منها وتزوجت أجنبيا من الصغير وانتقلت الحضانة والمفروض لامها بالوجه الشرعي وصارت تحضنه مدة وترتب لها عند زوج بنتها مبلغ من ذلك فهل يؤمر بدفعها والحال هذه (اجاب) على الاب القيام بأجرة الحضانة للجدة المذكورة ويؤمر بدفع ما تجب عليه من المقرر لها والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة بلغت من العمر اثني عشرة سنة وهي في حضانة أمها فتزوجت أمها أجنبيا فهل لابيها اخذها منها (اجاب) تنتهي حضانة الانثى ببلوغ سناتها سبع سنين على ما عليه الفتوى فالاب المذكور اخذ بنته من أمها حيث كان عمرها ما ذكر وان لم تتزوج الام باجنبي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها نحو عشرين سنين وأخذها من أمها بلوغها هذا السن فهل اذا أراد السفر بها الى جهة مع جلة عيال له وأرادت أمها مانع من السفر لا تجاب لذلك (اجاب) أقوى مولا تأخير الدين بأن للاب ان يسافر بولده بعد انقضاء مدة الحضانة فاذا بلغ سن البنت عشرين سنين كما هو مذكور يكون لابيها السفر بها وليس لامها والحال هذه معارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين وفرض لها قدر ما علم من النفقة لكل يوم يدفعه لها فهل اذا كانت ام الصغيرة مشغولة بالبيع والشراء بموجب بينة تشهد على انها تبيع في الاسواق ومن عادت بذلك ولطلق أم خالية من الأزواج صالحه للحضانة ينتقل الحق لها مادامت أم الصغيرة كذلك (اجاب) يسقط حق الام من حضانة الصغيرة المذكورة بخروجها كل وقت وتركها البنت ضائعة اذ هي ليست أمه وبقاها وينتقل الحق في حضانتها لام الاب الصالحة للحضانة التي لم يقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنة ثلاث سنين فتزوجت أم الصغير باجنبي ليس له حق في الحضانة ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها ولا لابي الصغير الصالحة للحضانة خالية من الأزواج فادارة على الحضانة فهل والحال هذه يكون لابي الصغير اخذها وتسليمه لأمه الصالحة للحضانة (اجاب) بتزوج أم الصغير المذكور باجنبي منه يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في الام الاب الصالحة لذلك حيث لم يقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها من النساء والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة ماتت أمها وسنها الاثنى نحو خمس سنين ارادت ام الام اخذها من ابيها فأتع فهل يكون لام الام



أخذها منه جبراً لا انتقالاً للحضنة لها حيث لم تكن متزوجة باجني وكانت صالحة للحضنة (أجاب) الحق في حضنة الصغيرة المذكورة والحال هذه لأمها الصالحة للحضنة القادرة عليها التي لم يقيمها مانع فلها أخذها من أبيها وضمها إليها حتى تنتهي مدة حضنتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها خمس سنين فتزوجت مطلقته باجني من الصغيرة ولها أم لا تحضن الصغيرة إلا بآخرة وهو معسر بها وعنده متبرعة بها وهي أمه فهل إذا ثبت اعساره بشهادة البيعة الشرعية يقال لها أما أن تحضنها بلاجرة أو تدفعها إلى أبيها يدفعها محرمة المتبرعة له بذلك (أجاب) إذا كان الأب ظاهر الاعسار ولم ترض المجدة أم الأم بتربية الصغيرة مجاناً دفعت الصغيرة لأم الأب المتبرعة بالحضنة حيث كانت صالحة لذلك ولم يقيمها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولدان من امرأتين مطلقتين بلغ أحدهما سبع سنين وطعن في الثامنة والآخر عمره ثمان سنين وطعن في التاسعة فهل يكون له أخذها مشرعاً (أجاب) تنتهي حضنة الصغير بلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فالأب المذكور ضم إليه المذكورين إليه إذا بلغا هذا السن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن فهل إذا كان الأب معسراً ظاهر الاعسار وعنده متبرعة بالحضنة والأم لا تحضن إلا بآخرة يقال للأم أما أن تحضنيه بلاجرة وأما أن تدفعه لآبيه يدفعه للتبرعة بالحضنة الصالحة لها (أجاب) إذا كان الأب معسراً ولم ترض الأم بتربية الصغير مجاناً دفع للتبرعة إذا كانت صالحة لذلك وهي عن يستحقها بعد الأم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابنتان بلغ سن أحدهما ثمان سنوات والثاني أربع سنين والبنت تسع سنين فهل تنتهي حضنة البنت والابن ببلوغ السن المذكور ويكون للأب أخذها وضمها لنفسه (أجاب) إذا بلغ سن الأنثى تسع سنين والعلام سبع سنين يكون لآبيهما أخذها من أهمها على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في بكر بالغة لم يكن لها أب ولا جد أراد أخوها ضمه لنفسه خوفاً عليها من الفساد والتلف هل يكون له ذلك حيث كان الأخ المذكور غير مفسد وتجب البكر المذكورة إذا امتعت من ضمها إليه والحال هذه (أجاب) في التنوير بلغت الجارية مبلغ النساء أن بكر اضمه الأب إلى نفسه وإن ثيباً لا إذا لم تكن مأمونة على نفسها ثم قال والجدة غزلة الأب فيه وإن لم يكن لها أب ولا جد ولها أخ أو عم فله ضمها إن لم يكن مفسداً وإن مفسداً لا له ومنه يبع لم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ست سنين فأخذها أبوها قهراً عن مطلقته ودفعها لأمه أمه الأخرى لتحضنها بدل أمها فهل يكون الحق في حضنة البنت المذكورة لأمها إلى بلوغ سن الحضنة وتؤم الضرر بردها إلى أمها حيث لم يقيمها مانع شرعي (أجاب) الأم أحق بحضنة ابنتها حتى تنتهي على ما عليه الفتوى وقد رتب سبع سنين حيث كانت أم الصغيرة

المذكورة

المذكورة قادرة على الحضنة صالحة لها لا يكون للأب أخذها منها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها خمس سنين وللصغيرة جدّة من قبل الأم متزوجة باجني من الصغيرة ولم يكن لها سواها عن يقدم على الأب من قبل الأم فهل والحال هذه يكون للأب أخذها وضمها إليه (أجاب) لاحق للجدّة أم الأم في حضنة بنتها الصغيرة حيث كانت المجدة متزوجة باجني من الصغيرة وللأب أخذ بنته وضمها إليه إذا لم يوجد من النساء الصالحات للحضنة من يقدم عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة وتزوجت أمها غيره فهل إذا أرادت أمها أخذها لاتباع ذلك ويكون للأب ضمها وضمتها لنفسه إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم يكون للأب بل عليه ضم ابنته المذكورة إلى نفسه والحال ما ذكر وليس للأم أخذها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة نصرانية سنها ثلاث عشرة سنة أسلم أبوها وتركها عند أمها الذمية وبعد بلوغها مسلمة عاقلة مستقلة برأيها تنازع في ضمها أبوها المسلم وأمها النصرانية كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) صرحوا بأن الأنثى إذا بلغت مبلغ النساء وكانت بكر اضمه الأب إلى نفسه إلا إذا دخلت في السن واجتمع لها رأي بأن تم عقمها بحيث لا تتحدع فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وإن كانت ثيباً لا يضمه الأب إلى نفسه إلا إذا لم تسكن مأمونة على نفسها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد ذكر وورثه بعضهم عاقل رشيد وبعضهم قاصر دون البلوغ فأقام الحاكم الشرعي والد القاصر بن وصيا عليهم وقسم تركه المتوفى بين الورثة بالقرض الشرعية وكل من البالغين أخذ نصيبه وما خص القاصر بن سلم إلى والدتهم ثم بعد ذلك أخذت أولادها القصر وما خصهم من الارث وتوجهت بهم فوق مسافة القصر عن محل اخوتهم البالغين وصارت تنفق عليهم من مالهم حتى لم يبق عندهم شيء وأهملت شأنهم في التربية ولم تعلم أحداً منهم صنعة وصاروا يسألون الناس في الاسواق وتحقق ضياعهم لعدم وجود مال لهم وبعض اخوتهم البالغين له قدرة على تربيتهم والتفقه عليهم فهل إذا طلب هؤلاء القصر الذين انتهت مدة حضانتهم المتعرضين لسؤال الناس بالاسواق ليربيهم ويعلمهم تبرعاً من عنده وحفظاً لآخوته من الضياع يسوغ له ذلك وإذا تعرضت له والدتهم التي أنفقت مالهم واضاعتهم لا يلتفت إلى قولها حفظ هؤلاء الأيتام القاصر بن من الضياع (أجاب) إذا بلغ سن الغلام سبع سنين يكون لآخوته البالغين ضمهم إلى أنفسهم لسقوط حق حضنة الأم كما يكون لهم ضم الأنثى إذا بلغ سنها تسع سنين لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ماتت عن أخوة أشقاء وعن أخوة لاب وعن زوجته وعن أولاد قصر في حضنة أمهم فهل إذا تزوجت أم الأولاد اجنبياً ليس له حق في الحضنة تسقط حضانتها ويكون للعالم التحقيق أخذ الأولاد وضمهم إليه شرعاً (أجاب) يسقط الحق في حضنة الصغير يتزوج الحضنة



محرم سنة

٢٣ ١٢٦٩

صفر

١٣ ١٢٦٩

١٨ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٦٩

ربيع الاول

١١ ١٢٦٩

ياجنبي منه وللم الثقيق ضمهم اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه من العصابات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها الاثني عشر سنين وتزوجت امها من آخر ولا مالبنت ام اخذت البنت في حضنتها ولا في البنت المذكورة ام فهل له اخذ البنت بحضنها امه (اجاب) تنتهي حضنة الانثى ببلوغ سناتها سبع سنين على ما عليه الفتوى في حيث بلغ سن البنت المذكورة عشر سنين كما هو مذکور فلا حق للحاضنة في حضنتها ويكون للاب ضمها الى نفسه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ شقيق قاصر في حضنة امه بلغ سنه ثمان سنين اراد ذلك الاخ اخذه من امه فهل له ذلك حيث لم تكن وصيا عليه واذا باع ارضاً خربة يملكها لامرأتين بمن حال له طلبه من المشتريتين اذا كان البيع صحيحاً (اجاب) للبائع المطالبة بثمن ما باعه حيث لا مانع وتنتهي حضنة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى فلا اخ المذكور اخذ اخيه من امه اذا كان سنه ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في بنت بالغة رشيدة ثيب فهل والحال هذه تخير بين ابويها فاذا اختارت امها تجاب لذلك سيما وهي عاقلة مأمونة على نفسها (اجاب) اذا بلغت الانثى المذكورة ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث اجبت وليس لابيها ضمها الى نفسه حيث لم يخش عليها وكانت مأمونة على نفسها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وهي حامل ثم بعد الطلاق وضعت ذكراً فادوا والده الموسر ان يأخذه عنده ليرضعه فامتنعت المطلقة المذكورة من ذلك وطلبت ان ترضعه باجرة مثلها فهل تجاب لذلك وتكون احق بحضنة الغلام المذكور حيث كانت صالحة لها حتى تنتهي مدة الحضنة ويلزم القاضي الزوج باجرة رضاعه وحضنته حيث كان الطلاق ثلاثاً وانقضت عدتها (اجاب) الام الصالحة للحضنة احق بحضنة الغلام حتى يستغنى عن النساء وقد بسبح سنين وبه يبقى وتستحق المحاضنة اجرة الحضنة اذ لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه وهي غير باجرة ارضاعه ونفقة فعلى الاب المذكور اجرة الحضنة وارضاع ولده وهي احق بارضاعه ما لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنية ولو دون اجر المثل في ارضاعه بل الاجنية اولى ويستأجر الاب من ترضعه عند الام اما اجرة الحضنة فلا لم كما يعلم من كتب المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة انقضت عدتها وهي حاضنة لولد لها سنه ثلاث سنين فهل اذا تزوجت بمن لاحق له في الحضنة تنتقل حضنة الولد لجدة ام امه المتزوجة بجدة حيث كان الاب لأم له ولا جدة (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها باجنبي من الصغير وينتقل الحق في حضنته لأم الام ولو لمع وجود ام الاب حيث كانت صالحة للحضنة قادرة عليها لم يقم بها مانع كتزوجه باجنبي منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقت من زوجها طلاقاً ثنائياً ولها بنت منه ثم تزوجت رجلاً غير محرم للصغيرة واهلها كذلك وتزوجة بغير محرم واختها كذلك وللصغيرة اخت خالية من الزوجات فهل تنتقل الحضنة

٢٧ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

ربيع الثاني

٥ ١٢٦٩

٢٢ ١٢٦٩

لها ان تكون خالية ومن قبلها ليس كذلك اولاً تنتقل لها وتبقى بيد امها (اجاب) يسقط الحق من الحضنة بتزوج الحاضنة باجنبي من الصغيرة واذا كانت الاخت المذكورة صالحة للحضنة قادرة على القيام بتربية الصغيرة ولم يوجد من له حق التقدم عليها خالياً من الموانع يكون حق حضنة الصغيرة المذكورة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنت قاصرة منها وعن اخ فحضنت الصغيرة امها مدة ثم تزوجت وانتقل الحق في حضنتها لام الام الصالحة لها والا ان بلغت الصغيرة سبع سنين ويريد عمها اخذها ونزعها من جدتها امها فهل لا يحجب لذلك ولا يكون له اخذها من جدتها قبل انتهاء سن الحضنة حيث كانت المجدة صالحة لم يقم بها مانع (اجاب) نعم لا يحجب العلم لا تراعى الصغيرة المذكورة من جدتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقة احدهما بلغ سن ثلاث سنين والاخرى ست سنين فارادت الام ان تطالبه باجرة حضنتهما فامتنع من ذلك وهو موسر ويريد ان يأخذ البنت الكبيرة منهما فهل لا يحجب لذلك ويجبر على دفع اجرة حضنتهما الى بلوغهما مدة انتهاء الحضنة شرعاً حيث كانت الام صالحة للحضنة ولم يقم بها مانع شرعي (اجاب) الام احق بحضنة الانثى حتى تنتهي وقد رتب سبع سنين وعليه الفتوى فاذا كانت الام المذكورة صالحة للحضنة لا يكون للاب اخذ بنتيه المذكورتين منها اذا كان الامر ما هو مذکور وعليه نفقتهما واجرة حضنتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سناتها سبع سنين ثم تزوجت الام اجنبياً من الصغيرة فأخذ الاب البنت منها وحجر عليها في بيته فهل والحال هذه تسقط حضنة الام ببلوغ سن البنت ذلك وليس لاحد جبر الاب على اخذ ابنت لامها في بيت زوجها الاجنبي من الصغيرة بدون مسوغ شرعي (اجاب) تسقط حضنة الانثى ببلوغ سناتها سبع سنين على ما عليه الفتوى وليس للاب بعد انقضاء حضنة الصغيرة منع امها من رؤيتها وليس للام ضمها اليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بمناصه

ما قول مولانا الرشيد الى الهدى \* مهدي الانام بمنهج النعمان  
فمن لزوجه ابان وقدمضت \* اقراؤها لكن له بنتان  
صغراهما بلغت سنين تسعة \* كبراهما عشرا كذا ستان  
والام تبغى حضن نين وبعلاها \* قد قال لا بتساي تشتيان  
هل تحرم الام الحضنة منهما \* وابوهما اولي بذال احسان  
لا سيما ان الزمان فساد \* وبغاة بحران يلتقيان  
نرجوا الجواب لتهدى بيانه \* لازلتم انسان عين زمان  
ثم الصلاة على النبي وآله \* ما زال بالهدى هدى الثقلان  
(اجاب)

٢٢ ١٢٦٩



الحمد لله العظيم الشأن \* من شرف الانسان بالعرفان  
اهد بتقاعدا بديع نظمته \* ازرى عقود اللبر والمرجان  
يمتد بتبني الرشاد لتمتدي \* فخذ المدي للحق بالتيان  
ان الصبية تشبهى ان اكلت \* تساو هذا القول ذوالرجحان  
والسبع مده حضنها فاذا انقضت \* فوليا أولى من النسوان  
قد قاله الحبر الامام محمد \* وعليه فتوانا بنى الازمان  
فيكون للاب اخذ بنتي صلبه \* وتبوء تلك الام بالحرمات  
هنا جواب قد ابان عن المدي \* فانظر به واشكر لذى الاحسان  
أقنى به العبد الفقير محمد المهدى هو الحفى والنعماني  
ثم الصلاة على الرسول المصطفى \* من صفوة الاخيار من عدنان

والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهما ابن صغير بلغ سنه سبع سنين  
اراد الاب اخذه وضمه لنفسه فغنته الام من اخذه مة ملة بعدم انتهاء من الحضانة فهل  
اذا اقام الاب بيعة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين ودخل في الثامنة تقبل شهادتها ويكون  
له اخذه منها وضمه لنفسه ولا عبرة به علها المذكور (اجاب) اذا اختلف الاب والام في  
سن الغلام فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة غضبت من زوجها في بيت أبيها ومعهما ولد وبنت سنهما أقل من  
خمس سنين فهل تكون حضانتها لأمها والحال هذه واذا اراد الزوج اخذها منها  
لا يجب لذلك (اجاب) الام أحق بالحضانة قبل الفرقة وبعدها ونشوز الزوجة لا يسقط  
حق الحضانة وتؤم الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مريض له من مطلقته بنت بلغ سنها خمس سنين فرض  
لها أجرة لكل يوم ثلاثون نصف فضة والحال انه معسر غاية الاعسار فهل اذا كان فقيرا  
جدا لا يقدر على أداء المفروض وكانت له خالة خالية من الأزواج متبرعة بالحضانة  
وبالانفاق عليها من مالها ينتقل الحق في الحضانة لها اذا كانت الام لا تحضنها الا باجرا اذا  
تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغيرة بمجانا دفعت  
للمتبرعة بالحضانة حيث كانت صالحة لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من  
مطلقته بلغ سنها أربع سنين فاراد الاب أن يأخذ البنت عنده في بيته نهرا او يدفع  
المفروض لامها وترجع في المبيت عندها ومعهما عن أمها عناد او لم ترض الام بذلك  
وهي خالية من الأزواج صالحة للحضانة فادارة عليها بالحكم في ذلك (اجاب) الام أحق  
بحضانة بنتها المذكور وليس للاب اخذها من الام حيث كانت صالحة للحضانة لم يبق  
بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بعصر ثم طلقها وله بنت صغيرة  
تحضنها والاب يعطيها أجرة حضانتها والا نريد أن تسافر بها الى قرى الصعيد فوق

مسافة القصر فهل والحال هذه لا يمكن المرأة من أخذ البنت معها اذا لم يرض الاب  
المذكور ويكون له اخذها منها ان لم تمتع من السفر (اجاب) نعم لا يمكن المرأة  
المذكورة من السفر ببنتها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها  
ولدها عمره اربع سنوات ومفروض على المطلق المذكور في كل يوم عشرون فضة أجرة  
للحضانة فهل اذا اراد الزوج اخذ الولد ومنع أجرة الحضانة ايسر له ذلك حيث كانت تلك  
المرأة صالحة للحضانة غير عاجزة عن تربية الولد (اجاب) الام أحق بحضانة ابنتها الصغير  
وليس لايه ابطال حقها منها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة في بلد ها وهي مصر ثم انتقل بها الى قرية من قرأها وطلقها طلاقا ثنائيا وله منها ولد  
يحتاج الى الحضانة فهل للمرأة ان تأخذ الولد وتنتقل به بعد انقضاء عدتها الى وطنها الذي  
نكحها فيه وعليه أجرة الحضانة (اجاب) نعم يكون لها الانتقال بالولد الى ما ذكر والحال  
هذه حيث لم يبق بها مانع من الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلق من  
زوجها وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين وزيادة فهل تنتهي حضانتها له بمضي سبع سنين  
والاب اخذه بعد ذلك وضمه اليه شرعا وتجبر على تسليمه له (اجاب) تنتهي حضانة  
الولد المذكور ببلوغ سنه سبع سنين على المقتضى به فاذا تحقق بلوغه هذا السن يكون  
لايه ضمه اليه جبرا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وقصر  
ولله قصر أخ وصي شرعي عليهم من قبل الاب ومن جلة الورثة بنت بلغت من العمر نحو  
اثنى عشرة سنة فهل اذا اراد الاخ الوصي اخذها من أمها وضمها لنفسه ويطعمها من  
ماله تبرعاً منه لاجل توفير نصيبها لزوجها ولا يكون لامها مطالبة بنفقةتها  
(اجاب) نعم يجب الاخ العاصب المذكور لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنتين من غيرهما قاصرتين ولم تبلغ سن الحضانة  
فهل اذا كانت أم القاصرتين المطلقة من زوجها قبل الموت خالية من الأزواج وصالحة  
لحضانتهم ولم يبق بها مانع شرعي يكون الحق في حضانتهم لها وليس لاخت الزوج  
المتزوجة باجنبي من الصغيرتين حق في حضانتهم مع وجود أمهما والحال هذه (اجاب)  
الام أحق بحضانة بنتيها المذكورتين حيث كانت صالحة لذلك ولا حق لعممة في  
حضانتهم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من الضابط خاله بما صورته  
رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما عمرها عشر سنوات والثانية عمرها اثنتا عشرة  
سنة فترزجت غيره فاخذها والدمها ووضعها عند أخت له فماتت تلك الاخت  
تصرف في عليهما مدة طويلة ثم بعد ذلك توفي والدهما فارادت والدة ابنتهما بموته اخذها  
من عمتها فهل ليس لها ذلك وما الحكم (اجاب) الراي للقاضي في ذلك فيضع البنيتين  
ان المذكورتين عند من شاء من النساء الامينات المسلمات القادرات على الحفظ فاذا كانت  
الام او العمة بهذه الاوصاف يكون للقاضي وضعهما عند هاتين لا عاصب لهما محرما



غير فاسق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وله منها ابن سنة ثمان سنين وطعن في التاسعة وللصغير اخ لام واخ عاصب فهل يكون للاخ العاصب حصة اليه واخذه منها ولا حق لها في حضنته لاسيما وقد تزوجت بعد موت ابيه باجنبي من الصغير (اجاب) لا حق للام والحال هذه في حضنته ولها ولها ولاخيه العاصب حصة الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضارر رها زوجها فالتزم ابوها بالمال من الحقوق الشرعية من مؤخر ونفقة عدة وان يطلقها فرضي الزوج بذلك وطلقها فهل اذا طلقها زوجها وله منها بنت رضية يكون لام البنت مطالبة المطلق بأجرة الحضانة الى انتهاء سنينها شرعا حيث كانت خالصة من الزوج ولم يقيم بها مانع شرعي (اجاب) الام احق بحضنة بنتها الصغيرة اذا كانت الام صاحبة لها وعلى الاب نفقة ابنته وأجرة الحضانة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ظاهر الاعسار له ابن رضيع من مطلقته طلبت أجرة الارضاع والحضنة وامتنعت من تربيته بغير أجر وللصغير أخت من ابيه قالت انا ارضعه وأربيه بغير أجر فهل حيث لم ترض ام الصغير بترتيبه بغير أجر يكون للاب اخذه منها ودفعه للتبرعة حيث كان اعساره ظاهرا بينا (اجاب) اذا كان الاب معسرا وأبت الام عن تربية الصغير مجانا دفع للتبرعة اذا كانت صاحبة لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة سنها ست سنين كانت في حضنة أمها ثم تزوجت أمها اجنبا عنها ولها اختان لاب متزوجتان باجنبي عنها ايضا ولها أخ من الاب عاصب لم يوجد لها اقارب غير من ذكر فهل يسقط حق النسوة المذكورات من حضنتها بتزوج كل منهن باجنبي ويكون لاختها العاصب المذكور حصة الى نفسه وحضنتها (اجاب) يسقط حق الحضنة بتزوجها بغير محرم من الصغيرة وحيث لم يكن للبنت المذكورة حاضنة من النساء الصالحات للحضنة يكون لاختها العاصب المذكور حصة الى نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ودخل بها وأتى منها بنت رضية عمرها سنة فهل اذا طلقها زوجها يكون الحق في حضنتها بنتها الى تسع سنين وليس للاب اخذها قبل ذلك حيث لم يقيم بها مانع شرعي وعلى الاب الاتفاق على ابنته وأجرة الرضاع مادامت في حضنة الام (اجاب) نعم اذا كانت ام الصغيرة المذكورة صاحبة للحضنة لا يكون لابها اخذها منها والحال هذه وعلى الاب الاتفاق على بنته الصغيرة وعليه ايضا أجرة حضنتها وارضاعها بعد تزوجها من عدته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه ابن بلغ سنة سبع سنين وزيادة وبنت بلغ سنين فادعت بأنها حامل ففرض عليه القاضي نفقة لعدتها ولولا دها معلومة القدر لكل يوم فصار يدفع لها ما فرض عليه مدة اثنين وعشرين شهرا ولم تضع وتبين ان لا حمل بها وأقرت بأنها حاضنة ثلاث حيض بخضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر تؤخذ باقرارها بانقضاء عدتها ولا مطالبة لها عليه بعد ذلك بنفقة عدتها ويكون له اخذ ابنتها بحضنته يباو

سنة سبع سنين وطغنه في الثامنة (اجاب) اذا ثبت اقرار المعتدة المذكورة بانقضاء عدتها لا يكون لها المطالبة بنفقة العدة بعد ذلك والحق في حضنة الصغير لأمه حيث كانت صاحبة للحضنة حتى يبلغ عمره سبع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضنة أمها فتزوجت أمها برجل اجنبي من الصغيرة وللبنت جدة من قبل أمها وجدة من قبل ابيها فهل والحال هذه تنقل الحضنة لجدة أم الام حيث كانت صاحبة لها او قادمة عليها وليس لجدة أم قبل الاب حق في الحضنة مادامت أم الام موجودة (اجاب) اذا تزوجت أم الصغيرة بغير محرم منها سقط حق الام من الحضنة وانتقل الحق فيها للجددة أم الام حيث كانت صاحبة لذلك وتقدم على أم الاب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية وتر يد اخذ أجرة منه على ارضاعها وحضنتها وهو معسر جدا ظاهر الاعسار وله أم متبرعة بالحضنة والرضاع خالصة من الزوج فهل يمكن من اخذها من أمها ودفعها للتبرعة حيث كان معسرا (اجاب) الام احق بارضاع ولها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما تأخذها الاجنبية ولودون أجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها في الارضاع واذا كان الاب معسرا ولم ترض الام بتربية الصغيرة مجانا دفعت للتبرعة المذكورة حيث كانت صاحبة للحضنة من أهلها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت صغيرة بلغت من العمر سنتين وعن أخت شقيقة خالصة من الزوج صاحبة للحضنة فهل يكون الحق في حضنة الصغيرة لخالة الصغيرة المذكورة حيث لم يكن هناك من يقدم عليها من جهة الاب (اجاب) نعم تكون حضنة الصغيرة المذكورة لخالتها والحال هذه حيث كانت صاحبة للحضنة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة تزوجت رجلا ثم طلقها وانقضت عدتها منه وأرادت المالك عند أمها فنعها اخوها من ذلك وأمرها بالاقامة معه قهر اعليها فهل يكون لها الاقامة حيث شاءت اذا كانت مأمونة على نفسها وطغنت في السن او يكون لاختها حصة اليه (اجاب) اذا طغنت البالغة في السن وكانت مأمونة على نفسها يكون لها السكنى حيث ارادت وليس لاختها معارضة تبايدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وولد عمر البنت ثلاث عشرة سنة وعمر الولد احدى عشرة سنة فهل لا يكون للام حق في حضنتهما حيث بلغا هذا السن ويكون للاب اخذهما منها وضما اليه والحال ما ذكر (اجاب) نعم يكون للاب ضم ولديه المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره ثلاث سنين وبنت عمرها ست سنين يريد الاب ضمهما اليه فهل والحال هذه لا تنتهي حضنتهما بلوغ سنهما هذا السن المذكور ويكسبون للام اخذهما من ابيهما الى ان يبلغا سن الحضنة شرعا (اجاب) الام احق بحضنة اولادها قبل الفرقة وبعد الى انتهاء مدة الحضنة حيث كانت صاحبة لها لم يقيم



بها مانع ومدة الحضانة تنتهي ببلوغ الذكور سبع سنين والآنثى تسع سنين على ما عليه  
الفتوى فليس للاب اخذ ولديه من أمهما اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه بنتان احدهما بنت تسع سنين والاخرى بنت  
اربعة سنين وقرر عليه الحاكم الشرعي كل يوم اربعين فضة ثم بعد مدة تزوجت اجنبيا  
فهل تسقط حضانتها والاب اخذ اولاده منها حيث لم يوجد للبنتين من يقدم على الاب  
من النساء من قبل الام والاب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي  
في حق البنت الصغيرة وبلوغ الثانية تسع سنين ولم يكن للصغيرة من يقدم على الاب في  
حضانتها كان للاب ضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
بنت صغيرة بلغ سنهما ثمان سنين فهل اذا تزوجت أم الصغيرة بعد وفاء العدة بعدة وكان لها  
أم عيياء غير صالحة للحضانة ولا في الصغيرة أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة يتنقل  
الحق لها حيث لم يكن هنالك من تقدم عليها من قبل أم الصغيرة من النساء (اجاب) اذا  
سقطت حضانة الام بتزوجها باجنبي من الصغيرة وتحقق في أم الام ما يسقط حضانتها  
يكون لام الاب ضمها اليها حيث كانت صالحة للحضانة لم يبق بها مانع وليس مجرد العمى  
مستطاع القدرة على الحفظ فلو كانت عاجزة لا يكون لها حق في الحضانة كما يستفاد من  
رد المحتار من اول الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقة بلغ سنها  
سبع سنين فاخذها الاب من الام وضمها في عياله بدون مسوغ قبل انتهاء مدة الحضانة  
فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية عن الأزواج وصالحة للحضانة ويحيز الاب  
على تسليم البنت للام ولها مطالبة بنفقة الصغيرة واجرة حضانتها (اجاب) الام أحق  
بحضانة ابنتها الصغيرة قبل الفرقه وبعدها الى ان تبلغ تسع سنين حيث كانت صالحة  
للحضانة قادرة عليها لم يبق بها مانع فللام المذكورة ضم ابنتها اليها اذا كان الامر كذلك  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن جاوز سنه سبع سنين بل طعن  
في التاسعة فهل يكون لايه اخذه من أمه وضمها اليه بالرضا أمه حيث كان الامر ما هو  
مذكور (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنه المذكور اليه جبر وليس لامه في حضانتها  
حق اذا كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة  
ماتت أمها وارت مقيمة عند جدتها أم أمها وخواها لم يريد الا ان الاب ضمها لنفسه  
وهو متزوج بامرأتين اجنبيتين منها فهل اذا ارادت البنت المذكورة الاقامة مع جدتها  
المذكورة وكانت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأى تسكن حيث  
شاءت وليس للاب جبرها على اسكانها معه (اجاب) بلغت الجارية مبلغ النساء ان بكرها  
ضمها الاب الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى أي تم عقلمها بحيث لا تخدع  
فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عاينها كما صرح بذلك في كتب مذهبنافان فقد شئ  
من ذلك يكون للاب ضمها اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يطلق

زوجته

زوجته وله منها بنتان سن احدهما ثمان سنين والاخرى احدى عشرة سنة فهل اذا وقعت  
الفرقة بينهما يكون للاب المطلق ضم من بلغت احدى عشرة سنة الى نفسه وليس لامها  
حق في حضانتها حيث بلغت هذا السن (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته المذكورة  
الى نفسه ولا حق لامها في حضانتها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها  
زوجها ولها منه بنت بلغ سنها تسع سنين وعة عليها والدها الشخص ولم يدخل بها فهل اذا  
طلبت الام حضانتها وتقدير نفقة لها لا يجاب الى ذلك (اجاب) تنتهي حضانة الصغيرة  
ببلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى فليس لامها حق في حضانتها بعد ذلك والله اعلم  
(سئل) في رجل تزوج امرأة من منوف العلاء بلدهما ومكث معهما مدة من السنين هنالك  
ثم بعد ذلك حضر الى مصر واستخدم بها فجاءت له زوجته فطلقها وله منها ابن رضيع فقهر  
على نفسه لها كل يوم عشرة فضة أجرة الرضاع والحضانة ثم سافرت الى بلادها ومكثت  
هنالك حتى تجمد لها قدر من الدراهم فطلبت منه ما تجمد فامتنع من ذلك متعللا بانها  
سافرت بولدها الى بلادها التي عقد عليها فيها فهل لا عبرة بتعاليه بذلك ويحيز الزوج المطلق  
على دفع ما تجمد عليه من أجرة الرضاع والحضانة لمطابقته (اجاب) نعم يحيز الزوج المذكور  
على دفع ما تجمد عليه مما ذكر ولا عبرة بتعاليه المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنه البالغ وعن ابنته وترك دارا صغيرة وعليه  
ديون فهل اذا دفعت الزوجة ما يخصها من الدين يكون لها اخذ نصيبها من الدار واذا  
انتهت مدة الحضانة يكون لاني البنت الشقي اخذها وضمها اليه شرعا (اجاب) نعم  
للزوجة المذكورة اخذ نصيبها من الدار الموروثة عن زوجها حيث لا مانع وفي رد المحتار  
من فصل الحبس قال أي في جامع الفصولين وجاز لاحد الورثة استخلاص العين من  
التركة باداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وقوله باداء قيمته الخ قال الرمي  
في حاشيته عليه هذا اذا لم يكن الدين زائدا لانه ذكر قبله ان الدين لو كان زائدا على التركة  
فلهم استخلاصها باداء دينه كما لا يقدر تركه كقن جني يقديه مولا مبارشه اه واذا  
انتهت حضانة الصغيرة يكون لايها ضمها اليه ان لم يكن مفسدا والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وولدين احدهما صغير مرضع سنه سنة وثمانية أشهر والثاني سنه  
سبع سنين فتزوجت اجنبيا من الصغير ولم يكن له احد يستحق الحضانة بعدها فهل  
يكون لعمهما أخى أبيهما اخذ الولدين وضمهما اليه ولا حق لامهما في الحضانة حينئذ  
(اجاب) تنتهي حضانة الصغير ببلوغ سنه سبع سنين على ما عليه الفتوى وتسقط  
حضانة الام بتزوجها اجنبيا من المحضون حيث كان الحال ما ذكر يكون للام المذكور  
ضمها اليه اذا لم يوجد من يقدم عليه ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت  
عن بنت فطلبت أم الميتة من الاب اخذ البنت عندها وتبرعت بالحضانة والنفقة لبنت  
بنتها فسلمت لها البنت على ذلك ثم جاءت الجدة الآن تطالب الاب بنفقة البنت في المدة

صفر  
٤



المأضية ولم يقر عليه نفقة البنت من طرفها كشرعي ولم يقع بينهما تراض على نفقة بل تبرعت بحضانتها ونفقة أهلها لا يكون عليه نفقة بذلك وإذا أراد أخذ ابنته من عند جدتها وكان عمر البنت يزيد عن عشر سنوات يكون للأب أخذها شرعا (اجاب) ليس للجدّة مطالبة الأب بنفقة ما مضى حيث الحال ما ذكر وللأب ضم ابنته إليه إذا بلغت هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابنتان محضتان تحت يد أمهما أحدهما بلغت ثلاث عشرة سنة والثانية بلغت عشر سنين وأراد الأب تزويجهما من أمهما لدفع الكفاية والضرر عنه فهل يجب لذلك وتخير الأم على تسليمهما (اجاب) تنتهي حضنة الصغيرة ببلوغها تسع سنين على ما عليه الفتوى فإذا تحقق ما ذكر يكون للأب أخذهما من أمهما المطلقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاقل بالغ رشيد مأمون على نفسه في معيشة وحده بكسبه وسعيه الخاص به تزوج امرأة ودخل بها وعاش بها مدة وله اب يريد الآن الأب ضم ابنته المذكورة إليه فهل إذا كان ابنه مأمونا على نفسه واستغنى برأيه لا يكون لابيه ضم ابنته المذكورة إليه جبراً عنه في معيشته والحال هذه (اجاب) نعم لا يكون للأب ضم ابنته المذكورة إلى عياله جبراً والحال هذه حيث لم تخص عليه الفتنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها خمس سنين ثم بعد مدة تزوجت أم الصغيرة برجل أجنبي من الصغيرة فهل إذا كان لها أم ينتقل الحق لها في الحضنة حيث كانت صالحة لها وإذا عقد عليها الأب لقاصر بحضرة وليه لا يقطع العقد حق حضنة الجدّة لها سيم أو هي غير مطبقة للوطء (اجاب) الحق في حضنة الصغيرة المذكورة لجدتها أم الأم الصالحة للحضنة حيث لم يقرها مانع ولا يسقط حق الحضنة بتزوج الصغيرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنتان صغيرتان في حضنة أمهما وتريد الأم أن تحضنهما باجراً والحال أنها غير صالحة للحضنة لكونها تباع وتترى وتترك الصغيرتين ضائعتين وللأب أم خالية عن الأزواج صالحة للحضنة فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية تقدم أم الأب الخالية عن الأزواج الصالحة للحضنة على أم الصغيرتين في الحضنة (اجاب) إذا كانت الأم غير مأمونة على الصغيرتين بأن يخرج كل وقت وتتركهما ضائعتين يسقط حقها في الحضنة وينتقل الحق فيها للجدّة المذكورة والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يقدم عليها ولم يقرها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في هذه البلدة أعني مصر المحروسة وخلف منها ولداً عمره خمس سنوات ثم طلقها فهل إذا أرادت الانتقال بالولد من بلد أبيه التي نكحها فيها لا يجب لذلك ويكون للأب أخذ ابنته منها جبراً عليها سيما إذا كان الانتقال إلى بلدة بعيدة عن البلدة المذكورة (اجاب) ليس للطلقة بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا كان ما انتقلت إليه بالولد وطنها وقد نكحها ثم والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل

أبيه له مال وقد بلغ سن هذا القاصر إحدى عشرة سنة فخاف الوصي الذي هو خاله عليه من إقامته وحده وخاف أيضاً على ماله الموجود بالانزله ويريد الوصي المذكور ضم هذا القاصر إلى عياله والصرف عليه من مال نفسه متبرعاً وحفظ مال القاصر إلى بلوغه رشيداً فهل يجب لذلك وتسقط حضنة الأم حيث لم يوجد للصغير من يقدم على الحال الوصي المذكور من العصبية ولا من ذوى الأرحام (اجاب) نعم يكون للحال الوصي المذكور ضمّه إليه وحفظ ماله إذا كان الواقع ما هو مسطور قال في الملتقى وشرحه ثم أي بعد انتهاء مدة الحضنة يجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لأن الصيانة عليه اه ومثله في شرح المجمع لابن مالك كفي تنقيح الحامدية وفيها وفي حاشية الخیر الرملی علی المنع قوله ويأخذها الأب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الأب عند عدمه ممن له حق الحضنة قال في المنهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية وإن لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة فمن سواه من العصبية الأقرب فالأقرب غير أن الأنثى لا تدفع إلا إلى محرم ومثله في الخلاصة والتتارخانية اه ومثله في حاشيته على البحر اه وفي رد المحتار من الحضنة قلت بقي ما إذا انتهت الحضنة ولم يوجد له عصبية ولا وصي فالظاهر أنه يترك عند الحاضنة إلا أن يرى القاضي غيرها أولى له اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما منه بنت عمرها خمس سنين ومقرر على نفسه لمساكن يوم أربعين فضة ويريد أن يزوجهما فهل إذا زوجها له أن يأخذها من أمها أو تبقى عندها حتى تصلح للاستمتاع بها ونفقة عليها (اجاب) لا يسقط الحضنة بتزويج الصغيرة في مدة الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه سبع سنين ووطعن في الثامنة فهل تنتهي حضنة الصغير ببلوغه السن المذكورة ويكون لابيه أخذه وضمه لنفسه والحال هذه (اجاب) نعم تنتهي حضنة المذكورة ببلوغه هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له صغير من مباتته المنقضية العدة ولا تحضنه أمه إلا باجراً والأب معسر وعنده خالته متبرعة له بحضنته ونفقة فهل يقال لام الصغير أما أن تحضنه بالأجر أو تدفعه لخالته الأب المتبرعة له بذلك (اجاب) إذا كان الأب ظاهر الاعسار وأبت الأم أن تحضن الصغير إلا باجراً ولا ي الصغير خالته متبرعة بحضنته خالية من الأزواج غير المحارم قادرة عليها لم يكن بها مانع يقال للأم أما أن تسمى الصغير مجاًلاً أو تدفعه للمتبرعة المذكورة وليس للخالته منع الولد عن أمه فإن اختل حال الخالته لا يدفع إليها والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة أقرت باتقضاء عدتها بالحيض في مدة تحمله وهي ثمانية أشهر وتريد أن تزوج باجني ولها رضيع من مطلقها فهل يقبل قولها في انتضاء عدتها وينتقل الحضنة بتزويجها لأمها حيث كانت قادرة عليها صالحة لها مأمونة على تربية الولد المذكور والجدّة لها بيت غير بيت الراب تسكن فيه مع الصغير لا مع الراب (اجاب) نعم يقبل قولها في انتضاء عدتها في مثل تلك المدة بالحيض بل في شهرين على



المقضى به و يتزوج أم الصغير أجنيا منه يسقط حقها في حضانتها و ينتقل الحق لام الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة على القيام بغيرها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت في حضانتها أمها بلغ سنها تسع سنين فهل والحال هذه يكون للاب أخذها وتربيتها وتسقط حضانتها (أجاب) نعم للاب ضم ابنته إلى نفسه حيث بلغ سنها تسع سنين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مطلقه مبانة ومنقضية العدة منه وله منها ابن صغير تزوجت باجني من الصغير فهل تسقط حضانتها منه وإذا كان لها أم متزوجة بصغير ساكنة مع ابنتها مع زوج بنتها في بيت واحد وطلبت أن تحضن الصغير وفرض لها على أبيه أجرة حضانتها والاب معسر بها وتأتي من حضانتها الاباحة وعند خاتمه وعمه كل منهما تحضنه وتبرع له بحضانتها ونفقة يقال للجددة أما أن تحضنه بلا أجر أو تدفعه لآخره المتبرع له بها لاسيما وإن الجدة تستديم الخروج من بيتها كل يوم ولا تستقر فيه على الدوام وتترك ضائعها ويخشى على الصغير (أجاب) لحالة الصغير المذكورة كورضه اليها متبرعة بحضانتها إن كان الواقع ما هو مذكور وكانت الحالة صالحة لحضانتها قادرة عليها لم يكن بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت قاصرة بلغت من العمر ثلاث سنين وهو يدفع لامها كل يوم المفروض عليه من النفقة تلك المدة الآن تزوجت أم الصغيرة باجني فهل إذا كان لابي الصغيرة أم متزوجة بابيه وجدة خالية من الأزواج ينتقل الحق في الحضانة لأمه أو جدته (أجاب) تسقط حضانتها الأم بتزوجها اجنيا من الصغيرة و ينتقل الحق فيها للأم الاب حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها من الجدات من قبل الأم وتقدم على جددة الاب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت بالغة رشيدة من مطلقته مقيمة عند أمها الكونية مأمونة عليها فأراد الاب أخذها من عند أمها وضمان نفسه عند ضرة أمها فأتت البنت المذكورة من ذلك واختارت السكنى عند أمها فهل والحال هذه تجاب لذلك حيث كانت البنت مأمونة على نفسها ودخلت في السن واجتمع لها رأي وليس للاب إجبارها على اسكانها مع ضرة أمها وإذا أرادت أن تزوج نفسها الرجل كفؤها وبهر المثل تجاب لذلك وليس للاب معارضتها في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) ليس للاب ذلك إن كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منها ابن وبنت في حضانتها أمهما فهل إذا كان الاب معسر أظاھر الاعسار وعنده أمه متزوجة بابيه متبرعة بحضانتها هذين الولدين قادرة عليهما صالحة لهما لم يقم بها مانع شرعى فهل يقال لام الصغيرين أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعهما لابيها يدفعهما لأمه المتبرعة بالحضانة القادرة عليها الصالحة لهما (أجاب) إذا كان الاب معسر أظاھر الاعسار وأبى الأم أن تربي الصغيرين مجانا وجددة الصغيرين تطلب ذلك يقال للأم أما أن تحضنهما بلا أجر أو تدفعنهما لجدتهما المتبرعتين بها إذا كانت

صالحه للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها أمه فرض له على نفسه قدر ما معلوم من الدراهم أجرة للحضانة ثم تزوجت الأم الحاضنة اجنيا ليس له حق في الحضانة ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها فهل والحال هذه تنتقل الحضانة للأم وتقدم على غيرها وعلى الاب دفع ما تجدد عليه من الأجرة المفروضة للحضانة إلى انتهاء سن الصغير سبع سنين مدة الحضانة (أجاب) تسقط حضانتها الأم بتزوجها اجنيا من الصغير و ينتقل الحق في حضانتها إلى أم الأم إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وليس لها أن تسكن بالصغير في بيت الراب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنتان من مطلقته أحدهما بنت ثمان سنوات والثانية بنت خمس سنوات والأم المطلقة ليست أهلا للحضانة وليست مؤمنة عليهما لاتباعها وخيانتها والمطلق له أم وجارية فهل والحال هذه تسقط حضانتها والاب أخذها لأن عنده من يصونها من الخروج وغيره أو ما الحكم سيما أنها تخرج كل وقت ولا تستقر في البيت ويخشى على البنتين من تركهما (أجاب) الحضانة للأم قبل الفراق وبعد ما إلى انتهاء مدتها إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة فخورا يضيع به الولد أو غير مأمونة بأن تخرج كل وقت وترك الولد ضائعا فإن كانت الأم المذكورة متصفة بما ذكر ينتقل الحق في حضانتها الصغيرتين المذكورتين لام الاب إن لم توجد أم الأم وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعه ابن رضيع ففرض لها على نفسه أجرة رضاع وحضانة على يد القاضي كل يوم ستين فضة بموجب وثيقة بيدها فهل إذا اتجمل لها قدر معلوم من الدراهم أجرة مدة أشهر ومات ابنها يكون لها مطالبة مطالبتها بما تجب مدتها ويكون دينها عليه يلزمه إداؤه لها (أجاب) تستحق الأم أجرة الحضانة والرضاع إذا لم تكن منكوبة ولا عتدة لابي الصغير فيكون للأم المذكورة مطالبة الاب بما قررته على نفسه من الأجرة المذكورة بعد العدة مدة إرضاعها وحضانتها ولا تسقط الأجرة الماضية بموت الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة ومفروض لامها على المطلق قدر معلوم أجرة حضانتها كل يوم فتزوجت المطلقة باجني من الصغيرة بعد أن سافرت بها إلى غير بلدتها التي نكحها فيها من غير إذن فهل تسقط حضانتها بذلك ولا يلزمه دفع شيء من أجرة الحضانة (أجاب) نعم تسقط حضانتها بما ذكر وعليه أجرة ما مضى قبل المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها صغيرة في حضانتها أمها فتزوجت أم الصغيرة اجنيا ليس له حق في الحضانة فانتقلت الحضانة لأمها فهل إذا كان الاب معسر أظاھر الاعسار وعنده أمه متبرعة بالحضانة قادرة عليها يقال لام أم الصغيرة أما أن تحضنها بلا أجر أو تدفعها لابيها يدفعها لأمه المتبرعة بالحضانة الصالحة لهما (أجاب) إذا ثبت اعسار الاب بالبينة الشرعية يقال لام الأم أما أن تحضن الصغيرة مجانا بلا أجر أو



تدفعها للاب يدفعها لاله الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما سنها اثنا عشرة سنة والثانية بنت عشر سنين فهل اذا طلبهما الاب يمكن من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمكن الاب من اخذ بنتيه المذكورتين من مطلقته حيث بلغتا هذا السن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مبنوته بنت قاصرة في حضنة أمها وبعد مدة تزوجت الام اجنبيا من الصغيرة ولها جدة أم أم متزوجة باجنبي عنها أيضا ولم يكن لها غيرهما الا عمتان شقيقتان خالستان من الأزواج احدهما أكبر من الاخرى كلاتهما ساسا كتمان بمنزل الاب صالحتان للحضانة قادرتان عليهما لم يكن بهما مانع فهل تنتقل الحضانة لاحدهما حيث لم يوجد من يقدم عليهما في الحضنة ويسقط حق الام والجدة من حضنتهما لزوجهما باجنبي من الصغيرة (اجاب) نعم يسقط حق الام والجدة المذكورتين بتزوجهما اجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق الى العمتين في حضنتهما واذا اجتمع من له حق الحضنة يقدم الاصل ثم الاورع ثم الاكبر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه فوضعت بنتا وقد رها القاضي نفقة كل يوم عشر بنفقة نظير حضنتها فرضي المطلق بذلك واستمر الى ان بلغ سن الصغيرة تسع سنين ثم تزوجت أمها رجلا اجنبيا من الصغيرة ففرض أبو الصغيرة على نفسه كل يوم عشرة فضة ورضيت أمها واستمرت على ذلك سنتين فهل والحال هذه لا تستحق أم الصغيرة المذكورة الاما فرضه الاب على نفسه لحضنتها حيث كانت راضية بها وتنتهي حضنة البنت المذكورة ببلوغ سن هذا السن المذكور ويكون لا يبايضاها لنفسه شرعا (اجاب) نعم للاب المذكور ضم ابنته الى نفسه والحال هذه ولا تستحق الزيادة عما ترضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ومن جلتهم بنتان قاصرتان وولد كذلك يبلغ سن احدى البنيتين ست سنين والاخرى أربع سنين وسن الولد ثلاث سنين فضعهم الاب الى نفسه مدعي ان الحضنة له بعد زوجته فهل لا يكون له حق في الحضنة مع وجود الاخت الشقيقة البالغة الخالية من الأزواج وتسكون الحضنة لها وتقرض لها على أبيها أجرة الحضنة ونفقة كاخوتها جبر حيث لم يكن هناك من يقدم على الاخت المذكورة عن له حق الحضنة شرعا (اجاب) الاخت المذكورة متقدمة على الاب في حضنة الصغار مادامت مدتها حيث لم يقم بها مانع وتستحق الصغار المذكورون النفقة على أبيهم اذ لم يكن لهم مال ينفق عليهم منه وتستحق الحاضنة أجرة الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانه عن حادثة مضمونها رجل له من مطلقته ولد سنه ستان مقيم بمصر فذات مرة ذهب لينظره فوجد أمه قد سافرت به الى جهة بلاد السودان وأخبر انها تزوجت رجلا وتوجهت مع زوجها الى تلك الجهة ويريد الاب احضار ولده الى بلده فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا تحقق تزوج أم الصغيرة اجنبيا منه تسقط

حضانتها وينتقل الحق في الحضنة الى من بعدها من النساء فتقدم أم الام ان وجدت صالحة لهذا الامر والا فأم الاب اذا كانت صالحة للحضانة لم يقم بها مانع كزوجها اجنبيا من الصغير ثم من بعدها من النساء كالاخت فان لم يوجد أحد من النساء فالاب ضم ابنته اليه وليس للام السفر بالصغير من بلد العقد الى بلد بينهما تفاوت ولو كان حقها باقيا في الحضنة فبعد سقوط حقها بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه ثم بعد ولادتها بخمسة اشهر تزوجت رجلا اجنبيا من الصغير ولها أم متزوجة بأبيها صالحة للحضانة فهل والحال هذه تسقط حضنة أم الصغير بتزوجها وينتقل حق الحضنة لامها المذكورة الصالحة لها القادرة عليها وليس لابي الصغير حق في حضنة ابنته الصغيرة المذكورة (اجاب) نعم تسقط حضنة الام بتزوجها اجنبيا من المحضون وينتقل الحق في حضنة الصغيرة الى الجدة أم الام والحال هذه اذ لم يقم بها مانع ولم تسك الصغيرة في بيت الراب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بصير بقلبه طلق زوجته وله منها ابنتان أحدهما بلغ سنه ست سنين ونصف والاخر بلغ سنه ستين فهل اذا كان الاب معسر اظهر الاعسار وهناك بنته تشهد باعساره واد أم خاليتها من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها ولم يكن بهما مانع متبرعة بها وتريد أم الصغيرة أجرة الحضنة ابنتها من أبيها يقال لها اما ان تحضنها بالاجر أو تدفعها لابنتها ما يدفعها لاله المتبرعة المذكورة (اجاب) نعم يقال للام اما ان تدفعها للصغير بن جانا أو تدفعها للجدة المذكورة اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في أم تستحق حضنة لصغيرة تزوجت اجنبيا من الصغيرة وللأم المذكورة أم تزوجت اجنبيا ايضا ولها اخت بالغة صالحة قادرة على الحضنة فهل تنتقل الحضنة لاخت الصغيرة حيث كانت صالحة قادرة على الحضنة ولم يكن هناك من تقدم عليها في الحضنة (اجاب) حيث سقطت حضنة الام والجدة بتزوج كل منهما اجنبيا من الصغيرة ولم يكن لهما من النساء الحاضنات من يقدم على الخالة المذكورة ينتقل الحق في حضنتها الخالة اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يكن بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت بلغ سنها عشر سنين وزيادة ولها جدة من قبلها فهل يكون لا يبايضاها ابنته من جدتها لانتها حضنتها بلوغها هذا السن وتكون الولاية في مال البنت المذكورة لا يبايضاها ولا اخذ ما يحضنها من تركتها أمها وحفظه تحت يده الى ابوغها رشيدة (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته الى نفسه حيث بلغت هذا السن والولاية في مال الصغيرة لا يبايضاها حيث لم يكن مبدرا سفيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضنة وفرض لها عليه القاضي كل يوم أربعين فضة أجرة حضنة ابنته منها ساقر المطلق الى ناحية نجر اسكندرية وأقام بها وترتب عنده لها مبلغ من أجرة الحضنة فهل يكون لها مطالبته واذا رفعته الى القاضي بالناحية المذكورة يؤمر بدفعها لها وهي أحق بحضانة



ابنته الى بلوغ سن الحضانة حيث لم يقم بهما مانع (اجاب) نعم للام مطالبة الاب بما  
ترتب عليه من اجرة الحضانة بعد فرض القاضي وهي احق بحضانة البنت الى بلوغها  
سن الحضانة تسع سنين ما لم يقم بهما مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
وعن أخوين شقيقين وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وعن ثلاث بنات بلغ سن احداهن ست  
سنين والاخرى سبع سنين والثالثة ثمان سنين فتروجت الام اجنبيا من القصر ولم يكن  
للقصر حصة من قبل الام ولا قريبة تحضنهم فهل والحال هذه تسقط حضانة الام وللعين  
اخذ اولاد احييهما القصر وضعهم الى عيالهما حيث لم يكن هناك محرم من قبل الام  
(اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغار وينتقل الحق في الحضانة  
لبن يلبها فاذا لم يوجد من يقدم على العين المذكورتين فاصحهما احق ثم اورعهما ثم  
أكبرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنان في حضانة  
أههما احدهما بلغ سنه خمس سنين والثاني بلغ سنه ستين ونصف فهل اذا تزوجت  
أهمها اجنبيا ولها أم خلية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها وتقدم على  
غيرها واذا اراد الاب أخذهما قبل مضي مدة الحضانة وهي سبع سنين لا يجب لذلك  
ويمنع من أخذهما والحال هذه واذا اختلف الابوان في سن المحضون ماذا يكون الحكم  
(اجاب) الام احق بحضانة ابنيها المذكورين حتى يبلغ كل منهما سبع سنين على ما عليه  
الفتوى حيث كانت صالحة للحضانة لم يقم بهما مانع وان اختلفا في سن الصغير فان كل  
وشرب ولبس واستنجى وحده دفع اليه والا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته وله منها بنت في حضانتها فهل اذا كان الاب معسرا اظهر الاعسار وعنده بيتة  
تهدب اعساره وله أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للعصانة قادرة عليها لم يقم بها  
مانع متبرعة بها يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها مجانا بلا أجر أو تدفعها لابيها يدفعها  
لاخته المتبرعة بالحضانة واذا ادعت الزوجة المطلقة بانه موسر ولاينة لها على دعواها  
لا عبرة بدعواها المجردة عن الاثبات الشرعي (اجاب) اذا كان الاب معسرا اظهر  
الاعسار وأبت الام ان تعمل الصغيرة الابا والاخت المذكورة متبرعة بحضانتها  
يقال للام اما ان تسكنها مجانا أو تدفعها للاخت المتبرعة بالصالحية للعصانة حيث لم يقم  
بها مانع وتحقق ما ذكر ولا يكفي مجرد دعوى الاعسار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها ابنتان في حضانة أهمها بلغ سن احداهما سبع سنين والثانية خمس  
سنين فهل اذا تزوجت أهمها او كان لها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل الحق  
لها في الحضانة ولا يكون لابيها مانع مما نها بدون وجه شرعي حتى تنتهي مدة الحضانة  
المذكورة (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرتين ينتقل  
الحق في حضانتها لأم الام حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بهما مانع  
وليس للاب أخذهما من الجدة المذكورة حتى تنتهي مدة الحضانة بالبلوغ تسع سنين

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

١٩

ذى القعدة

على

على ما عليه الفتوى وليس للجدة امساك الصغيرتين في بيت الراب فان امسكتهم ما فيه  
فلا يبرهما أخذهما سقوط الحضانة بذلك ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من  
اهالي رشيد تزوج بكر من اهالي رشيد ايضا ودخل بها في رشيد ورزق منها بنت وبعد  
مضي سنتين طلقها ودفع لها حقوقها الشرعية وقرر عليه المحاكم الشرعي لمطلقة  
المذكورة كل شهر قدر ما علموا في نظير نفقة وحضانة البنت المذكورة وصار يدفع كل  
شهر ما هو مقرر عليه لمطلقة المذكورة وبعد مدة سافرت المطلقة المذكورة الى اسكندرية  
واخذت البنت المذكورة معها بغير اذن والدها وسكنت باسكندرية وبعد مضي عشرة  
اشهر وكنت والدها في قبض ما نجه لها بديمة مطلقة المذكورة وطلبه والدها بذلك  
فامتنع من دفعه متعللا بان مطلقة لا حضانة لها ولا نفقة مادامت مقيمة باسكندرية وطلب  
من والدها احضار بنته اليه برشيد فهل تجبر المطلقة المذكورة على تسليم البنت  
المذكورة لوالدها مادامت مقيمة باسكندرية واذا اراد المطلق سكتي مطلقة برشيد  
واهتنت من ذلك وارادت السكتي باسكندرية تسقط حضانتها (اجاب) ليس  
للمطلقة المذكورة كورة الخروج بولدها من وطنها المنكوحه فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت  
وحيث تجبر على ردها الى بلد القدر الذي به الاب ولا يظهر القول بسقوط المقر ومن نفقة  
الصغيرة واخره حضانتها بمجرد السفر بها بلا اذن فليحرم رثم رأيت في فتاوى قارئ الهداية  
جوابا عن سؤال ان الام تستحق الفرض مقيمة كانت او مسافرة باذن او بغير اذن ولا  
تسقط بذلك نفقة الصغير وأجرة حضانتها وهو مفيد للقصور والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته باثناوان قضت عدتها وتزوجت بغيره ولها ابن صغير منه ولها أم  
مشغلة بالبيع والشراء في السوق على الدوام ولا تنفر عن الحضانة الصغيرة وللأب أم  
متزوجة بجدا الصغير فهل لاحق لام الزوجة في الحضانة ولا المطلقة المتروجة بأجنبي من  
الصغير ويكون الحق في حضانتها لام الاب مادامت أم الام مشغلة بالبيع والشراء على  
الوجه المذكور حيث كانت تترك الصغير ضائعا بالامتعه له ويخشى عليه (اجاب) اذا  
سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وكانت أم الام غير مأمونة عليه بأن  
كانت تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعا ينتقل الحق في حضانتها لام الاب اذا كانت  
صالحة لها قدرة عليها لم يقم بهما مانع مادامت الام وأم الام ساقطى الحضانة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة صغيرة بلغ عمرها ست سنين وزيادة  
ففرض لها على نفسه قدر ما علموا من الدراهم نفقة لكل يوم ثم تزوجت أم الصغيرة باجنبي  
في غيبة الاب ولما طلق بنت عم خالصة من الأزواج صالحة للحضانة فهل ينتقل الحق لها  
ويكون للاب أخذها وتسليمها لها حيث لم يكن هناك من يقدم عليها في الحضانة من قبل  
أم الصغيرة المذكورة (اجاب) في الهندية من الحضانة بنات العم والحال والعمة والحالة  
لاحق لمن في الحضانة كذا في البدائع اه وفي رد المحتار ولم يذكر بنات الحالة والعمة

١٢٧٠

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

١٩



لانه لا حق لمن لا ين لسن محارم بحر اه وفيه لاحق لبنات العممة والحالة لانهن غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه فاذا سقطت حضانة الام ولم يكن للصغيرة سوى ابيها وبنت عمها يكون الحق في حضانتها لابيها دون بنت العم ربنا على ما ذكر ولقولهم بعد ذكر المحارم من النساء ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم الاب الخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنت صغيرة وله ام وزوجته ام فارادت ام الزوجة ان تتولى الحضانة بعد تزوج بنتها باجنبي من البنت وتلك الام مشتغلة بمشرفة تمنع من الحضانة وام المتوفى غير مشغلة بمشرفة وهي متبرعة بالحضانة وام الزوجة طالبة للاحقة واخوان المتوفى معسر فهل والحال هذه تنتقل الحضانة لام المتوفى (اجاب) اذا قام بام الام ما يمنعهما من حضانة الصغيرة شرعا تدفع لام الاب حيث لا مانع من حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت من مطلقته بلغ سنها تسع سنين وطعت في العاشرة ثم تزوجت الام باجنبي وصارت البنت تحت يد جدتها ام الام فهل والحال هذه تسقط الحضانة ببلوغ سن البنت ذلك ويكون للاب اخذها ووضهها الى عياله واذا ارادت الجدة ان تلزم الاب باجرة حضانة البنت المدة الماضية ولم يكن لها اجرة مقررة لامن قبل قاض ولا بالتراضي لا تجاب لذلك وتجبر على تسليم البنت لابيها (اجاب) تنتهي حضانة البنت ببلوغ سنها تسع سنين على المقتضى به وحيث يثبث يكون لابيها ضمها اليه حيث تحقق ما ذكر ولا حضانة للجدة حتى تستحق عليها الاجرة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانة امه ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت برجل اجني من الصغير ولها ام لم تكن صالحة للحضانة وهي عاجزة عنها بسبب كونها صاحبة صنعة تباع وتشتري في الاسواق وتترك الولد المذكور ضائعا من غير متعهد فهل والحال هذه تسقط حضانة الجدة المذكورة ويكون لابيها اخذها ووضهها لنفسه سيما وان الجدة المذكورة ساكنة مع ابنتها المطلقة في بيت الراب (اجاب) حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجني من الصغير وقام بجدة له مانع من الحضانة كحرجها كل وقت وتركها الصغير ضائعا ولم يوجد له صغير من تحضنه من النساء المقدمات على الاب يكون للاب ضمها اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته مطلقة وراجعها وصار يضاررها ثم طلبها لدى القاضي بالبلد وطلقها ولم يدفع لها حقها الشرعية والحال ان معها منه بنتا رضية فهل لها مطالبة بمؤخر صداقها ونفقة عدتها ما لم يخرج منها وباجرة الرضاع والحضانة لابنتها (اجاب) نعم لها مطالبة بمؤخر صداقها حيث كان باقيا بذمته وتجب عليه نفقة عدتها ما لم تسكن ناشرة وتستحق الحضانة اجرة الرضاع والرضاع اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة عن طلاق رجعي وفي استحقاق المعتدة عن طلاق بائن لاجرة الرضاع روايتان والفتوى على ان لها ذلك كما في الشر نبالية وفي حاشية الرمل على المنع عن التارخانية عدم الفرق بين عدة الرجعي والبائن وان عليه القوي وفي كلام

مطلب وقع اختلاف الترجيح والفتوى في استحقاق معتدة البائن اجرة الرضاع

الهداية ايماء الى انه المختار وكذا هو ظاهر اطلاق القدوري المعتدة وفي النهي انه رواية الحسن عن الامام وهي الاولى كما افاده في رد المختار من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنت في حضانتها بلغ سن الابن ثلاث سنين والبنت خمس سنين فهل اذا تزوجت ام الصغير برجل اجني منها يسقط حق حضانتها وينتقل حق الحضانة لامها الخالية من الازوج الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقم بها مانع شرعي حيث لم تكن ام الام ساكنة في بيت الراب واذا تجمد للطلق مبلغ من اجرة الحضانة للاولاد وطلبته من مطلقها يؤمر بدفعها (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين للجدة ام الام والحال ما ذكر حيث لم يقم بها مانع ويؤمر الاب بدفع ما عليه من اجرة الحضانة الماضية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته صغيرة قرص الحاكم عليه في كل يوم قدر ما علموا من الدراهم اجرة لحضانتها وارضاعها يدفعه الى ام الصغيرة والحال ان الرجل المذكور معسر وعنده متبرعة بارضاع الصغيرة وحضانتها فهل اذا ثبت اعساره بالوجه الشرعي يقال لام الصغيرة اما ان تمسكها بغير اجر او تدفعها الى المتبرعة حيث كانت المتبرعة ممن تستحق الحضانة وكانت صالحة لها فادرة عليها (اجاب) اذا كان الاب معسرا اظهر الاعسار وايت الام ان تربي الصغيرة بمجانا وهذا من النساء اللاتي هن حق في حضانتها ممن تبرع بارضاعها وحضانتها وكانت صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقم بها مانع يقال للام اما ان تمسكها بمجانا او تدفعها للمتبرعة المذكورة اذا تحقق ما ذكرنا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله منها ابن سنه خمس سنين فهل اذا طلقها وطلب اخذ ابنه المذكور منها قبل ان يبلغ سن الحضانة لا يجاب لذلك ويكون لها حق الحضانة الى انتهاء سن الحضانة (اجاب) اذا لم تنته مدة الحضانة وكانت الام قادرة عليها صالحة لم يقم بها مانع لا يكون للاب اخذها منها وتسكون احق به الى ان يبلغ سبع سنين على المقتضى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ودخلت في العاشرة فهل ينتهي سن الحضانة بذلك ويكون للاب اخذها من امها وضمها لنفسه وتزوجها من يشاء (اجاب) نعم يكون للاب ضم البنت المذكورة الى نفسه وتزوجها اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير في حضانتها فقرر الرجل المذكور على نفسه كل شهر قدر ما علموا من الدراهم للمطلقة المذكورة اجرة حضانة ابنه الصغير المذكور بدعتها ودفع لها بعض ما قدره لها على نفسه فتجمد للمطلقة المذكورة اجرة مدة أشهر فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يجبر والد الصغير على دفع ما تجمد لها عليه من اجرة الحضانة في المدة الماضية حيث وقعت بينهما بالتراضي ولا تسقط الاجرة التي تجمدت عليه (اجاب) نعم يؤمر الاب بدفع ما ترتب بذمته من اجرة حضانة ابنه المطلقة والحال هذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢ ١٢٧١

جادی الاولی

١ ١٢٧١

٥ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

٢٥ ١٢٧١



له من مطلقته بائنا بئنان و بنت بلغ سن أحد الابنين والبنت عشر سنين و بلغ سن الابن  
الا تسبع سنين و طعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الام ببلوغ الاولاد لذالك كورين  
هذا السن ويكون للاب ضمهم اليه جبراً عليها و اذا اختلفا في سن أحد الاولاد فن يكون  
القول له (اجاب) حيث بلغ سن الذكركين من الاولاد ما ذكر و بلغ سن الانثى سبع  
سنين انتهت حضانتهم و يكون للاب ضمهم اليه جبراً على المقتى به و اذا اختلفا في سن  
الغلام فان أكل وشرب و لبس واستنجى وحده دفع اليه ولو جبراً والا والله تعالى اعلم  
(سئل) في صغير بن له ما أم ولها أم معسر لا يقدر على أجرة الحضانة امتنع أمهما من  
تربيتهما بلا أجرة وهناك حاضنة أخرى متوفرة فيها شروط الحضانة متبرعة بتربية  
الصغير بن وهي لا تمنع الام عن الصغير بن نظر او يجئنا عندها الى اولادها فهل يقال  
للام اما ان تربي الصغير بن بلا شيء أو تدفعيهما الى الحاضنة المذكورة لتربيهما  
وتحفظهما (اجاب) اذا كان الاب معسراً ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغير بن  
بلا أجر وهناك حاضنة أخرى متبرعة بالحضانة موصوفة بما ذكر في السؤال يقال للام اما  
ان تحضنيهما بلا أجر أو تدفعيهما الى المتبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في بنت  
بكر بالغت لم يكن لها أم ولا أب ولا جد بل لها عم عاصب وصى عليها بمختار من جهة الميت  
ولم يكن لها رأى ولا استقلال بالمعيشة ولم تكن مأمونة على نفسها وهي عند الجانب  
فهل والحال هذه يكون للعم الوصي العاصب أخذها من عند الجانب وفيها اليه  
وحفظها (اجاب) نعم يكون للام المذكورة ضم ابنة أخيه الموصوفة بكونها غير مأمونة  
على نفسها بشرط أن لا يكون العلم المذكور مفسداً فان كان مفسداً لا يكون  
له ضمها الى نفسه بل توضع عند أمه امينة قادرة على الحفظ والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل طلق امرأته وهي حامل منه وله منها ولد عمره ثلاث سنوات وللطلق أم  
متبرعة بحضانة الولد والمطلقة تطلب أجرة حضانتهم من أبيه فهل اذا كان المطلق فقيراً  
معسراً تكون أمه المتبرعة بالحضانة مقدمة على أم الصغير المذكورة وهل اذا طلبت  
المطلقة نفقة عندها من الزوج زيادة عن طاقتها لا تجب لذلك ويفرض عليه على حسب  
طاقتهم (اجاب) اذا كان الاب معسراً ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغير مجاناً  
والجدة تقبل ذلك ولا تمنعه عن الام وكانت الجدة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها  
مانع يقال للام اما ان تربي الصغير مجاناً أو تدفعيه للجدة المذكورة وهذا بعد نزولها من  
العدة والا فلا تستحق أجرة الحضانة مادامت غيباً عن طلاق رجعي اتفقا فلو عن بائن  
ففيه روايتان معصتان في أجرة الرضاع وسوى العلامة خير الدين الحضانة بالرضاع  
بحثامنه وتقرض النفقة للمطلقة بانواعها الثلاثة من طعام وسكنى وكسوة ان طال مدة  
العدة والنفقة يعتبر فيها حال الزوجين على المقتى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها ابن في حضانة أمه فذهبت به الى بلدة أخرى وتزوجت برجل آخر

ومات وهي في عصمة فهل اذا أثبت الاب ان الولد ابنته وكان عنده من يحضنه من قبله  
من النساء ولم يكن هناك من يقدم عليها من قرابة الام يكون لايه أخذه ودفعه لمن  
يحضنه من قبله من اهل الحضانة الصالحة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
لمن لها حق حضانة هذا الصغير من قوم الاب أخذ الولد المذكور من زوج امه اذا كانت  
صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
بائناً وله منها بنت صغيرة في حضانة أمها تريد أن تسافر بها الى بلد لم تكن وطنها ولا  
تكن حاضنة فهل تمنع من السفر بينته والحال هذه (اجاب) ليس للمطلقة بائناً بعد انقضاء  
العدة الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت بحيث لا يمكن الاب أن ينظر الى  
ولده ثم يرجع الى منزله قبل الليل الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنها وقد تكهها ثم والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واد منها ابن بالغ سنة ونصف وتريد أم الصغير أن  
تحضنه باجرة والحال ان الاب معسر ظاهر الاعسار ولا كسب له ولا منعة وهناك بنته  
تشهد باعساره وله أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم  
بها مانع شرعي فهل يقال للام الصغير اما ان تحضنه مجاناً بلا أجر أو تدفعه لايه يدفعه  
لاخته المتبرعة به باسنيما وان أم الصغير المذكورة تباع وتشتري في الاسواق وتترك  
الولد ضائعاً (اجاب) اذا كان الاب معسراً ظاهر الاعسار وأبت الام أن ترضع الصغير  
وتحضنه مجاناً والاخت تقبل حضانتهم وارضاعهم بلا أجر وهي صالحة للحضانة لم يقم بها  
مانع يقال للام اما ان تحضنه وترضعه بلا أجر أو تدفعه للمتبرعة بذلك حيث الامر  
كذلك وهذا بقرض عدم المانع في الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
ومعهامنه بنت عمر هامة وقد تزوجت بغيره في بلدة بعيدة عن بلد أبيها وكبرت البنت  
وصار عمرها اثنتي عشرة سنة وهي عند أمها ويريد الاب أن يأخذ بنته امزوجها لمن يشاء  
فامتنعت الام من أخذه اياها تعلقاً بان ثلاث المدة الماضية لم يصرف عليها ابوها شيئاً ولم  
يفرض لها فرضاً شرعياً ولا تسلمها حتى تأخذ ما صرفه فهل ليس لها ذلك حيث كانت  
البنت غنية عن الحضانة ولم يكن لامها ما تقوم بشأنها (اجاب) اذا بلغت البنت  
المذكورة هذا السن انتهت مدة حضانتها و يكون لايها ضمها اليه جبراً على الام وعليه  
أجرة ارضاعها اذا لم تكن منكوبة له ولا معتدة عن طلاق رجعي وتجب الأجرة  
للمذكورة ولو بلا عقد أجرة على ما استظهره صاحب البحر ولم يسلمه المقدسي في شرح نظام  
الكنز بخلاف النفقة حيث لا تصير ديناً بدون قضاء أو رضا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها سبع سنين وهي في حضانة أمها والحال ان أمها  
تخدم في البيوت وترك البنت المذكورة ضائعة بسبب خروجها في كل وقت وترك البنت  
من غير متعهد يتعهدا وللقاصرة المذكورة جدة من قبل أمها متزوجة برجل أجني  
من الصغيرة ولا يابى البنت أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع



شرعى فهل ينتقل الحق في حضانة البنت لام أبيها حيث كانت أم القاصرة تترك البنت  
المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد لها أم أمها ساقة الحضانة بتزويجها الاجنبي  
(اجاب) الام احق بحضانة بنتها ولو بعد الفرقة ما لم تكن غير مأمونة عليها بان تترك  
الصغيرة ضائعة وتخرج كل وقت فاذا كانت كذلك يسقط حقها من الحضانة وحيث  
كانت أم الام متزوجة باجنبي منها لا احق لها في الحضانة أيضا مادامت كذلك وينتقل  
الحق في حضانة الصغيرة المذكورة لام أبيها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم  
بها مانع فلها اخذها وضمها اليها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته منذ خمس سنين وله منها بنتان وابن بلغ سن احدى البنتين عشر سنين والابن  
تسع سنين والبنت الثانية خمس سنين فهل ينتهي سن حضانة البنت الكبيرة والابن  
يبلوغهما السن المذكورة يكون لبيهما اخذهما من الام وضمهما لنفسه لتربيتهما  
وحفظهما اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم تنتهي حضانة البنت الكبيرة يبلوغ سنعاشر  
سنين وحضانة الابن يبلوغ سنه تسع سنين ويكون للاب ضمهما اليه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضانتها بلغ سنه سبع سنين فهل تنتهي  
حضانة الدكر بتمام سبع سنين وبعد تمام سبع سنين يكون للاب اخذه وضمه اليه  
(اجاب) نعم تنتهي حضانة الصغير يبلوغ سنه ما ذكر ويكون لابيه ضمهما اليه والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثائلا وله منها بنت صغيرة في  
حضانة أمها المذكورة ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة ولها أم متزوجة  
باجنبي من الصغيرة أيضا ولاي الصغيرة أخت شقيقة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة  
قادرة عليها وله أيضا خالة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع  
شرعى فهل تسقط حضانة الام وأمها بتزويجها باجنبيين من الصغيرة وينتقل الحق في  
حضانة الصغيرة لعمتها أو لخالة أبيها (اجاب) بتزويج الام والجدة المذكورتين أجنبيين من  
الصغيرة المذكورة يسقط حقهما في حضانتها وينتقل الحق في حضانة الصغيرة المذكورة  
لعمتها أخت أبيها الشقيقة الخالية عن الأزواج الصالحة للحضانة التي لم يقيم بها مانع  
وتقدم في ذلك على خالة الاب حيث لم يوجد للصغيرة المذكورة من يقدم على عمتها  
المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنا وله منها ابن في حضانة أمه  
وللام المذكورة صناعه وهي الخياطة تخط للناس وتخرج في الاسواق ويضيع  
المحزون بتركه بلا متعهد يتعهد له ولطلقته المذكورة أم متزوجة برجل اجنبي من الصغير  
المذكور ولاي الصغير أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع  
شرعى فهل تسقط حضانة أم الصغير المذكور بذلك وأمها بتزويجها اجنبي من الصغير  
وينتقل حق حضانة الصغير لام أبيه المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة قادرة عليها  
(اجاب) الام احق بحضانة الصغير قبل الفرقة وبعدها الا أن تكون فاجرة فخورا يضيع

٢٥ ١٢٧١

٢٥ ١٢٧١

محرم ٤ ١٢٧٢

٦ ١٢٧٢

١١ ١٢٧٢

به الولد او غيرهما مومة على الصغير بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً وليس مجرد  
كون الام لها صنعة مسقطاً للحضانة فاذا تحقق ما يسقط حضانة الام وكانت الجدة لام  
ساقة الحضانة بتزويجها اجنبي من الصغير ينتقل الحق في حضانته للجدة لا ب حيث  
كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت  
عن زوج وأم وولد رضيع ولزوج أخت وأمة ذات لبن فهل اذا كانت أمها المذكورة  
خالية من الأزواج صالحة للحضانة ينتقل حق الحضانة لها واذا كان الزوج موسراً يؤمر  
باتيان مرضعة للولد ترضعه عند الحاضنة وليس للاخت ولا للأمة حق في الحضانة في  
هذه الحالة (اجاب) حيث ماتت الام ينتقل الحق في حضانة الصغير لام الام حيث  
كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وعلى الاب المذكور أن ياتي بولده  
الرضيع عن ترضعه عند الحاضنة لان الحضانة لها والنفقة عليه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وعن اربعة بنين احدهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعا  
فقسمت تركته بالفرصة الشرعية فوضع عم القاصر يده على نصيبه بدون ولاية شرعية  
عليه وعلى ماله وتزوجت أم القاصر باجنبي منه والا أن يريد الارشد من اخوته ضمهم لنفسه  
وتربته مع عياله تبرعاً منه ومنع العم عن مال اخيه المذكور فهل يجاب الاخ المذكور  
لذلك ويكون للقاضي اقامة قيم على مال القاصر وحفظه بحسب رأيه حتى يبلغ (اجاب)  
نعم يكون للاخ الشقيق أو لاب ضم اخيه القاصر اليه اذا انتهت مدة حضانتها والا فلن لها  
حق الحضانة من النساء بعد الام ضمها اليها حيث سقطت حضانة الام بتزويجها اجنبي  
من الصغير ان وجدت ولا ولاية للعم ولا للاخ في مال القاصر بدون وصاية شرعية والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وعن ابن بلغ سنه خمس سنين وبنت بلغ  
سنتين من سنين ثم بعد ذلك تزوجت الام برجل اجنبي من الصغيرين ولم يكن لها أم فهل  
والحال هذه تسقط حضانة الام بتزويجها الاجنبي المذكور ويكون للجدة أم الاب اخذ  
ولدى ابنتها حيث كانت خالية من الأزواج وكانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم  
بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضانة الام بتزويجها اجنبي من الصغيرين وينتقل الحق في  
حضانتهما للجدة أم الاب حيث لا جد له من قبل الام اذا كانت الجدة المذكورة  
صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
وهي حامل منه ثم فرض على نفسه نفقة لها بحضرة بيعة ثم بعد ذلك وضعت المرأة بنتاً ثم  
بعد وضعها صارت تأخذ منه ما قرر له الرجل على نفسه أجرة لها ومضت مدة تزيد على عشر  
سنين وهو يدفع لها ذلك فهل والحال هذه اذا اراد الرجل المذكور اخذ بنته المذكورة  
من أمها بعد تلك المدة لكونها مضت مدة حضانتها تجبر الام المذكورة على دفع البنت  
المذكورة لابنها (اجاب) اذا انتهت حضانة الام يبلوغ سن الصغيرة تسع سنين على  
المقتضى به يكون للاب ضم ابنته اليه جبراً على الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت

١٤

٤

٩

١٦

١٦

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

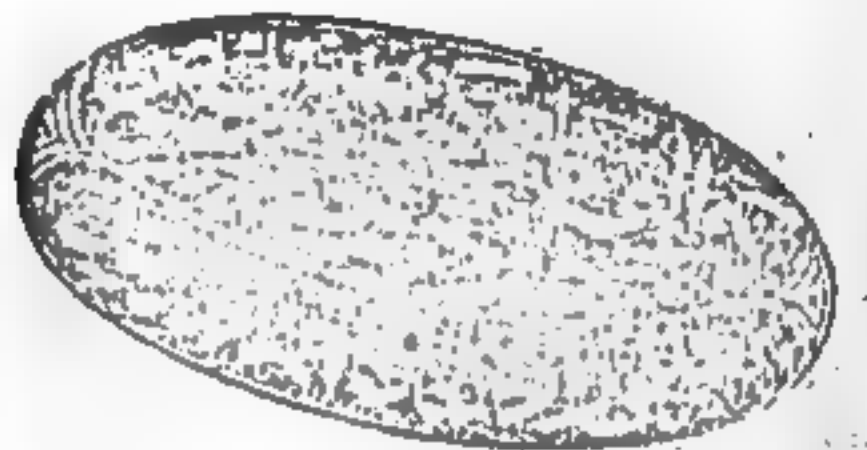


صفر سنة

١٩ ١٢٧٢

ربيع الاول ١٧

١٢٧٢



٢٣ ١٢٧٢

٢٨ ١٢٧٢

٢٩ ١١٧٢

ربيع الثاني ٢٠

١٢٧٢

عن بنتها الصغيرة وعن زوجها وعن أمها والزوج أم فهل تنتقل حضنة الصغيرة  
المذكورة للجددة أم المتوفاة أو لأم زوجها (اجاب) الجددة لا مقدمة في الحضنة على الجددة  
لا إذا كانت صاحبة الحضنة قادرة عليها لم يقيم بها مانع فان قام بها مانع انتقل الحق في  
حضنة الصغيرة لجدتها أم أبيها حيث كانت صاحبة الحضنة قادرة عليها لم يقيم بها مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضنتها فترجعت  
باجني من الصغيرة ولها أم تزوجه بجدة الصغيرة ويريد المطلق ان يأخذها من جدتها  
المستحقة للحضنة بعد الام متعللا بأنه يريد أن يسلمها لعمها فهل يكون الحق للجددة في  
الحضنة وتقدم فيها على عمه الصغيرة وما جعله على نفسه من أجرة الحضنة يدفع للجددة  
حيث كانت صاحبة الحضنة (اجاب) نعم الجددة المذكورة مقدمة في الحضنة على العمه  
إذا كانت الجددة صاحبة الحضنة قادرة عليها لم يقيم بها مانع كسكنها بها الصغيرة في بيت  
الرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيعة بلغ سنها خمس  
يو ما وابن بلغ سنة سنتين أراد الاب اخذها من الام بدون مسوغ شرعي متعللا بأن له أما  
متزوجه بجدة الصغير بن صاحبة الحضنة والحال ان الاب موسر ظاهر اليسار والبنينة  
تشهد بذلك فهل والحال هذه لا يجب لذكر حيث كانت الام خالصة عن الأزواج صاحبة  
للحضنة ويجوز الاب على أجرة حضنة الصغيرين للام وعلى الاتفاق عليهما (اجاب) نعم  
لا يجب الاب لذلك ان كان الام كذلك وعليه نفقة الصغيرين وأجرة الحضنة والأوضاع  
لرضيعة إذا خرجت الام من العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
ابن بلغ سنة سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضنة الام ببلوغ الابن المذكور  
هذه السن ويكون لآبيه اخذه وضمه لنفسه من أمه وإذا أنكرت أم الصغير بلوغ ابنتها  
المذكورة هذا السن المذكور ولا يثبت له على ذلك فإذا يكون الحكم الشرعي (اجاب)  
نعم تنتهي حضنة الغلام ببلوغ سنة سبع سنين فإذا اختلفت في سنة فان أكل وشرب وليس  
واستغنى وحده دفع اليه ولو جبر اعياءه ولا تحالف في ذلك كافي البصر عن الظهيرة والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته بنت سنها أربع سنوات قد رملها في كل شهر قدرا  
معلوما أجرة الحضنة وانتهت نفقتها وجعل له وكيل في دفع ذلك وسافر بمجهه بعيدة ثم بعد ذلك  
تزوجت أم البنت المذكورة باجني منها ولها أم خالصة من الأزواج قادرة على الحضنة صاحبة  
لها فهل ينتقل حق الحضنة لها حيث الحال مذكور ويكون لها طلب نفقتها وأجرة حضنتها إلى  
انقضاء مدة الحضنة (اجاب) نعم تنتقل حضنة الصغيرة المذكورة للجددة المذكورة حيث  
لم يقيم بها مانع وليس لها مسالك الصغيرة في بيت الرب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشار  
معها زوجها وغضبت منه في بيت أهلها ومعها منه ابن صغير سنة خمس سنوات ويريد الاب  
اخذها منها فهل لا يجب لذلك شرعا حيث لم تنته مدة الحضنة (اجاب) الام اخذت بحضنة  
الصغير قبل الفرقة وبعد ما لم يقيم بها مانع وللزوج مطالبتها بالانتقال إلى مسكنه الشرعي

حيث

سنة ربيع الثاني

٢٤ ١٢٧٢

حيث وفاها المجل ولا يجب إلى النشوز لانه معصية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
ماتت عن بنت صغيرة لم يبلغ سنها تسع سنين ولها أم أم غير صاحبة الحضنة غير قادرة عليها  
مستة غير أهل لها ولها اب وبنت عم أب بالغة قادرة على الحضنة صاحبة لها خالصة من  
الأزواج متبرعة بحضنة الصغيرة المذكورة فهل إذا كانت أم الام المذكورة غير قادرة  
على الحضنة وغير صاحبة لها يسقط حقها من الحضنة وينتقل الحق فيها لبنت عم أبي  
الصغيرة المذكورة كورة حيث كانت قادرة عليها صاحبة لها كما ذكر أول الاب (اجاب) قال  
في تنقيح الحامدية سئل في صغير يشتم في حضنة جدته لانه سنة لم يبلغ سبعة وله جددة أم  
اب قادرة على الحضنة أهل لها من كل وجه وأم الام مستنة عاجزة عما غير أهل للحضنة  
فهل يدفع لام الاب القدرة الأهل للحضنة لا الام العاجزة الجواب نعم اه فإذا  
كانت الجددة في حادثتها كما هو مذكور تسقط حضنتها كما يفهم من عبارة الحامدية وإذا  
قلنا يسقط حضنة الجددة ينتقل الحق فيها للاب إذا لم يوجد من يقدم عليه وبنت عم  
الاب من ذوى الأرحام غير المحارم فلا حق لها قال في التنوير وشرحه في ترتيب الحضنة ثم  
العمات كذلك ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والآباء بهذا  
الترتيب ثم العقباء بترتيب الارث إلى ان قال ثم إذا لم تكن عصبة فلذوى الأرحام اه  
وكتب في رد المحتار على قوله ثم إذا لم تكن عصبة فلذوى الأرحام المراد بذوى الأرحام  
من كان منهم محرما اه ثم أفاد انه لاحق لبنات الأعمام والعمات والأخوال والحالات  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضنتها وله أم خالصة من  
الأزواج صاحبة الحضنة متبرعة بها قادرة عليها فهل إذا كان الاب معسرا ظاهر  
الاعسار وأم الصغير تطلب أجرة الحضنة يقال لها ما ان تحضنه بلا أجر أو تدفعه لآبيه  
يدفعه لآمه المتبرعة بالحضنة صاحبة لها القادرة عليها (اجاب) إذا تحقق ان الاب  
معسر ظاهر الاعسار وأبت الام ان تحضن الصغير بلا أجر والجددة المذكورة تقبله  
مجانا وكانت موصوفة بما ذكر في السؤال ولم يوجد متبرعة اقرب منها يقال للام اما ان  
تحضن الصغير بلا أجر أو تدفعه للبرعة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن زوجته وعن بنت بلغ سنها تسع سنين وعن ابن بلغ سنة سبع سنين وعن أخ  
شقيق وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه تسقط حضنة الام ببلوغ سن الابن  
والبنت ذلك السن ويكون لهم اخذها وضمها إلى عياله وهل إذا كان المصالحا  
لوصاية والحفظ مال القصر أم ينال عليه يسوغ للقاضي ان يقيمه وصيا عليها وعلى حفظ  
مالها (اجاب) نعم تنتهي حضنة الانثى ببلوغها تسع سنين وحضنة الغلام ببلوغه  
سبعة أو لعم إذا كان مأموغا غير فاسق بالنسبة لانتهاء ضمها إليه والحال هذه والقاضي اقامة  
وصي أمين قادر على الصغيرين المذكورين ليحفظ مالهما ويصرف فيه بالمصلحة حيث  
لا وصي من قبل الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وترك معها ولدا وبنتا

٤١ ف مهدي ل

جمادى الاولى

٢ ١٢٧٢



ثم تزوجت المرأة بعد مضي عدة الوفاة وترك الولد والبنات عندهما ثم بعد مدة تريد  
الأم المذكورة تزوج البنات والولد من عههما والحال ان عمر الولد يبلغ سبع سنين وعمر  
البنات عشر سنين فهل والحال هذه لا يسوغ لها تزوجهما من عههما مادامت متزوجات باجنبي  
ويبقيان تحت يد عههما (اجاب) ليس لام الصغيرين اللذين بلغا هذا السن ان تزوجا  
من عههما والحال ما ذكر وللعاصب ضم الانثى ولو مشتهة الى نفسه ما لم يكن فاسقا والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن في حضنة أمه ثم بعد انقضاء  
عدتها اشترى زوجة برجل اجنبي من الصغير وللصغير جدة من قبل أمه ساكنة مع  
ابنتها المذكورة في بيت فزوج ابنتها المذكورة فهل تسقط حضنة أم الصغيرة من حين  
تزوجها بالاجنبي المذکور وتسقط حضنة جدته المذكورة مادامت ساكنة مع ابنتها  
المذكورة في بيت واحد مع الراب ويكون لاني الصغير والحال هذه أخذه وضمه لنفسه  
(اجاب) نعم فقد صرح علماء ونبأان الحاضنة تسقط حضنتها ابتكاح غير عمره أي الصغير  
وكذا بسكنها عند المغضين له لما في القنية لو تزوجت الام بما خرافا مسكنة أم الام في بيت  
الراب فلا لاب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة في حضنة أمها لم يبلغ سنها تسع  
سنين فهل اذا فوج ابو القاصرة ابنته المذكورة لرجل اجنبي لانتهى حضنة أم  
القاصرة المذكورة حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) لا تسقط حضنة الام الصالحة  
للحضنة قبل مضي مدتها بتزويج الاب صغيرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي  
عن ابيه وزوجته واربع بنات منها احدها بنت اربع سنين والثانية بنت خمس سنين  
والثالثة بنت عشر سنين والرابعة بنت احدى عشرة سنة ويريد ابو المتوفى اخذ بنات ابنته  
المذكورات من امهن والحال انهن لم يتزوجن فهل له اخذ الجميع ام اخذ البعض دون  
البعض (اجاب) الام الصالحة للحضنة التي لم يقم بها مانع احق بحضنة الصغيرة الى ان  
تبلغ تسع سنين على المقتى به فاذا كانت الام المذكورة كما ذكر يكون لها ضم البنتين  
الصغيرتين الى بلوغ كل واحدة منهما تسع سنين ولجد اخذ البنتين الاخرتين حيث  
انتهت مدة حضنتهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت  
بلغ سنها تسع سنين وطغت في العاشرة تزوجت أمها برجل اجنبي من الصغيرة فهل  
ينتهي سن الحضنة ببلوغ السن المذكورة ويكون للاب اخذها وضمها لنفسه ليربها  
وحفظها واذا ارادت أمها مطالبة بنفقة مدة مضت لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراص  
لا تحجب لذلك شرعا (اجاب) نعم يكون للاب ضم ابنته التي بلغ سنها تسع سنين والحال هذه  
ولا يلزم بنفقة مدة مضت بدون تراص أو قضاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته طلاقا ثنائيا وله منها بنت رضية في حضنة أمها المذكورة فرض الاب على  
نفسه لام البنات المذكورة قدر ما علم من الدراهم كل يوم أجره حضنتها وصار يدفع لها  
مدة من الشهور والآن اراد الاب اخذ البنات من أمها والحال ان البنات لم يبلغ سنهما الا

۱۲۷۲ ۹

۱۲۷۲ ۱۸

جادی الثانية ۳ ۱۲۷۲

رجب ۱ ۱۲۷۲

۱۲۷۲ ۱۰

سنة فهل والحال هذه لا يجاب الاب لاخذ البنات المذكورة من أمها ويكون الحق في  
حضنة البنات المذكورة لا مها حتى يبلغ سنها تسع سنين ويجوز الاب على دفع أجره  
الحضنة للام حيث كان موسرا وكانت أم الصغيرة طالبة من الأزواج صالحة للحضنة  
قادرة على ان تقوم بها مانع شرعي (اجاب) الام الصالحة للحضنة القادرة عليها التي لم يقم  
بها مانع احق بحضنة بنتها الصغيرة قبل الفرقة وبعدها الى ان تبلغ تسع سنين على المقتى  
به وعلى الاب أجره حضنتها وأجره ارضاعها حيث لم تكن الام منكوبة ولا معتدة عن  
طلاق رجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن وبنت منها  
وعن أم واقمت الزوجة وصياما من قبل الحاكم الشرعي على ابنها وبنتها وعلى حفظ  
مالهما وتزوجت الزوجة باجنبي من الصغيرين وتريد أم الميت اخذ الابن والبنات من امهما  
ومالهما والحال ان الابن بلغ سنه تسع سنين والبنات سنهن تسع سنين فهل تنتهي الحضنة  
ببلوغ الابن تسع سنين وتكون الولاية في مالهما للوصي ولا حق لام الميت في حضنة الابن  
ولا في مالهما مطلقا (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق  
في الحضنة للجدة أم الاب حيث لا جد من قبل الام والغلام اذا انتهت مدة حضنته  
فلعاصبه ضمها اليه فان لم يكن له عصبه فالرأى فيه للقاضي يضعه حيث شاء على ما في  
التنقيح فالجدة المذكورة ضم البنات المذكورة والحال هذه حيث كانت صالحة  
للحضنة لم يقم بها مانع والرأى في الغلام الى القاضي والولاية في مال الصغيرين للوصي  
الامين لا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنت يبلغ سنها  
عشر سنين وزائدة وابن بلغ سنه سبع سنين وزائدة وابن ثان بلغ سنه أربع سنين فهل  
تنتهي مدة حضنة البنات والابن الاولين ببلوغهما السن المذكورة ويكون لابيها  
اخذهما وضمهما لنفسه لحفظهما او تربيتهما اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي واذا  
تعلت الام بان لها الحق في الحضنة الى الزفاف لا عبرة بتعللها (اجاب) تنتهي حضنة  
الغلام ببلوغه سبع سنين والانثى ببلوغها تسعا على المقتى به وللأب ضمهما اليه والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن أخ شقيق وعن ابن أخ  
وعن بنتين احدهما بلغ سنها اثنتي عشرة سنة والاخرى بلغ سنها عشر سنين فاراد الاخ  
الشقيق اخذ بنتي أخيه من أمهما وضمهما الى عياله فهل يسوغ له ذلك ويقدم الاخ  
الشقيق في ذلك على ابن أخيه (اجاب) اذا انتهت مدة حضنة البنتين المذكورتين  
ببلوغهما تسع سنين فاكثريكون للام الشقيق اذا كان مأموئا عليهما غير فاسق ضمهما  
اليه جبرا ويقدم في ذلك على ابن العم وان قيده في البحر بغير المأموون وفي التنقيح وان لم يكن  
للصبي أب وانقضت الحضنة فمساواة من العصبه أولى الاقرب فالأقرب غير ان الانثى  
لا تدفع الا الى محرم ومثله في الخلاصة والتاريخية انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في

۱۲۷۲ ۳

۱۲۷۲ ۲۸

۱۲۷۲ ۲۹

رمضان ۵ ۱۲۷۲



رجل طلق زوجته الحامل طليقة بائنة ثم بعد ذلك وضعت بنتا وقرض عليه قاضي  
الولاية لمطلقة أجره الرضاع والحضانة في كل شهر تسعة قروش وكتب لها اعلاما شرعيا  
بذلك ثم غاب الزوج مدة تزيد على عشر سنين ولم يدفع لها شيئا مما قررده القاضي عليه ثم  
حضر واخذ البنت من أمها فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يجوز الزوج  
على دفع ما تجب عليه من أجره الحضانة والرضاع لمطلقة (اجاب) نعم يوم الزوج يدفع  
ما ترتب بذمة من أجره الرضاع المذكورة وكذا أجره الحضانة المقررة عليه من قبل  
القاضي لمطلقة في مدة الحضانة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته طليقة بائنة ومعهامنه ثلاث بنات احدهن عمرها خمس سنين والثانية  
ثلاث سنين والثالثة سنة ونصف فهل والحال هذه يكون لها مطالبة الزوج المطلق  
بنفقة عدتها الى انقضائها وبنفقة وأجره حضانة البنات بعد الهداة الى انتهاء حضانتهم ولا  
يكون للاب أخذ احد منهن قبل انتهاء سن الحضانة حيث كان موسرا اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) نعم للمطالبة بانها مطالبة المطلق المذكور بما ذكر وهي أحق بحضانة بناتها  
المذكورات الى انتهاء سن حضانتهم اذا كانت الام صالحة لها قدرة عليها لم يقم بها مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت بغيره بعد الغدة وله منها بنت  
صغيرة ولها أم ساكنة معها في بيت زوجها الاجني ومتروجة بجدة الصغيرة ولا تحضن  
بنت بنتها الابايرة والاب معسر بها وعنده أمه وأخته كل منهما متبرع به بحضانتها فهل  
اذا ثبت اعساره بالذي القاضى وكان فتيما جديقال لام الام انما ان تحضن ابلا ابرا او  
تدفعها لمحرم الاب (اجاب) اذا تحقق كون الاب معسرا اظهر الاعسار والمجدة ام الام  
لا تقبل تربية الصغيرة بلا اجر والمجدة من قبل الاب تقبلها كذلك يقال لام الام انما ان  
تمسكي الصغيرة مجانا او تدفعها للثبيرة المذكورة اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها  
لم يقم بها مانع وهذا كله اذا لم يكن هناك مانع من قبل المجدة ام الام سوى طلب الاجرة  
اما اذا كان هناك مانع آخر فلا حاجة الى ذلك ففسد حوايلها لو تزوجت الام بآخر  
فامسكتها ام الام في بيت الراب فللاب اخذها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجه وعن بنت منها عمرها خمس سنين وعن أخ لاب فهل اذا تزوجت الام اجنبيا من  
الصغيرة وليس للبنت من يستحق الحضانة من قبل الام تنتقل الحضانة للام ويأخذ  
بنت أخيه من أمها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وينتقل  
الحق في حضانتها لمن يدها من النساء الحاضنات فان لم يوجد من يقدم على الم المذكور  
انتقل الحق اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وأربع  
بنات وزوجه ولم يترك شيئا فاقام الاب أكبرهم في حال حياته وصيا مختارا على القصر  
من أولاده بحضرة بيعة شرعية فصار الوصى ينفق على القصر وعلى أمهم من ماله تبرعا  
منه مدة نحو عشر سنين وفي يده والآ ن تريد أم القصر أخذهم ونزعهم من الوصى مدة ثلاثة

بالحضانة فهل لا تجب لذلك شرعا ولا عبرة بغيرها ولا يمكن من أخذهم منه بل تكون  
الولاية له الى البلوغ لا سيما وان يعلمهم الخير من قراءة وخطاطة (اجاب) لا حضانة للام  
بعد بلوغ سن الغلام سبع سنين والاثني تسع سنين وللأخ المذكور اذا كان غير فاسق  
ضمهم اليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهامنه ابن صغير يبلغ سنه  
سبع سنين أراد الاب اخذها وضمه لنفسه فنعته الام من اخذها متعلقة بعدم انتهاء سن  
الحضانة فهل اذا اقام بيعة تشهد بان سنه بلغ سبع سنين وطعن في ائتمنة تقبل شهادة  
البيعة ويكون له اخذها وضمه لنفسه ولا عبرة بغيرها المذكور (اجاب) لو اختلفا في  
سن الغلام فان كل وشرب وليس واستجبي وحده دفع اليه ولو جبر او الا لا كصاحب  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من امرأة مطلقة منه متروجة بغيره ابن سنه اثنا عشرة  
سنة وبنت يبلغ سنهما تسع سنين وابن يبلغ سنه ثلاث سنوات فهل والحال هذه لاحق للمرأة  
المذكورة في حضانة الابن والبنت شرعا لانتهاء سن حضانتهم ويسقط حقها من حضانة  
الابن الاخر بتزوجها اجنبيا من الصغير وينتقل الحق في الحضانة لمن بعدها من اهل  
الحضانة (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وحضانة الاثني ببلوغها تسع  
سنين وتسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغير فللاب والحال هذه ضم ابنه وبنته  
المذكورين أو لا لانتهاء حضانتهم وينتقل الحق في حضانة الابن الثالث لمن بعد الام  
في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ومعهامنه بنت رضية  
عمرها نحو سنة فطلبت منه نفقة عدتها وأجره رضاعها فامتنع من الدفع لها فهل اذا لم تبرئه  
من نفقة عدتها ولم تحمل بالصغيرة يكون لها مطالبة بنفقة عدتها ما لم يخرج منها وباجرة  
رضاع الصغيرة حيث كانت صالحة للحضانة وقادرة عليها (اجاب) اما نفقة العدة  
فواجبة وكذا أجره الرضاع للصغيرة ان لم يكن الطلاق رجعيا فان كان رجعيا فلا مادامت  
العدة على الراجح المقتضى به من ان المبتوتة لها أجره الرضاع في العدة والله تعالى اعلم  
(سئل) في بنت قاصرة يئمة من الاب والام يبلغ سنهما تسع سنين وطعنت في العاشرة ولها  
أخ شقيق بالغ رشيد ولها أخت شقيقة متروجة برجل اجني ولها جدة من قبل أمها والبنت  
مقيمة عند جدتها المذكورة فهل تنتهي حضانة اليئمة المذكورة ببلوغها هذا السن  
المذكور ويكون لأخيها المذكور ضمها اليه حيث كان أمينا نفقة عدلا (اجاب) نعم  
للأخ المذكور ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أرضعت  
بنتها من غير اشتراط أجره لها على أبيها وهي على ذمته ثم بعد مدة من السنين مات ابو  
البنت وبلغت البنت رشيدة فارادت أم البنت الرجوع باجرة رضاع بنتها المذكورة  
على ورثة زوجها المتوفي فهل والحال هذه لا تجب أم البنت لذلك حيث لم يقع بينها وبين  
أبي البنت فرض لها ولا قضاء قاض (اجاب) لا يستحق الام أجره رضاع ولدها على  
زوجها ابني الولد مادامت في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي كما في الحضانة افاده في



رد المختار على الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في ابن يقيم قاصر في حضنة امه سنة سبع سنين تزوجت امه برجل اجنبي وام ابيه موجوده تريد اخذه وضمه اليها فهل والحال هذه تنتهي الحضانة بتمام السبع سنين في الذكروحينثذ يكون للجدة اخذه وضمه اليها وللصغير المحضون ايضا ابتناؤه والداه وابن لعمه والداه ولم يكن له عصبه فماذا يكون الحكم (اجاب) الام احق بحضانة الغلام الى ان يستغني وقدر سبع سنين وعليه القوي ما لم يقيمها مانع كزوج باجنبي منه فينتقل الحق في حضنته الى الجدة من قبل الام فان لم تكن فللجدة من قبل الاب حيث كانت صالحة للحضانة فان انتهت الحضانة فان لم يكن له عصبه فالظاهر انه يترك عند الحاضنة الا ان يرى القاضي ان غيرها اولى له كما في رد المختار وفي تنقيح المحامدية بعد كلام ومفهومه انه اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبه فالراي فيه للقاضي يضعه ابن شاء كما اذا كانت المحاضنات ساقطات ولم اره صريحا اه وهذا اذا لم يكن للصغير المذكور وصي ذكر فان كان فله ضمه اليه لما في شرح الجمع من ان الغلام اذا استغني عن الحضنة بان بلغ سبع سنين اجبر الاب والوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تأديبه وتعليمه اه وهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقرينة التعليل كما افاده في التنقيح ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله منها ابن عمره ثلاث سنين ثم ماتت الزوجة المذكورة عن زوجها وعن ابنائه وعن امهات فانتقل حق حضنة الصغير المذكور لجده ام امه فارادت الجدة المذكورة نقل الابن المذكور من مصر الى قرية بلاذن ابيه والحال ان القرية لم تكن وطنها ولم يقع النكاح فيها فهل والحال هذه ليس للجدة المذكورة السفر بالابن بغير اذن ابيه وتغييره على الإقامة في مصر التي وقع فيها النكاح (اجاب) ليس للجدة الحاضنة المذكورة الانتقال بالولد المذكور الى هذه القرية بلاذن ابيه ولو كانت وطنها ومحل النكاح وانما ذلك في الزوجة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها طفل وتزوجت باجنبي منه ولها أم ساكنة مع ابنتها وزوجها الاجنبي في مكان واحد ولها صانعة مشغولة بها وترك الطفل ضائعا ويخشى عليه فهل يتزوجها بالاجنبي بسقط حقها من حضنته ولاحق لأمها في حضنته مادامت كذلك ولا يبه اخذه والحال هذه (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الطفل تسقط حضنتها وينتقل الحق فيها للجدة ام الام اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وترك الطفل ضائعا وقد صرحوا بسقوط حضنة الجدة بسكناها بالطفل عند المبعوضين له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فأمسكتها أم الام في بيت الراب فلا يلاب اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن بنت بلغ سنها عشر سنين وعن زوجة فتزوجت الزوجة برجل اجنبي من الصغيرة فهل والحال هذه يكون لجد القاصرة اخذ بنت ابنه من امها جبراعا عليها وضما الى عياله حيث بلغ سن البنت المذكورة هذا السن المذكور (اجاب) نعم للجد

١٦ ١٢٧٢

مطلب فيما اذا انتهت مدة حضنة الغلام ولا عاصبه

٢٥ ١٢٧٣

جمادى الاولى

٣ ١٢٧٣

٦ ١٢٧٣

المذكور

المذكور وضما اليه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في أم ولدها ابن عمره اربع سنين وزيادة والابن المذكور أخ لأم وصي عليه وعلى ماله من قبل الحاكم الشرعي سافرت أم الولد من المحروسة وتريد الإقامة بالرقيم مع ابنها والا أن تريد الأخ الوصي اخذه منها وضمه لعياله فهل يجاب لذلك ولاحق لها في الحضانة سيما وان سيدها لم يعقد عليها عقد النكاح في حياته (اجاب) اذا ماتت سيد أم الولد عتقت بعونه وحينئذ يكون لها حق حضنة ولدها من السيد الا انها ليس لها السفر به الى بلد غيرها وبين بلد الإقامة تفاوت كما في الام التي هي حرة الاصل وفي القهستاني من الحضانة بعد ذكر انه ليس للامة والمذكرة والمسكينة وأم الولد حق فيها مانع اذا اعتنق صرن كالحر اثر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضنة أمها فتزوجت أم الصغيرة بعد انقضاء عدتها برجل اجنبي من الصغيرة ولها أم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع شرعي ولا ي الصغرة أم فهل والحال هذه تنتقل حضنة الصغيرة المذكورة لأم الام المذكورة ولاحق لأم الاب في حضنة الصغيرة المذكورة (اجاب) نعم تنتقل حضنة الصغيرة لأم الام والحال هذه اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقيمها مانع ولم تسلك الصغيرة في بيت الراب والافتتقل الحضنة لأم الاب الصالحة لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالمحرسة ودخل بها وبعد مدة طلقها باثنا عشر شهرا ثم تزوجت من امرأة اخرى ومقررها ثمانية عليه والا أن تريد أمها السفر بها الى الحجاز وهو لا يأمن عليها فهل للاب منعها من السفر بها فوق مسافة القصر سيما وله أخت رشيدة خالصة من الأزواج صالحة للحضانة ومتبرعة بها (اجاب) ليس للطلقة باثنا عشر شهرا الخروج بولدها من بلدة الى بلدة أخرى بينهما تفاوت الا اذا كان ما تنتقل اليه وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها اربع سنين وأم البنت المذكورة تباع وتشتري في السوق من الصباح الى المساء وترك البنت المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد بها ولم يكن لأمها أحد ممن تنتقل اليها الحضنة فهل والحال هذه تسقط حضنة أم الصغيرة المذكورة مادامت تباع وتشتري في السوق وترك بنتها ضائعة ويكون لابها اخذها ودفعها لأمه القادرة على الحضنة الصالحة لها التي لم يقيمها مانع شرعي (اجاب) اذا لم تكن الام مأمونة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتركها ضائعة يكون لأم الاب ضمه اليها اذا كانت صالحة للحضانة لم يقيمها مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت قاصرين عن درجة البلوغ ولهما عم فهل اذا بلغ عمر الابن سبع سنين والبنت بلغ سنها تسع سنين وزيادة تسقط حضنتهما وعمهما اخذهما من الام وضما لهما بنفسه جبراعا عليها (اجاب) تنتهي حضنة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن ولعم ضمه لهما اليه جبر اذا لم يكن فاسقيا بالنظر للبنت ولم

٩ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

رجب

٤ ١٢٧٣

٨ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣



يوجد من يقدم عليه من العصباء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت في حضنة أمها وصار يدفع أجرة الحضنة لامها مدة ثم بعد ذلك تزوجت أم الصغيرة برجل اجنبي ليس له حق في الحضنة وانتقلت الحضنة لام أم الصغيرة فاسقطت أم أم الصغيرة أجرة الحضنة عن أبي الصغيرة وتبرعت والتزمت بتربيتها بحاجتها من غير مقابل وعكفت عندها حتى انتهت حضنة الصغيرة فهل والحال هذه يكون لأبي الصغيرة أخذها ووضعها إليه بعد انتهاء مدة الحضنة وإذا ارادت أم أم الصغيرة أن تطالب به بما اسقطته عنه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم للأب فم ابنته إليه إذا انتهت مدة حضنتها وليس للعاضنة مطالبة الأب بأجرة حضنة المدة التي تبرعت فيها بالحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها ست سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل اجنبي من الصغيرة ولها أخت من الأم ولأبي الصغيرة بنت بالغة رشيدة خالية من الأزواج صالحة للحضانة فهل والحال هذه ينتقل حق حضنة الصغيرة المذكورة لحالتها أو لأختها المذكورة (اجاب) لا لأخت المذكورة إذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع مقدمة في الحضنة على الحالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وتزوجت مطلقة باجنبي ولا لقي بنت صغيرة منها سنها أربع سنين ولأم الصغيرة أخت لأم خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيمها مانع شرعي وللصغيرة أختان صغيرتان من أبيهما لم يبلغا ريد أبو الصغيرة أن يأخذ ابنته من المطلقة المذكورة ويضعها لابنته المذكورة كورين فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضنتها للحالة الصغيرة المطالبة لها وكذلك لما عمة أمها طالبة لها وصالحه لم يقيمها مانع شرعي ويقرر لها القاضي على أبي الصغيرة أجرة الحضنة ولا حق في الحضنة للاختين المذكورتين وللأب (اجاب) الاخت ولو لأب إذا كانت بالغة مقدمة في الحضنة على الحالة والمراعاة إذا ادعت البلوغ في ذلك كالبالغة كما حرره في تنقيح الحامدية فإذا لم تكن الاختان المذكورتان أو أحدهما بهذا الوصف ينتقل الحق في حضنة الصغيرة لحالتها والأقاربي الاختين مقدمة عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين وسبعة أشهر فهل يكون لأبيها أخذها من أمها ووضعها إليه وتنتهي حضنتها ببلوغها هذا السن وإذا اراد أن يافر بها إلى محل خدمته بناحية سيوط لا يكون لامها منعه من ذلك (اجاب) الذي ذكره في الدرر القلاع شيخه الرمي أن للأب أن يسافر بالصغير بعد انتهاء حضنته وبمثله أفتى في تنقيح الحامدية ولو فوق مسافة السفر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن زوجته وعن أمه وصار الولد في حضنة أمه حتى بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل إذا كان له ابن ابن عم عاصب وأراد أخذه من أمه وضعه إليه يجاب لذلك وتنتهي حضنة الأم ببلوغ الغلام هذا السن (اجاب) نعم تنتهي حضنة الغلام ببلوغه هذا السن على المفتي به وللعايب

٢٥ ١٢٧٣

شعبان

٢ ١٢٧٣

١٧ ١٢٧٣

١٨ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

ضمه

ضمه إليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا وله منها ابن وبنت صغيران في حضنة أمهما مفروض لهما أجرة حضنة ونفقة فهل إذا تزوجت الأم برجل اجنبي ليس له حق في الحضنة تنتقل الحضنة للأم الصالحة لها القادرة عليها وتقدم على أم الأب ويكون لها طلب النفقة وأجرة الحضنة المفروضة إلى انقضاء مدة الحضنة (اجاب) تسقط حضنة الأم بتزوجها اجنبيًا من المحضونين وينتقل الحق في حضنتهما إلى أم الأم الموصوفة بما ذكرنا إذا لم تسكنهما في بيت الراب وتقدم والحال هذه على أم الأب وعلى الأب أجرة حضنتهما كما عليه نفقتهما والله تعالى أعلم (سئل) في وصي مختار على قاصر وقاصر تين دفع للقاصر ما يخصه بعد بلوغه رشيداً ودفع القاصرتين وما لهما من أمهما بغير وجه شرعي والآن بلغت أحدهما والثانية بلغ سنها عشر سنوات وأراد أخوهما ضمهما إليه خوفاً عليهما من الفتنة والفساد فهل يجاب لذلك حيث كان يخشى عليهما الفتنة وللأب العمة مطالبة الوصي المذكور بما يخصهما من تركته والدها (اجاب) إذا بلغت الحارثية مبلغ النساء فإن بكر اضمها الأب إلى نفسه وكذا كل عصبة ذي رحم محرم منها إذا لم يكن مفسداً إلا إذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فلها الاتقار حيث لا خوف عليها وكذا للعاصب المذكور ضم البنات التي بلغ سنها عشر سنين حيث لم يوجد من يقدم عليه والبنات بعد بلوغها وشديدة أخذ ما بقي من نصيبهما من تركته أبيهما من يد الوصي أو نائبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنة منها وللصغير ابن عم وعمه ببلده وعم غائب فوق مسافة القصر فهل إذا مضت مدة الحضنة وتزوجت أم الصغير باجنبي منه يكون لمن ضمه إليه (اجاب) إذا لم يكن للوصي أب وانقضت مدة الحضنة فن سواء من العصبة أولى الأقرب فالأقرب غير أن الأنثى لا تدفع إلا إلى محرم كما صرح به في التنقيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا ومعها منه ابنة صغيرة فتزوجت أمها برجل اجنبي فأخذها أبوه أمها ورأى باها حتى بلغت فذهبت لاهاته وودها فحضرها عندها فطلبها فاعتقا فاعالدى القاضي فمكن الأم منها دون الأب فهل والحال هذه يكون للأب أخذ ابنته جبراً على أمها ولا عبرة بمسكين القاضي للام من أخذها (اجاب) إذا بلغت الحارثية مبلغ النساء إن بكر اضمها الأب إلى نفسه إلا إذا طعنت في السن واجتمع لها رأى فتسكن حيث أحببت حيث لا خوف عليها وإن ثبأ لا يضمها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها فالأب والجدة ولاية الضم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر ودخل بها وعاشرهما مدة ثم طلقها وتزوجت بغيره بعد انقضاء عدتها من الأول وهي في مصر ودخل بها وعاشرها الزوج الثاني مدة ثم طلقها فتوجهت إلى زوجها الأول في بلدة فوق مسافة القصر وهي بلد الزوج المقيم فيها وبعد انقضاء عدتها من مطلقها الثاني المذكور عقد عليها الأول في بلدة ودخل بها وعاشرها مدة وأق من ابنتها ثم طلقها فأرادت أن ترجع إلى مصر وتسكن فيها مع بنتها المذكورة فهل والحال هذه

١٤ ١٢٧٣

شوال

١٣ ١٢٧٣

٢١ ١٢٧٣

ذي القعدة

١٢ ١٢٧٣



لا تجاب لذلك وليس لها الانتقال من بلد العقد حتى تنتهي حضانة البنت المذكورة  
حيث كان انتقالها من بلد العقد الى مصر فوق مسافة القصر (اجاب) ليس للطلقة  
بعد انقضاء عدتها الخروج بالولد من بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت الى  
وطنها وقد نكحها ثمة والله تعالى اعلم (سئل) في امر امرأة بالغة رشيدة ثيب خالية من  
الازواج مقيمة بالمحروسة ولها أخت مقيمة في الريف طلبت أخذها معها الى الريف  
لتزوجهما هناك فامتنعت من الذهاب معها فتعدت عليها وأخذت مامعها من الثياب  
والدراهم فهل اذا كانت صاحبة رأى ومأونة على نفسها لا يكون لاختها جبرها على  
ذلك ولا ولاية لها عليها وتسكن حيث شاءت وتسترد ما أخذته منها اذا تحقق ما ذكر  
(اجاب) حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وطعنت في السن واجتمع لها رأى وكانت  
مأونة على نفسها قلها الا نقراد بالسكنى حيث أجت فلا تجبر والحال هذه على السكنى  
مع اختها أو غيرها كما لا تجبر على التزوج ولها الاسترداد ما تعدت عليه اختها من متاعها  
الخاص بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلد أخرى بينها وبين بلد  
الزوج مسافة أقل من مسافة القصر بكثير وبعد معاشرته لها مدة ورزق منها ابنة سنين خمس  
سنين صار يضارها فهل اذا طلقها طلاقاً تاماً وطلب أخذ ابنته من أمها لا يجاب لذلك  
ويكون الحق في الحضانة لأمها ويكون لها ما البتة بنفقتها حيث كان موسراً واذا  
تزوجت أم الصغيرة قبل انتهاء سن الحضانة وكان لها أم خالية من الازواج صالحة  
للحضانة ينتقل الحق في الحضانة لها (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرة  
وبعدها الى بلوغ سن تسع سنين اذا كانت صالحة للحضانة لم يقدّم بها مانع فان تزوجت  
أجنبياً من الحضونة سقط حقها في الحضانة وينتقل الحق فيها للجدّة أم الام اذا كانت  
صالحة لها فادارة عليها لم يقدّم بها مانع كما مسالك الصغيرة في بيت الراب وتستحق الحضانة  
أجرة الحضانة وعلى الاب الاتفاق على بنته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته طلاقاً تاماً وله منها ابن يبلغ سنه أربع سنين ونصفا وبنت تبلغ سنها ست سنين  
ونصفا وهما في حضانة أمهما وأم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة عند اناس  
اجانب وتر كهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما ولم يكن لهما أقارب عن ينتقل اليه  
حق الحضانة من النساء سوى عمه شقيقة أبيهما فهل والحال هذه ينتقل حق حضانة  
الصغيرين المذكورين لهما أم المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها الخالية من  
الازواج التي لم يقدّم بها مانع شرعي مادامت أم الصغيرين المذكورين مشغولة بالخدمة  
وتر كهما ضائعين من غير متعهد يتعهدهما (اجاب) اذا كانت الام غير مأونة على  
الصغيرين بان تخرج كل وقت وتر كهما ضائعين يسقط حقها من حضانتهم مادامت  
كذلك وينتقل الحق في حضانتهم للعمّة المذكورة والحال ما ذكر حيث لا مانع والا  
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وثلاث بنات قصر منها وابن فهل اذا

بلغ الابن المذكور رشيداً يكون له ضم من انتهت مدة حضانتها من اخواته قهر ا على  
امهن (اجاب) للاخ البالغ اذا كان غير فاسق بالنسبة لضمه المشتبهات ضم من انتهت سن  
حضانتها من اخواته المذكورات اليه جبراً على أمها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها ابن يبلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة فهل تنتهي حضانة الابن  
المذكور ببلوغه هذا السن ويكون لآبيه ضمه الى نفسه مع عياله واذا أراد أن يسافر به  
الى بلدة التي فوق مسافة القصر يسوغ له ذلك وليس لأمه منع الابن المذكور من  
السفر مع أبيه (اجاب) نعم للاب ضمه اليه حيث انتهت مدة حضانتها ببلوغ سنه ما ذكر  
وللاب السفر به والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
بنت سنها أقل من سبع سنين أراد أخذها من أمها وضمها اليه والحال ان الام المذكورة  
متوفرة فيها شروط الحضانة ولها أم كذلك فهل والحال هذه تسكون كل من الام وأما أولى  
من الاب ولا يجاب الاب لذلك (اجاب) الام أحق بحضانة بنتها قبل الفرة وبعددها  
الى بلوغ سن البنت تسع سنين على المقتضى به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقدّم  
بها مانع والا انتقلت الحضانة في تلك المدة لأمها حيث اتصفت بما ذكر والا فلا بل ضمه  
اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن  
أمه وعن زوجته وعن ابنتين وبنت منها وها هم في حضانة أمهم ثم تزوجت أم القصر برجل  
أجنبي من الصغار المذكورين ولم يكن لها أم تنتقل الحضانة اليها فهل والحال هذه تسقط  
حضانة أم القصر بتزوجها أجنبياً ويكون الحق في حضانة القصر المذكورين لأم أبيهم  
الصالحة لها واذا أرادت أم القصر أن تطالب جدتهم المذكورة بما انفقت على الاولاد  
المذكورين بدون فرض قاض أو تراص على ذلك لا تجاب لذلك ولو مضى على ذلك مدة  
أشهر (اجاب) يتزوج الام المذكورة أجنبياً من الصغار المذكورين يسقط حضانة في  
حضانتهم وينتقل الحق للجدّة أم الاب حيث كانت صالحة لذلك لم يقدّم بها مانع ولم يوجد  
لهم جدّة من قبل الام ولا مطالبة للام على الجدّة المذكورة بنفقة الصغار في المدة الماضية  
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان احدهما يبلغ  
سنها احدى عشرة سنة والثانية يبلغ سنها تسع سنين فهل اذا أثبت أبو البنتين ان سن كل  
بنت هذا السن المذكور بالبينة الشرعية يكون لآبيهما ضمهما اليه شرعاً (اجاب) نعم اذا  
ثبت بالطريق الشرعي بلوغ البنتين السن المذكور يكون لآبيهما ضمهما اليه والله تعالى  
اعلم (سئل) في بنت بكر يتيمه قاصرة سنها احدى عشرة سنة وزيادتها أم متزوجة بأجنبي ولها  
عم شقيق يريد أخذها من أمها وضمها لعياله فهل يجاب لذلك شرعاً وتكون ولاية نكاحها  
له اذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم للام المذكورة ضم بنت أخيها الى نفسه حيث انتهت حضانتها  
وكان مأوناً عليها ولم يوجد من يقدم عليه وله نكاحها من كفؤ بمثلها والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين قاصرتين من جاريته وعن ابن أخ



شقيق ثم تزوجت الجارية باجنبي من الصغيرين فهل والحال هذه تسقط حضنة الام بتزوجها الاجنبي المذكور ويكون لابن الاخ الشقيق اخذ ابني عمه وضمهما الى عياله (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها اجنبي من الصغيرين فاذا لم يوجد من يقدم على ابن عمهما في الحضنة يكون له ضمهما اليه بخلاف ما لو كان المحضون انثى فانه لا حق في حضنتها لابن العم لاسيما لو كانت تشتهى كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه ثلاث سنين وبنيت بلغ سنه ست سنين وفرض الحاكم الشرعي على الزوج المطلق قدرا معلوما من الدراهم في كل شهر اجرة حضنة الصغيرين المذكورين ثم بعد مدة اراد المطلق ان يأخذ الابن والبنيت من امهما قبل انتهاء مدة الحضنة فهل لا يجاب لذلك واذا زوج الاب البنيت المذكورة لابن اخيه قبل انتهاء مدة الحضنة تكون الحضنة باقية للام الى انتهاء مدتها حيث كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقم بها مانع شرعي وليس للاب اخذ البنيت المذكورة من امها ودفعها الى زوجها المذكور ويجبر الزوج المطلق على دفع ما فرضه القاضي عليه للصغيرين حتى تنتهي حضنتهما شرعا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر ولا تسقط حضنة الام بتزوج الصغيرة قبل انتهاء مدتها وعلى الاب دفع ما قدر اجرة للحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في بكر بالغة بلغ سنها اربع عشرة سنة وبكر مراهقة بلغ سنها تسع سنين ولهما اخ عاصب اراد ضمهما اليه فامتنعت امهما من ذلك فهل للاخ المذكور ضمهما اليه حيث انتهت حضنتهما وخشي عليهما الفتنة وكان مأمونا عليهما ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات (اجاب) نعم له ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في صغير حضنته امه مدة ثم تزوجت باجنبي ولها ام صالحة للحضنة خالية من الزوجات فهل تكون ام الام احق بالحضنة من غيرها من محرم الاب ويقدر لها اجرة الحضنة في مال الصغير الموروث له عن ابيه حيث كان له مال (اجاب) ينتقل حق حضنة الصغير المذكور قبل انتهاء مدتها للجدة ام الام حيث كانت صالحة لم يقم بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام وتستحق الاجرة على حضنتها في ماله حيث كان له مال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين قاصرين وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا واقام القاضي ام القاصرين وصيا عليهما وعلى ماله ما ثم تزوجت ام القاصرين باجنبي منهما وبلغ واحد من القاصرين سبع سنين وطعن في الثامنة وبلغ الاخر ثمان سنين وطعن في التاسعة واراد اخو القاصر بن البالغ اخذهما وضمهما اليه بعد بلوغهما هذا السن فهل يكون له ذلك ولا حق في الحضنة لامهما بعد بلوغهما هذا السن وان كان له مال ولاية المال (اجاب) نعم للاخ ضمهما اليه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة لم تبلغ سن الحضنة وتزوجت المطلقة باجنبي من الصغيرة ولها ام ببلاد الريف بينهما وبين بلد ابيها مسافة فوق مسافة القصر فهل يكون

لايها أخذها منها وضمها اليه حيث لم تحضر أم المطلقة وأطلب حضنتها والقيام بها في بلد أبيها وتسقط حضنة المطلقة بتزوجها باجنبي من الصغيرة (اجاب) تسقط حضنة الام بتزوجها اجنبي من الصغيرة وتنتقل الحق في حضنتها لام امها اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لكنها ليس لها ان تنقل الصغيرة من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة في حضنة امها زوج الاب ابنته المذكورة لابن اخيه والآن بلغ سن البنيت المذكورة تسع سنين وزيادة فهل والحال هذه تنتهي حضنة الام ببلوغ البنيت المذكورة هذا السن المذكور ويكون لا يها اخذها من امها وضمها اليه شرعا ويكون النكاح المذكور صحيحا نافذا (اجاب) تزوج الاب ابنته الصغيرة اذا استوفى شرائطه صحيح وتنتهي حضنة الام ببلوغ سن البنيت تسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنه اربع سنين وزيادة وهو في حضنة امه والحال ان امه غير مأمونة عليه وتخرج كل وقت وتتركه ضائعا من غير متعهد يتعهدو يخشى عليه التلف وللصغير جدته من قبل الام فهل والحال هذه يكون الحق في حضنة الصغير المذكور لام امه الصالحة للحضنة القادرة عليها (اجاب) اذا تحقق كون ام الصغير غير مأمونة عاياه بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا تسقط حضنتها مادامت كذلك وينتقل الحق في حضنته لام امه اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل موسر طلق زوجته وهي حامل فوضعت ثم طلبت منه اجرة الرضاع والحضنة لولود فامتنع من دفع اجرة المثل فهل اذا كان الامر كذلك يجبره الحاكم على دفع اجرة المثل (اجاب) يجب على الاب اجرة حضنة ولده المذكور واجرة رضاعه لامه المنقضية العدة من مال الاب حيث لا مال للصغير ويقدر ذلك الحاكم كما يجبر المثل المالم تطلب الام زيادة على ما تأخذ الاجنبي لاجرة رضاعه ولودون اجرة المثل فلو وجد من ترضعه بأقل مما تطلبه الام لاجرة الرضاع لا يجبر الاب على دفع ما تطلبه الام وله ان يستأجر من ترضعه عندها من الاجانب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا ومعهامنه ابن رضيع وبنيت سنين ففرض لهما الحاكم الشرعي قدرا معلوما من الدراهم نفقة للبنيت واجرة ارضاع وحضنة للرضيع لامهما وتجد لها عنده قدر من ذلك فطلبته منه فامتنع من الدفع لها عنادا والآن يريد اخذهما منها بالقوة فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يمكن من اخذهما منها مادامت خالية من الزوجات الا بعد انتهاء سن حضنتهما ويكون لها مطالبته بالانروض لاسيما وان اباهما موسر وشيخ بلد (اجاب) الام احق بحضنة الصغير الى ان يبلغ سنه سبع سنين وبحضنة الصغيرة الى ان يبلغ سنها تسع سنين اذا كانت صالحة للحضنة فادارة عليها لم يقم بها مانع ولا فرق في ذلك بين حالة الزوجية وبعد الفترتين ويجب على الاب الموسر دفع ما تقر عليه من قبل القاضي اجرة للحضنة والرضاع ونفقة للصغيرة



حيث كان تقر به مصادقا وجهها شرعيا ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بلدته ودفع لها ما تعورف به من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم رزق منها ابن عمر سنة ثم طلقها طلاقا بائنا ودفع لها مؤخر صداقها وقرض الحاكم الشرعي قدرا معلوما من الدراهم اجرة الرضاع ونفقة عدتها والحضانة ودفع لها قدر معلوما من الدراهم عن مدة من الشهر ووجهه ثم بعد ذلك ارادت الزوجة المذكورة ان تسافر بابنها المذکور الى بلدة فوق مسافة القصر فامتنع الاب من سفر ابنه الى ذلك فهل والحال هذه لا تجاب الام لذلك وليس لها نقل ابنها المذکور من بلد العقد والدخول بها الى فوق مسافة القصر (اجاب) نعم ليس لها ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وزيدته فهل تنتهي حضنته بهذا السن المذکور ويكون لابي له اخذته وضمه لعياله شرعا حيث اتقضت عدة المرأة المطلقة واذا اختلفا في سنة فاذا يكون الحكم (اجاب) تنتهي حضنة الغلام ببلوغه سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذکور يكون لابي له ضمها اليه جبر او اذا اختلفا في سنة ينظر اليه فان كل وشرب واستعجب وليس وحده دفع اليه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأته وله منها بنتان احدهما بنت عشر سنين والاخرى بنت سبع سنين فصل بينه وبين أهلها خصوصه فارسل اليها أهلها واخذوها من بيته ويريد الزوج ان يرجعها الى بيته فابتنعت من الرجوع الى بيته ومنعت بنتها والحال ان الزوج غني فهل والحال هذه اذا انشئت الزوجة يكون له ان ينظر بنتيه المذكورتين حيث اراد ويرسل لهما ما يكفيهما عند أمهما وليس لهما منعهما عنه (اجاب) للزوج المذکور بل عليه نفقة بنتيه المذكورتين وليس لامهما منعه من النظر اليهما بل طلبهما وطلب أمهما الى مسكنه الشرعي ولا تقر على النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق لانه معصية ولا حق لها في حضنة البنت التي بلغت عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وابن والبنت سنان سنين وطعنت في التاسعة والابن سنه ست سنين وطعن في السابعة وهما في حضنة أمهما ثم تزوجت الام برجل اجنبي ليس له حق في الحضنة وأم الام متزوجة برجل اجنبي ايضا ليس له حق في الحضنة وابو الصغيرين له اخت بالغة رشيدة صالحة للحضنة خالية من الازواج ولم توجد من تقدم عليها في الحضنة فهل والحال هذه تنتقل الحضنة اليها (اجاب) تسقط حضنة الام والجدة بتزوجهما اجنبيين من الصغيرين المذكورين وينتقل الحق فيها للعمة المذكورة اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يبق بها مانع شرعي كوجود من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة عمرها سبع سنين في حضنة أمها والام المذكورة صالحة للحضنة فادرة عليها خالية من الازواج لم يبق بها مانع شرعي يريد ابو الصغيرة المذكورة اخذ ابنته المذكورة من أمها وضمها الى

عياله فهل لا يجاب الاب لذلك ويكون الحق في حضنتها الاما حتى تنتهي مدة حضنتها شرعا (اجاب) نعم لا يجاب الاب لذلك والحال هذه ما لم يبق بالام مانع او تنتهي مدة الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اخ شقيق وعن زوجة وعن ابن بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة وعن بنت بلغ سنات سبع سنين وطعنت في العاشرة فهل والحال هذه تسقط حضنة الام ببلوغ سنهما المذكورة ويكون للام اخذتهما وضمهما الى عياله سيما وان الام تزوجت باجنبي من الصغيرين (اجاب) نعم للام ضمهما اليه اذا بلغا هذا السن اذ لم يكن فاسقيا بالنسبة للشبهة حيث لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها على مؤخر صداقها ونفقة عدتها واجرة حضنة ابنها مدة ثلاث سنين فخالعها على ذلك ثم بعد مضي الثلاث سنين المذكورة تزوجت برجل اجنبي من الصغير ولم يكن لها من تنقل اليه الحضنة فهل والحال هذه يكون للاب اخذ ابنه من امه المذكورة ولا تستحق شيئا مدة الثلاث سنين الماضية (اجاب) بتزوج المطلقة المذكورة اجنبيا من الصغير يكون لابي له ضمها اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ولا مطالبة لها على مظلة ما اختلعت عليه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بلغ احدى عشرة سنة وثلاثة اشهر بلغ سنات سبع سنين وطعنت في العاشرة ولها مال مخاف عن ايها تحت يدهما الوصي عليهما من القاضى فتزوجت امهما باجنبي منهما ولها جدة ام اب اخذتهما وصار تحت يدها واسكنها تطلب من الوصي الاتفاق عليهما من مالهما والام الوصي تمتع من ذلك وتبيع بالاتفاق عليهما من مالها وتحفظه لهما الى كمال رشد هما فهل تجاب الام الوصي لذلك وتقدم على الجدة المذكورة لاسيما والجدة المذكورة مشغولة بالبيع والشراء والسفر الى غير بلد الاولاد ولا تستقر بهما فيها ويحشى على الاولاد التلف والضياع فامهما تكون اولي بهما الشفقة (اجاب) قد صرحوا بانها اذا انتهت مدة حضنة الصغير ولا عاصب له فالراي فيه للقاضى يضعه اين شاء حسب ما يراه من المصلحة للصغير ولكن ذكرنا واقعا اذا تزوجت ام الصغير اجنبيا منه وادرت تربته بالنفقة مقدرة في ماله واراد الوصي تربته بهادفع اليها ليعاها لجانب المصلحة في حق الصغير يحفظ ماله فجعلوا العلة في دفعه الى الام مع كونها ساقطة للحضنة بتزوجها الاجنبي رعاية المصلحة في حق الصغير لابقاء ماله مع كونها اهلا للحضنة في الجملة وظهور شفتها وموضوعه قبل انتهاء مدة الحضنة فربما يؤخذ من ذلك تقديم الام المتبرعة بنفقتها في حادثة السؤال على الجدة المذكورة ورعاية لجانب المصلحة في حق الصغيرين الذين انتهت مدة حضنتهما والله تعالى اعلم (سئل) في بنت صغيرة في حضنة جدتها أم امها بلغ سنان سنين والجدة المذكورة مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وترك البنت المذكورة ضائعة من غير متعهد يتعهد بها والبنت المذكورة جدة ام ايها خالية من الازواج صالحة للحضنة فادرة عليها لم يبق بها مانع شرعي فهل يكون لام ابى البنت



المذ كورة ضم البنت المذ كورة اليها شرعا حيث كانت الجدة الاولى متعلقة بالبيع  
 و اشراء وترك البنت ضائعة من غير متعهد (اجاب) اذا كانت مستحقة الحضانة غير  
 مأموقة على الصغيرة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة يسقط حقها في الحضانة  
 و ينقل الحق فيها لمن بعدها اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وزوجته وابن صغير منها سنة ثلاث سنين فتزوجت  
 الزوجة باجنبي من الصغير فهل تسقط حضانتها بذلك ويكون للجد ابى الاب اخذها وضمه  
 اليه حيث لم يكن للزوجة والاب احدهما من النساء الحضانة بعدها (اجاب) نعم يكون  
 للجد ضمه اليه اذ لم يوجد من يقدم عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت  
 بكر بلغ سنها اثنتي عشرة سنة ولها اخت كبيرة تزوجت برجل اجني من الصغيرة  
 فكشفت البنت في بيت زوجها اختها ويريد الاب اخذها من بيت زوجها اختها الاجني  
 المذ كور وضمها اليه في بيته لاجل حفظها وصيانتها فيه فهل يجاب الاب لذلك ولو ادعت  
 البنت المذ كورة انها بالغة تجبر على الذهاب الى منزلها ولا عبرة بمنع اختها الكبيرة وعمه  
 امهالها من الذهاب (اجاب) اذا انتهت مدة الحضانة يكون لابيها ضمها اليه ولو  
 ادعت البلوغ وهي بكر فله ذلك ايضا الا اذا طعت في السن واجتمع لها رأى ففسكن  
 حيث أحببت حيث لا خوف عليها وانتهت مدة الحضانة قدر تسع سنين في الانثى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت صغيرة بلغ سنها سنة ونصفا وعن زوج وأم  
 متزوجة بجدة الصغيرة قسم القاضي البنت لام الام لكونها صالحة للحضانة فهل والحال  
 هذه تكون الحضانة لام الام حيث كانت صالحة للحضانة واذا اراد الاب اخذ البنت  
 من الجدة لا يجاب لذلك حتى يبلغ سنها تسع سنين (اجاب) ليس للاب اخذ بنته الصغيرة  
 من جدتها المذ كورة الى انتهاء مدة الحضانة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل طلق زوجته وله منها ثلاثة ذكور وبنت بلغ أحد الذكور أربع عشرة سنة  
 والثاني بلغ سنة عشر سنين والثالث بلغ سنة ست سنين وطعن في السابعة والبنت بلغ  
 سنها اثنتي عشرة سنة فهل والحال هذه تنتهي حضانة الام ببلوغ الاولاد المذ كورين  
 هذا ابن المذ كور ما عدا الابن الذي لم يبلغ سنة الاست سنين وطعن في السابعة فيبقى  
 في حضانة امه الى بلوغه سبع سنين ويكون للاب ضم أولاده المذ كورين الى عياله شرعا  
 ما عدا الابن المذ كور (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة  
 بالمحروسة ودخل عليها فيها واقامت معه مدة وأتى منها ولد وبنت صغيرين لم يبلغا سن  
 الحضانة نقلتهما من بلد أبيهما التي وقع فيها عقد النكاح الى بلد أهلها التي بينهما  
 مسافة قصر وزيلدة وتركتهما عند أمهما التي لم تصلح للحضانة وسافرت الى الحجاز والزوج  
 يخشى على أولاده الضياع والتأفف فهل يكون لابيها اخذهما وضمهما اليه والاقامة  
 بهما في بلده حيث كانت الام المذ كورة غير صالحة للحضانة وبقيمة في غير بلد ابيه

المذ كورة التي بينهما مسافة القصر (اجاب) ليس للام ولا للجدة نقل الصغيرين  
 المذ كورين من بلد أبيهما التي وقع فيها العقد الى بلد أهلها المذ كورة بدون رضا أبيهما  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ببلدة ودخل بها وهاشرها مدة ورزق منها  
 بابل ثم طلقها فساقت بابنها من بلد العقد والدخول بها الى بلدة فوق مسافة القصر بلا  
 إذن ابيه فهل تجبر أم الصغيرة على الإقامة بابنها في بلد العقد التي دخل بها فيها اذا تحقق  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للطلقة بعد انقضاء عدتها أن تسافر بولدها من  
 بلدة الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت به الى بلدها وقد نكحها ثم والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له زوجة في عصمة مقيمة في بلد غير الذي هو فيها وله منها بنت تبلغ  
 من العمر عشر سنين فطلب الزوج زوجته في المحل الذي هو مقيم فيه فامتنعت وكان  
 العقد حاصلا في بلدها فهل اذا أراد اخذ ابنته المذ كورة لكانه الذي هو مقيم فيه لاجل  
 حفظها يجاب لذلك (اجاب) اذا انتهت مدة حضانة الصغيرة المذ كورة ببلوغها السن  
 المذ كور يكون لابيها ضمها اليه وقد صرحوا بأن للاب السفر بالصغير بعد سقوط  
 حضانة الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت عمرها ستان  
 ثم تسكلت أمها بحضانتها مدة عشر سنوات ومن بعد انتهاء مدة الحضانة وبلوغها عشر  
 سنين أراد والدها اخذها فمقتها أمها فطلبها على يد نائب الشرع بالناحية وقص عليه  
 الدعوى فغضه من اخذها حتى تبلغ الحلم فهل يكون للاب اخذ بنته بعد مضي مدة  
 الحضانة المقدر شرعا أو بعد البلوغ بالحلم (اجاب) المقتضى به ان حضانة الانثى ولو الحضانة  
 اما تنتهي ببلوغ سن البنت تسع سنين فاذا بلغت المحضونة المذ كورة عشر سنين كما ذكر  
 بالسؤال يكون للاب ضمها اليه جبراً ولا يتوقف على الحلم والله تعالى اعلم (سئل) في  
 ينجم له أم وله وصى من قبل أبيه انتهت مدة حضانتها وبلغ سنة عشر سنين وتزوجت أمه  
 باجنبي منه فأراد الوصي المذ كور ضمه اليه فامتنعت الام المذ كورة من ذلك فهل  
 والحال هذه يكون للوصي المذ كور ضم الصغير اليه قهراً سيما وان الوصي المذ كور  
 قريب للصغير من ذوى الارحام ولم يكن له قريب سواه لامن العصبية ولا من ذوى  
 الارحام (اجاب) نعم وفي تنقيح الحامدية نقلا عن شرح المجمع ان الغلام اذا استغنى  
 عن الحضانة بان بلغ سبع سنين أجبر الاب أو الوصي أو الولي على اخذها لانه اقدر على  
 تأديته وتعليمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها  
 عشر سنين وزيادة وتريد أمها منعها من أبيها متعلقة بان الاب لا اهل له فهل لا تجاب لذلك  
 شرعا ولا يكون لها منعها من أبيها وان لم يكن له اهل لا انتهاء مدة حضانتها ويكون له  
 اخذها من أمها بالولاية الشرعية اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا بلغت  
 البنت عشر سنين سقطت حضانتها وعلى الاب ضمها اليه جبراً والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة مطلقة من زوجها وكانت حاضرة لولديها وهما أنثى عمرها سبع سنين وذو كرمه



سنة واحدة ثم تزوجت رجلاً أجنبياً من المحضونين ولها أم عياله لا تصلح للحضانة وهي مقيمة معها في بيت الزوج الأجنبي ولها أخت متزوجة برجل أجنبي من المحضونين أيضاً فهل تؤهل إلى الأب وله أخذ ولده المذکورين حيث لم يكن لها من النساء الحاضنات سوى من ذكر (اجاب) حيث تزوجت أم الصغيرين المذکورين أجنبياً منهنما تسقط حضانتها وإذا لم يكن لها من النساء الحاضنات سوى جدتها العياله التي لا تصلح للحضانة المقيمة في بيت الراب وخالتهم المتزوجة أجنبياً منهنما أيضاً يكون لابيهاما ضمهما اليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن قاصر منها وعن اخ شقيق والآن يريد عمه المذکور وأخذه وضمه لنفسه لاجل حفظه وترتيبه تبرعاً منه واحساناً فهل اذا انتهت حضانة الصغير يبلوغ سنه سبع سنين وزيادة يجاب عنه لذلك شرعاً اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا أقرب منه من العصوبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واه منها ولد عمره سبعة وعشرون شهراً ثم تزوجت أمه برجل أجنبي من الصغير ولها أم تنزل الاسواق تبسح وتشتري فيها سواء كان بالمحرسة او بالجهات كالقناطر السعيدية وطنتاوسيدى ابراهيم الدسوقي ودمهور وما شابه ذلك وبهذه الوسطة لا يمكن حفظ الولد وتتركه ضائعاً من غير متعهد به هذه وللزوج المطلق أم ساكنة بالمحرسة صالحة للحضانة قادرة عليها فهل للأب أخذ الولد المذکور من الزوجة وأمها حيث الحال ما ذكر واعطاؤه لام الزوج المطلق (اجاب) الام أحق بحضانة ابنا الصغير فان تزوجت أجنبياً منه سقط حقها وينتقل لام الام الصالحة التي لم يبق بها مانع فان كانت غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعاً وتسكن به في بيت الراب يسقط حقها وينتقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يبق بها مانع وليس للحاضنة السفر بالولد من بلد الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة تريد أم الصغيرة ان ترضع على أبيها نفقة للصغيرة وأجرة حضانة لها والحال ان الاب المذکور معسر ظاهر الاعسار وعنده أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضانة قادرة عليها متبرعة بها لم يبق بها مانع شرعي فهل يقال لام الصغيرة اما ان تحضنها بلا أجر أو تدفعها لابيها يدفعها للاخت المتبرعة المذكورة (اجاب) اذا تحقق كون الاب ظاهر الاعسار وأبت الام ان تربي الصغيرة بمجانا والعمة تقبل تربيتها بمجانا ولا تمنعه عن الام وكانت صالحة للحضانة لم يبق بها مانع يقال للام اما ان تمسكه بمجانا او تدفعه للعممة على المذهب قال الشربلالي في كشف القناع يجب على الحاكم اذا ادعى الاب وجود متبرعة ان يحتاط فلا يجيب بمجر داء عائلته ولا بمجر حصول امرأة تدعى التبرع لان الحق ثابت للام شرعاً فلا يبطل بمجرد قول غيرها ولا بحضور المدعية وطلبها أخذ الولد فانه قد يفعل تواطؤاً وتحيلاً لا سقطاً ما قرر على الاب فاذا ماتت الام الى ترك الولد لعدم قدرتها

قدرتها على ترك الأجرة مع امسالك الولد لضرورة مؤنتها واحتياجها احتياطاً في أمر الصغير وينظر في أم الأجنبية التي تزعم التبرع لدفع التواطؤ مع الاب لاضاعة التقرير وتحملها بالصغير هل للأجنبية لبن وهل معها رضيع يراحم التي تريد التبرع بارضاعه وحضانتها وهل للتبرعة قوة وقدرة على الرضاع والسر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه خمس سنين وتزوجت المطلقة بأجنبي من الصغير ولم يكن لها أحد من قرابتها يقوم بحضانة الصغير فهل يكون لابيها أخذ وضمه اليه ولا حق لأمه في حضانتها مادامت متزوجة بالأجنبي المذکور (اجاب) تسقط الحضانة بتزوج الام أجنبياً من الصغير مادامت كذلك وينتقل الحق للاب عند عدم وجود من يقدم عليه في الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة المنقضية العدة ولد بلغ سنه خمس سنين أراد الاب أخذه منها والحال انها غير متزوجة بأجنبي فهل لا يجاب لذلك وعلى الاب نفقة ولده وأجرة حضانتها لأمه حيث كانت صالحة للحضانة (اجاب) الام أحق بحضانة الصغير ولو بعد الفرقة الى ان يبلغ سنه سبع سنين اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يبق بها مانع وعلى الاب أجرة حضانتها للام ونفقتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة بنت بلغ سنها عشر سنين وابن رضيع والمطلقة هي وأمها محترقتان مضيعتان للصغير وللطلق ام قادرة على الحضانة صالحة لها فهل والحال هذه يكون للرجل المذکور أخذ بنته لبلوغها السن المذكورة قهرها أو أخذ ابنه ليدفعه الى أم أبيه المذكورة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي حيث كانت هي وأمها مضيعتين للصغير بخروجهما كل وقت في الاسواق وترك الصغير ضائعاً (اجاب) تنتهي حضانة البنت ببلوغها تسع سنين وللأب ضمها اليه بعد ذلك جبراً واذا كانت الحاضنة اما أوبدة غير مأمونة على الصغير الذي لم تنته مدة حضانتها بان تخرج كل وقت وتتركه ضائعاً بلا متعهد تسقط حضانتها مادامت كذلك اذا تحقق ما ذكر وينتقل الحق في حضانتها الى الجدة أم الاب حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الصالحات للحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابن صغير منها بلغ سنه ستين وعن أمه وعن أخوين وأخت اشقاء وترك ما يورث عنه شرعاً فأقام القاضي أخ الميت وصياً على الصغير المذکور وعلى حفظ ماله فوضع الوصي يده على مال الصغير المذکور وأراد أخذه من أمه وضمه الى عياله والحال ان أم الصغير خالية من الأزواج وصالحة للحضانة قادرة عليها لم يكن بها مانع شرعي فهل لا يجاب الوصي المذکور لأخذ الابن المذکور من أمه حتى تنتهي مدة حضانتها شرعاً حيث كانت الام صالحة للحضانة وخالية من الأزواج وقادرة عليها والوصي المذکور ان ينفق عليه من ماله (اجاب) الام أحق بحضانة الصغير والحال ما ذكر بالسؤال الى ان يبلغ سنه سبع سنين وليس للوصي والحال هذه أخذه من أمه بدون موجب وينفق عليه من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقة ابن و بنت بلغ سن كل



منه ما سبغ سنين أراد الرجل اخذها من أمها حيث بلغها هذا السن فهل يكون له اخذ الابن فقط وليس له اخذ البنت حتى تنتهي حضانتها حيث لم يقم بأمرها مانع شرعي يمنعها من حضانتها وعليه نفقتها وأجرة حضانتها (اجاب) تنتهي حضنة الغلام ببلوغ سنه سبع سنين وحضنة الانثى ببلوغ سنها تسع سنين على المقتضى به فيستلزم بلوغ سن الانثى التسع لا يكون لا بيها اخذها بل تكون في حضنة أمها اذا لم يقم بها مانع وعليه نفقتها وأجرة حضانتها للام المتقضية العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهل المحروسة ونقلها الى طنطد او اقام معها مدة وولدت منه بنتا صغيرة ثم طلقها طلاقا ثانيا فارادت الام الخروج بالبنت الرضعية الى بلدتها التي وقع فيها العقد فهل كانت شروط الحضنة متوفرة في الام ولم يقم بها مانع يمنع من حضانتها لا تسقط حضانتها بالخروج الى بلدتها التي وقع العقد فيها واذ تعرض الزوج للام واراد اخذ البنت منها لا يكون له ذلك ويمنع من اخذ البنت وتبقى البنت الصغيرة في حضنة أمها المذكورة الى ان تنتهي مدة الحضنة (اجاب) ليس للمطالبة بانها بعد انقضاء عدتها الانتقال بولدتها من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الى وطنها وقد تكهنا الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من بلدة ودخل بها وأنت منه بنت ثم طلقها وصارت حاضنة لها الى ان بلغت سبع سنوات ثم انتقل الزوج الى بلدة اخرى فذهبت أم البنت اليه لاجل ان تطالبه بأجرة حضانتها وترجع محل زواجها وهو وطنها الاصل في ثانيا ويريد الزوج ان يمنعها من السفر بدنتها الى محل زواج الحضنة فهل لا يجاب لذلك ويكفون لها السفر الى محل زواجها المذكور وتكون حضانتها باقية (اجاب) ليس للزوج المطلق منعها من ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت سنين وثلاث سنين ولد سنه احد عشر شهرا وعن زوج وأب لها ولان المتوفاة أخت شقيقة خالية من الأزواج صالحة للحضنة والمتوفاة أم متزوجة باجنبي غير أبي المتوفاة والمتوفاة خالتان احدهما فاقدة البصر والثانية بصرة سليم وهما خاليتان من الأزواج ولا زوج أختان وكل منهما متزوجة باجنبي فمن المقدم في حضنة الصغيرين المذكورين (اجاب) الاحق بحضنة الصغيرين المذكورين في حادثة السؤال حالة الام الصالحة للحضنة اذا لم يقم بها مانع وهي مقدمة على عمه الام وعمه الاب ومثورة عن جدة الصغيرين أم أمهما وعن عمتها وأختي ابنيهما الا ان تزوج كل من الجدة والعمتين المذكورتين اجنبيا من الصغيرين أسقط حق كل منهما في الحضنة فصرن كأمهات ومات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن بلغ سنه خمس سنين وطعن في السادسة وبنت بلغ سنها سبع سنين وطعن في الثامنة فهل لا تنتهي حضنة الصغيرين المذكورين ببلوغهما هذا السن المذكور وليس للاب اخذهما من أمهما حيث كانت خالية من الأزواج صالحة للحضنة فاقدة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) تنتهي حضنة الغلام ببلوغه سبع سنين وحضنة الانثى ببلوغها تسع

١٢٧٦

٢٩

١٢٧٦

٢

١٢٧٦

٤

١٢٧٦

٢٣

١٢٧٦

٢٣

سنين على المقتضى به وليس للاب ضمها اليه ونزعها من أمها الحضنة لها قبل انتهاء حضانتها اذا كانت الام صالحة لم يقم بها مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها تسع سنين ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت باجنبي من الصغيرة والطلقة أم انتقل حق حضنة الصغيرة لها وهي خالية من الأزواج صالحة للحضنة فاقدة عليها لم يقم بها مانع شرعي ولم تكن ساكنة في بيت زوجها بنتها المذكورة فاراد أبو البنت اخذها من جدتها فهل لا يجاب لذلك وليس للاب اخذها من جدتها المذكورة حتى تنتهي حضانتها ببلوغ سنها تسع سنين (اجاب) نعم حيث الحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت قاصرة وتزوجت المرأة برجل أجنبي ولها أم ووالد البنت له أم فلن تكون حضنة البنت لأم الام أو لأم الاب (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة ينتقل الحق في حضنتها لأم الام اذا كانت صالحة لم يقم بها مانع كزوجها اجنبيا من الصغيرة وتزوجها بمحرم الصغيرة لا يمنع وتقدم حينئذ على أم الاب اذا لم تمسك الصغيرة في بيت الاجنبي الراب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وانقضت عدتها وله منها بنت وتطلب الام من أبيها أجرة على حضانتها والاب معسر لا يقدر على الأجرة ومعه بنته تشهد باعساره وله أم متبرعة بالحضنة فهل اذا ثبت اعسار الرجل المذكور بالبينة الشرعية لدى القاضي تنزع الصغيرة من أمها وتعطى للجدة أم الاب المتبرعة حيث لم تعرض الام ان تحضنها الا باجر لاسيما والام يكثر خروجها لاشتغالها بالتجارة وكثير ما تبديت خارج البلد ليله أو ليلتين أو أكثر وتترك البنت ضائعة (اجاب) اذا كان الاب ظاهرا اعسارها وأبت الام أن تمسك الصغيرة بمجانا والجدة ترضى بذلك ولم تكن متزوجة باجنبي من الصغيرة وهي صالحة للحضنة يقال للام اما ان تمسكها بمجانا أو تدفعها للجدة المتبرعة حيث لا مانع وهذا عند عدم قيام مانع آخر بالام اما اذا كانت غير مأمونة على الصغيرة بان تخرج في غالب الاوقات كما صرح به في كشف القناع وتترك الصغيرة ضائعة تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها لمن بعدها من أهل الحضنة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها احدى عشرة سنة ومفروض لها عليه نفقة لكل يوم قدر ما معلوما لها وبنت منها أخرى سنها ثمان سنين فهل يكون للاب اخذ التي بلغ سنها احدى عشرة سنة وأن يزوجه ممن طلبها منه وينتهي الحضنة ببلوغها السن المذكور وليس لامها منع أبيها من ذلك (اجاب) لا للاب ضم البنت التي بلغ عمرها احدى عشرة سنة اليه لانها حضانتها ببلوغها السن المذكور وله تزويجها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنتين بلغ سن احداهما ست سنين والاخرى ستة ونصف وعن بنتين بلغ سن احداهما خمس سنين والاخرى أربع سنين وعن أمها الخالية من الأزواج فارادت حضانتهم بعد موت بنتها وتسليمهم بعد سن الحضنة لابيهم المذكور فهل تجاب لذلك

١٢٧٦

٢٨

جادی الاولی

١٢٧٦

٢٦

١٢٧٦

٢٨

جادی الثانية

١٢٧٦

١٤



وتنقل الحضانة اليها بعد موت بنتها حيث توفرت فيها شرائطها (اجاب) نعم هي أحق بحضانتهم والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير يبلغ سنه تسعة أشهر وفرض الرجل المذکور للولد المذکور قدرا معلوما من الدراهم عن كل يوم يمضي بعد ذلك والآن تريد الزوجة المذکورة التزوج برجل اجني ولها أم صالحة لحضانة الصغير وللرجل المطلق لها أم أيضا وتريد أم الأم حضانة الصغير لاسيما وهي لا تنتقل به فهل تقدم على أم الأب أم لا (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير اجنبيا منه يسقط حقها في حضانتها وينتقل الحق فيها لام الأم بشرط أن لا تمسكه في بيت الأب وكونها صالحة لها قدرة عليها لم يقم بها مانع فقدم والحال هذه على أم الأب والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها وأما وعن بنت صغيرة رضیعة وتركت ما يورث عنها شرعا وقسم ما لها بين المذکورين بالقریصة الشرعية فاراد الزوج المذکور أخذ البنت المذکورة لاجل أن يضمها الى عياله نفسه فهل لا يجاب لذلك ويكون حق حضانتها للصغيرة المذکورة لام أمها الى حين انقضاء مدة الحضانة الشرعية حيث كانت الجدة المذکورة صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) الاحق بحضانة الصغيرة المذکورة بعد الام أم الام اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها حيث لا مانع الى أن تنتهي مدة الحضانة وتقدم على الأب والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه خمس سنوات ثم بعد انقضاء عدتها تزوجت برجل اجني من الصغير المذکور ولم يكن للصغير جدّة من قبل أمه فهل تسقط حضانتة الام بتزوجها الاجني المذکور وتنقل حضانتة الصغير لام أبيه حيث كانت خالصة من الازواج صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع شرعي (اجاب) تسقط حضانتة أم الصغير المذکور بتزوجها اجنبيا منه وتنقل لام الأب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظ دمياط لمحافظ المحروسة في ۲۲ ربيع الاول سنة ۷۷ بطلب الافادة عنه من هذا الطرف وقد تحرر من طرف محافظ المحروسة بذلك مضمونه ان شخصا كان مستزوجا بامرأة من اهالي دمياط وله منها ولد عمره عشرين سنين ويريد اخذه والتوجه به محل وطنه وابرز شرطية مؤرخة ۱۸ جادی الثانية سنة ۷۳ تتضمن التوافق بينه وبين المرأة المذکورة على ابقاء الولد المذکور عندها حتى يبلغ عشرين سنين واقضاء من حضرة مفتي دمياط يشير الى جواز التسليم اليه في اخذ الولد جبراعا على الام والسفر به ولا يلزمه السكنى بالقرب منها لان مدة حضانتها انتهت وبطلب والد المرأة المذکورة الوكيل عنها طلب منه احضار الولد ليسلم لوالده بموجب الشرطية والاقضاء المذکورين فابرز فتوى بختم حضرة الشيخ على محمود البقلي يشير بها الى انه يسوغ للقاضي ان يمنع الأب المذکور عن اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها

فيه كل يوم رفقها بها ولفظ الفتوى المذکورة ما قولكم دام فضلكم في رجل له من مطلقة ابن صغير انتهت مدة حضانتها وامه مقيمة في مصر من الامصار فاراد ابوه اخذه منها وان يسافر به سفر بعيد او يقيم به في مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم فهل يكون للقاضي منع الأب المذکور من اخذه من امه والسفر به سفر بعيد بحيث لا يمكن الام ان ترى ولدها في كل يوم ويمنع من ذلك شرعا ولو انتهت مدة حضانتها افيدوا الجواب الحمد لله وحده نعم يسوغ للقاضي منع الأب المذکور من اخذ ولده من امه والسفر به الى مكان بحيث لا يمكنها ان تبصر ولدها فيه كل يوم رفقاً بالام بناء على ما حققه في رد المحتار اخذ اعماص رج به في التارخانية وحاوي القدسي والله سبحانه وتعالى اعلم الفقير على محمود البقلي الخنفي عني عنه فصار كل منهما مستند المنطوق الفتوى التي بيده فاذا والحال هذه قد نظر التناقض بين حكم الفتوى بين فاستصوب اقناع الغريقين في ذلك باخذ الفتويين والشرطية المحكي عنها وبعث ما ذكر لطرف سعادتك كي يصير اطلاق حضرة مولانا مفتي السادة الخنفية بمصر على ما ذكره يعطى من حضرته قول معتمد بما هو منصوص بصريح المذهب كي يوجهه يتبع الاجراء وبناء على ما ذكر قد تحرر هذا السعدتكم والفتوى بان والشرطية مرسلات من طيه ومن بعد اخذ النص من حضرة الموما اليه يكرم بالافادة في الحكم في هذه المسئلة (اجاب) قد صار الاطلاع على خطاب حضرة محافظ دمياط المؤرخ ۲۲ ربيع الاول سنة ۷۷ والفتويين المذکورين والافادة عن ذلك ان الذي عليه العمل وقتوى المتأخرين وبه صرح في فتاوى تنقيح الحامدية لصاحب رد المحتار حاشية الدر المختار ان للأب السفر بالصغير بعد انتهاء مدة حضانتها ولو فوق مسافة السفر ولا يمنع من ذلك وبجمل ما في الحاوي والتارخانية على ما ذابقيت مدة الحضانة مع قيام مانع بالام كالتزوج باجنبي زول الثاني ولا يبقى على اطلاقه كما صنع في رد المحتار على انه قبل ذلك افاد ان عبارة الحاوي فيما قبل الاستغناء حيث قال وكذا لا يخرج الأب به من محل اقامته قبل استغنائها وان لم يكن لها حق في الحضانة لاحتمال عوده بزوال المانع اه وهو المفهوم مما يأتي عن فتاوى الرعلى ويدل له ما في الحاوي كما تعرفه اه المراد منه وهو المستفاد ايضا من سياق عبارة الدر المختار التي نقل فيها عبارة الحاوي وبناء على ما تقرر يكون للأب اخذ ولده الذي بلغ عمره عشرين سنين جبراً وله ان يسافر به حيث شاء لوجود الاستغناء ولا يجبر على الاقامة به في مكان قريب من امه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت يتيمة قاصرة في حضانت أمها بلغ سنها خمس سنين فتزوجت امها برجل اجني ليس له حق في الحضانة ولم يكن لام الصغيرة أم تنقل الحضانة اليها وللصغيرة الحضانة عم شقيق وعمّة شقيقة ايضا صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع فهل والحال هذه تسقط حضانتة أم الصغيرة بتزوجها الاجني وتكون العمة احق بالحضانة حيث لم يوجد من يقدم عليها (اجاب) اذا سقطت حضانتة الام بتزوجها اجنبيا من

۱۲۷۷

مطلب في سفر الأب بالولد بعد الاستغناء وما قيل في ذلك من التوفيق

۱۲۷۷

۲۶



الصغيرة ولها عدة شقيقة صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع ينتقل الحق في الحضانة لها حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن بلغ عمره سبع سنوات فأكثر أراد أبوه أخذه من أمه فامتنعت من تسليمه له فهل حيث بلغ سن الصغير المذكور سبع سنوات فأكثر يكون لآبائه أخذه من أمه قهرًا عنها وهل إذا ادعت أمه أن عمره خمس سنين وكذبها الأب في ذلك وادعى أن عمره يزيد على سبع سنين فما يكون الحكم (اجاب) الأم احق بحضانة الصغير الى ان يستغنى وقدربسبع سنين وبه يبقى فان بلغ هذا السن وجب على الأب اخذه ولو اختلفا في سنه فان اكل وشرب وليس واستنجد وحده دفع اليه ولو جبروا والا فالالزام في حال الاختلاف في سنه ان ينتظر الحماكم الى حال الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه ولد سنه ستان قرر القاضي على الرجل المذكور لارزوجة المذكرة بركة حضانة للصغير المذكور كل يوم كذا فصار يدفع الرجل ذلك الى الزوجة مدة ست سنين ثم اراد ان يأخذ ابنه الصغير حيث انتهت حضنته وبلغ سنه ثمان سنين ست بعد طلاق أمه وستان قبله فهل يجاب لذلك وليس لاحد منع الولد عنه ولا جبره على دفع الابرة من الان (اجاب) نعم للأب المذكور اخذ ابنه المرقوم ووضعه الى عياله جبر احيث بلغ سنه ثمان سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ولد صغير تزوجت أمه بآخر ولام الصغير أم غير صالحة لحضنته لكونها تتركه ضائعًا وتخرج في الاسواق وللأب ام قادرة على حضنته صالحة لها خالية من الازواج فهل والحال هذه ينتقل الحق في حضانة الصغير المذكور لأم أبيه المذكور (اجاب) الأم احق بحضانة ولدها حتى يستغنى ما لم تتزوج اجنبيا منه فان تزوجت كذلك انتقل الحق في حضنته لأم الأم اذ لم يقيم بها مانع ككونها غير مأمونة عليه بان تخرج كل وقت وتترك الصغير ضائعًا بالامتعة يتعهده فان كانت كذلك انتقل الحق لأم الأب مادام المانع قائمًا بأم الأم والام اذا كانت أم الأب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر ماتت أمها المطلقة وهي عندها وبلغ سنها خمس عشرة سنة ولها أب فهل يكون لآبائها اخذها ووضها الى نفسه حيث لم يجتمع لها رأى ولم تكن امينة على نفسها ويخاف عليها اذا انفردت في محل غير محل آبيها (اجاب) للأب ضم ابنته المذكورة اليه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ورزق منها ابلا وبعده ذلك طلقها واقام الولد عندها الى ان بلغ عمره ثمان سنين وبعض التاسعة ومع ذلك المرأة المذكورة تزوجت بزوجة فأحب الزوج الاول اخذ ولده منها فابت وشاجرت معه وادعت ان أمها موجودة وانها احق بالولد من أبيه مع ان الولد غير مستقل بامور نفسه لبسًا وكلا وشربًا ونومًا من غير احتياج الى احد في شئ من ذلك فهل والحال هذه تسقط حضنتها ويصير الولد لحي والدة ولا تسقط حضنتها ويكون حق جدته أو أمه المذكورة (اجاب) اذا

كان الواقع ما هو مبطور بهذا السؤال يكون على الأب ضمه إليه لانتهاء حضنته ولا حق في ضمه لأمه ولا لغيرها بمضي مدتها وهذا حيث كان ذكر أو الله تعالى اعلم (سئل) في صغيرين في حضنة أمهما بلغ سن أحدهما إحدى عشرة سنة والآخر ثلاث سنوات مات أبوهما عنهما ولهما جدة أم أبيهما وعم شقيق فهل إذا تزوجت أمهما باجنبي منهما ولم يكن لهما أم تنتقل حضنة الصغير الذي سنه ثلاث سنوات لجدة أم أبيه حيث لم يوجد من يقدم عليها في الحضنة وتنتهي حضنة الآخر ببلوغ السن المذكور فلعنه ضمه إليه أم كيف (اجاب) تنتقل حضنة الصغير الذي بلغ ثلاث سنين إلى جدته أم أبيه حيث تزوجت أمه أجنبيًا منه ولم يوجد من يقدم على الجدة المذكورة ولم يرقم بها مانع وللعن ضم الولد الآخر حيث انتهت حضنته ولم يوجد من يقدم على العم في الضم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في المحرسة وبعد مدة طلقها وله منها ابن سنه ثلاث سنين و بنت سنها خمس سنين وتزوجت المطلقة باجنبي من الأولاد ولها أم خالصة من الأزواج وصالحة للحضانة لم يرقم بها مانع شرعي ولطلق أم قاطنة بيلاد الریف وبينها وبين المحروسة مسافة قصر فهل ينتقل الحق في حضنة الولدين لأم الأم المذكورة وتقدم فيها على أم الأب (اجاب) نعم ينتقل الحق في حضنة الصغيرين المذكورين لأم الأم إذا كانت صالحه للحضانة قادرة عليها لم يرقم بها مانع شرعي ولم تمسكها في بيت الراب الاجنبي وتقدم والحال هذه على أم الأب والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه وله جدتان أحدهما من قبل أبيه والآخرى من قبل أمه متروجة بجدته أبي أمه فهل تنتقل حضنة الرضيع لجدة أم أمه ولو متروجة بحرم الرضيع المذكور أو تكون الحضنة لجدة أم الأب (اجاب) أم الأم مقدمة في الحضنة على أم الأب إذا كانت صالحه لها قادرة عليها لم يرقم بها مانع وتزوجها بالجدة المذكور لا يمنع من استحقاق الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان بلغ سن أحدهما ست سنين والآخرى أربع سنين ثم بعد انقضاء عدتها شرعا تزوجت برجل أجنبي من الصغيرتين ولهما جدة من قبل أمهما متروجة برجل أجنبي منهما وله ما خالة خالصة من الأزواج صالحه للحضانة لم يرقم بها مانع شرعي فهل تنتقل حضنة الصغيرتين المذكورتين لخالتهما المذكورة الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يكن لهما من قبل أبيهما جدة ولا من يقدم في الحضنة على الخالة المذكورة (اجاب) يتزوج الأم والجدة أم الأم أجنبيين من الصغيرتين يسقط حقهما في حضنتهما وينتقل الحق فيها للخالة المذكورة حيث كانت صالحه لها قادرة عليها لم يرقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضنة من النساء كما هو مذکور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها سبع سنين ثم تزوجت بغيره فهل يكون للرجل المذكور أخذ بنته منها حيث انتهت مدة حضنتها وتخير على دفعها له (اجاب) تزوج الأم أجنبيًا من الصغيرة مستطع حضنتها على فرض



بقاؤها و ينتقل الحق لمن بعدهما من النساء فان لم يوجد لهما من النساء من يقدم على  
الاب يكون له ضمها اليه وكذا ان تحقق بلوغ سن البنت تسع سنين وطعنت في العاشرة  
فلا لب ضمها اليه مطلقا تزوجت الام أم لا لا تنها مدة الحضانة بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن اخيه الشقيق وعن زوجته وعن ابنتين قاصرين وترك ما يورث  
عنه شرعا فقام القاضي الاخ المذكور وصيا على الابنتين المذكورتين القاصرتين وعلى  
حفظ ماله ما تم الا ان بلغ سن احد الابنتين تسع سنين وبلغ سن الثاني احدى عشرة سنة  
وهما في حضانة امهما ويريد الا ان الاخ المذكور الوصي اخذهما من الام وضمهما اليه  
ليعلمهما صنعة وينفق عليهما من ماله متبرعا ليعظهما ويربهما فهل هذه يجب  
لذلك وايس للام منعه من اخذهما (اجاب) نعم والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها نحو الحولين فترزجت المطلقة باجنبي من  
الصغيرة وسكن بها مع امها في مسكن واحد وجددة الصغيرة لا تحضنها الا بأجرة فهل  
مادامت المجدة ساكنة مع ابنتها وزوجها في مسكن واحد لا يكون لها حق في حضانتها  
ويكون للاب اخذها ودفعها لاخته الصالحة للحضانة حيث لم يكن لاطلقة مستحق  
لحضانتها من قرابتها (اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة و ينتقل  
الحق فيها للام الصالحة لهما لم تملك الصغيرة في بيت الراب اي زوج الام الاجنبى فان  
سكنت بها في بيته فلا حق لها في الحضانة مادامت كذلك و ينتقل الحق لمن بعدها في هذه  
الحالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير سنه خمس سنين وايس للولد  
المذكور أم بل له جدتان لاب ولأم وله اربع اخوات شقيقات اثاث والحال ان المجدة  
التي هي ام الاب متزوجة باجنبي والمجدة الثانية التي هي ام الام خالية من الازواج  
متبرعة بحضانة الصغيرة قادرة عليها فهل تسكون هذه المجدة التي هي ام الام مقدمة في  
حضانة الصغيرة على من ذكر ويكون الحق في الحضانة لها (اجاب) ام الام في الحضانة  
مقدمة على ام الاب فيها ولو لم يقم بأمر الاب مانع منها كترزوجها الاجنبى وتقدم على  
الاخوات ايضا بالاولى وهذا حيث لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وله منها بنت سنها نحو اربع سنين فترزجت المطلقة باجنبي ولها أم هرمة غير  
صالحة للحضانة مقيمة عند بناتها في بلد بينا وبين البلد المقيم فيها والدها وأمها مسافرة  
فوق مسافة القصر وغير طالبة لحضانتها فهل يكون لاني البنت اخذها وضمها اليه عند  
ام الاب الصالحة للحضانة ولا حق في الحضانة لطلقة المذكورة (اجاب) تسقط حضانة  
الام بتزوجها اجنبيا من الصغير و ينتقل الحق للام الام ان كانت صالحة للحضانة قادرة  
عليها فان كانت بخلاف ذلك ينتقل الحق للام الاب الصالحة القادرة اذا لم يقم بها مانع  
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غضبت من زوجها عند أهلها وله منها بنتان  
أخذتهما معها والحال ان سن احداهما احدى عشرة سنة والاخرى اثنتى عشرة سنة فهل

يكون

١٤ ١٢٧٨

صفر

٢٧ ١٢٧٩

ربيع الاول

١٧ ١٢٧٩

١٧ ١٢٧٩

٤ ١٢٧٩

يكون له اخذهما منها وضمهما اليه وتنقضى الحضانة بتسع سنين والحال ما ذكر (اجاب)  
المصرح به ان الام أحق بحضانة الصغيرة قبل الفرقة وبعدها وقد مدت مدة الحضانة في  
الاثني تسع سنين فاذا بلغت البنت تسعا انتهت مدة حضانتها وللاب ضمها ولا خيار قبل  
البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات أبوه ونصبت والدته وصيا عليه من قبل  
الحاكم الشرعى ثم تزوجت والدته الصغير الوصى باجنبي من الصغير ولها أم خالية من  
الازواج ولا لاني الصغير أم فهل تكون والدته الام مقدمة على والدته الاب في حضانة الصغير  
وتكون الوصاية باقية لوالدة الصغير ولو تزوجت (اجاب) نعم ام الام مقدمة في الحضانة  
على ام الاب حيث لم يقم بها مانع ولم تملك الصغيرة في بيت الراب وتزوج الام لا يبطل  
وصايتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل لام زوجته مبلغا معلوما من الدراهم أجرة  
لحضانة بنته كل شهر لموت أمها وانتقال حضانتها اليها وتراضيهما على ذلك وتحمدها للمجدة  
الحاضرة لعل على الزوج الذي هو أبو البنت مبلغ معلوم من الدراهم لمدة أشهر ماضية  
ولم تقض منها شيئا ثم ان أب البنت زوج ابنته المذكورة تزوج لاجل اسقاط حضانة  
المجدة المذكورة التي لم يقم بها مانع من الحضانة الى الآن ويريد اخذها وتسليمها للزوج  
والحال انها صغيرة لا تطيق الوطء فهل يؤثر الزوج بدفع ما تجمده عليه للمجدة من أجرة  
الحضانة وتبقى عند جدتها المذكورة ولا تسلم للزوج حتى تنتهى مدة الحضانة المقدرة  
بتسع سنين وطعنت في العاشرة (اجاب) لا تسقط حضانة المجدة بتزوج البنت المحضونة  
التي لا تشتهى ولا تسلم للرجل حيث لم تبلغ تسع سنين لبقاء مدة حضانتها وعلى الاب  
دفع ما بذمته من أجرة الحضانة المقدرة بتراضيهما لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له بنت من مطلقته بلغت من العمر احدى عشرة سنة فهل اذا كان الامر كذا كى يكون  
للاب اخذ ابنته من مطلقته المذكورة من غير معارض له في ذلك لانقضاء مدة حضانتها  
والان أم البنت تطالب مطلقها بدفع المفروض أجرة للحضانة بعد انقضاء مدة حضانتها  
فهل يجوز لها ذلك ام كيف (اجاب) نعم للاب ضم ابنته المذكورة اليه جبر حيث انتهت  
مدة حضانتها وعليه دفع ما ترتب بذمته مما فرض لامها أجرة عليه قبل مطالبته للام  
بأخذ البنت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن بنت له سنها يبلغ تسع سنين وبعد  
وفاة والدها الى رحمة الله تعالى تزوجت أمها والبنت باقية عندها ومجول للبنت  
المذكورة شهر يا خمسة واربعون ترشاة يدي واثنا عشر قرشا من ضمن أجرة المنزل المجلة  
شهر ياسبعة وخمسون قرشا ولها عم وصى عليها من قبل القاضي فهل يكون للعم اخذ بنت  
اخيه من والدتها حيث تزوجت اجنبيا وليس لها حضانة (اجاب) يبلوغ سن الاثني  
تسع سنين تنتهى مدة حضانتها كما تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة فاذا  
لم يوجد للبنت المذكورة بعد الام غير عمها العاصب الوصى عليها يكون له ضمها اليه اذا لم  
يكن فاسقا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وزوجها وابن صغير وله أم

جداى الثانية

٢٢ ١٢٧٩

رجب

٣ ١٢٧٩

شعبان

٦ ١٢٧٩

ذى الحجة

١ ١٢٧٩



أب متزوجة بجد الصغير وأم الأم متزوجة بأجنبي من الصغير فهل يكون الحق في حضنة  
الصغير للأم الأب المذكورة وإذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت وتركه  
ضائعا بلا متعهد وكان له حالة صالحة للحضنة يكون لحالته الحضنة ولا حق فيه للجدة  
المذكورة مادامت بهذه الحالة (أجاب) بتزوج الجددة أم الأم أجنبية من الصغير تسقط  
حضانته وينقل الحق فيها للأم الأب إذا كانت غير مأمونة عليه بأن تخرج كل وقت  
وتركه ضائعا فينقل الحضانة لها صيانة للصغير مادامت كذلك فإذا سقطت حضنة  
الجدتين المذكورتين ينقل الحق فيها للجدة المذكورة إذا كانت صالحة لها فادرة عليها  
لم يقم بها مانع حيث لم يوجد من يقدم عليها فيها والله تعالى أعلم (سئل) في صغير أمه ماتت  
وهو ابن ثلاث سنوات ودخل في السنة الرابعة ولجدته من قبل أمه وجدة من قبل أبيه  
فهل إذا كانت أم الأم لها صفة تخرج دائما بسببها إلى الأسواق والبيوت وترك الولد  
ضائعا ويخشى عليه بسبب ذلك الهلاك تنقل حضنته لجدته أم أبيه حيث كانت  
قادرة على الحضنة وأهلها من كل وجه خصوصاً وأم الأم يخاف من سفرها بالولد إلى  
جهة بعيدة لا يمكن والده أن يراه (أجاب) إذا كانت أم الأم غير مأمونة على الصغير  
بأن تخرج في الغالب وترك الصغير ضائعا تسقط حضنتها وينقل الحق فيها للأم الأب  
حيث كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع والأفلا ينقل والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل تزوج امرأة وحملت منه وأنت بابت بنت ثم بيع بذلك طلب أبو الزوجة من  
الزوج أجره على الارضاع ونفقة زائدة عن طاقته وإذا أراد أبو الأولاد احضار مضعه  
لترضعه عند الأم لا تقبل منه إلا أن تكفه بالدرهم أجره الرضاعة وهي ترضعه  
ومقدرة عليه فهل للأب أن يحضر المرضعة ولا تستحق المنكوحة أجره الارضاع وتقرير  
النفقة يكون بحسب حال الزوجين (أجاب) نفقة الزوجة تجب بقدر حال الزوجين على  
المقتى به ولا تستحق الأم وهي في نكاح الزوج أجره على ارضاع ولدها منه لوجوب ذلك  
ديانة عليها مع وجوب نفقتها ونفقة الصغير عليه فليس للأم تكليف الأب وهي في نكاحه  
أجره للارضاع وإذا أبت الأم ارضاع ولدها لا تجبر عليه قضاء ويستأجر الأب من ترضعه  
عندها إلا إذا تعينت بأن لم يجد الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيره أو الله  
تعالى أعلم (سئل) في أم مطلقة ثلاثا ومعه ابنت عمرها خمس سنوات وولد عمره  
سنتان وفرض القاضي أجره حضنة لهما كل يوم قدر ما علوما ثم صارت تباع وتشتري  
فأراد والدهما أن يأخذهما منهن مادامت تباع وتشتري فرضت أن يبقيا عندها  
مادامت تباع وتشتري وتحضنهما مجانا والآن صارت لا تباع ولا تشتري وتريد أن  
يفرض لهما أجره حضنة فهل تجاب لذلك وتأخذ من والدهما أجره حضنة لهما  
حيث كان موسرا (أجاب) التزام الأم بحضنتهما مجانا مادامت تباع وتشتري ثم  
تركها للبيع والشراء لا يمنعها من طلب أجره حضنتهما بعد ذلك لما يستقبل حيث لا مانع

**ويقيان**

و يفتيان في حضانتها مدة الحضانة اذا كانت مأمونة عليهما بان لا يخرج كثيرا  
وتتركهما ضائقين ولم يوجد مانع آخر من حضانتها وتستحق مع ذلك نفقة للصغيرين  
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن وبنتان سن  
احداهما عشر سنين والاخرى ست سنين وسن الابن ثلاث سنين فهل تنتهي حضنة  
البنت الاولى ببلوغها السن المذكور ولا يباها أخذها وتبقى البنت الثانية مع الابن  
عند امهما حتى تنتهي حضانتها شرعا (اجاب) نعم تنتهي حضنة الابن ببلوغها  
تسع سنين فللاب اخذ البنت الاولى لمجاوزتها سن الحضانة وتبقى الثانية والابن في  
حضنة امهما الى انتهاء مدة حضانتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
تزوج امرأته بمصر ورزق منها بنت ثم ماتت الام ولها ام مقيمة بالقرى وام اب مقيمة معه  
بمصر وتريد ام الام ان تسافر بالصغيرة وتقلها الى القرية التي بينهما وبين مصر فتفاوت  
بحيث لا يمكنه ان يضر بنته ثم يرجع الى محله في يوم واحد فهل ليس للجددة ذلك (اجاب)  
نعم ليس للجددة نقل الصغيرة المذكورة من مصر وطن الزوجين الى القرية المذكورة  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وابن من كل واحدة  
منهما احدهما بالغ رشيد والاخر سنه عشر سنوات وامه متزوجة باجنبي والولد مقيم مع امه  
في مكان واحد مع زوجها الاجنبي المذكور فهل يكون للاخ الرشيد الصالح ضم اخيه  
اليه حيث انتهت مدة حضنته سيما وامه متزوجة باجنبي (اجاب) نعم له ضمه اليه والحال  
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير في حضنة جدته ام امه المتزوجة امه باجنبي منه بلغ  
سنة ثمان سنين ونصف وله اعمام عصبة يريدون نزعها واخذها من جدته وضمه اليهم فهل  
يجابون لذلك وتنتهي حضنته ببلوغ هذا السن (اجاب) تنتهي حضنة الغلام ببلوغ  
سنة سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ الصغير المذكور ثمان سنين ونصف يكون لاصلاح اعمامه  
الاشقاء اولاد ضمه اليه جبر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته منذ سنة  
ونصف وله منها اولاد صغار هي حاضنة لهم منهم بنت صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال  
بلغت خمس سنين في حضنة امها الصالحة للحضانة المقر لها في نظير اجرة الحضنة ثلاثة  
قروش في كل يوم زوجها ابوها من يتم قاصروا لان يريد الاب المذكور اخذ البنت  
المذكورة من امها ليلحمها للزوج المذكور فهل ليس له ذلك ولا تسقط حضنة الام بتزويج  
البنت ولو كان العقد صحيحا (اجاب) تزويج الصغيرة التي لم تنته مدة حضنتها لا يسقط حق  
الام في الحضنة بل يبقى عندها ولو بعد النكاح الى انتهاء المدة حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في بنتين ماتت امهما ولهما جدة أم أم بلغت احدهما تسع سنين والاخرى  
اقل من ذلك فهل تنتهي حضنة التي بلغت تسع سنين ولا يباها ضمها اليه جبر اعلى الجدة  
وتبقى الثانية في حضنة الجدة لكن اذا ارادت السفر بها الى بلدة اخرى غير بلدة الاب  
يذن اذنه ورضاه ليس لها ذلك حيث كان بين البلدين تفاوت (اجاب) تنتهي حضنة

## جادی الثانیہ

رمضان

ربيع الثاني

## جمادی الثانیہ



الانثى يملو غها تسع سنين فللاب المذ كور ضم البنت التي بلغت هذا السن اليه وتبقى الثانية في حضانتها لكن ليس لها نقلها من البلد بدون اذن أبيها ورضاها حيث تفاوتت البلدان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اربعة بنين وبنت بلغ من احد المذ كور تسع سنوات والثاني ثمان سنين والباقي من الاولاد لم يبلغ سن الحضانة فهل لهم البتقيق ضم الاثنين اليه قهر عن امهما حيث انتهت مدة حضانتهم وليس لام القصر السفر بهم فوق مسافة القصر واذا تزوجت باجنبي منهم تسقط حضانتها وتنقل لام الاب حيث لا أم لها أم كيف (اجاب) حيث بلغ سن احد الابناء تسع سنين والثاني ثمان سنين فلعنهما الشقيق ضمهما اليه حيث لم يوجد من يقدم عليه ويتزوج الام اجنبيا عن الصغار يسقط حقها في حضانتهم وينقل الحق لام الاب اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها وهي ام الام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعها منه بنت رضية فتروجت بعد انقضاء عدتها باجنبي من البنت واخذها الزوج ومعها البنت وسافر بعيدا عن البلد التي تزوجها فيها باز يد من يوم واقاما بمحل خرب واستمر اثنان سنين ثم علم ابو البنت بمحل اقامتها فاراد ان يتوجه اليها ليأخذ بنته منها ويدفعها لمن تحضنها من طرفه فهل يكون له ذلك وتسقط حضانتها من حين تزوجها وتخير على تسليم البنت لا يبايها خصوصاً وليس لها ام ولا غيرهما مطلقاً (اجاب) يتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينقل الحق لمن بعدها من المحاضنات فان لم يكن لها من يقدم على الاب في الحضانة فللاب اخذها وضمها اليه جبراً على الام المذ كورة وليس للام السفر بها الى غير وطنها الذي نكحها فيه ولو مع بقاء الحضانة بدون رضا الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت ولها بنت صغيرة لا يزيد عمرها على ثلاث سنين وليس للصغيرة المذ كورة من النساء المحاضنات بعد موت امها سوى عمتها شقيقة والديها الموجودات تزوجت اجنبيا من الصغيرة وعة امها العزباء الصالحة للحضانة التي لم يقيم بها مانع ولها جد أيضاً ابوها فهل لاحق لعمتها المذ كورتين في حضانتها لتزوجهما اجنبيا منها ويكون الحق في حضانتها لعمتها اخذها من ايها وضمها اليها ويوجب لها اجرة على حضانتها ونفقة للصغيرة يطلب بها ابوها المورس (اجاب) يتزوج العمتين اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتهم وينقل الحق في حضانتها لعمتها الصالحة لها القادرة عليها حيث لم يوجد لها من النساء من يقدم عليها فتدفع اليها وتجب اجرة حضانتها ونفقة للصغيرة فان كان للصغيرة مال في مالها والافعل ايها المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت قاصرة في حضانة امها فهل اذا تزوجت أم البنت المذ كورة باجنبي من الصغيرة وكان لها ام صالحة للحضانة قادرة عليها متزوجة بمجد الصغيرة ينتقل الحق في حضانة الصغيرة لها وليس للاح الصغيرة اخذها (اجاب) يتزوج الام اجنبيا من الصغيرة تسقط حضانتها وينقل الحق في حضانتها

يحدثها أم الام اذا كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيم بها مانع وليس لها امساكها في بيت زوج الام الاجنبي فان اقامت بها فيه تؤخذ منها وهذا عند عدم انتهاء المدة وهي تسع سنين للانثى والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضانة أمها الاهل للحضانة ولها أخت لاب وصى عليها من قبل أبيها متزوجة تريد اخذها من امها وضمها اليها بلا وجه شرعي فما الحكم (اجاب) ليس للاخت المذ كورة اخذ البنت المحضونة من أمها الصالحة للحضانة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث سنين فاكر ماتت امه وليس له الاب واربع اخوات لاب اثنتان متزوجتان اجنبيا من الصغير وواحدة قاصرة والرابعة بالغة غير متزوجة صالحة للحضانة مقيمة مع والدهن ببلدة غير البلدة التي ماتت فيها ام الصغير وله خالتان متزوجتان اجنبيا من الصغير ايضا وخال وبعد موت امه حضر ابوه من ياد له ليأخذه ويضمه الى اخوته اياها الصالحة للحضانة التي هي ايضا في عيال الاب ففعله الخالتان والحال عن ذلك فهل ليس لهم المنع ولا يكون لهم حق في حضانة الصغير المذ كور حيث كانت الخالتان متزوجتين اجنبيا ويكون الحق في حضانتها لاخته المذ كورة وعلى فرض عدم تحقق كونها اهلا للحضانة ايضا يكون للاب ضمها لنفسه ويقدم على الخالتين المذ كورتين (اجاب) لاحق للخالتين المتزوجتين في حضانة الصغير مادامتا متزوجتين اجنبيا منهن ولو لم يوجد من يقدم عليهما كالاخت اذهى مقدمة في الحضانة على الخالات ولا حق للخال ايضا والحال هذه والاب مقدم فيها ان لم يتحقق وجود اخت للصغير صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع فليس للخالتين والحال ما ذكر منع الاب عن اخذ ابنته وضمه اليه او الى اخت الصغير الصالحة لذلك التي هي في عيال الاب والله تعالى اعلم (سئل) في صغير مات ابوه وهو في حضانة امه والا نبلغ سن الصغير عشر سنين وطعن في الاحدى عشرة وله اخوة ذكور واثنا عشر ولد له اخيه الارشد ضمه الى عياله واذا امتنع امه من ذلك يؤخذ منها جبرا (اجاب) حيث بلغ سن الصغير المذ كور عشر سنين وطعن في الحادية عشرة يكون لعصيته ضمه اليهم واخذه من امه و يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب فان استوا قدم الاصلح ثم الاورع ثم الاسن واما المجد لام فهو من ذوي الارحام وهذا بالنظر لضم الصغير اما بالنسبة لماله فالتصرف لمن يقيمه القاضي وصيا عليه ان لم يكن له وصي من قبل ابيه والله تعالى اعلم (سئل) في بنت قاصرة مات ابوها سن ثلاث عشرة سنة ولها ام متزوجة باجنبي ولها جدة ام ام فتنازعت الجدة مع ابنتها الام في البنت المذ كورة وكل من ماتر يدرضم البنت القاصرة المذ كورة اليها لحفظها وتربيتها فمن هي أحق بحفظ القاصرة المذ كورة وضمها اليها وتزوجها بكفؤا ن وجد (اجاب) اذا انتهت مدة حضانة الصغيرة المذ كورة فالرأي فيها للقاضي يضعها عند من شاء من النساء الامينات القادرات على الحفظ حيث لا يحرم لها من

ربيع الثاني

جمادى الاولى

جمادى الثانية



العصبة وأما ولاية انكاحها من كفوتها المثل فالام حيث لم يبلغ ولا ولي لها من العصباء  
والله تعالى اعلم (سئل) في ولد توفي والده وبلغ عمره من يادته عن تسع سنين وله أم  
وأم أب غير متزوجتين وله عم عاصب من الاحق من المذكورين بتربية الولد وأخذته من  
أمه وله أن يسافر بالولد المذكور أم لا (اجاب) حيث بلغ الولد من يادته عن تسع سنين  
يسقط حق الام وأم الاب من حضانتها ويأخذها العم ويضعه الى نفسه جبراً حيث لم يوجد  
من يقدم على العم العاصب المذكور من العصباء وأما سفر العاصب به ففيه تردد في  
عبارة ائمه وأقوى الخير الرمي بان له الانحراج كافي الاب والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
متزوجة برجل وانت منه بقاصر بن ثم حصل لها جنون بعد ذلك ولها أب وأم متزوجة  
به صالحة قادرة على حضانتها القاصر من المذكورين فهل تكون الحضانة لام الجنونة  
المذكورة والولاية في مالها لا يهاول به الدعوى به على من هو تحت يده (اجاب) للاحق  
للجنونة في الحضانة اذا شرطها العقل والبوغ والحرية فينقل الحق بجنون الام الى  
أما في مدة الحضانة حيث كانت صالحة لما قادرة عليها لم يقم بها مانع وتزوجها بجد  
القاصر بن لا يسقط حضانتها والولاية في مال الجنونة لا يهاول به في المال يملك  
الخصوصية فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره  
ثلاث سنين وللزوجة المذكورة التي هي أم الولد أم متزوجة بجد الصغير ولا ولي الولد  
أم ثم بعد مدة تزوجت أم الصغير برجل أجنبي ونقلت الولد من البلد المقيم فيها أبو الولد  
التي وقع فيها النكاح الى بلدة بعيدة وأما مقيمة ببلدة ثالثة بعيدة عن بلد الاب أيضاً  
فهل اذا انتقل الحق في حضانتها الصغير المذكور يتزوج أمه أجنبياً الى أمه المتزوجة  
بجدة لا يكون للجد المذكور أمه سالك الولد في البلدة المقيمة فيها البعيدة عن محل إقامة  
الاب والنكاح وليس لها نقله اليها ولا اخراجه من البلد التي فيها الاب واذا امتعت  
الجد المذكور من إقامته في بلد أبيه لينظر ولده يكون للاب منعها من ذلك ولا  
يمكنها من ولايتها من اخراج الولد المذكور من البلد التي فيها ابوه التي هي محل النكاح  
(اجاب) ليس للام بعد انقضاء عدتها نقل الولد من بلد النكاح محل إقامة الاب الى بلدة  
بعيدة عنها بحيث لا يمكن الاب النظر الى ولده والرجوع قبل الليل بدون إذن أبيه  
ويسقط الحق في حضانتها بتزوجها أجنبياً من الصغير وينتقل الحق في الحضانة الى جديته  
أم أمه حيث كانت صالحة لها وليس لها أيضاً اخراج الولد الى بلدة أخرى غير البلد المقيم  
به أبوه بدون إذن الاب ويكون له منعها من أمه سالكة في بلد آخر لان له حق النظر اليه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متزوجاً بامرأة وخلف منها بنتاً ثم طلقها وتزوجت  
برجل آخر وليس للطلقة المذكورة أم ولولدت البنت المذكورة خالة من الأزواج وله  
أيضاً جارية وطلقة المذكورة عمه غير متزوجة فلمن تكون الحضانة (اجاب) اذا كانت  
خالة الاب صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع تقدم في الحضانة على عمه الام المطلقة

المذكورة

٢٥

١٢٨٢

شوال

٦

١١

١٢٨٢

ذي القعدة

المذكورة لانهم قدموا خالة الام والاب على عمات الامهات والاباء في الترتيب والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها عشر سنين تزوجت أمها  
برجل أجنبي منها فهل تنتهي حضانتها الام يلوغ البنت المذكورة هذا السن ويكون  
له أخذها من أمها ووضعاها الى عياله شرعاً (اجاب) حيث بلغ سن البنت المذكورة عشر  
سنين فقد انتهت مدة حضانتها وعلى الاب ضمها اليه وأخذها من أمها المذكورة الى عياله  
والله تعالى اعلم (سئل) في حاضنة لصغيرة أجزت نفسها لغيري مستأمن وتريد السفر بها  
لجهة لا يمكن الاب ان يراها ويرجع لبلده في يوم واحد وباستئجارها وترك الصغيرة ضائعة  
ويحقها بذلك ضرر وتلف وللحاضنة المذكورة أم غير صالحة للحضانة لان عقلها خللاً  
ومستأجرة عند الحر في المذكور أيضاً فهل حيث الحال ما ذكر وكان لاني الصغيرة  
المذكورة أم قادرة على الحضانة صالحة لها غير عاجزة عنها ينقل حق الحضانة في الصغيرة  
المذكورة لها واذا أصبحت أم الصغيرة المذكورة تأجير نفسها ليس لها ان تسافر بها  
سفر الا يمكن الاب ان يراها ويرجع الى بلده في نهار واحد اذا سافرت من مصر الى قرية  
لم تكن وطنها ولم يتزوجها فيها (اجاب) من شرط الحضانة كون الحاضنة عاقلة مأمونة  
على الصغير فان كانت الام غير مأمونة على الصغيرة بان كانت مشغولة بخدمة  
مستأجرة أو تخرج كل وقت وتتركها ضائعة تسقط حضانتها وكذا الجد أم الام ان كانت  
مجنونة أو مستأجرة ومشغولة بالخدمة اشتغالا تضيق به الصغيرة تسقط حضانتها والا فلا  
ثم بعد هذا يكون الحق في الحضانة للجد أم الام اذا كانت صالحة لما قادرة عليها واذا لم  
تسقط حضانتها الام لا يكون لها السفر بالصغيرة الى بلدة أخرى بينهما تفاوت حيث لم تكن  
وطنهما ولم تكن محل النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وله  
منها اولاد اربعة ثلاث اناث والرابع ذكر فرفقته الى القاضي وفرض لها عليه مقدارا  
معلوم من الدراهم لنفقة عدتها ونفقة اولاده المذكورين وصار يدفعه مدة أشهر فهل  
اذا بلغ سن احد اولاده الاناث تسع سنين وطعنت في العاشرة وانقضت عدة الزوجة بوضع  
الحمل تسقط عنه نفقة العدة ونفقة احدى البنات المقررة بأخذها ويجعل القاضي عليه  
قدراً يليق بحاله وللأب أخذ ابنته وضمها اليه اذا تحقق بلوغها السن المذكور (اجاب)  
من المعلوم انه باقضاء العدة يبطل الفرض لنفقة العدة لعدم قيامها الا انه يجب على  
الزوج بعد العدة والحال هذه ثلاثة اشياء اجرة حضانتها اولاده الذين لم تنته مدة حضانتهم  
وأجرة لارضاع المرضع منهم ونفقة لهم وكذا اذا لم يكن للام الحاضنة مسكن فعلى الاب  
اجرة مسكن لها معهم ومن بلغ سنهم من الاناث تسع سنين وطعنت في العاشرة أخذها الاب  
من أمها وضمها اليه والله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار من قبل والده على اخوته  
من مستولدة والده المذكور فهل اذا انتهت حضانتها الاولاد بالسن يضمهم الوصي الى  
عائلته ولا يكون لوالدة الاولاد معارضة الوصي بدون وجه شرعي (اجاب) للاخ

١٧

١٢٨٢

جادی الاولی

١٣

١٢٨٢

رجب

٢٩

١٢٨٢

شوال

٢٠

١٢٨٢



العاصب الوصى المذ كور ضم اخوته الى نفسه بعد انتماء مدة الحضانة حيث لم يوجد من يقدم عليه من العصبات البالغين وتخير الام على تسليمهم اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين مات احدهما عن بنته وعن ابنه وعن زوجته وسن البنت عشر سنين وزيادة وسن الولد تسع سنين وزيادة والآن تريد الام انضمامهما اليها ومنعهما من عهدهما والى المذ كور يريد اخذهما منها وضمهما اليه فهل حيث ان كلا منهما يبلغ السن المذ كور يسوغ للمذ كور اخذهما منها جبر اعليها حيث لم ينق لها حق في حضانتها (اجاب) نعم للمع العاصب ضم ابن اخيه المذ كور وبنت اخيه المذ كورة اذا لم يكن فاسقا الى نفسه ولم يوجد من يقدم عليه والحال ما ذكر لا انتهاء مدة حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وولد صغير منها فكنت الزوجة في بيت الزوج مدة تزيد على العدة وارادت الانتقال من بلد الزوج الى بلدها التي عقد عليها الزوج فيها وليس بين البلدين مسافة بعيدة بل قرية جدها حيث لو توجه جد الولد الى بلدها يصر الولد ويرجع الى بلدهم تين قبل غروب الشمس فهل ليس للجد منعها من الانتقال به وان قلتم بعدم المنع وارادت التزوج بعد ذلك باجنبي من الولد ولها ام صالحة متزوجة بجد الولد تنتقل الحضانة لام الام (اجاب) نعم ليس للجد منع الام الحاضنة لولدها المذ كور من الانتقال به من بلد الزوج الى وطنها الذي عقد عليها فيه ولو كان بين القريتين المذ كور تين تفاوت فمع عدم التفاوت المذ كور اولي وهذا خاص بالام دون غيرها من الحاضنات كالجدة فليس لها نقله الا باذن من له الحضانة من الرجال واذا سقطت حضانة الام بتزوجها اجنبياً من الصغير ينتقل الحق في حضانتها الى الجدة ام الام اذا كانت صالحة للحضانة فادرة عليها لم يقيمها مانع كسكنها في بيت زوج الام الاجنبي وتزوجها بجد غير مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله ابن منها لم يبلغ سن الحضانة فتزوجت المطلقة باجنبي من الصغير ولها ام متزوجة باجنبي ايضا من الصغير وتريد ان تحضن ابن بنتها والحال ان معها من زوجها المذ كور ثلاثا من الصغار ومشتغلة بالبيع والشراء في الاسواق وتتركهم ضائعين ويخشى المطلق هلاك ابنه عندها والحال هذه فهل اذا كانت مشغلة بما ذكر وكانت غير مأمونة على الصغير ولم يثبت انها مطلقة من زوجها الاجنبي المذ كور لا يكون لها حق في الحضانة وينتقل الحق فيه لام الزوج المطلق الخالية من الزوج الصالحة لها (اجاب) بتزوج الام والجدة لام اجنبيين من الصغير تسقط حضانتها كما ان غير المأمونة على الصغير التي تخرج كل وقت وتتركه ضائعا لا حضانة لها مادامت كذلك واذا سقطت حضانتها ينتقل الحق فيها للجدة لاب اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيمها مانع فان زال المانع من حضانة الام او امكنها تود الحضانة لها والله تعالى اعلم (سئل) في صبي كمل له من السن تسع سنوات وهو في حضانتها أمه المطلقة من أبيه قبل وفاته ويريد أخوه لآبسه الوصى عليه من

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٤

محرم ٢٣

قبل

١٨

١٢٨٤

قبل أبيه أخذه منها وضمه اليه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه والقيام بأحواله ولو أؤمه في المستقبل فهل له ذلك جبر اعلى أمه (اجاب) حيث بلغ الغلام تسع سنين انتهت مدة حضانتها فيأخذها أخوها العاصب الوصى ويضمه اليه حيث لم يوجد للصغير المذ كور من يقدم عليه من العصبات وتخير الام على تسليمه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في صغيرة في حضانتها أمها المطلقة من أبيها ومقرر للام على الاب قدومه معلوم من الدراهم نظير نفقة الصغيرة وأجرة حضانة الام فاستمر الاب يدفع ذلك مدة نحو ثلاث سنين فتزوجت المطلقة المذ كورة اجنبياً من الصغيرة المذ كورة فأراد الاب اخذ بنته منها لسقوط حضانتها فأبى وانفقت معه على امه الصغيرة بالنفقة على الاب لها وبلاجرة لحضانتها وأبطلت ما كان مقرر لها وتبرعت بنفقة بنتها وحضانتها في المستقبل حتى مضى على ذلك نحو سبع سنين وبلغت البنت زيادة عن عشر سنين فأراد أبوها الآن اخذ بنته وضمها اليه لانتهاء سن الحضانة وسقوط حضانة الام بتزوجها الاجنبي الى الآن فتعنتت الام عليه بطلب نفقة وأجرة حضانة البنت عن المدة التي انفقت مع أبيها على ابطال ذلك فيها وتبرعها بما ذكر فهل لا تجب لذلك وللاب ضم بنته اليه جبراً والحال هذه (اجاب) نعم لا تجب لذلك اذا كان الواقع ما هو مسطور وللاب ضم ابنته المذ كورة اليه جبراً والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وخلف منها ثلاث بنات وولداً وتوفيت الزوجة المذ كورة والاولاد قاصرون ولهم أم أم والرجل المذ كور تزوج باجنبيه فهل تكون الحضانة للجدة المذ كورة حيث ان الرجل تزوج (اجاب) مدة الحضانة المقدرة للذ كور سبع سنين وفي الاثنى تسع سنين فاذا انتهت المدة فلا حضانة وللاب الضم اليه والاحق بالحضانة الام ثم ام الام اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقيمها مانع كعجز او كونها متزوجة اجنبياً من المحضون فاذا كانت مدة الحضانة في الاولاد المذ كورين لم تنته يكون الحق فيها للجدة المذ كورة اذا توفرت شرائط الحضانة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في صغير انتقلت حضانتها لجدة أم أمه بعد موت أمه وتريد الجدة ان تنتقل به لبلدة أخرى غير بلد والده ووالدته والاب لا يريد ذلك فهل له منعها من الانتقال به الى البلدة الاخرى المذ كورة اذا كان بين البلدين تفاوت (اجاب) ليس للجدة المذ كورة الانتقال بالولد من بلد الاب الى البلدة الاخرى والحال هذه ولا لابي الصغير منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنيه القاصرين وترك ما يورث عنه شرعاً ولم يبق وصياً على اولاده ولليت أخ شقيق مقتدر غني عدل قادر على التصرف في مال القصر أقامه القاضي الذي يملك نصب الاوصياء وصياً على اولاد أخيه المذ كورين ليحفظ ما لهم ويتصرف فيه بالمصلحة وهو أهل للوصاية والآن بلغ سن أصغر الولدين سبع سنين وطعن في الثامنة وسن الاكبر يزيد عن تسع سنين وهما وأمه مقيمون بمنزل عم الولدين الشقيق المذ كور فتريد الام الانتقال من منزل عهدهما الوصى المذ كور مع ولديها

ربيع الثاني

٦٢

جمادى الثانية

رجب

١٢



ونزع ما لهما من يد الوصي المذكور وتسليمه لاختيار حال الولدين فهل لا يجب لذلك سقوط الحضانة ببلوغ السن المذكور وقيام ولاية الم بالقامة للقاضي اياه وصيا عليها ولم يكن الحال وصيا ولم يقيم بالعم ما يوجب عزله من الوصاية ولا ما يوجب اشراف غيره معه فيها افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يجب الام لذلك والحال ما ذكر لسقوط حضانتها ببلوغ الابن السن المذكور وعدم ثبوت ما يبطل ولاية الوصي المذكور اذا لم يوجد من يقدم على العم من العصبات يضمهما اليه بعدم مدة الحضانة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد بلغ عمره ست سنين ونصفا وبنت تبلغ عمرها تسع سنين ونصفا فطلقة ما زوجها المذكور وتزوجت بغيره فهل اذا تزوجت المرأة المذكورة بغير محرم للولدين المذكورين تسقط حضانتها ويكون للاب اجداد اولاده منها حيث تزوجت بغير محرم للولدين المذكورين واذا كان للام أم صالحة للحضانة ينتقل الحق اليها في ذلك وللأب ضم ابنته اليه لانتها حضانتها ببلوغها السن المذكور كور ما لم تكن المجددة غير مأمونة على الصغير بأن تخرج كل وقت وتتركه ضائعا او قام بها مانع آخر (اجاب) ببلوغ سن البنت تسع سنين انتهت مدة حضانتها وللأب ضمها اليه والحال هذه جبر او يتزوج الام اجنبيا من الولد المذكور تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها لامها اذا لم يقيم بها مانع فان قام بها مانع ايضا كما اذا كانت غير مأمونة عليه بان تخرج في غالب الاوقات وتتركه ضائعا لا يكون لها حق حضانتها وللأب ضمها اليه ايضا ان لم يوجد من النساء من يقدم عليه ولو لم يبلغ سبع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد بلغ سنه سبع سنين وطعن في الثامنة أراد أبوه اخذه من أمه فامتنعت الام المذكورة من ذلك متعللة بأن لها حق الحضانة بعد المدة المذكورة وامتنع الولد من ذلك ايضا فهل والحال هذه لا يكون للام حق في حضانة الولد بعد السن المذكور فلا يبيح اخذه جبر على الام والولد ايضا ولا خيار للولد في ذلك وما الحكم الشرعي والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) تنتهي حضانة الغلام ببلوغه سبع سنين وللأب اخذه من أمه المطلقة جبر او لا خيار للولد عندنا قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة وبعد ذلك بثلاث سنين تزوجت أم الصغيرة المذكورة برجل اجنبى منها وانتقل حق الحضانة الى جدتها أم أمها الخالية من الأزواج الصالحة للحضانة القادرة عليها التي لم يقيم بها مانع شرعي وهي متبرعة بها والا لم يبلغ سن البنت المذكورة ست سنين فارادوا لدها ان ياخذها من جدتها أم أمها المذكورة ويدفعها الى أمه فهل والحال هذه لا يجب لذلك وتبقى البنت المذكورة عند جدتها أم أمها الى بلوغ سن البنت المذكورة كورة تسع سنين وما الحكم في ذلك افيدوا الجواب (اجاب) أم الام مقدمة في الحضانة على أم الاب والحال ما ذكر بالسؤال فتبقى البنت المذكورة عند جدتها الامها الى بلوغها تسع سنين وليس للأب اخذها قبل ذلك ودفعها الى أمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

(سئل)

(سئل) في ثبوت بلوغت من العمر تسع سنين ولها أخ عصبة بالغ أمين صالح يريد اخذها من أمها وضعتها اليه وترى بها عند خوف العار والفساد فهل له ذلك حيث لم يوجد أقرب منه ولا خيار لها وتنع الام المذكورة من المعارضة له في ذلك وتخير على تسليمها للاخ المذكور حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم للاخ المذكور ضم أخته التي بلغت هذا السن اليه جبر اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وله منها ابن قاصر وتزوجت برجل اجنبى من الصغير ولها أم متزوجة بجده فهل ينتقل الحق في حضانتها لامها المتزوجة بجده الصغير حيث كانت صالحة للحضانة ويسقط حق الزوجة في حضانتها بتزوجها بالاجنبى افيدوا الجواب (اجاب) يتزوج الام اجنبيا من الصغير تسقط حضانتها وينتقل الحق فيها للام الصالحة للحضانة القادرة عليها حيث لم يقيم بها مانع وتزوجها جده الصغير لا يبعد ما نفع الله تعالى اعلم (سئل) في ايتام قصر ذكر واثلاث ماتت أمهم ولهم مال موروث لهم عن ابيهم ولهم عمة وجد لأم وعم شقيق فهل تنحكوز حضانة لقصر الذين لم يبلغوا سن الحضانة للعممة المذكورة حيث كانت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع واذا انتهت مدة حضانة بنت يكون للام المذكور ضمها اليه حيث كان خير ادينا ما أمونا عليها والوصى الاتفاق عليهم من مالهم حيث كان لهم مال بقود وعقار خلف لهم عن ابيهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من ماله افيدوا الجواب (اجاب) نعم الحضانة في هؤلاء للعممة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء وباتنها حضانة البنت المذكورة يكون للموصوف بما ذكر ضمها اليه والوصى الشرعي الاتفاق عليهم من مالهم نفقة أمثالهم على حسب أموالهم ولا يجبر على الاتفاق عليهم من مال نفقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن رضيع وابن بلغ سنه سنتين وطعن في السنة الثالثة وبنت تبلغ سنها خمس سنين وطعن في السنة السادسة فاراد المطلق المذكور ان ياخذ الابن الذي طعن سنه في السنة الثالثة والبنت المذكورة وأن يضمهما الى عياله وأن يزوج البنت المذكورة لاجل اخذها من أمها وتسليمها الى زوجها فهل لا يجب لذلك ولا ينتهي حضانة الابن والبنت المذكورتين ببلوغ سنهما هذا السن المذكور ولا يكون للمطلق المذكور اخذهما من أمهما حتى تتم مدة الحضانة حيث كانت الام خالية من الأزواج الصالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع شرعي افيدوا الجواب (اجاب) مدة حضانة الغلام سبع سنين والحجازية تسع سنين فليس لابيها اخذها من أمهما الحاضنة لهما التي لم يقيم بها مانع قبل مضي المدة ولا تسقط الحضانة بتزويج الصغيرة قبل مضي مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته في بلدة بعيدة عن مصر مسافة القصير عقدها ودخل بها وأقام معها فيها مدة من السنين حتى أتت منه بولدين فطلقةا وهما صغيران في حضانتها وأرادت نقلهما الى مصر مع إقامة ابيهما في بلد البعد والدخول والولادة والتوطن ووجود التغاوت



المذكور بين البلدين ولو بعد انقضاء عدتها فهل ايمن لها ذلك (اجاب) نعم ليس للام  
المذكورة ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلفت من زوجها من مدة  
وطأ منه بنتان احدهما عمرها ثمان سنين وهي متمسكة به اعلى يد القاضي والاخرى  
صغيرة عمرها ست سنين ومقرر لها فرض عليه فها زوج تلك المرأة المذكورة واخذت  
الصغيرة وعقد عليها على ولد عمره سنة يريد بذلك منع والدتها من الحضنة لها وقطع الفرض  
المقرر والاخرى تركها لكونها متمسكة بها فهل لا تسقط حضنتها معها بتزوج البنت قبل  
انتهاء مدة الحضنة ولا يكون لا يباها اخذها من امها حيث كانت صاحبة الحضنة لم يبق  
بها مانع افيديو الجواب (اجاب) لا تسقط حضنة الام بتزوج الصغيرة ولا مهاضما اليها  
ولو بعد العقد عليها الى انتهاء مدة الحضنة حيث كانت صاحبة الحضنة لم يبق بها مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت وبعده مدة سافرت بالبنت المذكورة  
من محل وطنها الذي هو محل العقد الى بلدة بعيدة بعد ان تزوجت باجنبي من الصغيرة  
واستمرت مدة من السنين وهي غائبة حتى بلغ سن البنت عشرين ولها جدة أم فاستدل  
ابو البنت على مكان مطلقته وبنته المذكورة فهل تنتهي حضنة البنت المذكورة بمضي  
تسع سنين ويكون لا يباها اخذها من امها المذكورة لانتهاء مدة حضنتها وليس للجدة حق  
في الحضنة من بعد هذه المدة افيديو الجواب (اجاب) تنتهي حضنة الاثني يلوغها تسع  
سنين ويكون لا يباها اخذها من امها جبر اعليها والحال ما ذكر وليس للجدة حق في  
حضنتها بالاولى لانتهاء مدة الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في ابن صغير سنة ست  
سنوات مات ابوه وامه ومجوع له نفقة من ماله تصرف عليه وهو في حضنة عمته اخت  
ابيه وله أخت كانت متزوجة برجل اجني وبها خلل في عقلها فطلقها زوجها وتريد أن  
تخضع اخاها باجرة من ماله والعمة تريد تر بيته الى تمام مدة الحضنة متبرعة باجرته وهي  
صاحبة للحضنة فهل تقدم عمته المتبرعة باجرته حضنته صيانة لماله والحال هذه افيديو  
الجواب (اجاب) يشترط في الحضنة ان تكون حرة بالغة عاقلة امينة قادرة وان تخلو من  
زوج اجني وكذا في الحاضن الذي كرسوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم ومنه  
يعلم عدم استحقاق الاخت المذكورة للحضنة مع اختلال عقلها وقد صرحوا بان حكم  
المجنون والمعنوه حكم الصغير والصغيرة لا حضنة له على ان الاخت لو كانت اهلا للحضنة  
وطلبت تر بيته باجر من ماله والعمة الاهل للحضنة تقبله محبانا فالذي يؤخذ من رد  
المختار في جواب حادثة القوي التي سئل عنها انه يدفع للعمة المتبرعة باجرته ماله مراعاة  
لتلك المصلحة مع كون العمة من اهل الحضنة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة  
لابن الصغير اليتيم تزوجت باجنبي من الصغير وهو وصي عليه وعلى ماله من قبل الميت  
وصاية مختارة وليس للصغير غير اخته لايه المتزوجة باجنبي ايضا من الصغير فكيف  
يفعل به ويضعه القاضي عنده من منسما افيديو الجواب (اجاب) في تنقيح الحمادية

جوابا

جاءى الاول

١٢٨٦

رجب

١٢٨٦

شعبان

١٢٧٦

شوال

١٢٨٦

جوابا عن نظير هذه الحادثة ما نصه قال القهستاني نقلا عن المحيط اذا اجتمع النساء  
الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه وافتي الخير الرمي تبعا  
للاعلامه الشهاب الشامي في مثل هذه الواقعة بان ابقاء الصغير عند أمه أولى لكامل شفقتها  
اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حاضنة لبنتها الصغيرة من مطلقها سقطت حضنتها  
بسبب تزوجها من اجني من الصغيرة وانتقلت الحضنة لامها فهل لا يسوغ لامها  
المذكورة ان تسافر بالحضنة من بلد الاب والنكاح الى بلدة بعيدة عن بلد الاب والاب  
منعها من السفر بها أم كيف (اجاب) ليس للحضنة المذكورة السفر بالصغيرة من  
بلد أبيها الى بلدة المذكورة والحال هذه وللأب منعها من ذلك والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة مطلقة من زوجها ومعها منه ولد سنة وستة وطلع في الثانية فتزوجت باجنبي من  
الصغير المذكور ولها أم خالية من الأزواج صاحبة الحضنة الصغير المذكور قادرة عليها  
فهل والحال هذه تنتقل حضنة الصغير المذكور لام أمه حيث كانت قادرة عليها مأمونة  
على الصغير المذكور (اجاب) بسقوط حضنة الام بتزوجها اجني من الصغير ينتقل  
الحق في حضنته لام أمه حيث كانت صاحبة لها قادرة علىها لم يبق بها مانع من الحضنة  
كما سأل الصغير في بيت زوج الام الاجني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته وله منها ابن لم يبلغ سبع سنين فتزوجت أم الصغير باجنبي منه ولها أم مشغولة  
بالبيع والشراء غير مأمونة عليه وله أم أب قادرة على الحضنة أهل لها من كل وجه  
وخالية من الأزواج فهل يدفع لام الأب القدرة الاهل لحضنته وتقدم في حضنته على  
أم الام المشغولة بالبيع والشراء الغير المأمونة عليه وعلى أم الام العمياء العاجزة عن  
حضنته وحيث كانت أم الام تشتغل بما ذكر وتترك الولد في كل الاوقات ضائعا لاحق  
لها في الحضنة مادامت كذلك (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجني من  
الصغير وكذا سقطت حضنة جدته لانه يكونها غيره مأمونة على الصغير حيث كانت  
مشغولة بالبيع والشراء في الاسواق وتخرج كل وقت وتتركه ضائعا وكذا  
سقطت حضنة أم الجدة المذكورة بكونها عمياء غير قادرة على الحضنة لغيرها  
ينقل الحق في حضنته لجدته أم أبيه اذا كانت صاحبة لها قادرة علىها لم يبق بها مانع  
وهذا مادام المانع من استحقاق الحضنة قائما بكل من الام وامها وأمها والافكل  
واحدة منهن مقدمة على أم الأب وان علت الجدة من قبل الام والله تعالى اعلم  
(سئل) في صغير سنة ست سنين تزوجت أمه باجنبي منه وجدته لانه متزوجة باجنبي أيضا  
وليس له من النساء الحاضنات بعدهما سوى اخته لايه البالغتين اللتين في حجر أبيهما  
فهل تسقط حضنة الام والجدة بتزوجهما الاجني ويكون لا يباها اخذها ليدفعه لا كبر  
ابنتيه المذكورتين الصالحه كل منهما للحضنة ولم يكن بها مانع (اجاب) نعم تسقط حضنة  
الام والجدة بما ذكر وللأب اخذها جبر ليدفعه لابنته الكبرى التي في حجره حيث لا مرجع

رجب

١٢٨٧



شعبان سنة

للصغيرى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة بشخص وخلفت منه ولدا وتوفى أبوه إلى رجة الله تعالى وترك الولد مع والدته ثم تزوجت والدته برجل آخر والولد له أخت من أبيه فعند ذلك واج والدته سقطت حضانتها وانتقلت حضانة الولد إلى أخته لا يبيعه بموجب اعلان شرعى وبعدمضى مدة طلاق أم الولد من الذى كانت متزوجة به وحاضنت ثلاث خيصات فهل تنتقل حضانة الولد إلى أمه كما كانت حيث أنها خالية الآن من الأزواج (اجاب) حيث طلقت الأم الحاضنة عن زوجها الاجنبى من المحضون وانقضت عدتها يعود لها حق الحضانة مادامت مدتها ولم يقم بها مانع آخر لا فرق في ذلك بين كون الطلاق باثنا أو رجعي حيث انقضت العدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد كمل له من السن سبع سنين وهو في حضانة أمه فاراد الأب بعد ذلك أخذه منها فامتنعت الأم المذكورة من ذلك متعللة بأن لها حق الحضانة بعد المدة المذكورة فهل والحال هذه تنتهى حضانة الأم ببلوغ الولد السن المذكورة وتجبر على إعطائه لا يبيعه ولا خيار للولد أم كيف (اجاب) تنتهى حضانة الأم ببلوغه سبع سنين ودخوله في الثامنة وحضانة الأخت ببلوغها تسع سنين ودخولها في العاشرة سواء كانت الحاضنة أما أو غيرها على المقتضى به فاذا بلغ المحضون المذكور السن المقدر له تجبر الأم على تسليمه لا يبيعه ولا خيار للولد قبل البلوغ والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر مؤرخة ١٩ شعبان سنة ٨٧ مضمونها من بعد الاخطاء بما قالت عائشة والددة منتهى ومقاله والدها يفاذهل البنت المحكي عنها يحكم باقامتها عند والدها مادام عمرها ثلاث عشرة سنة تقر بربما مع حصول الاذى المدعية به والدتها أم عند والدتها تؤمل افادة المحكم شرعا (اجاب) اذا بلغ سن البنت تسع سنين وطغنت في العاشرة تنتهى حضانة أمها كغيرها من النساء الحاضنات وتدفع إلى أمها جبر المحظوظة وترتبها ولا تخير البنت في الإقامة عند غير أبيها من النساء وأما الايذاء بلامصلحة والاضرار فلا يجوز شرعا فاذا تحقق شيء من ذلك يجب منعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت سنها خمس سنين وجعل على نفسه أجرة حضانة قدر اغير لائق بالأجرة والحال انه موسر فهل والحال هذه للقاضي ان يقدّر عليه أجرة المثل للحضانة حيث لم ترض بالقدر الاول الاقل من قدر المثل بطلب الام اتمام أجزائها حيث كانت مستحقة للحضانة فادرة عليها لم يقم بها مانع (اجاب) نعم يجب على المطلق المذكور لمطلقته بعد انقضاء مدتها أجرة المثل لحضانة ابنتها منه فاذا جعل على نفسه قدر اغير لائق لذلك فعلى القاضي الزامه باتمام أجرة المثل والحال ما ذكر وهذه غير نفقة الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من مطلقته ابن صغير في حضانة أمه لم يبلغ سبع سنين ومقرر على الأب الموسر أجرة حضانتها ويريد أبوه أخذه من أمه مدعيًا ببلوغه هذا السن والام تنكر والحال انه لا يستغنى عن النساء لعدم قدرته على الأكل والشرب والنوم والاستنجاء وحده فما الحكم هل

ينق

سنة ذى القعدة

ينق عند الام الصالحة للحضانة التي لم يقم بها مانع أو يصدق الأب والحال هذه في دعوى بلوغه السن المذكورة أفيدوا الجواب (اجاب) لو اختلف الأب والام في سن القلام هل بلغ سبع سنين أم لا ينظر في حاله فان أكل وشرب وليس واستنجد وحده دفع إلى أبيه ولو جبرا والابان فقدت الاربعة أو بعضها لا يدفع اليه أى إلى أبيه بل يبقى عند أمه كما في الدرر وحواشيه وحينئذ لا يصدق الأب في بلوغه السن المذكورة حيث لا قدرة لهذا الصغير على فعل هذه الاشياء وحده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابنان احدهما تم له سبع سنين وطعن في الثامنة وهو غير مستغن عن الحضانة والا ترضيع فهل لا يبيها ضم الولد الكبير اليه ويبقى الصغير في حضانة أمه وعليه أجرة الحضانة والرضاعة لأمه بعد العدة اذا كانت الأم صالحة للحضانة (اجاب) نعم للأب المذكور ضم ابنه الذى طعن في السنة الثامنة اليه والحال هذه لا تنتهى حضانة أمه ويبقى الصغير في حضانتها وعلى الأب أجرة ارضاعه وحضنته بعد العدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن زوجها وعن بنت صغيرة منه سنها نحو ثلاث سنين وعن أبيها وعن أمها وللزوج أم خالية من الأزواج فهل يكون الحق في حضانة البنت المذكورة لجدها أم أمها المتزوجة بجدها وتقدم في ذلك على أم الأب المذكورة حيث كانت الجدة أم الأم صالحة للحضانة مأمونة عليها ومتربة في حجرها المدة المذكورة ولا تألف غيرها ولم يقم بها مانع شرعى (اجاب) أم الأم مقدمة في الحضانة على أم الأب في حضانة الصغيرة المذكورة لجدها لا أمها والحال ما ذكر في السؤال إلى بلوغ سنها تسع سنين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خالع زوجته على بدل معلوم وله منها بنت صغيرة سنها ثلاث سنين تزوجت أمها باجنبي من الصغيرة ودفعها الأم لأمها المتزوجة باجنبي كذلك وللصغيرة أخت وخالات تزوجت باجنبي وله أمة خالية عن الأزواج صالحة للحضانة ويريد الأب المذكور أخذ البنت ودفعها لعمتها والاتفاق عليها عندها فهل يجب لذلك (اجاب) تزوج الأم وأمها والأخت والخالات الاجانب من الصغيرة يسقط حقهن في حضانتها وينقل الحق فيها للعمة المذكورة حيث لم يوجد من يقدم عليها من النساء الحاضنات غيرهن ولم يكن بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت صغيرة سنها نحو ثمان سنين تزوجت أمها باجنبي منها ولها أم خالية من الأزواج الا ان لها صنعة مشغلة بها تخرج بيها كل وقت وتترك البنت ضائعة وهى ساكنة في البيت مع زوج بنتها الاجنبى فهل تسقط حضانتها أيضا بكل مما ذكر كما تسقط حضانة الأم بتزوجها المذكور واذا لم يوجد للبنت من النساء الحاضنات أحد سواهما يكون لا يبيها ضمها اليه أفيدوا الجواب (اجاب) للأب المذكور ضم ابنته اليه والحال ما ذكر بالسؤال اسقوط حضانة أمها بتزوجها اجنبيا منها وسقوط حضانة الجدة المذكورة بكل من سكنها في بيت الراب وكونها غير مأمونة عليها بسبب خروجها كل وقت وتركها الصغيرة ضائعة والله تعالى اعلم (سئل)

محرم ١٦

صفر ٧

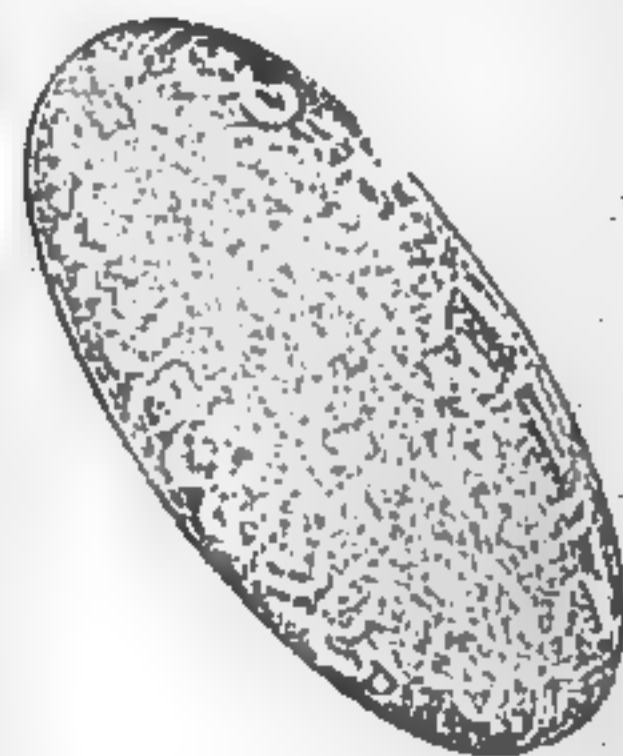
٢٩



ربيع الثاني سنة

في رجل طلق زوجته وادها حقوقها الشرعية وقرر ولده الذكرا منها فاشترى عيا وادها لها الى ان استكمل الولد سبع سنين فاكثروا الحال انها كثيرة السفر الى نحو بلادها واقامت بالبلدة اكثر من اقامتها بالبلد التي فيها ابوالولد وان بلادها تريد عن سفر القصر وقد اراد ابوالولد ان يأخذ ولده منها فهل يسوغ له ذلك شرعا (اجاب) اذا بلغ سن الثلام سبع سنين وطعن في الثامنة انتهت حضنة امه ويضعه ابو له جبر او لو فرض بقاء حضنتها فليس لها السفر به الا الى وطنها الذي نكحها فيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ولها منه بنت عمرها ست سنوات حاضنة لها فترزج الام المذكورة اجنبيا من الصغيرة وللبنت حالة خالية من الازوج اهل الحضنة ولها عمة فهل تكون الحضنة للحالة المذكورة دون العمة لخت الاب وادها زوجها ابوها لا تستط الحضنة للحالة المذكورة الا بعد مضي مدة الحضنة افيديو الجواب (اجاب) الحالة الصالحة للحضنة التي لم يقم بها مانع مقدمة فيها على العمة ولا سقط الحضنة بتزوج الصغيرة مادامت مدتها والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من محافظة مصر مؤرخة ١٨ سنة ٨٨ مضمونها فيما تقدم ورد لهذا الطرف شرح من مديرية كردفان على انها فارس اغاصاغ بلوكات الحافظة بتلك المديرية بان له بنتا سمي عيشة موزونة له من مطلقته زكية وكان تركها مع والدتها في المحروسة وهو بتلك الجهة وان البنت بلغت من العمر عشر سنوات ورغب جلبها لطفه ولما تحرر الى الضابطية بالبحث عن البنت والدتها وتفهمها ما ذكر ورد شرحها ومعه شقة مقدمة من زكية والدته بنته تذكروا فيها ان البنت تبلغ من العمر ثمان سنوات وانها صرقت على تربيتها ما بالغ وترغب مساعدتها في جلب ما يقوم بقوتها حتى تبلغ السن التي تستحق الاخذ به وانها حاضنتها وليس له حضنة وتلتبس بتخليص مؤخر صداقها منه وموتها ونفقتها حتى تفي عدتها ان كان اجرى طلاقها كما يدعي ولما تحرر الى مديرية كردفان بما اوصخته المذكورة ورد شرحها في غرة شعبان سنة ٨٨ بعدم اقتناعه بما اوصخته وما زال مصمما على طلبه ابنته وارسالها اليه حيث هو ادري بحقيقة عمرها فلم تحرره لمخضرتكم الامل الافادة عما يشفيه الحكم الشرعي (اجاب) حيث وقع الاختلاف في سن البنت المذكورة ثلاثين من امها الا اذا تحقق شرعا بلوغ سنها تسع سنين على ما عليه الفتوى ويؤم الزوج بالاتفاق على بنته وعلى امها ولو بعد الطلاق مادامت في العدة وتعتبر العدة من وقت اخباره بالطلاق ما لم يثبت صدوره قبل هذا التاريخ بينة شرعية ولازم بدفع مؤخر صداقها ان كان باقيا بذمته وبدفع ما قرره على نفسه من النفقة لما ان حصل ولا يسقط بالطلاق الرجعي على ما اختير ولا تستحق الام اجرة الحضنة ابنتها منه مادامت في عدة الطلاق الرجعي فان مضت العدة تستحقها الى انتهاء مدة الحضنة المقدرة بتسع سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك زوجة وله منها بنات قاصرات وله ولد كبير ايضا من امرأة اخرى متزوج بحالة البنات المذكورات

اقامه



رمضان

١٢٨٨

٢٢

ربيع الثاني سنة

اقامه وصيا شرعيا عليهن ثم بعد وفاته حضنت زوجته بناتها القاصرات وبعد مدة تزوجت غير محرم لهن ولا زوجة المذكورة ام مقيمة في بلد غير بلد اب البنات المذكورات ومحل وطنهن الاصل وبينهما تفاوت وتريد ثلاث الحدة اخذهن عندها في بلد المذكورة لاجل ان تحضنهن والاخ يمنع من ذلك ويريد ان تحضرهن في بلد البنات المذكورات وهي تمنع فهل اذا كان الحال ماذكر لا تجاب الحدة الى نقلهن لغير بلدهن وبلد أبيهن لان في تغربهن ضرر عليهن وضرر اعلى الاخ الوصي عليهن من جهة ايصال النفقة لهن (اجاب) بتزوج الام اجنبيا من الصغيرات المذكورات يسقط حقها من حضنتهن وينقل الحق فيها للحدة ام الام مادامت مدتها الا انها ليس لها الانتقال بهن الى بلدة اخرى فاذا كانت مقيمة في بلدة اخرى كما هو مذكور بالسؤال لا يكون لها نقلهن لغير اذن الاخ العاصب وله منعهما من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهامنه وله عمره سنتان وارادت التزوج باخر اجنبى عنه ولها ام متزوجة بجد الولد المذكور فهل اذا تزوجت الام المذكورة تنقل الحضنة لامها اذا كانت اهل الحضنة الولد المذكور ولا يمنع من ذلك تزوجها بجد الصغير حيث لم تمسكه في بيت الراب وما الحكم افيديو الجواب (اجاب) بتزوج الام المذكورة اجنبيا من الصغير يسقط حقها من حضنته وينقل الحق في امها المذكورة اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقم بها مانع وتقدم على غيرها والحال ماذكر مادامت مدة الحضنة وليس لايه اخذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وصى من قبل القاضي على اخيه من ابيه بلغ سنها الان تسع سنوات وطعنت في العاشرة ويريد الان الوصى انتزاعها من والدتها لاجل صيانتها وحفظها بمنزل ابيها والاتفاق عليها من مالها لان والدتها سوداء وشأنها الخدمة في منزل الاخانب فهل يلونها السن المذكورة وعدم الامن عليها في منزل الاجانب يحجب الوصى لاخذها منها وليس للام المعارضة في ذلك والحال هذه (اجاب) اذا بلغ سن الاخت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة يكون لاختها وصيتها اليه جبر اذا كان مأمونا عليها والحال ماذكر لا تنها مدة حضنتها وليس للام المعارضة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت عمرها يزيد عن ستين في حضنة امها تزوجت امها غير محرم للصغيرة وانتقلت حضنتها لجدتها الامها فترزج الجدة المذكورة وللجدة ام اهل الحضنة من كل وجه فهل والحال هذه تنقل حضنة الصغيرة لام الجدة للام حيث لم يكن هناك من يقدم عليها وليس للاب اخذها منها الا بعد انتهاء مدة حضنتها شرعا (اجاب) اذا سقطت حضنة الام والجدة ام الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة ينقل الحق فيها لام ام الام اذا كانت صالحة للحضنة فادرة عليها لم يقم بها مانع كسكنها بالصغيرة في بيت الراب مادامت مدة الحضنة باقية وليس للاب اخذها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن عمره

١٢٨٩ ٢٤

مطلب ليس للحضنة

نقل الصغرى الى بلدة

اخرى بينهما تفاوت

بدون اذن العاصب

جادی الثانية

١٢٨٩ ٢٩

رجب

١٢٨٩ ١٩

شعبان

١٢٨٩ ١٠







مادامت كذلك والا فلا حيث لا مانع واذا لم يوجد من يقدم على الاب من النساء الحاضنات  
اللائي لم يقمن بهن مانع ينتقل الحق اليه في مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت  
عن أبيها وأُمها وبنت بلغت سنها ست سنين وزوجها فاراد أبو الصغيرة المذ كورة ان يضم  
ابنته المذ كورة الى نفسه فهل لا يجاب أبو الصغيرة المذ كورة لذلك ويكون حق حضنة  
البنت الصغيرة المذ كورة الى أن ينتهي سنها تسع سنين لام المذ كورة ولو كانت  
متزوجة بجدة الصغيرة المذ كورة حيث كانت الجدة المذ كورة صالحة لذلك فادرة عليها  
لم يقمن بها مانع شرعي وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حضنة البنت المذ كورة والحال  
ما ذكر لام أمها الصالحة لها القادرة عليها التي لم يقمن بها مانع وتقدم على غيرها بعد الام الى  
بلوغ سن الصغيرة تسع سنين فليس لا يبيها ضمها اليه والحال هذه بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في صغيرتين محتاجتين للحضنة مات أبوهما ولهما أم وعم وعمعة ولهما  
مال في يد عمهما تريد أمهما أن تحضنهما بأجر من مالهما ويريد كل من العم والعمعة حضنتهما  
مجانا فهل يسقط حق الام في الحضنة بابائهما بدون الأجر حيث وجد من يحضنهما  
مجانا من أهل الحضنة او كيف الحال أفيدوا الجواب (اجاب) اذا أبت الام تربية  
الصغيرتين المذ كورتين مجانا بالأجر على حضنتهما وكانت العمعة المذ كورة تقبل  
حضنتهما مجانا وهي صالحة للحضنة لم يقمن بها مانع يقال للام اما أن تمسك بهما بلا اجر على  
الحضنة ومع ذلك لها طلب النفقة عليهما من مالهما او مال المتبرع بالاتفاق عليهما ولهما  
عندها او تدفع لهما العمعة المذ كورة ابقاءا لهما والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة بلغت  
من العمر تسع سنين وهو في حضنة أمه المذ كورة ثم الان ماتت الام واليتيم  
المذ كورة جده هي ام ام واخ لاب يريد ضمها اليه بدون رضا الجدة المذ كورة فهل والحال  
هذه يجاب لذلك جبر عليها حيث انقطع حقها ببلوغ عمر اليتيم هذه المدة واذا كان تحت  
يد الاخ المذ كورة فادله من مدة مضت يصرف على اليتيم منها في نفقته الضرورية  
حيث كان امينا او ما الحكم (اجاب) تنتهي حضنة التلام ببلوغه السن المذ كور بل  
بسمع سنين على ما عليه العمل والاخ العاصب البالغ العاقل ضمها اليه لتأديبه وتعليمه  
اذا لم يوجد من يقدم عليه من العصبات حيث لا مانع والاخ الاتفاق بالمعروف عليه من  
ماله المذ كور الذي تحت يده وهو في حجره والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة بلغت عمرها  
سبع سنين وطعنت في الثامنة وهي في حضنة أمها الى ان ماتت الام المذ كورة ولم يكن  
لليتيمة المذ كورة الاخ لاب وخالة وجدة هي أم الام طاعنة في السن عاجزة عن  
الحضنة غير قادرة عليها والحال ان اليتيمة المذ كورة مقيمة في منزل خالتها المتزوجة  
باجني عن اليتيمة المذ كورة فهل والحال هذه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يسوغ  
لاخيها المذ كور ضمها اليه دون الحالة المذ كورة حيث لا حق لها في حضنتها وما الحكم  
(اجاب) الجدة أم الام أحق بحضنة اليتيمة المذ كورة من الحالة والاخ فان سقطت

حضنتها بعد عدم قدرتها وعجزها عنها المترتب عليه ضياع الصغيرة فالحالة ما لم تتزوج اجنبيا  
من الحضنة فان تزوجت سقطت حضنتها مادامت كذلك وحينئذ اذا لم يوجد من يقدم  
على الاخ لاب فله ضمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن وبنت صغيرين لم تنته حضنتهما ولهما أم حاضنة لها ولهما جدة من قبل الام وجدة  
من قبل الاب كلتاهما صالحتان للحضنة فهل اذا تزوجت أمهما اجنبيا منهما ينتقل الحق  
في حضنتهما لجدة أمهما امهما الصالحة لها القادرة عليها التي لم يقمن بها مانع حيث  
لا تمسك بهما في بيت الراب وتقدم في الحضنة على ام الاب ام كيف (اجاب) ام الام مقدمة  
في الحضنة على ام الاب فاذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرين ينتقل  
الحق في حضنتهما الى ام الام الصالحة لها القادرة عليها التي لم يقمن بها مانع والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن ولد وبنت في حضنة أمهما وعمر الولد اربع  
سنين والبنت سنتان والولدين المذ كورين ام ام صالحة للحضنة ولهما عم يريد اخذهما  
قبل استكمال مدة حضنتهما فهل اذا تزوجت أم الولدين المذ كورين وسقطت حضنتهما  
بذلك وكانت الجدة صالحة للحضنة فادرة عليها لم يقمن بها مانع تكون احق بحضنتهما  
من العم حيث لم يكن هناك مانع (اجاب) اذا سقطت حضنة الام بتزوجها اجنبيا من  
الصغيرين المذ كورين ينتقل الحق في حضنتهما لجدة أمهما مادامت مدة الحضنة  
اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقمن بها مانع كما مسأ كما في بيت الراب وتقدم حينئذ  
على العم بل على غيره من النساء الحاضنات سوى الام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
كانت متزوجة بشخص وزفت منه بولدين احدهما بلغ عمره ثلاث سنوات وطعن في  
الرابعة والثاني في رضيع توفيت أمهما وانتقلت الحضنة لأمها وهي متزوجة بمحرم  
للصغيرين وصالحة للحضنة واستمرت حاضنة للصغيرين مدة ولا حصل لوالدهما  
خلل في عقله ملازم له وبعد ان حصل له ذلك حضر شخص يدعى أنه ابن خالته ووضع يده  
على كافة ما يملكه الاب بدون وجه شرعي فطلبت الجدة أجرة الحضنة ونفقة للصغيرين  
من هذا الرجل فعارضها في ذلك ونزع الولد الرضيع من يدها جبراعها ودفعه لجدة  
ام أبيه متعللا بانها احق بالحضنة منها فهل ليس له ذلك ويجبر على تسليمه لجدة امه  
كما كان حيث لم يمنعها من ذلك مانع شرعي ويكون لها مطالبة من يملك التصرف في مال  
ابيهما بأجرة الحضنة ونفقة الولدين الصغيرين (اجاب) ام الام مقدمة في الحضنة على  
أم الاب اذا كانت صالحة لها فادرة عليها لم يقمن بها مانع ويجب لها أجرة حضنتهما ونفقة  
في مال أبيهما الغني ولو محتل العقل حيث لا مال لهما ولا مانع فيفرضهما القاضى في ماله  
ويأمر من يقيمه وليا على الاب المحتل بصرف ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بلغت  
سنها نحو الست سنوات من امرأة مطلقة تزوجت المرأة المذ كورة برجل اجنبي ولها  
والدة غير مستقرة بمقرها القاطنة به حتى تباشر مصالح البنت بل تخرج كل وقت وتترك



البت ضائعة والزواج المطلق والده تصنع للحضانة لم يقيمها مانع فهل اذا ثبت ما ذكر  
تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة الجدة ام الام لكونها غير  
مأمونة عليها كذا ذكر وتنقل الحضانة لجدة والدة والخال ما ذكر افيدوا الجواب  
(اجاب) تسقط حضانة الام بتزوجها اجنبيا من الصغيرة وحضانة جدتها ام امها بكونها  
غير مأمونة على الصغيرة المذ كورة بان تخرج كل وقت وتتركها ضائعة فاذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي تسقط حضانتهما مادامت كذلك وتنقل الحضانة لام الاب اذا كانت  
صالحة لها فادارة عليها لم يقيمها مانع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها  
طلقة بائنة في نظير مؤخر صداقها ونفقة مدتها المقدرة بقدر معلوم ولها منه ولد عمره سنتان  
وامه خالية من الازوج صالحة للحضانة فادارة عليها لم يقيمها مانع وقد رايته المذ كور  
نفقة وأجرة حضانته وهو من المومنين ثم اراد اخذه من امه ليدفعه لاخته المقيمة معه  
اعتنا منه وليس له وجه سوى تعلقه بوجود اخته الحاضنة المذ كورة فهل لا يجاب الى  
ذلك ويكون الحق في حضانة الولد المذ كور لاهل المتصلة بما ذكر والحال هذه وتكون  
مقدمة على غيرها من الحاضنات (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والاحق بحضانة الولد الى  
انتهاء مدتها امه المتصلة بما ذكر فهي مقدمة على من عداها وليس لغيرها اخذها منها  
بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل واسكنها  
عنده في مسكنه ولما وضعت حملها اخذها ابوها الى منزله وترك الرضعة لابنها فأحضر  
لها مرضعة وهي اخته متبرعة بالارضاع والحضانة وهي خالية من موانع الحضانة شرعا  
فأراد ابو المطلقة أن يرد الرضعة لامها وتشاجر مع أبيها بسبب ذلك فهل اذا كان عند أبي  
الرضعة عمتها المذ كورة المتبرعة تكون أولى بالحضانة والارضاع ان طابت الام أجرة  
زائدة على أجرة المثل (اجاب) الام أحق بحضانة الصغيرة المذ كورة بأجر المثل بلا زيادة  
عليه عند قدرة الاب على الاجر وليس للعمة حينئذ حضانة او أمها بالنسبة لاجر الارضاع  
فالمشترعة به ولو اجنبية أولى من الام طالبة للاجر عليه ولو بغير زيادة على أجر المثل  
وحيث ترضعها المتبرعة بالارضاع عند أمها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من بلدة  
تزوجها رجل وعقد عليها في بلدتها المذ كورة ثم نقلها الى بلدته فحملت منه ثم رجعت  
الى بلدتها وقبل ولادتها يوم طلقها ثم ولدت ولدا ذكر او انقضت عدتها بوضع الحمل  
واستمرت مقيمة في بلدتها التي وقع فيها العقد فهل لها أن تسكن بالولد في بلدتها التي وقع  
العقد فيها وتستحق على ابى الولد أجرة الحضانة وان لم ترجع بالولد الى بلد الاب وان كان  
بين البلدتين تفاوت مع كونهما متساويتين في كون كل منهما ماضرا وهي من اهل  
الحضانة لم يقيمها مانع (اجاب) اقامة المطلقة المتفضية العدة بولدها الذي في حضانتها  
في بلدتها الذي هو محل العدة لا يمنع من حضانتها ولا تجبر على الإقامة به في بلد الزوج  
الحال ما ذكر فتستحق أجرة الحضانة على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل

ربيع الاول ٣

ربيع الثاني ٢٩

جادی الثانية ٢٢

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٤

١٢٩٤

رجل مات عن ولد وبنت قاصرين وان شقيق بالغ اقيم وصيا على القاصرين من قبل الحاكم  
الشرعي الذي يملك ذلك وأم القاصرين مطلقه من أبيهما حال حياته ومتر ووجه حال  
حياة أبيهما باجنبي منهما ولها أب هو الجد الفاسد للقاصرين فهل يكون لهما ضمهما  
اليه بعد انتهاء الحضانة والحال هذه حيث لم يوجد لهما عاصب يقدم على العم الشقيق  
وكان مأمونا على الصغير بن غير فاسق وبلغ سن العلام ثمان سنين وطعن في التاسعة  
وبلغ سن الانثى عشر سنين ويقدم العم المذ كور على جدتهما الى أمهما المذ كور لكونه  
غير عاصب (اجاب) نعم يكون للعم الشقيق المذ كور ضم الصغير بن المذ كورين اليه  
والحال ما ذكر حيث كان مأمونا غير فاسق بالنسبة للانثى التي بلغت حد الشهوة وهو  
مقدم على جدتهما الى أمهما في الضم ولو قبل انتهاء سن الحضانة والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته وله منها ولد يبلغ من العمر ثلاث سنوات تزوجت أمه بأجنبي وله خالة  
شقيقة خالية من الازوج وعمه لام خالية ايضا من الازوج ولا يسه أم متر ووجه باجنبي  
ايضاً ولم يكن له من النساء اللاتي يصلحن للحضانة أحد فهل تكون الحضانة لخالة الولد  
ولها ان تطالب أبا الولد بأجرة الحضانة حيث كان غنيا (اجاب) تسقط الحضانة بتزوج  
الحاضنة اجنبيا عن المحضون وحيث فلا حق للام ولا للجدة ام الاب في حضانة الصغير  
المذ كور مادام ماتا وتزوجت اجنبيين منه فتكون الخالة المذ كورة أحق بحضانته اذا  
كانت صالحة لها فادارة عليها لم يقيمها مانع وتقدم فيها على العمة وتستحق أجر الحضانة على  
ابى المحضون المذ كور حيث لم يكن للصغير مال والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم  
(سئل) في بنت حاضنتها امها المطلقة فاعتراها ساهى والجدة ام الام مرض الجذام حتى  
منعها عن حفظها ولم تكونا معه قادرين على الحضانة وللاب ام متر ووجه بابيه وهي  
صالحة للحضانة فهل تسقط حضانة الام وأمها بذات وتنقل لام الاب مادامتا كذلك  
(اجاب) المرض الذي يصير به الحاضنة غير قادرة على الحضانة ومنعها من حفظ المحضونة  
مسقط لحقها من الحضانة فاذا كانت الام وأمها بالصفة المذ كورة يسقط حقهما من  
حضانة الصغيرة المذ كورة وينقل الحق في حضانتها لجدة ام الاب الصالحة للحضانة  
القدرة عليها التي لم يقيمها مانع مادامت كل منهن كذلك والله تعالى اعلم (سئل) من  
الداخلية بإفادة مؤرخة في ٦ ربيع الاول سنة ٩٥ مضمونها الاوراق المرفوعة مع هذا  
تشمل على طلب نفقة الائمة أجرة حضانة ونفقة بناتها من مطلقةها محمد افندي راغب  
وكيل محافظة سواكن الان وعلى ما أجيب منه ومن وكيل زوجته في هذا الخصوص  
المرتكن كل منهما في عدم صحة دعوى الآخر على ما فاداه باجابه ويلتزمان نظر هذه  
المادة بطرف حضر تكو واعطاء الفتوى لاقناعهما بموجبهما فبينا عليه لزم تحريره  
لفضيلته ثم لمراد الافادة (اجاب) قد صار الاطلاع على ما تضمنته هذه الاوراق والذي  
يقضيه الحكم الشرعي في هذه الحادثة الزام حضرة ابى البنات المذ كورات بأجرة

١٢٩٤

ذی القعدة

١٢٩٤

محرم ٢

١٢٩٥

ربيع الاول ١٦

١٢٩٥



حضانتهن المفهومة من الاعلام الشرعي المحرر من حضرة قاضي بليس المقررة من طرفه بناء على تراخي حضرة ابى البنات المذكورات مع وكيل امهن باعتبار ان اجرة حضانة كل واحدة منهن قرشان صاعا حيث علم من الاوراق تقرير ذلك وامهن بجهة بليس والاب كذلك ورجعت بهن لاقامتهام عن بصر التي هي وطنها وحصل العقد عليها وحيث ان جواب حضرة الاب اولوا و آخرها وما استند اليه من القياوى المنسوخ صورها ضمن الاوراق لا ينتج اسقاط اجرة الحضانة عنه والحال هذه لمخالفتها لموضوع هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت في حضانتها والولد ضعيف البصر يريد الاب اخذه من الام المطلقة ليعلمه القرآن اضعف بصره ويبقى البنت في حضانتها فهل اذا كان الولد مستغنيا عن امه بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وينام كذلك من غير احتياج للام في شيء مما ذكر يكون للاب اخذه من امه لسقوط حضانتها باتصاف الولد بما ذكر وقد بلغ من العمر سبع سنين وطعن في الثامنة واشتغل بتعلم القرآن في المكاتب (اجاب) باستثناء الغلام عن الحاضنة وبلوغ سنه اكثر من سبع سنين تنفسي مدة حضانته فيكون للاب اخذه وضمه اليه لثريته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابنة لا تزيد في العمر على خمس سنوات وهو وزوجته مقيمان في اسكندرية فآخذ البنت منها وارسلها لاخته بمصر بدعوى انها احق بالحضانة البنت فهل له ذلك أو يجبر على تسليم البنت لوالدتها مادامت غير متروجة وأهلا لحضانتها (اجاب) الام احق بحضانة ابنتها المذكورة قبل الفرقه وبعد هالي ان تبلغ تسع سنين على المقتضى به اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع فليس لايبها اخذها من أمها ولا تسليمها الى أختها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مطلقة حاضنة لولديها خرجت من منزل زوجها وأقامت في منزل أبيها وهي غير مأمونة على ولديها لانها تخرج كل وقت وتتركهما ضائعين فضلا عن كونها سيئة الخلق غير مأمونة وقد بلغت في أذيتهم بانواع الضرب والشتم ولها أم عاجزة النظر لا قدرة لها على حفظهما ولها جدة أم الاب قادرة على حضانتهم وحفظهما أرادت اخذهم منها وترى بينهما في حضانتها فامتنعت والدتهما من تسليمهما لها فهل والحال هذه تكون ام الاب احق بحضانتهم واتخذهما جيرا (اجاب) بما يشترط في الحاضنة أن تكون أمينة قادرة على حفظ المحضون خالية من زوج أجني عن الصغير كما ذكره الخبير الرملي وقد صرحوا بأن الام مثلا لو كانت غير مأمونة على الصغير بان تخرج كل وقت وتتركهما ضائعا فلا حضانة لها فلا حضانة لام الصغيرين المذكورين اذا ثبت انها بهذا الوصف مادامت كذلك والجدة أم الام اذا كانت فاقدة البصر فان كانت قادرة على الحفظ فهي اهل للحضانة والا فلا حضانة لها كما بحثه في الاشياء واستوجه العلامة ابن عابدين قال وهو معلوم من قول الرملي قادرة واذا كان كل من الام وأمهاسا قطنة

الحضانة ينتقل الحق في حضانة الصغيرين المذكورين لام الاب اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من وكيل محافظة مصر في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٥ مضمونه تقدم هذا العرض من حسين افندي أمين يذكرك فيه أنه مزوج بنت من زوجته مطلقة منه تبلغ من العمر تسع سنوات والمطلقة المذكورة متروكة بشخص اجني وقد بلغه انه تعين للسفر مع الحج الشريف والابنت المذكورة متوجهة معه فلهذا يلتمس حجز ابنته المحكي عنها وتسليمها اليه وقد فهم من كلامه انه هو ومطلقة المذكورة كلاهما له والدته مقيمة في المحروسة وحيث دعت الحال للوقوف على الحكم الشرعي في ذلك فنؤمل التكرم بالافادة (اجاب) بتزوج أم الصغيرة المطلقة من زوجها اجني بام الصغيرة يسقط حقها من حضانتها وينتقل الحق في حضانتها لام الام اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع وتقدم على أم الاب في ذلك فان قام بام الام مانع ينتقل الحق لام الاب التي لم يقم بها مانع ايضا هذا اذا كانت مدة الحضانة باقية وهي مقدرة في الاثنى عشر سنين على المقتضى به فان تم لها تسع سنين انتهت مدتها ويكون للاب اخذها وضما اليه فاذا تحقق ان سن البنت المذكورة تسع سنين وطعنت في العاشرة انتهت حضانتها ولا يبايضاها اليه جيرا ولا اخضاها لجدتها أم أمها المقيمة في بلاد الاب حال سكناها منفردة عن زوج أم الصغيرة الاجني مع صلاحيتها وليس للام السفر بالصغيرة من بلدها الى جهة بعيدة ولو كانت حضانتها باقية فالاب منعها من السفر بها الى غير وطنها البعيد مطلقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بنت بلغت من العمر ستين وكسورها وأمها متروجة باجني منها ولها جدة من جهة الاب وعمه أمها وكلتا هاتين الحمة للحضانة فهل تكون أم الاب المذكورة مقدمة في حضانتها على عمه الام المرقومة (اجاب) نعم أم الاب مقدمة في الحضانة على عمه الام عند صلاح كل منهما للحضانة وعدم قيام مانع به والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة احمد باشا صادق بافادته مضمونها من حيث انه موجود بطنافنا امرأة زوجها توفي عن ولد صغير منها بلغ عمره نحو الثلاث سنين والولد المذكور عمه خالية من الازواج والقاضي أقام أم الولد الصغير وصيا عليه وعلى حفظ ماله فهل اذا تزوجت أم الولد المذكور باجني من الصغير وأرادت العمه المذكورة اخذ الولد الصغير عندها يجوز لها اخذ الولد المذكور من امه وتبقى الوصاية مع أم الولد كما هي عليه ام كيف ترجون من سعادتك الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم للعمه المذكورة اخذ الولد لتحصنه عندها حيث سقطت حضانة الام بتزوجها اجني بام الصغير وهذا اذا كانت عمه الولد صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقم بها مانع ولم يوجد من يقدم عليها في الحضانة وتبقى وصاية الام على ما هي عليه حيث لا مانع ولا تبطل الوصاية الشرعية بمجرد تزوجها المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان متروجا امرأة وزوج منها بنت بلغ سنها ستين ثم طلقها



وخرجت من عدته وتزوجت بزوج آخر اجني من البنت المرقومة فانتقلت الحضانة الى جدتها أم أمها فهل تسقط حضانة الجدة المرقومة بأمها الصغيرة وسكنها بها في مسكن الزوج الاجني وكذا اذا كانت تلك الجدة من أرباب الحرف وتخرج في غالب الاوقات وتترك البنت المذكورة ضائعة فكانت غير مأمونة على الصغيرة تسقط حضانتها ايضا بذلك وينتقل الحق في حضانتها لجدتها أم أمها اذا كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقربها مانع (اجاب) لاحق للجدة أم الأم في حضانة الصغيرة المذكورة مادامت ساكنة بها في مسكن زوج أمها الاجني او غير مأمونة عليها بخروجها في غالب الاوقات وتترك الصغيرة ضائعة فكل واحد من هذين الامرين موجب لسقوط حضانتها وانتقال الحق فيها للجدة أم الأب اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقربها مانع مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل منه بعد أن أبرأته من مهرها ثم ولدت منه بنتا وطالبته عند قاضي جهتهم بأن يفرض لها أجرة حضانة لبنتها ففرض عليه لكل شهر ثلاث برايز ورخصا بذلك ودفع لها أجرة بعض الشهور ثم تزوجت تلك الأم اجنيا وللصغيرة أم أم وأم أب وامتنع الزوج من دفع المفروض عليه ومن دفع أجرة الحضانة لأم الأم فهل تكون الحضانة لأم الأم الصالحة للحضانة وتكون مقدمة على أم الأب ويجوز للأب على دفع أجرة الحضانة لها حيث كان غنيا والبنت لم يبلغ سنها ستين الى الآن (اجاب) بسقوط حضانة الأم بتزوجها اجنيا من الصغيرة ينتقل الحق في حضانتها لأم أمها اذا كانت صالحة لها قادرة عليها لم يقربها مانع ومنه أمها الصغيرة في بيت زوج أمها الاجني وتقدم في الحضانة على أم الأب حيث لا مانع ويؤمر الأب المؤسر بدفع ما بقي مما قرر عليه من أجرة حضانة أم بنته الصغيرة الفقيرة الى سقوط حضانتها وانتقال الصغيرة في حضانة جدتها المذكورة فيقرر عليه لجدة أجرة حضانتها ايضا ويؤمر بدفعها اليها والحال هذه مادامت في حضانتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنتان في حضانتهما وكان عقد عايشا في بلده ودخل عليهما وعاشا فيها فهل اذا انقضت عدتهما لا يجوز لهما ان تنقل بناتهما لجل آخر غير المحل الذي عقد عليهما فيه اذا كان بينهما تفاوت ولو كان المحل الذي أرادت الانتقال اليه أصل وطنهما (اجاب) انما يكون للام الانتقال باولادهما اللاتي في حضانتهما بعد افرقة وانقضاء العقد من بلد الأب الى بلدة أخرى بينهما تفاوت بشرطين احدهما كون ما تريد الانتقال اليه وطنهما والثاني كون عقد النكاح فيه فاذا اتفق احسدا الشرطين كما هنا ليس لها الانتقال بالاولاد ولو وجد الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاده الثلاثة المزوجين له من مطلقة المتروجة اجنيا منهم وهم بنتان وابن بلغ سن احسدى البنتين اثنتي عشرة سنة وسن الاخرى تسع سنين وسن الابن عشر سنين وانتهت مدة حضانة الكل ولهم من الاقارب جد لام وأخوال وعم شقيق عاصب لهم هو وصى عليهم من قبل الحاكم الشرعي وهو

وهو مأمون عليهم غير فاسق فهل اذا كان كذلك يكون لهم العاصب المذكور ضمه اليه لحفظهم وتربيتهم دون جدتهم أي الأم والأخوال والحال ما ذكر (اجاب) نعم لهم الشقيق ضمه اليه وحفظهم حيث كان غير فاسق ومأمونا عليهم وذلك بالنسبة للانثى المشتهة ولم يوجد من يقدم عليه من العصبات والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بلغ عمر سبع سنين ودخل في الثامنة كان في حضانة أمه المطلقة من أبيه والآن قد تزوجت اجنيا منه ولها أم غير أهل للحضانة أمه المطلقة عاقلها جدا من داء اعترافها وليس له غيرهما من النساء فهل تنتهي حضانتها ببلوغ سنه ما ذكر ويكون لآبيه ضمه اليه لتربيته وان لم تسقط حضانة الأم بالتزوج وحضانة الجدة بعدم الاهلية للحضانة (اجاب) نعم تنتهي حضانة الغلام ببلوغ سنه ما ذكر على المقتضى من تقدير سن الاستغناء بذلك ولا ييهضمه اليه والحال هذه جبر حيث لا مانع وان لم تسقط حضانة الأم بالتزوج ولا حضانة الجدة المذكورة لكونها غير أهل لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد صبي سنه نحو ثلاث سنين تزوجت أم الولد المذكور باجني وللصغيرة أم أمه تزوجت ايضا باجني ولأمه المذكورة حالة شقيقة خالصة عن الأزواج صالحة للحضانة شرعا فهل والحال هذه يسقط حق أم الصغير وجدته بتزوجهما الاجني وينتقل الحق في حضانتها لحالة أمه الشقيقة المذكورة حيث لم يوجد اقرب منها اليه من قوم الأم ولا من يقدم عليها من اقارب الأب من النساء وليس لآبيه معارضتها في ذلك وان كان مؤسرا يجبر على الاتفاق على الصغير وأجرة الحضانة حيث لا مال للصغير وما الحكم الشرعي افيدوا الجواب (اجاب) نعم تسقط حضانة كل من الأم والجدة بتزوجها اجنيا من الصغير مادامت كذلك وينتقل حضانتها لحالة أمه المذكورة حيث لا اقرب منها اليه من قوم الأم ولا من يقدم عليها من النساء من اقارب الأب وليس لآبيه معارضتها في ذلك بدون وجه شرعي وعليه نفقة الصغير وأجرة حضانتها ومسكنه مع حاضنته ان لم يكن لها مسكن والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من نظارة الحفائية في ٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ مضمونها شخص يسمى عليا مصطفى البلباجي من اسكندرية كان انهى لهذا الطرف بالتضرر مما اجره حضرة قاضي افندي تلك الجهة في قضية حضانة ولد أخيه الوصى عليه هو بكيفية ان الولد المذكور له جدة أم والدته متروجة باجني ولها والدة وسبق ان الجدة المذكورة طلبت اخذ ولد ابنتها منه بطريق الحضانة وبعد حصول حرافة شرعية بينهما صار مساعدتها في اخذه منه بواسطة الشيخ محمود البوريني أحد أعضاء مجلس المحكمة المذكورة لكونه له نسب وقرابة بتلك المرأة ارسكانا على ان الحضانة تكون لوالدة الجدة المحكي عنها وبقي الولد في حضانة أم الجدة مدة ثم كف بصرها فبين ذلك قدم دعوى شرعية بطلب حضانة ابن أخيه المذكور بمعرفة زوجته التي هي حالة الولد بالنسبة لعدم صلاحية كلا المرأتين لزواج احداهما بالاجني وكف بصر الاخرى والمناسبة غيبة الشيخ محمود البوريني وقت



ذاك عن المحكمة قد حكم القاضي باعطاء الحضانة لحالة الولد وأمها بحضورها الاستلامه  
ثم توجه لاحضارها وحضر بها فوجد الشيخ محمود المذ كور موجودا بالمحكمة وعارضه  
في هذه الدعوى معارضة الاخصام ثم صار استئناف الدعوى بالمجلس وصار يتناول  
عليه بالسب وأمر باخراجه من المجلس وبعد برهنة صار طلبه بالمجلس وقيل له من العضو  
الموما اليه ان زوج الجدة المذ كورة طلقها بالمجلس وصارت الآن هي الاخى بالحضانة  
من خاتمه ولماسأل هو من الزوج المذ كور الحاضر معهم بالمجلس عن كيفية الطلاق  
الذي أجراه فقال له انه طلقها طلاق رجعية فعارض بان مانع الحضانة لا زال موجودا  
فالشيخ محمود العضو المذ كور التفت الى الزوج وقال له قل بالثلاثة فقال كما امره وبعد ان  
تقيد الطلاق الاول أعيد قيد الطلاق الثاني الى آخر ما يعلم من تفصيلات التقارير المتقدمة  
من المذ كور وحيث انه يتضرر من ذلك وقدم صورة فتوى من مذ كورين علماء  
باحثيه بحضانة الغلام المذ كور ويرغب النظر في ذلك وفيما أجراه القاضي وبالاستئناف  
من القاضي الموما اليه وردت لنا افادته في غرة صفر سنة ٩٨ تقيدانه فيما قبل تاريخه  
توجه المدعى مع جدته للصغير المتزوجة باجنبي عن الصغير وأما الحاضنة للصغير ولم  
يتحقق بالمجلس الشرعي بحجزها عن الحضانة ومع ذلك فقد حضر زوج الجدة وطلقها ثلاثا  
وقيد ذلك بالمحكمة وانه لا يسوغ نزع الطفل من جدته لكون الجدة وأمه مقدمتين  
على الحالة ثم حضر المدعى مع الجدة المذ كورة وترضى معها بالمجلس الشرعي على ان يقيم  
بالقصر المذ كور بمنزلهامدة وقيم به بمنزل المذ كور مدة فبناء عليه اقتضى تحريره تؤمل  
انه بالاحاطة بذلك يكرم باقادة ما يترأى لسعادتك افندم (اجاب) من مطالعة مكاتبة  
سعادتك المؤرخة ٢٩ صفر سنة ٩٨ الواردة بتاريخه أدناه وفهم ما تضمنته أوراق  
هذه المادة انضح ان الحكم الشرعي فيها هو كما افاده حضرة قاضي افندى نغراسكندرية  
من انه لا يسوغ نزع الصغير من جدته الحاضنة له التي كانت متزوجة باجنبي قد طلقها  
ثلاثا مادامت صالحة للحضانة لم يقيم بها مانع وانها وكذا أمها ان لم يكن بها مانع أيضا  
مقدمتان على الحالة والعلم في الحضانة الا انه فهم من بعض تقارير المورخ ٢١ ذى  
الحجة سنة ٩٧ ضمن الاوراق ان هذه الجدة لما طلقت ثلاثا طلب العلم تربية الصغير مجانا  
بالأجرة وتبرع بالانفاق عليه من مال نفسه فقبلت الجدة المذ كورة ذلك أيضا فادامت  
الجدة على هذه الحالة راضية بتربيته مجانا فهي أحق ولا يؤخذ منها الا اذا وجد مانع آخر  
فان رجعت عن قبول تربيته مجانا يكون له الوصي عليه ضمه الى زوجته خالة الصغير  
اتربيته بينهما مجانا لحفظ المال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق  
زوجته ثلاثا وله منها ولدان وبنت واحد الولدين يبلغ من العمر أربع سنين والآخر يبلغ  
سنتين والبنت تبلغ سبع سنين ولم يمكنها الزوج المطلق لها من حضانة اولادها ولم يقيم بها  
مانع عنها من الحضانة الشرعية كتزوجها بغير أبيهم ونحوه من الموانع بل هي صالحة

للحضانة قادرة عليها فهل يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة مادامت كذلك في  
مدتها (اجاب) نعم يكون الحق في حضانتهم لامهم المذ كورة وليس لابيهم أخذهم منها  
مادامت حضانتهما في مدتها بدون وجه شرعي اذ هي أحق بحضانة اولادها قبل الفقرة  
وبعدا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رضيع ماتت أمه في مدة رضاعه  
وله جدة أم أمه موجودة عاقلة أمينة لا يضيع هذا الولد عندها فادارة على تربيته خالية من  
الافواج رأسا لم يسقط حقها في الحضانة الا انها امتنعت عن تربيته مجانا والحال ان الاب  
موسر فطلبت هذه الجدة من هذا الاب الموسر أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد  
والحال ان الصغير لا مال له فقال الاب المذ كور ان امي ترضعه وترتيبه مجانا فهل والحال  
ما ذكر حيث كان الاب موسرا ولا مال للصغير تنكون الجدة أم الأم أحق بالصغير من  
الجدة أم الاب المتبرعة ويحير الاب على دفع الأجرة المذ كورة نظرا للصغير وما الحكم  
(اجاب) نعم تكون أم الأم المذ كورة والحال ما ذكر أحق بالصغير المذ كور حضانة من  
أم الاب ولو طلبت أم الأم التي لم يقيم بها مانع اجراء عليها من مال الاب الموسر حيث لا مال  
للصغير واذا وجد الاب من يرضع الصغير مجانا وهو عند أم أمه يحجب لذلك ويرسل  
المرضعة الى مسكن أم الأم الحاضنة للصغير لارضاعه كذلك أو باقل مما يطلبه أم الأم  
من أجرة الارضاع ولا يجبر على دفع ما طلبته أم الأم من الأجرة على الارضاع زائدا والحال  
هذه مراعاة للاجنبيين والصغير حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
زوجته وولده الصغير منها الذي لم يبلغ سنه ثلاث سنين في حضانة أمه المذ كورة فهل اذا  
تزوجت أم الصغير بعد انقضاء عدتها اجنبيا منه وكان للصغير المذ كور أم الأم التي هي  
جدة أمه صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع وله أيضا بنت بنت خالة أبيه متزوجة  
اجنبيا من الصغير ينتقل الحق في حضانته لجدة أم أمه المذ كورة اذا لم تسكن بالصغير  
في بيت الرب الذي يريد ان يتزوج بأمه وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو  
كانت خالية من الافواج (اجاب) اذا تزوجت أم الصغير اجنبيا منه تسقط حضانتها  
وينتقل الحق في حضانته الى أم أمه المذ كورة الصالحة لها القدرة عليها التي لم يقيم بها  
مانع كسكنها به مع زوج أمه الاجنبي وتقدم هذه الجدة على بنت بنت خالة أبيه ولو لم يقيم  
بها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في صغير في حضانة أمه تزوجت باجنبي منه وله جدة من  
أمه متزوجة باجنبي منه ايضا وله جدة من أبيه متزوجة بجده من أبيه فهل تسقط حضانة  
الأم والجدة من جهة الأم يتزوجهما باجنبيين من الصغير وينتقل الحق في الحضانة للجدة  
من جهة الاب اذا كانت صالحة لها ولم يقيم بها مانع (اجاب) يتزوج الأم وأما الاجنبين  
من الصغير تسقط حضانتهما وينتقل الحق فيها للجدة أم الاب المتزوجة بجده الصغير اذا  
كانت صالحة للحضانة قادرة عليها لم يقيم بها مانع مادام الامر كذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن سنه يزيد على سبع سنين توجهت به أمه

ربيع الثاني  
٢٤

رجب

رمضان

٧



الى بلد ما في الغربة و أبوه من القليوبية وتوجه اليها في بلد هال أخذ منها بعد أن  
كشف على سنه من دفتر الحكم فوجده كاذ كرفوقته معاه ولم تسلم فيه متعالة  
بصغر سنه وطلبها عند القاضي فاجبره القاضي بأنه لا يحكم بتسليمه الا بعد احضار فتوى  
شرعية يعتمد عليها في هذا الحكم فهل تنتهي حضنة الابن ببلوغه السن المذكورة  
وللاب اخذها منها جبراً عليها واذا حصل الاختلاف منهما في السن المذكورة يعرض على  
اهل الخبرة فان وافق قولهم دعواه يسلم اليه والا يبق عند هاتين تنتهي حضنته وما  
الحكم الشرعي (اجاب) تنتهي حضنة الغلام باستغنائه عن النساء وقد ربيع سنين  
وبه يفتي وان اختلفا في سنه ينظر اليه القاضي فان كل وشرب ولبس واستنجد وحده  
دفع اليه ولو جبر او الا ببق عند امه كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امراة بمصر واقام معها مدة حتى رزقت منه بنت ثم خالها على حقوقها الشرعية وعلى  
نفقة تلك البنت مدة ستة كاملة وقيمت منه ذلك ثم اخذتها وسافرت بهامن مصر الى  
اسكندرية بدون علم مطلقها المذكور فهل ليس لها السفر بها الى وطنه الذي نكحها  
فيه وتجير على عودها بالبنت الى مصر المذكورة وما الحكم (اجاب) ليس بالبنت بعد  
انقضاء عدتها الخروج بولدها من وطنها المذكورة فيه الى بلدة اخرى بينهما تفاوت مالم  
يكن ما انتقلت بالولد اليه وطنها وقد نكحها فيه فاذا فقد الشيطان المذكور ان او  
احدهما لا يمكن من الانتقال بينهما المذكورة من مصر الى اسكندرية بدون رضا البنت  
والبنت وحدها لا يكون للاب ارجاع ابنته الى وطنه محل العقد لتعاها ونظرها  
وان كانت الحضنة حق الام والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ناظر الداخلية رقم  
٤ رجب سنة ١٣٠٢ مضمونها سبق ورود افادة للداخلية من الرزناج في شأن مبلغ  
الثمناثة قرش من ضمن المعاش المرتب الى عبد العزيز القاصر نجل المرحوم عبد الرزاق  
بن نظمي الجاري صرفته الى والدته لوجوده بها بنظر اسكندرية وعاشور افندي  
ابراهيم جد القاصر المذكور المودع بالان بالحريسة متطلب عدم صرفه اليها لكونه  
بلغ مدة ثمان سنوات وهو وليه الشرعي وراغب استلام ولد له المحكي عنه ليربته  
بمعرفة من طرفه وتوفر مبلغ الثمناثة قرش المذكور له مع باقي معاشه ولما تحرر  
للرزناج عن ايضاح سن الولد المار ذكره من تاريخ قيد المعاش وردت مكاتبتها بمرقة ١٦  
علم منها ان ميلاده هو في يوم ٣ رمضان ١٢٩٤ ويبلغ من السن سبع سنين وتسعة أشهر  
واثني عشر يوما للغاية ١٤ جادى الآخرة سنة ١٣٠٢ وحيث مقتضى اخذ قضاء  
حضرته كم الشرعي في ذلك فنؤمل الافادة (اجاب) المصرح به في كتب المذهب ان  
الحضانة الصالحة للحضانة التي لم يقم بها مانع احق بحضانة الغلام حتى يستغنى وقد ر  
ب سبع سنين على المفتي به لا فرق بين الام وغيرهما من النساء المحاضنات فان علم بلوغه  
السن المذكور يكون لآبيه او جده أي آبيه او غيرهما من العصبات ضمه اليه جبر التربيته

محرم  
١٧

١٣٠٢

رجب  
٨

١٣٠٢

وان اختلفا في السن نظر اليه القاضي فان كل وشرب ونام واستنجد وحده دفع اليه والا  
ابق عندها حيث لا مانع وولاية التصرف في مال اليتيم بالمصلحة وقيده لمجده أي آبيه عند  
عدم وجود وصي مختار حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة مصرية  
وعقد عليها بمصر وبني بها فهاثم انتقل معها الى جهات محلات خدامته حتى رزقت منه  
باربعة اولاد احدهم ذكر والثلاث اناث واخيرا أقام الزوج مع زوجته المذكورة ببلدة  
بعيدة عن مصر المذكورة بمسافة فوق مسافة القصر الى أن ماتت بها عن ورثة من  
ضمهم زوجته واولاده الاربعة المذكورون الذين جميعهم في حضنة الزوجة المذكورة  
وهي اهل للحضانة ولم يقم بها مانع منها ثم بعد موت الزوج المذكور بعدة انقضت فيها  
عدة الزوجة شرعا أرادت الانتقال باولادها الاربعة المذكورين من الجهة المذكورة  
الى وطنها محل العقد عليها المذكور والى أن اكبر البنات الثلاث المذكورات لم يبلغ  
سبع سنين والابن المذكور لم يبلغ سنه سبع سنين فاراد اخوالا واولاد المذكورين  
لابيهم الوصي عليهم منع الام المذكورة من الانتقال بهم الى محل وطنها المذكور فهل  
والحال هذه تجاب الام المذكورة للانتقال باولادها الذين في حضنتها الى محل وطنها  
المذكور ويمنع الاخ الوصي العاصب المذكور من معارضته لها في ذلك وما الحكم  
الشرعي في ذلك (اجاب) مقتضى ما ذكر في كتب الفقه من انه ليس بالطلاق بعد انقضاء  
عدتها السفر بولدها يعني الذي في حضنتها من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت الا اذا كان  
ما انتقلت اليه وطنها ونكحها فيه أي فلها الانتقال بلا اذن الاب وليس له المنع وتردد هم  
في كون غير الاب من الاولياء كالأب في ذلك وكون معتدة الموت كمعتدة الطلاق  
فاستظهر العلامة خير الدين وتوقف العلامة التركي في كون حكم غير الاب في المنع  
كالاب لعدم وقوفه على نقل أنه ليس للاخ الوصي على اخوته من آبيه القصر منع أهمهم  
المتوفي عنها زوجها المحاضنة لهم التي لم يقم بها مانع من الانتقال بهم بعد انقضاء عدتها الى  
وطنها الاصلي الذي وقع النكاح فيه اذ لو كانت مطلقة منقضية العدة والاب موجود  
يكون لها الانتقال اليهم وليس له المنع ماداموا في حضنتها فغيره من الاولياء بعد  
موت الاب كالأخ المذكور او ولي واقته تعالى اعلم

\*(باب النفقة)\*

(سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما من ولدان قرر لهما على نفسه نفقة لكل يوم كذا من  
الدرهم ثم تزوجت رجلا آخر وبقي الولدان عندها تنفق عليهما واستمر أبوهما تاركا لهما  
حتى انقضت مدة من السنين وهولاء يدفع شيأ من الذي قررده على نفسه النفقة أربعة  
أيام والولدان المذكوران يذهبان الى أبيهما بعض الايام ويعودان عند أمهما ثانيا  
فهل يكون للام المذكورة مطالبة أبيهما بجميع ما تجب عليه من نفقة الولدين



المذكورين التي قررهما على نفسه والحال هذه (اجاب) نفقة الصغير المقررة لا تسقط  
بعض المدة فاذا ثبت ان الرجل المذكور قرر لولديه الصغيرين على نفسه قدرا معلوما  
لنفقة كل يوم كان الواجب دفع جميع ذلك على ما مشى عليه الامام الزليعي في التبيين  
وهو الذي عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن  
الكسب ولها أخ غني موسر وأختان فقيرتان فهل يجب عليه نفقة أخته العاجزة عن  
الكسب حيث كان موسرا ولا شيء على أختيها الفقيرتين لفقيرهما دونه ولا عبرة بدعواه  
الفقر مع وجود بينة تشهد بغيانه ويساره (اجاب) يجب على الموسر نفقة كل ذي رحم  
محرم صغير أو أخت ولو كانت الأخت بالغة صحيحة قادرة على الكسب بشرط الفقر فاذا  
ثبت يسار الأخ المذكور وجب عليه نفقة أخته والقول لمنكر اليسار يمينه واليمين  
للدعيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج ببنت قاصرة فصرعت عنده واختل  
عقلها وهو موسر مع أهلها وكان واحد وحصل لها من أهلها ضرر فهل لوليها ان يمنعها من  
سكنها ما همهم ويطلب مسكنها خاليا عن أهل الزوج ولو لم يحصل لها منهم ضرر وإذا ذهبت  
الى منزل أهلها ولم ترض بسكنها مع أهلها يكون لها ذلك ولم تكن ناشرة (اجاب) يجب  
على الزوج أن يسكن زوجته في بيت خال عن أهلها وأهلها وبامتناعها بالغة أو وليها  
قاصرة وما في حكمها كتموهة من السكنى مع أهلها لا تكون ناشرة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل متزوج بثلاث زوجات فطلبت إحداهن لدى القاضي ليفرض لها نفقة  
وتأكل وحدها وليس لها من أولاد ففرض لها القاضي النفقة كل شهر أصنافا كثيرة زيادة  
عن قدر حاله وحالها فهل لا يسوغ ذلك ويفرض عليه ما يليق بحاله وحالها (اجاب)  
يجب نفقة الزوجة على زوجها على قدر حالهما على ما به الفتوى ولا يجوز للقاضي أن  
يفرض لها عليه زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا  
بائنا طائفا بها حائل وفرض لها نفقة العدة عن ثلاثة أشهر عن كل شهر خمسة وعشرين  
قرشا ودفع لها خمسة وسبعين قرشا نفقة الثلاثة أشهر وفرض لبنته منها كل شهر أربعين  
قرشا ثم ظهر بالمطالبة حل ومضت الثلاثة أشهر التي تجلت نفقتها وطلبت النفقة مدة  
باقي العدة فهل تجب لذلك ويلزم الزوج نفقتها الى انقضاء عدتها (اجاب) على الرجل  
المذكور الانفاق على معتدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكره على الوجه  
المزبور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عاب عنها زوجها مدة سبع سنين وتزوج  
بامرأة غيرها ولم يترك لها نفقة أصلا ولا وكلا نفقة عليها فهل يكون لها ان ترفع امرها  
للقاضي ليقرر لها نفقة على زوجها الغائب وبأمرها بالاستدانة وتكون ديناً عليه يطالب  
به (اجاب) للقاضي ان يفرض للمرأة المذكورة نفقة على زوجها الغائب وبأمرها  
بالاستدانة لترجع على الزوج بعد حضوره على ما به فتى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته بائنا وله منها بنت فرض لها عليه نفقة العدة واجرة الرضاع مبلغا

معلوما من الدراهم الى ان مضت مدة الرضاع فهل اذا كان القدر المذكور لا يكفي  
لنفقة البنت بعد خروج أمها من عدة المطلق يكون للقاضي ان يفرض عليه النفقة لبنته  
بقدر كفايتها وكذا الحضانة للطفلة التي هي أم البنت (اجاب) على الأب الانفاق على  
بنته المذكورة واذا فرض لها ما لا يكفي في يوم بدفع ما يكفيها من النفقة وعليه اجرة  
حضانتها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة أبرأت زوجها وتحملت بنفقة اولادها  
منه وارضاعهم في نظير طلاقها فطلقتها على ذلك طليقة بائنة فهل يكون لها الرجوع عليه  
ومطالبة باجرة الحضانة والنفقة حيث لم يقع تعيين لمدة الحمل المذكور (اجاب) في  
التنوير بشرط البراءة من نفقة الولدان وقتا كسنة صغ ولزم والا لا ولو خالعه على  
نفقة ولده شهر او هي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها اه اي وما شرط عليها دين كما  
في الهندية والمراد من البراءة من نفقة الولد جعل ذلك عوضا في الخلع أو الاطلاق والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل تجمد عليه لنفقة ولده الصغير قدر معلوم ومضى عليه  
مدة من الشهور لا عاشره بذلك فهل اذا طلبت أم الصغير حبسه لنفقة ولده المذكور  
لا تجب لذلك حيث ادعى الفقر (اجاب) لا يجبس الأب فيمضى من نفقة ولده  
الصغير حيث ادعى الفقر ما لم يثبت يساره وان كان يجبس على الامتناع عن الانفاق  
عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها على يد الحاكم  
الشرعي فقرر لها كل يوم كذا من الدراهم نفقة وامرهابا بالسكنى معه في محل طاعته  
فطلبها لذلك فامتنعت من طاعته على يد بينة من المسلمين فهل تعد ناشرة ولا يلزم الزوج  
نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) نعم تعد ناشرة بذلك حيث أوفاهما بمحل  
الصداق وكان المسكن شرعيا ولا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت أهلها ومكث معها مدة ثم حصل بينهما مشاجرة  
فتقلها في مكان خال عن أهلها وأهلها لا تقي بها بين جيران صالحين وقد أوفاهما بمحل  
ثم بعد ذلك تشاجرت معه وخرجت منه من غير اذنه واطلاعه فطلبها للصلح من اراقام منعته  
منه فهل تعد بذلك ناشرة لا تستحق على زوجها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة ولو طالت  
المدة (اجاب) بخروج المرأة من منزل زوجها الشرعي بدون حق وامتناعها عن طاعته  
تكون ناشرة ولا نفقة للناشرة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بكر  
بنيمة صغيرة لا أب لها أخذها رجل اجنبي من أمها لاجل أن يزوجه لابنه بعد التربية  
فبعد مدة تشاجر مع أمها فارادت أخذها منه فنعها متعللا بأنه رباها واطعمها وكساها  
فهل اذا لم يصدر عقد يكون لامها أخذها منه واذا أراد ان يطالبها بالمؤنة والكسوة  
لا يجب لذلك ولا يكون له منع أمها من أخذها (اجاب) لا مطالب للرجل الاجنبي على أم  
القاصرة بما انفقه عليها والحال ما ذكر وليس له منع الصغيرة عن له حق حضانتها والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة ساكنة مع أهل زوجها في منزل واحد ولها في ذلك المنزل



محل مخصوص بہا من غیر مشارک لها فیہ فہل اذا ادعت الاضرار من اهل زوجها  
وارادت ان تسكن بمحل خارج عن ذلك لا تجب لذلك حيث كان المحل المختص بہا  
مفتاح وحده ولم يكن لها مشارک فیہ ولا یجبر الزوج علی اسكانها بمحل آخر (اجاب) اذا  
كان المنزل منفردا وله غلق ومراقف لا تجب الزوجة اذا طلبت منزلا غیرہ ولو كان بہ  
اقارب الزوج حیث لم یحقق ایذاؤہم لها علی ما فی حواشی الدر المختار والله تعالی اعلم  
(سئل) فی رجل تزوج قاصرة مطیقة للوطء من ابيها بصدق معلوم فی الذمة ودخل  
بہا ثم اراد الاب منعها عن الزوج حتی يأخذ بمحل الصداق فہل یجب لذلك ویجبر  
الزوج علی دفع المجلد المذکور وعلی الانفاق علیہا مادامت ممنوعة عنه لاجل ذلك  
الدفع (اجاب) لا بی الصغیرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل  
قال البرازلی ولا یعتبر السن فی حیث كانت الزوجة المذکورة مطیقة للوطء ومنہا ولیہا  
لاجل المهر لا تعد ناشرة بذلك فینفق علیہا زوجها بحسب حالہما علی المتقنی بہ والله تعالی  
اعلم (سئل) فی رجل فرض علیہ القاضی النفقة لزوجہ لیکل یوم قدرا معلوما من  
الدراہم وامرہ ان یسکن فی مسکن شرعی خال عن اہلہ الی ہی امہ وبنته فامتنع من  
ذلك وطلب ان لا تسکن الا مع امہ وبنته حتی مضت مدة فهل یجبر الزوج علی دفع  
ما تجب علیہ من النفقة المدة المذکورة ولا تسکون بذلك ناشرة حیث طالبتہ بمسکن  
شرعی سوی ذلك وامتنع (اجاب) بامتناع الزوجة عن السکن مع اهل الزوج لا تسکون  
ناشرة فلا تسقط نفقتها بذلك ولها المطالبة بما قرر علی زوجها من النفقة والله تعالی اعلم  
(سئل) فی رجل له زوجة خرجت من منزلہ بغیر اذنه وطلبہا الطاعة فامتنعت من ذلك فهل  
تسقط بذلك نفقتها وكسوتها وساثر حقوق الزوجیة حتی تعود الی طاعته واذا كان لہ منها  
اولاد صغار اخذتہم عندها ولم یفرض لہم شیء تسقط نفقتہم ایضا فی الزمان واذا انفقت  
علیہم من مالہا لا ترجع علیہ بنفقتہم مع عدم التدبیر أم لا (اجاب) بنشور الزوجة ونشور زوجها  
عن طاعة زوجها بغیر حق تسقط نفقتها ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا  
ولا رجوع للام بما أنفقہ من مالہا علی الاولاد المذکورین بلا اذن ولا فرض والله  
تعالی اعلم (سئل) فی رجل متزوج بامرأہ وہو قائم بحقوقہا الشرعیة فخرجت  
عن طاعة زوجها بغیر حق ومكثت فی بیت ابنہا مدة من الزمان من غیر اذن زوجها  
ولم یکن لها نفقة مقررة لا من قبل قاض ولا بالتراضی فہل تعد ناشرة لا یلزم الزوج لها  
نفقة ولا كسوة واذا اراد ابن الزوجة ان یلزم الزوج بنفقة المدة الماضية لا یجیب لذلك  
(اجاب) حیث خرجت المذکورة عن طاعة زوجها بغیر حق كما هو مذکور لا یكون لها  
علیہ نفقة حتی تعود الی طاعته والله تعالی اعلم (سئل) فی بکر یبلغ سنہا خمس عشرة سنة  
وتزوجت برجل وبعد ان دخل بها ودفع لها ما تعرف بحیلة من المهر وعاشرہا مدة  
طلبت النشور والخروج عن طاعة زوجها وترید رفعہ للقاضی بناحیة بلدہم ویکنہا

ناشرة باغراء اهلها فہل اذا لم یرض الزوج بنشورہا لا یقرہا القاضی علی نشورہا یدون  
رضا الزوج وله طلبہا الی محل طاعته وعلی القاضی اجابہ لذلک حیث كان قائما  
بحقوقہا بلا مضاررة ویحکم بیلوغہا بانتهاء هذا السن (اجاب) القنوی علی ان حد بلوغ  
الغلام والحجاریة خمس عشرة سنة وعلی المرأة البالغة طاعة زوجها ومحرم علیہا النشور  
والخروج عن طاعته بغیر حق وتؤمر بطاعته ولا تجب للنشور والله تعالی اعلم (سئل)  
فی رجل تزوج امرأہ وہو ساکن معہا فی بیت من دار بمرافقہ الشرعیة لہ غلق مخصوص  
خال عن اہلہ واهلہا ساکنون فی بیت آخر من تلك الدار مخصوص بہم فہل اذا طلبت  
الزوجة الخروج من البیت المذکور لا تجب لذلك واذا خرجت منه یدون وجہہ شرعی  
تسکون ناشرة لا نفقة لها ولا یلزمہ اتيانہا بمؤنسة حیث كان ساکنا بین جيران صالحین  
(اجاب) قال فی التنبير وبیت منفرد من دارلہ غلق کفاہا ولا یلزمہ اتيانہا بمؤنسة اہ  
فی حیث كانت ساکنا ہا بین جيران صالحین ولم یوجد بالمحل المذکور من یؤذیہا من اقارب  
الزوج وكان لہ منافع ومراقف لا یكون لها الامتناع عن السکن فیہ واذا امتنعت تكون  
ناشرة والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل طلق زوجته وہی حامل وصار ینفق علیہا  
حتى قربت مدة الوضع فسافرت من بلدہ الی بلد آخر بغیر اذنه فوق مسافة السفر فہل  
اذا وضعت حملہا ذلک لا یلزمہ لها نفقة فیما مضی ولا فیما یستقبل من الزمان یدون  
فرض قاض أو تراض (اجاب) تنقض العدة بوضع الحمل ولا نفقة لها بعد الوضع ولا  
مطالبة لها بنفقة ما مضی بدون القضاء أو الرضا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل طلق  
زوجتہ وہی حامل منه ومعہا منہ بنت یبلغ سنہا ثلاث سنین فرض لها ای ابنتہ علی نفسه  
کل یوم عشرين نصف افضة بحضرة القاضی وقیدت بسجلہ والحال انہ موسر ثم بعد مضی  
مدة اراد ان یقصر شیأ من القدر المذکور فہل لا یسوغ لہ ذلك خصوصاً والمرأة  
المذکورة ولدت لہ ولدا بعد البنت ولم یطلب منه زیادة علی المفروض واذا قال قاضی  
ناحیتہم اما ان ترضی بالنقص أو تعطیہ اولادہ لا یعتبر قوله (اجاب) اذا فرض القاضی  
نفقة الصغیرة علی ابيہا باللائق شرعا أو فرضہا علی نفسه لا یسوغ للاب الامتناع عن  
دفعہ یدون وجہہ شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل غائب بالقطار الحجازیة  
وزوجتہ وأبویہ بمصر وعند سفرہ بالقطار الحجازیة أمر والده أن ینفق علی زوجته وأولادہ  
منہا والا ن یجتمع الاب من الانفاق علیہم فہل یجبر الاب علی الانفاق علیہم والحال انہ  
حیث كان الاب موسرا (اجاب) نعم یجبر الاب علی نفقة زوجته ابنتہ الغائب والحال  
انہ کفی الدر عن الواقعات لکن لم یرضہ محشیہ ابن عابدین وجنح الی عدم الوجوب  
فلیراجع وأما نفقة اولاد الابن الغائب فنقول ایضا عن الواقعات ولم یعرضہ محشیہ  
المذکور فیمیر علی نفقة اولادہ المذکور ثم ان كان الابن الغائب غنیاً یكون لابیہ  
الرجوع عما أنفقہ علی ابنتہ اذا حضر قولاً واحداً ویكون أمر الجدید بالانفاق حیث قد تمسیر



وصول ابن ابنة لنفقة من مال ابيه مع وجوبها عليه وان كان الابن الغائب فقير افى رجوع الجدة عليه بالنفقة على ابن الغائب اختلاف الرواية وقد بترت ارباب المتون والشروح على الرجوع مع فقره حيث قالوا لا يسار لك الاب احد في نفقة ولده وفي رواية انه يجعل الاب الفقير كاليتيم فيجب النفقة على الجد بل الرجوع له على الاب وهذا اذا لم يكن الاب زمانا فان كان كذلك ايضا فلا رجوع للجدات فافهم هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المقام والله اعلم بالصواب وهو ولي الانعام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجه على نفسه كل يوم كذا من الدراهم وصار يدفع لها المفروض عليه كل يوم ثم سافر وتركها مدة فهل اذا ثبت ما فرضه على نفسه كل يوم وتجدد يكون لمزومها (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضا فاذا تحقق بالوجه الشرعي التراضي على قدر معين لنفقة الزوجة كل يوم يؤمر الزوج بدفعه لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قصر في النفقة على زوجته ولم يقيم بلوازمها اضرارها بذلك فهل اذا شكت مظهره وطلبت تقدير النفقة عليه بقدر حالها وحاله عند القاضي تجب لذلك حيث لم يكن صاحب مائة (اجاب) نعم تجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بينت قاصرة وليست مطيقة للجماع فهل والحال هذه اذا طلب اهل الزوجة المذ كورة الصنف عليها مع كونها ليست مطيقة لا يجبر الزوج على ذلك (اجاب) حيث كانت صغيرة لا تطبق الجماع ولا تشتهى للوطء فيمادون القرب فلا نفقة لها على زوجها ما لم يسكنها في بيته للخدمة او الاستئناس والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة متروكة برجل وهو قائم بحقوقها الشرعية اخذتها امها من بيت زوجها بدون اذنه مريدة بذلك طلاقها منه فهل لا تجب الام لذلك ويجب على الزوجة اطاعة زوجها حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة اطاعة زوجها وليس لها الخروج من منزله الشرعي بدون اذنه وتمنع من ذلك اذا كان قائما بحقوقها الواجبة عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واقام بها عند اهله فحصل له جنون وحصل لها منه ومن اهله الايذاء والضرر فهل اذا ارادت نقل جهازها وامتنعها التي دخلت بها وتمسكت عند اهلهما حتى يحصل الشفاء لزوجها يكون لها ذلك ولا تجبر على الاقامة والسكنى مع زوجها واهله مع تحقق الضرر منه والايذاء من اهله (اجاب) لا تجبر الزوجة على السكنى مع اهل زوجها والواجب لها مكان خال عن اهله واهلها واذا تحقق ايذاءه واضرارها لالتكسب ناشئة بخروجها من منزله المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقين وراجعها من مائة مائة مائة الى محل طاعته فامتنعت فهل يؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته حيث اوقاها حق النكاح واذا اصررت على الامتناع لا يلزمه الاتفاق عليها ولا تطالبه بشيء من ذلك (اجاب) على الزوجة المذ كورة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا امتنعت عن ذلك بغير حق تكون ناشئة

لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر الى جهة وترك زوجته في محله ثم اراد الاقامة بالمحل الذي توجه اليه وطلبها فاسفرت احداها ما وضع الثانية والدها ورضعها لنفسه ويريد ان يحسب على زوجها الكل يوم قرش نفقة مدة قامتها معه فهل اذا لم يفرض النفقة قاض ولم يقع عليها تراض لا تجب لذلك ولا يكون للزوجة المذ كورة مطالبة زوجها بنفقة المدة الماضية (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء او الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر من وليها وجعل لها صداق معلوما ودفع محله وزيادة ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد ذلك اراد نقلها فغضب اهلهما فهل له ان ينقلها الى محل طاعته واذا كان في بيته مسكن شرعي خال عن اهله يكون له نقلها اليه ولا يضر كون امه ساكنة في بيته المذ كور ولا يطلب منه مؤنة حيث كان هناك جيران يستأنس بهم وللزوج المطالبة بجهاز المثل (اجاب) يجب للزوجة السكنى في بيت خال عن اهله واهلها وبيت منفرد من داره غلق ومراقب كفاها الحصول المقصود ما لم يكن في الدار من اقارب به من يؤذيها ولا يلزمه اتيانه بمؤنة وبإمره القاضي باسكانها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش وللزوج نقل زوجته مادون مدة السفر اذا اوقاها المحل وكان أمونا وقال في لسان الحكم ما نصه وفي فوائد صدر الاسلام الشيخ طاهر بن محمود النسي رجل تزوج امرأة ودفع اليها النقود ولم تأت بالجهاز الى بيت زوجها هل تجبر على ذلك قال الامام القاضي جلال الدين للزوج ان يطالب ابان جهازا بمقدار ما اعطاها من النقود على عرف الناس وعادتهم اه وصح خلاف ذلك لمقابلة المهر بالمضغ وتقل ابن عابدين في باب المهر من رد المختار ما يعتد توفيقا وهو ان المدفوع اذا كان من المهر المعقود عليه فلا مطالبة له بشيء من الجهاز والافله الطلب لكونه كالهيئة بشرط العوض ثم قال لكون الظاهر جريان الخلاف في صورة ما اذا كان معقودا عليه لانه وان ذكر على انه مهر لكن من المعلوم عادة ان كثرة لاجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له ايضا ولهذا كان مهر من لا جهاز لها اقل من مهر ذات الجهاز وان كانت اجمل منها ويحجب بانها ملصوح بكونه مهر او هو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الاصل من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه كالهيئة بشرط العوض غير معروف في زماننا بل كل احد يعلم ان الجهاز للمرأة اذا طلقها تأخذه كله واذا ماتت يورث عنها وانما يزيد المهر طمعا في تزويجها به وعوده اليه ولا ولادة اذا ماتت اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها الذي القاضى لي فرض لها نفقة لكل يوم ففرض لها عليه لكل يوم قدر ما علم من الدراهم فهل اذا طلقها طلاقا بائنا يكون لها مطالبة بمؤخر صداقها بنفقة العدة مادامت في العدة واذا تعلل الزوج بانه كساها كسوة وتمتع بها وهي في عصمته ويريد ان يحاسبها بالايجاب لذلك (اجاب) للزوجة المطالبة بنفقة عدها ومؤخر صداقها حيث لا مانع وليس للزوج حسبان مادفعه



لزوجته من الكسوة حال قيام النكاح من أصل ما يجب عليه لها من نفقة العدة التي هي  
الطعام والشراب وأجرة المسكن ولا مطالبة له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف  
أولاداً وزوجاً واحداً منهم ثم بعد ذلك مات الأب فجاء الولد المتزوج وأدعى أن صداق  
زوجته لازم على أبيه وأراد أخذه من التركة فهل لا يجب لذلك (اجاب) لا مطالبة  
على الأب بصداق زوجة ابنه بدون الكفالة منه بذلك فلا يجب الأب لا أخذه من تركة  
والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزله وأقامت عنده مدة  
من السنين ثم ذهبت إلى منزلها من غير إذنه فطلبها مرة بعد أخرى فامتنعت من العود إلى  
طاعته فهل تجبر على العود إلى مسكن زوجها حيث كان قائماً بنفسها وحقوقها وليس  
لها النشوز والخروج عن طاعة زوجها المذكور بالرضاء (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة  
زوجها ولزوم مسكنه إذا كان شرعياً خالياً عن أهله وأهلها وكان قائماً بنفسها وحقوقها  
الشرعية ولا يسوغ لها النشوز بخروجها عن طاعته بغير حق والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل طلق زوجته التي من ذوات الحيض ومكثت بعد الطلاق مدة نحو ثلاثة أشهر ولم  
ترقبها الحيض ولم تأخذ شيئاً من ممتلكاتها نفقة العدة فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة وأن  
ترفعه للمحاكم الشرعية ويقرر لها عليه حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل إن ظهر  
بها حمل منه وتصدق في عدم انقضاء عدتها بالحيض وفي أنها حامل (اجاب) للزوج  
الاتفاق على مطلقته حتى تنقضي عدتها شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً  
بكر أفاصرة من أبيها ودخل بها في مكان الزوج ومكثت عنده نحو سبعة أيام بعد الدخول  
بها فجاءت أمها بأذن أبيها وأخذتها من بيت الزوج وحالوا بينهما وبينها ولم يمسكوه من  
التمتع بها فهل لا يلزمه لها نفقة ما دامت كذلك ولا كسوة ولا سكنى عليه ما دامت ناشرة  
(اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
غنية وهناك بيعة تشهد بذلك وصنعها الخياطة ولها ابن فقير ومديون أرادت أن تجعل  
عليه نفقة لها في كل يوم فهل إذا ثبت سارها بالبيعة الشرعية لا يكون لها مطالبة الابن  
بشيء من ذلك حيث كانت غنية وكان الابن فقيراً وعليه ديون لبعض الناس وهي  
صالحة للزواج ويخشى منها الفتنة (اجاب) على الموسر سائر الفطرة نفقة أصوله الفقراء  
ولو قادرين على الكسب والقول لشكر اليسار والبيعة لمديعه قال في النهر عن الفتح  
هذا إذا لم يكن كسوباً فإن كان كسوباً يعتبر قول محمد وهو أن اليسار بما يفضل عن  
كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهماً ويكفيه أربعة دنانق وجب عليه دانتان  
للقرىب وهذا يجب أن يعول عليه في الفتوى فإذا لم يكن الابن موسراً ولا كسوباً والام  
فقيرة أو غنية لا تجب عليه نفقتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم بعد مدة  
أراد الفرار إلى جهة بلاده فوضع عندها مؤنة سنة على ظن أنه يغيبها ثم طالت غيبته  
ومكث ثلاث سنين ثم حضر فطلبت نفقة ما زاد على السنة المذكورة فهل لا يلزمه ذلك

حيث

حيث لم يقض بذلك قاض ولم يحصل عليه تراض (اجاب) لا مطالبة للزوجة بنفقة مدة  
مضت بدون القضاء أو الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير الحال طلق زوجته  
ثلاثاً وله منها ابن وطلبت منه مطلقته أن يدفع لها كل يوم نظير نفقة العدة وأجرة الرضاع  
قدراً من الدراهم يحجب به ويضر بحاله فهل إذا ترفع معها على يد الحاكم الشرعي يجعل  
لها عليه قدر من ذلك لا تعاقب بالحال وليس لها أن تسكفه بزيادة لا يقدر عليها (اجاب)  
يفرض القاضي نفقة العدة على قدر حال الزوجين على ما به القنوى والله أعلم (سئل)  
في امرأة من المخدرات لها خدام يحتاج اليهم في أشغالها فترجو جهاراً رجل ومكث معها مدة  
سنين ولم يكسها فيها شيئاً ولها أمتعة اشتراها زوجها منها بثمن معلوم ولم يدفع لها شيئاً من  
الثمن ويأمرها بأخراج خدمتها فهل يكون لها رفعه للمحاكم الشرعية ليقرر عليه لها النفقة  
والكسوة بحسب ما يليق بهما وليس له إخراج خدمتها المحتاجة اليهم في أشغالها وعليه  
كفايتهم ويؤمر بدفع ما عنده لهما من الدين (اجاب) عن أبي يوسف إن المرأة إذا كانت  
من الخدم لا يخرجها من خدمة خدام واحد اتفاق على من لا بد لهما منه من الخدم عن هو أكثر  
من الخدام الواحد أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غاية البيان كذا في  
رد المحتار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير ولا يقدر على الكسب لكبره وزماته  
وله ولد غني فهل يجبر الولد على الاتفاق على والده وعلى زوجته وخدامها (اجاب) على  
الابن الموسر نفقة أبيه المذكور وزوجته والحال هذه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة  
يدفعها للابن لوزعها عليهن ولا يظهر وجوب نفقة خادمة زوجة الابن على الابن والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد وبنت صغيران لم يبلغا سن الحضنة  
وقرر على نفسه كل يوم ستين فضة لها والبنت والولد يكون بينهما متردداً لم يجعل له  
شيئاً ثم سافر الزوج بعد ذلك إلى جهة فوق مسافة القصر أقام بها سنة وزيادته ثم حضر إلى  
بلد زوجته التي تزوجها فطالبته بما تجب عليه من النفقة وأجرة الرضاع في تلك المدة  
فاطلمها وأدعى أن الولد كان مقيماً يا كل ويشرب عند جده الذي هو أبوه فهل يطالب بما  
تجب عليه من ذلك ويجبر على دفعه ولا عبرة بما تعلل به والزوجة لم تزل في عدته من  
الطلاق الرجعي (اجاب) على الزوج الاتفاق على زوجته المذكورة ما دامت في عدته  
ولا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فإذا وقع التراضي على قدر معين ومضت  
مدة يكون لها المطالبة به كما أن لها المطالبة بنفقة الصغير الماضية إن كانت مقررة ولو  
فرض كون الولد رضيعاً لا تجب عليه أجرة راضاعه ما دامت في عدته من الطلاق الرجعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق زوجته سيده حرة وأتى منها بولاداً وأراد بيعه فهل  
يسوغ له ذلك ولا يلزم البائع نفقة الأولاد الذين أمهم حرة (اجاب) يسوغ للمولى بيع  
عبد المذكور حيث لا مانع ولا يلزمه نفقة أولاده المذكورين وقد صرحوا بأن نفقة  
أولاد القن من حرة عليها والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة مطلقة من رجل ومعهامنه



بنتان احدهما بلغ سنها سبع سنين والثانية ثلاث سنين فرض لهما والدهما على نفسه قدر ما يملو من نفقة لهما فتمد عليه قدر من ذلك فطلبها على يد قاض ودفع لها بعضه وبقى البعض الاخر بذمته وادعى انها استرضت بان تكون البنتان عندها من غير نفقة فهل اذا لم تزوج وكانت فقيرة لا يعتبر رضاها المذكور على فرض ثبوتها ويكون لها مطالبة والدهما بالانفاق عليهما في المستقبل الى انتهاء سن الحضانة (اجاب) على الاب نفقة بنتيه المذكورتين ويجوز درضا الام بعد الطلاق بالانفاق عليهما من المالا غير مانع من وجوب النفقة عليه والحال هذه فله مطالبة بالانفاق عليهما على الوجه المرسوم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل بها وعاشا مدة من السنين فبعد ذلك اخذ مصاغها وتزوج به أخرى فطالبته به فصر بها وطردها الى بيت أبيها فرفضت أمرها الى الحاكم الشرعي فحكم عليه بدفع مصاغها لها وفرض عليه اها نفقة شرعية مقدرة في كل شهر بموجب بينة شرعية ورضي بذلك فهل اذا مضت مدة ولم يدفع لها النفقة المقدرة للبنت ان توكل أباها في استخلاص ما تجب مد عليه من النفقة الشرعية في المدة المذكورة وفي استخلاص مصاغها أو دفع ثمنه (اجاب) حيث قرر القاضي نفقة الزوجة على الزوج وقضى بها يصير ماضى منها ديناً عليه فله مطالبة بها مباشرة أو توكلها عليه رد ما استولى عليه تعدياً من حليها ومصاغها الواقعة وضمان بدله ان هالكاً أو مستهلكاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة زوجته كل يوم قرشين ثم طلبها محل طاعته فأبت وامتنعت فهل تسكن ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت تمتنع عن طاعته (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بنشوزها وخروجها عن طاعة زوجها بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها من مدة خمسة اشهر وهي من ذوات الحيض ولم تحض فيها أصلاً فهل يؤثر مطلقها بالانفاق عليها حتى تخرج من عدته بالحيض أو بوضع الحمل ان كان بها حمل (اجاب) على الزوج نفقة زوجته مادامت في العدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل على نفسه لزوجه المطلقة بائناً الحامل نظير نفقتها كل يوم مبلغاً معلوماً من الدراهم وقاب عنامدة ووضعت حملها وأرادت ان طالبه بنفقتها قبل الوضع وبعده فهل لا يلزمه الا نفقة ما قبل الوضع التي جعلها لها على نفسه ولا يلزمه دفع ما بعد الوضع وتفرض عليه من الآن بحسب الحال (اجاب) في سقوط نفقة العدة المفروضة بمضى العدة تحمي ان المختار عدم سقوطها بالمضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ابن صغير فرض له القاضي نفقة على أبيه كل شهر كذا واما الام بالاستدانة فاستدانت مدة من الاشهر ومات من غير دفع فهل يموت الاب يسقط ما تجب مد من ذلك المفروض وهل يفرض عدم السقوط اذا أقام الوصى بينة بدفع الزوج لمطلقة ما عليه من فرض الابن قبل الموت اسمع (اجاب) موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المفروض عنه كإنص عليه الامام الخصاصي على أحد القولين

المحققين

المحققين وعلى القول الثاني لا تسقط وهو المأثري به واذا أقام الوصى بينة على دفع الزوج قبل موته تقبل وليس للام حينئذ مطالبة الوصى والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلب ان يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها فامتنعت من ذلك فهل لا يلزمه لها نفقة مادامت خارجة وممتنعة عن السكنى معه في محل طاعته ولا تستحق عليه النفقة والحال هذه ولو كانت مقررة على يد القاضي (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتسقط النفقة المفروضة بالنشوز المستدانة في الأصح كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عقاراً يبذل في السفر الى جهة الحجاز فاقام أخته الشقيقة وكيلة عليه وعلى قبض أجره والانفاق على أمه وأخته الثانية منه ويدها وثيقة بذلك فابته المضمون بالبينة الشرعية فهل اذا كان له بنت بالغة متزوجة وأرادت أخذ شيء من أجرة العقار بدون إذن من والدها لا تجب لذلك ولا تجبر الوكيله على دفع شيء لهما من أجرة العقار المذكور من غير إذن المولى كل المذكور (اجاب) لا تجبر الاخت المذكورة على دفع شيء من مال أخيها الغائب لبنته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن معها في بيتها مدة سنين وعمره من غير انذائها إلا ان يريد الرجوع عليها بما أنفق في العارة فهل لا يجاب لذلك ويكون متبرعاً واذا تراضى معها على قدر معلوم من الدراهم نفقة لكل يوم بخضرة بينة شرعية ثم بعد مدة امتنع من الدفع لهما مدة يكون لها مطالبة بما تجب لها عليه من النفقة التي تراضيا عليها (اجاب) اذا عمر الرجل دار زوجته لنفسه بلا انذائها فله العارة ولو عمرها لم يلاذنها فالعارة لها وهو متطوع في النفقة فلا يرجع عليها بشيء ولا يلزم الزوج نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا التحق أحدهما كان للزوجة المطالبة بنفقة المدة الماضية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت فقبولته من غير اذن زوجها ومكثت عندها مدة ولم تقدر عليه مؤنة عند حاكم شرعي وأراد زوجها اصطحابها لاجل اقامتها في محله وأراد أهلها ان يأخذوا منه مؤنة المدة التي قعدتها عندهم من غير تقدير عليه فهل لا يجابون لذلك (اجاب) اذا لم يفرض القاضي للزوجة على زوجها نفقة أو تراضيا على شيء معين ومضت مدة شهر فأكثر لا يكون لها المطالبة بنفقة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة حامل من زوجها فعند وضع حملها انشربت وانجذعت فهل اذا طلقها وأرادت ان تضمنه شيئاً في مقابلة انخلاطها لا يلزمه شيء (اجاب) لا ضمان على الزوج والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وفرض لها على نفسه برضاها نفقة لكل يوم قرشاً حتى تخرج من عدتها بالحيض بشهادة جماعة من المسلمين بذلك ودفع لها نفقة أيام قليلة ثم امتنع الزوج من الدفع لها والحال انه قد انقطع حيضها فهل في هذه الحال يؤثر بدفع ما فرضه لها على نفسه حتى يتقضى عدتها بالحيض أو بثلاثة اشهر بعد بلوغها سن اليأس (اجاب) تجب النفقة للعدّة المذكورة حتى تنقضي شرعاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم

ربيع الاول

١٢

ربيع الثاني

٩



(سئل) في رجل تزوج ابنة آخر وعاشر هامة ثم ذهبت الى منزل ابيها فطلب الزوج رجوعها الى منزله فامتنعت هي ووالدها من ذلك ثم بعد مدة عادت له ثم رجعت ثانيا الى المنزل المذكور فطلبها الزوج ثانيا فامتنعت وقالت انا كارهة له وطلبت هي ووالدها الطلاق منه فامتنع الزوج من ذلك والحال انه محسن لعشرتها وقائم بنفقتها وجميع ما تحتاجه فهل اذا رفع الزوج امره للقاضي او المحاكم فطلب رجوعها الى منزله يجب لذلك ولا يجبر على طلاقها ولا تجب عليه النفقة في مدة نشوزها (اجاب) لا نفقة للزوجة على زوجها حال نشوزها ونحوها عن طاعته بغير حق وعليها طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ويجب اطلبها ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بذمة مطلقة مبلغ معلوم من الدراهم من أصل المهر وض لا ولادها منه من النفقة لدى القاضي وطالبته به فامتنع من دفعه وتعلل بانه وقت أن كان مقيما بها قبل الطلاق في يدها بناحية الريف بنى بعض بناء في بيت ابيها من ماله ويريد أن يحسب عليها قيمة البناء من أصل ما ترتب عنده من النفقة المفروضة فلم ترض بذلك فهل يؤمر بدفع ما ترتب عنده من النفقة المفروضة بعد نبوتها عليه بالوجه الشرعي ولا تسمع دعواه عليها بما ادعاه من ذلك ويدعي بذلك على ابيها فان أثبت عليه دعواه وكان البناء باذنه ليكون له فله حكمه او كان بغير اذنه يجري فيه الحكم الشرعي (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما قرر من النفقة لا ولاده الصغار ولا عبرة بما تعلل به على الوجه المشروح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبة زوجته لدى القاضي وهي على عصمة ففر من لها عليه نفقة معلومة لكل يوم فصار يدفع لها مدة ثم طلقها وهي حامل وبعد نحو عشرين يوما وضعت جملها فهل يسقط المفروض بالطلاق واذا مضى بعد الطلاق والوضع مدة اشهر وادارت ان تطالبه بنفقة لها مقدمة على ما فرض لها وهي بعصمته لا تجب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) في التويز وعوت أحدهما أو طلاقها يسقط المفروض الا اذا استدان بامر قاض اه وفي الدرر لکن اعتماد المصنف ما في جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجعي كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة واستحسنه محشي الاشباه وبالاول أفق شخنا لم يأسكن صحيح الشرب لا في شرحه للوهبانية ما يحسنه في البحر من عدم السقوط ولو باننا قال وهو الاصح ورد ما ذكره ابن التحنة فيتمام عند الفتوى اه وكتب في رد المحتار على قوله فيتمام عند الفتوى بان ينظر في حال الرجل هل فعل ذلك تخلصا من النفقة أو لسوء اخلاقها مثلا فان كان الاول يلزم بها وان كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط اه واذا فرض للزوجة نفقة كان لها المفروض مادام النكاح قائما الا لما منع كنشوز وما قبل الفرض يسقط بعض الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم متزوج بجمرة قوله جارية في الرق ولتلك الزوجة أهل وأقارب بكثرة جسد يحضرون عندها في كل وقت ويريدون اخراج الجارية من البيت

لبيع لما يريدون من المفاسد فاراد الزوج منعهم من دخول البيت وعدم بيع الجارية فهل يقضى عليهم بالمنع ولا يدخل منهم أحد البيت الا هو أو ابوها بعد كل مدة على حسب ما يراه الشرع وهل لا يقضى عليه ببيع الجارية ولو ادعوا عليه وطأها (اجاب) ليس للزوج منع والذى الزوجة من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل سنة ويمنعهم من القرار عندها ولا يجبر الزوج على بيع أمته التي يطؤها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وسكن بها في مسكن شرعي خال عن أهله قائم بحقوقها الشرعية من مأكل ومشرب وكسوة وخادم يخدعها وغير ذلك من الامور المتعلقة بذلك فحاضت أمها وزوج أمها الاجنبي ونقلاها من مسكن زوجها وأمها عندهما وحالا بينهما وبين زوجها من غير وجه شرعي ومن غير رضا فهل يكون للزوج نقل زوجته ونزعها منهما ويجبرها المحاكم الشرعي على طاعة زوجها ويمنع أمها وزوجها من الدخول والمكث في بيته من غير اذنه (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تمنع الام من زيارة بنتها في كل جمعة وتمنع من القرار عندها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة البالغ زوجة وتكفل لها ولاه لها بالنفقة والكسوة وتاكدت بفرض القاضي لها على زوجها وتكفل بذلك الاب أيضا بعد الفرض فهل اذا ترتب لها مدة اشهر لم يدفع لها مناشيا يكون للزوجة ولو كفلها مطالبة أي الزوج بها والحال هذه (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء أو الرضا فاذا قرر القاضي للزوجة نفقة ومضت مدة يكون لها مطالبة الزوج أو كفيله بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر لزوجه على نفسه لكل يوم مبلغا ثم مضى بعد ذلك مدة أيام نحو ستين ولم يدفع لها شيئا فهل يصير ما قرره على نفسه فيما مضى ديناً عليه ويجبره المحاكم الشرعي على دفعه ويؤمر بالاتفاق على زوجته المذكورة في المستقبل حيث كانت مطبقة له ولم يحصل منها نشوز ولا خروج من محل طاعته (اجاب) نعم يصير ما قرر ديناً للزوجة المطالبة به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها وذهبت الى بيت أهلها ومكثت فيه وذلك بغير اذن زوجها وامتنعت من الذهاب الى بيت زوجها وتختار النشوز والزوج لا يرضى بذلك فهل اذا دفع لها ما تعرف تحبسه من المهر وكان قائما بحقوقها الشرعية من النفقة وغيرها ورفعها الى المحاكم الشرعي تؤمر بالذهاب الى بيت زوجها وحمل طاعته ويسكن بها في أي مسكن اراده من البلد خال عن أهله وأهلها وليس لها الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وليس لها الخروج من منزله بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في ذكر وأنثى حزين صغير بن فقير بن مات أبوهما وهما عند أمهما الفقيرة وهما جد غني من قبل أبيهما فهل تجب شرعا نفقتهم على جدتهما المذكورين ويجبر عليهما (اجاب) على الجد أبي الاب نفقة أولاد ابنة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في



رجل طلق زوجته ثلاثاً وجعل عليه القاضي ما قدر معلوماً من الدراهم نظير نفقة العدة والصغير منها فهل إذا انتقضت عدتها بالحض تسقط عنه النفقة للعدة ويفرض عليه نفقة ابنه الصغير الفقير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وجعل لها صداقاً معلوماً ثم دخل بها ثم بعد ذلك رهنهت نفسها في بيت أهلها على أخذ مقدم صداقها فدفعه لها وعادت إلى داره فطلب الزوج منها أن تكتسبه من نفسها فابت وأرادت رفع أمرها لمن يجبره على طلاقها منه ونحوه من مسكنه الشرعي بغير حق مع قيامه بحقوقها الشرعية فهل لا يلزم الزوج النفقة عليها في حال نشوزها منه وإذا أراد الزوج إسكانها في محل آخر بين من لا تتضرر بمجاورتهم لاجل أن يطالعوا على أحوالها وأحواله يحجب لذلك ولا يجبر على طلاقها (أجاب) للزوج إسكان زوجته في مكان صالح للسكنى خال عن أهلها وأهلها ولا نفقة للناشئة حال نشوزها ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وجعل عليه القاضي قدر معلوماً من الدراهم نظير نفقة العدة فهل إذا انتقضت العدة بوضع الحمل تسقط عنه النفقة ويفرض عليه القاضي للصغير ما يليق بحاله (أجاب) لا نفقة للعدة بعد انتضاء عدتها وعلى أبي الصغير أجرة أوضاعه وحضائته ونفقته والله تعالى أعلم (سئل) في ولد قاصر وله جد أبو أبيه غني فهل يلزم الجدة المذكورة نفقة القاصر لعدم وجود مال للقاصرو يلزمه النفقة عليه حيث كان أبو القاصر مفقوداً لا يدرى مكانه وفقره لا مال له أصلاً وأم الصغير فقيرة لا مال لها شيئاً (أجاب) في واقعات لمقتضى ما نصه يجبر الأب على نفقة أمه ابنه الغائب وعلى نفقة ولدها اه نقله في الدرر لكن لم يرتضه محشي ابن عابدين وجنح إلى عدم الوجوب في نفقة زوجة الابن الغائب والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة قاصرة من أبيها وسكن بها في دار والده بمنزل مستقل له مرافق ومنافع على حدة من جملة الدار التي بها والده غير أن السلم الذي يصعد منه من حوش الدار واحد فهل إذا كان المنزل المذكور الذي يحوي الدار المنزلة التي بها أبو الزوج مستقلاً بمنافعه ومرافقه وعقله يكون مسكناً شرعياً وإذا أراد على الزوجة مسكناً غيره لا يحجب لذلك لاسيما ولم يكن بالدار من يؤذيها (أجاب) إذا كان المسكن المذكور له غلق ومرافق لا يحجب ولي القاصرة لطلب مسكن آخر بلا موجب شرعي ولا يمنع من ذلك كون المسكن في دار أبيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية ففرض لها على نفسه على يد القاضي أجرة الرضاع قدر ما من الدراهم لكل شهر فهل إذا لم ترض الأم بالمفروض وكان هناك امرأة أجنبية ترضعها بأقل منه لا يجبر على دفع شيء زائد عما قرر عليه أجرة الرضاع ويكون له الاتيان عن ترضع الصغيرة بذلك القدر أو بلا شيء تبرعاً وتقدم عليها حيث كان الأب معسر لا يقدر على أكثر من ذلك (أجاب) لا أجرة للام في إرضاع ولدها إن كانت معسرة عن رجبى وهي أحق

بارضاع

بارضاع ولدها بعد العدة إذا لم تطلب زيادة عما أخذته الأجنبية ولو دون أجرة المشل بل الأجنبية المتبرعة أحق منها بالارضاع وإن لم يكن الأب معسراً وترضعه عند أمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعيًا ودفع لها مؤخر صداقها وجعل لها على نفسه كل يوم أربعين فضة نظير نفقة العدة إلى انتضاءها بتراضيه ما على ذلك بشهادة بيعة شرعية ودفع لها نفقة ثلاثة أيام فقط ومضى نحو عشرة أشهر ولم يدفع لها شيئاً سوى ما ذكر فهل إذا رفعت على يد القاضي وطالبته بما تجملها من النفقة يؤمر بدفع ذلك لها وليس له الامتناع من ذلك متى اللابان القدر المجمعول لها لم يكن على يد القاضي (أجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع نفقة المدة الماضية حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولدان فرض لها على نفسه نفقة العدة ولولديه منها قدر قليل من الدراهم لا يكفيها ولولديها منه فهل إذا رفعت لهما كم الشرعي وطلبت منه أن يزيد لها على القدر المذكور لها ولولديها بقدر الكفاية تجب لذلك ويأمره بذلك حيث كان غنياً وقادر على هذه الزيادة بشهادة البيعة الشرعية (أجاب) يجب على الزوج نفقة عدة زوجته بقدر حالهما يسارا وعساراً ما دامت في العدة وعلى الأب الاتفاق على ولديه الفقيرين بقدر كفايتهما بحسب حاله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل في ثمانية أشهر وجعل لها على نفسه نظير نفقة العدة كل يوم دراهم معلومة وصارت تأخذها منه مدة ثم وضعت حملها فهل تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه للصغير قدر لائق بالحال ولا يستحق عليه شيئاً سوى ذلك (أجاب) تنقضي العدة بوضع الحمل ولا مطالبة للزوجة على زوجها بنفقة بعد انتضاء عدتها وعلى أبي الصغير نفقة وأجرة حضائته ورضاعه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها مع أولادها منها بداره فانقضت عليهم مدة شهر فأكثر بلا تقرير منه ولا من قاض فهل إذا أرادت أن ترجع عليه بما انفقت لا تجب لذلك وتكون متبرعة بالاتفاق عليهم (أجاب) نعم لا تجب لذلك إذا كان الأمر ما هو مسطور وكان بدون أدنه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وهي حامل منه بحضرة بيعة شرعية واجتنبها في مكان على حدتها وصار يتفق عليها وهو بعيد عنها من غير معاشرتها حتى وضعت حملها فالآن انكرت الطلاق وادعت أنها لم تعلم به إلا بعد الوضع في شهر رمضان وأنه كان معاشرها معاشرة الأزواج ويتبع بها بعد الوضع من غير تحليل من الطلاق المذكور وهو ينكر دعواها هذه فهل إذا ثبت أنه طلقها ثلاثاً بشهادة البيعة الشرعية وهي تعلم ذلك واجتنبها في مكان بعيد عنه بدون معاشرتها أو يتفق عليها إلى أن وضعت لا عبرة بدعواها عليه بغير دقها وتستحق التعزير ويفرض عليه للصغيرة قدر يليق بحاله فقط (أجاب) على الأب نفقة ولده الصغير وأجرة حضائته ورضاعه وليس للزوجة مطالبة زوجها بنفقة العدة حيث ثبت طلاقها بالبيعة على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقيقاً



أذن له في التزوج بحرة فزوج الرقيق بأذن سيده وعقد عليها الرقيق ودخل بها وبعد  
الدخول ابق من سيده ولم يعلم مكانه وترك زوجته من غير نفقة فهل اذا طلبت الزوجة  
نفقة من سيد الرقيق لا تجب لذلك (اجاب) لا يجبر السيد على دفع نفقة زوجته عبده  
المأذون بالنكاح بل يباع في نفقتها المفروضة اذا اجتمع عليه ما يجز عن ادائه ولم يقده  
مولاه أي يبيعه سيده فيأمره القاضي ببيعه فان امتنع باعه القاضي بحضرته لاحتمال ان  
يفديه ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي او بقضاء  
القاضي لانها بدون ذلك تسقط بمضي المدة كما ذكره في النفقات ثم رايته في نفقات البحر  
صور المسئلة بما اذا فرض القاضي لها نفقة شهر مثلا وعجز عن ادائها باعه القاضي ان لم يقده  
المولى واذا ادانه انما يباع فيما يجز عن ادائه لانه نفقة كل يوم من لالاضرار بالمولى ولا  
لا اجتماع قدر قيمته للاضرار بها وينبغي ان لا يصح فرضها بتراضيها كجبر العبد عن  
التصرف ولا تهاجم بقصد الزيادة لاضرار المولى ولذا فرض المسئلة في البحر فيما اذا فرضها  
القاضي تأمل افاده في رد المختار من نكاح الرقيق وفي حادثة السؤال لا يصح بيعه وهو  
أبقى فينتظر حضوره المحبة ببيعه في النفقة لو كانت واجبة فيما مضى بتقريرها والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنا في نظير مؤخر صداقها فقط وحصل السكوت  
منها عن نفقة العدة فهل يكون لها أن تطالبه بنفقة العدة الى انقضائها حيث لم يثبت  
الحلح عليها مع مؤخر الصداق (اجاب) للمرأة المذكورة مطالبة بطلاقها بالانفاق عليها  
مادامت في عدته حيث لم يكن الحلال على نفقة العدة مع مؤخر الصداق والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج بنتا صغيرة ودخل بها وجعل عليه القاضي نظير نفقتها كل يوم  
أو بعين فضة فهل اذا منعها عنها ابواها وحالا بينها وبينه ومنعها عن محل طاعته وتعلالا  
بأنها لا تطيق الوطء تبقى عند ابويها ولا يلزمه لها نفقة حيث كانت صغيرة لا تطيق الوطء  
(اجاب) يسقط المفروض من النفقة بالخروج عن منزل الزوج والحال هذه ولا يلزم  
الاب تسليم الصغيرة التي لا تطيق الوطء لزوجها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة غنية وعاشر هامة من السنين والآن افتقر عن أول وتريدان تطالبه على يد الحاكم  
الشرعي وتقرض عليه نفقة بقدر حالها فهل لا تجب لذلك وتقرض بقدر حالها معا  
واذا اصر عن النفقة لا يجبر على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته ولو عجز  
عن الانفاق عليها وتجب النفقة للزوجة على زوجها بقدر حالها لا حلقا فقط على ما به  
الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بكر امن وليها سنين ثلاث عشرة  
سنة بمهر معلوم ودخل بها وعاشر هامة من الشهور وبنت ثم بعد ذلك أخذتها أمها من  
عند زوجها بغير إذنه ووجهتها الى محل رجل اخر ومكثت في بيته مدة تزيد على خمسة  
وعشر يوما ثم ذهب الزوج ليردها الى محل طاعته فغتها بها من الرجوع الى بيت  
زوجها فهل اذا كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية يجب على الزوجة طاعته وملازمة

مطلب في بيع العبد  
في نفقة زوجته المتررة  
وما قيل في ذلك

مسكنه (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها ولزوم مسكنه الشرعي حيث كان قائما  
بحقوقها ولا يسوغ لها الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سافر وترك  
زوجته من غير نفقة وغاب مدة سنتين ولم يحضر ولم يخبر عنه احد في اي جهة هو وله دين  
عند رجل حاضر مقر به ومعترف بالزوجة ودية وعلى الغائب ديون فهل للزوجة اخذ هذا  
الدين تنفق منه على نفسها الكونها فقيرة وليس لها نوع اكتساب وليس لارباب الديون  
اخذ شيء حتى يحضر المدين (اجاب) نعم واذا كان المدين مقرا بالزوجة وبالدين تحلف  
المرأة ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا سكنت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها  
ويفرض لها القاضي نفقة ويأمر المدين بدفع ما فرضه لها ويؤخذ منها كفيل بذلك والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه ابوه على طلاق زوجته فطلقها بالثلاث ثم طلبت  
الزوجة زوجها المطلق عند الحاكم الشرعي فقرّر القاضي نفقة عدتها على الزوج كل يوم  
قر سنتين فهل اذا مضت مدة من وقت فرض القاضي يجبر على دفع ما قرره القاضي في كل  
يوم مادامت في العدة حتى تضع حملها (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضا  
فاذا قرّر القاضي على الزوج المذكور لزوجته كل يوم قدر ما معلوم ما يكون لها المطالبة بنفقة  
ما مضى وعلى الزوج دفع ما قرره لها الى انقضاء عدتها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل زوج بنته لاخر بمهر معلوم وبقيت عند أبيها مدة نحو سبع سنين بعد العقد فهل  
اذا أوفى الزوج لها عمل الصداق وأراد الدخول بها يجب على الاب تسليمها له واذا اتمل  
عليه الاب بطلب نفقة عن السنين الماضية وامتنع عن التسليم حتى يأخذ النفقة لا يلزم  
الزوج بذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت بدون القضاء أو الرضا فاذا لم يوجد أحدهما  
لا يجبر الزوج على نفقة ما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها  
بغير إذنه ومكثت عند أناس أجانب وطلبها زوجها الى محل طاعته فامتنعت من ذلك  
واختارت أن تكون ناشرة وهو لا يرضى به فهل اذا فرغها زوجها للحاكم الشرعي  
وطلبت منه النشوز والحال هذه لا يمكنها من ذلك بدون رضا زوجها ولا يشرها عليه  
و يأمرها بالذهاب معه الى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها وان طالبت به بنفقة  
ما مضى بدون تراض أو قضاء قاض بها لا تجب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت  
بدون القضاء أو الرضا وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح  
الشرعية وليس لها الامتناع عن طاعته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها بنتان احدهما تبلغ سنين والآخرى رضية  
فهل اذا رفعت لقاضي بلد ها وطلبت منه نفقة العدة لها ونفقة الاولاد يفرض لها ولهما  
ما يمكنه من القدر اللائق بحاله وحالهن (اجاب) يجب على الاب نفقة أولاده الصغار  
الفقراء بقدر حاله وكذا يجب عليه نفقة زوجته مادامت في العدة بقدر حالها والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق امرأته وله منها ولد يبلغ من العمر أقل من سنتين وفرض



لها التناهي في كل يوم ستين فضة في نظير نفقة عدها وارضاع الولد وحضانه فهل والحال  
ما ذكر اذا وقت مدة الرضاع وخرجت من العدة لا يلزم الزوج المذكور بدفع ما فرضه  
الحاكم الشرعي حيث تم ارضاع الولد المذكور وخرجت من العدة ويفرض القاضي  
نفقة للصغير (اجاب) لاجرة الارضاع لو الام منكوحه او معتدة ولا بعد تمام مدته كما  
لانفقة للعدة بعد انقضاء عدتها شرعا وتستحق بعد انقضاء العدة اجرة الحضانه وعليه  
نفقة الصغير حيث لا مال له والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للقاضي  
وطلبت ان تأكل بالنفقة فقرر لها القاضي عليه كل يوم كذا من الدراهم نفقة فهل اذا  
تجدد عليه بعض دراهم مما فرضه القاضي على الزوج يجبر على دفعه لزوجته حيث  
كانت في طاعته (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الابالقضاء او الرضا فاذا قرر القاضي  
للزوجة المذكورة نفقة يكون لها المطالبة بما تجدد على زوجها مما قرر له الله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ترك زوجته في بيته وهي مطيعة له وغاب عن مائة أشهر بالنفقة  
ولا كسوة وهي محتاجة لهما من حين غيبته ثم حضر وطلقها طلاقا رجعيا ولم يدفع لها شيئا  
من الكسوة والنفقة في تلك المدة ولم يدفع لها ايضا صداقها الذي عليه ولا نفقة العدة ولم  
يسكنها في مدة العدة المنقضية ولم يدفع اجرة سكنى هذه المدة فهل يلزم بدفع ما ذكر (اجاب)  
على المطلق المذكور دفع ما بذمته من الصداق لزوجته والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة فقيرة لها بيت صغير ساكنة فيه ولها ابن صرماقي يكتب تطلب منه المرأة المذكورة  
الاتفاق عليها وكسوتها وهو ممتنع من ذلك فهل في هذه الحال تلزمه شرعا نفقتها وكسوتها  
(اجاب) على الموسر يسارا الفطرة نفقة أصوله الفقراء على الاربع وربع الزيلعي والكمال  
اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار ان الكسوب يدخل ابويه في نفقته والله تعالى  
اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها ومكنت عند اناس اجانب من غير اذنه  
ومن غير رضاه وطلبت البقاء على النشوز والطلاق وهو لا يرضى بذلك فهل تسقط  
مؤنتها ونفقتها مادامت كذلك وليس اقاضي بلدهم ان يقرها على النشوز ولا يجبر على  
طلاقها (اجاب) لانفقة للناشرة وهي من خرجت من بيت زوجها بغير حق مادامت  
كذلك ولا تقرر على النشوز ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة ابن رضيع من زوجها سنة عشرة أشهر خرجت عن طاعة زوجها ونشرت ولم  
ترض بالزوج وجعل القاضي لها على زوجها نفقة اجرة الرضاع كل يوم عشرين فضة بدون  
رضا الزوج وما زال يطلبها لمحل طاعته وهي لا ترضى فهل اذا لم يرض بالنشوزها ولا  
بالفرض المذكور لاجرة الرضاع لا يلزمه مادامت ناشرة وتجب على الذهاب الى محل  
طاعة زوجها او يلزمه دفع ذلك (اجاب) لا يستأجر الزوج زوجته لارضاع ولده منها اذا  
كانت منكوحه او معتدة رجعي فلا اجرة للمرأة المذكورة حيث كانت زوجة وعليها  
طاعة زوجها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت عن طاعة زوجها فطلبها

لترجع

لترجع لمحل طاعته فامتنعت فهل يجبر على الرجوع لمحل طاعة زوجها واذا لم ترض  
بالرجوع لمحل طاعته وطلبت منه نفقة لا تجب لذلك مادامت ناشرة ولو طلبت منه صامنا  
بضمينه في النفقة لا يلزمه ذلك (اجاب) ليس للمرأة الخروج من منزل زوجها بدون اذنه  
حيث كان شرعا ويجب عليها طاعته فان امتنعت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها  
مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل من مدة  
اربعة أشهر والا ن امتنع من دفع النفقة لها متعللا بانها خرجت من عده بغير ثلثة  
أشهر فهل اذا لم تحض في المدة المذكورة يكون لها مطالبة بنفقتها حتى تخرج من عده  
بوضع الحمل او بثلاث حيض ولا عبرة بتلك المدة (اجاب) يؤمر الزوج بالاتفاق  
على معتدته مادامت في العدة والقول لها في عدم انقضائها ما لم يثبت انقضاؤها بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وهي حامل وفرض على نفسه  
قدرا معلوما من الدراهم في كل يوم نظير نفقة جملها ثم وضعت وصارت مرضعة وحاضنة  
للولود ولم يكفها ذلك القدر الذي فرضه على نفسه وهي حامل فهل يلزم لها زيادة بعد  
الوضع ونفقة ما اعتادته الحوامل عند الوضع من اجرة القابلة في قطع السرة وما يلزم  
لانسائها عند وضعهن (اجاب) على الاب اجرة حضانه ولده الصغير وارضاعه ولا يجبر  
الزوج على دفع ثمن ما اشتري لمعتدته بعد ولادتها ما اعتادته النساء للنفاس واجرة القابلة  
على من دعاها ففي الدر من النفقة واجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وزوج ولو  
جاءت بلا استئجار قيل عليه وقيل عليها وفي رد المحتار وفي البحر عن الخلاصة فله ان  
يقول عليه لانه مؤنة الجماع ولقائل ان يقول عليها كاجرة الطيب اه وكذا ذكر غيره  
ومقتضاه انه قياس ذوجهين لم يجزم أحد من المشايخ باحد هما خلاف ما يفهمه كلام  
الشارح ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه  
تأمل اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مطلقة من زوجها ومعه بنت منه فرض  
عليه القاضي نفقتها فصار ابو البنت يدفع نفقتها للام مدة ثم ان ام البنت سافرت دون  
مسافة القصر لزيارة والديها ببلدهما الاصلية بدون اذن من ابى البنت فهل والحال  
هذه لا يقطع الفرض المقرر عليه (اجاب) لا يقطع ما قرر من نفقة الصغيرة لانتقال أمها  
بها الى بلدها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غضبت زوجته منه وأقامت في بيت  
أبيها مدة ثم خرجت الى بلد أخرى وأقامت عند جدتها ولم يعلم ابوها بخروجها فذهب  
زوجها الى الحاكم وشكا له الاب المذكور فالزمه الحاكم بما راجع بنته الى زوجها فذهب  
ابوها اليها وطلبها فامتنعت وقالت له لا ولاية لك علي اني بالغه عاقلة رشيدة فهل حيث  
خرجت المرأة المذكورة عن طاعة ابوها لا يكون على الاب المذكور اجبارها على  
رجوعها الى بيت زوجها او يكون عليه ذلك شرعا (اجاب) تؤمر الزوجة المكافاة بطاعة  
زوجها وبعدم الخروج عن طاعته ومن منزه الشرعي بغير حق وتجب على ذلك لابلها

١٢٦٧

٥

جمادى الاولى

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

٢٣

مطلب فيمن تلزمه اجرة  
القابلة وما قيل في ذلك

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

١٧



حيث كانت بالغة عاقلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فارق زوجته وله منها بنت  
و بعد المفارقة تحملت بنفقة البنت والحال انها فقيرة محتاجة للنفقة فهل حيث كانت  
الام محتاجة لمن ينفق عليها وعلى البنت يسوغ لها الرجوع على والد البنت بنفقة بنته  
(اجاب) على الاب نفقة بنته الصغيرة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
متزوج بامرأة ساكن بها مع اهله في بيت واحد ثم بعد مدة خرجت من مسكنها الذي هي  
ساكنة فيه بسبب الازية من اهله فبعد توجهها الى منزل أبيها اتخذ ملبوسها وصار  
لا ينفق عليها فهل يكون لها رقه الى الحاكم الشرعي ليقدر عليه نفقتها ويسكنها في  
مكان شرعي خال عن اهلهما ولا يجبر على السكنى مع اهله في مكان واحد (اجاب) على  
الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهله واهلهما او عليه نفقتها بحسب حالهما وعليها  
طاعته وعدم الخروج عن طاعته بدون حق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج  
بامرأة في سيوط فتر كما في منزله وتوجه الى مصر لطالب العلم الشريف وامر والده بالانفاق  
عليها وصار ينفق عليها ثم خرجت من منزل الزوج ولزمت منزل والدها بغير وجه  
شرعي ورفعت امرها الى قاضي سيوط ففرض عليه نفقة في حال غيبته فهل اذا رجع  
الزوج الى بلده وطلب نقلها الى منزله يكون له ذلك وتزام بطاعته ولا يستحق عليه نفقة  
مدة خروجها من منزله في حال غيبته حيث كان خروجها منه بغير حق ولا اعتبار بتقرير  
القاضي لما نفقة عليه في حال غيبته وهي في منزل أبيها والحال هذه (اجاب) تؤمر الزوجة  
بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وتسقط عنه النفقة بخروجها عن  
طاعته ونشوزها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة واخت تركتهما وافرهما  
من مدة ثلاث سنين ونصف لا يعلم له محل ولا مستقر ولم يترك لزوجته شيئا تنفقه على  
نفسها بل ترك مكانا ساكنة فيه الزوجة فامر جتهما من اخوته واجرتي لا يجني بمبلغ معلوم  
بطريق النصب فهل والحال هذه للزوجة المذكورة السكنى بالمكان المذكور وترفع  
امر الحاكم الشرعي لاجل ان يقرر لها نفقة على زوجها القائب حين حضوره (اجاب)  
نفقة الزوجة من الطعام والكسوة والسكنى على زوجها ولو مفقودا فيفرض القاضي نفقة  
عليه و يأمرها بالاستدانة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قرر عليه لزوجته نفقة لكل  
يوم على يد أبيها برضاة وغاب عنها مدة ولم يدفع لها شيئا من النفقة المقررة حتى ماتت فهل  
تسقط النفقة المذكورة بالموت اذا لم يأذن لها قاض بالاستدانة عليه بعد فرضها (اجاب)  
نعم تسقط النفقة المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة من  
الاشراف ومن المخدرات زفت لزوجها بخدم وشأها ذلك في بيت اهلهما وجعل لهما زوجها  
نفقة مقررة عليه كل يوم ثم اراد نقلها من بيتها لمسكنها وان يسكن بها في مكان آخر غير  
لائق بها فاصدأ بذلك اخر ارها فهل اذا مضى نحو سنتين ولم يكسها فبينهما وطلبت من  
القاضي كسوة من الآن على زوجها يأمره بها ويدفع ما ترتب لها عند من النفقة التي

قررها

قررها على نفسه لها وعليه اسكانها في مسكن يليق بها خال عن اهله ولا يمنع خدامها عنها  
ولو اكبر من واحد حيث كان مثلها بخدم بذلك (اجاب) يجب على الزوج نفقة زوجته  
بانواعها الثلاثة من الطعام والكسوة والسكنى بقدر حاله مادامت غير ناشرة فان  
نشرت فلا نفقة لها وتسقط به المفروضة بالاستدانة في الاصح كما في الدرر وفيه وعن الثاني  
غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع ذكره المصنف ثم قال وفي البحر عن الغاية  
وبه نأخذ انه ويؤمر الزوج المذكور بدفع ما قرر عليه لما مضى حيث لم تكن ناشرة والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد ان يسكن بزوجته في بيت له مشتمل على ما كان يعلق  
عليها باب واحدة فامتعت احدى الزوجتين من ذلك واخبرت بأن المسكن المذكور كورة غير  
شرعية لا يكون كل واحدة تسمع كلام ضرتها وهي في مكانها ويحصل بينهما مشاعة كثيرة  
فهل تجبر الممتعة من ذلك على السكنى فيها والحال هذه ولا يجبر وعليه اسكانها في مكان  
خال عن اهله وعن الضره غير هذا (اجاب) لاحدى الزوجتين المذكورتين والحال هذه  
مطالبة زوجها ببيت من دار على حدتها ولا يكفيها بيت من دار ساكنة بها ضرتها كما  
يستفاد من الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل من أبناء الترك له ابعادية  
بقريه من قري الصعيد ووتركي آخر مثلها فزوجها ابنته البالغة فبعد ان مكثت معه مدة  
نحو ثمان سنين مات أبوها فارادت أمها الذهاب لبلدها بالوجه البحرى فافترت معها  
بدون اذن زوجها ورضاه فذهب إليها وطلبها لجل طاعته ومعاشه أو أن تقيم بالمحروسة  
فامتعت وأرادت سكناه معها ببلد أمها والحال انه أمين ثقة ودفع لها ما تعرف تحمله  
فهل لا تجب لذلك وتؤمر بالعود للمحل الذي تزوجها فيه ويجبرها القاضي على ذلك شرعا  
ولا يمكنها من الامتناع والنشوز بدون وجه شرعي (اجاب) لا يمكن الزوجة من  
نشوزها وهو الخروج عن الطاعة بغير حق وتؤمر بطاعة زوجها القائم بحقوقها الشرعية  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اراد السفر فوكل وكيلة لينفق على زوجته الساكنة  
بيت مستأجر له مشاهرة قصار ينفق عليها مدة الى ان طلب مالك البيت تقريره بعد ان  
استأجر الوكيل بيتا آخر لسكنها معا فامتعت احداهما فها هو الوكيل لها بيتا لا تقا  
بسكنها على حدتها فامتعت ايضا بعد أمر الزوج وكيله بذلك وسكنت بمكان بغير اذن  
من الزوج وكيله فهل تعد بذلك ناشرة وتسقط نفقتها حيث الحال ما ذكر (اجاب)  
لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة اقتدت عصمتها من زوجها على مؤخر صداقها خمسة عشر رايال ونفقة  
عندتها الى حين انقضائها منه شرعا وخالها على ذلك ثم بعد الخالفة بسبعة وستين يوما  
رجعت الزوجة تطالب بنفقة جل وتدعي انها حامل فهل يجوز لها ذلك (اجاب) لا نفقة  
للخالقة المذكورة اذا تحقق ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج  
بامرأة من مصر دخل بها فبعد معهما مدة ثم بعد الدخول بها اراد أن يسافر الى بلده ففرض

رجب

٨

سنة

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٢

١٢٦٧

شعبان

١٧

١٢٦٧

رمضان

١٥

١٢٦٧

رجب  
٧

١٢٦٧

٨

١٢٦٧



لها نفقة بالتراضي بينهما في كل شهر كذا من الدراهم وكسوة أيضا ثم بعد وصوله الى بلده وكل وكيل يرسل زوجته اليه ولم يرسل لها النفقة التي فرضها لها على نفسه فهل اذا اراد الزوج او وكيله ان ينقلها فوق مسافة القصر لا يجبان لذلك ولا تعد ناشرة بعدم سفرها ولها ان تطالبه بالنفقة التي فرضها لها بالوجه الشرعي والكسوة ايضا ولا تجبر الزوجة على السكنى مع ضرتها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن اهلها واهلها وعن الضرائر ولا يكون له نقلها مسافة القصر بدون رضاها وبامتناعها عن ذلك لا تكون ناشرة قلها المطالبة بما تراضيا عليه من النفقة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف عجلة جاموس بثمن معلوم الى اجل مجهول بأن شرط المشتري على البائع في صلب العقد استيفاء الثمن من ثمن نتاجها ثم بعد مدة من الزمان علم كل من البائع والمشتري ان البيع فاسد لجهالة الاجل فرد المشتري المبيع للبائع ورضى كل منهما ببيع البيع فهل اذا اراد المشتري ان يرجع على البائع بنفقة العجلة مدة استيفائه عليها لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للمشتري المذكور الرجوع على بائعه بنفقة العجلة المذكورة بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بمصر ودخل بها ورزق منها بينت وهو مقيم بمصر فهل اذا ارادت الزوجة ان تسافر بابتته يكون له منعها من السفر واذا سافرت بغير اذنه تعد ناشرة تسقط كسوتها ونفقة ما دامت ناشرة سيما وقد اوفاه المجل ولم يضاررها (اجاب) نعم تعد المرأة المذكورة ناشرة والحال هذه ولا نفقة للناشرة ما دامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على ابنة عمه في بلد هما ومكث معها في البلدة المذكورة مدة ثم انها خرجت مع ابيها وامها هاربين من الحاكم و اراد الزوج ان يردها الى طاعته في بلد العقد اتي عقد عليها فيها فهل اذا امتنعت من طاعته الى البلدة المذكورة لا يلزمه لها نفقة ولا دفع مؤخر الصداق (اجاب) ليس للمرأة المذكورة الخروج عن بلد العقد حيث اوفاه المجل من المهر وتعد ناشرة بامتناعها عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها ما دامت كذلك ولا مطالبة لها بالمؤخر قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة بالخبر وسعة ودخل عليها فيها واتى منها بينت صغيرة لم تبلغ سن الحضانة ثم نقلها بها الى نجر اسكندرية واقام فيها مدة ثم طلقها وباتت منه وفرض عليه القاضي قدر امان الدراهم لبتته منها فهل اذا تربع عليه مبلغ من ذلك يلزمه دفعه لها ولو سافرت من اسكندرية الى مصر المحروسة بها محل وطنها ومحل عقد النكاح (اجاب) انتقل أم الصغيرة بها الى بلدها التي وقع العقد بها لا يستطع فرض لنفقة الصغيرة ولا جرة حضانتها فلام المطالبة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نقل زوجته الى بيت آخر برضا منه ومن غير ضرر وتتركها سنة ونصفا بعد التوجه الى البيت الذي أمها ان توجه اليه فهل اذا استدان بغير اذنه وانفقت على نفسها النفقة اللازمة لا يكون الزوج ملزوما بالدين (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت الا

بالقضاء أو الرضا فاذا لم يوجد أحدهما لا يطالب الزوج بنفقة ماضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جعل زوجته نفقة كل شهر على يد وكيله وترتب لها مدة أشهر فهل لها المطالبة بما حصل التراضي عليه من النفقة واذا اراد الوكيل نقلها من بلد العقد الى بلد بينها وبينها مسافة القصر لا تجبر على السفر ولا تعد ناشرة ولا تسقط نفقتها بالامتناع من السفر (اجاب) لا تجبر الزوجة على الانتقال من بلدها التي وقع العقد فيها الى بلدة أخرى بينهما مسافة السفر ولا تسقط نفقتها بالامتناع عن ذلك ولها المطالبة بما حصل التراضي عليه من النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة مجنونة ويخاف الزوج على نفسه منها ويخشى منها ذلك نفسه ومن ايدائها له بلسانها ويجوارحها وطلبه أبوها لدى نائب القاضي وفرض لها عليه النفقة كل يوم ستين فضة وأخذها أبوها وأدخلها بعد انرض في بيت زوجها وذهب فهل لا يلزم الزوج لها والحال هذه نفقة (اجاب) اذا كانت الزوجة مجنونة يخاف الزوج على نفسه منها تكون في حكم الناشرة ولا نفقة لها كما ذكره في رد المحتار من أوائل باب القسم وقيد في التنوير وجوب القسم ومنه القسم في النفقة للمجنونة بكونها لا تخاف أى لا يخاف منها الزوج ولا ينافيه ما نقله في رد المحتار من النفقة عن التارخانية من ان لها النفقة اذا لم تمنع نفسها بغير حق ومثله في الانقروية من أواخر النفقة حيث قال المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء بمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها بحكم كبيرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما تنقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه لكونه يحمل على الترخاف منها الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته ووكلا والده لتنفق عليها فصارت تنفق عليها مدة ثم ان الزوجة المذكورة خرجت من منزل زوجها الشرعي الخالي عن اهلها في غيبته بغير اذنه من غير مسوغ شرعي وسكنت بمنزل والدها فهل تعد ناشرة بخروجها من منزل زوجها في غيبته بغير اذنه ولا تنفق نفقة على الزوج واذا قلتم بالنشوز فهل اذا فرض لها القاضي نفقة والحال هذه لا يصح فرضه حيث كانت ناشرة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة من بيت زوجها بغير حق حتى تعود والقول لها في عدم النشوز بعينها وتسقط به المفروضة المستدانة في الاصح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة رجعية وأعطاهما حقها ومنعتها دفعة واحدة ثم قبل انقضاء عدتها راجعها العصمة بحضرة بينة من المسلمين فهل تكون رجعة صحيحة وعلى صحة الرجعة اذا امتنعت الزوجة هل تجبر على الطاعة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية ما دامت في العدة ولا يشترط رضاها بذلك فتجبر على الطاعة حيث كان الزوج قائما بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأته وسكن معها في بيت أبيها ثم اراد ان ينتقل الى محل شرعي في ذات البلد التي هي محل العقد فهل اذا كان الزوج قائما بواجبها تجبر الزوجة

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٥

مطلب المجنونة في حكم الناشرة لا نفقة لها اذا كانت يخاف منها

ذي الحجة

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٦

شوال

١٢٦٧

٧

١٢٦٧

١٥

١٢٦٧

٢٤

ذي القعدة

١٢٦٧

١١



على الانتقال الى محل طاعته حيث كان لا تقابها (اجاب) على المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى أي منزل شرعي أراد من بلد العقد وليس لها الامتناع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامان أبيها وكساهما كسوة الزفاف وزفت له ودخل عليها في بيته ومكثت عنده شهر فقط ونشرت وخرجت من بيته بدون اذنه ومكثت عند أبيه اربعة اشهر فهل تسقط كسوته ونفقتها ولا تصير ديناً عليه بدون تراض أو فرض قاض وتجب على الذهاب الى محل طاعته زوجها وليس لها الامتناع لاجل ان ياتي لها بكسوة حتى تذهب الى محل طاعته (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعورف بغيره وقام بحقوقها الشرعية ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة تزوجة منه بنت عمرها ثلاث سنين وهي حامل منه فتناجر معها ثم بعد ذلك توجهت الى قاضي نهر اسكندرية فطلبت منه فارسله رسولاً فاحضره بين يديه فطلقها الزوج طلاق رجعية وقرر عليه قاضي النهر المذكور عن كل شهر خمسين قرشاً وذلك في نظير نفقة حملها وقرر عليه عن كل شهر خمسة وعشرين قرشاً وذلك في نظير نفقة بنتها وقد سطر حجة شرعية بذلك من محكمة النهر وختمها القاضي فهل اذا انقضت مدة الحمل ووضعت المرأة حملها ورزقت بنت ثانية يلزمه القدر المقرر الذي في نظير نفقة الحمل أم لا وهل اذا لم يكن قرر على نفسه شيئاً ولم يقرر عليه قاض يلزمه أجره الرضاع والحضانة لبنتها الثانية التي لم يقرر لها شيء أم لا (اجاب) لا نفقة لاعدته بعد انقضاء عدتها فليس للعامل المذكور المطالبة على زوجها بالاتفاق عليها بعد اعدته ولها المطالبة بأجره الرضاع البنت الثانية وحضانتها وان لم يقرر على ما في الابانة عن اخذ الاجرة على الحضانة للعلامة ابن عابدين فمن رساله حيث قال ثم ظاهر كلامهم ان هذه الاجرة لا تتوقف على عقد اجارة مع الام بل تستحق بالارضاع في المدة المذكورة ولا تسقط هذه الاجرة بموته بل هي أسوة الغرماء كذا في النهر والبحر اه وسوى العلامة الرهلي بين الرضاع والحضانة كما يفهم من هذه الرسالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته مسكناً شرعياً لتسكن فيه وحدها فاسكنها في مسكن شرعي ملك له بمنافعه ورافقه الشرعية لا يدخل عليها احد من اهله فهل اذا كان المحل لا تقابها لا يدخل عليها احد من اهله وطلبت منه مسكناً في غيره لمكة تعنتاً منها لا تجاب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن اهله وأهلها ويجب عليها طاعته حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية ولا تجاب للانتقال من المسكن الشرعي الى غيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة بالغة عاقلة مطيقة للوطء دخل بها ومكثت معه في عشرية ثلاثين سنة وفي زيادة وخلفت منه اولاداً ذكوراً واناثاً ولا يريد أبوها ان يطلقها من الزوج المذكور متعللاً بان ابنته اخبرته ان الزوج طلب منها الاتيان في دبرها ويريد أبوها ان يطلقها بهذا السبب

فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وتجب الزوجة على طاعة زوجها حيث كان قائماً بحقوقها ولا يجبر الزوج على الطلاق (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليها طاعته حيث أوفاهما ما تعورف بغيره من الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في بنت بركا صرة زوجها أبوها من شخص كذا وبمهر المثل بحضرة جمع من المسلمين ثم مات الأب قبل الدخول بها وبعد بلوغها بمدة نحو سنتين اراد الزوج ان يدفع لها ما تعورف بغيره ويدخل بها فامتنعت من الدخول لالعله باعته فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الامتناع بدون وجه شرعي حيث كان الزوج بالغاً قادراً على ما يلزمها شرعاً من كسوة ونفقة (اجاب) لا تجاب الزوجة المذكورة للامتناع عن زوجها والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشهد على نفسه بيعة شرعية وهو بحال صحته وسلامته انه لا يملك من حطام الدنيا الفانية الا الاشياء من اطمار يدينه وغيرها عيها وأقرزها وخلاف ذلك من الاعيان والامتنعة وغيرها ملك لا ولاده وهم فلان وفلان لاحق له فيه فهل اذا مات بعد مدة يقسم ماله بين ورثته بالفريضة الشرعية واذا كان له زوجة غائبة وحضرت وادعت انه لم ينفق عليها مدة خمس عشرة سنة قبل موته وتريد اخذها من تركته لا تجاب لذلك حيث لم يحصل من الزوج قبل موته توافق على شيء منها لا تراض ولا بفرض قاض (اجاب) نعم لا تجب النفقة لهذه المدة والحال هذه ويقسم ماله المتوفى المذكور بين ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناشرة لها ولد من زوجها طلبت المرأة زوجها الذي القاضى ليلزم الزوج بنفقة ولده منها فقدر لها القاضى على ابى الولد قدر الكل يوم ثم طالبت بما قدره القاضى فامتنع متعللاً بان الولد استغنى عنها فهل لا يقبل تعالاه ويلزم بدفع قسط الماضي من حين ما قرر لها القاضى (اجاب) في التنوير وشرحه قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزيلعي والصغير ومضت مدة أي شهر فاكتر سقطت لمحصل الاستغناء فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء اه فعلى الأب دفع ما قرر من النفقة لولده الصغير والحال هذه وهو الذي عليه عمل القضاة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وكتب لها وثيقة به ثم عقد عليها ثانياً ومكث معها مدة أشهر وبعد ذلك تناجر معها فادعت عليه بانها مطلقة منه متعلقة بالوثيقة التي كان كتبها لها وبجدت بتجديد النكاح فهل لا عبرة بتعلل المرأة بالوثيقة ولا يجوز لها تجديد النكاح حيث لم يثبت عليه طلاق آخر بالوجه الشرعي (اجاب) حيث ثبت تجديد نكاح المرأة المذكورة بعد بينوتها لا يكون لها الامتناع عن طاعة الزوج اذا لم يثبت عليها بائناً بعد تجديد النكاح عليها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ترتب لها عند مطلقها من أصل فرض بنتها ثلاثة آلاف قرش وكسور دفع لها منها ألفين وأخذ منها البنت مدعياً انها اغت سن الحضانة وكتب عليها وثيقة بانها صدقت على انها قامت له الالف



والكسور الباقى والا ن تدعى عليه وتطالبه بالالف قرش والكسور الباقى وتنكر  
دعواه عليها التصديق بما ذكر وتدعى انها صدقت على اخذ الالفين فقط فهل اذا لم يثبت  
دعواه عليها بانها صدقت له على ترك الالف والكسور المذكورة في ضمن وثيقته بيينة  
شرعية يؤمر بدفعها لها ولا عبرة بدعواه ولا يكون له منع الام من رؤية بنتها كل جمعة  
(اجاب) لا يجبر الاب على ان يرسل الصغيرة لامهابل هي اذا ارادت ان تراها لا تمنع كما  
في الدر المختار وعلى الاب دفع ما قرر عليه النفقة بنتها الصغيرة ولا يقبل منه دعوى البراء  
عنه بغير ا ثبات شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجانب سعو ابن رجل  
وزوجه بالافساد واخرجوها من بيت زوجها بغير اذنه وامسكوها في بيتهم وحاولوا بينها  
وبينه وجلوها على طلب الطلاق من زوجها أو تكون ناشرة منه وطلبت منه ذلك فلم  
يرض الزوج فهل لا يجبر الزوج على الطلاق ولا على تمسكها من النشوز وتؤمر بالذهاب  
الى محل طاعة زوجها حيث أوفاه حقوق النكاح وكان قائما بنفقة وكسوتها ومأمونا  
عليها وساكنها في مكان شرعى خال عن اهلها وأهلها (اجاب) لا تجب المرأة للنشوز  
والخروج عن طاعة زوجها بغير حق وعليها طاعته حيث أوفاه حقوق النكاح  
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طالت من زوجها ان يفرض لها نفقة معلومة  
فقرض على نفسه لها قدر ما علموا عن كل يوم كذا من الدراهم يدفعه لها بالتراضى فدفع  
لها مدة من الايام فهل اذا امتنع من الدفع مدة يجبر على دفعها ولا يسقط حيث كانت  
مسلمة نفسها (اجاب) لا تجب نفقة مدة شهر مضى فأكثر الا بالقضاء أو الرضا فاذا وقع  
التراضى على قدر معلوم نفقة لكل يوم يجب على الزوج دفعه لزوجه حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت من بيت زوجها من غير اذنه هي وأولادها منه من مدة  
وطلبها الزوج الى محل طاعته فابت فهل اذا ادعت أو ادعى وكيلها بعد هذه المدة  
المناضية على الزوج بانه قرر لها ولاولادها نفقة في هذه المدة لا تستحق عليه نفقة لاهي  
ولا أولادها مادامت ناشرة خصوصا وقد أقرت هي وأبوها بان الزوج لم يقرر لها ولا  
لاولادها نفقة (اجاب) لا تجب نفقة مدة طويلة مضت الا بالقضاء أو الرضا فاذا لم يثبت  
احدهما لا تجب نفقة المدة المناضية وصرحوا بسقوط نفقة الزوجة بالنشوز ولو مفروضة  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة أسكنها في منزل محتص بها له أدوات وموافق  
ومنافع وغلق يخضه من دار فيها أهله فهل اذا طالت انتقالها لمسكن شرعى غيره لا تجب  
لذلك حيث لا ضرر عليهم من أهل الزوج وتجب على ملازمة ذلك المسكن (اجاب) على  
الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن أهله وأهلها بقدر حالها وبيت منفرد من داره  
غلق وموافق كفاها وشرط بعض علمائنا ان لا يكون في الدار أحد من أقارب الزوج  
يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة في يدها ثم بعد مدة سافر بها الى  
جهة أسكنه ربه ومكنت معه مدة طويلة ثم طلقها ومعها منه أولاد صغار فقرض القاضي

عليه

عليه نفقة الاولاد اسكل يوم قدر ما علموا من الدراهم فهل اذا سافرت بالاولاد الى بلد  
التي تزوجها فيها ومكنت مدة لا يسقط المفروض للاولاد ويكون لها المطالبة به (اجاب)  
نعم لا يسقط ما قرض للاولاد من النفقة بسفر الام وعلى الاب دفع ما قرض لنفقة أولاده  
الصغار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة زوجت أمها الرجل آخر واسكنها في مكان من  
بيتها مع زوجها على حدته لاجل خدمة سيدتها نهارا والمبيت مع زوجها ليلا فهل اذا اراد  
الزوج نقلتها من المكان المذكور بدون اذن سيدتها وبدون اجازتها لا يحجب لذلك  
ويجب على الامة خدمة السيدة دون الزوج المذكور (اجاب) نعم لا يحجب الزوج  
المذكور لنقل زوجته الامة بدون رضا سيدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج  
بامرأة طلبها الى محل طاعته مرارا فابت وامتنعت فهل بامتناعها بعد ناشرة تسقط نفقتها  
وكسوتها بنشوزها وخرجها مادامت مصرة على الامتناع ولا يلزم لها شيء حتى تعود الى  
طاعته وتمسكه من نفسها (اجاب) بامتناع الزوجة عن مسكن زوجها الشرعى بغير حق  
تسكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة  
أسكنها في بيت بمنافعه وموافقه وغلقه داخل دار فيها أهله فهل اذا كان أهلها وتوابعهم  
يؤذونها وتضررت بايذاءهم لها ولم يمكنها اثبات ذلك لعدم مسكنة اجنبي في الدار  
المذكورة فطلبت مسكن شرعى في دار خالية عن أهله بين جيران صالحين تجب لذلك  
(اجاب) على الزوج اسكان زوجته في بيت خال عن أهله وأهلها بين جيران صالحين  
بقدر حالها وما وبيت منفرد من دار له غلق وموافق كفاها وشرط بعض علمائنا ان لا  
يكون في الدار أحد من أقارب الزوج يؤذيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة ومكنت معه أربع سنين ثم خرجت من بيته بغير اذنه وبلا رضاه من غير ضرر  
وامتنعت من الرجوع الى محل طاعته وتريد أخذ منافعها من محله فهل لا يمكن من ذلك  
وتجب على الرجوع الى طاعته (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق  
النكاح الشرعية ولا تجب للنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين فقيرين  
لا مال لهما ولهما أب فقير أيضا لا مال له ولهما جد أبويهما غني موسر فهل تجب عليه نفقة  
اولاد ابنه ويقرضها عليه القاضي ويلزمه بها اذا امتنع من ذلك (اجاب) يؤمر الجَد  
المذكور بالاتفاق على أولاد ابنه القصر والحال هذه وعلى ابنه بما انفق  
على ولديه اذا أسرا اذا لم يكن الابن زنا عاجزا عن الكسب فيه خلاف والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة متزوجة برجل تريد زيارة والديها والزوج يمنعه عن ذلك فهل تمسك  
من الزيارة لو الديها وليس للزوج منعه عن ذلك (اجاب) ليس للزوج منع زوجته من  
زيارة أبويها في كل جمعة وفي غيرهما من المحارم في كل سنة والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل طلق زوجته وهي حامل بحضرة أبيه وفرض لها على نفسه نفقة معلومة وضمن ذلك  
أبوه بحضرة فمكنت مدة ثلاثة أشهر لم يدفع لها شيئا فهل للزوجة لو وكيلها مطالبة الاب

٢٩ ١٢٦٨

ربيع الثاني ١٤ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

٢٢ ١٢٦٨

جادی الاولی ٤ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

١٠ ١٢٦٨

١٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جادی الثانية

١٤ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨



بما تجب من النفقة لكونه ضامنا لها ويجبر على الدفع (اجاب) الكفاية بالنفقة المقررة صحيحة كما أفاده علماءنا وعليه فالمرأة المذكورة أو وكيلها المطالبة بما تجب لها من دين النفقة من أبي الزوج حيث كان ضامنا لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة تشاجرت مع أمه ففرض بها تأديا لها فخرجت من داره وذهبت إلى دار أمها غضبانه وامتنعت من طاعته وطلبت البقاء على النشوز فابى الزوج ذلك فهل إذا كان قائما بحقوقها الشرعية اللازمة لا تجب له ذلك شرعا وعليها طاعته وملازمة مسكنه جبرا عليها وإن يسكنها في مكان خال عن أهلها وأهلها (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن خال عن أهلها وأهلها وليس لها الخروج عن طاعته بدون وجه شرعي حيث كان قائما بحقوق النكاح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة ساكن بها في بيت أبيه الكبير الذي فيه حريمات متعددة ومساكن شرعية وكل حريم مستقل على حدة بمناقعه الشرعية وباب يغلق عليه فهل إذا كانت زوجته ساكنة في حريم منه مستقل ومشمول على جميع المنافع الشرعية وباب يغلق عليه وأرادت أن تكلفه بمسكن آخر خارج عن بيت أبيه لا تجب لذلك حيث كان خاليا عن مضاررة الأهل ولم يكن هناك ضرورة أخرى للزوج المذكور (اجاب) نعم لا تجب لذلك إن كان الواقع ما هو المذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها ومكث معه مدة من الزمان في بيت أبيها فأراد الزوج أن ينقلها من بيت أبيها إلى بيت آخر بعيد عن أهلها فذهب بها من بيت أبيها ففعل ذلك فهل هذه يكون الزوج جاحقا على زوجته من بيت أبيها إلى محل طاعته وتجب الزوجة على الذهاب معه إلى محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية ولا مانع وليس لها الامتناع عن الانتقال معه إلى منزله الشرعي من البلدة التي صدر عقد النكاح فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر لزوجه على نفسه مقدار معلوما من الدراهم نظير نفقتها كل يوم فهل إذا ترتب لها عنده مبلغ من ذلك المدة مضت يكون لها مطالبة به وهل يسقط بالطلاق الرجعي أو لا يسقط (اجاب) الفتوى على عدم سقوط النفقة المفروضة بالطلاق الرجعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من مصر وسكن بها في بيتها مدة من الزمان وهو قائم بحقوقها الشرعية فصارت تخرج وتدخل من غير إذن الزوج ومن غير إجازته فأراد الزوج نقلها إلى محل طاعته بمصر أيضا ويمنعها من الخروج فهل والحال هذه يجاب لذلك وتجب على طاعة زوجها وله الحجر عليها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وليس لها الخروج عن طاعته بغير حق وله نقلها إلى مسكن شرعي من بلد العقد وتجب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتق عبده البالغ وزوجه أمه أو دخل بها وأقام معها مدة إلى أن وضعت منه بنتا ثم بعد ذلك سافر إلى جهة بعيدة تريد على مسافة القصر ثم سافر سيده إلى تلك الجهة وتقابل

معه وسأله في أمر زوجته فعند ذلك طلقها بآثنا بحضرة السيد المعتمد من تلك الجهة أخبر المرأة بطلاقها فعند ذلك طلبت مؤخر صداقها ونفقة بنتها وتقرر بذلك عليه زاعمة أنه لا لزوم بذلك فهل والحال هذه لا يلزم بذلك بدون وجه شرعي (اجاب) حيث تزوج العبد بعد عتقه لا يكون لزومه مطالبة المعتق بمؤخر صداقها بدون كفاية المولى عنه بذلك ونفقة الصغيرة على أبيها الحرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة له زوجة خرجت عن طاعته فطلبها إلى محل طاعته لدى قاضي ناحيتهم بحضرة بينة شرعية فامتنعت عن ذلك بغير وجه شرعي فحكم القاضي عليها بالنشوز وانها لا تستحق قبل زوجها شيئا من حقوق الزوجية مادامت ناشرة فهل إذا طالبت الزوجة زوجها بعد ذلك بشيء من حقوق الزوجية أي النفقة لا تجب لذلك والحال هذه (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت من زوجها عيشة شرعية متوسطة لكونه قادرا من كسوة ونفقة في مسكن خارج عن أهلها قطع التزاعهم ولا يطلقها وي دفع لها باقي الصداق فهل إذا امتنع والحال هذه يجبر على ما وجب عليه (اجاب) لا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه نفقتها بقدر حالهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها ومكث معها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك طلبت من زوجها أن تأكل بالنفقة ففرض لها القاضي كل يوم كذا من الدراهم ثم خرجت عن طاعة زوجها بغير حق فهل تجبر على طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وإذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة لا يلزم الزوج لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها إذا كان قائما بحقوق النكاح وليس لها الامتناع عن طاعته فإن امتنعت عنها بغير حق أثمت وسقطت نفقتها مدة الامتناع والنشوز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بنتا قاصرة من أمها ثم بلغ القاصر فهل إذا طلق زوجته قبل الدخول والخلاوة بها يلزمه نصف المهر فقط وإذا أرادت أم القاصرة أن تطالب الزوج وأباه بنفقة المدة الماضية من غير تراض على قدر النفقة ولا فرض قاض وتخصمها من أصل ما قبضته من مهر بنتها لا تجب لذلك (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت إلا بالقضاء أو الرضا بل تسقط إن بلغت شهرا فأكثر وإذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها وجب له عليه نصف المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها ورفعت إلى القاضي وقرر لها عليه قدر معلوما نظير نفقتها ثم بعد ذلك نشرت وخرجت عن طاعته وسافرت إلى بلدة تريد عن مسافة القصر من غير إذنه وزواهيه فهل والحال هذه لا تستحق عليه نفقة مدة نشوزها ولو كانت مقررة (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ماتت عنه وعن أبيها وتركت ما يورث عنها سافر فأدعى أبوها على زوجها بانه كان فرض عليه لها نفقة كل يوم قدر ما معلوما



وترتب عليه مدة أشهر لم يدفعها لها حتى ماتت ويريد أخذها منه فهل لا يجب لذلك وتسقط بالموت ولو كانت قضيا بها (اجاب) يسقط ما فرض من نفقة الزوجة غير المستدانة بالموت فليس لاني الزوجة بعد وفاتها مطالبة الزوج بشئ من المهر وض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن صغير زوجته بنتام غير لا توطأ فهل اذا طلب أهل الزوجة من أي الزوج ان يقدر لزوجة ابنه نفقة عليه لا يجابون لذلك حيث كانت صغيرة لا توطأ ويهادء الا فرجى ينقر من ذلك عادة (اجاب) لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق الوطاء حيث لم تمكث في بيت الزوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة قائم بحقوقها الشرعية وأوفادها ما تعرف بجنيته من المقدم من المهر وغيره فهل اذا خرجت عن طاعته وطلبت أن تكون ناشرة والزوج لا يرضى بذلك ويريد أن يسكن معها في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها يجب لذلك ولا تقر على النشوز وتؤمر بطاعة زوجها والحال هذه (اجاب) ليس للزوجة الخروج عن طاعة زوجها بغير حق وتؤمر بطاعته حيث أوفادها بمحل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية والنشوز معصية فلا تقر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نشرته زوجته في دار أبيها مدة عامين فطلبها الزوج في محل الحكومة الشرعية الى طاعته فلم تجبه وقالت انا كارهة له ولم أرض أن يجمع بيني وبينه فهددها القاضي وخوفها بالضرر الشديد وضرب الحاكم السياسي أخاها ضربا شديدا لاجل ان يبحث أخته على طاعة الزوج فلم ترض وقالت أقتل نفسي ولا أرجع له ومكثت في بيت أبيها فهل والحال هذه تكتب ناشرة ولا نفقة لها ولا يجوز ايلامها بالضرب في كل حين حتى يؤلف الله بينهما (اجاب) لا نفقة للزوجة مادامت ناشرة وخارجة عن طاعة الزوج بغير حق وتؤمر بالطاعة ولا تقر على النشوز لانه معصية وقد صرحوا بان كل معصية ليس فيها حد مقدرفيها التعزير وذكرك في التنوير وشرحه من باب التعزير برعز المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل بغير حق وترك الاجابة الى الفرائض لو طاهرة من حيض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير عاجز عن الكسب له وله ابن غنيان تمتنعان عن الاتفاق على أبيهما فهل يجيران على الاتفاق عليه والحال هذه (اجاب) نعم يجيران الابنان المذكوران على نفقة والدهما والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة معها منه ذرية وملك بيتين كل منهما يصلح لان يكون مسكنا شرعيا بل كل يحتمى على مساكين شرعية فضلت منه مسكنا شرعيا غير هابين أن تسكن مع أولادهما في احدهما او تسكن وحدها فابنت ذلك وسكنت عند أهلها قهرا عنه فطلبها الى محل طاعته فامتنعت الا ببيت أهلها فهل اذا طلبت السكنى في بيت أهلها لا يجب لذلك شرعا حيث ان له مساكين شرعية تليق بها ولم يكن معها في المسكن من تنضرر به ويلزمها الاجابة الى محل طاعته فان امتنعت تكون ناشرة تسقط به نفقتها

(اجاب)

(اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية وتسقط لها مؤخر الصداق عن كل شهر قدر ما سألوا من الدراهم فهل يكون لها مطالبة بنفقة العدة الى انقضائها ويحب عليه ذلك (اجاب) نعم يجب النفقة للعدة المذكورة على زوجها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فجر عتيق مستولده وبعد انقضاء عدتها منه زوجها بكالتهاله لبعده القن ودخل بها العبد المذكور ومكث معها مدة ثم بعد ذلك باعه سيده لرجل اجنبي فاشتراه الاجنبي مع علمه بان العبد متزوج فاذا يكون الحكم في نفقة الزوجة المذكورة والحال هذه (اجاب) نفقة زوجة العبد عليه يباع فيها ان كان النكاح بالاذن والا طولي بها بعد عتقه وفي رد المختار من النفقة يعني اذا تزوج القن او المذبر ونحوه بلاذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق اي بالنفقة المستقبلية التي في حال رقه لعدم كونها زوجة وقته قال في الفتاوى الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان اعتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اه ح اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا من أبيها ودخل بها ومكث معها مدة ثم بعد ذلك خرجت عن طاعته فهل اذا كانت بالغة رشيدة مطيعة للوطاء وكان قائما بحقوقها الشرعية وطلبها الى محل طاعته يجب لذلك وتجب على طاعته واذا امتنعت من ذلك تعد ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة (اجاب) تجبر الزوجة على طاعة زوجها حيث أوفادها بمحل الصداق وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية فان ابنت وخرجت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ضارر زوجها فرغته على يد قاضي ناحيتهما فقررها عليه عن كل يوم اربعين نصف فضة فجمدها بدمته قدر من الدراهم فهل يؤثر بدفعها وبقيامه بحقوقها الشرعية (اجاب) لا يجب نفقة مدة مضت الا بالتقضاء أو الرضا فاذا ثبت نقرير القاضي النفقة كما هو مذكور يكون للزوجة مطالبة الزوج بما تجمد عليه منها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بناء عقد على امرأته بجهة القايوبية وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلب الى جهة رشيدك فلعل هناك فامر صهره واذنه بان ينفق على زوجته وابنته منها كل يوم قرش فانفق مدة ثم طلبها الزوج لسافر له فامتنعت ولم ينزل الاب ينفق عليها بعد الامتناع من السفر مدة فهل اذا كان الاذن ثابتا يكون لصهره مطالبة الزوج بجميع ما أنفق قبل الطلب وبعده ولا يكون امتناعها مسقطا للنفقة حيث كانت المسافرة تز يد عن مسافة القصر (اجاب) بامتناع الزوجة عن السفر مع زوجها مسافة القصر لا تكون ناشرة فلا تسقط نفقتها المقررة بذلك واذا ثبت اذن الزوج بالاتفاق وأنفق الماء وبذلك يكون له الرجوع على الزوج بما أنفقه اذا لم ينه عنه



والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها الى بيت أبيها وأما في غيبة زوجها بغير اذنه فهل اذا رفعها زوجها الى الحاكم الشرعي وتحقق نشوزها وخرجها من بيت زوجها بغير وجه شرعي تؤمر بطاعة زوجها والذهاب معه الى أي مسكن شرعي من البلد خال عن أهلها وأهلها وللزوج منع أبيها من الدخول والقرار في بيته الا في كل جمعة مرة من غير قرار بحضرة زوجها (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها وعدم الخروج من منزله حيث أوفاهما محل المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وعلى الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهلها وأهلها وليس له منع أبيها من زيارتها كل جمعة مع عدم القرار في منزله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ومعهما من بيتان فقرض على نفسه نفقة في كل يوم اكل منهما قرش ولاهما قرش فبعد مضي ثلاثة اشهر ماتت واحدة من البنين فهل تقطع نفقتها بالموت ولا يكون للام مطالبة الاب بنفقة من ماتت منهما (اجاب) يسقط ما قرر للصغيرة المذكورة من النفقة بموتها وليس لاهلها المطالبة بنفقتها بعد الموت والحال هذه ما لم تكن مستدانة بالامر من القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلبت زوجها لدى قاضي بلده وتطلب منه ان يقرر عليه نفقة وانها لا تعيش معه الا بعد فرض نفقتها عليه فهل يكون له تقريرها عليه بوجه ليس فيه اجحاف على احد منهما ناظرا في ذلك لحالهما يسارا واعسارا وتوسطا ولا يفرض عليه قدرا لا يقدر على دفعه (اجاب) على الزوج نفقة زوجته بحسب حالهما يسارا واعسارا ولا يكلف الزوج زيادة على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت متزوجة برجل في قرية تسمى سمالوط من اقاليم وسطى ثم طلقته منه وزوجها اخوها برجل آخر في تلك القرية ومكثت معه مدة نحو ثلاث سنين او اقل ثم انتقلت الى مصر لزيارة أمها بلا اذنه فطلبها زوجها الى محل اقامته فامتنعت فهل يجبر على طاعته وتعدناشرة بذلك (اجاب) على المرأة المذكورة طاعة زوجها حيث أوفاهما ما تعورف تعجيله من المهر وكان قائما بحقوق النكاح الشرعية وليس لها الامتناع عن المقام مع زوجها بالبلدة التي وقع فيها عقد النكاح فاذا طلبها الزوج للعود اليها والحال ما ذكر وامتنعت كانت ناشرة لانه نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وله اولاد منها رجال ذوو كسب وهو من العواجز لا يقدر على التكسب بسبب مرض بصره فهل تكون نفقته واجبة على اولاده شرعا ولا يكون لهم منه وطرده ليشكف الناس (اجاب) اذا كان الاب فقيرا يكون على اولاده المومنين نفقته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معسر مدين له امرأة اقتدت عصمتها منه بمؤخر صداقها ونفقة عيشها مدة حملها حتى تضع ثم انها وضعت بنتا وابنتا المذكورة ان ترضع البنت الابن وهنالك امرأة متبرعة بذلك فهل اذا كان الاب مديونا معسرا لا قدرة له على الايجار يكون له تزوج البنت من يد الام واعطاؤها المتبرعة بلا أجر (اجاب) لا تجبر الام على ارضاع ولدها اقضاء الا اذا تعينت بان

١٣ ١٢٦٩

٢٠ ١٢٦٩

ربيع الثاني ١٨ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

جادي الاولى ١٠ ١٢٦٩

١٤ ١٢٦٩

لا يأخذ

لا يأخذ الصغير ابن النير أو لا يوجد من ترضعه أو يوجد ولكن لا ترضع بلا أجره وليس للاب وللصغير مال كما في الدرر وحواشيه فاذا وجدت متبرعة بارضاعه والحال هذه لا تجب على الاب أجره ارضاعه لانه وترضعه الاجنبية المتبرعة عنده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت أهلها ثم بعد مدة أراد الخروج منه والسكنى معها في بيت خال عن أهلها وأهلها فامتنعت من الخروج معه فطلب ان يأخذ متاعه الخاص به فغضب أهلها من أخذه وقالوا له احلف انك لا تدعى بشيء زيادة عن عفتك فحلف بالحرام انه لا يدعى بشيء زيادة عن عفته فاطهره والى بعضه واخفوا باقيه فسألهم عما أنكره فهل لا حنث عليه بسؤاله عن باقي متاعه المذكور وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا حنث على الرجل المذكور بما ذكره وعلى المرأة طاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأتين وعنده بيت منسج فيه حريمان يرافقهما ومنافعهما الشرعية فأراد أن يسكن كل واحدة منهما في حريم خاص بها خال من أهلها فهل اذا كان الحال ما ذكر وكان قائما بحقوقهما الشرعية تجبر الممتنعة من السكنى عليها واذا امتنعت تسقط حقوقها الشرعية من كسوة ونفقة وغير ذلك حيث كان امتناعها من غير مسوغ شرعي (اجاب) على الزوجة طاعة زوجها اذا كان قائما بحقوق النكاح الشرعية واذا امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانه نفقة لها مادامت كذلك وصرحوا بان البيت المنفرد من الدار الذي له غلق وكيفية ومطبخ على حدة يكفيها الا اذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها وقال بعضهم بكفايته مع الاجاء لا مع الضرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد صغار ذكور واناث ولم يترك لهم شيئا من المال وليس لهم شيء من المال من جهة غيره ولذلك الرجل اخوة من أبيه موسرون أغنياء فهل والحال هذه تجب نفقة الاولاد المذكورين وكسوتهم وأجره حضانتهم لاهلهم الفقيرة على الاخوة المذكورين (اجاب) على الاعمام الموسرين نفقة اولاد أخيهم الفقراء وفي الدرر من الحضانة وفي كتب الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لولاه والافعل من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقتضيه فيبقى به ثم حرر ان الحضانة كالرضاع اه وكسب في رد المختار قلت ما قدمناه قريبا عن خط شيخ مشايخنا السائح في صريح في ذلك فقد وافق بحقه المنقول اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة ناشرة منه من مدة أربع سنوات فهل اذا رجعت عن النشوز وطلبت من زوجها أن يعاشرها معاشرة الازواج وان يسكنها في مسكن خال عن أهلها وأهلها وعن ضربها يؤمر باجراء النفقة عليها والكسوة وجميع الحقوق الشرعية واذا كرهها يؤمر بدفع حقوقها ويطلقها ان شاء أو بالمعاشرة بالمعروف (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور بالاتفاق على زوجته وعليه اسكانها في مكان خال عن أهلها وأهلها ومعاشرتها بالمعروف ولا يجبر على طلاقها والله تعالى اعلم

١٢٦٩ ١٤

٢٥ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

جادي الثانية ١١ ١٢٦٩

٥٢ ف هـ هـ ل







عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها ولا كسوة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً رجعية ثم راجعها بغير اذنها واشهد على ذلك بيعة شرعية وهي في العدة فهل والحال هذه تجبر على طاعته حيث كانت في عدته واذا امتنعت من العود له تكون ناشرة لانفقة لها ولا كسوة (اجاب) للزوج مراجعة مطلقة رجعية مادامت في العدة ولا يشترط رضاها بذلك وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث وافاها ما تعورف بتجمله من الصداق وكان قائماً بحقوق النكاح الشرعية فان امتنعت عن طاعته بغير حق تكون ناشرة لانفقة لها مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واتى منها ببن صغير ثم جن هذا الرجل خمس سنوات فهل اذا كان له أب موسر يلزمه الاتفاق على ابن ابنه الصغير وزوجة ابنه ويسكنها في مكان خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على السكنى في مكان أبي الأب (اجاب) اذا كان المجهنون المذكور فقيراً تجب نفقة ونفقة ابنه على والده المذكور وكذا تجب نفقة زوجته على أبيه اذا احتاج المجهنون الى خادم يقوم بأمره ويدير مكارهه في الخيرية من النفقة وعزاء للبحر عن المحيط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاجز يملك داراً وساقية وقطعة أرض تركها لولاده لاجل ان يتقوا عليه ولم يتقوا عليه واستولوا مدة اربع سنين فهل له ان يرجع عليهم وترفع أيديهم عن الدار وعن الساقية وقطعة الأرض حيث لم ينفقوا عليه وهو مستحق للاتفاق ويمنعون من معارضته حيث لم يوفوا بما شرط عليهم من الاتفاق ونفقة واجبة عليهم لكونه فقيراً وله التصرف فيها كيف شاء (اجاب) اذا صدر التملك من الأب لولاده في ما ذكر مستوفياً شرائط الحكمة لا يكون له الرجوع في ما ملكه لهم والحال هذه وان لم يتحقق سبب من أسباب الملك لولاده يكون له رفع أيديهم عن ملكه وتجب نفقة الأب ان كان فقيراً على اولاده وان لم يكن عاجزاً عن الكسب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رفعته زوجته لذي القاضى وقررها نفقة معلومة لكل يوم وبعد ذلك خرجت من بيته بدون اذنه واجازته وسافرت الى البلاد وهي على عصمته وفنقش عليها في البلاد فلم يجدوها فهل تعد بخروجها عن طاعته ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها مادامت ناشرة فاذا رجعت الى طاعته وطلبت منه نفقة مدة نشوزها لا تجب لذلك (اجاب) لان نفقة الناشرة مادامت كذلك فاذا تحقق نشوز المرأة المذكورة وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق فلا نفقة لها الى ان تعود الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وأسكنها مع أهله فصار زوجها غايه الاضرار فهل اذا تضررت الزوجة المذكورة باسكانها مع أهله وطلبت منه محلاً شرعياً بما فقهه ومراقبه بحيث لا يدخل عليها احد من أهله تجب لذلك شرعاً واذا طلبت منه نفقة شرعية تجب لذلك أيضاً ولا تجبر على السكنى مع أهله (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مكان خال عن أهله واداء نفقة لها وبالاتفاق عليها ولا تجبر على السكنى مع أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على

صداق معلوم ودفع لها ما تعورف بتجمله من المقدم وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة ثمانية أشهر فغضبت عند ما ذهب اليها ليصلحها فذهبت الام وطلبت منه ان يطلقها أو يدفع ما عليه من الدين لام الزوجة المذكورة فهل لا تجب لذلك ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته المذكورة وعليها طاعته حيث كان قائماً بحقوقها الشرعية ولو كان عليه دين لامها (اجاب) يجب على المرأة طاعة زوجها فتؤمر بذلك حيث كان قائماً بحقوق النكاح الشرعية ولا يجبر الزوج على طلاق زوجته وعليه دفع ما بذمته لامها من الدين الحال ويجبر على ذلك بطلبها حيث كان موسراً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة وجارية حبشية يملكها يملك الميم وليست منه كوحدة له وكل منهما ساكن في مسكن شرعي في بيته فأرادت الزوجة ان تكلفه بأن يسكن جاريته خارجاً عن بيته في بيت آخر فهل لا تجب لذلك ويسكن بها في البيت الذي فيه الزوجة والحال هذه (اجاب) نعم لا تجب الزوجة المذكورة لما طلبت والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة عقد عليها بمصر ودخل بها بمصر وسافر الى اسنا وقرض لها نفقة شهرية ستين قرشاً على يد بيعة خلاف القميص والسمن وقد أعطاها نفقة ستة أشهر مججلة وبعد مضي الستة أشهر أرسل يطلبها الى البلد المذكورة فابت عن السفر بعد المسافة فخرج عنها النفقة لعدم سفرها وزعم انه بعدم اطاعتها للسفر لا يلزمه نفقة وقد مضت مدة سنين فهل يجبر الزوج على دفع النفقة التي قررها لها على نفسه ولا تجبر على السفر اليه من بلد العقد والدخول في مساكن بين البلدين ما يزيد على مدة السفر الشرعية من اراد ولا تعد بالامتناع عن ذلك ناشرة (اجاب) على الزوج المذكور دفع ما تجب عليه من دين النفقة المقررة من قبله لزوجته ولا تسقط نفقتها بامتناعها عن السفر اليه الى البلد المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطة بما صورته ان المرأة بدعيه قدمت عرضاً تلتبس به المسكن الشرعي بمو جب فتوى بيدها لاجل منع الضرر المحاصل لها بمعاشره أهل زوجها ولدى حضور زوجها والسؤال منه قد أبرزه لاشريعياً مصرحاً فيه بالزوم الزوجة طاعة زوجها وانها تسكن بمنزله حيث به مسكنان شرعيان احدهما فيه أخوه والثاني خلى من السكن وذلك الاعلام مبني على تعريف الزوج وتصديق الوكيل الذي كان موكل بالمرأة المذكورة في الاول فلما صار ذلك مسموع الوكيل الآن اجاب بخلاف قول الوكيل سلفه في التصديق الذي صار منه على مقال الزوج المذكور ومن حيث ذلك والفتوى مصرح فيها بعدم سكن الزوج مع أهل الزوج والاعلام موضح به ما تقدم ذكره اقتصي تحريمه محض تركها هو قد صار نسخ صورة الاعلام الشرعي على نفس المذكورة المرسله مع هذا برفقة العرض والفتوى للافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) يجب للزوجة على زوجها ان يسكنها في بيت خال عن أهله سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأمه ولده فليس لها أن تمنعه عن اسكانها معها



وأهلها بقدر حاجتها وبيت منفرد من دار له غلق ومراق من كنيف ومطبخ كفاها  
ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجماع المرأة يؤذيها ونقل العلامة التمر تاشي عن  
الملتقط كفايته مع الاجاء لامع الضرر ورجل الحمل ما في الملتقط على ما اذا كانوا  
لا يؤذونها وماذا كراهه يعلم انه ان كان في الدار من أقارب الزوج من يتحقق منه  
الاذا لم يتجرب اطلب مسكن من دار أخرى وان لم يتحقق الايذاء من أقارب الزوج فلا  
تجرب الى طلب مسكن آخر حيث كان مسكنها المعد في الدار المذكورة منفردا بغيره  
وغلقه ولا ينافي هذا ما سطر بالقوى المذكورة فانها مفروضة فيما اذا كان مسكن الزوج  
ومسكن أهله متحدا وانه لا انفرا دبالمنافع والمراق والغلق والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل له زوجة يسكن معها في مسكنه الشرعي مع جار ية مملوكة له طلبت منه مسكنا  
شرعيا آخر خاليا من الجارية وان يأتي لها مؤنسة فهل لا تجب لذلك والحال هذه (اجاب)  
نعم لا تجب لذلك والحال هذه حيث كان المسكن للزوج كزوج شرعي بين حيران صالحين  
بحيث لا تستوحش والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بكر قاصرة من أبيها  
على صداق معلوم واستمرت في دار أبيها بعد العقد عليها مدة أشهر من غير دخول  
واختلا بها فهل اذا طلقها قبل الدخول لا يلزمه الا نصف المهر فقط واذا اراد الاب  
مطالبة الزوج بنفقة من حين العقد الى حين الطلاق لا يجب لذلك حيث لم يفرضا  
قاض ولم يقع عليها تراض (اجاب) نعم ينصف المسمى من المهر بالطلاق قبل الدخول  
والخلوة والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
فارق امرأته وله منها ذكرا بن شهرين غاب عنها مدة نحو اثنتي عشرة سنة وهي تنفق عليه  
في هذه المدة من مال نفسها من غير ان يأذن لها قاض في ذلك وهي الآن متزوجة فهل  
والحال هذه يسوغ له اخذ من أمه جبراعا او لا يلزمه شيء مما أنفقته عليه في مدة غيبته  
(اجاب) حيث أنفقت الام على الصغير من مالها بل أمر القاضى ولم يحصل من الزوجين  
تراض على نفقة الصغير لا يكون للام والحال ما ذكر الرجوع بها على الاب كما يستفاد  
ذلك من تنقيح الحامدية واذا انتهت مدة حضانه الصغير يكون لابيها حقه اليه والله  
تعالى اعلم (سئل) في أخوين بالغين كل منهما في معيشة واحدة على حدة وكل منهما  
يعمل ويكتسب من صناعته لنفسه أراد أحدهما الكبير ان يجعل على أخيه الآخر  
قدر معلوم من الدراهم في كل شهر نفقة له والحال انه سليم وقادر على العمل والكسب  
في صناعته وله ابن بالغ رشيد قادر على الاكتساب أيضا فهل والحال هذه لا تجب نفقة  
على أخيه للذكور ولا يكاف الاخ بدفع شيء من ماله لأخيه بدون وجه شرعي حيث كان  
قادر على العمل والكسب (اجاب) لا تجب نفقة الاخ المذكور على أخيه ان كان  
الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة  
رشيدة بمهر معلوم في ذمته ولم يدفع لها ما تعرف بجحيله وتب لها على نفقة شرعية

بمحل صداقها يدفعه لها بعد عشرين يوما ثم دخل بها وعاشرها مدة من السنين ولم يدفع  
لها المحل فهل اذا كان مقررا به يجبر على دفعه لها واذا فرض لها القاضى نفقة معلومة لكل  
يوم ونحوها عليه مدة ايام يكون لها مطالبته أيضا حيث كان موسرا (اجاب) نعم يجبر  
الزوج على دفع ما بذمته من محل الصداق المقرر به لزوجته كما يؤمر بدفع ما تقر بذمته من  
نفقتها المفروضة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت كبير وبه ثلاث  
حريم كل حريم منه على حدة بغير افقه وغلق وله زوجتان تريد احدهما ان تسكن في  
بيت على حدة بخلاف هذا البيت المذكور فهل والحال هذه لا تجب لذلك بل له ان  
يسكن في حريم من بيته المذكور خال عن أهله وعن ضرته اسماء وان المحريم الذي يريد  
أسكنها فيه على حدة مستوف لمراقفه ومناقبه الشرعية وليس لها الامتناع عن ذلك  
بدون وجه شرعي (اجاب) قال في الدر المختار وبيت منفرد من دار له غلق زاد  
في الاختيار والعين ومراق ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الاقضاء به بحر كفاها  
لحصول المقصود هداية وفي البحر عن الحنابلة يشترط ان لا يكون في الدار أحد من اجماع  
الزوج يؤذيها ونقل المصنف عن الملتقط كفايته مع الاجاء لامع الضرر فلكل من  
زوجيه مطالبة ببيت من دار على حدة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته طلقه بائنة وهي تعلمها ثم سافر وغاب عنها مدة انقضت فيها عدتها بالحيض  
ثم رجع وادارت ان تطالبه بنفقة عدتها الماضية فهل لا تجب لذلك حيث لم يثبت انها  
تراضت معه على قدر معلوم ولم يفرضا قاض (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته رجعا وفرض لها القاضى النفقة فخرجت  
من بيته بغير رضا ناشرة فهل تسقط نفقتها بسبب خروجها المزبور مادامت كذلك ولا  
مطالبة لها على زوجها المذكور والحال هذه (اجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط  
بالنكاح وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق فاذا تحقق ما هو مسطور لا يكون لها المطالبة  
بالنفقة مادامت كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف  
بجحيله من المهر ودخل بها وعاشرها مدة والا ن غضبت من زوجها في دار أبيها تريد  
الطلاق منه باغراء بعض الناس لها على ذلك فهل اذا كان قائما بحقوقها الشرعية يكون  
عليها طاعته وملازمة مسكنه وتجب على ذلك ولا يجبر على طلاقها بدون وجه شرعي  
(اجاب) نعم تؤمر بطاعة زوجها ولا يجبر على طلاقها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة بالغة رشيدة مطيعة للوطء دخل بها الزوج وسكن بها مع أهله فهل اذا  
تضررت الزوجة من معاشرته أهله وكانت قائمة بحقوق الزوجية وسلمت نفسها للزوج  
وطلبت من الزوج المذكور مسكنا شرعيا لا يدخل عليها أحد من أهله تجب لذلك  
(اجاب) نعم للزوجة مطالبة زوجها بمسكن خال عن أهله وأهلها ولا تجبر على سكنها مع  
أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع لها ما تعرف



تجمله من المهر ودخل بها ثم أراد ان ينقلها الى محل طاعته وهو انفسه من محل الدخول بساعة فهل يكون له ذلك وتخير الزوجة على طاعته حيث كان قائما بحقوقها واذا اشترت الزوج غير راض به لا تقر عليه وتؤمر بالعود الى الطاعة (اجاب) للزوج نقل زوجته دون مسافة القصر اذا اوفاهما مجمل الصداق وكان مأموها عليها وتؤمر بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوق النكاح الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة خرجت عن طاعته وطلبت منه ان تكون ناشرة وهو لا يرضى به وادعت عليه امانة فانكرها الزوج وادعى انها مذكرة ولا بينة لها عليه بذلك فهل لا عبرة بدعواها المجردة عن الالبيات الشرعية ولا تقر على النشوز وتؤمر بطاعة زوجها واذا كان عليها دين لرجل يريد صاحب الدين اخذ من زوجها لا يلزمه دفع شئ منه بدون كفالة وضمان بالوجه الشرعي (اجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر على النشوز لانه معصية ولا يلزم الزوج بدفع دين على زوجته بدون كفالة شرعية وان اختلف الزوجان حال قيام النكاح في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع غيره والقول للزوج في الاصلح لهما ولو اقاما بينة يرضى ببينتها والله الى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بلانية ودفع لها ما تعرفه تجمله من المهر ثم دخل بها وعاشا هامة وهي تخرج من اول النهار الى آخره من غير اذنه ورضاه والآن يريد منعها من الخروج فهل يجاب لذلك شرعا حيث كان قائما بحقوقها الشرعية واذا خرجت من غير اذنه واستمرت على حالتها بعد ذلك ناشرة لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة مادامت كذلك (اجاب) قال في الدرر ولو سلمت نفسها بالليل دون النهار او عكسه فلا نفقة لنقص التسليم قال في المجتبى وبه عرف جواب واقعة في زماننا بلانية لو تزوج من المحترفات التي تكون في النهار في مصالحها وبالليل عنده فلا نفقة لها اه ومن ذلك علم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مكثت عند ابائها وهي مريضة مدة ثم بعد ذلك اراد الاب ان يطالب زوجها بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال انه لم يكن لها نفقة مقررة على زوجها الا من قبل قاض ولا بالتراضي بينهما فهل لا يجاب الاب لذلك وليس له مطالبة الزوج بنفقة ابنته مدة اقامتها عنده والحال هذه (اجاب) تسقط نفقة الزوجة بمضي الزمان كشهرا ولا تصير ديناً الا بالقضاء والرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل موسر غني معه زوجتان لا يقسم بينهما القسم الشرعي ولا ينفق على احدهما نفقة الموسرين وهو موسر ويضاررها بالاذية بغير وجه شرعي فهل اذا طلبت نفقتها بما يليق به يوما بيوم وكسوة قهلا بقل ولو اوزرها المحتاجة لهما من خادم ان كانت عن تخدم وغير ذلك على ما جرت به العادة في مثلها تجاب لذلك (اجاب) تجب النفقة على الزوج لزوجته غير الناشرة بقدر حالهما فلو كان موسرا ودى فقيرة لا يلزم ان يطعمها بما ياكل بل يندب فتجب عليه نفقة الوسط وهي فوق نفقة العسرة ودون نفقة الموسرة وتفرض لها

١٢٧٠

٧

سؤال

٦

١٢٧٠

١٢٧٠

٣٠

مطلب لانفقة للمحترفات  
اللاتي يخرجن نهارا  
انقص التسليم

ذي القعدة

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٦

الكسوة

الكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة حرا و بردا ويلزمه ان ياتيها بخادم يخدمها وينفق عليه حيث كانت عن تخدم وامتنعت من العمل بنفسها او ياتيها بطعام مهيا للاكل ففي الدرر النفقة امتنعت المرأة عن الطحن والتجيزان كانت عن لا تخدم او كان بها علة فعليه ان ياتيها بطعام مهيا والابان كانت عن تخدم نفسها وتقدر على ذلك لا يجيب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها ديانة ولو شريفة اه وفي رد المحتار قوله فعليه ان ياتيها بطعام مهيا او ياتيها عن يكفيها عمل الطبخ والتجيز هندية اه وفي الدرر ايضا وتجب لخادمها المملوك لها على الظاهر ما كانا مالا ولا شغل له غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها اولم يخدمها لان نفقة له لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها بل ما زاد عليه بحر بحسب اه وفي رد المحتار قوله وتجب لخادمها المملوك لها لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها اذ لا بد لها منه هداية ويعلم منه انها اذا مرضت وجب عليه اخذها ولو كانت امة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعد مذهبنا ولم اره صريحا وان علم من كلامهم رمي قلت هذا ظاهره على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أي الخادم كل من يخدمها حرا كان او عبدا احلها اوله او لهما ولو لغيرهما وظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كفاي الفخيرة انه عملو كما لو لم يكن لها خادم لا يفرض عليه نفقة خادم لانها بسبب الملك فاذا لم يكن في ملكها لا يلزمه نفقة اه ثم قال وبهذا علم انه اذا لم يكن لها خادم عملو لا يلزمه كراء غلام يخدمها اسكن يلزمه ان يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به في السراجية اه الا ان يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف المريضة اذا لم تجد من يرضها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبته ليقوم عنها في الطبخ ونحوه فقد مر انها اذا لم تفعل ياتيها عن يكفيها ذلك اذا كانت عن لا تخدم او لا تقدر وكذا اذا كان لخدمته اولاده اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سوي سعي عقد على امرأة صرية وبنى بها في بيتها بمصر ثم توجه بها الى السويس وعاشا هامة في السويس ثم طلقها على يد قاضي السويس واخذت منه نفقة ثلاثة اشهر على يد القاضي المذكور وارسلها لمصر في بيتها بعد مضي خمسة اشهر ظهر حملها فهل والحال هذه يكون الزوج ملزوما بارسال نفقة باقية عندها اليها في مصر على يد وكيل (اجاب) يجب على الزوج الاتفاق على مطلقته المعتدة الى انتهاء عدها بوضع الحمل حيث تحقق حملها فيفرض القاضي لها على الزوج نفقة الى انتهاء عدها اذا لم تكن ناشرة ولا تصير النفقة ديناً بدون قضاء القاضي او تراض منهما والله تعالى اعلم (سئل) في يثيمة عمرها ثلاث سنوات فقيرة لا مال لها وهي في حجر امها وهي فقيرة ايضا والبنات اليثيمة عم غني شقيق والدها فهل اذا كانت محتاجة للنفقة يلزم العم المذكور الاتفاق عليها واذا امتنع العم من ذلك يفرض القاضي عليه لها النفقة الشرعية (اجاب) نعم تجب نفقة اليثيمة الفقيرة على

٢٣

١٢٧١

دفر

٢٦

١٢٧١



عها المذكور والحال ما ذكر حيث لم يوجد من يجب عليه نفقة من الأغنيا مقدما عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خطب امرأة بالغة رشيدة وجعل لها قدر معلوما من الدراهم صداقا وقدر معلوما من الدراهم نشانا ودفع لها النشانا وحال الصداق وعقد عليها ودخل بها وعاشرهما مدة ثم بعد ذلك طلبت الزوجة منه أن يأكل معه بالنفقة فأجابها بذلك وجعل على نفسه كل شهر قدر معلوما من الدراهم بالتراضي بينهما بحضرة بينة شرعية ثم بعد ذلك سافر الزوج إلى جهة معلومة ورجع من سفره فطلبت الزوجة من زوجها ما يتجدها من دراهم النفقة في مدة غيابه فامتنع من الدفع لها متعللا بأن النفقة بالتراضي لا تلزمه شرعا فهل والحال هذه يؤمر الزوج المذكور بدفع ما تجدها من دراهم النفقة مدة غيابه حيث وقعت بالتراضي بينهما وإذا أراد أن يجاسبها بما دفعه من النشانا في النفقة المذكورة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المتراضي عليها في المدة الماضية حيث لم تكن ناشرة ولم يوجد مسقط وليس له حسابان ما دفعه لها نشانا حال العقد من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غاب عنها إلى جهة معلومة وله أمتعة عندها فتركاها وتصرف في بيع الأمتعة ثم رجع من غيبته ولم يسأل زوجته عما تصرف فيه من الأمتعة وتريد الزوجة المذكورة أن تأخذ من زوجها المذكور نفقة المدة الماضية مدة غيابه والحال انها لم تفرض عليه لا بالتراضي ولا بفرض قاض فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك ان كان الامر كذلك فقد صرحوا بأن نفقة الزوجة تسقط بمضي شهر فأكثر من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات ولد طلقها زوجها ثم تزوجت بآخر وسافرت بالولد المذكور من غير إذن أبيه ولم يقدر القاضي له نفقة وابوه لا يعلم الجهة التي ذهبت به اليها ثم بعد مدة من الزمان عرف الجهة فسافر اليها وطلب الولد فنعه منه في مقابلة نفقة المدة التي ذهبت به فيها فهل يسقط حقها بسبب تزوجها وسفرها به من غير إذن أبيه ولا نفقة له أو تبقى على حقها وتلزم اباه نفقة المدة المذكورة وإذا كان الولد بلغ تسع سنين فهل له أخذه (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مذكور في السؤال يسقط حق الام في حضانه الولد ويكون لبيته ضمه اليه ولا تجب نفقة مدة ماضية من غير قضاء ولا تراض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به من ثمنها ودخل بها وعاشرهما مدة ثم شاجرت معه وغضبت في بيت ايها فذهب اليها وطالبها المحل طاعته فامتنعت وذهب اليها مرارا لطلبها وهي ممتنعة بحضرة بينة ومكثت مدة ولا تريد أن تطالبه بنفقة وكسوة مدة اشهر أقامتها في بيت ايها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يفرضها قاض ولم يقح عليها تراض وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا تجب النفقة لمدة شهر مضي فأكثر الا بالقضاء او الرضا وعلى الزوجة طاعة زوجها شرعا حيث كان قائما بحقوقها

بحقوقها

١٧ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

١٠ ربيع الثاني ١٢٧١

١ ١٢٧١

بحقوقها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة زوجها ومكثت في بيت أبيها من غير إذن زوجها ومن غير إجازته فطلبها الزوج إلى محل طاعته المرة بعد المرة فامتنعت وتريد الطلاق من الزوج المذكور فهل والحال هذه تعد ناشرة لانفقة لها على الزوج ولا كسوة مادامت ناشرة وليس لاحد جبر الزوج على الطلاق حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) لا نفقة للزوجة الناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك وتؤمر بطاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية ولا يجبر على الطلاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة ففرض عليه القاضي لها نفقة كل يوم كذا من الدراهم حال قيام النكاح فجمد عليه الزوجة قدر معلوم من الدراهم من النفقة المقررة عليه مدة أكثر من شهر ثم بعد ذلك طلقها وهي حامل منه ثم وضعت بعد الطلاق بيومين فهل يؤمر بدفع ما تجدها عليه من النفقة المقررة ولا تسقط بالطلاق (اجاب) قد وقع الاختلاف في سقوط النفقة المفروضة بالطلاق والذي اعتمدته صاحب البحر واقى به العلامة خير الدين عدم السقوط ولو بالطلاق البائن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مشغل بالعلم حتى بلغ من العمر ستين سنة وهو ذور شدوله أخ غني غني تاما يشهد به العام والخاص فهل اذا كان الرجل المشتغل بالعلم ولا يعرف غير الاشغال به معسر عاجزا عن المكسب يجب على أخيه الغني وجوباً شرعياً أن يقوم بما يلزمه ويلزم ولده الصغير وبنته من مؤنة وكسوة وغير ذلك (اجاب) نعم تجب نفقة الاخ المعسر المذكور على أخيه المفطر في اليسار والحال ما ذكر وكذلك تجب عليه نفقة اولاد اخيه الصغار الفقراء ولحق الاب المعسر بالميت كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودخل بها وعاشرهما مدة ثم هجر فراشها فشاكرت معه وطلبت له القاضي ففرض لها عليه نفقة معلومة لكل شهر وتراضيا على ذلك فهل اذا مضى مدة اشهر ولم يدفع لها شيأ من النفقة المفروضة وهي على عصمة بلان شوز الى الآن يكون لها مطالبة بما تجدها من النفقة في المدة الماضية اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يؤمر الزوج بدفع ما ترتب بذمته لزوجه من دين النفقة المفروضة حيث لم تكن ناشرة ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة رشيدة أبرأت زوجها من مؤخر صداقها ومن نفقة عدتها بعد تقديرها وطلقها على ذلك طلقاً باتة بحضرة نائب قاض ثم بعد ذلك وضعت حملها وهي على ذلك الوضع سنة فادارت الزوجة أن تطالب زوجها بنفقة العدة وأجرة الرضاع في السنة الماضية المذكورة ولم يكن لها نفقة مقررة عليه لامن قبل قاض ولا بالتراضي فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وليس لها مطالبة بشئ في السنة الماضية (اجاب) النفقة لا يصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فسقطت النفقة الماضية بمضي السنة المذكورة على فرض عدم صحة البراءة عنها وأما أجرة الرضاع فتستحقها الممتدة عن طلاق بائن على

جادى الثانية

١٦ ١٢٧١

١٥ ١٢٧١

١٠ ١٢٧١

ذى القعدة

١٧ ١٢٧١



الماتى به ولو بلا قضاء أو عفا جارية ولا تسقط بموت الزوج بل تكون أسوة بالمعسر ما ولا  
توقف على القضاء على ما فى البحر والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج بنت بكر  
بالغة ودفع لها ما تعورف تجهيله من المهر ودخل بها وعاشا مدة ثم خرجت من غير اذنه  
وغضبت فى دار أهلها وامتنعت من طاعته وطلبت منه نفقة زائدة فهل إذا كان قائما  
بحقوقها الشرعية وكان أمينا نفقة يجب عليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان خاليا  
عن أهله وأهلها وإذا طلبت منه نفقة تفرض النفقة بقدر حال الزوجين يسرا وعسرا  
وإذا امتنعت من طاعته تعدنا شره لا تستحق نفقة ولا كسوة عليه فإذا امت ذلك  
(اجاب) يجب على الزوجة المذكورة والحال هذه طاعة زوجها وله أن ينقلها فى مسكن  
شرعى خال عن أهلها حيث كان قائما بحقوقها الشرعية وعليه نفقتها بقدر حالها  
إذا انتقلت الى مسكنه ولا نفقة لها مادامت ناشرة وهى الخارجة عن طاعته بغير حق  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل بالغ عاقل رشيد متزوج بامرأة دفع لها ما تعورف تجهيله  
ودخل بها فى بيت أبيه ومكث معها فيه وهو قائم بحقوقها الشرعية فخرجت عن طاعة  
زوجها ومكثت فى بيت أمها ومارأى الزوج يتفق من ماله على زوجة ابنه المذكور  
مدة وهى فى بيت أمها ثم امتنع الأب المذكور من الاتفاق على زوجة ابنه المذكور  
الذى لم يكن غائبا وأرادت الزوجة أن تطالب أب الزوج بنفقتها وهى فى بيت أمها فهل  
والحال هذه لا تجاب لذلك ولا يجبر أبو الزوج على نفقة زوجة ابنه المذكور الحاضر معها  
فى البلد بل يكون لها مطالبة زوجها بنفقتها على قدر حاله وحالها بعد طاعته له فى  
مسكن شرعى خال عن أهله وأهلها (اجاب) لا يجبر الأب على نفقة زوجة ولده الغنى  
أوالة أو على الكسب الحاضر ما لم يضمنها بل نفقتها على زوجها إذا لازمت مسكنه  
الشرعى الخالى عن أهلها والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأته فى مصر وأقام  
معها مدة ثم أراد السفر بها الى مصر آخر فامتنعت من ذلك وطلبت منه عند الحاكم الشرعى  
فوفى عنه وكلاهما فى القاضى على الوكيل المذكور بعد سفرها وبسكانها فى محل  
شرعى فذكر الوكيل بين يدي القاضى أن بيت زوجها المذكور فيه مسكن شرعى خال  
عن أهله وطلب من القاضى سكنها فيه فحكم له القاضى بذلك فامتنعت الزوجة  
المذكورة من الإقامة فيه وخرجت الى بيت أمها وأقامت به مدة من الشهر ولم يفرض  
لها القاضى نفقة ولا الوكيل المذكور ولا الزوج قبل سفره ثم بعد عود الزوج الى المصر  
الذى به العقد طلب زوجته الى الإقامة معه فامتنعت وطابت منه نفقة المدة الماضية  
فهل لا يكون لها ذلك حيث لم يفرض لها القاضى نفقة ولا الزوج ولا وكيله ويحكم عليها  
بالإقامة مع الزوج (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة مطالبة زوجها بنفقة المدة  
الماضية والحال ما ذكر وتوفر طاعته زوجها ولو الإقامة معه فى مسكن شرعى حيث  
أقامها محل الصداق والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ولد بالغ رشيد قد تزوج

ذلك الولد حال بلوغه ورشده وقوته بامرأة ثم طرأ له مرض منعه من الاكتساب فخرجت  
ثلاث المرات من بيت أبيه وأقامت فى بيت ولها مدة تزيد على ثلاثة أشهر فهل إذا أراد  
الزوجة المذكورة نفقة نفقته أى زوجها المريض المذكور مهرها المجل والمؤخر ونفقتها  
وكسوتها الماضية لا تجاب لذلك ولا يجبر الأب على شئ من ذلك (اجاب) لا يلزم  
الأب بمهر زوجته ولده المذكور ولا بنفقتها فى مدة الأشهر الماضية بدون ضمان شرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل متزوج امرأته ودخل بها فى منزل والدها ثم بعد ذلك  
أراد أن ينقلها الى منزل آخر لائق لسكنها ما خال عن أهله وأهلها بالبلدة التى تزوجها  
فيها فامتنعت من ذلك فهل حيث كان الزوج دفع لها ما تعورف تجهيله من المهر وكان  
قائما بحقوقها الشرعية تجبر على طاعته وإذا امتنعت من ذلك تكون ناشرة فلا يلزمه  
نفقتها وكسوتها (اجاب) نعم تجبر الزوجة والحال ما ذكر على طاعة زوجها وإن امتنعت  
عن الانتقال معه لمسكنه الشرعى تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) فى رجل تزوج امرأته على صداق معلوم ودفع لها ما تعورف تجهيله منه  
ودخل بها فى منزل أمها حكم عادة بلدهم أن الزوجة لا تخرج من منزل أمها إلا بعد الوضع  
ثم تركها فى منزل أمها وترك لها ما تنفقه وذهب الى عمل خدمته بالمحروسة فأتت أمها فى  
غيته فذهبت الى منزل زوجها ومكثت مع أهله مدة فى غاية الراحة فذهب إليها أخوها  
وأخرجها من منزل الزوج بالجبر على أهله ومكثت فى منزل أهلها مدة أشهر عديدة والآن  
حضر زوجها وطلبها لمحل طاعته فامتنعت متعالة بطلته بنفقة وكسوة مدة إقامتها  
فى منزل أهلها فهل لا تجاب لذلك شرعا ولا يجبر الزوج على ذلك حيث لم يفرضها قاض  
ولم يقع عليها تراص وعليها طاعته وملازمة مسكنه حيث كان قائما بحقوقها الشرعية  
(اجاب) لا تجب نفقة ممتدة مضت الإبقاء أو تراص وتسقط بعضى شهر فأكثر بدون  
احد الأمرين المذكورين وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث أوفاهما محل الصداق وكان  
قائما بحقوقها الشرعية وله نقلها الى مسكن شرعى خال عن أهله وأهلها والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) فى امرأته متزوجة برجل ولها منه ولد رضيع جف لبن أمه بسبب منع  
الزوج لها من إرضاعه وهى مقيمة مع زوجها فى مسكن أهلها فحصل لها ضرر منهم فى  
المعاشرة فهل لها أن تطلب من الزوج مسكنها شرعى خال عن أهله وأهلها وعلى الأب أن  
يأتى لولده بمن ترضعه حيث لا لبن للأم (اجاب) نعم للزوجة المذكورة أن تطلب من الزوج  
أن يسكنها فى مسكن شرعى خال عن أهله وأهلها وعليه أن يأتى لولده المذكور بمن ترضعه  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الضابطية بما ضمنه أن محمدا راتبا  
نصب على بعض الناس وقد حكم عليه بالليمان مدة حياته ومن قبل سبعة بيوم تزوج  
امرأة تسمى هانم وتريد طلاقها من زوجها المذكور وهو لم يرض بذلك وادعى عليها  
ببعض ما بوس ولم يثبت ما يدعى به ولم يكن عنده شئ ينفقه على زوجته المذكورة وهو



مفسر فهل يجبر على طلاق زوجته المذكورة وما الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر المحاكم الزوج على الطلاق باعساره عن النفقة وقد صرح حوايانه لا يفرق بين الزوجين لعجزه عن النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج ساكنة في منزل من دار كبيرة مشتملة على منازل اسكن منها ما فاع ومراق وباب يغلق عليه خال عن الاقارب والضرائر فهل يكون هذا مسكنا شرعيا وهل اذا امتنعت من السكنى في ذلك تجبر عليها لاسيما وهي بين جيران صالحين وهل اذا طلبت مؤنسة لاتساع المنزل المذكور تجبر على ابقاء قننه معها وليس لها طلب مؤنسة غيرها (اجاب) المصريح به في كتب المذهب الذي انخط عليه كلام المتأخرين أن الزوج اذا أسكن زوجته في بيت منفرد من داره غلق ومراق على حدة وليس في الدار التي بها هذا البيت من اجزاء المرأة أو ضرائرها من يؤذيها وكانت بين جيران صالحين يكفيها ذلك بخلاف ما اذا كان في الدار من يؤذيها من ذكر بالقول او بالفعل وليس لها الامتناع من ابقاء قننه الزوج معها في البيت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه كل يوم قرشا نفقة بمحضرة بينة واقام وكيل عنه في دفع النفقة لها ثم غاب فوق مسافة القصر فدفع لها الوكيل عشرة اشهر وامتنع من الدفع لها فجمد لها من النفقة نحو ستة وعشرين شهرا ثم مات الزوج عنها وعن ابن قاصر منها وترك حصة في عقار ثم مات الابن عن أمه والآن يدعي رجل بانه ابن عم لليت فهل اذا أثبت نسبه بالطريق الشرعي يكون للزوجة الرجوع على تركه زوجها بما تجملها من النفقة حال حياته وأخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها بالقرينة الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب) تسقط النفقة المفروضة بالموت الا اذا استدان الزوج النفقة بامر قاض في الصحيح وللزوجة المذكورة أخذ ما يخصها من تركه زوجها وابنها منه بالقرينة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرت شاكية اذية زوجها فهل لقاضي البلد حبسها أو تسقط نفقتها وكسوتها ولا تجبس (اجاب) يؤمر الزوج بمعاشرة زوجته بالمعروف ومنع اضرارها وتؤمر الزوجة بطاعته اذا وافاها المحمل وكان قائما بحقوقها الشرعية ولا تقر حينئذ على النشوز اذ هو معصية ولا نفقة لها مادامت ناشزة والنشوز هو الخروج عن الطاعة بغير حق والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهالي مصر تزوجها رجل مصري أيضا واقام معها في مصر مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ودفع لها مقدم صداقها ثم انها خرجت عن طاعته وسافرت الى بلدة بعيدة غير بلد العقد والاقامة تسمى قنا بغير اذن زوجها ومكثت فيها مدة بغير رضاه وطلبها الى المحضر الى محل اقامته بمصر الذي هو وطنها الاصل فامتنعت فهل تعيد ذلك والحال ما ذكر ناشزة لا يلزمه نفقتها ولو قررها القاضي مادامت بهذه الحالة (اجاب) ليس للزوجة بعد قبض مجل الصداق الخروج من منزل زوجها بغير حق لغير حاجة كز يارة أبويها في كل جمعة مرة وليس لها السفر بلا اذنه فان فعلت شيئا من ذلك كانت ناشزة فلا نفقة لها

مادامت كذلك وتسقط به النفقة المفروضة لا المستدانة في الاصح يعني اذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشرت سقطت تلك الاشهر الماضية بخلاف ما اذا أمرها القاضي بالاستدانة فاستدانت عليه اما اذا كانت ناشزة قبل القرض فليس للقاضي فرضها عليه مادامت كذلك اذا تستحق النفقة في هذا المأله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ثم بعد ذلك سافر سافرا طويلا فوق مسافة القصر الى بلدة معينة يدها وبين البلدة التي عقد عليها فيها مسافة نحو شهر وترك زوجته من غير نفقة ومن غير وكيل بنفق عليها وتعذر عليها الوصول اليه فرفعت أمرها الى قاضي الناحية وفرض لها نفقة وأمرها بالاستدانة وتجمد لها قدر من الدراهم فوكلت رجلا آخر وكالة مفوضة في قبض ما تستحقه قبله وفي كونه يرفع الامر الى قاضي بلد الزوج ليأمره بدفع ما تجملها عليه له فهل اذا ثبت لدى قاضي بلد الزوج فرض قاضي بلد الزوجة يكون لقاضي بلد الزوج الزامه بدفع ما تجملها عليه للزوجة ولو كملها الشرعي حيث ثبت ما ذكر (اجاب) ما تحقق بالوجه الشرعي ترتبه بذمة الزوج من نفقة زوجته المفروضة عليه حال غيبته فرضا مستوفيا بشروط الصحة يؤمر الزوج بدفعها ولو كملها في القبض حيث لا مانع كأن لم تكن ناشزة حال القرض أو بعده والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بسبب اضرار زوجها لها وايدائه لها الايذاء السكلي وضربها بها فهل يؤمر بحسن المعاشرة معها بقوى الله العلي العظيم ويمنع عن ضربها بغير حق واساءتها واذا طلبها بعد ذلك وامتنعت عنه بغير حق تكون ناشزة (اجاب) نعم يؤمر بحسن معاشرتها وتؤمر بطاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بالغة ودخل بها ومكثت عنده وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك أرادت ان تذهب الى أهلها لاجل المصلحة فقط فمكثت عند أهلها وطلبها زوجها طاعته فابت فهل اذا أرادت ان تطالبه بنفقتها وكسوتها بعد الامتناع لا تجب لذلك حيث كانت ناشزة والحال هذه (اجاب) اذا اوفى الزوج المذكور زوجته مجل الصداق وكان قد هيا لها مسكنا شرعيا وقائما بحقوقها كما هو مذكور وامتنت من الانتقال اليه فلا نفقة لها بعد طلبه النقلة وامتناعها عن ذلك مادامت كذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها واقامت في بيت ابائها مدة تبلغ ستة اشهر والحال ان الزوج يطلبها الى محل طاعته فيمنعها الاب من الذهاب مع الزوج ثم تركها الزوج فطلبت منه نفقة المدة المذكورة ولم تفرغ على بدقاص فهل والحال هذه لا يلزم الزوج نفقة تلك المدة (اجاب) نعم لا يلزم الزوج بنفقة المدة الماضية المذكورة والحال ما ذكر حيث لم تكن مقدرة ولو لم تكن ناشزة اذ هي تسقط بمضي الزمان من غير تراص ولا فرض قاض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ذات زوج طلبت من زوجها مسكنا شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها بين جيران صالحين وطلبت تقرير النفقة فهل تجب لذلك حيث ظهر للقاضي عدم انفاقه ولم تكن له مائدة



وليت الزوجة ناشرة (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
في امرأة احضرت زوجها الذي القاضى وطلبت منه مسكنها شرعا خاليه عن اهلها واهلها  
وان يقر لها نفقة فقرر لها نفقة قليلة لم تكفيها فهل اذا طلبت نفقة زائدة عما فرضه  
القاضى يسوغ للقاضى ان يقرر لها نفقة زائدة عما قرر على قدر حالها سيما وان الزوج  
موسر (اجاب) الملقى به ان النفقة تقدر بحسب حالها ولو ان القاضى فرض للمرأة النفقة  
فغلا الطعام او رخص فان القاضى يغير ذلك المحكم ظهريه وفي الذخيرة واذا فرض  
القاضى ما لا يكفيها فعليه ان يتدارك الخطأ بالقضاء لها بما يكفيها وكذلك اذا فرض على  
الزوج زيادة على ما يكفيها فله ان يمنع عن الزيادة اه افاده في حواشي الدرر والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا ثائلا منها ابنا في حضنة امها فهل اذا  
رفته لدى القاضى وطلبت عليه ما في ذمته من صداقها وطلبت به نفقة الاولاد تجاب لذلك  
ويجبر الزوج على دفع ما في ذمته من مؤخر الصداق (اجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من  
مؤخر الصداق وعليه ان يتفق على اولاده المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
عقد على امرأة بالنفقة ودفع لها ما تعورف تحيله من المهر ودخل بها ومكث معها مدة من  
السنين حتى انت منه بنت ثم نشرته وخرجت عن طاعته بغير حق شرعي واقامت في  
بيت اخيها وتريد ان تسكن مع اخيها في بيته وان تفرض على زوجها نفقة لبنيتها القاصرة  
فهل والحال هذه اذا كان الزوج المذكور قائما بحقوقها الشرعية من نفقة وكسوة وغير  
ذلك تجبر على طاعته ولا تقر على النشوز ولا تستحق نفقة ولا كسوة مدة نشوزها وللزوج  
ان يسكنها في مسكن شرعي خال عن اهلها واهلها ولا يكون لها فرض نفقة لبنيتها في بيت  
اخيها مادامت ناشرة (اجاب) لا تقر الزوجة على النشوز وهو الخروج عن طاعة زوجها  
بغير حق وليس للزوجة المذكورة نفقة مادامت ناشرة وتجب النفقة عليه لبنته الفقيرة  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته واهلها ابنا وبنت فانت حضانة الابن  
المذكور بسبع سنين وزيادة وفرض القاضى للام نفقة لبنيتها قدر ما معلوم من الدراهم  
وصار يدفعه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك تخاضعت معه وتحملت بنفقة الولد الذي انتهت  
حضانته ونفقة البنت التي سنها ثلاث سنين مدة معلومة ثم بعد ذلك اعسرت بالنفقة ولم  
يكن عند الزوج المطلق حاضنة متبرعة بالحضانة فهل والحال هذه لا يلزمها ما التزمت به  
من النفقة للبنت التي لم تنته مدة حضانتها ويكون لها مطالبة ابنتها بنفقة لها عليه  
حيث كان موسرا وقد اعسرت وهي صاحبة الحضانة فلم يحمها مانع وللاب اخذ ولده  
الذي انتهت مدة حضانته (اجاب) نعم لا يلزمها ما التزمت به من نفقة لبنتها المذكورة  
والحال ما ذكرها المطالبة على الاب الموسر بتقدير نفقة تلك البنت على ما في التفتيح  
ويستفاد من الخبرية وعليه اجرة حضانتها أيضا وللاب ضم ابنته الذي انتهت حضنته  
اليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فرض لزوجته ولبنتها منه قدر ما معلوم من الدراهم



نفقة لها ولبنتها لكل شهر كذا وكذا بالتراضي ومكثت مدة تأخذ منه ما فرض عليه  
بالتراضي ثم بعد ذلك سافر الى جهة معلومة وتجد لها عليه في غيبته قدر معلوم من  
الدراهم فهل اذا حضر من غيبته وطلبت به نفقة بما تجب لها ولبنتها عليه من الدراهم في غيبته  
تجاب لذلك ولا تسقط النفقة المفروضة بالتراضي بغير المدة (اجاب) النفقة لا تصير ديناً  
الا بالقضاء او الرضا وهذا في نفقة الزوجة والصغير وقد صرحوا بانها لو قضى بنفقة غير  
الزوجة والصغير ومضى شهرها كثر سقطت وامامادون الشهر ونفقة الزوجة والصغير  
قد صير ديناً بالقضاء او الرضا كما في الدرر وحواشيه على ما مشي عليه الزيلعي وعليه  
فالزوجة مطالبة زوجها بما ترتب عليه من النفقة المتراضي عليها لها ولبنتها اذا كانت  
صغيرة لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نشرته من زوجها وسكنت في بيت  
آخر وله منها ابنا واحد ما بلغ سنه ثلاث سنوات والاخر بلغ سنه خمس سنوات فهل  
والحال هذه لا نفقة لها مادامت ناشرة ويكون لها مطالبة الزوج بنفقة ابنتها حيث لم يبلغها  
سن الحضانة وليس للزوج اخذها منها بدون وجه شرعي (اجاب) تجبر الزوجة  
المذكورة على طاعة زوجها ولا تقر على النشوز لانه معصية فلا يمكن من انفرادها  
بالسكنى مع اولادها منه حيث اوفاها بمحل صداقها وكان قائما بحقوقها الشرعية وعلى  
الزوج ان يتفق على اولاده الصغار الفقراء والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها  
الى القاضى وطلبت منه ان يقرر لها نفقة فقرر لها نفقة وامرهابا بالسكنى معه في محل  
طاعته فهل اذا خرجت من محل طاعته وذهبت الى بيت ابنتها ناشرة وخارجة عن طاعته  
وسكنت فيه مدة لا تستحق عليه نفقة مادامت كذلك وتؤمر بالذهاب معه الى محل طاعته  
حيث اوفاها ما تعورف تحيله وكان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) نعم لا نفقة لها  
مادامت كذلك وتجب على طاعة زوجها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل)  
في بنت بكر بالغة تزوج بها رجل من مصر والحال انها من اثم اراد ان ينقلها الى فوق  
مسافة القصر فهل لا تجبر على ذلك واذا امتنع لا تسقط نفقتها واذا تركها الزوج وسافر  
الى ذلك المحل بدون نفقة يكون للقاضى ان يقرر لها نفقة وهو غائب (اجاب) لا تجبر  
الزوجة على السفر مع زوجها الى ما فوق مسافة السفر واذا امتنع من ذلك لا تسقط  
نفقتها على ما عليه العمل في زماننا والقاضى ان يقرر لها نفقة عليه اذا تركها الزوج بدون  
نفقة حيث توفرت شرائط تقرير النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته  
بنت رجل بمهر ضمنه ذلك الرجل ودفع ما تعورف تحيله من الصداق ودخل بها في بيت  
الاب المذكور فضررت من المكث مع اهلها فشرراشديدا وطلبت ان تسكن مسكنا  
شرعيا بين قوم صالحين وان يقدروا نفقة لكل يوم فنقلها ودر لها نفقة معلومة بحضرة  
بينة تشهد بذلك ثم طردها الى بيت ابنتها فهل تجاب للسكنى وخذها وعليه ان يدفع لها  
ما قدره كل يوم من الدراهم المعلومة واذا امتنع من الاتفاق يجبر على دفع ما قدره لها ولو

رجب

٢٠

٢٠

شعبان

١٧



بأنتراضي بحضرة البينة (اجاب) نعم تجاب الزوجة المذكورة لما طليقت والحال ما ذكر  
ويؤمر الزوج بدفع ما بذمته من دين النفقة التي قررها على نفسه حيث لم تكن ناشرة اذ  
النفقة تصير ديناً بالقضاء او الرضا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر  
ودخل بها فيها ثم سافر فجاءه بعيدة فوق مسافة القصر ولم يترك لها نفقة ولا منفقا  
فهل للحاكم الشرعي ان يقرر لها نفقة عليه حيث الحال ما ذكر ويأمرها بالاستدانة  
لترجع عليه عند رجوعه (اجاب) نعم للقاضي ان يفرض النفقة لزوجة الغائب مدة  
سفر حيث تركها بالنفقة ولا منفق ويأمرها بالاستدانة لترجع على الزوج اذا حضر بعد  
تحليفها ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها واقامت بدينه  
على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً به وتقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا  
على قول زفر وهو المقتضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائناً بينونة  
كبرى وله منها ابن سنه ستان و بنت سنه خمس سنين وفرض عليه القاضي مبلغاً من  
الدرهم لنفقة العدة واجرة الحضنة وصار يدفع لها ذلك مدة ثم بعد ذلك اقربت بانها  
خرجت من عدته ثلاث حيض بعد السؤال منها عن ذلك بحضرة جمع من المسلمين فهل  
تسقط عنه نفقة العدة ويفرض عليه القاضي اجرة الحضنة والنفقة لولديه بقدر حاله  
يسار او اعسار او لا يحجب به ويلزمه بدفع ما كان فرضه لها اولا قبل خروجها من عدته  
(اجاب) ينتهي ما فرض نفقة للعدة بانقضائها في مدة تحمله وعليه دفع ماضى حيث  
لا مانع ويجب عليه النفقة لولديه واجرة حضنتهما باللائق والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل مات عن بنت قاصرة من مستولته وعن زوجة فقط وترك ما يورث عنه شرعاً من  
نحاس وفرش ونقود وغير ذلك مما يورث فهل للزوجة اخذ ما يخصها بالقرينة الشرعية  
واذا ارادت اخذ نفقة من التركة الى انقضاء عدتها تجاب لذلك اولا وماذا يخص كل  
وارث من ذكر (اجاب) لا نفقة لمعدة الموت واذا كان نسب البنت المذكورة ثابتاً  
فلزوجة الميت مع وجودها الثمن فرضاً والباقي للبنت المذكورة كورة فرضاً وردا حيث  
لا وارث سواهما وللزوجة المذكورة اخذ ما يخصها من تركه زوجها على الوجه المسموع  
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به  
من المهر ودخل بها في بيته المملوك له ثم بعد مدة اتفقت في بيتها ومكثت فيه مدة ثم بعد  
ذلك اراد الزوج ان ينقلها في داره المملوك له وينفق عليها نفقة تليق بحاله وحالها  
فامتنعت من النقلة في دار زوجها الخالية عن اهلها متعلقة بان لها داراً ولا تنتقل من دارها  
وطليت ان يأتيها زوجها في دارها فهل لا تجاب لذلك وتخير شرعاً على السكنى في دار  
زوجها حيث كانت مسكنة شرعاً لا ثقالاً بحاله وحالها بين جيران صالحين وهل له ان  
ينقلها من حارة الى حارة في المصر حيث لم يكن في ذلك اضرار بها وهل اذا كان زوجها  
صاحب مائدة وتتمكن من قدر كفايتها وكفاية خادمها ويحضر لها في مسكنها جميع ما يلزم

ذى القعدة

١٥ ١٢٧٢

مطلب نفرض النفقة  
لزوجة الغائب على  
المقتضى به وكيفية ذلك

محرم

١٥ ١٢٧٤

١٧

١٢٧٤

لها سنو ياوشهر يامن سمن وقمع وزيت وغير ذلك من غير تأخير ومما طلة وطلبت منه  
تقدير النفقة بدراهم لا تجاب لذلك حيث كانت متعنتة قاصدة لاضراره ومخاصمته  
(اجاب) نعم للزوج المذكور نقل زوجته حيث احب من البلد بعد كون ما ينقلها اليه  
موصوفاً بما هو مذكور بالسؤال وليس للقاضي ان يجبرها الى تقدير النفقة عليه بالدراهم  
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في وصي محتار على اولاد اخيه القصر وعلى  
ما لهم يتصرف عليهم بالمصلحة بالولاية الشرعية وينفق عليهم من ماله من الذي تحت يده  
فهل والحال هذه يكون له ان يحجب جميع ما انفق على القصر من ماله من القدر اللائق  
ويصدق بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر ولا يلزمه ان يتبرع لهم بشئ من ماله حيث لم يتبرع  
لهم باختياره ولا يجبر على التبرع لهم (اجاب) لا نفقة على الوصي لاولاد اخيه  
الموسرين وله ان ينفق عليهم من ماله بالمصلحة ويصدق بيمينه في دعواه اتفاق قدر لائق  
من ماله عليهم حيث لا يكذب به ظاهر الحال ولم يكن خائناً والله تعالى اعلم (سئل) في  
بنت قاصرة غير مطيقة للوطء زوجها أبوها رجل بالغ ويريد زوجها ان ينقلها في بيت  
خال عن اهلها وأهلها فامتنعت منه ونشزت فهل والحال هذه حيث نشزت وامتنعت منه  
لا يلزمه لها نفقة ولا كسوة مادامت ناشرة واذا اطاعته يلزمه نفقتها وكسوتها (اجاب)  
لا نفقة على الزوج لزوجته الصغيرة التي لم تسلم اليه لكونها لا تطيق الوطء والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرام من ابيا ودخل عليها ومكثت عنده زوجها مدة قليلة  
وكرهت زوجها وصارت ناشرة ومكثت في بيت اهلها مدة فهل مادامت ناشرة لا كسوة  
لها ولا نفقة على الزوج حيث خرجت من بيته ومكثت في بيت اهلها ولا تستحق عليه شيئاً  
حتى ترجع الى طاعته (اجاب) اذا ولى الزوج مهر زوجته والمجمل وكان قائماً بحقوقها  
الشرعية وهي مطيقة للوطء وخرجت عن طاعته بغير حق فلا نفقة لها مادامت ناشرة  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وله منها ولد وهو مقيم بالسكندرية  
معها واقام بمحقوقها فلما ذهب الى شغله أخذت أمته وولده وفرت هاربة الى مصر  
ومكثت فيها مدة من السنين وهي خارجة عن طاعته والولد معها وعمره سبع سنين فلما  
وجدها بعد المدة المذكورة أراد اخذ ولده منها فطلبت منه نفقة مدة السنين التي كانت  
خارجة عن طاعته فيها فهل حيث كان الامر ما ذكر لا يلزمه ذلك وله اخذ ولده منها حيث  
بلغ السن المذكور (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بقضاء القاضي أو التراضي فتسقط النفقة  
بعضي الزمان ان طال ان لم تكن مفروضة من قبل القاضي أو تراضي عليها الزوجان فيما  
مضى ولم يوجد نشوز بالنسبة لنفقة الزوجة فليس للزوجة المذكورة والحال هذه مطالبة  
زوجها بنفقة المدة الماضية بدون أحد الامر من المذكورين وتنتهي حضنة الغلام ببلوغه  
سبع سنين على المقتضى به فاذا بلغ السن المذكور يكون لبيه ضمها اليه جبراً والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل زوج اخته لا تحرم بعد ان بنى بها ذلك الا آخر تركها في بيت ابيه واشتغل

٢٢

١٢٧٤

صفر

٢٥ ١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ربيع الاول

١٥ ١٢٧٤

جاءى الثانية

٤ ١٢٧٤



ببعض شؤنه الخاصة به جاء اخوها واتبرعها من عندي به وسافر بها الى مصر فلما بلغ زوجها اراد ان يأخذها الى محل طاعته في مسكن شرعي خال عن اهله واهلها فلم يرض اخوها حتى يحاسبه بالنفقة الماضية وهي خمسة اشهر ولم يسبق ترافع لدى قاض يقرر النفقة ولا تراض من الفريقين عليها فهل والحال ما ذكر لا يلزمه من النفقة الماضية شيء وتؤمر بطاعة زوجها شرعا (اجاب) تسقط نفقة المدة الماضية المذكورة حيث لم تقدر بالتراضي او بقضاء القاضي على فرض عدم النشوز وعلى الزوجة طاعة زوجها حيث اوفاها بمحل الصداق وكان قائما بحقوقها الشرعية وعليه ان يدفع عليها بعد عودها الى طاعته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودفع لها ما تعرف به من المهر ودخل بها وعاشا بها وهو قائم بحقوقها الشرعية مدة من السنين ثم بعد ذلك سافرت الى بلد اهلها بدون اذن من زوجها ومكثت فيها مدة من الشهر فطلبها زوجها ان ترجع معه الى بلده دون مسافة القصر محل معاشه واقامته وهو ما دون عليها فامتنعت من الرجوع معه فكبتها القاضي ناشرة ثم بعد ذلك طلبها ان ينقلها الى البلدة المذكورة ثانيا فامتنعت من السفر معه واخبرته انها لا تسافر معه الى البلدة المذكورة حتى يدفع لها ما أنفقته على نفسها المدة المذكورة وان يكسوها والحال ان النفقة المذكورة لم يرضها قاض ولم يقع بينهما عليها تراض فهل والحال هذه لا يجبر الزوج على دفع النفقة المذكورة لزوجته مدة غيبتها ولا تقر على النشوز وتجبر على النقلة مع زوجها الى بلده حيث كانت دون مسافة القصر وكان مأمونا عليها (اجاب) لا نفقة للناشرة وهي الخارجة عن طاعة زوجها بغير حق مادامت كذلك ولا تقر على النشوز لانه معصية وله نقلها دون مسافة القصر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على بكر من أبيها بصداق معلوم ثم بعد مدة بلغت البنت قد دفع لها الزوج ما تعرف به من المهر واراد الدخول بها فطلب منه الاب نفقة المدة التي مكثت عنده ثلاث سنين ولم يكن لها نفقة مقررة على الزوج لامن قبل قاض ولا بالتراضي فهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك ويسوغ للزوج الدخول بزوجه في محل طاعته حيث كان قائما بحقوقها الشرعية (اجاب) تسقط النفقة بمضي تلك المدة بلا تقر من القاضي ولا تراض على تقديرها وللزوج المذكور الدخول بزوجه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغة من وليها ودفع لها ما تعرف به من المهر ودخل بها في بيته وعاشا بها مدة وهو قائم بحقوقها الشرعية ثم بعد ذلك مرضت الزوجة المذكورة وتوجهت الى بيت اهلها ومكثت فيه مدة من الشهور والآن اراد الزوج ان ينقل زوجته من بيت اهلها وان يسكنها في مسكنه الشرعي فامتنعت من النقلة معه وتريد ان تسكن في بيت اهلها وان تلزمه بنفقة المدة التي أقامتها في بيت اهلها والحال ان النفقة المذكورة لم يقع بينهما عليها التراضي ولا فرضها قاض فهل والحال هذه لا تجب الزوجة لذلك ولا يجبر الزوج على دفع نفقة المدة المذكورة

وتؤمر

٢٨

١٥

١٧

وتؤمر بطاعة زوجها في مسكنه الشرعي (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من بيت زوجها بغير اذنه الى بيت اهلها ومكثت فيه مدة تزيد على ثمانية اشهر وهو يطلبها في تلك المدة الى محل طاعته فتمتنع منه بدون وجه شرعي وتريد الا ان مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا يجب لها عليه نفقة مادامت خارجة عن محل طاعته (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي نشوز الزوجة وهو الخروج عن طاعة زوجها بغير حق لا تستحق نفقة عليه مادامت كذلك ولا يطالب بنفقة مدة ماضية اذا كانت الزوجة متصفة فيها بالنشوز ولو كانت مقررة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما مضى من ان محمدا افندي غراما الغائب بالاستانة له اولاد وزوجة وللزوجة المذكورة اولاد بنفقة مقررة من قبل القاضي وتجب لها نفقة مدة من الشهور ولزوجها الغائب المذكور نصف مكان بجهة الارث عن أمه التي ماتت بعد غيبته وتريد الزوجة المذكورة بيع نصف المكان المذكور لاجل ضرورة الاتفاق على نفسها وعلى اولادها من الغائب المذكور فهل يسوغ لها بيع نصف المكان المذكور لاجل الاتفاق عليها وعلى اولادها (اجاب) صرح علماء اؤنا بأنه لا يباع عقار الغائب فيما عليه من النفقة لزوجه وأولاده والله تعالى اعلم (سئل) في ابن وبنت قاصرين مات أبوهما وهما في حضنة أمهما ولهما أحد أبواب غني له عقار واراد ولهما عماران ايضا أحدهما فقير والاخر له ماهية على قدر كفايته فقط فهل اذا لم يكن لهما مال ولا كسب تكون نفقتهما على جذهما واذا امتنع من ذلك ورفع الى المحاكم الشرعي يكون له الزامه بها ويقدرها عليه بقدر كفايتهما ما ولا تجبر أمهما على الاقامة بهما عند الجد المذكور (اجاب) اذا مات الاب ولا مال للصغيرين ولهما جد أبواب موسر وأم كذلك فالنفقة على الجد والام اثلاثا في ظاهر الرواية على الجد اثنان وعلى الام الثلث بقدر ميراثهما واذا لم تنته مدة حضنة الصغيرين المذكورين وكانت الام صالحة لهما لم يقم بهما مانع فهي أحق بحضنتهما ولا تجبر على الاقامة بهما في منزل الجد ولا نفقة على العين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ودفع لها ما تعرف به من المهر منه ودخل بها وعاشا بها مدة من السنين ومعها بنت صغيرة فترك الزوجة مع بنتها في دار أبيها وترك لها ما بيده من الدراهم والقمع وغاب مدة فمخوسة بالمحروسة والآن تريد مطالبته بنفقة تلك المدة الماضية فهل اذا لم يرضها قاض ولم يقع عليها تراض لا تجب لذلك شرعا وتسقط النفقة بمضي الزمان (اجاب) لا تجب نفقة مدة مضت للزوجة على زوجها بل تسقط بمضي الزمان ان طال كسرها اذ لم تكن مقررة بالتراضي او بقضاء القاضي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة ودخل بها في المحروسة وترتب لها قدر معلوم من الدراهم نظير نفقتها وأسكنها مع ابنة الصغير في بيت بالمحروسة فسافرت الى اهلها بناحية قضا بغير اذن زوجها وصحبها ابنه المذكور ومكثت بقائمة أشهر فهل

محرم

١٥

صفر

١٣

جادی الاولى

٤

٥

سنة

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٥

١٢٧٥

١٢٧٥



لمدة مضت فهل يؤثر بدفع ما تجب عليه المدة المذكورة حسب ما تراضيا واذا تعلل بأنه لم يأذن لها بالاستدانة لأجرة بتعطله أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة غير الناشئة بصير ديناً بتقرير رد المأبى التراضى أو قضاء القاضى فاذا قررت باحد الوجهين صارت ديناً على الزوج فيؤمر بدفعها ولو بعد أشهر وان لم تؤمر بالاستدانة على الزوج بل فأنذرتها تظهر بعد الطلاق أو الموت فإن النفقة ولو مفروضة تسقط بالطلاق البائن أو الموت الا اذا كانت مستدانة بامر القاضى فيجوز لا تسقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالغة ومكثت معه نحو سنة في بيت أهله ولم يزل يكرهها الى الآن وتضررت بذلك وباقامتها مع أهله في مكان واحد وتطلب أن تسكن في مكان شرعى خال عن أهلها وأهلها وأن ينفق عليها فهل تجب لذلك (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعى خال عن أهلها وأهلها بين جيران صالحين ولا يجبر على الإقامة معه في منزل أهلها وعليه نفقة ما دامت غير ناشئة وبما تناهها عن السكنى مع أهلها لا تعد ناشئة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة وتركها من غير نفقة في بيت أبيها ولم تفرض عليه نفقة لا بالتراضى بينهما ولا بفرض قاض ومضى على ذلك مدة تزيد على ثلثين يوماً والآن تريد أن تطالبه بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لتجيب لذلك ولا يجبر على دفعها المدة المذكورة كدورة شرعاً حيث لم تفرض عليه لا بالتراضى ولا بفرض القاضى (اجاب) النفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضا فاذا مضى شهراً كثيراً لا تقدر سقطت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت تبلغ سنين وأربع سنين وست سنين وفرض عليه القاضى لها نفقة كل يوم وصار يدفعها لها ما مدة ثم بعد ذلك تجمد عليه لهما من ذلك نفقة سنتين فهل يؤثر الاب بدفع النفقة المتجمدة المدة المذكورة لهما ما اذا اراد اخذها منها قبل انتهاء مدة الحضانة لا يجاب لذلك حيث كانت الام خالية من الأزواج ولم يقيم بها مانع شرعى (اجاب) اذا قضى القاضى بنفقة الزوجة او الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره الزيلعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرغ من بعض المدة بالاستدانة بامر القاضى ونقله عن الذخيرة عن الحاوى في الفتاوى واقره عليه في البحر والنهر وعليه العمل الآن وفي رد المختار انه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم والام احق بحضانة الصغيرة ولو بعد الفرقة الى ان تبلغ تسع سنين وبحضانة الصغير الى سبع سنين على المقتضى به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد السفر من بلده الى بلدة أخرى دون مسافة القصر وطلب زوجته أن تسافر معه الى تلك البلدة فامتنعت من ذلك فتركها وسافر الى البلدة المذكورة وأقام بها مدة نحو ستة أشهر ثم حضر الى بلده المذكورة فطالبته الزوجة بنفقة تلك المدة الماضية فهل حيث امتنعت من السفر معه الى تلك البلدة ولم يحصل تراضيهما على النفقة ولم يفرضها قاض ليس لها مطالبة بنفقة

تلك المدة الماضية وتنع من معارضته في ذلك بدون وجه شرعى (اجاب) نعم ليس للزوجة المدة كدورة مطالبة زوجها بنفقة تلك المدة الماضية والحال ما ذكر حيث لم تفرض بالتراضى ولا بقضاء القاضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأولاده منها ذكوراً وإناثاً وهم أيتام فقراء لا مال لهم وأمههم فقيرة ولهم عم عاصب غنى فهل يؤثر العم بالاتفاق على أولاد أخيه وهم في حضنة أمهم ما كثرين معها الى انتهاء سن الحضنة ويلزمه القاضى بها (اجاب) اذا كانت تلك الأولاد صغاراً فقراء لا كسب لهم وأمههم فقيرة وعمهم العاصب مؤسر يجب نفقة لهم على عمهم المذكور اذ وجود الام مع الاعار والفقير كعدمه فاذا لم يوجد لهم معها غير العم فالنفقة عليه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بتاريخ ١ شعبان سنة ٧٧ عن دة يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) قد صار الاطلاع على افادة نجم الدين افسندى ناظر فلم دعاوى مديرية قنا واسنا المتضمنة توقفه في دفع نفقة مطلقة بسبب اتقائها من الزقازيق الى مصر بدون اذنه بعد دفع نفقة شعبان ورمضان سنة ٧٦ وامام اجرة حضانتها لولده بعد انقضاء العدة المقدرة بماتى قرش عن كل شهر فخار صر فيها من طرفه وصار الاطلاع على افادة المظلة المذكورة المتضمنة انه وقت وقوع الطلاق عليها بالزقازيق كانت مقيمة بمنزل اهلها ولم يكن الزوج اعدها قبل الفرقة مسكناً شرعياً وانها بعد الطلاق وسفر مطالعها المذكور الى مديرية قنا واسنا انتقل اهلها من الزقازيق الى مصر فالتقت معهم خوفاً على نفسها من الإقامة بمفردها في البلدة المذكورة حيث لم تسكن ببلدها وليس لها بها اقارب خلاف المتوجهين الى مصر وبالاطلاع على العرض المقدم منها فهم انها تطلب نفقة شهر شوال سنة ٧٦ باقى مدة العدة التي انقضت بوضع الحمل وتطلب مبلغ مائتى قرش من ابتداء شهر ذى القعدة سنة ٧٦ لغاية ثمانية صفر سنة ٧٧ عن كل شهر اجرة للحضانة والجواب عن ذلك ان اجرة الحضانة لا توقف على تقدير من قبيل الحاكم فتستحق الحاضنة المذكورة اجرة حضانتها لولده من حين انقضاء عدتها بوضع الحمل بحسب اجر المثل فان انقضت عدتها في اول شهر ذى القعدة المذكورة تستحق الاجرة من حين ذلك كما تستحق اجرة ارضاع ولده ولو قبل التقدير فيلزم الاب بذلك وامام باقى نفقة العدة عن شوال بعد الذى صرف لها فامصرح به ان المعتدة ان خرجت من بيت العدة تسقط نفقة ما دامت على النشوز كما في البحر ولم يخالف احد من ائمتنا في سقوط نفقة المعتدة بالخروج من بيت وجب عليها ان تعتد فيه بغير وجه شرعى وان نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق وهذا الاخير يقال لو كانت ساكنة في بيت زوجها وقت الطلاق وعلى مقتضى افادة الملائمة المذكورة ان زوجها لم يكن مسكناً لها في بيت له قبل الفرقة ولا بعدها وقد صرحوا ايضا ان المعتدة عن طلاق لا تخرج من بيت وجبت فيه العدة الا ان تخرج أو ينهدم المنزل أو تخاف



محرم سنة

انهاده او تلف ماله ولا يتجدد كراء البيت ونحو ذلك من الضرورات فاذا تبين ان مطلقها كان غائبا وقت انتقالها مع اهلها الى مصر وانها كانت مع اهلها قبل ذلك وانتقالها خوفا على نفسها بسبب الغربة لم يكن مطلقها مع اهلها مسكنا لا سقط بقية نفقة العدة اذ لا نشوز ولا اسقطت نفقة شؤال المذكور وتستحق الاجرة المأجور ذكرها من حين وضع الحمل حسبما تقدم ايضا حله والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من محافظة مصر رقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ بمضمونها مقدمته الحرة بيهانه تنهى فيه عن ترك زوجها المأجور حسن بن رضوان من مدة سنتين ولا تعلم له مستقرا ولا احدا تاباها ايضا عنه ولها منه ولد قاصر وتلمس النظر في فسخ عقد نكاحها لتزوج بخلافه لاجل معاشها حيث ان زوجها المذكور لم يترك لها شيئا تعيش منه وانها محتاجة فبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكتم ثؤمل الافادة عن المحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذكور بغيبته وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة في ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ بمضمونه مقدمته تنهى ان زوجها المأجور محمد اتر كها وتوجه وبحت عنه فلم تجده وانها فقيرة ومحتاجة للصدقة وتريد النظر في زواجها فبناء عليه اقتضى تحريره لحضر تكتم ثؤمل الافادة عن المحكم الشرعي في ذلك لينظر (اجاب) لا يسوغ للقاضي فسخ نكاح الزوج المذكور بغيبته وترك زوجته بالنفقة ولا منفق وتكون باقية على عصمته الى ان يتحقق موته بالطلاق او يتحقق موته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار واحدة في معيشة واحدة ففصل لاحدى الزوجتين الضرر الشديد من هذه المعاشرة من ضررها وزوجها الذي لا يؤمن عليها فهل في هذه الحال اذا طلبت الزوجة المذكورة انفرادها بمسكن شرعي خال عن اهلها واهله وضرتهما بين جيران صالحين ونفقة شرعية يومية يقررهما القاضي عليه لمأجورهما وهي عن تجدهم تجاب لذلك شرعا (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن اهلها واهله وزوجته الاخرى بين جيران صالحين وبيت مفرد من دار له غلق وموافق مستقلة به يكفيها اذا كان في الدار من يؤذيها من الاجبا او الضرة على ما مشى عليه صاحب متن التنبير وبعضهم اعتبر ان كانت من اشراف الناس يلزم الزوج بدار مستقلة وان كانت من الاوساط يكفيها البيت المفرد من الدار اعتبارا للسكنى بالنفقة فانها تكون على حسب حالها وبعضهم اكفى بذلك مطلقا والذي مال اليه في رد المختار اعتبار الحال وان ينظر الى ما تحصل به المعاشرة بالمعروف قال الله تعالى ولا تضاروهن لتغيقوا عليهن ويجب على الزوج ان يتفق على زوجته فان لم يكن صاحب مائة تمكين من تناول ما يكفيها من مأكله ومشربه وحصل منه المثل في الاتفاق يفرض القاضي عليه نفقة لها بالمعروف

بقدر

سؤال

سنة

بقدر حالها وعليه وهو موسر نفقة خادمها المملوك لها حيث كانت من تخدم وكان مشغولا بخدمتها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من مصر تزوجها رجل في مصر وهو من القرى ودخل بها في مصر ثم نقلها الى قرية فولدت منه ذكرا ثم طلقها ثلاثا ودفع لها مؤخر صداقها ونفقة عذتها واهلها المطلق بالاقامة بولدها في قرية ويقدرها اجرة للحضانة والارضاع فامتنعت من الاقامة في القرية وارادت النقلة بالولد الى وطنها الا الى الذي نكحها فيه ثم تنكفت الام بولدها بلامقابل لتخلص بذلك من منعها من السفر بالولد الى الوطن المذكور ثم بعد الاقبال بالولد اليه بعد العدة ارادت ان تطلب من الزوج ان يقدر لها على يد الحاكم نفقة للولد لكونها فقيرة فهل تجاب لذلك ولا يمنعها منه التزامها على هذا الوجه (اجاب) نعم تجاب لذلك والحال ما ذكر ولا يمنعها الالتزام على هذا الوجه اذ هو التزام مالي يلزم ومثله في فتاوى تنقيح الحامدية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها ولد رضيع في حضانتها وهي مقيمة في مسكنها وفي عدة ابيه ولا مال للصغير والاب موسر فاذا يجب عليه لمطلقته المعتدة وولده الرضيع في حضانتها مدة العدة مع اقامتها بالولد في مسكنها (اجاب) الواجب على الاب في هذه الحالة نفقة عدة زوجته بقدر حالها ونفقة ولده الرضيع وكسوته والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قرر عليه الحاكم الشرعي نفقة يومية لامرأته في كل يوم قدر ما معلوما او امرها بطاعته فهل اذا امتنعت بعد مدة عن طاعته ومضت مدة وهي ناشئة ثم ارادت المرأة الا ان تطلب زوجها بما تجب عليه في المدة الماضية لا تجاب لذلك وتجب على طاعته ولا تقرر على النشوز (اجاب) النشوز هو الخروج عن طاعة الزوج بالحق وهو مسقط للنفقة المفروضة فاذا كان الزوج المذكور مهيأ لزوجه مسكنا شرعيا خاليا عن اهلها واهله وقائما بحقوقها الشرعية ثم امتنعت عن طاعته بغير حق لا تستحق عليه نفقة عدة النشوز وكذا ما ترتب لها عليه من النفقة في غير مدته فلا يؤثر بدفعها لقوط المفروضة غير المستدانة بامر القاضي بالنشوز والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارده من المحافظة في ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ بمضمونها الاوراق المرفوعة مع هذه تحتوي مادة تشكك حصل من المرأة أم هان زوجة سرسوارى بشارغا للداخلية في زوجها المذكور الذي كان مقيما ببلاد السودان وادعت عليه ببعض اشیاء ورغبت طلاقها منه وارسل ورقة الطلاق وكان رتب لها مبلغا يصرف لها من خزينة المالية من ضمن استحقاقه لمصروفها ولما حصل منها التشكي بما سبق ذكره وبلغه انها تزوجت بشخص آخر خا طاب المالية بواسطة مدير بدة قلا المقيم فيها بقطع المرتب لزوجته المذكورة لغاية تاريخ افادته وتحقيق أمر زوجها بخلافه وباا تحقيقات لم ثبت زواجها بخلافه وانها باقية على عصمته واخيرا ارسل لها ورقة الطلاق حسب مطلوبها ولما ان عجلت منها انها طلقة طاعة رجعية رغبت طلاقها ثلاثا وفي أثناء المسكاتبة

١٢٧٨ ١٩

١٢٧٨ ٢٦

١٢٧٩ ١٢

١٢٧٨ ١٦

١٢٧٨ ١٦

١٢٧٨ ٥

صفر

ذی القعدة

ربیع الثاني



للدیة عن ذلك حصلت وفاته وبالحجارة عن ذلك مع المالية علم من افادة واردة منها هذا  
العرف بتاریخ ٢٧ الخالی ان المرتب المذكور لغاية ١٠ ربيع الآخر سنة ٧٧٩ لم يصرف  
ورغبت روية مادة المرتب المذكور بمجلس العلماء وكلا لا يخفى حضر تكمن ان القضايا  
الشرعية الجارية رؤيتها بمجلس العلماء هي من القضايا التي تكون بين مدعى ومدعى  
عليه وهذه المادة لم تكن من هذا القبيل ومقتضى النظر فيما أوضحت المالية بطرف  
حضر تكمن واعطاء الجواب عما يكون به الحكم الشرعي فلزم ترفيعه لحضر تكمن وأوراق  
تلك المادة عددها ٣٩ مرسلة تؤمل من بعد الاطلاع عليها أن ترد الافادة عن ذلك (اجاب)  
نفقة الزوجة المفروضة بالتراضي أو بقضاء القاضی اذا مات أحد الزوجين قبل قبضها  
تسقط ما لم تكن الزوجة استدانته بامر قاض فاذالم تكن الزوجة المذكورة استدانته  
مقدار ما هو متأخر لها من النفقة المترتبة لها من قبل زوجها المذكور على هذا الوجه  
حتى طلقها ومات بعد ذلك لا تستحقها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تنصرف من  
سكنها مع زوجها وأهل زوجها في بيت واحد فهل اذا طلبت سكنها في بيت خال عن أهلها  
وأهلها تجاب لذلك ولا تجبر على اقامتها مع زوجها المذكور في بيت واحد أم كيف الحال  
(اجاب) نعم لا تجبر على سكنها مع زوجها والحال هذه ولها طلب مسكن شرعي خال عن  
الضرة والاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته مدة وأرسل لایه انه  
ينفق على زوجته المارار العديدة فامتنع ابوه من الاتفاق عليها فهل لها أن ترفع أمرها إلى  
الحاكم الشرعي وينظر في أمرها من جهة الاتفاق عليها فاذالتحققت زوجيتها وان لم يترك  
لها نفقة ولم تكن ناشرة يفرض لها على زوجها الغائب نفقة شرعية ويأمرها بالاستدانة  
لترجع على زوجها بذلك عند رجوعه (اجاب) ان لم يكن القاضی عالم بالزوجية  
فاقامت الزوجة بينة عليها بعد طلبها تقدر النفقة على زوجها الغائب مدة السفر فان  
القاضی يحلفها ان زوجها الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا مطلقة مضت عدتها  
ثم يتردها نفقة شرعية عليه ويأمرها بالاستدانة لترجع على زوجها اذا حضر على قول زفر  
المقتي به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رفعت زوجها للحاكم الشرعي وطلبت منه  
ان يقرر لها عليه ولا ينفقها نفقة شرعية فجعل عليه نفقة كل يوم مائة نصف فقة وطلبت  
منه ان يسكنها في محل شرعي فوعده بذلك وتركتها في بيت أبيها مدة ولم يدفع لها شيئا من  
النفقة المجددة عليه ولم يبيها مكانا شرعيا الى الآن فهل يؤثر بدفع ما تجمد عليه لها من  
النفقة المذكورة واذا ادعى انه طلبها من أبيها ليسكن معها في محل شرعي وامتنع الاب  
من ذلك وانكر الاب ذلك ولم يثبت دعواه ذلك بوجه شرعي لاعبر بدعواه المذكورة  
(اجاب) للزوجة مطالبة زوجها بنفقة المقررة لها عليه من قبل القاضی المدة الماضية  
بعد التقرير اذا لم يوجد لها امتناع عن طاعته وملازمة مسكنه الشرعي بعد الطلب منه  
فاذا تحقق امتناعها بعد الطلب بالحق لا تستحق النفقة والا فهي مستحقة لها ويؤمر

بدفعها

رجب

ذی القعدة

جادی الاولى

بدفعها اليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجة يريد السكنى بها في بيت أبيه  
مع اخوات الزوج وأخيه وهي تمتنع من ذلك وتطلب مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها  
وتطلب منه ان يقرر لها نفقة وكسوة بقدر ما يكفيها ولا ترضى بالسكنى معه في بيت أبيه  
على الوجه المذكور فهل تجاب الزوجة لما طلبت ولا تجبر على ما اراده الزوج (اجاب)  
للزوجة على زوجها ان يسكنها مسكنها شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا نقا ولا نقاضی تقر  
النفقة عليه لانه لم تكن له مائدة وكان امتناعا عن الاتفاق عليها او ماطلا في النفقة  
عليها بنفسه وذلك بعد طلبها وهذا اذا لم تكن ناشرة ولم يوجد مانع آخر من وجوب النفقة  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خرجت من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن  
أهلها وأهلها الى مسكن أخيها من غير اذن زوجها فلما حضرت الى منزل زوجها ثانياتها  
عن ذلك فلم تمتثل ثم خرجت ثانيها من غير اذنه الى مسكن أخيها فادخلها زوجها المرة بعد  
المرّة كي تحضر الى طاعته فامتنعت ثم اسكنها أخوها في مسكن آخر غير مسكنه من غير اذن  
زوجها فلما بلغ ذلك زوجها أي الا أن تحضر في محل طاعته فامتنعت ولها بنت رضيعة  
فهل هي ناشرة بذلك واذا كانت ناشرة فهل تسقط نفقتها وسكنها وكسوتها عن  
زوجها وهل والحال هذه ليس لها عليه أجرة رضاع لبنتها (اجاب) النشوز هو الخروج  
عن مسكن الزوج وطاعته بغير حق وهو مسقط للنفقة بعد تقررها فاذا كان الزوج  
المذكور قائما بحقوق زوجته وقد دفع لها ما تعرف به تحيله من الصداق وأعد لها مسكنا  
شرعيا خاليا عن أهلها وأهلها لا يكون لها الخروج عنه بلاذنه وسكنها خارجة فاذا  
فعلت ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك والنفقة نعم الطعام والكسوة ولا  
تستحق الزوجة أجرة على ارضاع ولدها منه لوجوبه عليها ديانة الا انها لا تجبر على ارضاعه  
الا اذا عينت لذلك بأن لم يأخذ بدي غيرها أو لم يكن للولد ولا للاب مال والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج بنتا بمهر او مكنت معه أربعة أيام بعد الدخول ثم نشرت وخرجت  
عن محل طاعته ومسكنه الشرعي وذهبت الى بيت أبيها ثم تراجعا الى القاضی وفرض لها  
كل يوم قرشا واحدا عملة صاغامادامت طائعة ثم استمرت خارجة عن طاعته ما كثة  
في بيت أبيها الى ان مضى سنة ونصف ثم طلبته الى القاضی فالزمه والحال هذه بنفقة  
ما مضى من السنة والنصف على حسب تقديرها بالايام فهل اذا كان الحال ما ذكر  
لاتلزم النفقة المذكورة الزوج ولا وجه للزوجة في طلبها حيث كانت خارجة عن طوعه  
بغير حق مع دفع محل الصداق وليس للقاضی ان يفرض لها نفقة مادامت في غير محل  
طاعة الزوج (اجاب) الزوجة الناشرة لا تستحق النفقة على زوجها مادامت كذلك  
ولو قررت من قبل القاضی فلا تستحق هذه المرأة والحال ما ذكر نفقة على زوجها المدة  
الماضية المذكورة ولا في المستقبل ما لم ترجع الى طاعته فتستحق من حين الرجوع  
لا غير والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كانت مسجونة فامر زوجها الجنبيا بالصرف عليها

١٢٨١

ربيع الاول

١٢٨١

جادی الاولى

١٢٨١



فيما احتج به لمؤتمدة حبسها ليرجع على الزوج بما يصرفه على حسب امر زوجها  
فصرف عاينها مبلغا معلوما على يد بينة من المسلمين ودفع له الزوج المذكور مبلغا معلوما  
بصرفه ايضا عليها وذكرا ان كل ما صرفه عليها زاد على هذا المبلغ يرجع به عليه وصرف  
المأذون له مبلغا زائدا على ذلك على يد البينة المذكورين ثم صار اخراجها من السجن  
فهل يكون للمأذون الرجوع بما صرفه من ماله على الاذن حسب الاذن والشرط  
المذكورين بعد تحقق المبلغ الذي صرفه من ماله زيادة على ما دفع له أم كيف (اجاب)  
نعم يكون للمأذون الرجوع بما صرفه على هذا الوجه من ماله بعد تحقق ما ذكر بطريق  
شرعي وان لم تكن نفقة الواجبة عليه حيث شرط الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في  
ايتام صغار لا مال لهم في حضنة أمهم المدسرة وللصغار المذكورين أخ لا بينهم وعة وجد  
لام مؤسرون فهل نفقة الصغار المذكورين على اخيهم وعنتهم دون الجد لام أو على الاخ  
فقط أو عليهم جميعا وإذا قلتم بالوجوب عليهم جميعا إذا يجب على كل منهم في ذلك وإذا  
قلتم بالوجوب على الاخ لا بالوالدة فقط فإذا يجب على كل منهما (اجاب) افاد فرد  
المختار على الدر المختار ان الصواب فيما اذا اجتمع لمن يجب له النفقة أم وعم وجد أبو أم  
مؤسرون ان النفقة على الام والعم اثلاثا بقدر الارث ولا شيء على الجد لام لنص مسئلة  
الكتاب على وجوبها على الام والعم كارتها ما فعل ان المعتبر الارث هنا حيث يسقط ابو  
الام في هذه المسئلة وبه اجاب الخبير الرمي ايضا فقال ان الظاهر من فروعه ان الاقربة  
انما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما اذا كانوا كذلك فلا كالام والعم والجد لقولهم  
بشدر الارث وبذلك اجاب ايضا شيخ مشايخنا السائحاني وفقه عصره شيخ مشايخنا ملا  
على التركي الى آخر ما ذكر وفيها ايضا وفي الخانية وغيرها الاصل انه اذا اجتمع في قرابة  
من يجب له النفقة مؤسر ومسر ينظر الى المعسر فان كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم  
ثم ينظر الى وورثته من يجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وان كان  
لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة عليه وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لظهور قدر ما يجب  
على المؤسرين ثم يجعل كل النفقة على المؤسرين على اعتبار ذلك انتهى ولا شك ان الاخ  
في حادثة السؤال كالم في عبارة النص المتقدمة وحيث علمت بما تقدم ان الصواب عند  
اجتماع الام والجد لام والغاصب كون النفقة على الام والعم والجد لام وسقوط الجد  
المذكور وعلمت ايضا ان المعسر اذا كان لا يحرز كل المال لا يجعل كالمعدوم بل تقسم  
النفقة عليه وعلى من يرث معه ويعتبر المعسر موجودا لظهور قدر ما يجب على المؤسر والام  
المعسرة هنا من هذا القبيل فاذا اعتبرناها موجودة يسقط الجد ويجب النفقة عليها وعلى  
الاخ اثلاثا عملا بنص كتاب الامام محمد المتقدم ذكره ثم يجعل كل النفقة على المؤسر  
وهو الاخ المذكور عملا بالاصل السابق وأما جعل الام كالمعدومة اضلاع كونها لا تحرز  
الابعض الميراث وإذا جعلت كذلك يكون كما اذا كان للصغار المذكورين أخ وجد أبو

١٢٨٢

١٢٨٢

جادي الثانية

أم فقط فتكون نفقتهم على الجد اعتبارا الجزئية لا الارث كما هو الحكم فيما اذا اجتمع  
لهم عم وابو أم فان النفقة على أبي الام لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة  
في الارث فيمنعنا من ذلك الاعتبار ما تقدم ايضاحه من الاصل المنقول عن الخانية  
وعبرها وبما تقرره نفقة في حادثة السؤال على الاخ لا بخاصة دون الام  
لعمري ودون الجد لام لسقوطه بوجود الام ودون العم بالاولى لبعدها وعدم ارثها هذا  
ما ظهر لي في جواب هذا السؤال والمجد لله ذي الجلال والله تعالى اعلم بالصواب (سئل)  
في رجل غاب وترك بنته الصغيرة الفقيرة بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس  
النفقة وله أخ حاضر مؤسر فما الحكم (اجاب) اذا لم يكن لابي الصغيرة المذكورة مال  
حاضر ينفق عليها منه ولم يوجد لها من يقدم على عمها المؤسر المذكور من المؤسرين كالام  
المؤسرة يؤثر عمها بالاتفاق عليها ويجبر على ذلك ليرجع بما ينفق على أبيها اذا حضر أفاده  
في شرح التنوير ورد المختار وتنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امرأة ودخل بها وعاشر هامة من السنين والآن تضررت من معاشرته أهله وتريد ان  
تسكن في مكان شرعي خال عن أهله وأهلها وينفق عليها بالمعروف أو يقر لها نفقة  
بقدر حالها فهل تجب لذلك واذا امتنع الزوج عن ذلك يجبره الحاكم الشرعي على ما ذكر  
ويجبر أيضا على نفقة اولاده الصغار منها وليس له الامتناع عن ذلك والحال ما ذكر  
(اجاب) على الزوج ان يسكن زوجته مسكنا شرعيا خاليا عن أهله وان ينفق عليها ويجبر  
على النفقة ان امتنع بدون وجه شرعي كما يؤمر بالانفاق على اولاده الصغار الذين لا مال  
لهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فقير على امرأة برشيد ثم أحضرها الى مصر ودخل بها ثم  
توجهت الى بلدها محل العقد باذنه فاراد الزوج احضارها الى محل الدخول بها فامتنعت  
فهل ليس له جبرها على ذلك وللحاكم الشرعي ان يقرر عليه النفقة (اجاب) لا تجبر  
الزوجة على السفر مع زوجها مسافة القصير من بلد العقد وان امتنعت من ذلك لا تعد  
ناشرة فله النفقة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج وله المراهق  
بنات مراهقة مطيعة للوطء ورعا بلغت الآن وكذا الزوج فدخل بها واقامت معه في منزل  
والده مدة وهو في عيال ابيه قائم بأشغال ابيه قادر على الكسب وأبوه من وجوه البلد  
ومقتدر وبعد ذلك أرسلها الولد الى منزل والدتها ومنع النفقة عنها والسكنى فهل يلزم  
الولد النفقة والسكنى والقاضي ان يقرر نفقة لها على زوجها لا نفقة بحالهما ويؤمر أبوه ان  
يسكنها مسكنا شرعيا ان لم يتفق بلوغه ويؤمر هو ان يسكنها بالبلغ عاقل (اجاب) نعم  
يجب على الزوج المذكور نفقة زوجته ولو كان صغيرا حيث كانت مطيعة للوطء ولو لم  
تبلغ وعليه اسكانها مسكنا شرعيا ويقرر القاضي عليه ذلك بحضرة أبيه ان لم يكن بالغ  
وعلى الاب ان يدفعه في حرفة ليتكسب منها وينفق على زوجته حيث لم تكن ناشرة وان  
لم يكن له مال يستدين الاب عليه في نفقة زوجته ليرجع بذلك عليه اذا أيسر اذا لم يتحصل

١٢٨٢

رمضان

ذي القعدة

ربيع الثاني

١٢٨٣

٢٨  
مطلب اذا لم يكن  
للزوج الصغير مال  
يستدين الاب عليه  
لنفقة زوجته ثم يرجع  
عليه اذا أيسر



شيء من كسبه قال في الحائنة وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أسير اه وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة قال الرملي ومثله في الزيلعي وكثير من السكتب أفاده في رد المحتار من النفقة وانظر هذا مع ما ذكره فيما كتبه على فروع الدر من النفقة بعد حمله وجوب نفقة زوجة الغائب على أبيه على أنه يؤمر بالانفاق عليها ليرجع بها على الابن إذا حضر حيث قال لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض لها القاضي النفقة على زوجها وأما بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة بنتها منه الصغيرة في مدة وهي معسرة فقيرة فهل يكون لها أن تطالبه بنفقة بنتها ويفرضها عليه القاضي جبراً عليه (اجاب) إذا تحقق إحصاء الرام يكون لها مطالبة الأب بنفقة بنتها وتكون النفقة ديناً عليها في المدة المخالعة عليها يرجع بها عليها إذا أسيرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة منهها ابوها عنه وطاوعت أباهما في ذلك وخرجت عن طاعة زوجها ونشرت منه في بيت أبيها فهل يكون نشوزها معصية لا تقرر عليه وتجبر على طاعته شرعاً وإذا طاوعت زوجها وترك النشوز تكون مؤنتها ونفقتها من مسكن وغيره على حسب حالهما ولا نفقة لها ولا كسوة مادامت ناشزة وليس لأبيها ولا لغيره منه عن زوجته الآخر بين حيث كانت كل منهن بمسكن ومؤنة وحدها وكان يسدل بينهما شرعاً (اجاب) نعم النشوز معصية فلا تقرر عليه الزوجة فإذا رجعت إلى طاعة زوجها لها النفقة عليه بقدر حالهما فلا نفقة لها حال النشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج ومسكنه الشرعي بغير حق وليس لأبي الزوجة ولا لغيره منع الزوج عن التوجه لزوجه الآخر بين والحال هذه بدون وجه شرعي إذا قسم بين الزوجات فرض والمنع من فرائض الله اسم كبير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان يملك جارية بيضاء واستولدها فولدت بنتاً ثم تجزعت عنها ثم بعد أن ماتت بنتها من سيدتها تزوجت بغيره ثم طلقها الزوج الأجنبي بعد الدخول عدة تزويد على ستة أشهر والآن تريد الزام معتقها المذكور بنفقتها بدون سبب موجب لذلك مع أنه أخلى سبيلها ولم يستخدمها فهل والحال هذه لا يلزمه ذلك شرعاً ولا يجب عليه نفقتها (اجاب) ليس للعتقة المذكورة الزام معتقها بنفقتها والحال ما ذكر بدون سبب موجب للنفقة عليه لها من زوجية أو قرابة أو ملك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة من أهل مصر سافرت مع أهلها إلى جهة فوق مسافة القصر وتزوجت في تلك الجهة برجل وعقد عليها ودخل بها فيها وعاشرهما مدة من السنين ورزقت منه بولاد ثم طلقها الزوج المذكور في تلك البلدة وبعد انقضاء عدتها فيها قد فرض لها كل يوم نفقة لا ولادها القصر وذلك على يد الحاكم الشرعي ثم رجعت إلى مصرها بأولادها وأقامت فيها مدة من الشهور حتى تحمد لها قدر معلوم من الدراهم ثم سافرت إلى بلد الزوج وطالبته بالمبلغ المذكور فامتنع من ذلك

متعللاً

٧  
مطلب خالعت على نفقة الصغيرة وهي فقيرة لها المطالبة بنفقتها ويرجع بها عليها إذا أسيرت

رمضان

٩

٢٤

متعللاً بانها لم تكن مقيمة عنده في بلده فهل والحال هذه يجبر الزوج المذكور على دفع النفقة المتجمدة المذكورة لها ولا تسقط بمضي المدة المذكورة حيث كان هو مسيراً ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) نفقة الاولاد الصغار إذا لم تستدنها الام باذن الأب أو القاضي بعد فرضها إذا مضى عليها شهر فأكثر وقع اختلاف في سقوطها بمضي المدة المذكورة والذي عليه الاكثر سقوطها بذلك وجرى الزيلعي وأقره في البحر والنهر وتبعه العلائي في شرح التنوير على عدمه ونقل في رد المحتار ما يفيد ترجيح الاول بخلاف أجرة حضانتهم فلا قائل بسقوطها بمضي المدة لكونها مسقطاً على الأب نظير تربية أولاده القصر وأما السفر بالصغار من بلد الأب إلى بلدة أخرى بينهما تفاوت ولم تكن الأخرى وطناً للام قد وقع العقد فيها كما هنا بدون إذن وإن كانت ممنوعة منه وللاب منعها من ذلك فلا يترتب على مجرد سقوط نفقة الاولاد وأجرة حضانتهم كما في فتاوى قارئ الهداية حيث قال سئل إذا طلق الرجل زوجته وله منها صغير فقير فرض له فرضاً وأذن لأمه في الاقتراض والانفاق عليه ثم سافرت مدة بغير إذن مطلقها ثم حضرت وطالبت بما أنفقته اجاب يستحق الفرض مقيمة كانت أو مسافرة باذن أو بغير إذن ولا تسقط بذلك نفقة الصغير وأجرة حضانتها اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وأقام بها مدة مع أهله ولم يزلها مسكناً منفرداً بغير أهله وعلقه ثم بعد ذلك امتنعت من الإقامة مع أهله وطلبت منه منزلاً شرعياً تقسم فيه معه خالها عن أهله وأهلها فهل تجب لذلك وإن لم يكن هناك ضرر من أهله فإذا امتنع الزوج عن إحضار المنزل المذكور وأقامت في منزل والدها حتى يحضر لها المنزل لا تكون ناشزة وهل القاضي حيث لم تكن ناشزة أن يفرض لها نفقة عليه وهي في منزل والدها حتى يحضر لها المنزل المذكور (اجاب) يجب على الزوج إسكان زوجته مسكناً شرعياً وهو الخالي عن أهله وأهلها فلا يكون المسكن الذي فيه أهله شرعياً حيث لم تكن منفردة فيه بمرافق وعلق على حدة ويأمنها من السكني فيما ذكر لا تعد ناشزة ولو لم يتحقق الضرر منهم مع الاختلاط فتجب لها النفقة مع امتناعها من السكني معهم على هذا الوجه ولو مكنت في بيت أهلها في فرضها القاضي لأن امتناعها بحق والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من أبيها بمداق معلوم ودفع لها ما تعرفه تجليه من المهر وعاشرهما مدة حتى جلت منه ثم بعد ذلك حصل بينه وبينها مشاجرة وتنازع حتى نفرها من معاشرتهما وذهبت إلى بيت أهلها فأهلها وتركتها في بيت أهلها مدة أشهر من غير اتفاق أيها أهلها إذا وقعت إلى القاضي وطلبت منه أن يأكل معه بنفقة يفرضها القاضي عليه لها لكونها علمت منه أنه يقترع عليها ومقصر في حقها في امر الانفاق وأن يسكنها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها تجب لذلك وإذا امتنع يفرض لها القاضي ذلك من غير رضاه (اجاب) فرض القاضي النفقة للزوجة مع عدم النشوز ومع حصوره مشروطاً بمأمور أحدها طالب الزوجة ذلك من القاضي وإن يظهر للقاضي مظهراً في الانفاق

٢٥ ١٢٨٣

مطلب تستحق الام المفروض للاولاد وأجرة الحضانة مقيمة كانت أو مسافرة باذن أو بغيره

ذى القعدة

٧ ١٢٨٣

مطلب تستحق النفقة بالامتناع عن السكني مع أهله ولو لم تتضرر وهي في بيت أهلها

١٢ ١٢٨٣

مطلب في شروط تقرير القاضي النفقة على الزوج



عليها وان لا يكون للزوج مائدة بحيث يمكنها ان تتناول من طعامه كفايتها فاذا وجدت الشروط المذكورة يفرضها القاضي عليه اما اصنافا او يقوم الاصناف الكافية لها بقدر حالها بالدرهم ويأمره بدفع الدرهم التي هي قيمة الاصناف اليها بعد التقدير بها وكذا يجب لها على زوجها ان يسكنها مسكنها شرعا خاليا عن اهلها واهلها بقدر حالها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل ورزقت منه بولد فزعت امرها الى القاضي تطلب من زوجها ان يسكنها مسكنها شرعا على قدر حالها وهما من اوساط الناس ففرض عليه قدر من النقود لا يكفي نفقتها بل فيه نقص فاحش عن الكفاية مع النظر لحالهما واسعار بلدتهما فهل اذا ظهر خطأ القاضي في تقدير هذه النفقة يكون ما قدره فيه نقص فاحش عن الكفاية على الوجه المستطور يفرض لها القاضي ما يكفيها بحسب حالهما على حسب سعر البلد في هذا الزمان ولا عبرة بما صدر أولا حيث كان فيه نقص فاحش عن الكفاية بحسب قيمة الطعام في زمن التقدير (اجاب) كيفية تقدير القاضي النفقة للزوجة ما ذكره في حواشي الدر عن البحر من انه ينبغي للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البلد وينظر ما يكفيها بحسب عرف تلك البلدة ويقوم الاصناف بالدرهم ثم يقدر بالدرهم كافي المحيط اما باعتبار حاله او باعتبار حالهما كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض لها اصنافا وان شاء قومتها وفرض لها بالقيمة اهـ فحيث كان التقدير بالدرهم هو بالنظر في سعر الطعام الذي تحتاجه على حسب حالهما بقدر الكفاية وكان هذا القدر لا يفي بتمن ما تحتاجه على هذا الوجه لا يكون معتبرا حيث ظهر خطؤه فقد صرحوا بان القاضي اذا ظهر له الخطأ في التقدير يردو بان تصرف القاضي مقيدا بالعدل فلا ينفذ مع التعبد الفاحش وفي تنقيح الحامدية سئل في رجل فرض عليه القاضي لولديه الصغيرين نفقة فوق القدر المعروف وفوق ما يكفيهما بكثير ثم ظهر امره للقاضي واخبره جماعة بفقره مخط عنه جانبوا باني قدر ما يكفيهما بالمعروف فهل يكون الخطأ صحيحا الجواب نعم ثم ينظر ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة يسيرة فهي عفوهي ما يدخل تحت تقدير القدرين وان كانت لا تدخل طرحت عنه وان كان المصالح عليه اقل بان كان لا يكفيهم بزيادة الى مقدار كفايتهم بحراهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واسكنها في مسكنه اللائق به وبها واقامت معه مدة وهي تتناول من الطعام والشراب الموجود بالمسكن المذكور الذي تحت يدها والزوج المذكور ياكل من الطعام المذكور ومن يدها ثم بعد مدة اساءت ادبها في حق الزوج وخرجت من منزلها بغير اذنه عاصية له الى بيت ابيها فطلبها زوجها لاطاعته فابت وطلبت تقرير نفقة عليه عند القاضي فاصدته بذلك الاضرار والتعنت بالزوج والحال ان الطعام والشراب وجميع اللوازم بمنزل الزوج تحت يدها بحيث يمكنها ان تتناول من ذلك في كل وقت ولم يكن الزوج المذكور مانعا عنها شيئا من ذلك وطلبت منه ايضا ان يأتيها بكسوة وائتة على

١٣  
١٢٨٣  
مطالب في كيفية  
تقدير القاضي النفقة

ما عند هامن السكساوى التي اتى بها الزوج التي بعضها جديدا لم يلبس والبعض قد لبس ولم يتغير وباق به الاستفاد مدة طويلة ولم يحضر على ما عند هامن السكسوة مدة من الزمان فهل حيث كان الامر كذا كرا لا تجب لفرض النفقة ولا يجبر الزوج على الاتيان لها بكسوة زائدة على ما عند هامن على هذا الوجه وتجبر على طاعة زوجها ويكون الزوج تعزيرها على ما حصل منها من اساءة الادب وقلة الحياء التي لا تليق به (اجاب) نعم لا تجب الزوجة لما طلبت من تقرير نفقة على زوجها المذكور حيث كان ذاتا مائة يمكنها ان تتناول من طعامه وشرابه ما هو كاف لثقتها اللائقة بحالهما اذ من شرط فرضها عدم ذلك كالا يكون لها مطالبة بكسوة اخرى مع اتيانها لها بما ذكر من الكسوة ولم يحضر على ذلك مدة تستحق فيها كسوة اخرى وتجبر على طاعة زوجها القائم بحقوقها وملازمة مسكنه الشرعي حيث اوقاها بالمحل وله تعزيرها على فعلها معه ما يوجب تعزيره لها شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في المحروسة من ابياها بصدائق معلوم ودخل عليها فيها وهي لها مسكنها شرعا واسكنها فيه وجعل على نفسه كل يوم قدر درهم معلوم من الدرهم نفقة لها وكتب لها بذلك ورقة مدموغة ودفع لها بعض النفقة ثم انه ترتب لها بدمته مبلغ معلوم من هذه النفقة لمدة اشهر مضت فطلبته منه فامتنع من دفعها متعللا بانها طلبها من ابياها على ان يقيم بها في بلدته محل معاشه التي بينها وبين مصر مسافة القصر فلم يمكنه ابوها من ذلك فهل يؤمر بدفع ما ترتب لها من النفقة المذكورة ولا عبرة بدعواه ولا تجبر على النقلة معه الى بلدته المذكورة ولا تكون بالامتناع من السفر معه الى بلدته المذكورة ناشرة ويلزمه الاتفاق عليها ودفع اجرة المسكن الذي هيأه لها والحال هذه افيدوا الجواب (اجاب) نعم يؤمر الزوج بدفع ما ترتب عليه من دين النفقة التي رتبها على نفسه لزوجته المدة الماضية اذ لم تكن ناشرة ولا بعد بالامتناع عن السفر مسافة القصر كذلك اذا تجبر على الانتقال الى ما ذكره يؤمر بالاتفاق عليها والحال هذه وعليه اجرة المسكن لربيه بحسب ما تراضيا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل من محلة الى محلة اخرى وترك زوجته ولم يترك لها نفقة ولم تقدر عليه لا بقضاء ولا برضا وغاب مدة فارادت الزوجة محاسبة زوجها على نفقة المدة الماضية عن كل يوم مقدار معين على قدر حالهما فهل والحال هذه لا يجب على الزوج لزوجه نفقة المدة الماضية اذا طال المدة حيث لم تقدر عليه لا بقضاء ولا برضا وكانت مدة غيبته زيادة عن شهر افيدوا الجواب (اجاب) نفقة الزوجة لا تصير ديناً الا بالقضاء او الرضا فاذا لم تقرض ومضى شهر فاكتر لا تجب لما مضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته واخرجها الى دار والدها واقامت بها الى حين وضع حملها منه وهي على عصمة فطالبت زوجها بمسكن شرعي وكسوة ونفقة فهل لها ذلك ويجبر الرجل على ذلك حيث كانت مسلمة نفسها اليه غير ناشرة افيدوا الجواب (اجاب) يجب على الزوج المذكور

ذى الحجة

١٨

ربيع الثاني

٢١

رجب

٢١



الاتفاق على الزوجة المذكورة واسكانها مسكنها شرعيا والجمال ماذكر بالسؤال واذا امتنع يجبر على ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وفرض لها على نفسه نفقة عدة بضاكل منها واختياره ونصت مدة ولم يدفع لها ما عليه من النفقة التي استحققتها تلك المدة التي مضت فهل يكون ملزوما بدفع ما عليه من النفقة حيث كان تقرير النفقة المذكورة بضاكل منها واختياره ولم تنقض العدة (اجاب) نعم يلزم المطلق المذكور بما قدره على نفسه من نفقة عدة مطلقة لما مضى ويجبر على دفع ذلك لها والجمال ماذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارادة من محافظة مصر مؤرخه ٣ محرم سنة ١٢٨٧ مضمونها تقدم عرض لهذا الطرف من امرأة تسمى سيدة بنت احمد سراية الزيات بأن زوجها المذکور حسنا أفندي زاهدا تركها هي وبناتها منه الثلاث واقام بجبهة اطيانه بديرية بني سويف وبأنه تقدم طلبه وبواسطة محكمة مصر تقرير عليه يوميا ثمانية قروش نفقة وتلمس حصولها على ما تقرره وبالتحرير للمديرية بني سويف ورد منها الافادة أن المذکور اجاب ان قول المرأة بأنه مقرر لها ثمانية قروش يوميا مخالف للشريعة لعدم رضاها بالتوجه والاقامة معه بتلك الجهة ولهذا كون أصل العقد عليها كان بمحكمة بني سويف بروم الاستقضاء عن ذلك وحيث بالتحرير لمحكمة مصر بقصد ورود الافادة عن معلوماتها في ذلك قد وردت الافادة رقم ٧ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ بأنه صار نسخ صورة ما صار بين الحرمة المذكورة وزوجها بمرقة الشيخ حسين الحفناوي كاتب الدعوى فبناء عليه اقتضى تحريره لمخبركم لكي ترد الافادة اللازمة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) قد صار مطالعة صورة الدعوى الموجودة ضمن أوراق هذه القضية المطلوب فيها تقرير النفقة من الزوجة المذكورة طاولا ولبناها مع امتناعها عن السفر معه من مصر الى محل اقامته بكموم الرمن بديرية بني سويف بناء على كون المسافة مسافة قصر مع اعترافه بذلك وصار تقريرها حسب الموضع بتلك الصورة والحكم الشرعي صحة التقرير المذکور على الوجه المستطور ولومع الامتناع عن السفر الى مسافة القصر اذا لا تجبر الزوجة على الانتقال معه لمثل ذلك وان كان الزوج المذکور ينزع الا في كون المسافة مسافة القصر حسب ما يستفاد من جوابه في المديرية ليكون الاقرار بجهة على المقر في عامل بموجبه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وخرجت من بيته بغير اذنه ومكثت في بيت والدها ثم دعاها زوجها لطاعته والرجوع الى بيته كما كانت امرار اقامت عندها فقبل بعد هذا من النشوز والقااضي جبرها على معاشرته الزوج المذکور ولا تقر على ذلك حيث قبضت منه مقدم الصداق ولا يلزم الزوج نفقة المدة مكثت في بيت والدها ولو مدة طويلة (اجاب) خروج الزوجة من مسكن زوجها الشرعي الخالي عن اهلهما بلا وجه شرعي بدون اذنه نشوز وهو معصية فلا تقر الزوجة عليه بل تؤمر بطاعة زوجها ولزوم مسكنه حيث لا مانع ولا تستحق النفقة مادامت ناشزة والا

فلها النفقة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة من اهالي دمياط واقام معها في بلد هامة يسيرة ثم انتقل بها من دمياط الى دمنهور البعيدة واقامت معه هناك مدة ثمانية أشهر ثم استأذنت زوجها في زيارة ابويها بدمياط فأذن لها وسافرت مع محرم لها ثم بعد سفرها الى بلد هاتزوج عليها امرأته من اهالي دمنهور ولما بلغها خبر زواجه عليها امتنعت من العود له ثانيا لكونها لا تأمن على نفسها من ضررها في الغربة فهل اذا طلبها زوجها لقيم معه هناك وامتنعت هي من السفر لكون المسافة من دمياط الى دمنهور فوق مسافة القصر ورغبت الاقامة بدمياط تجاب لذلك ولا تجبر على السفر معه ولا بعد امتناعها من السفر نشوزا أم لا واذا كان امتناعها من السفر معه لا يعد نشوزا والجمال ماذكر فهل لها وهي في بلد هامة مطالبة زوجها بالنفقة والمسكن اللائقين بحالها لكونها مخدرة ولما اخذ ضامن بذلك أم لا واذا كان لها مطالبة بالنفقة والمسكن ببلد هامة امتنع الزوج من الاتفاق عليها ومن سكنها ببلد هامة فهل للحاكم الشرعي جبره وجبسه على ذلك أو على مفارقتها بالطلاق في هذه الحالة أم كيف الحكم (اجاب) نعم تجاب للاقامة في بلد هامة ولا تجبر على السفر معه الى تلك البلدة والحال هذه ولا بعد امتناعها من ذلك نشوزا ولما مطالبة زوجها بمسكن شرعي وبالاتفاق عليها بقدر طاعتها واذا امتنع من الاتفاق عليها مع وجوبه يجس ان كان موسرا بعد ظهور عدم اتفائه كما يجبس مع اليسار لدفع نفقتها المفروضة أو المتراضى عليها لمدة ماضية لو امتنع من ايصالها اليها مع عدم السقوط ولما اخذ مكفيل بها مع غيبته استجسا ناو عليه الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارادة من محافظة مصر مؤرخه ١٠ راسنة ١٢٨٧ مضمونها متعلق بمادة التشكي الواقع من الحرمة سيد مبن احمد سراية الزيات في شأن النفقة المقررة على زوجها حسن أفندي زاهدا المطلبية تحصيلها منه السابق ورود افادة حضرته عن هذا الخصوص في ٥ محرم سنة ١٢٨٧ المسطرة في باب النفقة من هذه الفتاوى في هذا التاريخ وتحرر لمديرية بني سويف بمالزم لاجل الحصول على مطلوبها فوردت افادة المديرية في ٣ الجاري بما يغيد عدم اخراج الافندي المذکور لانه لم يكن متطلبا الاستقضاء عن مسافة القصر بل مقصوده الاستقضاء عما اذا كانت الزوجة تجبر على التوجه لمحل عقد هامة أم لا ولذا تروم المديرية الاستقضاء عن ذلك من حضرته كم (اجاب) لا يتوب على مجرد كون المحل الذي يريد الزوج نقل زوجته اليه هو محل العقد عليها جبرها على الانتقال اليه بحيث لو امتنعت من ذلك تعدناشرة بل محل العقد وغيره سواء في الحكم واغا المدار في وجوب جبرها وعدمه على كون ما يريد انتقالها اليه بعيدا مسافة القصر أو قريباً دون ذلك بعد أن لم تكن ناشزة وقد افندنا الحكم سابقا عن ذلك في جوابنا الاول المسطر في باب النفقة بتاريخ محرم من هذه الفتاوى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وارادة من بيت مال مصر في ٢٣ جاسنة ١٢٨٧ مضمونها توجد نفقة جزئية في صندوق

١٦  
مطلب للزوجة اخذ  
كفيل بالنفقة مع غيبة  
الزوج

ربيع الاول

١٢٨٧

١٢٨٧



الايتام باسماء قصر أربابها المستخرجة بطريق الدور الشرعي لا تسكن في قوتهم الضروري  
وليس لهم امر ادمن الخراج فهل يسوغ صرف شيء من ثقتهم الاصلية التي آلت اليهم  
بطريق الوراثة الشرعية من مورثهم حيث تحقق عدم كفاية الارباح المذكورة  
ويكون الصرف لام القاصر اذا كان في حضانتها ولا ينظر لتصدق الوصي على ذلك  
حاضرا كان أو غائبا فالقصور افادة الحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) لام القاصر  
الذي هو في حضانتها ان تملك الوصية الشرعي بكفايته من الثقة من ماله الموجود سواء  
كان رجحا أو رأس مال فلو لم يكن الرجح كافيها لم يأخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي  
قبض ذلك المقدار من هو في جهته ودفعه لام الصغير أو امر من بيده المال بدفعه اليها فان  
لم يكن الوصي موجودا يفرض القاضي ذلك في مال الصغير ويأمر من بيده المال بدفعه  
اليها منعا للضرر عنه حيث كان من بيده المال مقرا بالمال وبالصغير والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة من بيت مال مصر في ٣ رجب سنة ٨٧ مضمونها ما ورد جواب الحكم الشرعي  
من فضيلتكم بان لام القاصر الذي هو في حضانتها مطالبة الوصي الشرعي بكفاية القاصر  
من الثقة ولو لم يكن الرجح كافيها لم يأخذ ما يكفي من رأس المال وللوصي قبضه ودفعه لها  
أو امر من بيده المال بالصرف اليها ان كان حاضرا وان كان غائبا يفرض القاضي ذلك  
من مال الصغير الى آخر ما ذكر وسبق قيده قبل هذا في هذه الفتاوى بتاريخ غاية جادى  
الاولى سنة ٨٧ والحال انه صار استحضار الوصي وسئل عن ذلك فاجاب بعدم التسليم في  
الصرف لام القاصر من المال وذكر في اجابته اما ان تسلم القاصر الذي هو في حضانتها اليه  
ويجوز الصرف عليه تبرعاً منه واما ان ترضى برباح ماله البالغ قدرها خمسة وعشرين قرشا  
صاغافى كل شهر فهل يجبر الوصي على الصرف من رأس المال شرعا اذا كانت الارباح  
لا تسكن ولا يعتبر رضاه وقبوله أم كيف ولذا اقتضى ترقية فضيلتكم لترد افادة الحكم  
الشرعي لاجل اعتماده والاجراء بموجبه مع تقدير ما يجب صرفه لام القاصر اذا كان في  
حضانتها باعتبار اليوم الواحد (اجاب) ذكر في رد المختار من الحضانة انه لو كان الاب  
حيا وطلبت الام الثقة من مال الولد وأراد الاب تربيته عنده بمال نفسه لا يسقط حق  
الام مع ان الاب أشفق من الاجنبية نعم لو كان للاب أم أو أخت عنده تحصن الولد بمجانا  
ولا يرضى من هو أحق منها الاب بالاجرة فلها ان تربيته عنده الاب وهذه تقع كثيرا انتهى  
فيؤخذ من هذه العبارة ان الولد المذكور يسكن عند أمه وتقرض ثقته في ماله بالمعروف  
بلا زيادة على كفايته وهذا غير معين شرعا بل بحسب حاله وقدر ماله ولا يسقط حضانة  
الام بطلب وصية أخذه من أمه وتربيته بمجانا من مال نفسه لافرق بين كون الوصي  
أجنبيا من الصغير أو عاصبا كالم اذا الاب مقدم على غيره من العصبات ومع ذلك لا يسقط  
حق الام للاب بذلك فغيره من العصبة بالاولى بناء على ما سبق نقله عن رد المختار والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر في ٤ جاسنة ٨٨ مضمونها

١٢٨٧

٣٠

١٢٨٧

رجب

فيما

فيما تقدم عرض لهذا الطرف من المرأة عديلة بأن زوجها المدعو حسنا حسينا أفندى  
تعين كاتبة مدونة قوله وتوجه وتركها هي وأولادها منه بدون ترتيب ثقة لمصر وفهم  
ولما تحرر لديوان الاوقاف بالزم على ما عرض من المرأة المذكورة وردت افادة الاوقاف  
المؤرخة ٢٤ واسنة ٨٨ بناء على ما أجيب به من الافندى المذكور الذي يفهمه  
للرأة المذكورة بواسطة أخيها اعطيت منها اجابة تلتبس فيها احوال المادة على حضرتكم  
لينظر فيما يقتضيه الحكم الشرعي وبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم تؤمل ورود  
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يجب على الزوج المذكور الاتفاق  
على زوجته وولده القاصر من منها الذين في حضانتها حيث لم تكن ناشرة ولا تجبر على  
السفر من مصر التي هي بلدتها ومحل العقد عليها الى جهة قوله لبعدها عما ذكر فوق  
مسافة القصر ولا تعد بالامتناع عن ذلك ناشرة وللحكم الشرعي تقرير الثقة عليه لها  
ولولديها مع غيبته بشروطه على المفتي به والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من  
المالية بتاريخ جادى الاولى سنة ١٢٨٨ مضمونها في شهر شوال سنة ٨٦ تقدم لديوان  
المالية عرض من امرأة تدعى مبروكة بأن زوجها المسمى يوسف الشطريني المستخدم  
بوابور غرة ١٥ بحجة المخروطوم توجه لتلك الجهة في سنة ٧٩ وتركها بدون ان يرتب  
لها معاشا والتمست مخاطبة السودان بأنه اما ان يرتب لها جانب معاش من استحقاقه واما  
ان يرسل لها ورقة طلاقها ليعيا على معاشها ولما تحرر للحكم كمدار ينعن استجواب  
زوجها المذكور عن ذلك وردت افادتها بناء على ما أجابه من ان استحقاقه والحال هذه  
انما هو يكفي مصاريف نفسه الضرورية وان يريد توجيهها لغيره وان كان القصد  
طلاقها فيؤخذ منها جواب ببراءته ويرسل له وعند هذا يجري ما هو مطلوب ويتفهم  
المذكور ذلك رغبت طلاقها منه وحررت عايتها وثيقة باختم أشخاص بأنها ارات ذمة  
زوجها المذكور من مؤخر صداقها وغيره وأرسلت للحكم دار ينفالان وردت افادتها في  
١٩ ربيع الاول سنة ٨٨ بأن المذكور طعن في تلك الوثيقة بأوجه نظرت  
بالشرعية وأعطى له حق بموجب افادة قاضي السودان من تلاوة الافادة المرقومة هنا  
وجدت تتضمن انه لا يسوغ شرعا وقوع طلاق المذكور الا بحضور الوكيل الشرعي  
عنها ومعه اعلام شرعي وشهود الطريق أو وكيل من يختاره بالسودان على ما ذكر  
بموجب اعلام من محكمة مصر ومعه الشهود أيضا وحيث انه بحضور المذكور  
وتفهمها ما توضح اجابت بأن توجه الوكيل والشهود يلزم له مصروف جسم مع كونها  
ليست تملك قوتها الضروري فضلا عن استغراقها في الديون وانها ترغب اما ترتيب  
الثقة الكافية لتعيشها من قبل زوجها واما خلاصها لزم تحريره لحضرتكم وارسل  
الاوراق المتعلقة بهذه المادة تؤمل الاطلاع عليها والتكرم بافادة الحكم الشرعي في ذلك  
(اجاب) قد صار الاطلاع على هذه الافادة المشتملة على ما تضمنته أوراق هذه المادة

١٢٨٨

١٢٨٨

٨



وطلب الإفادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فيها والجواب عنه ان الذي ينبغي الآن هو ان  
يتحرر من المالية المحكمة مصر بتقرير نفقة شرعية للزوجة المذكورة على زوجها  
الغائب المذكور بطلبها حسبما تقتضيه أصول الشريعة الثمانية للمحكمة مقدار  
مرتبات الزوج المذكور لتجربى ملاحظة حال الزوج حين عند تقرير النفقة وترسل تلك  
الإفادة ومعها الزوجة المذكورة للمحكمة لاجراء المقتضى وباتهاء التقرير وورود الافادة  
من المحكمة عن مقدار ما يقر لها من النفقة على الزوج المذكور يصير جزء مقدار النفقة  
المقررة في المستقبل من استحقاق الزوج ويصرف لها مادامت مستحقة لذلك الا ان يرسل  
له أزواجه مقدار المستحق لها ويستمر ذلك الى ان يطلقها وتتضمن عدتها منه أو يموت  
أحدهما أو يصدر منها ابراء شرعي لزوجها عن النفقة في ضمن الطلاق أو الخلع ولا تجبر  
على ذلك ولا على السفر الى بلاد السودان ومع ذلك لو ابرأت زوجها عن مهرها المستحق  
لها أو ديون ثابتة لها عليه ابراء مطلقا غير معلق على الطلاق أو الخلع يصح ابراء الزوج  
لو طلقها بعد ذلك طلاقا ثانيا غير معلق على ذلك يقع الطلاق ولو حرر كل من الزوجين سنداً  
بما يصدر من قبله ما ذكره وأشهد كل منهما على نفسه بذلك يصح ويحل للزوجة ديناً  
بعد انقضاء عدتها التزوج بغيره كما ان الزوج تبرأ ذمته من ذلك في الواقع اما لو حصل  
التجاذف في شيء من ذلك يتوقف ثبوته على شهادة الشهود بوجهها الشرعي وأما سقوط  
نفقة العدة فلا يحصل الا اذا جعلت عوضاً في الخلع أو الطلاق وذلك بعد اقامة وكيل من  
قبلها على الوجه الذي يرغبه الزوج واقامة وكيل مفوض من قبله بالطلاق على الوجه  
الذي يتفقان عليه وحضور الوكيل المذكور باعلام وشهود من طرف الزوج المذكور  
الى محل الزوجة واجراء الصيغة المقتضاه بينهما وهذا امر زائد على ما يقتضى اجراءه الآن  
من تقدير النفقة لها على الوجه المتقدم ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته طلاق رجعية مسبوبة بمثلها في مجلس واحد وهي حامل منه ولها ولدان منه  
لم يبلغا سن الحضانة وتطلب منه نفقة لها ولأولادها ومسدن لها ولم يجاب لذلك  
ويؤمر الزوج بذلك كله بالامر اللائق بحال الزوجين فيما ذكره واذا طلب أن يسكنها  
هي وأولادها في بيت فيه اجاؤها وأهلها الذين يؤذونها بالقول والفعل من غير رضاها  
لا تجبر على ذلك ويؤمر باسكانها في بيت خال عن أهلها لا تقي بحالها حيث راجعها بعد  
الطلاقين المذكورين وهي في عدته الى الآن ولم تضع الحمل (اجاب) على الزوج  
المذكور نفقة الزوجة المذكورة بقدر حالها ونفقة أولاده منها المذكورين واسكانهم  
في مسكن شرعي خال عن أهلها وأهلها واذا تحقق الايذاء من أهلها في المسكن لا يكفي  
اسكانها في دار فيها من ذكر ولو في بيت منفرد منها له غلق ورافق والا كفي والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته ان يسكنها معه في مكان خال عن أهلها وأهلها  
وله دار مشتملة على مكان أسفل له غلق ومنافع على حدته ساكنة فيه أسسه وأخواته

ومكان علوى له غلق ومنافع على حدته أيضا ويريد ان يسكن فيه مع زوجته والحال ان  
أهل الزوج يؤذونها بالقول والفعل وتسبب صوتهم من أسفل المكان ويضارون بها ولا  
ترضى بالسكنى فيه فهل لا يجاب لذلك ولا تجبر على السكنى معه فيه أو تؤمر بالسكنى معه  
والحال هذه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها سوى طفله  
الذي لا ينهم الجاه وأهلها ومسكن من دار له غلق ورافق على حدته يكفيها اذا لم يكن  
في الدار من أقارب الزوج من يؤذيها فاذا تحقق الايذاء من الأقارب على الوجه المذكور  
في السؤال يكون لها طلب مسكن غيره والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلبت  
منه زوجته ان يسكن بها في مسكن شرعي لا يحصل لها منه وحشة ويكون بين قوم  
صالحين وتأمن فيه على نفسها وأهلها وخال عن أهلها وأهلها ورفعته الى الحاكم الشرعي  
وأمر بذلك حكم طلبها فرفض وامتنل ثم بعد أيام رجع الى الحاكم الشرعي وقال  
لا أسكن بها الا في بيتي الذي فيه أهلها اجاؤها والحال ان بيته لم يكن فيه غير أهلها اجاؤها  
واذا حصل منه أو منهم اضرار لها لا تجد من يشهد عليهم بذلك والمسكن الذي هيأه لها في  
بيته المذكور لم يكن فيه كنيف ولا مطبخ وغير تام المرافق فهل لا تجبر على السكنى  
فيه والحال هذه ويؤمر الزوج باسكانها معه في محل شرعي تام المرافق وخال عن أهلها  
وتجيب لمطالبته منه (اجاب) على الزوج اسكان زوجته مسكناً شرعياً خالياً عن أهلها  
وأهلها وبيت منفرد من دار له غلق ورافق على حدتها كفاها الحصول المقصود اذا لم  
يتحقق شرعا وجود من يؤذيها من أقارب الزوج أو الضرائر واذا لم يكن للمسكن الذي  
أعده الزوج المذكور كنيف ومطبخ على حدته لا يكفيها ولها ان تطالبه بغيره والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت بلغ سنها ثلاث سنين  
فخصنتها أمها وصارت في حضانتها حتى صار سنها عشر سنين ولم تطلب المرأة المذكورة  
من مطلقها المذكور نفقة ولم يقرر لها ولا لبيتها شيء ولم يتراضا على شيء تلك المدة ثم  
الآن أرادت المرأة المذكورة أخذ نفقة بنتها المذكورة للدة الماضية المذكورة فهل  
لا يجاب لذلك شرعا والحال هذه ولا يلزم المطلق المذكور لها شيء من ذلك وله أخذ البنت  
المذكورة من أمها حيث بلغت السن المذكور جبراً عليها (اجاب) ليس للام  
المذكور كورة مطالبة مطلقها بنفقة ابنتها منه عن تلك المدة حيث لم تكن مقررة من قبل  
القاضي ولا حصل عليها التراضي فتسقط المطالبة بها والحال هذه وللأب ضم ابنته اليه  
حيث بلغ سنها عشر سنين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة قرر لها القاضي نفقة معلومة على  
زوجها دفع اليها منها مبلغاً عن شهر وستة أيام فقامت في محل طاعته تلك المدة ثم خرجت  
عن طاعته وطلبها فامتنعت وأشهد عليها ثم رفع امرها الى ذلك القاضي في كم باسقاط  
نفقتها مادامت ناشرة واستمرت على ذلك مدة شهرين ثم أرادت جبر زوجها على أداء  
النفقة المذكورة ورفعت الامر الى القاضي فخر خطاباً للعاكم في ضمن تحصيل نفقة



الشهرين المذكورين من الزوج فهل والحال هذه تسقط نفقتها بخروجها عن طاعة  
وليس لأحد جبره على إعطائها نفقة الشهرين المذكورين حيث الحال ما ذكر (اجاب)  
إذا تحقق نشوز الزوجة وهو خروجها عن طاعة زوجها ومسكنها الشرعي بعد إبقاء محل  
صداقها بدون أدنى تسقط نفقتها المفروضة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك فلا يؤمر  
الزوج بإعطائها نفقة تلك المدة إذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
طلق زوجته وأعطاهام مؤخر صداقها ولم يفرض لها شيئاً على يد قاض ولم يتراضيا على شيء  
حتى مضت مدة تزيد على ستة أشهر فهل إذا طالبت به نفقة المدة الماضية لا تجب لذلك  
ولا يجبر الرجل المذكور على دفع شيء لها أم كيف الحال (اجاب) نعم لا تصير النفقة ديناً  
على الزوج المطلق بدون فرضها بالتراضي أو قضاء القاضى فتسقط بعض مثل تلك المدة  
ويؤمر بالاتفاق عليها في المستقبل إلى انتهاء عدها وتفر من عليه بقدر حالها حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمصر وهي من أهالي مصر وأقام  
معها في مدة ثم فرض على نفسه نفقة لها في كل شهر قدر ما معلوماً من الدراهم واشهد على  
نفسه بذلك بينة شرعية ثم سافر إلى بلدة تزيد على مسافة القصر وأراد أن يطلبها إلى البلدة  
المذكورة لتقيم فيها فهل لا يجب لذلك ولا تجبر على السفر إلى البلدة المذكورة حيث  
كانت فوق مسافة التصريح ويجب على الزوج المذكور النفقة الشرعية لها وهي مقيمة  
في مصر المذكورة التي تزوجها فيها ويجبر على دفع ما قدره لها على نفسه من الدراهم  
في المدة الماضية وما الحكم (اجاب) لا تجبر الزوجة المذكورة على السفر من مصرها  
التي تزوجت فيه إلى زوجها مسافة السفر على ما عليه العمل وتجب لها النفقة على زوجها  
مع الامتناع عن السفر المذكور إذا لم تسكن ناشرة ويؤمر بدفع ما قدره لها على نفسه من  
النفقة في المدة الماضية إذا لم يوجد ما يسقطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته  
من آخر قبض بمحل المهر بشمامه وأقامت بمنزل زوجها حتى ولدت ثم خرجت بغير إذنه  
وامتنعت من الإقامة معه متعللة بأنه فقير لا يقدر على الإنفاق عليها ويريد أبوها التفرق  
بينهما بسبب فقره فهل لا يفرض بينهما شرعاً وتفرض لها النفقة بحسب حاله وحالها وتجبر  
على الإقامة معه في مسكن خال عن أهله وأهلها ولا يلزمه إتيانها بمؤنسة وليس لأبويها  
الدخول عليها في كل يوم وللازوج منعهما عن القرار عند الزياره أفيدوا الجواب  
(اجاب) لا تفرق عندنا بين الزوجين بالخروج عن النفقة على فرض تحققه وتفرض لها  
بحسب حالهما وعليه إسكانها في مسكن لا تقدر على الخروج عن أهلهما وتؤمر بطاعته ولزوم  
مسكنه المذكور إذا كان قائماً بحقوقها الشرعية وليس له منع أبويها من الدخول عليها  
في كل جمعة بدون استقرار كما يكون لها زيارتها في كل جمعة مرة وفي لزوم المؤنسة  
والإتفاق على خادمها تفصيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له زوجة مدخول  
بها ومذفوع لها مائة درهم صداقها وهو قائم بحقوقها الشرعية وكان ساكناً معها في مسكنه

١٢٨٩

٢

١٢٨٩

٢٦

١٢٨٩

١٩

١٢٩٠

٥

صفر

مع زوجة أخرى فطلبت لدى القاضى فقرر عليه لها نفقة وأمره أن يسكنها في مسكن شرعي  
خال عن ضررها وأهله فامتثل لذلك وهما مسكنان شرعياً خالياً عن أهلها وأهل زوجها  
ولا إتياناً لهما وطالبها إلى الانتقال إلى ذلك المسكن فامتنعت بدون وجه شرعي وتريد أن  
يطلقها ويساعدها على ذلك زوج أمها فهل تجبر على الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي  
ولزوم طاعته والحال ما ذكر ولا يجبر على الطلاق أفيدوا الجواب (اجاب) نعم تجبر الزوجة  
المذكورة على طاعة زوجها المذكور ولزوم مسكنه الشرعي ولا تفرغ على النشوز لانه  
معه صفة ولا يجبر على طلاقها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فقير عاجز  
عن الكسب بسبب فقد بصره ولا مال له أصلاً ولا صنعة له أيضاً إلا أن بسبب فقد بصره  
والأرجل المذكور أب موسر غني من أغنياء المسلمين فهل إذا أثبت أن الأب المذكور  
موسر وغني يجب أن يتفق على ولده المذكور حيث أنه فقير عاجز عن الكسب كلياً  
(اجاب) تجب النفقة لولده الكبير العاجز عن الكسب كائن مطلقاً ومن أي من به  
مرض غرم من والمراد هنا من به ما يمنعه عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب  
مالاً يكفيه فعلى أبيه تكميل الكفاية كما في الدرر المختار من النفقة وهذا متفق عليه  
إذا كان الأب موسراً والله تعالى أعلم (سئل) في بنت لها مال امتنع أبوها من الإنفاق  
عليها من ماله لأجل ذلك فهل لا يجبر الأب على أن يتفق عليها من ماله والحال هذه  
(اجاب) لا يجبر الأب على الإنفاق على ابنته من ماله إذا كان لها مال تنفق على نفسها منه  
أدنى شرط لا يجب النفقة على الغير فقر المتفق عليه سوى الزوجة فلو فرضنا كانت النفقة في  
ماله والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بالنفقة مدة طويلة  
تزيد على إحدى عشرة سنة ولم يكن بينهما طراض على شيء تنفقه ولم يقض قاض عليه  
شيئاً كذلك والآن يطلبه وكيلها بنفقة المدة الماضية المذكورة فهل لا يجب لذلك وإذا  
أوقع الزوج طلاقها في زمن ماض وهو غائب على يد بينة شرعية ولم تعلم به حتى مضت  
مدة طويلة وثبت بالبينة وقت الطلاق تكون عدتها من وقت إيقاع الطلاق ولا يلزمه  
نفقة ما زاد على العدة (اجاب) لا تجب نفقة الزوجة لمدة طويلة ماضية بدون قضاء  
أو طراض عليها بل تسقط وإذا ثبت في وجهها أو وكيلها بالخصومة صدور طلاقها من  
زوجها في زمن ماض بالبينة الشرعية بتاريخ معلوم بأن طلقها على يد الشهود يحكم بقوعه  
من وقت الطلاق ولو لم تعلم به وتعتبر العدة من حين الطلاق حيث كان مشتهراً ولا  
تستحق نفقة ما زاد على العدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة وسأكن  
معها في مسكن شرعي وقائم بحقوقها الشرعية ولها والدته وأخوته يريدون أن يمشوا عندها  
في مسكن زوجها المذكور على وجه القرار لئلا يولوا بنهارا بدون إذن الزوج فهل حيث الحال  
ما ذكر ليس لهم أن يمشوا عندها عند الزوجة المذكورة بلارضوا الزوج ويكون لهم زيارتها  
بلا مكث (اجاب) نعم ليس لوالدة الزوجة والأخوة المذكورين الإقامة عند الزوجة في

١٢٩٠

٢

١٢٩٠

٢٨

١٢٩٠

١٨

١٢٩٠

١٨

١٢٩٠

١٨

ذى القعدة



مسكن زوجها بدون رضاه وله منهم من القرار عند هاتي مسكنه ولا مهاز يارتها في كل جمعة مرة ولا خواتها في كل سنة مرة على المختار بدون قرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة غنية لها مال وعقار اعترافاها عنه فنصب زوجها المذكور قريما شرعيا مدة وتحصل لها مبلغ دراهم عنده ثم عزل الزوج المذكور بحجة شرعية ونصب عليها خاله من طرف الشرع وبمخاسبة الزوج المعزول ظهر طرفه مبلغ دراهم معلومة فادعى الزوج المذكور انه لا يلزمه نفقة زوجته المذكورة لكونها غنية ومعنوية وانه يتفق عليها من مال نفسها الذي طرفه الى حين سداه مع ان زوجته المذكورة لم تمنع نفسها منه ولم تخرج عن طاعته ولا ان ساكنة ومقيمة في منزله فهل والحال ما ذكر لا يجاب لذلك ويلزم بنفقة زوجته مادامت في عصمة وطاعته ولا يلزمها نفقتهما من مالها ويجبر على دفعه لتولي عليها شرعا (اجاب) نفقة الزوجة واجبة على زوجها ولو صغير الا يقدر على الوطاء او فقير امسلة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة تطيق الوطاء او تستهي للوطاء فيما دون الفرج فقيرة او غنية مدخولها او لا او كانت رتقاء او قرناء او معنوية او مجنونة او كبيرة لا توطأ بحكم كبيرها اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق كما صرحوا به واذا كان قبل الزوج مال لزوجته المعنوية يؤمر بادائه الى وليها الشرعي حيث لا مانع وليس له انفاقه عليها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فغضبت عندها له اثم طلبته عند القاضي وقرر لها في نظير النفقة قدرا معلوما من الدراهم كل يوم وفي نظير الكسوة قدرا معلوما من الدراهم كل شهر وامر بانحلال منزل شرعي لها فالتزم بذلك واحلى لها منزلا شرعيا وارسل لها رجلين لاحضارها في ذلك المنزل فامتنعت فاشهد عليها انها ان لم تحضر في ذلك المنزل وتكون تحت طاعته لا نفقة لها فلم تمتثل واستمرت ناشزة نحو شهرين الى الان ثم الان تطالبه بما قدر لها في نظير النفقة والكسوة فهل والحال ما ذكر لا يلزمه ذلك لامتناعها من حمل طاعته بغير حق حيث دفع لها مجمل الصداق ام كيف الحال (اجاب) لا نفقة للزوجة المذكورة على زوجها والحال ما ذكر مادامت ناشزة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر مؤرخة ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٢ مضمونها ان انا على ما صدرت به مكتوبة سعادة كاتب ديوان الخديوي في شأن نفقة عثمان سنوات ومصاريف جهازه وعن كسوة فاطمة كريمة الحاج عثمان انا لتاجر الذي تركها بالاستانة المحررة للضبطية ووردت افادتها في ٢٤ الجاري ومعه اجابة عطاة من الحاج عثمان المذكور موضع فيها ان كريمة لم يرتب لها نفقة ولا مصرف من طرفه ولا من طرف القاضي وانها بلغت من السن نحو ثلاث عشرة سنة وشرعيا لا يكون له لزوم بمصر وفيها مادامت خارجة عن حيازته وانه فيما سبق حضرت كريمة المذكور كورة للحرسة ووالدتها غيب اخذها عنده لاجل تجهيزها وزواجها من طرفه فصار ضيقت والدتها واخذتها وسافرت بها الى الاستانة

بدون

بدون علمه ورغب التحرير لجهة الاقتضاء بتفهم والدتها عاذكر وبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكتمل افادته بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) علم ما بافادته المحافظة والجواب عن هذه المادة ان الاب لا يلزمه نفقة لمدة السنين الماضية حيث لم تكن مفروضة بالتراضي ولا بقضاء القاضي ولا مستدانة باذن شرعي اذا النفقة في مثل ذلك تسقط بمضي الزمان لانها مقدرة بالحاجة وقد انتهت بمضيها وان كان الاب المذكور يجب عليه شرعا الانفاق على بنته المذكورة اذا كانت فقيرة بحسب اللائق بحاله والكسوة من جملة النفقة ولا يلزم لها شرعا جهازا زائدا عن ذلك من ماله واذا انتهت مدة حضانتها يلوغ سنها تسع سنين فلا يبايل عليه ضمها اليه جبرا على امها لم يفظها فالام والحال هذه تؤمر بتسليمها الى ابيها والاب واجب عليه الانفاق عليها في المستقبل فيؤمر به سواء كانت عنده او عند غيره الا انه متى مضت مدة شهر فأكثر لا انفاق ولو كانت من مسئلة الناس تسقط نفقة ماضى اذا لم تكن مقدرة مستدانة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل موسر له ابن كبير عاجز عن الكسب ولا مال له وصار الاب المذكور يتفق عليه مدة من السنين ثم الان امتنع من الانفاق عليه فهل والحال هذه يلزم الاب المذكور بالانفاق على الولد المذكور واذا امتنع من ذلك يجبره الحاكم الشرعي عليها ام كيف (اجاب) تجب نفقة الابن الكبير الفقير العاجز عن الكسب بعين او زمانة كشغل على ابيه الموسر فاذا امتنع من الانفاق عليه والحال هذه اجبر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مصرية تزوجت برجل عقد عليها ودخل بها في مصرها واقامت معه مدة في مصر المذكور ثم سافر بها برضاها لجهة بعيدة فوق مسافة القصر واقامت معه فيها مدة ثم رجعت الى مصر بابا ذنهور رضاه واقامت فيها مدة ثم اراد ان ينقلها ثانيا الى البلدة البعيدة التي فوق مسافة القصر فامتنعت من ذلك فهل لا تجبر على السفر معه الى تلك البلدة ولا تعد ناشزة بامتناعها عن السفر معه وتستحق النفقة حيث كانت في طاعته (اجاب) لا تجبر الزوجة على السفر مع زوجها فوق مسافة القصر وبامتناعها من السفر المذكور لا تعد ناشزة وعليه اسكانها في مصرها والانفاق عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة بنسكاح صحيح نافذ شرعا مقيمة معه من مدة سنين فخرجت الان من بيته ومسكنه الشرعي ومحل طاعته بغير حق وطلبها الرجوع الى بيته فامتنعت وطلبت منه الطلاق فامتنع من طلاقها فهل والحال هذه لا يجبر الزوج المذكور على طلاق زوجته المذكورة وتؤمر بالرجوع الى بيته ومسكنه الشرعي مادام قائما بلوازمها الشرعية وقد اوفاهما المشروط بتجديده وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر الزوج المذكور على طلاق زوجته بل تؤمر بالرجوع الى مسكنه الشرعي وطاعته والحال ما ذكر اذا نشوز وهو الخروج عن طاعة الزوج بغير حق معصية والله تعالى اعلم (سئل) في عقارات موقوفة على اشخاص معلومين ومن جعلهم قاصر في حضانه اخيه وعلى الوقف



المذكور قيم فطلب الاخ المذكور من القسم المذكور الاتفاق على القاصر المذكور  
بقدر حاجته الضرورية من استحقاقه المتجدد تحت يده من ربيع الوقف المذكور فهل  
حيث كان القيم المذكور مقر ابا استحقاق القاصر فيما تحت يده وهو من جنس النفقة  
ولا مال له سواه ولم يكن له أب ولا جد ولا وصي والاخ المذكور أمين موضع لوضع الغلة  
تحت يده يرفع الامر للقاضي لاجل ان يقدر للقاصر المذكور ما يكفيه من ذلك الاستحقاق  
ويؤثر القيم يدفعه الى الاخ المذكور لينفق عليه بالمعروف حيث لا مال للقاصر سوى  
ما ذكره المحكم (اجاب) نعم لا يخفى البتة المذكور رفع الامر الى القاضي ليقدر له نفقة  
بالمعروف في استحقاقه المذكور الذي يد الناظر المقر به ويأمر القاضي الناظر بدفع  
ذلك الى الاخ المذكور لينفق عليه اخيه اذا كان الاخ امينا موضع لوضع الغلة في يده  
والحال ما ذكر في السؤال ويستفاد ذلك من الهندية من الفصل الرابع في الوقف على فقراء  
قرايت والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر في ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ مضمونها  
وردت افادة المالية مطلوبة بابها الاستفتاء من حضر تكم عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما  
هو واقع بين محمد افندي مرتضى المتخدم بمديرية التاكاوز ورجته بمصر وولده القاصر  
المقيم معها بكيفية ما يعلم محضر تكم من المطالعة وبناء عليه اقتضى تحرير محضر تكم  
لورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) قد فهم مضمون افادة  
المحافظة بناء على افادة المالية وباقي الاوراق والافادة عن هذه المادة ان الذي ينبع  
اجراؤه فيها هو الزام الزوج المذكور بنفقة العدة لزوجته المطلقة واحدة حسب  
المحرر بورقة الطلاق المرفوقة مع هذه الاوراق الى حين انتقضائها شرعا بثلاث خيض ان  
كانت من اهل الحيف وهي كفنة الزوجية ونفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها  
ما دام كذلك فاذا انتقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور ما دام قاصرا فقيرا واجرة  
حضانتها لها ما دام في حضانتها وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من المالية  
في ١٥ محرم سنة ٩٤ بافادة واردة منها مضمونها فهم من شرح حضر تكم ان محمدا  
افندي مرتضى الملازم المستخدم بالسودان ملزوم بنفقة العدة لزوجته المطلقة الى حين  
انتقضائها بثلاث خيض فاذا انتقضت عدتها يلزم بنفقة ولده منها ما دام قاصرا وحيث ان  
ماهية الملازم المذكور بالسودان مقدارها شهر يار بمائة وعشرون قرشا وكان  
المرتب منها ما تاتي قرش شهر بالادارة معاش زوجته وولده القاصر فبناء عليه اقتضى  
تحرير محضر تكم للافادة عن مقدار ما يلزم صرفه لنفقة الزوجة والولد القاصر في مدة  
الثلاثة شهور وما يلزم تقديره شهر بالنفقة الولد القاصر بعد انتضاء الثلاثة شهور  
لاجراء اللازم (اجاب) الذي تضمنته الافادة صادرة من هذا الطرف لمحافظة مصر  
في ٢١ ذي الحجة سنة ٩٤ المقيمة في باب النفقة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ هو  
ملزومية الزوج بنفقة العدة لزوجته المطلقة واحدة حسب المحرر بورقة الطلاق

١٢٩٣

١٢

ذى الحجة

١٢٩٣

٢١

محرم

١٢٩٤

١٦

المرفوقة

المرفوقة مع الاوراق الى حين انتقضائها شرعا بثلاث خيض ان كانت من اهل الحيف  
وهي كفنة الزوجية وملزومية ايضا بنفقة ولده منها القاصر الذي في حضانتها ما دام  
كذلك فاذا انتقضت عدتها يلزم بنفقة الولد المذكور ما دام قاصرا فقيرا واجرة  
حضانتها لها ما دام في حضانتها وهذا حيث لا مانع ونفقة الزوجة او المعتدة ليست  
مقدرة في الشرع بشئ مخصوص وانما هي واجبة بقدر الكفاية بحسب حال الزوجين  
يسارا واعسارا وتقدر بتراضي الزوجين او بفرض القاضي واذا كان للزوج مال عندها  
من جنس النفقة فلها ان تأخذ منه بقدر الكفاية وحيث كان الزوج المذكور قد ر  
لنفقة زوجته المذكورة بنفقة ولده منها فيما سبق ما تاتي قرش في كل شهر وكانا متراضين  
على ذلك فلا مانع من ابقاء ذلك على حاله لنفقة العدة من الطلاق الرجعي الى حين  
انتقضائها ونفقة الولد اذا نفقة العدة كفنة الزوجية كما تقدم ذكره حيث لم يوجد  
ما يوجب التوقيص او الزيادة فاذا انتقضت العدة بقدر شئ لنفقة الولد خاصة ولا جرة  
حضانتها بحسب اجر المثل ما دام في حضانتها فتراضيان على ذلك او يقدره القاضي ولا  
ينظر لمضي ثلاثة اشهر في حق انتضاء العدة ان كانت بالحيف اذ لا يعلم انتضاءها بذلك  
الا من الزوجة سواء كانت في شهرين او في ثلاثة او في اكثر والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تزوج امرأة من ذوى البيوت بشعر اسكندرية وعقد عليها في الثغر المرقوم ودخل  
بها بعد ان اوفاهام بمحل المهر وبعد الزفاف يريد اخرجها الى قرية بجوار كفر الدوار  
لم يكن بينها وبين اسكندرية مسافة قصر الا انها ليس فيها مسكن لا ثقبها مع كونه غير  
مأمون عليها ويريد ان يضاررها بالنقلة للقرية المذكورة فامتنعت من التوجه معه  
ان تلك القرية نظر لذلك فمهل اذا كان غير مأمون عليها وكانت من ذوى بيوت اهل  
اسكندرية ولم يكن في القرية المذكورة مسكن لا ثقبها وكان قصده من النقل اضرارها  
اذا جاءها وامتنعت من ذلك لا يعدها متناعها المذكور نشوزا منها وتستحق النفقة لها  
ولا ولادها انقصروا الحال ما ذكر حيث كانت مسافة نفسها اليه في مسكن يليق بها  
(اجاب) نعم لا يعدها متناعها من الانتقال الى القرية المذكورة لئلا يسكنها في مسكن غير  
لائق بها والحال ما ذكر بالسؤال نشوزا مسافة النفقة بل تجب نفقة عليها حيث سلمت  
نفسها اليه ليسكنها مسكنا شرعيا كما انه يجب عليه نفقة اولاده القصر منها اذا كانوا  
فقراء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرة بالنة ودفع لها ما تعرف تحمله من  
المهر ودخل بها ثم بعد ذلك نقلها الى بلدة فوق مسافة القصر ومكثت معه سنة فاكثرت  
بعد ذلك رجعت الى بلدها محل العقد والدخول مع زوجها المذكور وامتنعت من  
السفر الى بلده المذكور فهل والحال هذه لا تعدها متناعها من السفر الى بلده المذكور  
ناشرة وللحاكم الشرعي ان يقرر لها نفقة بقدر حاله او يجبر الزوج المذكور على ان يتقي  
عليها (اجاب) الذي عليه العمل انه لا يجبر الزوجة على الانتقال مع زوجها من بلد

١٢٩٤

١١

ذى القعدة

١٢٩٤

١٠



العقد مسافة السفر خافوتها فاذا امتنع من ذلك لا تعد ناشرة وتستحق عليه النفقة  
ويقررها عليه المحاكم الشرعية بقدر حالها حيث توفرت شروط التقرير ولم يوجد مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في قصر ثلاثة فقراء زوقين لا بينهم الفقير المعسر جذا من امرأة  
مطلقة من أبيهم فقيرة ولهم جد أبو أب موسر جذا من أرباب الأبرار من الأملاك وابنه  
أبو الولاد في عائلة أبيه ياكل ويشرب من مال أبيه ويستقدمه في أشغاله وجدا الولاد أبو  
أمهم كان يتفق عليهم من ماهيته حتى مات ولا عسار إلى الولاد الآن عن الاتفاق عليهم  
هل يأمر القاضي الجدا بأب الأب الموسر جذا المذکور بالاتفاق عليهم ويرجع بما يتفق عليه  
ولده عند يساره حيث كانت الأم أيضا معسرة (اجاب) يؤمر الجدا بأب الأب حال عسار  
الأب والأم والصغار وعدم كسب لهم يتفق عليهم منه بالاتفاق عليهم بقدر كفايتهم  
حيث كان موسرا كما هو مذکور وفي رجوعه بالنفقة على أبيهم المعسر عند يساره  
اختلاف والمتون والشروح على الرجوع في هذه الحالة إذا أسير اذ لا يشارك الأب في  
نفقة أولاده الصغار الفقراء اذ لو لمعسر أو صح مقابله أيضا يجعل المعسر كالميت فلو  
كانت الأم موسرة فهي أولى بالأمر بالاتفاق عليهم من الجدا لترجع به على الأب المعسر  
هذا إذا لم يكن الأب المعسر زنا عاجزا عن الكسب فلو كان كذلك مع عسار الأم وبنار  
الجدا فالنفقة واجبة على الجدا بالرجوع له على أحد اتفاقا لوجوب نفقة أبيهم عليه في هذه  
الحالة فكذا أولاده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له زوجتان اسكنهما في دار  
واحدة لكل واحدة منهما منزل على حدة بمراقة وعقله وأسكن أمه مع إحدى زوجتيه  
فحصل اضرار للزوجة الثانية من ضررها وأم زوجها بسبب سكنها معها في الدار  
المذکورة وان كان لكل منزل على حدة فهل اذا تحقق الاضرار والايذاء من الضررة  
وأم الزوج بواسطة القرب والملاصقة في السكن يكون للزوجة المذکورة مطالبة زوجها  
بمسكن لا تقيها في دار أخرى ليس فيها ضررها وأم زوجها (اجاب) نعم اذا تحقق الاضرار  
لأحدى الزوجتين من ضررها الأخرى وأم زوجها بسبب سكنها معها في دار واحدة  
وان انفرد كل بمسكن من الدار المذکورة على حدة يكون للزوجة المذکورة مطالبة  
زوجها بمسكن شرعي في دار أخرى لا تقيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج  
بامرأة بمصر المحروسة ورزقت منه بابتنتين ثم توجه لجهة السودان ورث لها على نفقة نفقة  
مائة قرش صاغا شهر بايديها ان الجهادية من ماهيته لا قامته في تلك الجهة من مدة  
والآن يريد توجهها مع بنتيها لتلك الجهة والحال انها مصرية ولم يكن لها رغبة في التوجه  
فهل لا يجبر على التوجه لتلك الجهة واذا لم يجبر فهل له ان يقطع المرتب ويتكفف الناس  
او يجبر على استمرار النفقة المربوطة لها (اجاب) لا يجبر الزوجة المذکورة على السفر من  
وطنها محل العقد إلى زوجها لجهة السودان على ما عليه العمل ولا تعد بامتناعها عن ذلك  
ناشرة فتستحق النفقة المقررة عليه والحال هذه حيث لا مانع وليس له ان يقطع نفقتها التي

٢٨

١٢٩٥

جادی الثانية

٢٤

١٢٩٥

شعبان

١١

١٢٩٥

رثها

رثها على نفسه لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تيب بالغة طاعنة في السن مأمونة  
على نفسها وهي فقيرة وبها دار الصرع يات بها في أغلب الأوقات طلقها زوجها وانقضت  
عدها منه ولها أم وأب فاحذتها أمها عندها وأبوها قادر على نفقتها والمرأة المذکورة  
تطلب نفقتها من أبيها مع اقامتها في بيت أمها نظر المراجعة الأم لها في حالة الصرع ويوفور  
شفقتها فهل يكون لها ذلك اذا كانت بالأوصاف المذکورة وهي مأمونة على نفسها ويجبر  
الأب على الاتفاق عليها وهي في دار أمها ولا يجبرها على السكنى في دار فيها ضرة أمها مع  
وجود ما هي فيه من مرض الصرع المذکور (اجاب) نعم يكون لها ذلك ويجبر الأب على  
الاتفاق عليها والحال ما ذكر ولها السكنى في بيت أمها أو حيث أحببت والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل متزوج امرأة من أولاد الأبرار اسكنها في دار فيها أقاربه ووالدته ومنافع  
هذه الدار مشتركة بين الجميع فحصل للزوجة المذکورة ضرر من أقارب الزوج ووالدته  
لحصول الايذاء منهم لها فهل لا يجبر هذه المرأة على السكنى مع أجنائها المذکورين في تلك  
الدار والحال هذه ويجب على زوجها ان يسكنها في مسكن شرعي لا تقي بها خال عن أهله  
وأهلها (اجاب) نعم لا يجبر هذه المرأة على السكنى مع أجنائها في تلك الدار والحال ما ذكر  
بالسؤال وعلى زوجها اسكانها في مسكن شرعي خال عن أهله وأهلها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل عقد على امرأة في بلدتها فقلها إلى بلده ومساقة ما بين البلدتين ساعة ثم  
غضبت الزوجة المذکورة على زوجها المذکور وخرجت عن طاعته بغير وجه شرعي  
وقد انضمت هي وأهلها إلى رجل ذي شوكة يريد أن يجبر الزوج على طلاق امرأته المذکورة  
أو على ان يقيم معها في بلدتها فهل اذا كان الزوج قائما بحقوق امرأته الشرعية لا يجبر على  
طلاقها ولا يجبر على ان يقيم معها في محل اقامتها واذا خرجت عن طاعته بغير وجه شرعي  
تكون ناشرة فلا تستحق عليه النفقة (اجاب) لا يجبر الزوج على ما ذكر في السؤال والحال  
هذه واذا خرجت الزوجة من مسكن زوجها الشرعي وطاعته بغير وجه شرعي تكون  
ناشرة فلا تستحق عليه النفقة إلى ان تعود والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته  
ثلاثا وله منها ولد صغير فقير لم يتفق عليه لانه معسر وان كان غير عاجز عن التكسب الا انه  
لم يتيسر له كسب بل ياكل ويشرب ويكتسى من قبل أبيه وأم الولد الصغير معسرة أيضا  
ولأبي الولد المذکور أبو موسر ظاهر اليسار فهل يلزم الجدا المذکور بالاتفاق على ابن ابنة  
في هذه الحالة ليكون ديناً على ابنة الكبير الذي ليس زنا عاجزا عن التكسب فيرجع به  
عليه اذا أسير واذا امتنع الجدا أبو الأب من الاتفاق على ابن ابنة المذکور في هذه الحالة  
يجبر عليه (اجاب) اذا كان أبو الصغير معسرا ولا زمانة به تمنعه عن الكسب فلا تسقط عنه  
بمجرد عساره نفقة ولده الفقير المذکور بل يتكسب ويتفق عليه بقدر الكفاية فان أبي  
مع قدرته على الاكتساب يجبر على ذلك فان لم يف اکتسابه بحاجة الولد أو لم يكتسب  
لعدم تيسر الكسب يؤمر الجدا أبو الأب الموسر بالاتفاق عليه نيابة عن أبيه المعسر

٢١

١٢٩٥

شعبان

٢٢

١٢٩٦

رمضان

١

١٢٩٦

شوال

١٣

١٢٩٦



المذكور ليكون ديناً يرجع به عليه إذا أسرح حيث كانت الأم معسرة أيضاً والأمر به  
وتقدم في ذلك على الحدود وغيره ومن يؤمر بذلك من الأقارب يجبر عليه أن يأتي مع يسره  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل في مصر الحروسية وأقام معها فيها بمسكنه  
الشرعي ورزقت منه بنت وابن وقد دفع لها من أجل صداقها وكان قائماً بحقوقها الشرعية  
فخرجت من مسكنه الشرعي بابنها وأسافرت بدون إذن زوجها حال غيبته وتركت ابنتها  
في منزل زوجها فهل تعد بذلك ناشرة ولا تستحق النفقة مادامت كذلك وتؤثر بالعود إلى  
منزل زوجها والاقامة فيه مع ولديها المذكورين وإذا طالت زواجها بنفقة المدة الماضية  
التي لم تكن مقررة عليه لاجتماع ذلك لاسيما مع نشوزها في تلك المدة (اجاب) نعم تعد  
بذلك السفر بدون إذن زوجها ناشرة فلا نفقة لها مادامت كذلك وتؤثر بالعود إلى مسكنه  
الشرعي والاقامة فيه حيث أوفاهما بمحل الصداق وكان قائماً بحقوقها الشرعية والنفقة  
لا تصير ديناً بدون القضاء بها أو التراضي عليها فإذا لم تكن مقررة ومضت مدة شهر فأكثر  
تسقط وإن لم يحصل نشوز والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سافر من بلده إلى بلدة أخرى  
فوق مسافة القصر وترك زوجته في منزله الذي فيه أهله ولم يقرر لها نفقة لأم قبله ولا من  
قبل القاضي فخرجت من منزله إلى منزل أهلها وأقامت فيه مدة سنين بالترتيب لنفقتها  
تلك المدة فهل تسقط نفقتها المدة الماضية حيث لم تقرر وادرجع الزوج إلى بلده وأعد لها  
مسكناً شرعياً لا ثقباً خالياً عن أهله وأهلها وطلب انتقالها إليه وكان موفياً لها صدقها  
وقائماً بحقوقها الشرعية وامتنعت من الانتقال معه إلى مسكنه الشرعي المذكور وطلبت  
تقرير النفقة عليه مع نشوزها المذكور لاجتماع ذلك مادامت كذلك (اجاب) النفقة  
لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا فإذا لم تقرر ومضى شهر فأكثر تسقط فليس للزوجة طلبها  
لما مضى على هذا الوجه وإذا نشرت الزوجة بامتناعها عن مسكنه الشرعي اللائق بها  
الحالي عن أهله وأهلها لا تستحق النفقة عليه مادامت كذلك ولا تقرر على النشوز والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة في مصر ودخل عليها فيها ثم نقلها إلى جهة أخرى ثم  
رجعت إلى مصر محل العقد والدخول ثم رضى زوجها بأقامتها في منزل أبيها وأذن لها بالصرف  
على نفسها وعلى ولديها منه القاضين لترجع عليه بما تنفق به فهل إذا انفقت عليها وعلى  
ولديها نفقة المثل وطالبته بذلك يؤمر بدفعه إليها بعد ثبوت اتفاق ما ذكره على هذا الوجه  
بالوجه الشرعي وإذا امتنع من الاتفاق عليها وعلى ابنيها الذين في حضانتها في المستقبل  
يكون لها أن تطلب من الحاكم الشرعي أن يقرر عليه النفقة الشرعية لهم بشروطه وإذا  
أراد حينئذ نقلها من بلد أقامتها المذكور إلى بلدة أخرى دون مسافة القصر وثبت  
بالوجه الشرعي أنه غير مأمون عليها لاجتماع ذلك وإذا كان لها بنتان أخريان في سن  
الحضانة ليس له إبعادهما عن أمهما وتكون أحق بحضانه أولادها الأربعة مادامت  
مدة حضانتهم حيث كانت أهلاً للحضانة لم يقر بهما مانع ويؤثر بالاتفاق على الجميع

(اجاب)

(اجاب) حيث أنفقت الزوجة على نفسها وابنها لم ترجع عليه بما تنفق به يكون لها  
الرجوع عليه بما أنفقته حسب أمره بعد ثبوت ذلك شرعاً حيث لا مانع وإذا امتنع من  
الاتفاق على زوجته وابنيها المذكورين في المستقبل ولم تكن ناشرة قرر عليه الحاكم  
النفقة الشرعية لهم بطلبها بشروطه وقال السيد الطحطاوي وينبغي أن يقيد نقلها فيما  
دون مدة السفر بكونه مأموراً عليها وعليه فإذا ثبت أنه غير مأمون عليها ليس له نقلها من  
بلدتها إلى غيرها وهي أحق بحضانه أولادها الأربعة قبل الفرقه وبعد ما دامت مدة  
الحضانه حيث لا مانع ويؤثر بالاتفاق على الجميع حيث لا مال لأولاده والله تعالى أعلم  
(سئل) في زوجة ناشرة خرجت من منزل زوجها وامتنعت من العود إليه هل يجبر على  
العود إلى منزل زوجها المذكور لكونها عاصية لله تعالى بخروجها عن طاعته الواجبة  
عليها والقاضي لا يجوز له أن يقرها على المعصية أم لا يجبر وإذا كانت تجبر فأكيفية  
الجبر لاسيما إذا كانت مخدرة (اجاب) تؤمر الزوجة بملزمة مسكن زوجها الشرعي  
الحالي عن أهله وأهلها اللائق بهما إذا أوفاهما بمحل الصداق وكان قائماً بحقوقها  
الشرعية حيث لا مانع فإذا خرجت في هذه الحالة منه بغير إذنه كانت ناشرة لا نفقة لها  
مادامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشوز لانه معصية بل تؤمر بالعود إليه إزالة  
للمعصية وتعزير بما يليق بها اذ كل معصية ليس فيها حكمة وقد رفق فيها التعزير بحسب ما يراه  
الحاكم كما صرحوا به وفي الخيرية من النفقة في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها من نابلس  
إلى لدهل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلد ومأيلزها إذا فعلت ذلك  
اجاب نعم تكون ناشرة بامتناعها عن التحول معه فتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير  
لارتكابها المعصية ولوقضي القاضي بها لا يجوز فقد نصوا جميعاً بأن من القضاء الباطل  
القضاء بنفقة الناشرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ سليم الجسم  
والحواس قادر على التكسب يريد الولد المذكور أن يطالب والده المذكور بفرض  
نفقة له فهل لا يجبر الأب على فرض نفقة لابنه الموصوف بالصفات المذكورة (اجاب)  
لا تجب نفقة الولد المذكور البالغ العاقل القادر على التكسب الذي لم يقم به ما يمنعه من  
التكسب ككونه من أشرف الناس أو من طلبة العلم الراشدين أو به زمانة على أبيه  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجت برجل بالغ عاقل ومكنت معه مدة ثم طرأ  
عليه بعد ها جنون مطبق وهو فقير لا مائدة له يمكنها أن تتناول منها ما يكفيها لقوت  
نفسها ولا مال له وليس له ولي ولم يقم عليه قيم شرعي من قبل القاضي وتريد تقرير نفقة  
عليه لها بالوجه الشرعي فما السبيل الموصّل إلى ذلك وهل للقاضي تقرير النفقة بناء  
على طلبها بعد تحقق الزوجية لديه وفقهه أم كيف الحال (اجاب) نفقة الزوجة الغير  
الناشرة التي لا مانع من قبلها وأجسة على زوجها كبراً كان أو صغيراً عاقلاً كان أو  
مجنوناً غنياً كان أو فقيراً لا يجوز الاحتباس فإذا جاز الزوج المذكور ولا ولي له ولا قيم

شوال

٢٣

١٢٩٩

ذي القعدة

١٠

١٣٠٠

٢٠

١٣٠١



عليه فزوجته المذكورة ان ترفع الامر الى القاضي الذي يملك نصب الاوصياء لاقامة وصي عليه وبعد تحقق الزوجية بحضور الوصي ومخاطبته ووجود شروط تقرير النفقة التي منها عدم النذ ورزوعه مائة للزوج يقرر القاضي لها نفقة على هذا الزوج بحضور وصيه لترجع بها في مال زوجها ان وجد له مال في المستقبل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بمدينة السويس اتفق مع حكمة البلد المذكورة ان يتزوجها وتوجهام الى مصر لاجل العقد عليها فيها حتى لا يدري بذلك أحد من سكان السويس وبعد اجراء العقد الشرعي بمصر حضرت معه برضاها الى السويس ودخل عليها في منزله المسكن الشرعي فيها وتوطنت واقامت معه مدة طويلة فيها ثم تركت منزله وخرجت مسافرة الى مصر بدون علم زوجها ولا اذنه فجاءها الزوج ودعاها للتوجه معه الى محل اقامتهما فامتنعت من التوجه معه لانه بانها لا تجبر على التوجه لاداعي ان العقد كان بمصر فهل والحال هذه تعد الزوجة المذكورة ناشرة ولا نفقة لها حتى تعود الى منزل زوجها ومحل اقامتهما معه بالسويس حيث كان مأمونا عليها وقد افادها بمحل صداقتها وهو قائم بحقوقها الشرعية وكيف الحال (اجاب) حيث اوفى الرجل زوجته بمحل صداقتها واستكنها في بندر السويس محل اقامتها برضاها مكنها شرعا وكان قائما بحقوقها الشرعية لا يكون لها الخروج من مسكنه الشرعي ولا السفر الى مصر بدون اذنه بغير حق واذا فعلت ذلك تكون ناشرة لا نفقة لها مادامت كذلك وتؤمر بالعودة الى مسكنه المذكور رفعا للنشوز لانه معصية فلا تقر عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد بالغ عاقل سليم البنية ولولده المذكور زوجة موزوق منها ولدت بنت قاصر بن وهو قادر على التكسب نفقته ونفقة عياله ومن وقت تزوجه بها وهو يتفق عليها وعلى اولاده والآن نشرت زوجته منه وخرجت عن طاعته وهي في بيت ابيها وارادت ان تطلب من والد زوجها نفقة ولدى ابنه المذكور بن والحال ان والد زوجها ميسر الا انه قادر على التكسب مثل ولده فهل والحال هذه يجبر والد زوجها على نفقة ولدى ابنه مع قدرة ابيهما على التكسب وعسرة المجد أفيد والجواب (اجاب) حيث تساوى كل من الاب والمجد في الاب في الفقر وكون كل منهما كسوبا لا يؤثر المجد بالاتفاق على ولدى ابنه المذكور بن بل يؤمر بذلك الاب والحال هذه فتقرر عليه نفقته ما حيث لا مال لهما ولا كسب والله تعالى اعلم (سئل) بشرح من محافضة مصر ورخ ٢٩ ص سنة ١٣٠٢ بناء على ما ورد اليها من مديرية الشرقية بتاريخ ٢٣ الشهر المذكور بطلب الاطلاع على اجابة الشيخ محمد حسين من ناحية كفور نجم في شأن ما هو مقرر عليه لبنت ابنه المرحوم مصطفى أفندي محمد هـ حفيفة القاصرة الموزوقة لولده المذكور من زوجته زنوبه المقيمة بالمنصورة نظير نفقتها في كل شهر من ابتداء ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ يستو واحد والتمه بآداء ذلك الى أمها المذكورة لتسوى الاتفاق على ايلتها

المذكورة

٢١ ١٣٢

٢٢ ١٣٠٢

المذكورة مادامت في حضانتها وتحررا اعلام شرعي بذلك سبيل بتمرة ٦٩ وسلم للام المذكورة كما علم من افادة حضرة نائب محكمة الدقهلية المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٣٠١ غرة ٨ الصادرة منها الى مديرية الدقهلية ضمن الاوراق المرفوعة مع هذا المسطرة افادة الشيخ محمد المذكور باحدى هذه الاوراق المتضمنة انه مع سبق القول منه عن اعطاء والده البنت اشياء قيمتها مبلغ ٣٥٣ قرشاً عقب تقرير ذلك مقدم من أصل النفقة خلاف اشياء أخرى توازي مطلوبها وأز يدما كان يؤخذ قولها عن استيلائها ما ذكر من عدمه ولهذا وسبق قيام والده البنت من المنصورة محل مركزها الاصل وتوجهها لجهة السويس والمحروسة وعدم علمه الا ان محل اقامتها وهل تزوجت أمها اوبقية بدون زواج وهل البنت المقر لها النفقة موجودة على قيد الحياة أو توفيت وان يطلب معرفة محل وجودهما الا ان وأخذ قول والده البنت عن وصولها الاشياء المذكورة حتى ان وجدت بأبي بالاثبات ومع كل فانه لا يكون ملزوما بما تقر به بالنظر لقيامها من المنصورة محل مركزها الاصل وتوجهها لجهة المذكور كورة وضياع غمرة مشاهدته أحوالها وعلى حسب النص الشرعي الا في ذكره في كلامه لانه ما قبل هذه النفقة الا بالنظر لا قامت بها بالمنصورة أو بجهة ملاحظة أحوالها ثم ذكر ضرورة سؤال وجواب من الفتاوى الخيرية بتمرة ٦١ وهو في شيم رضيع سنة دون سنة وآخر سنة دون خمس سنين وآخر سنة دون سبع سنين فرض القاضي لحضانه أمهم لم سبع قطع مصر به كل يوم وهو غيب فاحش هل يصح ذلك أم لا اجاب اما الغيب الفاحش في مال الا يتم فلا قائل به أه لا ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل لا يستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين إسماعيل عن المبتوتة هل لها جرة الحضانه بعد فطام الولد قال لا وموضوعه اذا كان هناك أب والوجه فيه انها حق لها والشخص لا يستحق أجره على استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الاب نعم لها اذا كانت محتاجة ان تأكل من مال اولادها بالمعروف لا على وجه أنه أجره حضانتها وقيل لا تستحق على الاب ولا أب هنا والحضانه واجبة عليها قدرتها عليها ولا تستحق الاجرة على أداء الواجب عليها وهذا يخرج بهذه المسئلة والناس عنه غافلون وقد كتبت على حاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيها سئل قاضي القضاة الخ ما يعلم منه ان المتوفى عنها زوجها لا أجره لحضانتها من باب أولى لكن اذا كانت محتاجة وللولد مال لها ان تأكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ اهـ وطلب احالة رؤيته هذه المسئلة على حضرة مفتي المديرية قبل اجراء هذا التحري ليتضح الزامه من عدمه ولما سئل حضرة المفتي المذكور اجاب بأنه لم يقف على الحكم الشرعي الصريح في هذه المسئلة والقصد الاستفتاء عنهما من حضرة مولانا الاستاذ مفتي أفندي الديار المصرية وشيخ الجامع الازهر وكل ما يرد من سيادة يجرى العمل بمقتضاه وبراام اعطاء الافادة عن الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث علم من أوراق هذه القضية ان الشيخ محمد احسين جد

١٣٠٢



